كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⵓⵙⵙⵔⵜ ⴰ ⵜⵓⵙⵙⵔⵜ ⵜⵉⵙⵙⵓⵏⴰⵙⵜ
FACULTE DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES

فريق البحث
تدبير الموارد، التنمية والجيوماتيا

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث

المركز والهامش في ظل مطالب العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية

ـ مؤلف جماعي ـ

تنسيـــق

مخلص الدرقاوي العلوي
عبد العزيز عبد الصادق

إدريس بنعبد المالك
سعيد بوفريوى

المركز والهامش في ظل مطالب العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية

مؤلف جماعي

المركز والهامش في ظل مطالب العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية

Le rapport centre périphérie au prisme de la justice spatiale et de la justice sociale

عنون الكتاب

المركز والهامش في ظل مطالب العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية

تنسيق:
مخلص العلوي الدرقاوي
إدريس بنعبد المالك
عبد العزيز عبد الصادق

الطبعة الأولى 2024

الإيداع القانوني: 2023MO3118
ردمك: 978-9920-8839-0-0

منشورات مركز تكامل
للدراسات والأبحاث

الناشر: دار العرفان للنشر
مطبعة: قرطبة، أكادير
الهاتف: 05 28 23 88 55
البريد الإلكتروني: Lib.kortoba@gmail.com

ملحوظة: الآراء الواردة في المؤلف تلزم أصحابها،

© جميع الحقوق محفوظة

اللجنة العلمية

الاسم الكامل	المؤسسة
بلقاضي أحمد	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير
بنعتو محمد	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير
بوشلخة محمد	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير
المباركي حسن	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-مراكش
بوليفة عبد العزيز	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان
الشيخي نور الدين	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان
بولرباح علي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان
جناتي ادريسي امحمد	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط
البحيري زهير	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير
العلام عبد الرحيم	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش
أوطال ربيع	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-بني ملال
جلول عبد الإله	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير
اوقادي اسماعيل	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكادير
بوستان محمد	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية-أكادير
موصالح عبد الله	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية-تطوان
الفارسي مولاي الحسن	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الجديدة
احمامو مصطفى	كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الجديدة
سطي عبد الإله	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-ايت ملول

مركز تكامل للدراسات والأبحاث

الفهرس

مفهوم العدالة في التصور الليبرالي المعاصر جون رولز نموذجا 13
مصطفى العارف
السلطة المركزية وتدبير الأطراف: تطور الإدارة المحلية بالبادية في تاريخ المغرب المعاصر 31
محمد فراح
الحماية الاجتماعية بالمغرب بين مسؤولية الدولة وإكراه التمويل 63
سعيد بوفريوى
علاقة الدولة بالجهات في المغرب على ضوء نظرية المركز والهامش 81
صالح الدين كرزابي
الدولة الاجتماعية في المغرب بين الرهان السياسي والواقع الاجتماعي 103
حوسى أزارو
العدالة المجالية: محاولة في تحديد المفهوم والمقاربات في النموذج المغربي 127
رشيد إغبولا
الاختلالات المجالية بين الجهات المغربية ومسألة العدالة الاجتماعية 155
إدريس بنعبد المالك، مصطفى احمامو
تطور الإطار المفاهيمي لهوامش المدن: السياق ومحاولة ملاءمة المفهوم للتحولات المجالية المتجددة 179
جلول عبد الإله
التباين المجالي ونظرية المركز والهامش: مقاربة جغرافية-اقتصادية 199
فهد صبرو
المنعة الاجتماعية من التكيف التدرجي إلى التكيف التحولي عبر إعادة توزيع النطاقات بالمغرب نموذج ساكنة حوض وادي غيغاية 221
محمد قديري
دينامية المجال الضاحوي لمدينة مراكش: حالة الضاحية الجنوبية "تسلطانت" 257
عبد العزيز عبد الصادق/مولاي لحسن الفارسي

العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية: مقاربة سوسيومجالية لعلاقة المركز بالهامش ضاحية مدينة الرباط نموذجا 291

عبد الرحمان الإدريسي، زينب نجاري

السياسات العمومية الموجهة للهوامش الحضرية ورهان تقليص التفاوتات السوسيومجالية: حالة أنزا العليا بمدينة أكادير 317

حسن بايش، مخلص الدرقاوي العلوي

تجليات العدالتين المجالية والاجتماعية من خلال تطور تمويل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية 339

محمد الرقيبي

تقديم

يشكل موضوع المركز والهامش أحد المواضيع الشائكة والمركبة في علوم المجال والمجتمع، اذ يمكن مقاربته على مستويات جغرافية متفاوتة من حيث مقياسها، كما أنه يستدعي مباحث علمية متعددة ومتداخلة على مستوى التحليل (التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة...). إن دراسة العلاقات بين المركز والهامش تستدعي الاهتمام بالتراتبية التي تنتظم وفقها المجالات الجغرافية، وبالانعكاسات الناتجة عن هذا التنظيم الترابي.

تقتضي مقاربة النموذج "المركز والهامش" الاهتمام أولا بالبحث عن التأصيل النظري والتأطير المفاهيمي، وكذا الإحاطة بمظاهر هذا النموذج وتجلياته المتعددة والمتراكبة، والتي نجدها على المستويات المحلية والجهوية والوطنية والدولية. غير أن المستوى العالمي حظي باهتمام بالغ من طرف المفكرين الاشتراكيين والمدافعين عن العالم الثالث (جغرافيون وعلماء اقتصاد)، حيث اهتم هؤلاء بدراسة التفاوتات التنموية طيلة القرن 20، نذكر من بينهم وورنر سومبارت (الرأسمالية المعاصرة، 1902)، وروزا لوكسومبورغ (تراكم الرأسمال، 1936)، وسمير أمين (تفاوت التنمية، 1973) وألان رينو (المجتمع، المجال والعدالة: التفاوتات الجهوية والعدالة السوسيومجالية، 1981). غير أن مواضيع "العدالة المجالية" و"العدالة الاجتماعية" في علاقتها بدور الدولة (دولة رفاه، دولة تدخلية، دولة اجتماعية...)، حظيت أيضا باهتمام مفكري التيار اللبرالي، نذكر على سبيل المثال، مفكري حلقة والتر ليبمان (1938) والتي ضمت 26 مفكرا وعالما في الاقتصاد، ووالت روستو (مراحل النمو الاقتصادي، 1960) وبول كروغمان (1991، 2000، 2007).

أصبحنا نلاحظ في سياق العولمة، أشكالا جديدة من التفاوتات والاختلالات بين المجالات الجغرافية: حيث تحتكر الدول والمدن المتروبولية دوائر القرار السياسي والاقتصادي والقيمي (مقرات الشركات والأبناك والبورصات، والمؤسسات الدولية والأزياء والعطور والسينما.... الخ). في المقابل نجد دولا ومدنا تابعة تستفيد من بعض الفرص المتاحة مثل الأنشطة السياحية، وإعادة توطين بعض الصناعات والخدمات، وأخرى على الهامش تتأثر بقرارات "المركز" وهيمنته.

وإذ اعتبرنا أن المركز هو مجال لتركز مختلف أنواع "السلط"، فإننا نجد أنفسنا

أمام تعدد المدن المعولمة التي ينطبق عليها هذا الوصف، وان كان بدرجات متفاوتة حسب درجة انخراطها في منظومة العولمة. أما فيما يخص الهامش، ينبغي أن ننتبه إلى كونه قد يكون ذا طبيعة جغرافية أو رمزية، وبذلك فإن الحديث سيكون أكثر جدوى، إذا تحدثنا بصيغة الجمع عن "مراكز" و"هوامش".

ونظرا لما اتسمت به التطورات والتحولات المجالية بالسرعة، التي أفرزت مجموعة من الاختلالات الترابية على مستويات متعددة، فإن بعض المفكرين يرون أن التخطيط "لتنمية مندمجة" وعبر "حكامة جيدة" تبقى الوسيلة المثلى والفعالة لتحقيق العدالة المجالية. ويقصد بهذه الأخيرة تحقيق الانصاف بين المجالات الجغرافية من حيث السياسات وبرامج التنمية، وليس كشكل من أشكال المساواة والمماثلة المطلقة بين مختلف الكيانات الترابية المتنوعة والمتباينة من حيث الخصوصيات والموارد.

أما من الناحية الاجتماعية، فيقتضي الحديث عن المركز والهامش، طرح سؤال الحماية الاجتماعية؛ حيث تعرف المجالات الهامشية في العديد من دول العالم نقصا حادا في الولوج لأنظمة الحماية الاجتماعية، التي تعتبر مدخلا أساسيا لا محيد عنه للنهوض بالعنصر البشري، باعتباره حلقة أساسية في التنمية المستدامة، وبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمجالية.

أما بالنسبة للمغرب، فقد سعى منذ مطلع الألفية الثالثة، إلى تدارك التأخر الحاصل في مسألة توفير الحماية الاجتماعية من خلال إطلاق مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تروم النهوض بأوضاع المواطنين، خاصة الفئات الفقيرة والمعوزة بالمجالات الحضرية والريفية.

وفي خضم حالة الطوارئ الصحية، برزت بشكل جلي ضرورة التفكير في إيجاد حل لمسألة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والمعوزة، وهو ما سعى المغرب إلى ترجمته من خلال اصدار مشروع قانون-إطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية سنة 2021، الذي يهدف الى تحقيق مجموعة من الالتزامات منها تعميم التأمين الاجباري عن المرض، وتعميم التعويضات العائلية، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

أما من الناحية المنهجية، تقارب الأوراق البحثية الواردة في هذا المؤلف

الجماعي، مختلف الإشكاليات والقضايا المطروحة حول ثنائية "المركز والهامش"، اعتمادا على قراءات نظرية أو أبحاث ميدانية أو الجمع بينهما، وفق منظور متعدد التخصصات (الجغرافيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والفلسفة والتعمير). ويمكن تقسيم المقالات الواردة في الكتاب حسب المحاور الرئيسية التالية:

- **المحور الأول:** ضم المقالات التي اهتمت بالتأطير النظري للمفاهيم الرئيسية للندوة (المركز-الهامش-العدالة الاجتماعية-العدالة المجالية)، سواء من وجهات نظر معرفية (الفلسفة/الجغرافيا/السياسة...الخ) أو أيديولوجية (ماركسية/ليبرالية)؛
- **المحور الثاني:** خصص للمقالات التي عالجت موضوع الكتاب من زاوية سوسيو-مجالية بمقياس وطني، من قبيل التفاوتات الجهوية ودور الحكامة ونجاعة السياسات والبرامج التنموية للدولة لتجاوز العلاقات غير المتوازنة المركز (المراكز) والهامش (الأطراف) في سياق معولم ومعقد؛
- **المحور الثالث:** أفرد للمقالات التي تناولت موضوع المركز والهامش في علاقتهما بمسألة العدالة بمقياس محلي، انطلاقا من دراسة حالات هوامش المجالات القروية أو الحضرية الكبرى مثل أكادير والرباط ومراكش.

وفي الختام، لا يسعنا إلى أن نشكر كل من ساهم في إخراج هذا المؤلف الجماعي صياغة وقراءة وتنسيقا، كما ننوه بجميع الشركاء، ونخص بالذكر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأكادير، ومركز تكامل للدراسات والأبحاث، ومؤسسة هانس زايدل وأعضاء فريق البحث "تدبير الموارد، التنمية والجيوماتيا"(GRD-Géo).

مفهوم العدالة في التصور الليبرالي المعاصر
جون رولز نموذجا

ذ. مصطفى العارف

أستاذ باحث في الفلسفة، كلية الآداب والعلوم
الإنسانية-ظهر المهراز، فاس

ملخص: ينصب التنظير للعدالة في متن رولز على نقطة فريدة تتجلى في دور هذه العدالة الذي يكمن في الشراكة الاجتماعية متمثلا في المادة الأولية للعدالة، أي البنية الأساسية للمجتمع ذلك أن العدالة لا تنحصر فقط في القوانين، كأن نتحدث مثلا عن مدى عدالتها من عدمها، بل إنها تشمل كل المؤسسات الاجتماعية الرئيسية، بمعنى الطريقة التي توزع بها الحقوق والواجبات وتحدد تقسيم الخيرات الناتجة عن الشراكات الاجتماعية. لذلك تنحصر العدالة التي يبتغيها رولز في الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة داخل ما يسميه "**المجتمع المحكم التنظيم**" (Well-ordered society). لكن من أجل ذلك يجب تحديد مجموعة من المبادئ التي تسمح لنا بهذا النوع من التقسيم، بحيث يتحقق لكل فرد داخل هذا المجتمع مستوى معين من الرضى حول وضعيته الاجتماعية والاقتصادية، لهذا السبب يختلف مفهوم العدالة عن مجموع التصورات المتنوعة للعدالة، بحيث يتحدد من خلال الدور الذي تشترك فيه هذه المبادئ .

Abstract

John Rawls's theory of justice is a theory which the society needed a concept of justice as a basic requirement, and that such a concept could be developed by rational individuals behind a 'veil of ignorance' about their own position. This 'veil of ignorance' would involve two basic principles, one demanding equal liberties for all, and that social and economic inequalities should derive from equal opportunities and in the end should benefit the least advantaged. Rawls called his conception of social justice "Justice as Fairness".

This article explores the political and social implications of Rawls' theory, it is argued that the social justice needed not only a society, but also a well-ordered society. The core idea of such society is a society whose citizens all accept the same conception of justice, and its institutions conform to that conception.

مقدمة

لن يختلف اثنان في المساهمة الكبيرة والنوعية التي ساهمت بها الفلسفة الليبرالية حول مفهوم العدالة، وما من شك أن هذه المساهمة بلغت مراحل من التطور جعلت هذه الفلسفة الليبرالية تحوز خصوصية نوعية وكمية نجملها في النقاط التالية:

يختلف التوجه الأنجلو أمريكي في نظرية العدالة من حيث البنية والمنهج عن التصور التقليدي للعدالة الذي يجد أساسه في أرسطو خصوصا.

تعتمد هذه المقاربة منهجا تحليليا، يجد سنده في الفلسفة التحليلية عموما، كما نجدها عند الفلاسفة الذين ميزوا أنفسهم عن الفلسفة القارية، لذلك نلفي هذه الفلسفة التحليلية تعتمد الحجة والتبرير، بدل الانسياق نحو مقاربة فكرانية أو نظرية تفتقد للحجج.

اقتصار الفلسفة الليبرالية على تحليل المفاهيم أولا، ومن ثمة محاولة بناء تصور نظري يستند على الحجة حتى يعطي لهذا التصور اتساقه النظري.

لا تبتغي هذه الفلسفة أي مقاربة أخلاقية يمكنها أن تدعي الأسبقية أو الأحقية مقابل مقاربة أخرى.

يعمل هذا التوجه على جعل الفلسفة تعبر عن القضايا الملتصقة بسياق المعيش اليومي، بما يجعل الفلسفة النظرية قادرة على إيجاد حلول لمشاكل الفضاء العمومي.

إن الفيلسوف النظري وفقا لهذه المحددات هو من يجعل فلسفته بمثابة العدة النظرية التي تكون قريبة جدا من الانشغالات العامة، وهو ما يبرر حقيقة شهرة بعض هؤلاء الفلاسفة بين عموم القراء غير المتخصصين. إن الفلسفة بهذا المعنى لا تستجدي تصورات نظرية استعلائية قد تجد نفسها بعيدة عن الاهتمامات العمومية، ولا هي بالفلسفة التي تؤسس تصورها انطلاقا من عوالم ممكنة يجب أن تكون، بل إنها تعمل على التنظير لما يمكن أن يكون حلا نظريا لواقع محدد، وهي بذلك مطالبة لأن تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع، بل وتجعله بنية منطلقها، بدل أن تتجاهله. هكذا فإن الفيلسوف وفقا لهذا التقليد هو من يستطيع أن يتحصل على عدة منهجية

استدلالية وحجاجية لتصوره النظري، بحيث يجعل هذا التصور لصيقا بالواقع، فيستجدي أمثلته من الواقع، وينافح عن أفكاره منه، ويبني تصوراته على أساسه.

يدخل رولز في هذا الإطار الفلسفي العام، لكنه يختلف عنه في نقاط عدة تتلخص في أنه حاول صياغة نظرية في العدالة اشتغل عليها لمدة نصف قرن تقريبا، مستنجدا بحجاج نظري خالص قد لا نجد له مثيلا عند باقي الفلاسفة الآخرين. ينطلق رولز من فكرة بسيطة في ظاهرها، ومعقدة في تفاصيلها مفادها أن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، يقول بهذا الصدد" إن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، مثل الحقيقة بالنسبة للأنظمة الفكرية. إن أي نظرية مهما بدت منسجمة ومركزة لا يمكن قبولها إن كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة للقوانين والمؤسسات، فمهما كانت فعالة وجيدة التنظيم، لا بد من إصلاحها أو إبطالها إن كانت غير عادلة"[1]. أولوية العدالة هاته لا تتأتى فقط من كونها قيمة عليا، بل إنها الوسيلة التي من خلالها يتم وزن القيم وتقدير أهميتها[2]، وعليه تبقى العدالة هي القيمة العليا التي تقف على نفس المسافة مع مختلف القيم الأخرى، أكانت أخلاقية أو اجتماعية. من هنا يبدأ رولز في تحييد مفهوم العدالة، وفصله عن كل النزعات التي حاولت تبنيه، سواء على جهة ما هو أخلاقي محض، أو على جهة ما هو عملي فيما يتعلق بأنواع التظلمات أو المطالب التي قد تبدو لنا عادلة، والواجبات التي قد تبدو ظالمة. هدف رولز في هذا المقام هو أن ينزع عن العدالة كل نزعة فردانية أنوية تدخلها في غياهب المتطلبات الذاتية الضيقة. إن العدالة في حاجة إلى عدة نظرية مفاهيمية تسمح لحس العدالة بأن يتحول إلى فعل انخراط تشاركي وتعاوني ضروري، بالنظر إلى الأطراف الأخرى[3].

1- في نظرية العدالة

قد يختلف اثنان حول ثاني أكبر فيلسوف سياسي في القرن العشرين، لكنهما لن يختلفا حول المكانة التي تحصلها جون رولز كأكبر فيلسوف جمع عدة نظرية

[1]-John Rawls, *A Theory of justice*, revised edition, Harvard University press Cambridge, Massachusetts, 1999. p. 3.

[2]-مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، مراجعة الزبير عروس- عبد الرحمن بوقاف، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص. 58.

[3] - محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز، نحو تعاقد اجتماعي مغاير، دار توبقال للنشر، 2014، ص. 15.

ومنهجية وتحليلية واستدلالية تدور كلها حول مفهوم العدالة. إن ما يبرر هذا الاهتمام الكبير بهذا الفيلسوف يكمن في أنه استطاع أن يبني تصورا نظريا حول مفهوم العدالة لا يبتغي التنظير من علياء، ولا يهدف إلى طرح تصور جديد يقطع مع التصورات السابقة، بقدر ما يحاول إعادة صياغة تصورات العدالة وفقا لبنية حجاجية واستدلالية، تجد سندها في الإشكالات الكبرى التي يطرحها الواقع.

ينصب التنظير للعدالة في متن رولز على نقطة فريدة تتجلى في دور العدالة الذي يكمن في الشراكة الاجتماعية متمثلا في المادة الأولية للعدالة، أي البنية الأساسية للمجتمع[4]، ذلك أن العدالة لا تنحصر فقط في القوانين، كأن نتحدث مثلا عن مدى عدالتها من عدمها، بل إنها تشمل كل المؤسسات الاجتماعية الرئيسية، بمعنى الطريقة التي توزع بها الحقوق والواجبات، وتحدد تقسيم الخيرات الناتجة عن الشراكات الاجتماعية[5]. لذلك تنحصر العدالة التي يبتغيها رولز في الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة داخل ما يسميه "**المجتمع المحكم التنظيم**" (Well-ordered society). لكن من أجل ذلك يجب تحديد مجموعة من المبادئ التي تسمح لنا بهذا النوع من التقسيم، بحيث يتحقق لكل فرد داخل هذا المجتمع مستوى معين من الرضى حول وضعيته الاجتماعية والاقتصادية، لهذا السبب يختلف مفهوم العدالة عن مجموع التصورات المتنوعة للعدالة، بحيث يتحدد من خلال الدور الذي تشترك فيه هذه المبادئ[6]. هنا يمكن لأعضاء المجتمع المحكم التنظيم أن يتفقوا طواعية على أن المؤسسات تكون عادلة عندما لا تعتمد على توزيعات اعتباطية بين الأشخاص فيما يخص الواجبات والحقوق الأساسية[7]. تحصلنا إذن على قاعدة أساسية يمكنها أن تحدد عدالة المؤسسات، فنكون بذلك إزاء اتفاق ضمني يحدد مسبقا تصورا معينا للعدالة.

إن هذا الاستدلال في بناء تصور للعدالة ينأى بالمفهوم عن كل نزعة حسية تحصره في بوتقة العدالة إحساسا، بمعنى أن يشعر المرء أن ما يناله عادلا، فمسألة العدالة هي أكبر من مجرد إحساس ذاتي[8]، لأن من شأن ذلك أن يوقعنا في تضارب

[4] - Rawls, op. cit, p. 3.
[5] - Ibid, p. 6.
[6]- Ibid, p. 5.
[7]- Ibid.
[8] - محمد هاشمي، سبق ذكره، ص. 14.

حول تصور العدالة. إن تصورا للعدالة يجب أن يتأسس على قاعدة ومبدأ يمكنهما أن يحددا بدقة ما الفعل العادل بغض النظر عن أي تحيز ذاتي منغلق، فقد يختلف اثنان حول نوع من التوزيع ما إذا كان عادلا أم لا، لكننا بمجرد ما نحدد القاعدة الأساسية لهذا التوزيع نتبين بالضبط هل هذا التوزيع عادل أم لا. قد يكون الإحساس بالظلم مشروعا، لكنه لن يكون مبررا دائما، والسبب هو أنه مادام مجرد إحساس فإنه لا يرقى لأن يكون مقياسا محددا لما هي العدالة.

عندما نصل إلى هذا النوع من التقعيد النظري يتحصل الأفراد على تصور شبه موحد لمفهوم العدالة، انطلاقا من اتفاق مسبق على مبادئ للعدالة تسمح بالتوصل إلى صفقة منصفة، لذلك سيقبل أعضاء المجتمع بهذه المبادئ مادامت ناتجة عن اتفاق أصلي، بحيث "يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون يهتمون بتحقيق مصالحهم الذاتية في وضع مبدئي من المساواة على أنها تحدد الشروط الأساسية لرابطتهم"[9]. يتطلب الأمر إذن نوعا من الاتفاق المبدئي الذي يحدد كيفية تنظيم مجموع المطالب المشتركة والمتضاربة أحيانا، لذلك يجب التقرير مرة واحدة وبطريقة قبلية ما الذي يعد عادلا وما ليس كذلك. من شروط هذا الاتفاق المبدئي أن يتخلى الأفراد عن نوازعهم الذاتية في تحديد العدالة، كأن يقرروا مثلا الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات مقابل أقل عدد ممكن من الواجبات، لأن المجتمع العادل هو من يحدد التعاون الاجتماعي كأساس للعدالة، بحيث يتأسس توزيع الحقوق والواجبات على قاعدة الانصاف التي مفادها أن لكل شخص وضعية معينة من الحقوق لا تؤثر سلبا على وضعيات أخرى، فتدخل الاستفادة من الحقوق في إطار الشراكة الاجتماعية التي تعود بالنفع على الجميع. لنعطي مثالا يبين بوضوح قاعدة الانصاف هاته. يحدد القانون مثلا أن الطريق العام ملك للجميع يتصرفون فيه بطريقة لا تؤثر سلبا على الآخرين، ولنقل أن هذا الطريق العام تم احتلاله من طرف باعة بدعوى توفير لقمة العيش، نجد أنفسنا أمام معضلة، فمقابل الحق في استغلال الطريق العام، هناك الحق في توفير لقمة العيش، لذلك لن يجدي نفعا هنا التطبيق الحرفي للقانون في منع هؤلاء الباعة من استغلال الطريق العام، لأنه بذلك يضرب حقا أساسيا متمثلا في لقمة العيش، لكن بالمقابل لا يمكن السماح لهؤلاء بالاستمرار في بيع سلعهم في هذا الطريق، لأنه سيضر بحقوق المارة في استغلال الشارع العمومي. لكن يتبقى لنا حل

[9] - Rawls, op. cit, p. 10.

آخر يمكنه أن يضمن التطبيق السليم للقانون مقابل حفظ حقوق الجميع، ويتمثل في توفير فضاء منظم ومناسب يخصص لهؤلاء الباعة. هنا تتحدد قاعدة الانصاف في كونها تكون في خدمة الجميع بطريقة متساوية.

أخيرا لا ينصب موضوع العدالة على تدبير الحالات الخاصة للتظلمات[10]، لأن الانشغال بهذه التظلمات الخاصة لا يمس موضوع العدالة في شيء، اللهم ما يمكن أن ينطبق على عدالة القوانين مثلا. لا تكون التظلمات مشروعة إلا إذا انخرطت في تصور دقيق عن العدالة يمنحها مكانا داخل هذا التصور، أما الاكتفاء بالتظلمات في موضوع العدالة فهو مجرد إجراء تقني لا يمث بصلة لنظرية العدالة، ما دامت التظلمات تنطلق أساسا من حس عام مشترك ذي نزعة ذاتية. يجب إذن العودة إلى المؤسسات التي ساهمت في بروز هذه التظلمات مع افتراض أنها غير ذاتية وغير أنانية، لكن هذه العودة لن تكون ممكنة إلا بالتفكير نظريا في المبادئ التي تأسست عليها هذه المؤسسات[11].

2- مبادئ العدالة

احتاج مفهوم العدالة كما قلنا إلى مبادئ تؤطره تشكل أرضية توافقية اتفاقية حوله. تتلخص مبادئ العدالة فيما يلي:

أ- **يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو داخل المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتساوية، والمتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين.**

ب- **ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تكون أولا متوقعة بشكل معقول على أنها في صالح كل شخص، ثم ثانيا يكون نيل المناصب والمواقع مفتوحا للجميع.**[12] **لنعلق قليلا على هذين المبدأين.**

يتأسس المبدأ الأول على قاعدة المساواة في الحريات الأساسية، بحيث يكون لكل شخص نفس الحق من الحريات يماثل حق الآخرين. لكن يبدو أننا لم نضف شيئا على مبدأ رولز. إن هذا الحق المتساوي في الحريات يشكل قاعدة أساسية في المجتمع المحكم التنظيم، لأن تفاوت الحق في الحريات الأساسية، ينتج عنه بالضرورة تفاوت

[10]- محمد هاشمي، سبق ذكره، ص. 80.
[11]- نفسه، ص. 81.
[12] - Rawls, op. cit, p. 53.

في مستوى ممارسة هذه الحريات. لنأخذ مثالا على ذلك. تشكل حرية التعبير أحد الحقوق الأساسية التي لا يمكن الجدال بشأنها، فلا أحد يمكنه إنكار هذا الحق باعتباره حقا قاعديا لا يتجزأ، وحتى يتلاءم هذا الحق مع قاعدة الانصاف المذكورة سابقا، سيكون على حرية التعبير أن تُمارَس بطريقة لا تضرب حقوق الآخرين في التعبير، بمعنى لا تعارض بينها وبين حرية تعبير أخرى. يجب إذن على هذه الحقوق الأساسية أن تكون متساوية في حدها الأدنى.

ينصب المبدأ الثاني على توزيع الدخل والثروة، لكن كيف يمكن فهم مسألة اللامساواة الاقتصادية في هذا المبدأ؟ إن اللامساواة ليست مسألة منبوذة دوما، لكنها ليست محمودة أيضا، فقد تكون منبوذة فقط إذا كانت ناتجة عن إخلال وضرب للحقوق الأساسية، كأن تُحرم فئة محددة من حق التعليم مثلا، لكنها بالمقابل تبقى أمرا موضوعيا فيما يتعلق مثلا بالمواهب والقدرات الخاصة، لأن لكل فرد في المجتمع مستوى معين متفاوت من هذه القدرات، لذلك تنشأ اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بشكل طبيعي. يبين المثال التالي هذا النوع من اللامساواة، لنقل مثلا أن أخوين ورثا مبلغا مهما من المال، حاول الأخ الأول استثمار هذه الأموال، فيكون بذلك بدل مجهودا لزيادة دخله، بينما بذر الأخ الثاني ما ورثه بطريقة ما. لا يمكننا في هذه الحالة أن نحاسب، باسم اللامساواة، الأخ الأول فقط لأنه عرف كيف يزيد من دخله.

لكن رغم ذلك تظل اللامساواة نقطة سوداء داخل المجتمع، وحتى نستطيع تحقيق أكبر نفع من هذا المعطى الموضوعي، يجب أن يؤول هذا النوع من اللامساواة بطريقة معقولة وواضحة لخدمة مصالح أشخاص آخرين، بمعنى يجب أن تكون هذه اللامساواة في خدمة من هم أقل حظا داخل المجتمع، كأن تخصص مثلا موارد مالية أكثر لتعليم الأقل ذكاء وليس الأكثر ذكاء، أو فرض ضرائب نسبية على الإرث تخصص لذوي المواقع الاجتماعية الهشة، مادام الوارث لا تنطبق عليه في هذه الحالة قاعدة الإنصاف. إن هذا الاستغلال المعقول لحالة اللامساواة الاجتماعية يمكنه أن يعود بالنفع على المجتمع برمته، لأنه ينطلق من فكرة التعاون الاجتماعي كمدخل للعدالة.

يتبين بوضوح كيف أننا إزاء عدالة إجرائية صرفة لا تعتمد توزيع المنافع بناء على مطالب وحاجيات ورغبات أشخاص محددين[13]، بل يتم توزيع هذه المنافع بناء

[13] - Ibid, p. 76.

على سلم من القواعد الذي يتأسس بدوره على قاعدة الإنصاف. تبقى مسألة العدالة مرتبطة بنظام اجتماعي يؤمن بأهمية المساواة كقاعدة أساسية، وكلما نزع هذا المجتمع نحو تكريس حالات اللامساواة بطريقة لا تعود بالفضل على الفئة الأكثر حظا، لا يعد مجتمعا[14] عادلا.

تبقّى لنا توضيح الجزء المتعلق بالمناصب والمواقع. تذهب قاعدة الإنصاف نحو فتح جميع المناصب ومواقع المسؤولية وما شابههما للجميع بطريقة تسمح بتحقيق قدر من المساواة في التنافس على هذه المناصب. لكن لا يمكن قبول جميع المترشحين، لذلك يقتصر الأمر على عدد محدود منهم توفقوا في اجتياز الاختبار بنجاح، شريطة توفر الشروط الأساسية للمنافسة. هنا تنشأ اللامساواة الاجتماعية بطريقة تجعل فئات معينة تفوق فئات أخرى بطريقة لا متساوية، لكنها لا مساواة موضوعية مادامت هذه الفئات تتوفر على قدرات ومؤهلات تعوزها الفئات الأخرى.

لكن رغم أن اللامساواة موضوعية وتفرض نفسها واقعيا، فإنها تبقى موضوعا للبحث بهدف التقليل من تأثيراتها. لننطلق من فكرة أساسية تقول بأن التوزيع الطبيعي لا يمكن اعتباره لا عادلا ولا ظالما، ونقصد بالتوزيع الطبيعي كل ما يمكن أن يتحصل عليه الشخص انطلاقا من وضعية لا يكون مسؤولا عنها، كأن يجد نفسه في وسط فقير، أو تعوزه قدرات طبيعية لا تخول له نيل مواقع اجتماعية معينة. بيْد أن هذه الوضعية الموضوعية لا يمكن الاستسلام لها داخل نظرية العدالة. يقترح رولز ما يسميه **تعظيم توقعات** الفئة التي تجد نفسها في وضعية اجتماعية هشة، لكن هذا الإجراء قد يخل بمبدأ الإنصاف، لذلك لا تكون المساواة ممكنة إلا إذا انطلقت من فكرة مخطط الشراكة الاجتماعية الذي يتأسس على المنفعة المتبادلة[15]، والتي بدونها لا يمكن لأي أحد الحصول على حياة مرضية. يبقى إذن الدخول في مخطط الشراكة شرطا ضروريا لتحقيق العدالة، لأن هذا المخطط يحدد مسبقا ما الذي يكون عادلا وما ليس كذلك انطلاقا من مبدأ المنفعة المتبادلة. إن أعضاء المجتمع ليس عليهم

[14]- يجب أن ننتبه هنا إلى أن رولز يشترط تحديدا معينا للمجتمع حتى يتحقق هذا الشرط المتعلق بالمجتمع العادل، يقول رولز في تعريفه للمجتمع، " المجتمع هو رابطة من الأشخاص ذوي اكتفاء ذاتي إلى حد ما، ويدركون في علاقاتهم ببعضهم البعض أن هناك قواعد معينة للسلوك ملزمة، ويتصرفون طبقا لها في معظم الحالات". إن هذا الشرط المتعلق بالقواعد الدنيا الملزمة للجميع تعبر عن رابطة جمعية تفرض نفسها داخل إطار التعايش المشترك، وإلا فلن يكون هناك مجتمع.

[15] - Ibid, p. 88.

الانسياق نحو تصور مختزل للعدالة يتأسس على الرغبات الفردية، لأنهم بذلك يتموقعون خارج المجتمع المحكم التنظيم. يكون هذا **المجتمع محكم التنظيم ليس فقط عند تحقيق الخير لأعضائه، بل أيضا عندما يكون لديه تصور عمومي للعدالة**[16]، بمعنى أن يكون مقتنعا بأهمية العدالة الاجتماعية داخل إطار من الشراكة الاجتماعية، وليس استفادة طرف على حساب الآخر. يشكل مخطط الشراكة هذا نوعا من الالتزام الطوعي داخل المجتمع، بما يفيد أن أعضاءه لا يلتزمون بالمؤسسات التي لا تكون عادلة وفقا لمخطط الشراكة الاجتماعية، كأن تخصص أجور متفاوتة مبدئيا لنفس الموظفين. إن الالتزام لا يكون إلا طوعيا، ولا يتعلق الأمر بنوع من الالتزام الأخلاقي، بل إنه التزام مؤسساتي ينتج عن قناعة بأن المشاركة في مخطط هذه المؤسسات يعود بالنفع على الأفراد.

3- العدالة الأفقية بديلا عن العدالة المجالية

نصل الآن إلى نقطة حساسة في تصور العدالة، ليس عند رولز فقط، بل أيضا على مستوى التصور العام للعدالة. لنبدأ بتحليل المصطلح الثاني المتمثل في العدالة المجالية. يتحدد هذا المصطلح انطلاقا من فكرة التفاوت بين المجالات، بما يفيد استفادة مجال ما أكثر من الآخر. لنأخذ مثلا حالة المغرب التي تبدو فيها مسألة العدالة متفاوتة الحضور بين جهات ومدن البلاد على مستوى الفرص الاجتماعية والاقتصادية ومرافق الحياة اليومية، فلن يجادل أحد بأن جزء كبيرا من هذه الفرص متركزة أكثر في جهات ومدن على حساب أخرى.

لن نسهب كثيرا في تفصيل القول في العدالة المجالية بالنظر إلى أن موضوعنا هو العدالة الاجتماعية كنظرية وتصور. عندما تصبح التفاوتات الاجتماعية صارخة وملحوظة، تبرز للسطح مطالب وتظلمات اجتماعية متفاوتة. لا تهتم نظرية العدالة كما قلنا سابقا بهذا النوع من التظلمات، لكونها تريد العودة إلى مسببات هذه التظلمات. يكمن مشكل هذه التظلمات بغض النظر عن مشروعيتها من عدمها في أنها تنتج دوما عن رد فعل، الأمر الذي يجعلها تظلمات ذات نزوعات منفعية جلية، بحيث تميل غالبا مذاهب الأفراد نحو تحديد ما يبدو عادلا وفقا لمبدأ المنفعة الخاصة فقط. تصطدم نظرية العدالة بهذا التحديد النفعي المنغلق، لأنها لا تنصب

[16] - Ibid, p.4.

فقط على معالجة حالات معينة بعينها مادامت تبتغي تصورا عاما ونظريا يؤسس اختيارات الأفراد لما هو عادل وغير عادل.

في حين أن نظرية العدالة يجب أن تكون أفقية، بمعنى أن تتحدد وفقا لمنظور لا يهتم بالفروقات والتفاوتات إلا بغاية ردها إلى مسبباتها الأساسية بغية معالجتها. لتجاوز هذا المشكل العويص المتعلق بالتظلمات المجالية يقترح جون رولز مصطلح "الوضع الأصلي"(initial situation) ، الذي ينصب على حالة افتراضية أو واقعية تجعل من مبادئ العدالة إنصافا موضوعا للتفكير، وهدفا لاتفاقية أصلية في وضع مبدئي[17].

إن الغاية الأساسية للوضع المبدئي هي جعل مبدأي العدالة موضوعا للتعاقد المجتمعي بما يسمح بتحديد القاعدة الأساسية التي ينطلق منها الجميع لتصور مفهوم العدالة، فمع تضارب تصورات واهتمامات ومشاريع الأفراد، سيكون من الضروري على هذه التصورات أن تجد نفسها في حالة تضارب وتناقض. سيكون علينا إذن التفكير في الإمكانيات والاختيارات التي من خلالها يمكننا الحكم على شرعية مطلب على حساب الآخر[18]، وبالتالي التحكيم السديد حول جدوى اختيار تصور معين بدلا عن الآخر. يتأسس هذا الاختيار على ما يسميه رولز "**المعقولية**"، بمعنى مدى معقولية النظرية هو ما يحدد قبليا اختيارها وفقا للشروط التالية:

أولا يجب أن تكون المبادئ عامة بما يفيد أن الأفراد لا يكترثون إلى تسميات مناسبة خاصة أو توصيفات قاطعة[19]، لأنهم يوجدون في وضعية أصلية لا تسمح لهم بتخصيص التصورات، الأمر الذي يجعلهم يعتمدون على حدسهم لتحديد المبادئ العامة التي يمكن أن تكون صالحة كتشريع للمجتمع المحكم التنظيم.

ثانيا يجب أن تنطبق هذه المبادئ على جميع الأفراد كيفما كانوا، بمعنى أن تكون عالمية في تطبيقها[20]، لأنها مبادئ غير تجزيئية، ولا تتعلق بحالات خاصة معينة.

---

[17]- Ibid, p. 102.

[18] - محمد هاشمي، سبق ذكره، 108.

[19] - Rawls, op. cit, p. 113.

[20]- Ibid, p. 114.

ثالثا يجب على هذه المبادئ أن تتسم بشرط العمومية[21]، لأن الأفراد يفترضون أنهم يختارون مبادئ من أجل تصور عمومي للعدالة. يعمل شرط العمومية على جعل المبادئ معترف بها من طرف العموم، فمبدأ المساواة لا يمكن إلا أن يكون عموميا، لأنه ينطبق على جميع الأفراد بطريقة متساوية.

رابعا يجب أن يفرض تصور معين عن الحق ترتيبا وفقا لدرجات المطالب المتنازعة[22]. غالبا ما تعتمد المطالب على التنازع من أجل نيلها، بيْد أن تصور العدالة ومبادئها يخلق نوعا من النظام والتراتبية بين هذه المطالب بناء على المبادئ نفسها، فيحدد تصورا ما على أنه أعدل من الآخر وفقا لتراتبية معقولة تُستمد من التصور العام للعدالة.

خامسا وأخيرا تكون هذه المبادئ نهائية وقطعية مادامت ناتجة عن نوع من التعاقد والاتفاق، وحيث أن التعاقد ملزم لجميع الأطراف فلا يجوز مثلا التحفظ على نتائجه تحت أي ذريعة كانت، ما دمنا قد حددنا بدقة تصورا عموميا للعدالة يمكنه أن يكون شريعة للمجتمع.

إن الغاية من هذه الشروط هي النأي بتصور العدالة عن كل نزعة أنوية تحاول أن تحصر العدالة في بعض الحالات الخاصة، وهي بذلك لا تهيئ الأرضية لأي اتفاق محتمل، بل ستكون نقطة عدم اتفاق. فإذا ما تُرك لكل شخص السعي وراء أهدافه وفقا لرغباته الأنوية وليس لمبادئ العدالة، أو أراد هذا الشخص تعزيز مصالحه الذاتية على حساب الآخرين، فإن المطالب المتنازع حولها لا يمكن ترتيبها أو إخضاعها لأي شروط يمكن أن تؤول بها إلى التطبيق.

الآن ومن أجل تحقيق هذه الشروط الأساسية وجب أن نحدد وضعية لا تسمح للأفراد بتحديد أو تقييم آثار اختياراتهم على وضعياتهم الخاصة[23]. يسمي رولز هذه الوضعية **بحجاب الجهل** (Veil of ignorance).

4- حجاب الجهل

ينطلق رولز من فكرة أساسية لتبرير اعتماده مفهوم " حجاب الجهل"، مفادها

[21]- Ibid, p. 115.
[22]- Ibid.
[23]- محمد هاشمي، سبق ذكره، ص. 117.

أن الأفراد غالبا ما يوجدون في حالة تنازع حول ما يدعون أنها حقوقهم، ويحاولون ما أمكن استغلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، في حين أن مبادئ العدالة تفترض أن هذا المجتمع قد حقق مستوى معين من التنظيم يجعله يدخل في شراكة اجتماعية متبادلة. لذلك يحاول رولز تحييد كل الشروط الاجتماعية والاقتصادية حتى لا يكون بمستطاع أي شخص اختيار هذه المبادئ وفقا لوضعيته الخاصة، بل لأنها معقولة.

غاية حجاب الجهل هي جعل المتعاقدين يجهلون وضعيتهم داخل المجتمع. في المقام الأول لا أحد يعرف مكانته داخل المجتمع، بمعنى طبقته أو وضعيته الاجتماعية، كما أنه ليس على دراية بمواهبه وقدراته. لكن الأهم من كل هذا هو أن مفهوم "الخير" يجب ألا يعني لهم شيئا في ظل هذه الظروف، لأنه سيكون مفهوما عاما وغامضا، بحيث لا أحد منهم يستطيع أن يحدد خطته العقلانية للحياة[24]، فيتبقى لهم فقط نيل هذا الخير على أساس المنفعة الخاصة التي ستكون بالضرورة على حساب مصلحة آخرين. ومادام رولز قد حدد مسبقا أنه لا مكان للمصالح المنفعية الخاصة في نظرية العدالة، يقتضي الأمر الانطلاق مما يمكن أن نسميه "وضعية الصفر".

إن تواجد الأفراد في ظل هذه الوضعية تجعلهم يقررون مبادئ للعدالة على أساس شروط صورية من منطلق أن معرفتهم الوحيدة تتمثل في أن المجتمع يجب أن يخضع لظروف العدالة، إنهم يتوفرون على معرفة حدسية بضرورة فعالية العدالة مادام أنهم يتوفرون جدلا على حد أدنى من المعرفة حول الاجتماع البشري، فهم يفهمون القضايا السياسية والمبادئ العامة للاقتصاد، ويعرفون أساس التنظيم الاجتماعي والقوانين الخاصة بالسيكولوجيا البشرية[25]. خلاصة القول إنهم على وعي ببعض الشروط الضرورية لأي مجتمع كيفما كان. الغاية من كل هذا هو تحييد كل الشروط التي يمكن أن تؤثر على اختيارات الأطراف، وسيجعل فعل التعاقد يؤول إلى عملية تنازعية حول ما يبدو لهم أنها مصالحهم الذاتية. لا أحد إذن في ظل هذه الوضعية يستطيع أن يكيف المبادئ لمصالحه الذاتية. أما إذا سُمح للأطراف بمعرفة الخصوصيات، فستكون نتيجة التعاقد متحيزة بشكل لا يتلاءم مع مبادئ العدالة، في

[24]- Rawls, op. cit, p. 118.
[25] - Ibid, p. 119.

حين أن هذه المبادئ يجب أن تنطبق على أفراد متساوين من الناحية الأخلاقية، مع ما تفرضه المساواة من جهل لكل الظروف المحيطة بهم التي يمكن أن تؤثر بشكل واضح على اختياراتهم.

تكمن أهمية فرضية حجاب الجهل في أنه يمحي كل الفروقات بين الأطراف، فلا أحد يفوق الآخرين في الحقوق أو الواجبات، أو يتوفر على خطط واضحة للحياة، فيتمثل هؤلاء الأفراد كمواطنين أحرار ومتساوين حائزين على الحد الأدنى من القدرات الأخلاقية التي تمكنهم من التمييز، وتجعلهم أعضاء متعاونين داخل المجتمع[26].

لآن وقد حددنا الوضعية الأصلية التي تحقق الشروط الدنيا لتحقيق مبادئ العدالة، وحيث أننا افترضنا أن الأفراد لا يعرفون شيئا عن وضعياتهم الخاصة بالنظر إلى وضعيات أخرى، يطرح علينا مشكل كيفية تحديد المبادئ الملاءمة للعدالة في نظر هؤلاء الأفراد.

إن الشرط الأساسي الذي يستحضره رولز لحل هذا المشكل هو أن الأفراد يتوفرون على معرفة دنيا تتعلق بترتيب البدائل مثلا، فهم يعرفون أنه يتوجب عليهم حماية حرياتهم، والتعظيم من فرصهم الذاتية. إن هذا النوع من المعرفة لا يتأسس على معطيات بعدية للاجتماع البشري، بل إنها معرفة ناتجة عن الحقائق العامة للسيكولوجيا الأخلاقية[27]، وبالتالي سيكون عليهم التقرير بطريقة عقلانية عما يمكن أن يكون عنصرا مساعدا لتحقيق التعاون الاجتماعي بغية تحقيق العدالة.

تنطلق فكرة عقلانية الأفراد من مسوغ منطقي يعتبر أن الفرد يتوفر على حد أدنى من المعطيات التي تجعله يختار مجموعة من البدائل عوضا عن أخرى، وهو في ذلك يبرر ويسوغ اختياراته، لأنه يرتب هذه البدائل والخيارات بناء على أغراضه، ويعمل على تعزيزها، لكنه بالمقابل لا يقوم بذلك على حساب الآخرين؛ بعبارة أخرى إن الشخص العقلاني، حسب رولز، لا يعاني الحسد من نجاح الآخرين مثلا، ولا يعتقد بأن حالات اللامساواة ظالمة بالضرورة[28]. السؤال الآن هو كيف يمكن لهؤلاء الأفراد أن يكونوا عقلانيين؟

[26] -جون رولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص. 217-218

[27] - Rawls, op, cit, p. 123.

[28] -Ibid, p. 124.

يحدد رولز شرطين أساسيين لتحقيق مبادئ العدالة. أولا يجب أن يحصل الاتفاق على المبادئ العامة للعدالة. ثم ثانيا أن هذا الاتفاق نفسه يجب أن يتحدد وفقا لحد أدنى من المعقولية التي تحددها القوانين العامة للأخلاق، بمعنى أن تسويغ الاختيارات يجب أن ينبني على ما يسميه رولز العقل العمومي (public reason)، الذي يتحدد انطلاقا من تفكير منطقي جمعي يحدد الصيغة الملاءمة لجماعة معينة، نحن نجد هذا النوع من التفكير لدى مواطني المجتمع الديمقراطي مثلا، الذي قد يحدد صيغة ملائمة على أنها الأنسب له انطلاقا من تفكير تسويغي منطقي. يقدم رولز مثالا حول مفهوم العقل العمومي مفاده أن السلطة السياسية في النظام الديمقراطي تكون مشتتة بطريقة تجعل كل فرد يشعر أنه حائز على قدر معين من السلطة؛ إنها سلطة العموم[29] التي تقر أن ممارسة السلطة السياسية يجب أن يوافق عليها المواطنون بناء على عقلهم العمومي، الذي يشترط حدا أدنى من التعاون الاجتماعي ويفرض على المواطنين قواعد متبادَلة.

5- الاستدلال حول اختيار مبدأي العدالة

يواجه الأفراد في الوضعية الأصلية مشكلة تتعلق بالطريقة التي يستند عليها المتعاقدون في اختيار مبادئ العدالة بدلا عن تصورات أخرى. إنهم يجدون أنفسهم في وضعية لا تسمح لهم باختيار هذه الصيغة أو تلك، لأنهم يفتقدون للمعرفة اللازمة التي تمكنهم من الاختيار بين هذا التصور أو ذاك. لكنهم بالمقابل يستندون على فكرة أساسية مفادها أن المساواة بين الأطراف هي الحل المعقول والأنسب للانطلاق منها. يعود السبب في اختيار مبدأ المساواة بين الجميع، في كون هذا المبدأ يشكل فكرة معقولة بشكل عمومي، إنهم لا يستطيعون إنكار أن هذا المبدأ عقلاني ومعقول في ذاته. أضف إلى ذلك أن لا أحد يستطيع وفق هذه المعقولية حيازة حصة غير متساوية مثلا بالمقارنة مع الاخرين، ولا يمكن لأحد أيضا أن يقبل، وفقا لنفس المبدأ، بحصة أقل من الآخرين. إن مبدأ المساواة واضح جدا بالنسبة لكل فرد في علاقته بالآخرين.

[29]- جون رولز، سبق ذكره، ص. 223.

انطلاقا من مبدأ المساواة يبدأ الأفراد إذن باختيار مبدأ قاعدي يتيح للجميع حرية أساسية متساوية[30]، وتكافؤ منصف للفرص، وتقسيم متساو للثروة والدخل. لكن هذه المساواة الأولية لن تحول دون بروز أشكال من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. الحال أن بروز هذه اللامساواة يبقى أمرا عاديا بالنظر للكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ونوع المردودية، لكنها لا يجب أن تؤثر على الوضعية الأولية متمثلة في مبدأ المساواة الأولية، بحيث يجب على أولئك الأفراد الذين يحوزون مؤهلات اجتماعية واقتصادية أن يعززوا مواقعهم وفق شروط لا تضر بوضعية من هم أقل منهم. يبرز إذن معنا شرط أساسي في وضعية اللامساواة يتمثل في أن أولئك الذين ينتفعون أقل بالمقارنة مع الآخرين، يتوفرون على حق الفيتو [31](Veto) للاعتراض على وضعياتهم، وليس على وضعيات الآخرين، فباعتبار المساواة أساسا للمقارنة، فإن أولئك الذين يطمحون لكسب الأكثر، يجب ألا يكون طموحهم على حساب الآخرين.

يتخلى الأفراد تماما في هذه الوضعية عن مبدأ المنفعة لأنهم يرون فيه ضررا للشراكة الاجتماعية التي تقوم على أساس المنفعة المشتركة. ينتج عن ذلك وضعية قد يرفضها أطراف العقد، والمتمثلة في بروز أشكال من التفاوتات تفرض نفسها وتظل مقبولة ما لم تكن على حساب قاعدة المساواة، وعلى الجهة الأخرى قد يكون الإخلال بهذه المساواة معقولا عندما يضمن لنا جلب امتيازات للفئات الأقل حظا.

إن أساس اختيار مبدأي العدالة يرتكز على معقولية المطالب العمومية، بحيث يتطلب الأمر ترتيب الأولويات بحسب تراتبية هذه المطالب تتأسس على مبدأ يجعل هؤلاء الأفراد ذواتا حرة يستطيعون تنقيح وتعديل غاياتهم وفقا للبعد التعاوني في المجتمع. لا يتعلق الأمر فقط بغايات نهائية يمكن تحقيقها، بل يجب تثبيت ولائهم الأصلي وتكريسه تحت شروط حرة[32].

تعني أولوية الحرية في هذا المقام أن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكنها أن تتحسن على حساب الحرية نفسها، لأن الأطراف المتعاقدة تفترض أن الشروط الخاصة بمجتمعهم، وكيفما كانت، تعترف بالتحقق الفعلي للحريات المتساوية. لكن هذين المبدأين قد يقودان إلى عواقب يمكن للمرء حسابها وتقييمها

[30] - Rawls, op, cit, p. 130.
[31]- Ibid, p. 131.
[32] - Ibid, p. 132.

والتفكير في نتائجها، بمعنى بما أنه في وضعية حرة، فإنه يستطيع مقارنة نتائج هذين المبدأين مع أحكامه المدروسة حول العدالة، وبهذه الطريقة يتم اختبار فعالية المبدأين. للقيام بذلك يجب التفكير في المبدأين بمثابة الحل الأدنى (the maximin rule) بالنسبة للاختيارات العامة، بحيث يكون علينا تبني البديل الذي يفضي إلى نتيجة أسوأ تكون أفضل من النتائج الأسوأ الأخرى[33]. لا يمكن مثلا لشخص أن يغامر بحريته الفردية مقابل الحصول على منافع اجتماعية واقتصادية، فهو في هذه الحالة يضرب في الصميم حقا أساسيا تم الاستدلال عليه بموجب قاعدة المساواة المبدئية. كما لا يمكن أن المخاطرة بأي اختيار مكلف آخر مقابل وجود حد أدنى مضمون مسبقا. إن الأفراد في هذه الوضعية يتوفرون على حس أصلي يجعلهم يفكرون وفق منطق عقلاني، فحتى عندما يُخضع هؤلاء الأفراد مطالبهم للحساب العقلاني، فإنهم سيلفون أن المخاطرة بالحد الأدنى المضمون مقابل الحصول على دخل أكثر، أو امتيازات أخرى يظل حسابا لا عقلانيا.

قد يبدو للوهلة الأولى أن الأمر يتعلق بنوع من الإحسان عندما نؤكد على مسألة تعظيم إمكانات نجاح الأقل انتفاعا. لا تتوافق نظرية العدالة مع هذا الطرح الإحساني، لأنها تفترض مسبقا أن المجتمع الذي يتبنى تصورا حول العدالة، يجب أن يكون مجتمعا متعاونا يتأسس على الشراكة الاجتماعية، بما يفيد استفادة الأطراف من بعضهم بعضا وفقا لسلم اجتماعي متقارب إلى حد كبير.

6- خير الفرد من حس العدالة

الآن وقد تحصلنا على العناصر الضرورية لنظرية العدالة، يمكن إتمام هذا المخطط من خلال التدقيق أكثر في علاقة الفرد بحس العدالة؛ بمعنى مدى تطابق الخيرات التي يطلبها الفرد مع الحس العام بأهمية العدالة. إن الفرد في المجتمع المحكم التنظيم يطالب بمطالب يعتبرها حقوقا له يجب حيازتها، لكن هذه المطالب (الحقوق) لا يمكنها أن تحوز مشروعية إلا انطلاقا من حس عام بأهمية العدالة داخل هذا المجتمع. لنوضح الفكرة أكثر حتى تحوز شرعية حجاجية.

إن حس العدالة مرتبط الارتباط الوثيق بعقلانية تؤول في صلبها نحو خير الفرد، فما دمنا انطلقنا من أن اختيار المبادئ المؤسسة للعدالة في الوضع الأصلي

[33] - Ibid, p. 133.

عقلانية، فإن المؤسسات التي تنتظم وفق هذه المبادئ ستكون عادلة هي أيضا، لكنها ستكون كذلك وفق منظور جمعي وليس فردي فقط، لأن الاختيار داخل الوضع الأصلي تم على أساس منظور معقول وعقلاني. ومن ثمة فإن التزام فرد بهذه المبادئ العامة للعدالة، سينتج عنه التزام جمعي ناتج عن تبادلية اجتماعية قوامها الخير العام. النتيجة هي أن الالتزام بمقتضيات المؤسسات سيكون طوعيا لا محالة انطلاقا من الحس العام بالعدالة الذي يسود بين أطراف المجتمع. ومن الضروري أن نشير أن الإحساس بالعدالة لدى الشخص لا يتعلق بأي تصور أنوي، يمكن أن يجعل هذا الشخص عادلا فقط بالنظر إلى مصالحه الذاتية. نفترض أن أي شخص عادل لديه الرغبة في تحصيل خيره بالنظر فقط إلى تصور للعدالة[34]، فيكون بذلك المجتمع المحكم التنظيم لديه نفس الرغبة، مادام كل شخص ينطلق من الحس العام بالعدالة. وحالما نكتسب هذا الحس بالعدالة وأهميته، يكون علينا الحفاظ عليه وفقا للمنظور العقلاني.

لدينا الآن ما يمكن أن نسميه التزاما طوعيا وإراديا بالمؤسسات العادلة، ولن نخوض في تفصيل القول حول الشخص الذي يلبي مطالبه وفقا للعدالة، لكنه يحصر هذا الالتزام فقط وبالضبط عند تحقيق هذه المطالب، فمثل هذا الشخص ينطبق عليه صفة "الراكب الحر" [35](Free rider). ما يبرر هذا الالتزام الطوعي هو أن مبادئ العدالة، أولا، عمومية، لأنها تحدد القناعات الأخلاقية المتعارف عليها، والمشتركة بين أعضاء المجتمع المحكم التنظيم[36]، وعموميتها هاته تمنحها مشروعية الالتزام بها. ثم إن المشاركة في الحياة الاجتماعية داخل المجتمع المحكم التنظيم خير عظيم، لأن مثل هذا المجتمع هو اتحاد اجتماعي ينتج عنه نوع من التعاون الذي من المفترض أن يعود بالخير والمنفعة على الجميع. لكن المشاركة في هذا المجتمع يجب أن يصاحبه تصور ناظم لطريقة العيش التي تتأسس على حس عام بأهمية العدالة. ما يؤكد هذا الوضع الاجتماعي هو أن الانجازات الفردية والجماعية تصب في مصلحة الجميع، مادام كل فرد ملتزم مبدئيا بتصور للعدالة.

أخيرا هناك حجة تفرض نفسها في هذا السياق، مفادها أن التصرف وفق مبادئ

---

[34]- Ibid, p. 498.

[35] - "**الراكب الحر**"(Free Rider) هو إشارة إلى الشخص الذي يستفيد من المنافع والخيرات الأساسية، دون أن يؤدي واجباته اتجاه المجتمع، كأن يستفيد من مجانية التعليم والصحة...دون أن يؤدي الضرائب.

[36]- Ibid, p. 499.

العدالة، هو تصرف لكائن عقلاني حر[37]، يجد نفسه (ومقتنع) على نفس المستوى مع باقي أطراف المجتمع. لنفترض مثلا أن شخصا ما داخل المجتمع على قناعة بأن المؤسسات عادلة، وبأنه يستفيد من الخيرات العامة بنفس القدر الذي يستفيد منه الآخرون، في هذه الحالة يتصرف هذا الشخص وفقا لما تمليه عليه إرادته كشخص عقلاني حر، وهو بذلك لن يغامر، مع هذه الوضعية التي هو عليها، بالتخلي عن استفادته من الخيرات العمومية، مقابل التصرف بطريقة غير عادلة بما يشبه "الراكب الحر"، فتصرف مثل هذا لن يكون عقلانيا بالمرة، وهو مقتنع تماما بذلك، لأنه مقابل تحقيق مكاسب على حساب الآخرين، فقد يجد نفسه خارج المجتمع المحكم التنظيم.

المصادر والمراجع

- جون رولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
- مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، مراجعة الزبير عروس- عبد الرحمن بوقاف، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
- محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز، نحو تعاقد اجتماعي مغاير، دار توبقال للنشر، 2014.
- John Rawls, A Theory of justice, revised edition, Harvard University press Cambridge, Massachusetts, 1999.

[37] - Ibid, p. 501.

السلطة المركزية وتدبير الأطراف: تطور الإدارة المحلية بالبادية في تاريط المغرب المعاصر

محمد فراح

باحث في التاريخ المعاصر، جامعة ان زهر، أگادير

mx.farah@gmail.com

ملخص

تروم هذه الدراسة بحث موضوع تدبير السلطة المركزية للأطراف بالمغرب خلال الحقبة المعاصرة، لما له من أهمية بارزة في مختلف الدراسات التاريخية والجغرافية والسياسية. لهذا سَعَيْنَا وفق منهج تاريخي إلى فهم بعض محددات العلاقة بين المركز والمجالات الهامشية في تاريخ المغرب المعاصر، من خلال تتبع تطور الإدارة المخزنية المحلية بقبيلة حاحا بالأطلس الكبير الغربي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتي اعترضتها صعوبات كثيرة ومشكلات متصلة بعوامل داخلية وأخرى خارجية.

الكلمات المفاتيح: التاريخ، المغرب، المركز، الهامش، التقسيمات الإدارية.

Abstract

This study aims to research the issue of central authority management of margins during the contemporary era due to its prominent importance in various historical, geographical and political studies. For this reason, we sought according to historical approach to understand some of the determinants of the relationship between the center and marginal areas in the contemporary history of Morocco, by tracing the development of the Makhzen administrative divisions of the Haha tribe in the Western High Atlas in the late nineteenth and early twentieth centuries, which faced many difficulties and problems related to internal and external factors.

Key words: History, Morocco, Centre, periphery, administrative divisions.

مقدمة

عرفت الإدارة المغربية تطورات مهمة خلال القرن التاسع عشر، فقد كانت الإدارة المركزية تضم السلطان والوزير الأعظم الذي يستعين بعدد من الكتاب والمستشارين في إدارة شؤون البلاد. ولضمان فعالية أكثر للإدارة المركزية أصبحت في عهد السلطان مولاي الحسن (1873-1894م) تضم إلى جانب السلطان والصدر الأعظم، مجموعة من الوزراء (وزير الشؤون البْرَانِيَة، وزير الحَرْبِيَة، وزير الشِكَايَات، أمين الأمناء...) والكتاب والمساعدين[1].

كما شهدت الإدارة المحلية في القرن التاسع عشر تطورا حيث انتقلت من 22 عمالة كبرى إلى 330 قيادة صغرى جديدة[2]، وكان القواد على رأس الإدارة المخزنية المحلية في البوادي المغربية، وكانت سلطتهم تشتد أو تضعف حسب الحالة السياسية للبلاد، وحسب قوة المخزن المركزي أو ضعفه[3]. ويعتمد القائد في تسيير منطقة نفوذه على خليفته والشيوخ والأمناء والمقدمين والأعوان، بالإضافة إلى القاضي والعدول، وكانت مهمة هؤلاء تقوم أساسا على الاخبار وجباية الضرائب...

لقد حاولت السلطة المركزية تعزيز الحضور المخزني وتوسيع إشعاعه بالبوادي المغربية، من خلال توظيف الجهاز الإداري المحلي الممتد في معظم أرجاء البلاد، لتأكيد قدرتها على اختراق المجال، والهيمنة على مختلف البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. غير أن ضعف الإمكانات المادية، وتزايد القلاقل الداخلية وتعاقب الكوارث الطبيعية، واستمرار الضغوطات الأجنبية، أسهم في تأرجح الحضور المخزني في الأطراف بين المد والجزر، لأن نفوذ السلطان كان يتفاوت من جهة إلى أخرى؛ فهو يكون قويا في العاصمة، والمدن التي تتوفر على حامية عسكرية رادعة، في حين يتقلص نفوذ السلطان كلما ابتعدنا عن المركز[4].

---

[1]- مصطفى الشابي (1995): النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 26، مطبعة فضالة، المحمدية، ص. 25.

[2]- Miège Jean Louis (1989) : Le Maroc et L'Europe 1830-1894, T 3, Rabat, p. 223.

[3]- علي بنطالب (2013): المخزن والقبائل: الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص. 21.

[4]- أحمد التوفيق (2011): المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 63، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 471، 472. محمد جادور (2011): مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، مطبعة عكاظ، الرباط، ص. 104.

سنحاول في هذه الدراسة، اعتمادا على المنهج التاريخي، معالجة موضوع تدبير السلطة المركزية للأطراف في تاريخ المغرب المعاصر، من خلال تتبع التطور الذي عرفته الإدارة المحلية بقبيلة حاحا خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مع إبراز الصعوبات التي اعترضت تغيير خريطة التوازنات المحلية في المجتمع القبلي دون ممهدات وخطى محكمة.

1- التنظيم الإداري المخزني المحلي بقبيلة حاحا قبل سنة 1873م

تقع قبيلة حاحا وسط المغرب بالأطلس الكبير الغربي، وتتميز بطابعها الجبلي والهضبي، وتنوع غطائها الغابوي، وتَعَدُّدِ أوديتها، كما تتميز بانفتاحها غربا على المحيط الأطلنتي، واحتضانها لمدينة الصويرة التي تضم أهم المراسي التجارية بالجنوب المغربي خلال القرن التاسع عشر. وتحتل حاحا موقعا استراتيجيا على الطريق التجاري الساحلي الرابط بين مدينة الصويرة وسوس.

تقع قبيلة حاحا في مجال جغرافي تحده أربع قبائل رئيسية هي: قبيلة الشياظمة من الشمال، وقبيلة متوكّة من الشرق، وقبيلة إداوزيكي من الجنوب الشرقي، وقبيلة إداوتنان من الجنوب. وتنقسم قبيلة حاحا إلى اثنتي عشرة تَاقْبِيلْتْ، وهي: إِنْكْنَافْنْ، أَيْتْ زْلْطْنْ، إِدَاوْزْمْزْمْ، إِدَاوْبُوزِيَا، إِدَاوْكَرْضْ، إِدَاوِسَارْنْ، إِدَاوْكَلُولْ، إِدَاوْكَازُو، إِدَاوْتُغْمَا، أَيْتْ تَامْرْ، إِمْكَرَادْ، أَيْتْ عِيسِي[5].

وتنقسم كل تَاقْبِيلْتْ إلى ثلاثة أثلاث أو خمسة أخماس، وتتفرع عن الثُلث أو الخُمس عدة مجموعات تدعى "الجْماعة"، وتنقسم "الجْماعة" إلى عائلات أبوية كبرى تسمى"إِخْسَانْ" أي العظام، ويتشكل كل "إِخْسْ" أو عظمٍ من مجموعة من العائلات الكبيرة، تتفرع منها أسر صغيرة تدعى في اللغة العربية بـ"الكَوَانِينْ"، ومفردها "الكَانُونْ"، وتسمى في اللغة الأمازيغية بـ"تَكَاتِينْ" ومفردها "تَكَاتْ"[6].

كانت الإدارة المخزنية في قبيلة حاحا منذ أواخر القرن الثامن عشر خاضعة لنفوذ القائد عبد المالك أوبيهي الحاحي، الذي كان عاملا على حاحا والسوس. واحتفظ المخزن في بداية القرن التاسع عشر بنفس الإدارة، فقد عُين عبد الله بن عبد

[5]- محند أيت الحاج (2015): مظاهر الحياة الثقافية بحاحة وإيداوتنان خلال القرن الرابع عشر الهجري (1301-1400هـ/1883-1979م)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 24.

[6]-Doutté Edmond (1905): L'organisation Domestique et Sociale chez Haha, Renseignements Coloniaux, N° 1 Janvier, Paris, p. 11.

المالك أوبيهي خلفا لوالده عبد المالك أوبيهي، مكلفا بشؤون حاحا و السوس، ويمكن أن يُستشف من تعيين الوَلَدِ مكان الوَالِدِ رغبةَ المخزن في استمرارية السلطة في بيت أسرة أوبيهي[7].

لقد أسهمت القيادة المحلية خلال تلك الفترة في مراقبة المجال وحِفظ الأمن بالقبيلة، والمشاركة في تسيير مدينة الصويرة، بالإضافة إلى إدارة شؤون السوس، وحل مشاكله وصراعاته. هذا دون إغفال إسهام القيادة في مختلف الحملات التأديبية الموجهة ضد القبائل المجاورة وخاصة تلك التي بالجنوب.

تمكنت قيادة حاحا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في عهد القائد عبد الله أوبيهي من بسط نفوذها على عدد من قبائل الأطلس الكبير الغربي، مثل قبائل إِدَاوْزِيكِي ودْمْسِيرَة ونْفِيفَة، واستمرت قيادته وسلطته لأزيد من ربع قرن. ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ستتعرض قيادة حاحا لمنافسة قوية من طرف قرينتها بمْتُوكَة، هذه الأخيرة ارتقت في عهد السلطان مولاي سليمان من مستوى المشيخة إلى القيادة، فأصبحت منافسا قويا للقيادة الحاحية. فقد عانى القائد عبد الله أوبيهي في أواخر حكمه من عدة مشاكل بسبب دسائس المتوكّيين، وتراجع التجارة بميناء الصويرة أمام منافسة الموانئ المغربية الأخرى، واستمرار النزيف الديموغرافي بسبب الكوارث الطبيعية، وإثقال كاهل السكان بالكلف والواجبات المخزنية. كل هذه العوامل زد عليها التقارب بين القائد عبد الله أوبيهي وزعيم دار إيليغ ستؤدي في نهاية المطاف إلى عزل القائد، وتعيين ولده محمد بن عبد الله أوبيهي خلفا له.

وتقلص نفوذ قيادة حاحا في سوس والاطلس الكبير الغربي بعد تنحية عبد الله أوبيهي، واستمرت الأوضاع في التدهور بالقبيلة في عهد القائد محمد أوبيهي، بسبب ضعف شخصيته، وقلة تجربته بأمور القيادة، وشططه في استعمال السلطة. فلم يستطيع ضمان أمن إيالته، وصيانة مصالح السكان، فنجم عن ذلك اندلاع التمرد في حاحا ضد القائد الجديد سنة 1288هـ/1871م.

وبسبب توتر الأوضاع واستمرار النزاعات، وفشل المخزن في إنهاء حالة

[7]- شفيق أرفاك (2007): قيادة تمنارت بين التزام المحيط القبلي والسلطة المخزنية 1110-1352هـ/1706-1934م، ج2، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، تحت إشراف الأستاذ محمد حمام، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأگادير، مرقونة، ص. 310، 330، 347.

الفوضى، وجهت السلطة المركزية حركة مخزنية بقيادة الخليفة مولاي الحسن إلى حاحا سنة 1290هـ/1873م، وتمكنت رغم الصعوبات التي صادفتها من القضاء على كل أشكال الاضطراب والفوضى وإخماد التمرد، وإعادة الأمن للمنطقة[8].

وخلال وجود الخليفة مولاي الحسن بحاحا بلغه نعي والده السلطان محمد بن عبد الرحمان، فبويع السلطان الجديد في بوريقي بحاحا، ثم انتقل إلى مراكش لتلقي البيعة من الأعيان ووفود القبائل في شهر رجب سنة 1290هـ/1873م[9].

2- التقسيم الإداري المخزني لقبيلة حاحا ما بين 1873-1878م

قامت السلطة المركزية بتكثيف الحضور المخزني بالبوادي المغربية لمواجهة تداعيات الضغوط الأجنبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والمتمثلة في استخلاص غرامة حرب تطوان، والدين الإنجليزي، وتزايد أعداد الأجانب المقيمين بالمغرب، مما فتح الباب أمام تفشي الحمايات الشخصية ومخالطة المغاربة للأجانب.

وفي هذا الإطار أولى المركز أهمية لتوسيع الإشعاع المخزني في حاحا والسوس عبر ممثليه المحليين، فقام السلطان مولاي الحسن بعدة إصلاحات إدارية ترمي إلى الحد من مركزية السلطة المحلية من خلال تجزيئها بين القواد المحليين. وركز السلطان على تدبير شؤون البادية المغربية، وضمنها بادية حاحا، من خلال الاعتماد على الشبكة الإدارية المحلية التي تضم عدة متدخلين وهم: القائد، خليفة القائد، الشيوخ، الأمناء، المقدمين، الأعوان، القاضي، العدول. ويقوم هؤلاء بمهام متداخلة، من أهمها: الإخبار والجباية وحفظ الأمن وتموين الحركات المخزنية[10]. وكانت سلطة ممثلي المخزن تتقوى أو تضعف حسب قوة السلطة المركزية أو ضعفها، وحسب

---

[8]- للمزيد من التفاصيل حول حركة حاحا سنة 1873م، ينظر: محمد زرهوني (1998): العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1280/1863-1290/1873)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء، مطبعة فضالة، المحمدية، ص. 20.

[9]- الحسن بن الطيب اليماني بوعشرين (1994): التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب (السفر الأول)، تقديم وتصحيح محمد المنوني، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص. 20.

[10]- يتضح لنا من خلال المقارنة بين مهام هذه الأطر الإدارية، أن المركز يستفيد من تعدد مصادر الخبر للتأكد من صحة الأخبار والشكايات، كما أن المخزن لا يضع ثقته في الأطر الإدارية المحلية، لأنه يوظف كل واحد منها لمراقبة الآخرين...

الحالة السياسية للبلاد[11].

يُعين القائد المخزني بواسطة ظهير سلطاني يُحدد فيه مجال سلطته، والمهام الموكولة له؛ فهو ينوب عن السلطان في القبيلة، ويسير شؤونها المحلية، ويحافظ على استمرار التواصل بين المركز والقبيلة، واستتباب الأمن، ويتولى القضاء المخزني، وجباية الضرائب، وقيادة الحركات[12]. وكان القائد يتمع بسلطة وسطوة كبيرتين بصفته الركيزة الأساسية للإدارة المخزنية المحلية في المجال القبلي[13].

إن "نجاعة التسيير في القبيلة تكمن في بساطة الجهاز المحلي الذي كان خاليا من كل تعقيد في المسطرة أو تماطل في الإنجاز المحلي. ذلك أن الاحكام والاوامر كانت تتم عن طريق المشافهة ولم تكن محط استئناف أو مراجعة إلا في ناذر الأحوال، غير أن انفراد القائد بأمور الفصال لم يكن يخلو من جور واستبداد، بسبب ما كان يكتنف الاحكام –في كثير الأحيان- من مُمالاة ومحاباة كان يستفيد منها الأصحاب والاعيان والرشاة بصفة عامة"[14].

وكان هدف السلطان مولاي الحسن من تنظيم الإدارة المحلية الممتدة عبر أهم المناطق الحيوية بالبلاد، إثبات الحضور المخزني، و"قدرته على اختراق المجال بأبعاده المختلفة، لتأكيد هيمنته على البنيات الاقتصادية والاجتماعية، ولإعادة تنظيمها وفقا لمنظوره الخاص الذي لا ينفصل عن هاجس الجباية، وتوفير الأمن"[15].

شرع السلطان بعد تلقيه البيعة بمدينة مراكش في تنفيذ قرار التقسيم الإداري الجديد في المغرب، فأقدم على تجزيء الإدارة المحلية بقبيلة حاحا إلى أربع إيالات أو قيادات صغرى، ووضع على رأس كل واحدة منها شيخا من أشياخ القبائل، الذين

[11]- علي بنطالب (2013): المخزن والقبائل: الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، ص. 21.

[12]- عمر الإبوركي (1997): الظاهرة القائدية في المجتمع المغربي: القائد العيادي نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في السوسيولوجيا، تحت إشراف الأستاذ المكي بنطاهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، مرقونة، ص. 67.

[13]- عبد الرزاق الصديقي (1997): الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن 1850-1900، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ص. 167.

[14]- نفسه، ص. 168.

[15]- محمد جادور (2011): مؤسسة المخزن م.س، ص. 104.

لعبوا دورا بارزا في دعم الحركة المخزنية الأخيرة إلى تراب القبيلة[16]. وهكذا عين السلطان كلا من مبارك أنفلوس[17] قائدا على إِدَاوْكَرْضْ وإِمْكَرَادْ وإِنْكْنَافْنْ وإِدَاوْزْمْزْمْ، وعين عبد الرحمان بوالعْشْرَات[18] قائدا على إِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوْكَازُّوا وإِدَاوْكَلُولْ، وولى القائد عبد المالك بن عبد الله أوبيهي[19] على أَيْتْ عِيسِي وإِدَاوِسَارْنْ وأَيْتْ زْلْطْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا، كما عين القائد لحسن أُوتْكَزِرِينْ[20] على أَيْتْ تَامْرْ[21].

[16]- دانييل شروتر (1997): تجار الصويرة "المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844- 1886"، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 342.

[17]- مبارك أنفلوس كان كاتبا خاصا للقائد عبد الله أوبيهي، ثم شيخا لقبيلة إِنْكْنَافْنْ، وساهم في دعم تمرد حاحا ضد القائد محمد أوبيهي، وقد عينه السلطان قائدا على حاحا لبضعة أشهر سنة 1288هـ/1871م ثم تمت تنحيته. للمزيد راجع:

Doutté Edmond (1913) : Dans Le Sud Marocain, Au Pays des Anflous, La Revue de Paris, p. 433.

[18]- عبد الرحمان بوالعشرات عُين شيخا على قبيلة إداوكَلول في عهد القائد محمد أوبيهي.

[19]- عبد المالك بن عبد الله أوبيهي: عُين قائدا على قبيلة حاحا خلال حركة الخليفة مولاي الحسن إليها سنة 1290هـ/1873م، وبعدها تولى القيادة على أيت عِيسِي وإِدَاوِسَارْنْ وأَيْتْ زْلْطْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا. راجع: دانييل شروتر (1997): تجار الصويرة، م.س، ص. 342.

[20]- لحسن أوتكَزرين: كان شيخا لقبيلة أيت تَامْرْ في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، وأسهم في دعم حركة مولاي الحسن إلى حاحا سنة 1290هـ/1873م. راجع: محند أيت الحاج (2015): مظاهر الحياة الثقافية بحاحة وإيداوتنان خلال القرن الرابع عشر الهجري (1301-1400هـ/1883-1979م)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 97.

[21]- محمد بن سعيد الصديقي (بدون تاريخ الطبع): إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة، ج1، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، ص. 108.

الخريطة رقم 1: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا سنة 1873

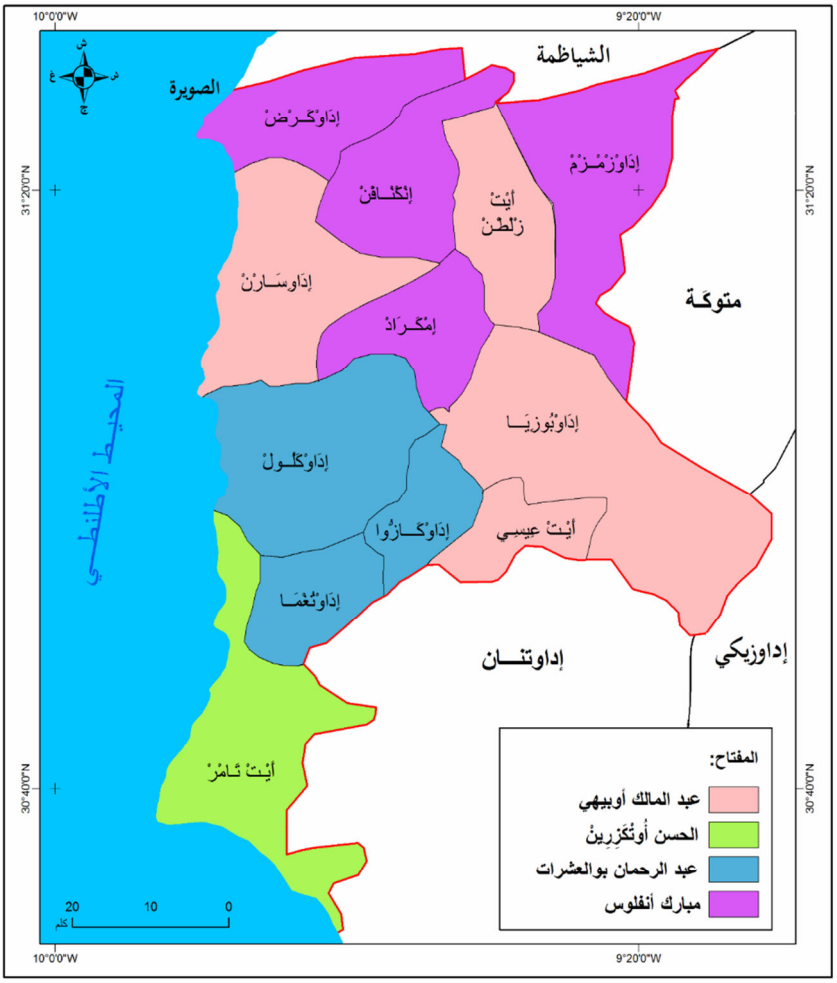

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

ومباشرة بعد التعيين، غادر القواد الأربعة مدينة مراكش في اتجاه مدينة الصويرة، وما أن علمت عناصر من حاحا بخبر التعيينات الجديدة حتى أعلنت تمردها، وبادرت بإحراق العرصات المجاورة لمدينة الصويرة[22]، كما قاموا بمحاصرة القواد الجدد داخل المدينة نحو عشرة أيام. لكن التمرد لم يدم طويلا حيث تدخل

[22]- رسالة من جون دراموند هاي إلى محمد بركاش، مؤرخة بـ 2 شوال 1290هـ/1873م، نقلا عن: خالد بن الصغير (1992): المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846-1886، الشركة المغربية للنشر، الدار البيضاء، ص. 389.

المخزن لتهدئة الأوضاع بمدينة الصويرة وإخماد الاضطرابات التي عرفتها، مما فسح المجال أمام القيادات الجديدة للانتقال إلى إيالاتها[23].

ويمكن للباحث أمام هذا المعطى أن يتساءل: ألا يمكن اعتبار هذا التمرد والحصار تعبيرا عن رفض السكان للتقسيم الإداري الجديد لأنه يضر بالمصالح المشتركة للقبيلة؟ وما هي الأضرار التي يمكن أن تَلحَق المصالح المشتركة للحاحيين نتيجة هذا التقسيم؟ وهل يمكن القول إن التمرد مجرد ردة فعل طبيعية تجاه واقع جديد لم يألفه الحاحيون؟

يبدو أن سكان حاحا عبروا عن عدم الرضا من تقسيم المجال القبلي إلى أربع إيالات بسبب الضرر الذي سيلحَقهم، لأن تقسيم المجالات يؤدي إلى تقسيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما سيخلق مشاكل حول المراعي والمياه والأسواق والطرق التجارية وغيرها من المصالح المشتركة.

ستعرف الإدارة بحاحا تغييرا جديدا بعد حوالي عام، حيث تسببت الوفاة المفاجئة للقائد عبد الرحمان بوالعْشْرَات، في فراغ في السلطة، جعل المخزن في رجب سنة 1291هـ/1874م، يقلص عدد الإيالات في حاحا، حيث ألحق القبائل التي كان يحكمها القائد بوالعْشْرَات إلى مجال نفوذ الإيالتين المجاورتين، فضم إِدَاوْكَازُّوا وإِدَاوْكُلُولْ إلى مجال نفوذ القائد مبارك أنفلوس[24]، وضم إِدَاوْتُغْمَا إلى مجال نفوذ القائد أُوتْكَزِرِينْ[25]، ولم يحدث أي تغيير في قيادة عبد المالك أوبيهي.

ويتبين من التقسيم الجديد أن إيالة القائد مبارك أنفلوس قد توسعت لتشمل نصف قبائل حاحا مما سمح بتعزيز سلطته، أما القائد لحسن أوتكَزرين فقد استفاد بدوره من ضم قبيلة إِدَاوْتُغْمَا إلى مجال نفوذه، في حين ظل القائد عبد المالك أوبيهي متوليا على نفس القبائل.

فما الأسباب التي دفعت السلطة المركزية لضم القبائل التابعة للقائد بوالعْشْرَات إلى مجال القيادات المجاورة بدل تعيين قائد جديد محل القائد المتوفى؟

---

[23]- دانييل شروتر (1997): تجار الصويرة، م.س، ص. 343.

[24]- رسالة السلطان مولاي الحسن إلى الخليفة مولاي عثمان، مؤرخة بـ 10 رجب 1291هـ/1874م، الخزانة الحسنية بالرباط (خ.ح.ر).

[25]- ابراهيم إذإبراهيم التامري (1998): المتعة والراحة في تراجم أعلام حاحة، ج2، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص. 432.

ولماذا استثنيت إيالة أوبيهي من هذا التوزيع الإداري الجديد؟ وهل يا ترى تمكن القائدين أنفلوس وأُوتْكَزِرِينْ من فرض سلطتهما في المجال في مدة زمنية قصيرة على عكس القائد أوبيهي؟

الخريطة رقم 2: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا سنة 1874م

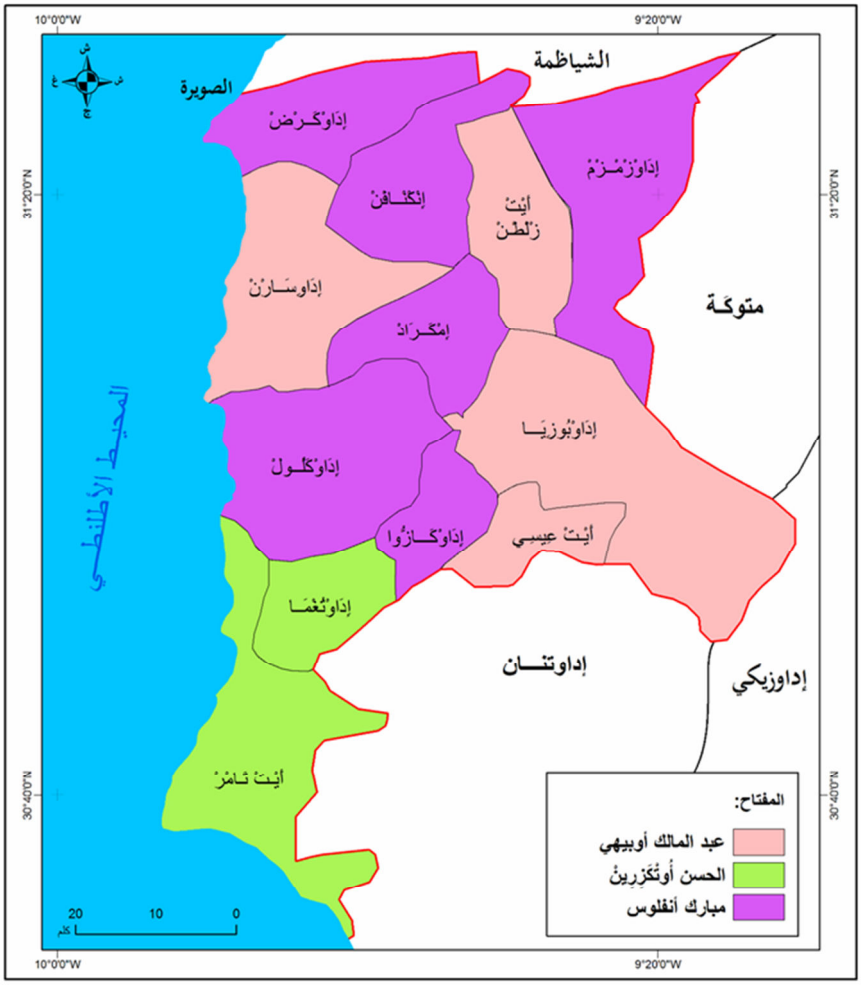

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

من المرجح أن هذه الفترة الزمنية تختلف عما قبلها، لأن السلطان بدأ يتعرف تدريجيا على المجال أكثر، وبدأ يعي الصعوبات التي خلقها التقسيم الإداري السابق، حيث أدى إلى اندلاع عدة صراعات بين القيادات المحلية لتوسيع مجال النفوذ والسلطة على حساب بعضها البعض. وللتخفيف من حدتها فضل السلطان تقليص

عدد القيادات، فألحق القبائل التابعة للقائد المتوفى لنفوذ القائدين أنفلوس وأوتكزرين؛ لأن القائدين استطاعا تعزيز علاقتهما بالمركز من خلال العطايا والهدايا[26]، وأما مكانة عبد المالك أوبيهي فيبدو أنها تراجعت بسبب تزايد ديونه كما يستشف من المظان المخزنية [27]. ويبدو أيضا أن المخزن أراد من خلال هذا الاجراء تأمين طريق الحركات السلطانية والطريق التجارية الساحلية الرابطة بين مدينة أگادير ومدينة الصويرة من خلال الإبقاء على القبائل التي تمر عبرها تحت نفوذ قائدين فقط بدل ثلاثة قواد.

3. تقسيم الإدارة المخزنية بقبيلة حاحا ما بين 1878-1895م

لم يسهم التقسيم الجديد في تخفيف الصراع بين القيادات المحلية داخل تراب القبيلة، بل زاد من حدته بسبب الطموح المتزايد للقائد مبارك أنفلوس للتولية على مجمل مجال حاحا. مما سيدفع السلطة المركزية في أواخر سنة 1295هـ/1878م لإعادة تقسيم إدارة حاحا من جديد، بهدف تهدئة القبائل وتأمين الطريق الساحلية بين الصويرة وسوس. فقام السلطان مولاي الحسن بتنحية القائد عبد المالك أوبيهي "لأن ذمته كانت مستغرقة لبيت المال"[28]، وعين مكانه ابن أخيه أحمد بن محمد أوبيهي قائدا على أَيْتْ زْلْطْنْ وأَيْتْ عِيسِي وإِدَاوْبُوزِيَا[29]. وفصل قبيلة إِدَاوِسَارْنْ عن إيالة القائد أحمد أوبيهي وعين على رأسها القائد الحاج علي أُوالْقَاضِي[30]، في حين أبقى مبارك أنفلوس قائدا على إِدَاوْكَرْضْ وإِمْكَرَادْ وإِنْكْنَافْنْ وإِدَاوْزْمْزْمْ وإِدَاوْكَازُّوا وإِدَاوْكُلُولْ،

---

[26]- أشارت رواية محلية إلى أن القائد مبارك أنفلوس استقبل السلطان في مراكش "بالهدايا الوافرة على قاعدة الحاج عبد الله" أوبيهي، مما يومئ إلى أن القائد استطاع تعزيز مكانته وتوسيع نفوذه لدى المخزن بفضل الهدايا والعطايا. كما نستشف من التعابير الواردة في مراسلة مخزنية بأن للقائد لحسن أُوتْكَزِرِينْ حظوة لدى المخزن بفضل الهدايا التي كان يبعث بها بمناسبة الأعياد الدينية. انظر: رسالة الخليفة مولاي عثمان إلى القائد لحسن أوتكزرين، مؤرخة بـ 13 ذي الحجة 1293هـ/1876م. نقلا عن: محمد المختار السوسي (1962): المعسول، ج15، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ص. 197.

[27]- رسالة السلطان مولاي الحسن إلى القائد أحمد أوبيهي، مؤرخة بـ 25 محرم 1296هـ/1879م، نقلا عن: محمد زرهوني (2006): منطقة الأطلس الكبير الغربي وإمتداداته الديرية والسهلية 1290هـ/1873م-1318هـ/1900م، ج1، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، تحت اشراف الأستاذ ابراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء، مرقونة، ص. 63.

[28]- نفس الرسالة السابقة.

[29]- محمد زرهوني (1989): أبهي عبد الملك، معلمة المغرب، ج1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الرباط، ص. 103.

[30]- الحاج علي أوالقاضي: عين شيخا على قبيلة إِدَاوِسَارْنْ في عهد السلطان مولاي محمد بن عبد الرحمان، وساهم في دعم الحركة المخزنية إلى حاحا عقب تمرد سنة 1288-1290هـ/1871-1873م، وعين في عهد السلطان مولاي الحسن قائدا على إِدَاوِسَارْنْ.

ولحسن أوتكزرين قائدا على أَيْتْ تَامْرْ وإِدَاوْتُغْمَا.

الخريطة رقم 3: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا في أواخر سنة 1878م

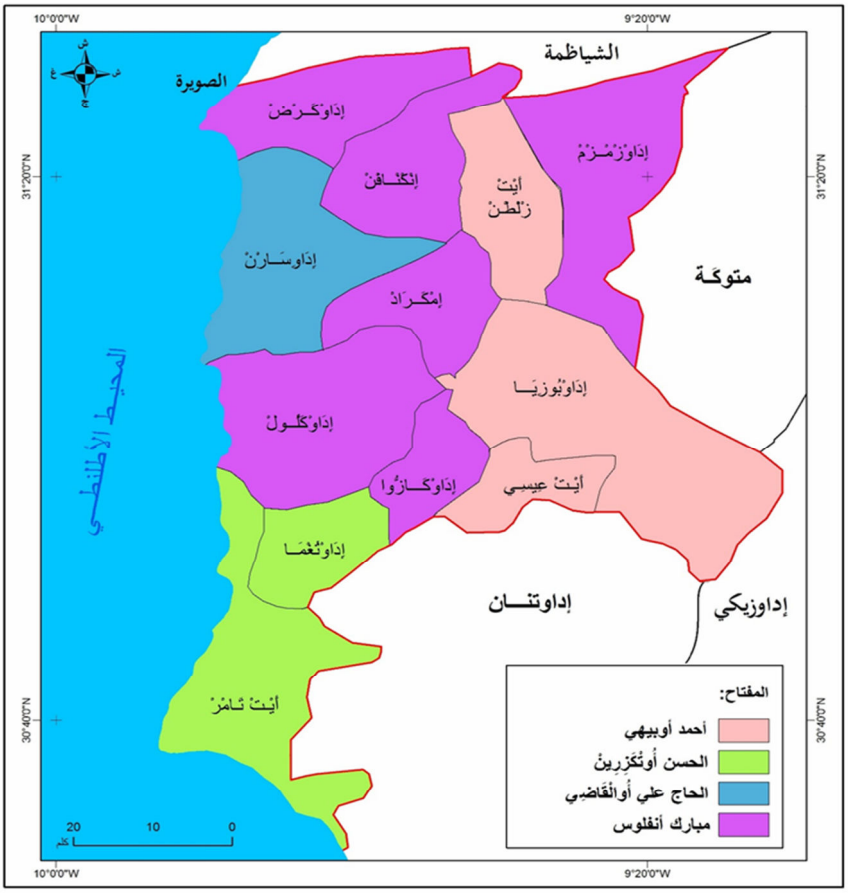

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

ومع استمرار الخلافات بين قواد حاحا لجأ المخزن بعد أقل من عام إلى تنحية القائد أحمد بن محمد أوبيهي بعد فشله في وضع حد للاضطرابات التي عرفتها إيالته، وعدم تسديد الديون المترتبة عن عمه القائد السابق عبد المالك أوبيهي، فقام السلطان مولاي الحسن بتعيين القائد علال بن محمد أوبيهي خلفا له في 12 ذي القعدة 1296هـ/1879م[31].

[31]- رسالة السلطان مولاي الحسن إلى قبائل أيت زُلْطْنْ وأَيْتْ عِيسِي وإِدَاوْبُوزِيَا، مؤرخة بـ 12 ذي القعدة 1296هـ/1879م، خ.ح.ر.

كما تمت تنحية القائد لحسن أوتكزرين عن القيادة بسبب النزاعات المتكررة مع القائد مبارك أنفلوس الذي حظى لآنذاك بمكانة لدى المركز[32]، وأُلحِقت القبائل التي كانت تحت تصرف أوتكزرين -وهي أَيْتْ تَامْرْ وإِدَاوْتُغْمَا- إلى نَظَرِ القائد مبارك أنفلوس، الذي أصبح يتمتع بسلطة واسعة على ثمان قبائل حاحية، دون أن يكبح الوضع الجديد نهمه في السعي للتولية على مجموع قبائل حاحا، حيث دخل في صراعات متكررة مع القائدين علال أوبيهي والحاج علي أوالقاضي لتوسيع مجال نفوذه على حسابهما.

يتضح مما سبق، أن حاحا شهدت عدة تطورات في ظرف ست سنوات، أبانت عن فشل المخزن في ضبط المجال، لأن التقسيمات الإدارية المحلية خلال هذه الفترة لم تكن صائبة كما يبدو، لأنها لم تضع حدا للنزاعات بين القيادات المحلية. ولكن احتفاظ المخزن بالقيادة في أسرة أوبيهي، والحرص على توسيع نفوذ القائد أنفلوس يطرح الكثير من التساؤلات حول الأهداف المرجوة من ذلك.

يبدو أن السلطة المركزية سعت لخلق التوازنات المحلية من خلال الإبقاء على السلطة في يد أسرة أوبيهي، مما يومئ بأن هذه الأخيرة لازالت تتمتع بالنفوذ والسلطة والجاه، رغم المشاكل التي عاشتها عقب تنحية القائد عبد الله أوبيهي سنة 1285هـ/1868م، وفشل خلفه القائد محمد أوبيهي سنة 1288هـ/1871 من ضبط التمردات التي استمرت في حاحا إلى غاية سنة 1290هـ/1873م. إن الإرث التاريخي لأسرة أوبيهي وتَمَرُّسَها في مناصب المشيخة والقيادة المخزنية منذ القرن الثامن عشر وإلى حدود أواخر القرن التاسع عشر، جعل المخزن يتمسك بها في وضع ركائز التنظيم الإداري المحلي بقبيلة حاحا في عهد السلطان مولاي الحسن، رغم إخفاقها في تسديد الديون المالية المترتبة عنها للسلطة المركزية.

وبالمقابل سعى المخزن لتدعيم نفوذ القائد مبارك أنفلوس لأنه كان واعيا بأن الرجل أصبح مهيمنا ويتمتع بالقوة والسلطة والنفوذ داخل قبيلة حاحا، ومن هذا المنطلق تمت استمالته بتوسيع مجاله على حساب الإيالات المجاورة.

[32]- أدت الصراعات المتكررة بين القائدين مبارك أنفلوس ولحسن أوتكزرين إلى تنحية أوتكزرين عن القيادة وسجنه في فاس، وبعد سنتين عينه السلطان مولاي الحسن عاملا على القصابي بنواحي مكناس. راجع: محمد المختار السوسي (1962): المعسول، ج15، م.س، ص. 197.

الخريطة رقم 4: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا في أواخر سنة 1879م

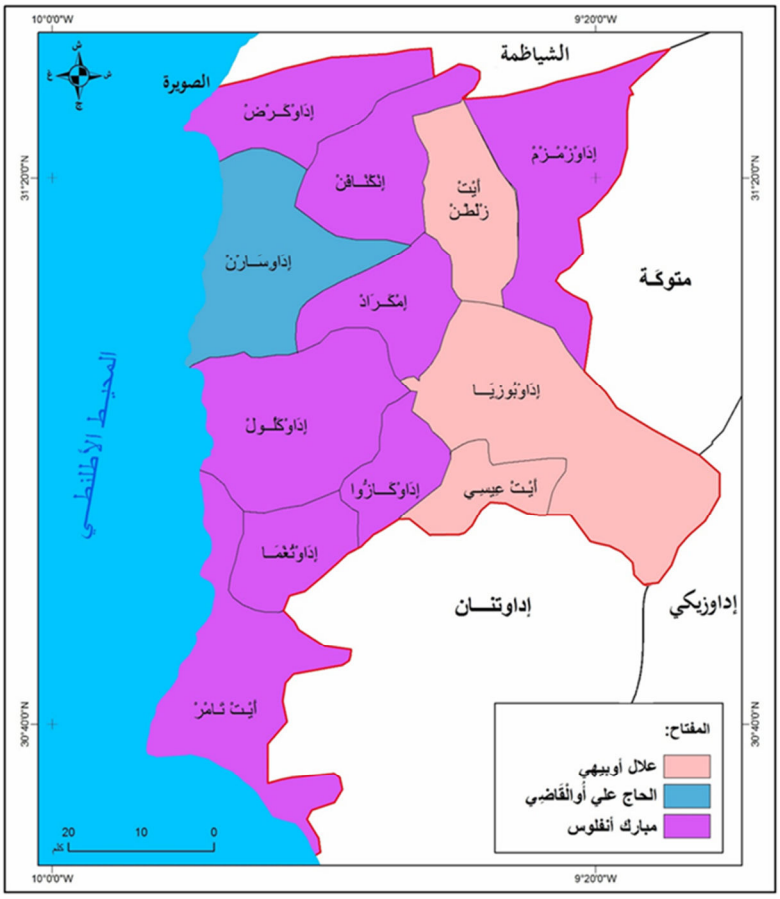

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

بعد ثلاث سنوات اتخذ السلطان مولاي الحسن إجراءات إدارية حازمة استعدادا للحركة السلطانية الأولى إلى سوس مطلع سنة 1299هـ/1882م من بهدف تهدئة الأوضاع ووضع حد لنزاعات القواد وتجاوزاتهم، بسبب التعسف في جمع الضرائب والكلف، وتزايد شكايات القبائل، بالإضافة إلى الرغبة في فرض الاستقرار ببادية حاحا ومدينة الصويرة، وتأمين الطريق التجارية الساحلية، وممر الحركات المخزنية بين مدينة أكادير ومدينة الصويرة.

وفي هذا الإطار قام السلطان بعزل جميع قواد حاحا[33]، وأعاد تقسيم القبائل على القيادات الجديدة: فعين القائد عدي بن علي النكنَافِي على رأس إدارة أَيْتْ عِيسِي وإِنْكْنَافْنْ وإِدَاوْكَرْضْ، وأنيطت بالقائد أحمد بن مبارك الزلطني إِمْكَرَادْ وأَيْتْ زْلْطْنْ وإِدَاوِسَارْنْ وإِدَاوْزْمْزْمْ، وكلف القائد المحجوب الكَلولي[34] بإدارة إِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوْكَلُولْ وإِدَاوْكَازُو وأَيْتْ تَامْرْ، وولى القائد محمد بن عبد الله بُوفْنْزِي على إِدَاوْبُوزِيَا.

نلاحظ أن السلطان مولاي الحسن لم يحافظ على التقسيمات الإدارية السابقة بل أحدث تقسيمات جديدة، فما الذي ساعد على هذا التحول؟ هل فهِم المخزن الميكانيزمات التي تشتغل بها القوى المحلية؟ ألا يمكن اعتبار هذا التقسيم الإداري محاولة لإضعاف القواد الجدد لوضع حد للاضطرابات أم أن المخزن اختار التقسيم الجديد لتقوية القيادات المحلية استعدادا للحركة السلطانية إلى الجنوب؟

يبدو أن المخزن اعتمد على الشيوخ المحليين الذين تنامت سلطتهم ونفوذهم من خلال ترقيتهم من المشيخة إلى القيادة، لتحقيق أهداف الحركة الأولى إلى سوس، وهناك ما يومئ إلى أن السلطة المركزية استطاعت بفضل هذا التقسيم الجديد التقليل ولو نسبيا من نزاعات القواد خلال الفترة الممتدة ما بين الحركة الأولى إلى سوس سنة 1299هـ/1882م ووفاة السلطان مولاي الحسن سنة 1311هـ/1894م.

ولابد من الإشارة إلى أن الأسر القائدية في حاحا توارثت القيادة في أواخر العهد الحسني، فعلى سبيل المثال عين المركز كلا من الحسن بن عدي النكنافي[35] قائدا خلفا لوالده المتوفى عدي النكنافي نتيجة مرض ألم به سنة 1305هـ/1888م[36]، كما عين سعيد الكَلولي[37] في منصب أخيه المتوفى القائد المحجوب الكَلولي سنة

---

[33]- اشتد الصراع بين مبارك أنفلوس والحاج علي أوالقاضي وعلال أوبيهي فقام السلطان مولاي الحسن بإلقاء القبض عليهم وسجنهم بفاس سنة 1299هـ/1882م. انظر:
Justinard Léopold (1928) : Notes d'histoire et de La littérature berbères , Les Haha et les Gens du sous, Hespéris, Volume 8, p. 355.

[34]- القائد المحجوب الكَلولي: أصله من آسا بجنوب المغرب، استقرت أسرته بأَيْتْ أُوسُولْ بقبيلة إِدَاوكَلُولْ بحاحا. وكان شيخا لقبيلة إِدَاوكَلُولْ ثم عين قائدا على بعض قبائل حاحا سنة 1299هـ/1882م، وتربطه علاقة مصاهرة مع القائد المعزول لحسن أوتكزرين. راجع: محمد المختار السوسي (1962): المعسول، ج15، م.س، ص ص. 196-197.

[35]- محمد المختار السوسي: من الحمراء إلى إيلغ، نسخة بخزانة الأستاذ محند أيت الحاج بالدار البيضاء، مرقونة، ص. 30.

[36]- رسالة أمناء الصويرة إلى السلطان مولاي الحسن، مؤرخة بـ 9 جمادى الأولى 1305هـ/1888م. نقلا عن: دورية الوثائق (2012)، المجموعة 17، مديرية الوثائق الملكية، المطبعة الملكية، الرباط، ص. 268.

[37]- رسالة السلطان مولاي الحسن إلى القائد سعيد الكَلولي، مؤرخة بـ 22 صفر 1308هـ/1891م. خ.ح.ر.

1308هـ/1891م[38].

الخريطة رقم 5: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا سنة 1882م

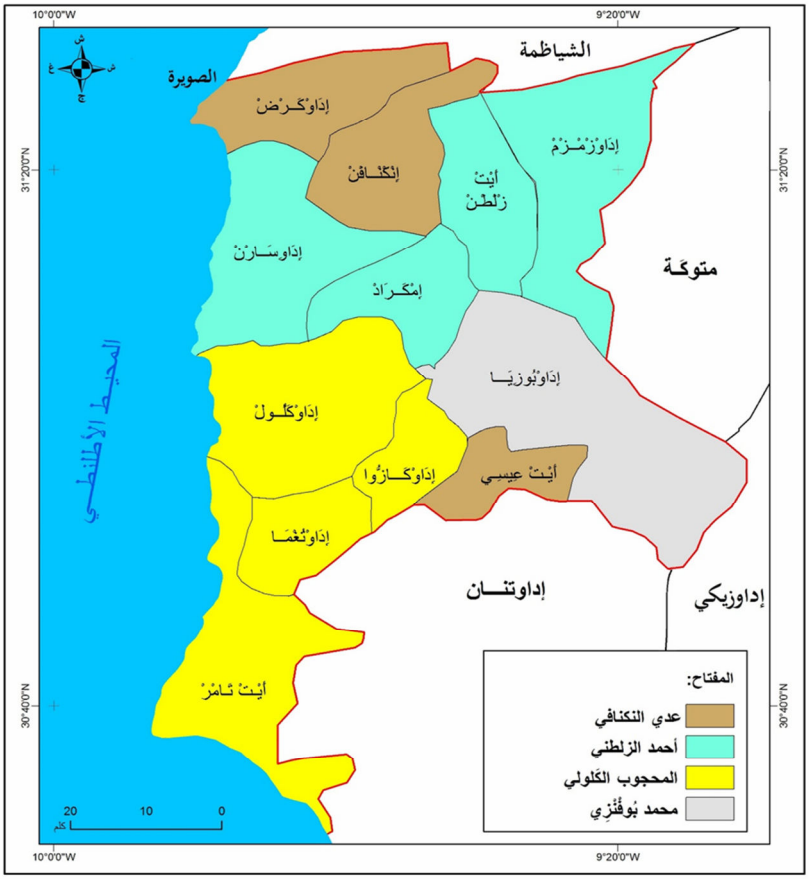

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

4. التقسيم الإداري المخزني لقبيلة حاحا ما بين 1895-1912م

عقب وفاة السلطان مولاي الحسن سنة 1312هـ/1894م شهد وسط المغرب وجنوبه، وخاصة الحوز والسوس مناهضة القبائل لقوادها، فهاجم السكان

كما قام السلطان بتعيين سعيد الكلولي قائدا على أيْتْ وَاعْزُونْ وتَانْكَرْتْ بقبيلة إِدَاوْتَنَانْ. راجع ظهير التعيين، المؤرخ بـ 3 ربيع الأول 1308هـ/1891م، خ.ح.ر.

[38]- توفي القائد المحجوب الكلولي أثناء مشاركته في الحركة السلطانية إلى قصبة تادلا سنة 1308هـ/1891م. راجع: محمد المختار السوسي (1962): المعسول، ج15، م.س، ص. 204.

على القصبات المخزنية مما أجبر القواد على اللجوء إلى بعض الزوايا[39]. وقد امتدت هذه الاضطرابات إلى قبائل حاحا التي ثارت بدورها ضد القيادات المحلية، وتمكنت من طرد القائد الحسن بن عدي النكنافي والقائد أحمد بن مبارك الزلطني والقائد محمد بن عبد الله بُوفْنْزِي خارج مجال نفوذ إيالاتهم، ولم يسلم من هذه الأحداث سوى القائد سعيد الگلولي. فما العوامل المفسرة لذلك؟

يبدو أن تعسفات القواد الجبائية وسوء سيرتهم مع السكان دفعت القبائل للتمرد عليهم، كما حصل في العديد من قبائل الحوز والأطلس الكبير الغربي. ولعل بقاء القائد سعيد الگلولي في معزل عن هذا التمردات يرجع إلى الحكمة التي تعامل بها مع الأوضاع الجديدة، ويتضح ذلك من خلال رواية محلية جاء فيها أن القائد "استطاع بكياسته وحسن سياسته أن يستميل قبيلته إليه، وذلك بأن استدعى أعيان إيالته وقدم إليهم مفاتيح خزائنه قائلا: هذه مفاتيح خزائنكم، وأنا أخوكم، وأهلي منكم، لكم الخياران تأخذوا ما في الخزائن وتتركوني أعيش بينكم كواحد منكم، وبعد تشاور الأعيان والعامة اتفقوا على تأييد سلطته وتقوية مركزه"[40].

لقد انعكست الاضطرابات التي عرفتها بادية حاحا على أوضاع مدينة الصويرة، وتَضَرَرَ أمن الطريق التجاري الذي يربط بين مدينتي أگادير والصويرة. وفي خضم التمردات التي شهدتها المنطقة قام السلطان مولاي عبد العزيز بتعيين عامل الصويرة إدريس بن زكور مؤقتا قائدا على إِدَاوْكَرْضْ[41] وإِنْكْنَافْنْ[42] القريبتين من مدينة الصويرة بهدف حماية الحدود الجنوبية للمدينة من الانعكاسات المترتبة عن مناهضة القبائل لقوادها في حاحا.

وبعد تهدئة الأوضاع، تمسكت القبائل بموقفها الرافض لعودة القواد المطردين، فأقدم السلطان مولاي عبد العزيز سنة 1313هـ/1895م على عزل قواد حاحا، وأعاد تقسيم القبيلة إلى ثلاث إيالات بدل أربع، حيث أبقى القائد سعيد

---

[39]- Montagne Robert (1930) : Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, essai sur La vie politique des Berbères sédentaires, groupe Chleuh, Alcan, Paris, p. 113, 386.

[40]- محند أيت الحاج (2015): مظاهر الحياة الثقافية بحاحة، م.س، ص. 90.

[41]- رسالة إدريس بن زكور إلى السلطان عبد العزيز، مؤرخة بـ 6 ذو الحجة 1312هـ/1895م، محفظة الصويرة، رقم. 7، مديرية الوثائق الملكية (م.و.م).

[42]- رسالة إدريس بن زكور إلى السلطان عبد العزيز، مؤرخة بـ 25 رجب 1313هـ/1895م، محفظة الصويرة، رقم. 7، م.و.م.

الگلولي في منصبه مع توسيع مجال إيالته ليشمل إِدَاوْگَرْضْ[43] وإِمْگَرَادْ وإِدَاوِسَارْنْ إلى جانب إِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوْگَلُولْ وإِدَاوْگَازُو وأَيْتْ تَامْرْ[44]، ليصبح الطريق التجاري الرابط بين الصويرة وأگادير لأول مرة تحت نفوذ قائد واحد. كما عين السلطان قائدين جديدين على حاحا، وهما: محمد بن أحمد الزلطني قائدا على إِنْكْنَافْنْ وأَيْتْ زْلْطْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا وأَيْتْ عِيسِي، والحسن بن محمد گرما الزمزمي قائدا على إِدَاوْزْمْزْمْ[45].

الخريطة رقم 6: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا سنة 1895م

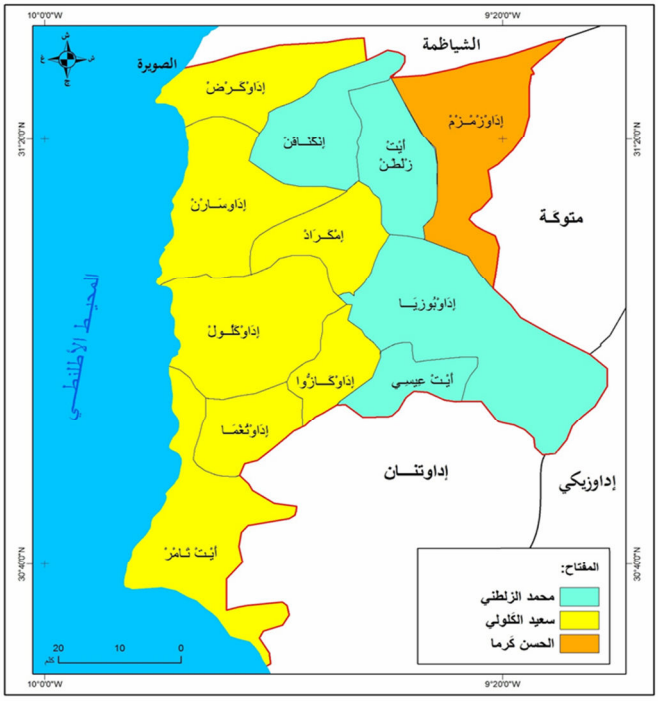

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

وبعد أربع سنوات توفي القائد محمد بن أحمد الزلطني، وتزامنت وفاته مع تنحية

43- محمد بن سعيد الصديقي: إيقاظ السريرة، م.س، ص. 132.

44- رسالة السلطان مولاي عبد العزيز إلى قبائل إِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوگَلُولْ وإِدَاوگَازُّوا وأَيْتْ تَامْرْ، مؤرخة بـ 23 رجب 1313هـ/1895م، خ.ح.ر.

لقد عُين سعيد الگلولي أيضا قائدا على تزنيت واشتوكة سنة 1315هـ/1897م حسبما أورده جوستنار ومونطاني. راجع:

Justinard Léopold (1928) : Notes d'histoire, op. cit, p. 348.

Montagne Robert (1930) : Les Berbères et le Makhzen, op. cit, p. 114.

45- محند أيت الحاج (2015): مظاهر الحياة الثقافية بحاحة، م.س، ص. 88.

القائد سعيد الگلولي عن القيادة بسبب تجاوزاته في السوس[46]. وترجع أسباب تنحية القائد سعيد الگلولي إلى الشكاوى التي رفعت ضده إلى السلطة المركزية من طرف قواد السوسَين الأدنى والأقصى، خاصة القائد دحمان بن بيروك، وتزامن ذلك مع وفاة الصدر الأعظم أحمد بن موسى، فوجه السلطان مولاي عبد العزيز استدعاء للقائد سعيد الگلولي يطلب منه العودة إلى مراكش. وللإفلات من العقاب طلب القائد من المخزن الإذن له بأداء مناسك الحج وفق النصيحة التي قُدمت له من طرف الشيخ الإيليغي، فأذن له السلطان، وتمت تنحيته سنة 1318هـ/1900م[47].

لقد فرضت وفاة الوزير أحمد بن موسى، إجراء تعديل على التنظيم الإداري المحلي بحاحا ما بين 1318-1319هـ/1900-1901م، فقام السلطان مولاي عبد العزيز بتعيين مبارك الگلولي قائدا على إِمْكَرَادْ وإِدَاوِسَارْنْ وإِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوْكَلُولْ وإِدَاوْكَازُو وأَيْتْ تَامْرْ[48]، وولى محمد بن إبراهيم أنفلوس[49] قائدا على إِنْكْنَافْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا وإِدَاوْكَرْضْ، وعين القائد أحمد إكَيدار العيسي على أَيْتْ عِيسِي وأَيْتْ زْلْطْنْ، أما القائد الحسن بن محمد كَرما الزمزمي فأبقه متوليا على إِدَاوْزْمْزْمْ.

فما الأسباب التي جعلت المخزن يبقي القيادة في أسرة الگلولي رغم تجاوزات سعيد الگلولي؟ وما الذي دفع المركز لإعادة أسرة أنفلوس إلى واجهة الأحداث في حاحا من خلال تعيين أحد أفردها قائدا مخزنيا؟

يبدو أن السلطة المركزية سعت للحفاظ على التوازنات المحلية من خلال الاحتفاظ بالگلوليين، الذين توسع نفوذهم في حاحا وسوس. أما عودة أسرة أنفلوس إلى القيادة فترتبط بالعلاقة الوطيدة التي جمعت محمد بن إبراهيم أنفلوس في سجن فاس مع المهدي المنبهي، حيث تعاهد الرجلان على أن يساعد أحدهما الآخر بعد خروجهما من السجن. وعندما توفي الصدر الأعظم أحمد بن موسى، تم أإطلاق سراح المهدي المنبهي وتعيينه وزيرا للحربية، فقرر إخراج رفيقه محمد بن إبراهيم أنفلوس من

---

[46]- Justinard Léopold (1928) : Notes d'histoire, op. cit, p. 354.

[47]- محمد الاكراري (1998): روضة الأفنان في وفيات الأعيان وأخبار العين وتخطيط ما فيها من عجيب البنيان، تحقيق حمدي أنوش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأگادير، ص. 69. محمد المختار السوسي: من الحمراء إلى إيلغ، م.س، ص. 41.

[48]- رسالة السلطان مولاي عبد العزيز إلى قبائل إِمْكَرَادْ وإِدَاوِسَارْنْ وإِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوكَلُولْ وإِدَاوْكَازُوا وأَيْتْ تَامْرْ، مؤرخة بـ 21 ذي الحجة 1319 هـ/1901م، خ.ح.ر.

[49]- Lakhdar Omar (2016) : Pays d'Anflous Une Contribution à l'Histoire de la Tribu des Haha, Imprimerie al Maarif al Jadida, Rabat, p. 159.

السجن، وساعد على توليته قائدا على الريف ثم عُين بعد ذلك قائدا على القبائل الحاحية المذكورة بالإضافة إلى مدينة تيزنيت خلفا لسعيد الگلولي سنة 1318هـ/1900م[50].

الخريطة رقم 7: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا ما بين 1900-1901م

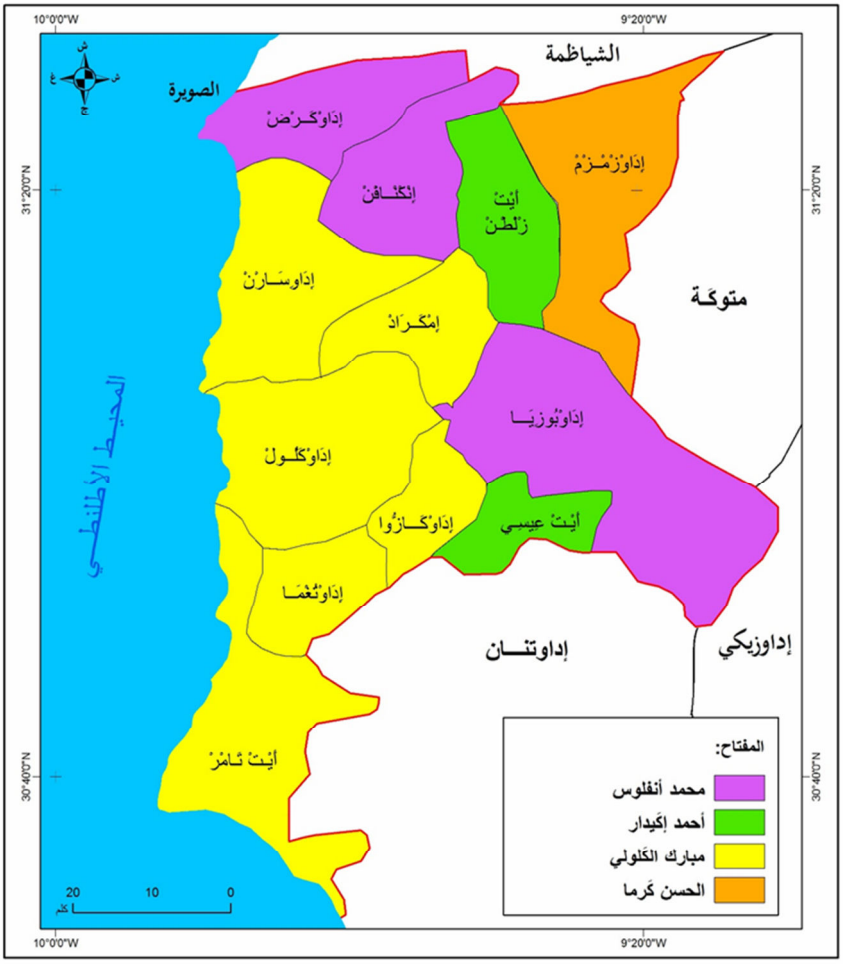

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

وستعرف الإدارة المحلية بحاحا تعديلا جديدا بعد وفاة القائد محمد بن إبراهيم

[50]- محمد الاكراري (1998): روضة الأفنان، م.س، ص. 67 و70.
Justinard Léopold (1928) : Notes d'histoire, op. cit, p. 355.

أنفلوس لمرض ألم به سنة 1321هـ/1903م[51]. إذ سيُبقي المركز القائد مبارك الگلولي[52] متوليا على نفس القبائل إِمْكَرَادْ وإِدَاوْنُغْمَا وإِدَاوْگُلُولْ وإِدَاوْگَازُو وأَيْتْ تَامْرْ، باستثناء قبيلة إِدَاوِسَارْنْ التي ضمها إلى إيالة القائد الجديد أحمد أنفلوس[53] التي أصبحت تضم إِنْكْنَافْنْ وإِدَاوِسَارْنْ وإِدَاوْگَرْضْ. ووسع المركز إيالة القائد أحمد إگيدار العيسي فأضحت تضم أَيْتْ عِيسِي وأَيْتْ زْلْطْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا، واحتفظ السلطان بالقائد الحسن بن محمد گرما قائدا على قبيلة إِدَاوْزْمْزْمْ[54].

ومن جديد، عجلت وفاة القائدين أحمد أنفلوس[55] والحسن گرما[56]، بإعادة ترتيب الإدارة المحلية بحاحا سنة 1326هـ/1908م، فعين المركز القائد محمد بن الحسن گرما محل والده على إِدَاوْزْمْزْمْ[57]، وعين القائد محمد بن أحمد أنفلوس[58] محل والده أحمد أنفلوس على كل من إِنْكْنَافْنْ وإِدَاوِسَارْنْ وإِدَاوْگَرْضْ، واحتفظ السلطان

---

[51]- رسالة أحمد بن مبارك أنفلوس إلى السلطان عبد العزيز، مؤرخة بـ 15 محرم 1321هـ/1903م، مح. الصويرة، رقم 10، م.و.م. محمد المختار السوسي: من الحمراء إلى إيلغ، م.س، ص. 52.

[52]- عُين مبارك الگلولي أيضا قائدا على قبيلتي اشتوكة ومسكَينة. راجع: رسالة السلطان مولاي عبد العزيز إلى قبيلة اشتوكة، مؤرخة بـ 9 صفر 1321هـ/1904م. رسالة السلطان مولاي عبد العزيز إلى قبيلة مسكَينة، مؤرخة بـ 21 ذي القعدة 1321هـ/1904م، خ.ح.ر.

[53]- وصف دوتي القائد أحمد أنفلوس بأنه رجل متوسط القامة، ذو بشرة بنية، ويتميز بالجرأة والصرامة والشجاعة. ينظر:

Doutté Edmond (1914): En Tribu, Missions au Maroc, Parisp. 289.

[54]- Marquis de Segonzac (1910): Au cœur de l'Atlas, Mission au maroc 1904-1905, Paris, p. 399.

[55]- روى ابن عمه محمد أنفلوس تفاصيل عن هذه الوفاة بالقول "غدره عبد من عبيده البارحة وقتله في فراشه وهو نائم، فرحمه الله وغفر له". وهناك ما يومئ أن قائد مُتُوكَة بعث لأحمد أنفلوس عبدا يدعى مبارك المتوكّي، اشتغل في داره، وذات ليلة أصابه بطلق ناري من مسدسه فقتله في غرفته. راجع: رسالة القائد محمد أنفلوس إلى مرابطي الزاوية المنانية وكافة قبيلة إِدَاوْبُوزِيَا، مؤرخة بـ 3 شعبان 1326هـ/1908م، وثائق خزانة عبد الله بوخليق بأيت داوود بإقليم الصويرة. وانظر كذلك: محمد بن سعيد الصديقي: إيقاظ السريرة، م.س، ص. 145.

لقد أوردت عدة وثائق وجرائد فرنسية خبر وفاة القائد أحمد أنفلوس، يُنظر:

Ministère des Affaires étrangères (1908), Affaires du Maroc 1907-1908, IV, Paris, p. 367.

L'Aurore(4 Septembre 1908), 11 Année, N° 3.967, Paris, p. 3.

Le Radical (5 Septembre 1908), 28 Année, N° 249, Paris, p. 1.

[56]- توفي القائد الحسن گرما سنة 1325هـ/1907م حسب رواية محمد النختار السوسي، وأورد إبراهيم التامري أن القائد الحسن گرما قتل على يد القائد أحمد إكيدار في 26 شوال 1320هـ/1902م. ولكننا نرجح الرواية الأولى لأنها تتطابق مع الأحداث التاريخية التي تؤكد بقاء القائد في منصبه إلى حدود سنة 1907م. راجع: محمد المختار السوسي: من الحمراء إلى إيلغ، م.س، ص. 30. إبراهيم إذإبراهيم التامري (1998): المتعة والراحة، ج2، م.س، ص. 233.

[57]- محمد المختار السوسي (1913): المعسول، ج15، م.س، ص. 244.

[58]- يعتبر محمد أنفلوس من أبرز المقاومين للاستعمار الفرنسي بحاحا، وقد وصفه دوتي بالرجل القوي والمحارب الشجاع. انظر:

Doutté Edmond (1913) : Dans Le Sud Marocain, op. cit, p. 432.

بالقائد مبارك الكَلولي متوليا على إِمْكَرَادْ وإِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوْكَلُولْ وإِدَاوْكَازُو وأَيْتْ تَامْرْ، كما أبقى القائد أحمد إكَيدار العيسي متوليا على أَيْتْ عِيسِي وأَيْتْ زْلْطْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا. وفي سنة 1329هـ/1911م عين السلطان مولاي عبد الحفيظ عبد الرحمان الكَلولي قائدا بعد وفاة والده القائد مبارك الكَلولي[59].

الخريطة رقم 8: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا سنة 1903م

المصدر: وثائق الخزانة الحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط

[59]- رسالة القنصل الفرنسي بالصويرة إلى القائم بالأعمال في الجمهورية الفرنسية بطنجة، مؤرخة بـ 28 يونيو 1911م، راجع:
Ministère des affaires étrangères (1912), Affaires du Maroc 1910-1912, 6, Paris, p. 397.
تطرقت العديد من الكتابات الأجنبية للأدوار التي قام بها القائدين عبد الرحمان الكَلولي ومحمد أنفلوس في مقاومة الاحتلال الفرنسي أواخر سنة 1330هـ/1912م. راجع:
Godchot Simon (1924) : Le Combat de Bou-Tazzert (24 Décembre 1912), Paris, pp. 10-12.
D'Esperey Franchet (1999) : Un Maréchal Méconnu : Le Vainqueur des Balkans 1918, Pierre Gosa, Paris, pp. 79-81.

5. الإدارة المحلية بقبيلة حاحا في عهد الحماية الفرنسية ما بين 1912-1922م

فرضت فرنسا على المغرب التوقيع على معاهدة الحماية في 30 مارس 1912، ونصت هذه المعاهدة على تأسيس نظام استعماري بالبلاد، ارتكز على إحداث إدارة استعمارية يمثلها المقيم العام الفرنسي إلى جانب إدارة مخزنية على رأسها السلطان الذي جرد من كل الصلاحيات، واحتفظ فقط بشرف التوقيع على الظهائر والقرارات الصادرة عن الإقامة العامة.

حاول المقيم العام الماريشال ليوطي *Lyautey* (1912-1925م) تطويع البلاد بأقل تكلفة والمحافظة على واقع السلطة، لأنه كان يرى أن المستقبل بالمغرب يجب أن يتأسس على سياسة محافظة تقليدية، وعلى منظور للمجتمع قائم على التراثبية الاجتماعية، وذلك من خلال الاعتماد على النخب والزعامات المحلية، وإشراكهم في اخضاع القبائل وإدارة شؤون البلاد، مع احترام خصوصية البلد الدينية والثقافية[60].

أقدمت فرنسا خلال السنوات الأولى من الحماية على تقسيم المغرب إلى ست جهات هي:

- جهات مدنية: الرباط والدار البيضاء ووجدة، خضعت مبكرا للاستعمار، ويشرف عليها مراقبون مدنيون؛

- جهات عسكرية: فاس ومكناس ومراكش، تتميز بكونها خضعت جزئيا للاستعمار، وقريبة من القبائل التي لم يستطيع المستعمر إخضاعها في بداية عهد الحماية، ويرأسها ضباط الشؤون الأهلية.

وتحكمت عدة اعتبارات أمنية وسياسية في تقسيم المجال المغربي في عهد الحماية، وتمثلت أساسا في السعي لتأمين مراقبة السلطات الاستعمارية للبلد وبسط نفوذها، ومراقبة تحركات السكان، وإضعاف المقاومة المحلية[61].

نهجت سلطات الحماية الفرنسية سياسة استمالة أعيان وقواد القبائل، وتوظيفهم كوسطاء محليين مع السكان لخدمة مصالحها الاستعمارية. فاستعانت

[60]- فاطمة أوعسو (2017): إدارة سوس على عهد الحماية: دراسة تاريخية في تحولات الإدارة المحلية لأگادير وأحوازه، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، تحت إشراف الأستاذ شفيق أرفاك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بن زهر، أگادير، مرقونة، ص. 114.

[61]- فاطمة البورقادي، أمال كناني (1996): تطور الجهة بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 8، ص. 14.

بالأسر المخزنية التي كانت تهيمن على المناصب الإدارية والسياسية، وتتمتع بالمكانة الاجتماعية والثروة والجاه والنفوذ[62]، فعينت منهم الباشوات والقواد والشيوخ وغيرهم. ولضمان ولائهم واحترامهم لقراراتها، أصدر المقيم العام قرار في 2 شتنبر 1912م، يمنع الضباط الفرنسيين من معاقبة ممثلي المخزن المحلي في حالات التعسف ضد السكان[63]، غير أن تزايد تجاوزات الباشوات والقواد، جعل الإقامة العامة تُخضع هؤلاء الأعوان المخزنيين لمراقبة صارمة، خاصة بعد فرض سيطرتها على المغرب[64].

لقد احتفظت سلطات الحماية بالقواد على رأس القبائل، وعينت الباشوات في المدن، وكان هؤلاء يشتغلون تحت سلطة ووصاية المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية. وأصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية مجموعة من القوانين التي تحدد الوظائف السياسية والإدارية لممثلي المخزن تحت إشراف مكاتب الشؤون الأهلية، ومنها: الإستعلام عن أحوال القبائل واستمالة الأهالي، والمشاركة في حملات احتلال المغرب، والمراقبة وحفظ النظام والأمن، وجباية الضرائب. كما منح ظهير 2 شتنبر 1918 للقائد المخزني "سلطة البث في النزاعات، فكان يقوم بزجر المخالفات، وينظر في القضايا المدنية والتجارية، ويباشر البحث والتقصي في القضايا الجنائية، ويلقي القبض على المتهمين ويستمع للشهود، وينجز بعدها تقريرا يرسل إلى قسم الجنايات بالمحكمة العليا الشريفة. فيما يتولى القضاء الشرعي ... النظر في قضايا الإرث والأحوال الشخصية"[65].

وكان ضباط الشؤون الأهلية والمراقبون المدنيون يمثلون "السلطات المقيمية في كل مستويات الإدارة الترابية (المنطقة، والدائرة، والملحقة، والمركز)، والسهر على تطبيق التوجهات، والنهوض بمهمة الاستعلام عن الأوضاع وردود فعل الأهالي، وحفظ النظام. كما يقومون بمراقبة الجهاز المخزني المحلي (الباشوات والقواد)

[62]- محمد أبيهي (2018): قبائل إحاحان في مواجهة التدخل الأجنبي: مراحل الاحتلالين البرتغالي والفرنسي والمقاومة المسلحة، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة نكوسي كوم، الرباط، ص. 167.

[63]- عبد الحميد احساين (2015): الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية 1912-1940، مطبعة الرباط نت، الرباط، ص. 94.

[64]- عبد الله كيكر (2018): القواد الحاحيون في سوس، مطبعة الرباط نت، الرباط، ص. 147.

[65]- فاطمة أوعسو (2019): رؤساء إنزگان في عهد الحماية: القائد محمد بن الحاج الحسن الكَسيمي نموذجا، ضمن كتاب: مدينة إنزگان بين الزمن القبلي والنقلة الحضرية المعاصرة حفريات في الذاكرة التاريخية والثقافية، منشورات جمعية أمل أسايس العتيق، إنزگان، مطبعة أيت إعزا برنت، تارودانت، ص. 106.

للمهام الإدارية والقضائية، وبذلك صاروا قناة الاتصال بين السلطة المحلية والصدر الأعظم، اذ تمر على يدهم جميع المراسلات المتبادلة بين الجانبين"[66].

لقد خضعت قبيلة حاحا للاحتلال الفرنسي باستعمال أدوات مخزنية معضدة بآليات عسكرية، وتحت مراقبة ضباط الشؤون الأهلية، ويبدو أن إدارة الحماية احتفظت بـ"سياسة القواد الكبار" حتى بعد الاحتلال بسنوات. وأدرجت قبيلة حاحا في إدارة مكتب الشؤون الأهلية بالصويرة الخاضع لدائرة حاحا والشياظمة، وتحت وصاية جهة مراكش حتى سنة 1920، وأنيط تدبيرالقبيلة بقواد محليين خاضعين لسلطة الضباط الفرنسيين.

وفي سنة 1922 قسمت سلطات الحماية قبيلة حاحا إلى قسمين؛ القسم الشمالي الذي خضع لنفوذ دائرة المراقبة المدنية بمدينة الصويرة، والقسم الجنوبي تحت وصاية دائرة حاحا الجنوبية وكسيمة ومسكيمة بمدينة أگادير[67].

كما قسمت قبيلة حاحا في السنوات الأولى للحماية إلى أربع قيادات وهي:

- قيادة المختار إگيدر الزلطني: إِدَاوْزْمْرْمْ، أَيْتْ زْلْطْنْ، أَيْتْ عِيسِي
- قيادة مبارك بن عدي النكَنافي: إِدَاوْكَرْضْ، إِنْكْنَافْنْ، إِدَاوِسَارْنْ
- قيادة الحسن بن محمد الگلولي: إِمْكَرَادْ، إِدَاوْكَلُولْ، إِدَاوْكَازُو، إِدَاوْتُغْمَا
- قيادة سعيد بن الحسن التكَزيريني: أَيْتْ تَامْرْ
- قيادة علال بن محمد بُوفْنْزِي: إِدَاوْبُوزِيَا

[66]- فاطمة أوعسو (2017): إدارة سوس على عهد الحماية، م.س، ص. 205.
[67]- وثائق مؤسسة أرشيف المغرب بالرباط.

الخريطة رقم 9: التقسيم الإداري لقبيلة حاحا في السنوات الأولى من عهد الحماية

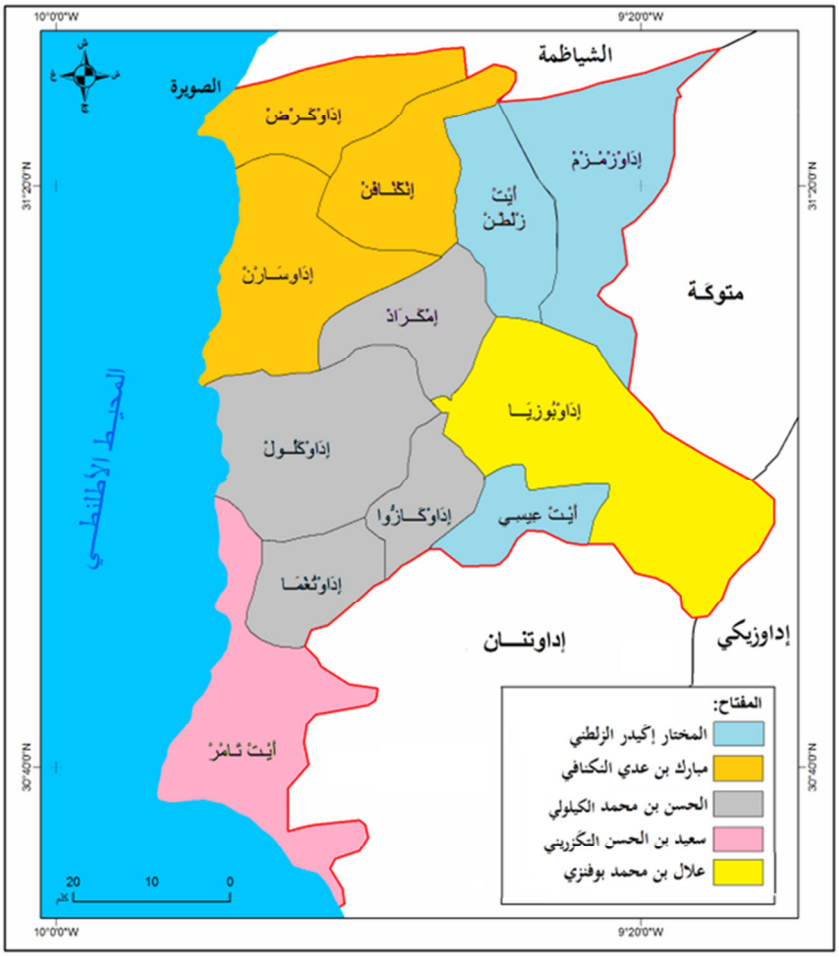

المصدر: وثائق مؤسسة أرشيف المغرب، محمد التيكوتي (2007): إتحاف نبلاء الساحة بآثار فضلاء حاحة، ج1، مطبعة شروق، أگادير، ص. 149، 349. محند أيت الحاج (2015): مظاهر الحياة الثقافية بحاحة، م.س، ص. 81، 95، 98، محمد أوبيهي (2018): قبائل إحاحان في مواجهة التدخل الأجنبي، م.س، ص. 170.

خاتمة

لقد حاول المخزن منذ أواخر القرن التاسع عشر إعادة النظر في خريطة التوازنات المحلية الموروثة في البوادي المغربية دون خطى محكمة، فقام بإجراء عدة تغييرات في الإدارة المحلية، من خلال فرض تقسيمات إدارية جديدة في المجال القبلي (حاحا والشياظمة والسوس...)، وتجزيء القيادات الكبرى إلى قيادات صغرى.

وارتبط تطور تنظيم الإدارة المخزنية المحلية بظروف تاريخية مرتبطة بشخصية السلطان ومدة حكمه، وكذا بفترة قوة السلطان أو ضعفه، وبالقحوط الطبيعية، وتزايد التحرشات الأجنبية، وبالمشاغل والقلاقل الداخلية، ناهيك عن الصراعات بين القواد والقبائل، بالإضافة إلى سعي المركز لخلق توازنات محلية جديدة بين الأعيان والنخب المحلية بالبوادي المغربية.

وخلاصة القول، إن داء العطب قديم، فكل الاختلالات المجالية والاجتماعية التي يواجهها المغرب بعد الاستقلال نجد لها جذورا وامتدادات في تاريخ البلاد. فقد اعتمد المركز منذ قرون على عوائد مخزنية تتكرر دائما ومنها: أن المخزن يتعامل مع الكتل العائلية وليس مع الأشخاص، ويقوي سلطة الأسر المخزنية إذا استشعر تراجع نفوذها كما حصل مع أسرة أوبيهي، ويضطر المخزن للقضاء على نفوذ القائد الذي فشل في الوفاء بالتزاماته الجبائية، كما يتلخص من القائد المستبد عندما يهدد السلطة المركزية (إما عن طريق السَجن أو القتل والمصادرة أملاك). وفي أحيان كثيرة يغض المخزن الطرف عن تجاوزات القائد، إذا كان ملتزما بتأمين الموارد المالية الضرورية، أو إذا كان السلطان يسعى من وراء ذلك إلى معاقبة وتأديب القبيلة المتمردة.

إن إعادة تنظيم الإدارة المحلية كان يخضع قبل الحماية لمنظور السلطان الذي سعى لتوسيع الإشعاع المخزني بالبوادي المغربية لتوفير الأمن وجبي الضرائب، أما في عهد الحماية فقد كان يخضع لمنظور السلطات الاستعمارية التي كانت تستحضر البعد الأمني لبسط السيطرة على المجال المغربي، وفرض مراقبة شديدة على السكان لتأمين وجودها الاستعماري.

استطاعت العديد من القيادات المحلية إبن عهد الحماية الاحتفاظ بمركزها الاجتماعي ونفوذها السياسي في العديد من القبائل المغربية، بفضل السياسة الاستعمارية الفرنسية التي استعانت بالنخب والأطر المحلية (القواد، المقدمين،

الأعوان) لفرض سلطتها على البلاد بوسائل مخزنية. وقد حاولت سلطات الحماية بعد تمهيد المنطقة، تطوير بنيات الإدارة المحلية تحت إشراف ومراقبة مباشرة من ضباط مكاتب الشؤون الأهلية.

توقفنا في هذا المقال، عند العديد من النقط والأسئلة التي تحتاج للتفصيل وتسليط الضوء، مما سيفتح آفاق للباحثين للمقارنة ودراسة تطور الإدارة المركزية والمحلية بالمغرب خلال فترة الحماية وما قبلها. إن للموضوع مداخل كثيرة، ركزنا على البعض منها في هذه المساهمة، سعينا منا إلى توجيه الباحثين في التاريخ، نحو جوانب أخرى من العلاقة بين المركز والأطراف، والتي لم تحظ بالكثير من البحث والتوثيق.

البيبليوغرافيا:

✓ **الوثائق:**

- دورية الوثائق (2012)، المجموعة 17، مديرية الوثائق الملكية، المطبعة الملكية، الرباط.
- وثائق الخزانة الحسنية بالرباط.
- وثائق خزانة عبد الله بوخليق بأيت داوود بإقليم الصويرة.
- وثائق مديرية الوثائق الملكية بالرباط.
- وثائق مؤسسة أرشيف المغرب بالرباط.

✓ **المصادر والمراجع باللغة العربية:**

- أبيهي محمد (2018): قبائل إحاحان في مواجهة التدخل الأجنبي: مراحل الاحتلالين البرتغالي والفرنسي والمقاومة المسلحة، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة نكوسي كوم، الرباط.
- احساين عبد الحميد (2015): الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية 1912-1940، مطبعة الرباط نت، الرباط.
- الاكراري محمد (1998): روضة الأفنان في وفيات الأعيان وأخبار العين وتخطيط ما فيها من عجيب البنيان، تحقيق حمدي أنوش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أگادير.
- البورقادي فاطمة، كناني أمال (1996): تطور الجهة بالمغرب، منشورات

المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 8.

•التامري ابراهيم إذإبراهيم (1998): المتعة والراحة في تراجم أعلام حاحة، ج2، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

•التوفيق أحمد (2011): المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 63، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

•التيكوتي محمد (2007): إتحاف نبلاء الساحة بآثار فضلاء حاحة، ج1، مطبعة شروق، أگادير.

•السوسي محمد المختار (1962): المعسول، ج15، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

•السوسي محمد المختار: من الحمراء إلى إيلغ، نسخة بخزانة محند أيت الحاج، الدار البيضاء، مرقونة.

•الشابي مصطفى (1995): النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 26، مطبعة فضالة، المحمدية.

•الصديقي عبد الرزاق (1997): الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن 1850-1900، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.

•الصديقي محمد بن سعيد (بدون تاريخ الطبع): إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة، ج1، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء.

•أوعسو فاطمة (2017): إدارة سوس على عهد الحماية: دراسة تاريخية في تحولات الإدارة المحلية لأگادير وأحوازه، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، تحت إشراف الأستاذ شفيق أرفاك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بن زهر، أگادير، مرقونة.

•أوعسو فاطمة (2019): رؤساء إنزگان في عهد الحماية: القائد محمد بن الحاج الحسن الگسيمي نموذجا، ضمن كتاب: مدينة إنزگان بين الزمن القبلي والنقلة الحضرية المعاصرة حفريات في الذاكرة التاريخية والثقافية، منشورات جمية أمل أسايس العتيق، إنزگان، مطبعة أيت إعزا برنيت، تارودانت.

•أيت الحاج محند (2015): مظاهر الحياة الثقافية بحاحة وإيداوتنان خلال

القرن الرابع عشر الهجري (1301-1400هـ/1883-1979م)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

●بن الصغير خالد (1992): المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846-1886، الشركة المغربية للنشر، الدار البيضاء.

●بنطالب علي (2013): المخزن والقبائل: الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

●بوعشرين الحسن بن الطيب اليماني (1994): التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب (السفر الأول)، تقديم وتصحيح محمد المنوني، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

●جادور محمد (2011): مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، مطبعة عكاظ، الرباط.

●زرهوني محمد (1989): أبهي عبد الملك، معلمة المغرب، ج1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الرباط.

●زرهوني محمد (1998): العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستين من القرن التاسع عشر (1280/1863-1290/1873)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء، مطبعة فضالة، المحمدية.

●زرهوني محمد (2006): منطقة الأطلس الكبير الغربي وامتداداته الديرية والسهلية 1290هـ/1873م-1318هـ/1900م، ج1، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، تحت إشراف الأستاذ إبراهيم بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء، مرقونة.

●شروتر دانييل (1997): تجار الصويرة "المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844- 1886"، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

●عمر الإبوركي (1997): الظاهرة القائدية في المجتمع المغربي: القائد العيادي

نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في السوسيولوجيا، تحت إشراف الأستاذ المكي بنطاهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، مرقونة.

- كيكر عبد الله (2018): القواد الحاحيون في سوس، مطبعة الرباط نت، الرباط.

✓ **المراجع باللغة الفرنسية:**

- D'Esperey Franchet (1999) : Un Maréchal Méconnu : Le Vainqueur des Balkans 1918, Pierre Gosa, Paris.
- Doutté Edmond (1913): Dans Le Sud Marocain, Au Pays des Anflous, La Revue de Paris.
- Doutté Edmond (1914): En Tribu, Missions au Maroc, Paris.
- Doutté Edmond (1905): L'organisation Domestique et Sociale chez Haha, Renseignements Coloniaux, N° 1 Janvier, Paris.
- Godchot Simon (1924): Le Combat de Bou-Tazzert (24 Décembre 1912), Paris.
- Justinard Léopold (1928): Notes d'histoire et de la littérature berbères , Les Haha et les Gens du sous, Hespéris, Volume 8, Paris.
- L'Aurore(4 Septembre 1908), 11 Année, N° 3.967, Paris.
- Lakhdar Omar (2016) : Pays d'Anflous Une Contribution à l'Histoire de La Tribu des Haha, Imprimerie al Maarif al jadida, Rabat.
- Le Radical (5 Septembre 1908), 28 Année, N° 249, Paris.
- Marquis de Segonzac (1910) : Au cœur de l'Atlas, Mission au maroc 1904-1905, Paris.
- Miège Jean Louis (1989): Le Maroc et L'Europe 1830-1894, T 3, Rabat.
- Ministère des Affaires étrangères (1908), Affaires du Maroc 1907-1908, IV, Paris.
- Ministère des affaires étrangères (1912), Affaires du Maroc 1910-1912, 6, Paris.
- Montagne Robert (1930): Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, essai sur La vie politique des Berbères sédentaires, groupe Chleuh, Alcan, Paris.

الحماية الاجتماعية بالمغرب
بين مسؤولية الدولة وإكراه التمويل

ذ سعيد بوفريوى

أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية، بقلعة السراغنة

ملخص

يمثل ورش الحماية الاجتماعية موضوع القانون الإطار رقم 21.09، مشروعا وطنيا استراتيجيا ومهيكلا، بحيث سيعكس الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمسار الديمقراطي الذي بدأ المغرب في الانتقال إليه في تسعينيات القرن الماضي، فإلى أي حد ستمكن الموارد المالية المرصودة حسب القانون الإطار المذكور آنفا من التنزيل السليم لمنظومة الحماية الاجتماعية بكافة أبعادها؟

Résumé

Le projet de la protection social objet de la loi-cadre N°21.09, représente un grand projet national, structurant et stratégique, parce qu'il est le côté économique et sociale du processus démocratique que le Maroc a commencé depuis les années 90 de l'ancien siècle.

Dans quelle mesure donc, les ressources financières réservé selon la loi-cadre sus-cité vont permettre l'instauration correcte du projet de la protection sociale dans tous ces dimensions ?

مقدمة

تعرف الحماية الاجتماعية بمفهومها الواسع على أنها : "مجموعة من التدابير القائمة على التأمين والتضامن، الهادفة إلى تحقيق الضمان الاجتماعي وتقديم المساعدة ارتكازا على المساهمات أو دون الارتكاز عليها، من أجل ضمان القدرة على توفير الرعاية، والدخل لجميع الأشخاص وعلى مدى جميع مراحل حياتهم"[1].

إن الحماية الاجتماعية لا تنبع من قيم التعاطف والكرم والإحسان، بل إنها حق ودين لكل فرد على المجتمع، ومن واجب الدولة ضمان إعماله، ولا ينبغي اعتبار محدودية الموارد الاقتصادية عقبة أساسية بل محفزا إضافيا لتطوير الحماية الاجتماعية، وآلية إعادة توزيع الموارد، ورافعة لتحقيق النمو الاقتصادي[2].

إن تحقيق الحماية الاجتماعية لا يمكن أن يتم إلا في إطار الدولة الاجتماعية، هذا المفهوم أصبح متداولا في الآونة الأخيرة، والذي يحمل في طياته معان اجتماعية عميقة تستلزم توافر مجموعة من الميكانيزمات الاجتماعية، أهمها وجود قدر عال من التماسك الاجتماعي أفقيا وعموديا، أي بين مكونات النسيج الاجتماعي العام، وبين هذه الأخيرة والتراتبية العمودية لمؤسسات الدولة وبنية السلطة وصنع القرار فيها، فإلى أي حد يمكن وصف الدولة المغربية بأنها دولة اجتماعية أو على الأقل تسعى لأن تكون كذلك من خلال تفكيك بنية منظومة الحماية الاجتماعية، كما جاء بها القانون الإطار رقم 21.09؟

المحور الأول: الأساس التشريعي لمسؤولية الدولة عن الحماية الاجتماعية بالمغرب

لقد تم تكريس الحق في الحماية الاجتماعية في العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية، بحيث ان هناك إجماع دولي انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين حول إعمال هذا الحق، الذي تقع مسؤولية تنزيله على الدول، وبالطبع فإن المغرب، لا يشكل استثناء من هذه الدول، بل بالعكس فقد اهتمت الدولة المغربية

---

[1]–تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 34، 2018، ص 11، منشور بـ www.cesa.ma.

[2]–نفس المرجع أعلاه، ص 15.

بترسيخ هذا الحق وتنزيله من خلال مجموعة من البرامج الاجتماعية ذات الأهداف المختلفة سواء المرتبطة منها بتعميم التغطية الصحية أو تلك الهادفة إلى حماية الحق في الشغل في أجواء سليمة، وكذلك البرامج التي تسعى إلى ضمان حد أدنى من المعيشة الكريمة للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل أو التي تتوفر على شغل أصلا ... الخ.

وتنبع الدولة في المغرب أثناء تفعيلها للحق في الحماية الاجتماعية بالمفهوم الدولي لهذا الحق، من خلال التزاماتها المختلفة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالحق في الحماية الاجتماعية (**الفرع الأول**)، وكذلك من خلال المقتضيات التشريعية الوطنية بمختلف مستوياتها الدستورية والتشريعية العادية أو التنظيمية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: الإطار التشريعي الدولي

عملت مجموعة من المنظمات الدولية خاصة منها: منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، على التأكيد على ضرورة الحق في الحماية الاجتماعية لمفهومه الواسع، وإلزام الدول الأعضاء فيها بتنزيل هذا الحق من خلال الالتزام بالمواثيق الدولية ذات الصلة (**الفقرة الأولى**) وكذلك من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الحماية الاجتماعية في المواثيق الدولية

تتعدد المواثيق الدولية التي لها علاقة بموضوع الحماية الاجتماعية، إلا أننا ارتأينا الاعتماد على أهم وثيقتين دوليتين في مجال الحق في الحماية الاجتماعية وهما: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (**أولا**) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (**ثانيا**)

أولا: الحماية الاجتماعية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948

تنص الماد 22 من هذا الإعلان على أن: "لكلِّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقٌّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقِّه أن تُوفَّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كلِّ دولة ومواردها، الحقوقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرِّية".

ثانيا: الحماية الاجتماعية في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966

تنص المادتان 9 و10 من هذا العهد على التوالي على ما يلي: "... حق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية"، "... ووجوب توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده، وينبغي منح الأمهات العاملات، أثناء الفترة المذكورة إجازة مأجورة أو إجازة مصحوبة باستحقاقات اجتماعية كافية".

الفقرة الثانية: الحماية الاجتماعية من خلال الاتفاقيات الدولية

يمكن تقسيم الاتفاقيات المنظمة لحق الحماية الاجتماعية إلى: اتفاقيات دولية (**أولا**) واتفاقيات إقليمية عربية وإفريقية ذات صلة بالحماية الاجتماعية (**ثانيا**).

أولا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية

1–الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5).

2–اتفاقية قضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 11).

3–اتفاقية حقوق الطفل (المادة 26).

4 –الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة 27).

5–اتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة (المادة 28).

6–الاتفاقية رقم 102 المنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي لسنة 1952 ودخلت حيز التنفيذ 1957 وإلى غاية اليوم، لم يقم المغرب بإيداع وثائق المصادقة على 2018/2/24 هذه الاتفاقية على الرغم من أنه اعتمد في سنة 2012، القانون رقم 47.12 الموافق بموجبه على هذه الاتفاقية، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6140 بتاريخ 23 جمادى 1434/ 4 أبريل .2013

7– التوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية 2012 لمنظمة العمل الدولية بشأن إقامة أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية تكون في متناول جميع المحتاجين بما فيهم المنتمين للقطاع الغير مهيكل.

8 –خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الأهداف 17 في أفق سنة 2030.

ثانيا: المواثيق والاتفاقيات الإقليمية: الإفريقية والعربية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية

1–الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (180 هو معاهدة دولية لتاريخ 27 يونيو 1981 (م 45/ م 29) ودخلت حيز التنفيذ في 21 أكتوبر .1986

2–الميثاق العربي لحقوق الإنسان بتاريخ 23 ماي 2004، حيث تنص المادة 36 من هذا الميثاق على إلزام الدول العربية بضمان حق كل مواطن في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، ونص على أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية (المادة 37).

3 –الاتفاقية رقم 3 لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية، الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل العربية المنعقد بالقاهرة بتاريخ 27 مارس 1971.

4 –الاتفاقية رقم 12 لعام 1980، سواء الدولية أو الإفريقية أو العربية ورغم أهمية المواثيق والمعاهدات المتعلقة بالحماية الاجتماعية بمفهومها الواسع وباعتبارها حقا من حقوق الإنسان الأساسية، إلا أن المغرب لازال مطالبا بتكييف منظومته التشريعية مع جزء كبير من هذه التشريعات الدولية المرتبكة بالحماية الاجتماعية خاصة استكمال المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 لسنة 1952 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي والمصادقة كذلك على باقي الاتفاقيات رقم 121 و128 و130[3].

الفرع الثاني: الإطار التشريعي الوطني للحماية الاجتماعية

تشكل الخطابات الملكية بالمغرب خارطة طريق لكل السياسات العمومية ومن بينها السياسة الاجتماعية والتي تشكل الحماية الاجتماعية أهمها وأبرزها على الإطلاق (**الفقرة الأولى**).

إن تنزيل الحماية الاجتماعية بالمغرب ورش حديث العهد ولازال في بداياته

[3]– المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

wwdidh.gov.ma visite le 13/10/22 à 18h 56 min.

الأولى، ولذلك تطلب الأمر إصدار مجموعة من القوانين العادية والتنظيمية والتي تستوحي روحها من دستور 2011 (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الخطابات الملكية المرتبطة بالحماية الاجتماعية بالمغرب

لقد شكال موضوع تعميم الحماية الاجتماعية حيزا مهما من توصيات التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، كما أنه كان الشغل الشاغل الأعلى سلطة في البلاد إلا وهو الملك، وذلك من خلال مجموعة من الخطب الملكية أبرزها:

أولا: الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش 29 يوليوز 2018. والذي جاء فيه:

"إن طموحي للنهوض بالأوضاع الاجتماعية، بفوق بكثير وضع آلية وبرنامج مهما بلغت أهميته، لذا أدعو الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين، للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها".

ثانيا: الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2020، وجاء فيه:

"إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين، لذلك دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق..."

ثالثا: الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش لـ 29 يوليوز 2020 مما جاء فيه:

""... لذا نعتبر أن الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة خلال الخمس سنوات القادمة، وندعو للشروع في ذلك تدريجيا ابتداء من يناير 2021، وفق برنامج عمل مضبوط، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية قبل توسيعه، ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل".

رابعا: الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021 ومن بين ما جاء فيه:

"إن النموذج التنموي يفت؛ آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناته.

والحكومة الجديدة مسؤولة على وضع الأولويات والمشاريع خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها في إطار تنزيل هذا النموذج.

وهي مطالبة أيضا، باستكمال المشاريع الكبرى، التي تم طلاقها وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية، التي تحظى برعايتنا...".

الفقرة الثانية: الإطار القانوني للحماية الاجتماعية بالمغرب

يشكل الإطار القانوني المرتبط بالحماية الاجتماعية بالمغرب عموما في المقتضيات الدستورية المنظمة لهذا الحق (**أولا**) ثم القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية (**ثانيا**).

أولا: الدستور المغربي

يتضمن الدستور المغربي لسنة 2011 مجموعة من المقتضيات المرتبطة بالحقوق الاجتماعية وبالتالي بالحماية الاجتماعية لكل فئات المواطنين (المرأة، الطفل، ذوي الاحتياجات الخاصة ...)، ومن بين الفصول المنظمة لهذه المقتضيات الاجتماعية:

1- **الفصل الأول**: والمرتبط بالحريات والحقوق الأساسية ونص في مادته الأولى على أن:

"نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية" وقد تم إضافة كلمة "اجتماعية" في هذا الدستور بعدما لم تكن في الدستور السابق، وهو ما يعني من ضرورة استحضار البعد الاجتماعي في صناعة كافة السياسات العمومية الكبرى.

2- **الفصل 31:** وينص على أن: "تعمل الدلة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة".

3- الفصل 35: وجاء فيه: "تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعة الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة".

وهو ما يعني أن الحماية الاجتماعية حق دستوري يقع على الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية مسؤولية تعميمه وفق مبدأ المساواة بين المواطنين.

ثانيا: القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية

وحسب هذا القانون فإن التزامات السلطات العمومية، المثل في السهر على تنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بتعميم الحماية الاجتماعية، باعتبارها أولوية وطنية، وتطوير الجوانب المتعلقة بتدبير وحكامة هيئات الضمان الاجتماعي، وضمان التقائية أنظمة الحماية الاجتماعية واتخاذ جميع التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي والمالي التي تمكن من تفعيل وتعميم هذه الحماية، مع مراعاة مبدأ التوازن المالي لهذه الأنظمة، الذي يقتضي ضمان التوازن الهيكلي بين الموارد والاشتراكات من جهة، والنفقات والخدمات المقدمة من جهة أخرى[4].

المحور الثاني: تمويل وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية من خلال القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية

أصبح حسب مقتضيات المادة 11 من القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، فإن تعميم الحماية الاجتماعية يرتكز على آليتين للتمويل هما:

الأولى قائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل هذه الحماية الاجتماعية.

والثانية قائمة على التضامن الفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

ورغم أهمية الموارد المالية المخصصة لتنزيل هذا الورش الاجتماعي المهيكل للمجتمع المغربي في أفق سنة 2025 التاريخ المحدد لتعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب والمقدرة لحوالي 31 مليار درهم، إلا أنه لا بد من إرساء آليات (**الفرع الأول**)

---

[4]–ظهير شريف رقم 1.21.30 صادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماة الاجتماعية، جريدة رسمية عدد 6975 بتاريخ 5 أبريل 2021، ص 2178.

أخرى للحكامة ولتدبير وتقييم ومراقبة هذا الورش المهم وهو ما أشار إليه القانون الإطار المشار إليه أعلاه (**الفرع الثاني**).

فإلى أي حد ستشكل الإجراءات التدبيرية لتعميم الحماية الاجتماعية وفق القانون الإطار المذكور نظاما لحكامة هذا المشروع المجتمعي الكبير؟

الفرع الأول: تمويل الحماية الاجتماعية بالمغرب

إن تعميم الحماية الاجتماعية، يشكل مشروعا اجتماعيا وثورة حقيقية لما له من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش المواطنين وصيانة كرامة جميع المغاربة، وكذا تحصين الفئات الهشة، نظرا لما أصبح يعرفه العالم من تقلبات اقتصادية ومخاطر صحية ووبائية.

وفيما يتعلق بآليات تمويل هذا المشروع الاجتماعي المهيكل والاستراتيجي، فإن القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية على آليتين مهمتين[5]، تعتمد الآلية الأولى على آلية قائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل الحماية الاجتماعية، أو بعبارة أخرى آلية خاصة (**الفقرة الأولى**).

أما الآلية الثانية لتمويل تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب، فإنها تعتمد على التضامن من المخصصات المالية من ميزانية الدولة، الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والعائدات الضريبية المخصصة بالنسبة للأشخاص الغير قادرين على تحمل واجبات الاشتراك لتمويل هذا المشروع الاجتماعي المهيكل، والموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة والهبات والوصايا أي كلها موارد عامة مصدرها أشخاص القانون العام (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: المصادر الخاصة لتمويل الحماية الاجتماعية بالمغرب

نصت المادة 12 من القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية المشار إليه أعلاه، أن ألية التمويل الخاصة بالأشخاص القادرين على المساهمة، ترتكز على آلية الاشتراك، وهي آلية تستهدف الأشخاص الذين تتوفر لديهم القدرة على المساهمة في تمويل الحماية الاجتماعية.

[5]–المادة 11 من القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية.

وسيتطلب تعميم الحماية الاجتماعية بمرتكزاتها الأربعة حسب وزارة المالية غلافا ماليا قدر بحوالي 51 مليار درهم، سيعتمد فيه بنسبة 55% على آلية الاشتراكات الخاصة بالنسبة للأشخاص القادرين على الانخراط، أي بمبلغ 28 مليار درهم، في حين ستوفر الآلية الأخرى المعتمدة على التضامن من ميزانية الأشخاص العامة (الدولة، الجماعات الترابية والمؤسسات العامة) مبلغ 23 مليار درهم أي بنسبة 45% من المبلغ الإجمالي المطلوب لتنزيل هذا المشروع الاستراتيجي.

وترتكز آلية الاشتراك على نوعين من الاشتراكات: الاشتراكات المستحقة تطبيقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل (**أولا**)، والواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة على بعض الفئات في إطار نظام المساهمة المهنية الموحدة (**ثانيا**).

أولا: الاشتراكات المستحقة تطبيقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل

وهي كل الاشتراكات المدفوعة بشكل منتظم إلى الهيئات المكلفة بتدبير الاشتراكات المستحقة، خلال الآجال المحددة بنص تنظيمي وهي أيضا الأداءات المسبقة لمبالغ الاشتراك من طرف الأشخاص المؤمنين أو عن طريق الغير لحسابهم الخاص، والتي تخول الحق لمنخرطيها بالاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص أو خدمات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام بالنسبة لصناديق التقاعد.

وعموما، يمكن تقسيم هذه الاشتراكات المستحقة إلى:

(1) تلك الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي (2) الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (3)، والاشتراكات الخاصة بصناديق التقاعد وأخيرا نظام المساهمة المهنية الموحدة.

إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا حول مدى نجاعة هذه المصادر المالية في إرساء نظام مالي متوارث يتضمن استدامة واستمرارية الخدمات الاجتماعية موضوع منظومة الحماية الاجتماعية، وذلك لأن هذه الصناديق تعاني من مجموعة من الإكراهات والصعوبات المالية التي تحد من فعاليتها سواء الآن أو في المستقبل.

ثانيا: الواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة على بعض الفئات في إطار نظام المساهمة المهنية الموحدة

من أهم ما نصت عليه ديباجة القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي[6]، أن إعادة النظر في النظام الجبائي الحالي أولوية وطنية، بالنسبة لكل الفاعلين بالنظر لأهمية ودور الضريبة في تمويل السياسات العمومية.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها قانون مالية سنة 2021 رقم 65.20، نظام ضريبي يسمى المساهمة المهنية الموحدة (CPU) la contribution professionnelle unique وهو نظام يجمع الضرائب المتعلقة بالأنشطة المهنية في ضريبة واحدة، وهي الضريبة على الدخل وفق النظام الجزافي والرسم المهني ورسم الخدمات الجماعية، بالإضافة إلى داء مساهمة تكميلية بهدف الانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وإذا كان الهدف من خلق هذه الضريبة هو تشجيع انخراط مجموعة من العاملين في القطاع الغير مهيكل مقابل استفادتهم خاصة من التأمين الصحي عن المرض من خلال انخراطهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن التخوف يكمن في عدم انخراط هؤلاء النشاطين في الاقتصاد الموازي والذي يشكلون نسبة مهمة من الأنشطة الاقتصادية والتي تغيب عن التضريب وتشكل مجالا واسعا للتهرب الضريبي[7]، مما سيحد من ضخ الإيرادات الضريبية المعول عليها من خلق هذه المساهمة المهنية الموحدة مما سيؤثر سلبا على تمويل المشروع المجتمعي المهيكل المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية للفئات المعنية بما فيها هؤلاء المنتمين للقطاع الغير مهيكل.

الفقرة الثانية: المصادر العامة لتمويل الحماية الاجتماعية بالمغرب

يستند تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب على مجموعة من المبادئ، أهمها مبدأ التضامن في أبعاده الاجتماعية والترابية وبين الأجيال والبين –مهنية، ويقتضي هذا

---

[6]–ظهير شريف رقم 1.21.86 صادر في 15 ذي الحجة 1442/ 26 يونيو 2021، بتنفيذ القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، ج.ر.ع 707، 26 يوليوز 2021.

[7]–مقالي، الاقتصاد الموازي وإشكالية التهرب الضريبي منشور بمجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، ع 15، آب / أغسطس2022، ص 138.

المبدأ تظافر مجهودات جميع المتدخلين في ورش الحماية الاجتماعية[8] (دولة، جماعات ترابية، مؤسسات عمومية وقطاع خاص).

ويعد مبدأ التضامن مبدأ دستوريا نص عليه دستور 2011 في مجموعة من فصوله أبرزها الفصل 31 حيث أكد على أن:

"تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية؛

- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة...".

حسب التقديرات الحكومية، فإن ألية التضامن سوف تمكن من جلب حوالي 23 مليار درهم وذلك من خلال العائدات الضريبية والمخصصات المالية، من الميزانية العامة (**أولا**) وكذلك من خلال الهوامش المالية الناتجة عن التخلي التدريجي عن صندوق المقاصة (**ثانيا**).

أولا: تمويل الحماية الاجتماعية من خلال العائدات الضريبية والمخصصات المالية من الميزانية

1– العائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية تنص المادة الثانية من القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على أنه:

يتعين على الدولة من أجل تنزيل سياستها الجبائية أن تأخذ بيعن الاعتبار الأولويات التالية:

-إعادة التوزيع الفعال وتقليص الفوارق قصد تعزيز العدالة والتماسك الاجتماعيين...

وفي نفس السياق نصت المادة الثالثة من نفس القانون الإطار المرتبط بالإصلاح الجبائي خلال رسم الأهداف الأساسية لهذا الإصلاح على أنه تسهر الدولة

[8]–المادة 3 من القانون الإطار رقم 81.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

في المجال الجبائي على تحقيق الهداف الأساسية التالية:

-تعزيز مساهمة جبايات الدولة والجماعات الترابية في تمويل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ...الخ.

2-مساهمة المخصصات المالية من الميزانية في تمويل الحماية الاجتماعية بالمغرب

لإنجاح تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب بالشكل السليم، لا بد من رصد مخصصات مالية مهمة سواء من الميزانية العامة للدولة، أو من ميزانية الجماعات الترابية، كما نص على ذلك القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية رقم 21.09 وذلك من خلال الرفع من الميزانيات القطاعات الاجتماعية والمؤسسات العمومية ذات العلاقة المباشرة بالخدمات الاجتماعية أو ركائز الحماية الاجتماعية الأربعة كما حددها القانون الإطار وهي:

أ– التأمين الصحي الإجباري عن المرض.

ب– الدعم المباشر للعائلات المحدودة الدخل.

ج– التعويض عن فقدان العمل.

د– التقاعد.

غير أن هذه الأهداف لا يمكن بلوغها بالاعتماد فقط على المخصصات المالية من الميزانية العامة بل لا بد أيضا من مساهمة الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية باعتبارهما شريكان أساسيان في تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية بالمغرب.

ثانيا: تمويل الحماية الاجتماعية من الهوامش المالية لصندوق المقاصة بالمغرب

يخصص المغرب مبالغ مالية مهمة سنويا لدعم المواد الطاقية (الغاز بوتان...) والمواد الغذائية الأساسية (السكر، الدقيق...)، وهو ما يؤثر على التوازن المالي للميزانية خاصة في ظل ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق الدولية، ودون بلوغ الأهداف الاجتماعية المرجوة من هذا الدعم، ولذلك جاء مشروع الحماية الاجتماعية لتعويض هذا الدعم بل إلغائه تدريجيا وتحويل الهوامش المالية الناتجة عن هذا الإلغاء إلى تمويل الحماية الاجتماعية لضمان استفادة الفئات الهشة والمحدودة

الدخل من الخدمات الاجتماعية والصحية والدعم المالي المباشر من الميزانية العامة وذلك طبعا وفقا لمجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية أهمها السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان بالمغرب والذين بدأ العمل على تنيهما في الآونة الأخيرة (شهر نوفمبر 2022).

الفرع الثاني: حكامة منظومة الحماية الاجتماعية الحالية بالمغرب

تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم الحكامة، إلا أننا سنقتصر على التعريف الذي أعطاه البنك الدولي في إحدى تقاريره لهذا المفهوم حيث قال : أن الحكامة هي الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية[9].

ولقد حظي هذا المفهوم بأهمية خاصة لدى مهندسي دستور 2011 حيث أفردوا له بابا كاملا هو الباب الثاني عشر والمكون من 12 فصلا (من الفصل 154 إلى الفصل 171).

إن أهم الإكراهات الي كانت تعاني منها مختلف البرامج الاجتماعية هو غياب الالتقائية وغياب التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومة المتدخلة في الجانب الاجتماعي سواء بشكل مباشر أزو غير مباشر وهو ما ضيع على الدولة إمكانات مالية هائلة دون بلوغ الأهداف الاجتماعية المرجوة من وراء اعتماد هذه البرامج الاجتماعية المتعددة.

إلا أن المشرع من خلال اعتماد للقانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية خصص الباب الثالث لآليات الحكامة، والتي يمكن إجمالها في ضمان التقائية مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية واعتماد هيئة موحدة لتدبير هذه الأنظمة (**الفقرة الأولى**).

تم إحداث آلية للقيادة وتتبع تنفيذ وتنسيق تدخلات مختلف المتدخلين في إصلاح ومنظومة الحماية الاجتماعية (**الفقرة الثانية**).

---

[9]– أوردته ذة، حسناء كجي في مقالها بعنوان : الحكامة الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع 2008/83، ص 111.

الفقرة الأولى: التقائية أنظمة الحماية الاجتماعية

أجمعت الكثير من التقارير التشخيصية للسياسات الاجتماعية بالمغرب[10] على وجود مجموعة من الأعطاب التي تعاني منها المنظومة الاجتماعية بالمغرب أبرزها كثرة البرامج الاجتماعية وتعدد المتدخلين فيها وعدم التقائيتها وتقاطعها، ولذلك اشترط القانون الإطار الجديد المتعلق بالحماية الاجتماعية ضرورة التقائيتها (**أولا**)، وذلك عن طريق اعتماد هيئة موحدة لتدبير الأنظمة الاجتماعية المكونة لهذه المنظومة الاجتماعية (**ثانيا**).

أولا: التقائية أنظمة الحماية الاجتماعية

من أهم الضمانات القانونية التي سوف ستسمح بالتقائية أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب هي إصدار قانون إطار متعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية بما يعنيه من قيمة تشريعية واستمرارية في الزمن باعتباره ميثاقا للأجيال القادمة ارتكازا على إقامة توازن واضح وديناميي بين حاجيات البلاد في مجال الحماية الاجتماعية وبين ما تتوفر عليه من موارد[11].

كما أن وضع نظام وطني مندمج المعلومات في مجال الحماية الاجتماعية وسمي بالسجل الاجتماعي الموحد سوف يتيح التقائية تضم المعلومات الخاصة بالحماية الاجتماعية وإضفاء الطابع اللامادي على المعطيات وتطبيقا لمقتضيات المادة 15 من الباب الثالث المتعلق بالحماية الاجتماعية رقم 21.09، فإن السلطات العمومية تسهر على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع إطار للحكامة يمكن من ضمان التقائية مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية على الرغم من اختلافها وتعدد الأجهزة المشرفة عليها، وهو ما تبلور من خلال إخراج مجموعة من النصوص القانونية في أواخر سنة 2021 وبداية سنة 2022 والتي كان الهدف منها محاولة توحيد بعض هذه الأنظمة وتجميع بعضها الآخر في أنظمة منسجمة.

[10] –تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة، الاجتماعية إحالة ذاتية رقم 2018/34 موجود بالموقع الإلكتروني للمجلس ww.cesa.ma.

[11] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة، مرجع سابق، ص103.

ثانيا: اعتماد هيئة موحدة لتدبير أنظمة الحماية الاجتماعية

بناء على القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية تمت المصادقة على المرسوم 2.21.532 المتعلق بإحداث اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، بتاريخ 17 نونبر 2021 ليدخل حيز التنفيذ بعد صدوره بالجريدة الرسمية بتاريخ 30 نونبر 2021 تحت عدد 7043.

وتتألف اللجنة الوزارية، التي يرأسها رئيس الحكومة من ست سلطات حكومية تتمثل في: الداخلية والأمانة العامة للحكومة، والمالية، والصحة والحماية الاجتماعية، والتقائية وتقييم السياسات العمومية والإبرائية وتسهر اللجنة الوزارية حصب نص المادة الثالثة من المرسوم المتعلق بإحداثها على : ضمان تكامل وتناسق الإجراءات المتخذة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وضمان التقائية أنظمتها، ولأجل ذلك فإن هذه اللجنة الوزارية تقوم بـ :

1– تتبع التنزيل الفعلي لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية.

2– تنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية بهذا الإصلاح.

3– تحديد قائمة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتعميم الحماية الاجتماعية.

4– السهر على تنزيل الإصلاحات المواكبة لورش تعميم الحماية الاجتماعية.

5 –تحديد الإجراءات والأدوات اللازمة لتطوير الجوانب التدبيرية والحفاظ على الديمومة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية.

6 –العمل على إرساء تواصل مؤسساتي متناسق وفعال حول ورش تعميم الحماية الاجتماعية[12].

[12] – صادر بجريدة الصحراء المغربية عدد يوم الاثنين 2021/12/6، منشور بالموقع www.assahra.ma.

خاتمة

يشكل رهان تنزيل منظومة الحماية الاجتماعية التي جاء بها القانون الإطار 21.09، تحديا وطنيا كبيرا باعتباره مشروعا استراتيجيا مهيكلا للمجتمع المغربي بل وللدولة المغربية ككل؛ نظر لما يتضمنه من أهداف ترمي إلى تكريس نوع من العدالة الاجتماعية والتي كانت غائبة في كثير من السياسات العمومية طيلة السنوات السابقة.

إن اعتماد منظومة الحماية الاجتماعية من خلال التنزيل السليم لها وذلك بضمان الموارد البشرية والمالية اللازمة لهذا التنزيل وأيضا اعتماد المقاربات الحديثة في تدبير أنظمة الحماية الاجتماعية المتعددة بالمغرب وإذكاء نوع من الحس الوطني والتضامني بين كافة الفئات المجتمعية لأجل بلوغ هدفي العدالة الاجتماعية والمجالية واللذين بدونهما لا يمكن تصور مجتمع ديمقراطي ولا دولة عادلة يتمتع كافة مواطنيها بنفس الحقوق والواجبات.

لائحة المراجع

- حسناء كجي، الحكامة الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع 2008/83.
- سعيد بوفريوى، الاقتصاد الموازي وإشكالية التهرب الضريبي منشور بمجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، ع 15، آب / أغسطس2022.
- جريدة الصحراء المغربية عدد يوم الاثنين 2021/12/6، منشور بالموقع www.assahra.ma.
- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

wwwdidh.gov.ma visite le 13/10/22 à 18h 56 min.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة، الاجتماعية إحالة ذاتية رقم 2018/34 موجود بالموقع الإلكتروني للمجلس ww.cesa.ma.
- ظهير شريف رقم 1.21.30 صادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماة الاجتماعية، ج.ر.ع 6975 بتاريخ 5 أبريل 2021.

- ظهير شريف رقم 1.21.86 صادر في 15 ذي الحجة 1442/ 26 يونيو 2021، بتنفيذ القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، ج.ر.ع 707، 26 يوليوز 2021.

علاقة الدولة بالجهات في المغرب
على ضوء نظرية المركز والهامش

د. صالح الدين كرزابي

باحث في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله

الكلية متعددة التخصصات -تازة

ملخص: تروم هذه الورقة تفسير مسألة تنظيم المجال الترابي للدولة اعتمادا على نظرية المركز والهامش، وذلك على امتداد تاريخ الدولة المغربية، وتحديدا من سنة 1956 إلى حدود الآن. كما نهدف أيضا من خلالها إلى تجاوز المقاربة المعيارية في قراءة علاقة الدولة بالمجال، وذلك من خلال الانفتاح على مقاربات جديدة في حقل العلوم الاجتماعية تسمح بفهم أوسع لعلاقة الدولة بالمجال. حيث تقدم النظريات السوسيولوجية إمكانات تفسيرية من شأنها أن تساهم في تقديم قراءات علمية تكشف هوامش النقص والقصور التي طالت الدراسات المعيارية والنظريات القانونية التي واكبت بروز الدولة الحديثة وأخذها بنظام اللامركزية في تنظيم المجال الترابي.

الكلمات المفاتيح: **الدولة، المركز، الهامش، التنمية.**

Abstract: This paper aims at explaining the organization of the territorial domain of the State based on the center-periphery theory, throughout the history of the Moroccan State, specifically from 1956 up to this moment. We also target going beyond the normative approach in understanding the state's relationship with the territory, by opening up to new approaches in the domain of social sciences that allow a broader interpretation of the state's relationship with the territory. The power and interpretative capabilities offered by sociological theories contribute to new readings that reveal the sides of imperfection and inadequacy of the normative studies and legal theories which accompanied the emergence of the modern State and its decentralization of the organization of the territorial domain.

Key words: The State, the Centre, the periphery, Development.

مقدمة:

تعد دراسة علاقة الدولة[1] بالمجال من الانشغالات المعرفية المهمة والمعقدة، ذلك أن دراسة هذه العلاقة في النموذج المغربي، من خلال الناحيتين النظرية والميدانية هي دراسات نادرة، حيث انصب اهتمام معظم البحوث المنجزة من جهة حول تاريخ الدولة[2] وكيفية تكونها وعلاقتها بالمجتمع، ومن جهة أخرى دراسة المجال الترابي انطلاقا من الأعمال التي قدمت في إطار اللامركزية الإدارية، من خلال تطور النظام القانوني المؤطر للاختصاصات التي تمارسها الجماعات الترابية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، منذ الاستقلال إلى حدود اليوم.

يكتسي موضوع علاقة الدولة بالمجال أهمية متعددة الأبعاد، ترتبط من جهة بالقدرة على فهم الدينامية الاجتماعية التي شهدها المغرب وأثرها على النظام السياسي، من خلال التعبير عن

---

[1]- إن مدلول الدولة الذي سنعتمده في هذا البحث يرتبط بالمفهوم الواقعي الذي تجسده السلطة الراسية والمهيمنة من خلال البناء المؤسساتي للدولة، وليس الأرض أو السكان ونظم القوانين إلى غير ذلك من عناصر النظرية القانونية للدولة المعروفة في حقل الدراسات القانونية. أي أنها نظام سياسي قائم كما أقره ميشيل مياي في انتقاده للجانب الموضوعي الذي يهيمن على كليات الحقوق. فالواقع أن المفهوم الذي تتبناه هذه الأخيرة حول النظرية العامة للدولة يبقى محدودا وواهنا، حيث لا يتم فهم الدولة إلا استنادا إلى تحليلات ملموسة لمعرفة من يملك القوة التي تعود إلى جهاز الدولة والكيفية التي يمتلكها بها. انظر:

- ميشيل مياي: (1982) دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، السلسلة القانونية، بيروت، لبنان.

[2]- من بين أهم الدراسات التي حاولت مقاربة الدولة في النموذج المغربي، نجد بعض الأعمال الأخرى التي اهتمت بالتاريخ السياسي للدولة المغربية من قبيل:

- محمد شقير: (2006) تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز الهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين، الطبعة الثانية أفريقيا الشرق.

- امحمد مالكي: (2001) الدولة في المغرب العربي، الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى.

- Rachida Cherifi, (1978) Recherches sur l'Etat marocain, le makhzen continuités et ruptures, DES, Casablanca.

- علي حسني: (2002) التحول المعاق: الدولة والمجتمع بالمغرب، مساهمة في تاريخ المؤسسات والتحولات الاجتماعية 1830 – 1912، الطبعة الأولى.

- عبد الله العروي: (1993) مفهوم الدولة، منشورات المركز الثقافي العربي، لبنان/ المغرب، الطبعة الخامسة.

تفاعل الدولة والمجتمع، إضافة إلى إسهامها في بلورة خطاب مرجعي ونص دستوري جديدين يبرران سلطة الدولة على محيطها الترابي. ومن جهة أخرى ترتبط هذه الأهمية بمقاربات ومرجعيات التنمية بالمغرب، حيث فضلت الدولة الاستراتيجيات والمرجعيات الأجنبية في مجال السياسات العمومية، ويرجع هذا في جانب منه إلى حاجة الأنظمة السلطوية في العالم الثالث لدعم المؤسسات المالية الدولية، للتعويض عن أزمة المشروعية الداخلية، وفي جانب آخر إلى ارتهان الدولة بالدين الخارجي لتمويل مشاريع التنمية، وهذا ما حملها على تبني استراتيجيات التنمية المعولمة. حيث يظهر من خلال مقاربة النماذج التنموية السائدة أن دول العالم الثالث تشترك في حضور وتأثير المرجعية الأجنبية في بناء النموذج التنموي المحلي لهذه الدول، وتجسد ذلك في مجلات عديدة أبرزها مجال اللامكزية باعتبارها آلية قانونية ومؤسساتية لتنظيم المجال داخل الدولة.

إن دراسة علاقة الدولة بالمجال، بناء على نماذج نظرية (المركز والهامش) تنتمي لحقول علمية مختلفة، ستمكن من فهم وقياس درجة تطور الدولة، من خلال البنية المؤسساتية، وجدوى السياسات العمومية، إضافة إلى فهم المجال الترابي عبر كونه مجالا للتنمية والحرية، أو حيزا للسلطة تستثمره الدولة من خلال إعادة إنتاج آليات اشتغال المركز على مستوى المحيط الترابي. في هذا السياق توجهت الدولة من خلال الخطاب المرجعي والنصوص القانونية نحو علاقة جديدة بالمجال الترابي، من خلال نهج سياسة اللامركزية الترابية، والجهوية عبر إقرار مجموعة من الاختصاصات لفائدة الجماعات الجماعات الترابية بمقتضى الدستور والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية[3] التي صدرت سنة 2015.

إن وراء كل عملية لتنظيم وإنتاج للمجال هناك تنظيم وإنتاج لهيمنة اجتماعية، لذلك فمن يقول المجال فهو يعني السلطة[4]. انطلاقا من هذه القول تتضح أهمية المجال الترابي، حيث أن إعداده وتنظيمه يكون مساهما في بلورة شكل الدولة وطبيعتها، فلا يمكن تصور المجال منفصلا عن

[3]- صدرت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية: (القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات، القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات، القانون التنظيمي 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم) في 7 يوليوز 2015، الجردية الرسمية جدد 6380.

[4]- عبد الله الطالبي: الدولة و الجهة بالمغرب دراسة سوسيو سياسية، جهة العيون بوجدور نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكدال، 2014/2013. ص1.

المجتمع والتحولات التي يعرفها، ولا يمكن لأية نظرية اجتماعية أن تتجاوز البعد المجالي في الظواهر التي تهدف إلى تفسيرها. من هذا المنطلق تتجه الإشكالية الأساسية لهذه الورقة إلى محاولة بحث الإمكانات التفسيرية التي تقدمها نظرية المركز والهامش في فهم طبيعة العلاقة بين الدولة والجهات في النموذج المغربي؟

إن تفكيك معالم هذه الإشكالية يفرض البحث في أصول ودلالات نظرية المركز والهامش (المحور الأول)، ثم العمل على استثمار العناصر التفسيرية لهذه النظرية في قراءة علاقة الدولة بالمجال، وذلك من خلال اتخاذ بعض الجهات نموذجا، عبر تفسير علاقتها بالسلطة المركزية (المحور الثاني).

المحور الأول: دلالات وأصول نظرية المركز والهامش

تعتبر مفاهيم المركز والهامش إحدى المفاهيم الأكثر تداولا في حقل العلوم الاجتماعية، حيث وُظفت في فهم وتفسير ظواهر مختلفة، وارتبطت بمواضيع همت الدولة، والسلطة، والاقتصاد، والتراب...، كما أن هناك من اعتبرها مفاهيم مجازية "Métaphoriques" تمثل قطبين نظريين، مركز "Centre" وهامش "Périphérie "، كما عبر عن ذلك "جاك شوفالييه". هذا ما يدل على تعدد دلالات ومعاني هذه المفاهيم، وذلك تبعا للحقل المعرفي الذي يتم البحث فيه ولطبيعة الظاهرة المدروسة[5]

لم ترتبط مفاهيم المركز والهامش بحقل التاريخ فقط، بل تم استعمال هذه المفاهيم في حقول علمية عديدة في مقدمتها الجغرافيا، ونستحضر هنا الدراسة التي قدمها "Jean-François Gravier" الموسومة بباريس والصحراء الفرنسية، وأعمال "Yves Lacoste" خاصة معجمه الجغرافي[6]، وقد اختلفت دلالات المركز والهامش وذلك تبعا لخصوصيات ومحددات الظاهرة المدروسة (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، مجالية...)[7]:

[5]- Jaques Chevallier (1978): le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, in in Centre, périphérie, territoire, Presses universitaires de France, p 4.

[6]-Greoges Saunier (2000): quelques réflexions sur le concept de centre et périphérie, (en ligne) https://www.cairn.info/revue-hypotheses-2000-1-page-175.htm, visité le 16 septembre 2022 à 11h30.

[7]- أدخل جاك شوفالييه هذا النموذج إلى مجال التحليل السياسي من خلال دراسته:

1. دلالات المركز والهامش

- **الدلالة السياسية للمركز والهامش:** ترتبط الدلالة السياسية لمفهوم المركز والهامش بطبيعة الحكم السائد، والعلاقات القائمة داخل النظام السياسي، حيث يُفهم الحقل السياسي كونه حيزا للصراع حول السلطة التي تهدف إلى تقسيم المجتمع[8]، وبناء علاقات تتأسس على الهيمنة بين الفاعلين في الحقل السياسي. أما فيما يخص مسألة تشكُّل المجال السياسي في علاقته بالدولة فقد تطرق "P. Clasters"، في دراسته حول مجتمع اللادولة[9] إلى مسألة حاجة المجتمع للدولة من عدمها، حيث ميز بين المجتمع المحيط والبدائي والمجتمع الحديث الذي يتميز بوجود نوع من الصراع حول السلطة، وهو ما ساهم في تجزيء المجتمع إلى طبقات وعينات مختلفة، الشيء الذي يفرض تقسيم وتجزيء السلطة داخل المجتمع، بين بنيات مركزية وأخرى غير مركزية. إذن فالبعد السياسي للمركز والهامش يتجسد في العلاقة التي تنشأ بين من يحكم، ومن هو محكوم وذلك داخل نسق سياسي أو اجتماعي معين.

- **الدلالة الاقتصادية للمركز والهامش:** احتلت مفاهيم المركز والهامش مكانة أساسية في مجال التحليل الاقتصادي من خلال دور مفهوم المجال في تطوير النظريات الاقتصادية[10]، ويظهر هذا في مجموعة من الدراسات كتلك التي قدمها "سمير أمين"[11]، حيث وظف هذه المفاهيم في نظريته الاقتصادية التي تقوم على ضرورة إعادة النظر في المقاربة التقليدية للتدبير الاقتصادي، حيث أكد مفكرو هذه النظرية أنه يجب تجاوز هذا النمط القائم على أن عوامل الإنتاج ثابتة أثناء عمليات التبادل الاقتصادي بين الدول، وهذا ما يساهم في تكريس نوع من اللاتوازن في الفرص الاقتصادية والاستثمار بين بلدان الشمال وبلدان

-le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, in Centre, périphérie, territoire, Presses universitaires de France, 1978.

[8]- Jaques Chevallier (1978): le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, op. cité, P 8.

[9] - بيار كلاستر(1991): مجتمع اللادولة، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت – لبنان، ص 99.

[10]- Jacques-François THISS(1997): L'oubli de l'espace dans la pensée économique, revue région et développement, N 6, p 3.

11 - انظر: سمير أمين(2002): الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين منشورات دار الفرابي، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى.

الجنوب. وقد ساهمت سياسة اقتصاد السوق والتوجه اللبرالي الجديد في تكريس هذا التوجه في العالم، حيث أدت مركزية القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية إلى وجود قطب مركزي يملك قوة التحكم وسلطة القرار، وهامش هش تابع للقطب المركزي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

- **الدلالة المجالية للمركز والهامش:** ترتبط دلالة المركز والمحيط ترابيا بمسألة المراقبة المجالية[12]. والمجال وفقا لهذا النموذج هو معطى جغرافي طبيعي أولا، وهو إنتاج اجتماعي ثانيا، كما أنه أصبح فضاء سياسيا بالدرجة الأولى مع الدولة الحديثة، بحيث يتأثر تنظيم المجال بشكل مباشر بتنظيم الدولة وبطبيعة نظامها السياسي وبنائها المؤسساتي. من جانب التحليل الترابي هناك صنفين من المقاربات في شرح مفهوم المركز والهامش، الأولى يتم التركيز فيها على مسألة التأصيل المفاهيمي "Les concepts"، أما المقاربة الثانية فيتم التركيز فيها على النماذج "les modèles" والنظريات "les théories" في التحليل المجالي[13].

حُدد مفهوم الهامش في دراسة أخرى[14] انطلاقا من ثلاثة أبعاد أساسية:

- البعد الهندسي A geometrical dimension: وذلك باعتبار الهامش واقع مادي هندسي يمكن تمييزه من الناحية المادية عن المجال المركزي.
- البعد الاجتماعي A social dimension: وذلك من خلال الخصوصيات الاجتماعية التي يتميز بها المحيط عن المجال المركزي، حيث غالبا ما تُطرح في الهامش مشاكل اجتماعية ومجالية بحدة مختلفة عن المجال المركزي.
- البعد الشكلي A formal dimension: ويتجسد في خصوصيات العمران غير المتناسق، وهشاشة البنيات التحتية التي يتميز بها الهامش.

[12]- Roger Brunet (1980) la composition des modèles dans l'analyse spatiale, in espace géographique, tome 9, N 4, p 258.

[13]- Serge Lhomme (2003) : Introduction à l'analyse spatiale, 1ère édition, p 6.

[14]- Lia Bonaita, the center-periphery theories in a socio-spatial dimension: a case study of the national museums of kenya, Phd in sociology, Milan-Bicocca University, 2014/2015, p 22.

2. أصول نظرية المركز والهامش

ترجع الأصول الأولى لنظرية المركز والهامش في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع إلى الأعمال التي قدمها ابن خلدون من خلال مقدمته، وذلك لتفسير مسألة استهداف المسلمون أثناء الفتوحات التي قاموا بها للمركز دون الأطراف[15]، في المجالات التي شملتها الفتوحات الإسلامية. أما في الدراسات الغربية[16] تم توظيف هذا النموذج في حقول علمية مختلفة (الاقتصاد، السياسة، المجتمع...)، من طرف باحثين كثر، وقد كانت البداية مع الباحثين في الاقتصاد الألماني خاصة الأعمال[17] التي قدمها "يوهان هاينريش فون ثونن "Johann Heinrich von Thünen". الذي حاول استثمار عناصر هذا النموذج في المجال الصناعي، وذلك من خلال وجود مركز قوي مهيمن، وهامش مهيمن عليه، وتم تطبيق هذه النظرية في حقول علمية مختلفة من خلال مركز متحكم سياسيا، وقوي من الناحية الاقتصادية ويتميز بالاستقرار الاجتماعي وتوفر فرص الشغل، وهامش مُهيمن عليه تسود فيه المشاكل الاجتماعية والتفاوتات المجالية، (قارات، دول، جهات...)[18].

يعد نموذج المركز والهامش من النماذج القليلة الاستعمال في تحليل وفهم الظواهر الاجتماعية والسياسية والمجالية، حيث بقي استعمال هذا النموذج حبيس ثلاث مجالات أساسية، حيث استخدمت في فهم آليات التبادلالأساسية بين المركز و الهامش، و ذلك من خلال الأعمال التي قدمها كل من "J.C Thoenig"[19] و"P. Grémoin"[20]، واعتمد أيضا هذا النموذج

---

[15]- عبد الرحمن ابن خلدون (2001): العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 128.

[16]- ارتبط نموذج المركز والهامش بالأعمال التي قدمها علماء الجغرافيا الألمان، خاصة الأطروحة التي قدمها والتر كريستالرWalter Christaller، سنة 1933 والتي كان موضوعها الأماكن المركزية في جنوبي ألمانيا. وقبله قدم يوهان هاينريش فونثونن Johann Heinrich von Thünen باعتباره أحد مؤسسي التحليل الهامشي داخل الدولة دراسة أسس فيها لنموذج نظري استخدمه لتحديد العوامل المحددة للمواقع الأكثر ربحا في مجال الزراعة.

[17]- من أهم الأعمال التي قدمها هذا الباحث " L'Etat Isolé" سنة 1826.

[18]- Lia Bonaita, the center-periphery theories in a socio-spatial dimension: a case study of the national museums of Kenya, op. cit, p 10.

[19]- من بين أهم الأعمال التي قدمها السوسيولوجي "J.C Thoenig" وذات الصلة بالنموذج النظري المعتد في البحث:

- L'Etat et la gestion publique territoriale. Revue Française de Science Politique, 1996, vol. 46, n° 4: 580-623.

في تحليل الخصائص الأساسية لمسار التنمية السياسية للدولة الحديثة، وفي مجال التحليل السياسي أيضا وخاصة مع كتابات "جاك شوفالييه"، كما حاول الكاتب "سمير أمين"[21]استثمار هذه النظرية في ميدان التحليل الاقتصادي وخاصة في أطروحته[22] سنة 1957 من خلال محاولة فهم علاقات التفاوت والاستقلال بين الدول[23].

اشتغل "جاك شوفالييه" في دراسته لنموذج المركز والهامش من أجل توفير إطار عام لتفسير الظواهر السياسية، من خلال الربط بين النظام السياسي والمجتمع، وأسس نظريته على مجموعة من المفاهيم الأساسية كالتحليل السياسي والمجتمعي والمجال السياسي.

يظهر من خلال هذا أن نظرية المركز والهامش تعد من النظريات التي اعتُمدت في تفسير مجموعة من الظواهر الاجتماعية المختلفة: سياسية، اقتصادية، مجالية[24]. وتستدعي ثنائية المركز والهامش التأكيد على ما يلي:

- وجود علاقات مجالية، اقتصادية، بشرية، ثقافية، سياسية...، لكنها غير متكافئة.
- مجاليا، استحضار عنصر المسافة بحيث أنه كلما ابتعدنا عن المركز إلا ونتجه نحو المحيط أو الهامش.

- J.C Thoenig et Michel Crozier (1974) Où va l'Administration française? Paris, Editions d'Organisation.
- Richard Jacques L. Dupuy F. et J.C Thoenig (1983) : Sociologie de l'administration française, In: Politiques et management public, n° 3. pp. 142-143.

[20]-Le pouvoir périphérique: Bureaucrates et notables dans le système politique français، Seuil, 1976.

- Modernisation et progressisme : Fin d'une époque - 1968-1981, Esprit, 2006.

[21] -Le développement inégal, 1973.

[22]- Les effets structurels de l'intégration internationale des économies précapitalistes. Une étude théorique du mécanisme qui a engendré les économies dites sous-développées (thèse), 1957.

[23]- Jaques Chevallier (1978) : le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, op. Cit, P 2.

[24]- Wilson O. Simon (2011): center-periphery relationship the understanding of development of internal colonies, international journal of economic development research and investment, vol 2, N 1, April, p 147.

▪ وجود علاقات تفاعلية لكل ما يمكن أن يتحرك، أو ينتشر أو يتبادل: المال، المعلومات، القيم، الثقافة، وحتى السلطة أيضا[25].

المحور الثاني: تطبيقات نظرية المركز والهامش في فهم علاقة الدولة بالمجال: حالة علاقة الدولة بالجهات

أصبحت الجهوية من أبرز السمات التي تميز الأنظمة السياسية والإدارية المعاصرة، ليس في المغرب فحسب بل في مختلف التجارب العالمية، وذلك باعتبارها نمطا حديثا لبلورة إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر الجهة المجال الترابي الأنسب لتأسيس البناء الديمقراطي الترابي للدولة، وبهذا أصبحت فضاء لتركيز السكان ومختلف الأنشطة البشرية[26]. لم يخرج المغرب عن هذا التوجه فقد تم تبني الجهوية كفعل للدولة لتأطير وتنظيم التراب الوطني بناء على رهانات وأهداف محددة، بهذا اتجه الخطاب المرجعي للدولة إلى جعل المحيط الترابي الجهوي، أساسا للتعدد السوسيوثقافي والاقتصادي، وهامشا تتوفر فيه شروط التنمية الترابية[27].

من هذا المنطلق سنعمل على تحليل طبيعة العلاقة بين الدولة والجهات، من خلال محاولة تقديم قراءة للآليات القانونية والإدارية التي تؤطر عمل الجهات وفقا للإمكانات التفسيرية لنظرية المركز والهامش. وسنركز في هذا الصدد على برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي للإعداد التراب باعتبارهما إحدى الوثائق الأساسية التي يمكن من خلالها رصد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجال الجهوي، وذلك انطلاقا من نماذج جهة كلميم واد نون، وجهة العيون الساقية الحمراء، وجهة بني ملال خنيفرة لسنوات 2021/2016.

[25]- سعيد بوجروف (2012): الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، ص 53.

[26] - Jean – Louis Guigou (2001) : une nouvelle pensée territoriale, in économie rurale, N° 261, p 55.

[27]- حميد أبولاس (2010): الجهوية الموسعة خيار إستراتيجي لتحقيق التنمية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد السادس، ص 41.

1. برنامج التنمية الجهوية: وثيقة تنموية تكرس هيمنة المركز على الهامش

خول المشرع للجهات مجموعة من الآليات القانونية للتدخل في مجال تدبير الشأن العام على المستوى الترابي، حيث يعتبر برنامج التنمية الجهوية أحد الوثائق الاستراتيجية والأساسية لتدخل الجهة في مجال تدبير الشأن العام الترابي. وقد أطر المشرع مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية بمجموعة من المقتضيات القانونية كتلك المنصوص عليها في المادة 83 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، حيث عهد لمجلس الجهة أن يعد تحت إشراف الرئيس برنامج التنمية الجهوية خلال السنة الأولى من مدة الانتداب، وتضمين هذه الوثيقة مختلف الأعمال والمهام التنموية المقرر برمجتها وإنجازها بتراب الجهة لمدة ست سنوات[28].

بالرجوع إلى مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية[29]، نجد أنه تم التنصيص على عقد لقاءات تشاورية مع المواطنات والمواطنين والجمعيات وفق الآليات التشاركية للحوار المحدثة لدى مجلس الجهة، وفي سياق إعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة كلميم واد نون تم عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية بالأقاليم الأربع بالجهة[30]. ستفيد دراسة وتحليل خلاصات ومضامين هذه اللقاءات في فهم طبيعة المشاكل العمومية المطروحة في المجال الترابي للجهة، إضافة إلى معرفة المقترحات المعبر عنها من طرف الجهات المشاركة في عملية التشاور، وإمكانية عقد مقارنات بين مضامين التشاور العمومي وما تم تضمينه في برنامج التنمية الجهوية من مشاريع وإستراتيجيات تنموية.

يتبين من خلال الاطلاع على المشاورات التي عقدت أثناء إعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة كلميم واد نون، بأنها شملت مجالات متعددة ومختلفة، حيث انصبت على المجالات

---

[28]- المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص 6599.

[29]- مرسوم رقم 2.16.299، بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، صادر في 14 يوليوز 2016، الجريدة الرسمية عدد 6482، ص 5341.

[30]- المادة 7 من المرسوم رقم 2.16.299، بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، صادر في 14 يوليوز 2016، الجريدة الرسمية عدد 6482، ص 5341.

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومجال البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. يجب التأكيد أيضا أن "البلوكاج" الذي شهده مجلس الجهة أثر في البدايات الأولى لإعداد برنامج التنمية الجهوية، ويظهر ذلك من خلال اللقاءات الأولى التي عقدها مجلس الجهة[31]، وبعد تشكل المجلس الجهوي الجديد تمت المصادقة على برنامج التنمية الجهوية لجهة كلميم واد نون في الدورة الاستثنائية التي عقدها المجلس في 4 نونبر 2019، وقد وضع هذا البرنامج ثلاث أولويات أساسية في مجال التنمية الجهوية، وتتعلق أساسا بما يلي:

- ✓ تحسين جاذبية الجهة، وتزويدها بنموذج اقتصادي مولدا لوظائف طويلة الأمد.
- ✓ دعم التنمية الاجتماعية والمساهمة في الحد من الفوارق المجالية.
- ✓ حماية وتقويم التراث الطبيعي والثقافي.

وتنزيلا لهذه الأولويات تمت بلورة 31 برنامجا، مقسمة إلى أربع مجالات أساسية لتدخل مجلس الجهة في تدبير المجال الترابي:

جدول رقم 1: مجالات تدخل الجهة بناء على برنامج التنمية الجهوية

مجالات التدخل	عدد البرامج	حجم الاستثمار العام	المساهمة المالية للجهة
المجال الاقتصادي	10	1906 MDH	323 MDH
المجال الاجتماعي	8	859 MDH	208 MDH
البنية التحتية	5	3710 MDH	418 MDH
البيئة والثقافة	8	515 MDH	275 MDH

المصدر: تركيب شخصي بناء على برنامج التنمية الجهوية لجهة كلميم واد نون.

رافقت مسار إعداد برنامج التنمية الجهوية لجهة كلميم واد نون إجراءات مختلفة، تندرج في إطار ما يسمى بالتشخيص الترابي، الذي يعتبر مدخلا ميدانيا لإظهار ومعرفة الخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، ثم الحاجيات العمومية المعبر عنها من طرف المواطنين بالمجال الترابي للجهة. كما تم الاعتماد أيضا في هذا المسار على آلية التشاور العمومي باعتبارها

[31]-كتابة مجلس جهة كلميم واد نون، محضر دورة أكتوبر العادية سنة 2017 ص 95.

خاصية من خاصيات التشخيص الترابي[32]، وقد أسفرت هذه الآلية على إبراز الأولويات الأساسية الخاصة بكل إقليم من الأقاليم الأربعة المكونة للجهة. ترتبط أهمية وقياس مدى صدقية وجدية اللقاءات التشاورية بمدى أجرأة مضامينها من خلال المشاريع التنموية المبرمجة في برنامج التنمية الجهوية، ونقصد هنا 31 مشروعا التي تمت برمجتها في البرنامج من خلال مجالات التدخل الأربعة المحددة.

وبدراسة برنامج جهة العيون الساقية الحمراء، نجده يشمل أربعة محاور أساسية، و34 مشروعا لفائد الجهة 13 منها تندرج في مجال الاختصاصات الذاتية، و21 تدخل في إطار الاختصاصات المشتركة والمنقولة[33]، وتتجسد هذه المحاور فيما يلي:

- ❖ تنمية قدرات الإدارة المحلية: من خلال دعم قدرات المنتخبين وجمعيات المجتمع المدني.
- ❖ تحسين مناخ الاستثمار الخاص: عبر توضيح الإطار الضريبي، وتنشيط النسيج المقاولاتي، وتنظيم عملية الولوج إلى الخدمات ذات الطابع العقاري.
- ❖ الإدارة المحلية للدعم الاجتماعي: وذلك انطلاقا من وضع برامج في مجال اقتصاد
- ❖ اللاتمركز الإداري: من خلال تسريع عملية نقل الاختصاصات المشتركة أو المنقولة، وإدارة الشؤون الإدارية والمالية والتقنية لمشاريع التحويل.

تُبرز هذه المحاور التوجهات العامة لبرنامج التنمية الجهوية لجهة العيون الساقية الحمراء، إلا أنه تمت بلورة مجموعة من المجالات باعتبارها ذات أولوية أساسية لتنمية المحيط الترابي للجهة، وتم تصنيف هذه المجالات إلى أربعة محاور أساسية، حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

[32]- محمد السطي، التدبير الاستراتيجي للجماعات الترابية بالمغرب: نموذج الجماعات، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، 2017/2016، ص 264.

[33]- كتابة مجلس جهة العيون الساقية الحمراء، برنامج التنمية الجهوية، ص 6.

جدول رقم 2: المجالات ذات الأولوية حسب برنامج التنمية الجهوية لجهة العيون الساقية الحمراء

المجالات ذات الأولوية حسب برنامج التنمية الجهوية	عدد المشاريع المبرمجة
جاذبية وتنافسية التراب	10
النمو الاقتصادي	9
الادماج الاجتماعي	8
البيئة والثقافة	7

المصدر: تركيب شخصي بناء على برنامج التنمية الجهوية لجهة العيون الساقية الحمراء

أما فيما يخص جانب التمويل الخاص بالمشاريع المبرمجة في برنامج التنمية الجهوية لجهة العيون الساقية الحمراء، فقد قدر في غلاف مالي يتجاوز 66 مليون درهم، حيث تم تمويل 13 مشروعا مندرجا في إطار الاختصاصات الذاتية بكلفة تتجاوز 6,24 مليون درهم، في حين تم تمويل 21 مشروعا المتبقية والتي تندرج في إطار الاختصاصات المشتركة والمنقولة، بكلفة تتجاوز قيمة59,98 مليون درهم.

يظهر من خلال المعطيات السابقة، أن تمويل المشاريع المبرمجة في برنامج التنمية الجهوية لجهة العيون الساقية الحمراء، يرتبط الجزء الأوفر منه بالتمويلات الخارجية التي تأتي من الدولة وباقي الأطراف الأخرى، حيث غطت هذه التمويلات ما يزيد عن 70% من التمويل الإجمالي للبرنامج. وهذا ما يدل على ارتهان المشاريع التنموية بتوفر الموارد المالية غير الذاتية، ويفيد أيضا عدم قدرة الجهات على تنفيذ مختلف المشاريع المزمع القيام بها بالمحيط الترابي للجهة.

في مقابل جهة العيون الساقية الحمراء، نسجل ارتفاع نسبة الموارد المالية المخصصة لبلورة المشاريع المبرمجة في برنامج التنمية الجهوية لجهة بني ملال خنيفرة، والتي قدرت بمبلغ يفوق 36 مليار درهم كمبلغ توقعي، وبمساهمة مالية لمجلس الجهة بلغت 9,4 مليار درهم،تمثل 26% من التمويل الإجمالي لبرنامج التنمية الجهوية.

جدول رقم 3 : المعطيات العامة المتعلقة ببرنامج تنمية جهة بني ملال خنيفرة

برنامج التنمية الجهوية لجهة بني ملال خنيفرة	
مدة التنفيذ	ستة سنوات: 2021/2016
الميزانية المخصصة لبرنامج التنمية الجهوية	36,3 مليار درهم
عدد المشاريع المبرمجة	1682 مشروع
مبلغ المساهمة المالية لمجلس الجهة	9,4 مليار درهم، بنسبة 26%
عدد الشركاء	100 شريك

المصدر: تركيب شخصي بناء على برنامج التنمية الجهوية لجهة بني ملال خنيفرة

إن الدراسة المقارنة لبرامج التنمية الجهوية للجهات الثلاث (جهة كلميم واد نون، وجهة العيون الساقية الحمراء، وجهة بني ملال خنيفرة)، تمكن من تسجيل مجموعة من الملاحضات، بخصص نسب التمويل وطبيعة المشاريع المبرمجة بهذه المشاريع، وذلك وفقا لما يلي:

- تفاوت النسب المالية المتوقعة المخصصة لتمويل المشاريع المبرمجة في برامج التنمية الجهوية.

- المراهنة على الموارد المالية المحولة من الدولة، في تمويل المشاريع الجهوية.

- اختلاف المجالات ذات الأولوية حسب الجهات، بناء على طبيعة المشاريع المبرمجة في برامج التنمية الجهوية.

نظريا يحيل برنامج التنمية الجهوية باعتباره وثيقة يحمل استراتيجية الفاعل الترابي على علاقة التراب بالتنمية[34] من خلال البرامج التي يسعى عبرها المنتخب إلى معالجة مختلف المشاكل العمومية المطروحة، وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمحيط الترابي الجهوي. وإذا كان برنامج

[34] - Valérie Angeon, Patrick Caron et Sylvie (2006) : Des liens sociaux à la construction d'un développement territorial durable : quel rôle de la proximité dans ce processus ? in Développement durable et territoire (en ligne), Dossier n° 7/ Proximité et environnement. https://journals.openedition.org/developpementdurable/2851, visité le 16 septembre 2022 à 12h00.

التنمية الجهوية يعبر عن القدرة على التدخل لدى الفاعل الترابي التي تمنح هوامش لاتخاذ القرار الترابي وتكريس أسس المقاربة الترابية في مجال صناعة السياسات العمومية35، فإن النظام القانوني المؤطر لبرنامج التنمية الجهوية، واللامركزية عموما يقيد من حرية الفاعل الترابي في هذا المجال، فبالرجوع إلى المادة 115 من القانون التنظيمي للجهات، نجد أن برنامج التنمية الجهوية لا يمكنه أن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية بالداخلية، من خلال هذا المقتضى تتضح حدود حرية الفاعل الترابي في إعداد برنامج التنمية الجهوية، إضافة إلى التقييد القانوني من خلال آلية التأشير، تُطرح مسألة ربط برنامج التنمية الجهوية بالتوجهات العامة في مختلف السياسات العمومية، وفي هذا الربط دليل على رغبة الدولة في مراقبة وضبط مستوى التخطيط الترابي للمشاريع التنموية على المستوى الجهوي. بناء على هذا تظهر أهمية ودور الاستراتيجية التنموية للدولة، من خلال أدوارها في ضبط وتوجيه التحولات التي يعرفها المجال الجهوي[36].

2. التصاميم الجهوية لإعداد التراب: تخطيط ترابي بتصور مركزي

شكلت الفوارق المجالية قلقا للعديد من حكومات العالم سواء الطبيعية منها، أو تلك الناتجة عن فترات الاستعمار أو عن الآثار العكسية للسياسات العمومية، وفي إطار البحث عن حل لهذا الخلل الترابي، ظهرت سياسة إعداد التراب باعتبارها سياسة عمومية ذات أهمية أساسية داخل الدولة هدفها جعل المواطن محور التنمية[37]، من خلال تحقيق متطلباته التي تقتضي تدبير التراب بأساليب من شأنها أن توفر شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اعتبر "ماديو يفز"[38] سياسة إعداد التراب بأنها سياسة عمومية تحفيزية وانتقائية في التعامل مع المجالات

[35]- Andre Torre (2015) : Théorie du développement territorial, in Géographie, économie, société, n° 17, p 281.

[36]- Ikoniciff Moises (1983) : Théories et stratégie du développement : le rôle de l'Etat, in Tiers-Monde, tome 24, n° 93, le rôle de l'Etat dans le Tiers Monde, p 15.

[37]- Mérigot Jean-Guy (1957) : Les options d'une politique d'aménagement du territoire, in revue économique, n°6, p 192.

[38] -voir: Madiot Yves (1996) : aménagement du territoire, éditions, Armond, Calin, 3ème édition.

الترابية المختلفة، وفق نظرة استشرافية للتنمية المرغوب فيها[39]، إن ما يميز سياسة إعداد التراب كونها تعبر عن تدخل عمومي أفقي يعمل على دمج مختلف تدخلات الفاعلين في إطار تركيبي، يستدعي الوحدة والتنسيق وتجاوز المقاربة القطاعية. ويشكل الاستشراف أحد الخاصيات الأساسية التي تتميز بها سياسية إعداد التراب، وذلك من خلال آليات التخطيط والبرمجة والتوقع.

يظهر من خلال الأعمال التي تقوم بها الدولة في مجال تنظيم المجال، أن الجهة هي المجال الأنسب لمثل هذه التدخلات، وذلك سواء في سياسة اللامركزية الترابية من خلال توزيع الاختصاصات بين المركز والجهات، أو من خلال سياسة إعداد التراب التي تتخذ من المجال الترابي الجهوي الحيز الأنسب لتكريس الإنصاف المجالي وتوفير شروط التنمية الترابية. في هذا السياق تظهر أهمية التصميم الجهوي لإعداد التراب باعتباره أحد الوثائق التقنية لإعداد التراب على المستوى الجهوي، ويهدف هذا التصميم من الناحية القانونية إلى تنسيق تدخلات كل من الدولة والجماعات الترابية والمستثمرين الخواص، ومواكبة اختياراتهم الاستراتيجية في مجال التنمية والتهيئة وذلك من خلال القيام بعقد مجموعة من اللقاءات قصد التشاور أثناء إعداده وفقا للسياسة العامة في مجال إعداد التراب المعتمدة على المستوى الوطني.

في هذا السياق ووفقا للمسطرة القانونية[40] تم إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة كلميم واد نون، وتمت المصادقة عليه في دورة استثنائية للمجلس الجهوي بتاريخ 11 نونبر 2019، وقد كانت جهة كلميم واد نون من الجهات السباقة إلى إعداد هذه الوثيقة ذات الصلة بمجال إعداد التراب. وإذا كان التصميم الجهوي لإعداد التراب يشكل أحد الآليات الأساسية التي تمكن مجالس الجهات من بلورة استراتيجيات خاصة للتعامل مع التراب الجهوي، فإن فعالية وصدقية مضامين هذا التصميم تقاس من جهة بمدى تنميتها للمجال الترابي الجهوي، من خلال البرامج والمخططات المسطرة فيه، ومن جهة أخرى تقاس بناء على علاقة التصميم الوطني لإعداد التراب مع التوجهات العامة لسياسة الدولة في هذا المجال، حيث يجب أن تراعى أثناء إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب التوجهات العامة للدولة ذات الصلة بإعداد التراب الوطني.

---

[39]- عبد الرفيع القاسمي، سياسة إعداد التراب والجهوية بالمغرب: دراسة وتقييم، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2019/2018، ص 9.

[40]- مرسوم رقم 2.17.583، بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه، صادر بتاريخ 28 سبتمبر 2017، الجريدة الرسمية عدد 6618. ص 5341.

عكست مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب رؤية الفاعل الترابي في مجال التهيئة الترابية، وذلك من خلال استراتيجية التنمية الجهوية التي تمت برمجتها، حيث بالرجوع إلى وثيقة التصميم الجهوي لإعداد التراب، تظهر المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية التي تم تضمين أهم مقتضياتها ضمن برنامج تنمية الجهة المندمج 2016-2040، ويبين الشكل التالي أهم أهداف استراتيجية تنمية جهة كلميم واد نون انطلاقا من التصميم الجهوي لإعداد التراب:

الشكل رقم 1: استراتيجية تنمية الجهة بناء على التصميم الجهوي لإعداد التراب

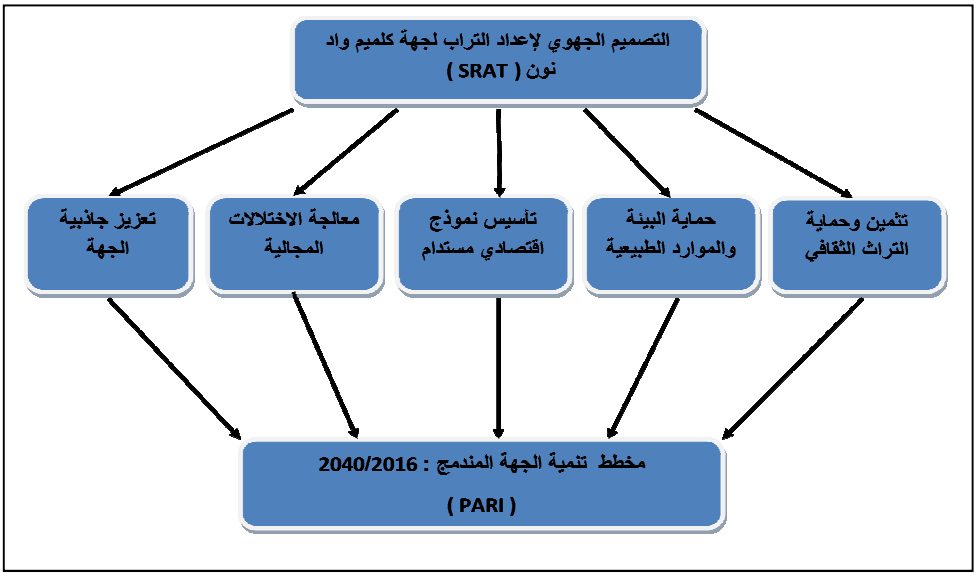

المصدر: تركيب شخصي بناء على التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة كلميم واد نون.

تظهر من خلال الشكل أعلاه أهم المحاور الاستراتيجية التي يهدف التصميم الجهوي لإعداد التراب إلى تحقيقها بجهة كلميم واد نون، وذلك في انسجام مع التوجهات الجديدة للدولة في مجال إعداد التراب التي تهدف في جوهرها إلى تحقيق الوحدة الوطنية[41]، وفي هذا التوجه تعبير على الرجوع إلى الطابع المركزي في تدبير التراب، الشيء الذي لا يتماشى وخصوصيات سياسية إعداد التراب باعتبارها سياسة عمومية تقوم على تنوع واختلاف وتعدد المجالات الترابية داخل الدولة، سواء من الناحية الطبيعية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

[41]- محمد اهتوت (2020): علاقة الجهة بإعداد التراب الوطني، المجلة المغربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الأول حول – حكامة التدبير العمومي بين اللامركزية الترابية واللاتركيز الإداري، ص 83.

يظهر من خلال محاور التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة كلميم واد نون، أنه برمج مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحقيق التنمية على المستوى الجهوي[42]، حيث يقتضي هذا التوجه أن تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص العامة[43] للمجال الترابي للجهة، لأن نجاعة تدخل الفاعل الترابي من خلال هذه الآلية القانونية رهينة بانسجام مضامين البرامج التنموية مع طبيعة المجال المستهدف. وإذا كان هذا ما يعلنه ظاهر النص القانوني المؤطر لتدخلات مختلف الفاعلين من خلال سياسة إعداد التراب، فإن باطن الأمر يوحي بواحد من الرهانات الأساسية والثابتة في علاقة الدولة بمحيطها الترابي، والمتمثل في التحكم وضبط التراب بمختلف مستوياته ومكوناته.

من جهة أخرى يظهر من خلال تتبع مسار إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة العيون الساقية الحمراء، الذي تم تحيينه من طرف المجلس بموجب المقرر رقم 2016/29 المصادق عليه في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2016[44]، وذلك من أجل ملاءمته مع التقسيم الترابي الجهوي الجديد، الذي ضم إقليم السمارة لجهة العيون الساقية الحمراء، بعدما كانت تابعة لجهة كلميم واد نون، وإحداث إقليم طرفاية من جديد، لأن هذه التصاميم كانت متوقفة على مستوى كل جهات المملكة منذ سنة 2008.

كما أبرزت المشاورات حول التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة العيون الساقية الحمراء أنه اتخذ من الميثاق الوطني لإعداد التراب إطار مرجعيا لتحديد توجهاته العامة، كما يظهر من خلال مواكبة الأعمال المتعلقة بإعداد هذه الوثيقة أنه تم التعاقد مع أحد "الخبراء من سويسرا" من أجل تتبع الأشغال التي قام بها مكتب الدراسات المتعاقد مع مجلس الجهة لغرض إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب.

---

[42]-Voir L'étude d'actualisation du schéma régional d'aménagement du territoire (SRAT) de la région Guelmim- oued noun, programme d'action régional intégré, 2016/2040, p 18 à 27.

[43]- محمد حزوي وعبد اللطيف مليح (2015): الفاعلون المحليون وإنتاج المجال الحضري بكلميم بين إستراتيجيات التدخل ورهانات التنمية الترابية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس، حول " الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب: دراسة نماذج، ص 168.

44 - كتابة مجلس جهة العيون الساقية الحمراء، محضر الدورة العادية لشهر أكتوبر 2016.

بناء على ما سبق يتبين أن آليات اشتغال الفاعل الترابي بقدر ما تعبر عن القدرة على التدخل في مسألة التدبير العمومي على المستوى الجهوي، من خلال ما تتمتع به الجهات من اختصاصات، فهي تجسد أيضا نوعا من الهيمنة للسلطة المركزية على مختلف الديناميات الترابية، ويتمثل هذا بشكل جلي من الناحية القانونية في ربط مضامين ومساطر إعداد بالتوجهات الاستراتيجية للدولة. من هذا المنطلق تصبح آليات اشتغال الفاعل الترابي وسيلة بيد الدولة لعقلنة القرارات على مستوى الهامش[45]، والتحكم في مستويات الفعل الاجتماعي والسياسي بالمجال الترابي.

بهذا يمكن القول بأن التراب آلية تُساعد على فهم علاقات السلطة التي تربط مركز الدولة ومحيطها، إضافة إلى آثار هذه العلاقات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.

خاتمة:

على سبيل الختم يمكن القول أن تطور الدولة من خلال علاقتها بالمجتمع ساهم في ميلاد أنماط وآليات جديدة للهيمنة والتأطير الاجتماعي والسياسي للمجال، وتعد عملية سن القانون إحدى الآليات الأساسية التي تعتمدها الدولة في تنظيم مجالها الترابي. وقد شكلت الآليات القانونية للجهوية نموذجا لتحكم السلطة المركزية في المجال الترابي الجهوي، حيث نخلص من خلال دراسة مضامين ومساطر إعداد وبلورة الوثائق التي تؤطر تدخلات الجهات، إلى كون إستراتيجية الفاعل المركزي تظل موجها ومؤطرا للمحيط الترابي الجهوي.

كما تظهر علاقة التحكم وتبعية المحيط الترابي الجهوي للسلطة المركزية، من خلال مؤشرات عديدة، أولها ارتباط الاستراتيجية التنموية للجهات بالتصور العام المعتمد من طرف الدولة، ويشمل هذا المقتضى مختلف آليات التدبير الجهوي (برامج التنمية الجهوية، التصاميم الجهوية لإعداد التراب، العلاقة المالية بين الدولة والجهات، آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي...). من هذا المنطلق يصبح القانون آلية تعبر عن رهانات الدولة على المستوى الترابي الجهوي، من خلال نزعة التحكم وضبط مستوى الدينامية الاجتماعية والترابية.

[45]- Ikoniciff Moises (1983) : Théories et stratégie du développement : le rôle de l'Etat, op. Cit, p 18.

وإذا كانت علاقة الدولة بالمجال، تتميز كونها علاقة تحكم وتبعية، الشيء الذي يحد من حرية الجهات وباقي الجماعات الترابية، ويجعل من المجال الترابي هامشا لتكريس سلطة الدولة، فإن هذا لا يمنع من التفكير في أفق دمقرطة علاقة الدولة بمجالها الترابي، وذلك بإقحام آليات جديدة من شأنها أن تساهم في إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والهامش، من خلال ضبط وتحديد أنماط التبادل بين السلطة المركزية وباقي الفاعلون بالمحيط الترابي.

لائحة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

- بيار كلاستر، مجتمع اللادولة، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت – لبنان، 1991.
- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2001.
- حميد أبولاس، الجهوية الموسعة خيار إستراتيجي لتحقيق التنمية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد السادس، 2010.
- سعيد بوجروف، الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، 2012.
- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين منشورات دار الفرابي، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى 2002.
- عبد الرفيع القاسمي، سياسة إعداد التراب والجهوية بالمغرب: دراسة وتقييم، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2019/2018.
- عبد الله الطالبي، الدولة و الجهة بالمغرب دراسة سوسيو سياسية، جهة العيون بوجدور نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكدال، 2014/2013.

- محمد السطي، التدبير الاستراتيجي للجماعات الترابية بالمغرب: نموذج الجماعات، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، 2017/2016.
- محمد اهتوت، علاقة الجهة بإعداد التراب الوطني، المجلة المغربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الأول حول – حكامة التدبير العمومي بين اللامركزية الترابية واللاتركيز الإداري-2020.
- محمد حزوي وعبد اللطيف مليح، الفاعلون المحليون وإنتاج المجال الحضري بكلميم بين إستراتيجيات التدخل ورهانات التنمية الترابية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس، حول " الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب: دراسة نماذج، 2015.
- ناصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، مجد
- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

ثانيا: مراجع باللغة الفرنسية:

- André Torre, Théorie du développement territorial, in Géographie, économie, société, n° 17, 2015.
- Ikoniciff Moises, Théories et stratégie du développement : le rôle de l'Etat, in Tiers-Monde, tome 24, n° 93, le rôle de l'Etat dans le Tiers Monde, 1983.
- Greoges Saunier, quelques réflexions sur le concept de centre et périphérie, (en ligne) https://www.cairn.info/revue-hypotheses-2000-1-page-175.htm, visité le 16 septembre 2022 à 11h30.
- Jacques-François THISSE , L'oubli de l'espace dans la pensée économique, revue région et développement, N 6, 1997.

- Jaques Chevallier, le modèle centre périphérie dans l'analyse politique, in centre, périphérie, territoire, PUF, 1978.
- Jean – Louis Guigou, une nouvelle pensée territoriale, in économie rurale, N° 261, 2001.
- Mérigot Jean-Guy, Les options d'une politique d'aménagement du territoire, in revue économique, n°6, 1957.
- Roger Brunet, la composition des modèles dans l'analyse spatiale, in espace géographique, tome 9, N 4, 1980.
- Serge Lhomme, Introduction à l'analyse spatiale, 1ère édition, 2003.
- Valérie Angeon, Patrick Caron et Sylvie, Des liens sociaux à la construction d'un développement territorial durable : quel rôle de la proximité dans ce processus ? in Développement durable et territoire (en ligne), Dossier n° 7/2006.

ثالثا: مراجع باللغة الأنجليزية:

- Lia Bonaita, the centre-periphery theories in a socio-spatial dimension: a case study of the national museums of kenya, Phd in sociology, Milan-Bicocca University, 2014/2015.
- Wilson O. Simon, centre-periphery relationship the understanding of development of internal colonies, international journal of economic development research and investment, vol 2, N 1, April, 2011.

الدولة الاجتماعية في المغرب بين الرهان السياسي والواقع الاجتماعي

حوسى أزارو

فريق البحث في الدراسات السوسيولوجية للتنمية
والابتكار الاجتماعي
جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال

"يسخر الله من أولئك الذين يندبون حظهم العاثر من الأشياء التي يُعزّون أسبابها"

جاك بنين بسوي

ملخص

نحاول في هذه الدراسة الكشف عن مشكلات وعقبات تحول الدولة في المغرب إلى دولة اجتماعية بمعناها الحداثي والحقوقي، وبيان الكيفيات التي يتم بها توظيف الدولة الاجتماعية منذ حصول المغرب على الاستقلال إلى حدود الآن. حيث يتعذر عليها التخلص فعليا من مشكلة المراوحة بين نماذج مختلفة ومتمايزة للحماية الاجتماعية المكرسة للامساواة بين المواطنين، وللفوارق الاجتماعية والمجالية. مثلما تند عن التأرجح بين الممارسات الإحسانية والحق في التأمين الاجتماعي للجميع، ما يجعلنا نتحدث عن الوجود "الأقل للدولة" كلما تعلق الأمر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي عادة ما تنصرف نحو الاكتفاء بسن سياسة تدخلية محدودة عبر برامج ومشاريع موجهة في أغلبها للفئات العريضة المهمشة في المجتمع، التي لا تجد بدا من الاستعانة بثقافتها الأسرية وقيمها التقليدية. مما يخلق لديها وعيا سياسيا زائفا بميلها لانتخاب فاعلين ترابيين يتجهون أكثر نحو تضييق الحماية الاجتماعية عوضا عن تعميمها وفق منطق كوني وشامل لجميع شرائح المجتمع.

الكلمات المفاتيح: الدولة الاجتماعية، الإحسان، الحق، التفاوت الاجتماعي، الحماية الاجتماعية.

Abstract

In this study, we are trying to reveal the problems and obstacles of the Moroccan State's transformation into a social State in a modern and human sense, and how the social State is employed since Morocco gained independence. They are unable to effectively overcome the problem swinging between different and distincted models of social protection devoted to citizens' equality, social and spatial disparities. Like the swing between charity practices and the right to social insurance for all, it makes us talking about a « State Less», whenever it comes to economic and social rights, which tend to simply introduce a limited interventionist policy through programs and projects aimed mostly at the broad marginalized groups in society; They are asking for assistance of their family's culture and traditional values. Which creates a false political awareness of its tendency to elect territorial actors who are moving more towards narrowing down social protection rather than mainstreaming it according to universal logic including all segments of society.

Keywords: social state, charity, right, social disparity, social protection.

المقدمة

يطرح هذا الموضوع مشكل الدولة الوطنية في علاقتها بالمسألة الاجتماعية، وبالتحولات المستجدة بالمجتمع المغربي، وما لها من آثار على الأفراد والجماعات، والحقوق والواجبات، وبأدوار الدولة السياسية والاجتماعية، ومواجهتها للمخاطر الداخلية الكوزموبوليتانية. إذ لم تعد الدولة تكتفي ببساطة بتطوير السياسات الاجتماعية القطاعية بغية التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية، وإنما على العكس من ذلك عموما، تسعى لإعادة كتابة العقد الاجتماعي بين السلطات العمومية والمواطنين، بما يحيل على وجاهة فكرة المواطنة وملحاحيتها في الدولة الاجتماعية، وآثارها ليس فقط على الحقوق المدنية والسياسية، وإنما إلى قدرة المواطنين أيضا على الولوج لحقوقهم الاجتماعية، وسعيهم الحثيث للاندماج في سياسات بات يتداخل فيها بوضوح الوطني بالدولي، بالرغم أن الإقرار بمكاسب الأفراد وتثمينها مهنيا واجتماعيا واقتصاديا أضحى متعذرا في واقع اجتماعي وسياسي لا يستقر على حال.

1- الإطار المنهجي

1.1 الإشكالية

تتمحور الإشكالية حول مساءلة الأدوار الموكولة للدولة في حفظ التماسك الاجتماعي، وفي تدبير المخاطر الاجتماعية، إلى جانب المكانة المندورة لغيرها من الفاعلين الاجتماعيين كالأسرة والقطاع الجمعوي. ما يطرح سؤال قدرة الدولة على التكفل الكلي بتدبير تلك المخاطر أو الاكتفاء بالمشاركة الدنيا في معالجتها، أو ما بقي لها بعد انكباب غيرها من الفاعلين في معالجتها. حيث لا تتدخل الدولة إلا عندما تعجز الأسرة أو التنظيمات التقليدية أو جمعيات المجتمع المدني أو نظام السوق عموما عن تغطيتها. أو يكون تدخلها أوليا وظرفيا، وباعتماد آليات مؤسساتية وتوزيعية، وعبر برامج مناسباتية أو مؤقتة.

على هذا الأساس نتساءل عن سياقات ولادة الدولة الاجتماعية بعد الاستقلال وإرهاصاتها، وانتقالها التدريجي من المراهنة على الاستقرار السياسي والاجتماعي إلى الانشغال بالمسألة الاجتماعية وبمشكلاتها التي أضحت، مع مرور الزمن، عبئا ثقيلا على الدولة، ومصدر تهديد لاستقرارها واستمراريتها. مما هيّأ حالنا للوقوع دوما في مطبات "التنمية" المؤجلة، وبالأخص كلما تنامت سلطة السوق وأولويته على حساب

خيارات الدولة الوطنية، وبالأحرى نموذج الدولة الاجتماعية في زمن تنامي سطوة الخيار النيو ليبرالي بمنطقه الصناعي الرياضي الذي يتم تصريفه في برامج سياسية محددة، مجسدة بذلك دولة "الحد الأدنى" من الخدمات الاجتماعية التي تشي بانسحاب الدولة من المجال الاجتماعي، مثلما نلفي في المنظومات النيو ليبرالية للمجتمعات المعاصرة. الأمر الذي يستلزم القيام بتحليل دلالة "الدولة الاجتماعية" في المغرب، من خلال الوقوف على مضامين التقارير التي تصدرها الهيئات الرسمية والاستشارية، وكذا التوجهات الغالبة على السياسات الاجتماعية، والبرامج الوطنية حول الحماية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية أو ذات الصبغة المعيارية العالمية، وشروط الأهلية للاستفادة من الدعم، وجودة الخدمات، والتي يتم عبرها إدماج الحياة العملية أو المهنية في الحقوق المدنية. لنتبين حقيقة الكيفية التي تنتقل بها الدولة وترتد من سؤال العقد الاجتماعي المؤسس للدولة والمعزز للرابط الاجتماعي إلى مجرد حصر الانشغال بالاجتماعي في مشكلات الهشاشة والفقر والأزمات التي تصيب الفئات الدنيا والهامشية للمجتمع في سياقات معولمة.

2.1 الفرضية

نفترض أن الدولة ترمي إلى تأمين الحياة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعي أو التماسك الاجتماعي في حدوده الحياتية الدنيا. حيث ظل نموذج الدولة الاجتماعية في المغرب يراهن على المقاربة الكونية في طموحه التشريعي في مقابل اكتفائه الواقعي بالمقاربة بالبرامج في معالجته التنموية والعملية لقضايا الهشاشة والفقر وغيرها من المشكلات الاجتماعية. على هذا الأساس نعتبر أن تفاقم التفاوتات الاجتماعية والمجالية سيحد من إمكانية ولوج الفئات الهشة لمختلف أشكال الحماية الاجتماعية، بما يفضي إلى مقاربة الهامش والمسألة الاجتماعية وفق منطق التسويف والإحسان والمحسوبية، ويحد من مقومات تنزيل العدالة الاجتماعية والمجالية.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في سعيها للكشف عن الكيفيات الاستراتيجية المتبعة في تدبير الحماية الاجتماعية في علاقتها بسؤال العدالة الاجتماعية، والحد من مختلف مظاهر الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية

للساكنة، بغية تطوير شروطها الحياتية وفق منطق مدني ومؤسساتي. لذا تروم هذه الدراسة بيان ما إن كان النظام الوطني للحماية الاجتماعية يتس فعليا بالانسجام والاندماج والانصاف، مقارنة مع الاختيارات الحقوقية والكونية في هذا الباب.

4.1 الهدف من الدراسة

تبتغي هذه الدراسة الوقوف على الاستعمالات المختلفة، والأبعاد المتعددة التي يتلبسها مفهوم "الدولة الاجتماعية" في المغرب، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالمفهوم "الاستعمالي" للدولة الاجتماعية، عبر تحديد البرامج الوطنية والجهوية والمحلية التي تسعى لتفعيله عمليا في الحياة المباشرة واليومية للساكنة. حيث أن الفهم السياسي والمدني لمفهوم "الاجتماعي" يقتضي بالضرورة الوقوف على مقوماته وأبعاده، ومن ثم التعرف على كيفيات اشتغاله وإعماله.

يتعلق الأمر، بسعينا لإماطة اللثام عن المراوحة بين الطموح السياسي والتشريعي لتصريف قواعد ومبادئ ومعايير الدولة الاجتماعية، وبين الاكتفاء فقط بمفهوم محلي لها، لا يفتأ يستعين بالمخيال الاجتماعي والديني المتوسل لقيم الإحسان الفردي والجماعي والعمومي أحيانا، عوضا عن المأسسة الإدارية والقانونية للخدمات العمومية للساكنة في شموليتها وفق ما تقتضيه مقومات الدولة الاجتماعية. ما يدعونا لاستكشاف جملة المعيقات التي تحول دون وضع رؤية حداثية، متكاملة ومتسقة، للحماية الاجتماعية في المغرب.

5.1 منهجية الدراسة

تقوم بالأساس على المزاوجة بين القراءة النقدية للنصوص والتقارير حول الحماية الاجتماعية بالمغرب، وتحليل مضامينها، والانفتاح على الحياة اليومية للأفراد والجماعات، وإحساس الساكنة وشعورها بالعدالة الاجتماعية. من أجل بيان سيرورة "اشتغال الدولة الاجتماعية"، وانعكاساتها على الحياة اليومية للأفراد والجماعات. مع الاعتماد على مقابلات مع الأفراد والفاعلين الاجتماعيين والمدنيين والمؤسساتيين بجهة بني ملال خنيفرة: الأشخاص المسنين، ذوي الحاجات الخاصة، مسؤولي التعاون الوطني، قسم العمل الاجتماعي بالعمالات التابعة للجهة، والقيمون على برامج ومشاريع المبادرة الوطنية حول الفقر والهشاشة. وهي المقابلات التي رامت بالأساس الكشف عن كيفيات ملامسة الأفراد والفاعلين المدنيين والمسؤولين

الإداريين عن الحماية الاجتماعية، مع الوقوف على تمثلاتهم ومرجعياتهم الثقافية في التفاعل مع المشكلات الاجتماعية كالتهميش والتغطية الصحية والتقاعد والبطالة والهشاشة والفقر.

2- الإطار النظري والمفاهيمي

نرمي إلى الكشف عن الكيفية التي تتبعها برامج الدولة الاجتماعية لبلورة تصور عما هو عادل وتمييزه عن غيره، وعما هو اجتماعي وكيفية تحديده، وتدبير المشكلات المتصلة به. مع الوقوف على المرجعيات التي تتأسس عليها الفهوم والاختيارات النظرية والعملية لما هو اجتماعي وللدولة الاجتماعية، والمضامين السائدة حول العدالة الاجتماعية.

1.2 مفهوم الاجتماعي

يحيل الاجتماعي، في دلالته السوسيولوجية على الروابط المحددة للعلاقة بين الفرد وغيره من الأفراد والجماعات. وفي الفلسفة السياسية عادة ما اتخذ صيغة العقد الاجتماعي الناظم لطبيعة العلاقة الإرادية والحرة التي يؤسسها الأفراد مع بعضهم البعض، لبناء النظام السياسي الكفيل بحفظ الحقوق، وصيانة الحياة، وتأمين الاستقرار الاجتماعي. في حين ذهب التصور الماركسي إلى المقابلة بين الاقتصادي والاجتماعي، مبينا كيف أن علاقات الإنتاج هي المحدد الأساس للروابط الاجتماعية ولطبيعتها وتطورها التاريخي .[1]

ومع ذلك، عادة ما تتم مقاربة مفهوم الاجتماعي وفق دلالة "إيديولوجية"، تقر بأسبقية السياسي والاقتصادي، في سلم قيم الدولة الحديثة، على الاجتماعي الذي غالبا ما ينظر إليه كعبء يثقل كاهل الدولة بحاجاته ونفقاته. ولا يكون إلا محلا لسياسات ثانوية الغرض منها الحد من تحوله إلى خطر يهدد الدولة في أمنها وسلمها. وما السكن الاجتماعي، والقروض الصغرى، والرميد[2]، وبرامج الهشاشة، ومشاريع محاربة الفقر وغيرها من ملامح تنميط دلالة "الاجتماعي" ووضعيته ضمن مقاربة سلبية واختزالية، تشي بالقدح والتمييز.

[1] Hervé Touboul. (2014). « Le social chez Marx ». In revue Le Portique, N° 32, p 10.

[2]- نظام المساعدة الطبية رميد، (Régime d'Assistance Médicale, Ramed)، خاص بالفئات الفقيرة والهشة، بهدف تمكينها من حقها في الولوج للخدامات الصحية الأساسية. بدأ العمل به منذ سنة 2008 في جهة تادلة أزيلال، قبل أن يتم تعميمه لاحقا على كل جهات التراب الوطني.

نستشف من ذلك كيف يتم ترتيب الاجتماعي بعد السياسي والاقتصادي، لنقل إننا نتعامل معه كفُضلة، أي ما يتبقى «le résiduel» لنا بعد حسم الأمور الاستراتيجية في المجتمع، خصوصا ما يتصل بنسبة النمو الاقتصادي والاختيارات الاقتصادية الكبرى للدولة. لنقل مع روبير كاستل (Robert Castel)، إن الأمر يتعلق أكثر بالطلاق بين النظام التشريعي السياسي القائم على الاعتراف بحقوق المواطنين وبين النظام الاقتصادي المولّد لبؤس الجماهير ووهنها[3]، إذ لا يتاح للاجتماعي بالتموقع إلا ضمن الفجوة القائمة بينهما، حيث الاعتراف بحقوق الساكنة من الناحية التشريعية لم يعد كفيلا بالحد من هشاشة أوضاعها وفقرها، والاقرار بالدولة الاجتماعية لا يتأتى له أن يلقى امتداده العملي على مستوى تفعيل حقوقها الاقتصادية.

ذلك ما جعل هذا التصور السلبي حول "الاجتماعي" مهيمنا وحاضرا بقوة في الحقل التداولي للسياسات الاجتماعية المغربية إلى حد ضمور الوضوح النظري والمنهجي الكافي لإعادة بناء الاجتماعي وفق منطق استراتيجي مؤسس للحياة المدنية والاقتصادية لعموم أفراد المجتمع، وتجاوز عتبة النظر إليه كعبء يثقل ميزانية الدولة بنفقاته المتعاظمة ومشكلاته المتنامية. خصوصا أن الحماية الاجتماعية هي "الركيزة الأساسية التي يقوم عليها العقد الاجتماعي وروابط الأخذ والعطاء والتضامن التي يمكن للمجتمعات من دونها، أيا كان مستوى تنميتها، أن تضمن تماسكها وازدهارها، وأن تصون كرامة مواطنيها".[4]

2.2 مفهوم العدالة الاجتماعية

يقتضي تعريف العدالة الاجتماعية الوقوف على خصائصها وسماتها وأبعادها المعيارية الناظمة لها، والتي على أساسها يتم الحديث عن المجتمع العادل. حيث " العدالة الاجتماعية هي الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي... ويتمتع الجميع في الدولة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية

[3] Castel R. (1995), Les métamorphoses de la question sociale : une chronique du salariat. Paris : Fayard, p 18.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب، الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 34 / 2018، ص 17.

وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة"[5]. بالرغم من أن هذا التعريف يحاول جمع بعض السمات الأساسية الناظمة للعدالة الاجتماعية، إلا أنه ظل غارقا في منظور مثالي أو معياري لا يتيح لنا بيان المحددات والكيفيات القادرة على فحص عملي للعدالة في الحياة المباشرة واليومية للأفراد. وهو الأمر الذي انصرف إليه الباحثان "فورسي" "Forsé Michel" و"بارودي" "Maxime Parodi"، من خلال أبحاثهما، عبر استخلاص سبع خصائص يرونها أساسية في تحديد طبيعة العدالة الاجتماعية، وهي أنها: كونية، شمولية وصورية، عمومية وقبلية، منتظمة وغير قابلة للمراجعة[6]. بوصفها مؤشرات مرجعية لقياس حضور أو غياب، ضعف أو قوة الاختيارات السياسية والاقتصادية والمدنية في علاقتها بحماية أفراد المجتمع من التقلبات الحياتية والمخاطر الاجتماعية والبيئية.

وهو الأمر الذي قد يتبدى لنا نسبيا في التصور التشريعي المغربي المنفتح على المرجعيات الحقوقية، والرامي إلى الجمع بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، والحد من الفوارق المُحيقة بالساكنة خاصة على المستوى الاجتماعي والمجالي. ولإن ظل طموح السياسة التشريعية المغربية مرتهنا بتحقيق المكاسب المادية "للعدالة الاجتماعية بما هي رافعة أساسية للنمو الاقتصادي"[7]، فإن مطلب الحماية الاجتماعية، لم يكن مصنفا ضمن أولويات الاهتمامات العمومية[8]، إلا بكيفية جزئية وطفيفة.

قد يتأتى لنا أن نضع مُثلاً معيارية، قبلية وعليا، للعدالة الاجتماعية، ثم نسعى فيما بعد لتصريفها عمليا في دنيا الناس، وقياس درجة بعد المجتمع أو شرائح اجتماعية معينة من ذلك المعيار النموذجي أو بعده عنه. ومع ذلك سنكون أمام ضرورة الكشف عن كيفية تمثل شرائح المجتمع للعدالة الاجتماعية، وبيان اسقاطاتها السياسية والدينية والثقافية، والطرائق والسبل المتوسلة لتحقيقها. لنقل

[5] إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص 96.

[6] Forsé, Michel , Parodi. (2020). Le sens du juste : enquête sur les représentations de la justice sociale. Paris : Hermann, p 6.

[7] Royaume du Maroc. (2019). Politique publique intégrée de protection sociale, 2020-2030. P 38.

[8] Catusse, Myriam. (2010). « Maroc : un fragile état social dans la réforme néolibérale ». in Myriam Catusse et al (dir), L'État face aux « débordements » du social au Maghreb. Formation, travail, protection, Paris, Karthala, p 189.

الاستراتيجيات المتبعة في الانتقال عن الظلم الاجتماعي، والحد من آثار التهميش والهشاشة على المستوى المعيشي للأفراد. سواء تعلق الأمر باللجوء للنضال أو المقاومة، أو الانخراط في مسارات مدنية وسياسية، أو الانغماس في ثقافة إحسانية وانتظارية، لا ترى العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية إلا ضربا من ضروب المسؤولية الملقاة على عاتق الآخرين، أحزابا أو مؤسسات وحكومات.

3.2 مفهوم الدولة الاجتماعية

يتعلق الأمر بالكشف عن الكيفيات التي تتبعها الدولة لتغذية التماسك الاجتماعي[9]، ودعم التضامن بين الأجيال، وفق منظور شمولي، ماكرو سياسي واقتصادي للدولة الاجتماعية، يرتهن بالمقومات الاقتصادية والديمغرافية والمالية للدولة، في ارتباط وثيق مع اختياراتها الحقوقية، وطبيعة أنظمتها الحمائية الاجتماعية، منها:

- **نظام "بيسمارك"**

أيقونة نموذج التأمين الاجتماعي لفائدة الشرائح النشيطة من مطبات العجز والمرض وحوادث الشغل، وهو المنطق الحمائي الذي تم تعميمه في العديد من تجارب الدولة الاجتماعية. ولهذا السبب ظل الألماني بسمارك (Otto von Bismarck) أحد الذين ابتدعوا نظاما للحماية الاجتماعية يخص الأشخاص المسنين، والتأمين الاجتماعي والصحي لفائدة العمال، القائم أساسا على مساهمة مالية من قبل الشريحة العمالية لقاء الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الضرورية. وهو المنطق القائم على رهن نظام الحماية الاجتماعية بالشغل أو الأنشطة المهنية.

- **نظام "وليام بيفيريدج " William Beveridge"**

نظام الرعاية الاجتماعية الذي يقضي بتعميم الحماية على جل الساكنة وفق مبادئ محددة، منها كونية الحماية الاجتماعية وشموليتها، تجانس ووحدة الخدمات الاجتماعية بغض النظر عن الأنشطة المهنية من عدمها بالنسبة للأفراد. تكلف الدولة

[9] Guibet Lafaye, Caroline, et Annick Kieffer. (2012). « Interprétations de la cohésion sociale et perceptions du rôle des institutions de l'État social », L'Année sociologique, vol. 62, no. 1, pp 195-241.

بتدبير الحماية الاجتماعية والصحية عبر تمويلها من الضرائب المستخلصة بغية تغطية مختلف مشكلات ذوي الدخل المحدود. ما يجعل الدولة تتخطى عتبة "الدولة الدركية" التي ظلت منشغلة بالتشريع والأمن والدفاع عن أحواز الوطن، نحو رعاية الساكنة النشيطة وغير النشيطة.

وقد حاول السوسيولوجي الدنماركي إسبينغ كوسطا أندرسون (G. Esping-Andersen)[10] نمذجة النموذج الليبرالي لدولة الرفاه في ثلاثة ملامح أساسية، النموذج التعاوني، والنموذج الليبرالي، والنموذج الاجتماعي الديمقراطي. وهي النماذج التي أريد لها أن تتخذ ملمح "دولة الرفاه" بالنسبة للاتجاه الأنجلوساكسوني، بينما الاتجاه الأوروبي عادة ما يميل إلى الحديث عن مظاهر معينة "للدولة الاجتماعية". وهي نماذج يتم تتمايز فيما بينها حسب مستوى تدخل الدولة، والحرية الاقتصادية، ومشاركة القطاع الخاص، ودرجة الرعاية الاجتماعية التي توفرها الدولة للساكنة، ومن ثم بيان كيفيات تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

ترتيبا على ما سبق، نستشف أن الدولة الاجتماعية ظلت مرتهنة بمفهوم محدد عن التضامن بين الأجيال، ومقيدة بشروطها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ما جعلها تتوقف عند حدود التأمين المهني للأفراد، وتكتفي بتعويض الخسائر الناجمة عن فقدان الدخل دون أن تتمكن من التأمين الاجتماعي الشامل للجميع، أو الاستجابة المجانية لمخاطرهم الحياتية. إذ غالبا ما تقر بضرورة الإسهام أو الاشتراك في التأمين الاجتماعي والصحي، في مقابل عجزها عن تغطية حاجات الأفراد والأسر للمساعدة والدعم، وعدم تمكينهم من حقهم في الاستفادة من مجمل الخدمات التي يمكن تغطيتها عبر الضرائب الوطنية.

3- عرض نتائج الدراسة وتحليلها

1.3 الحماية الاجتماعية وإشكال العدالة

ظلت الدولة الاجتماعية في المغرب على امتداد فترة الاستقلال[11]، بحالة هشة ومنحسرة من حيث المأسسة التشريعية والخدماتية لعموم الساكنة، انحسرت الحماية

[10] Esping-Andersen, G. (1990). The three worlds of welfare capitalism. Cambridge : Polity Press Esping-Andersen, G.

[11]- المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب، ص 20-21.

الاجتماعية فيها على الوظائف العمومية، والتي حظيت باهتمام خاص، مقارنة مع غيرها من الأنشطة الإنتاجية غير المهيكلة لمختلف الشرائح الاجتماعية. حيث ظل الولوج للحقوق الاجتماعية محصورا ومحدودا، مما انعكس على وظيفية المؤسسات الاجتماعية التي تركت غير المؤَمَّنين من الساكنة النشيطة[12] يواجهون أقدراهم الحياتية ذاتيا.

ذلك ما انعكس سلبا على الوضعية الاجتماعية للمغاربة لاحقا، من حيث ضعف التصنيف على المستوى العالمي في التنمية الاجتماعية، والدخل الفردي، والحماية الاجتماعية، والهشاشة والفقر وغيرها من المشكلات الاجتماعية المتولدة عن الاضطرابات والأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدها المغرب المعاصر. إذ لا أحد يملك أن يتغافل عن التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد السياسي المغربي، المتعلقة بالتقويم الهيكلي على امتداد فترات الثمانينات والتسعينات، والإصلاحات النيو ليبرالية التي جعلت الشغل في المجتمع أقل قدرة على حماية الساكنة النشيطة.

عادة ما يتم التمييز في النموذج المغربي للحماية الاجتماعية بين نظامين مختلفين في تغطية المخاطر التي تواجه مختلف الشرائح الاجتماعية. وهما نظامان يتحددان وفق منطق ليبيرالي صرف؛ يتم فيهما التمييز بين الشريحة القادرة على المساهمة المالية في التأمين الاجتماعي، والذي يتم تمثله كامتياز بالنسبة للمساهمين، وبين غير ها من الشرائح العريضة في المجتمع، المتسمة بالعجز، والمضطرة لتكون محلا للمساعدة والتدخل الاجتماعيين، مما يعزز وضعها الهامشي، وإحساسها بعدم الأمان والاستقرار، وضعف الشعور بالعدالة الاجتماعية، بفعل هيمنة نموذج الدولة الدركية والمشغلة منذ فترة الاستقلال، وسعيها التدريجي منذ أواسط الثمانينات لأن تتحول لدولة اجتماعية ليبرالية دنيا.

من الملاحظ أن المغرب قد راهن منذ البداية على النموذج البسماركي للحماية الاجتماعية. والذي يجعل من مساهمة الساكنة النشيطة في تأمينها الاجتماعي بمثابة القاعدة الأساسية الضامنة للحماية والموجبة لها. ذلك ما يمكن أن نلحظه في المجتمع المغربي منذ عقد الحماية على المغرب في بداية القرن العشرين، لمّا اقتصر نظام الضمان الاجتماعي على فئة موظفي القطاع العام وأعوان مؤسسات الدولة. ليتم

[12]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأشخاص المسنون بالمغرب، إحالة ذاتية رقم 20 / 2015، ص 35.

الانفتاح، بعد حصول المغرب على الاستقلال، وبالأخص سنة 1959، على أجراء القطاع الخاص والمهن الحرة. بالرغم أن "نظام الحماية الاجتماعية المغربي تشكل حول مؤسسات مجزّأة وضعيفة في حمائيتها، ومتمركزة حول العلاقة الأجرية".[13]

أما الفئات العريضة غير المؤمنة، فغالبا ما كانت ولا تزال تنتمي للشرائح الهشة، النشيطة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والفلاحية والخدماتية والاجتماعية، غير المهيكلة. والتي ظلت موضعا للمساعدة والدعم، ومحلا للتدخل الاجتماعي والإحساني، عبر مجموعة من برامج ومشاريع الرعاية والدعم الاجتماعيين. جرت العادة فيها القيام بالحملات التحسيسية والتضامنية لفائدة الأشخاص المهمشين وغير المؤَمَّنين، أو خدمات المواكبة والرعاية لمن هم في وضعية صعبة، كما لو أن الحماية الاجتماعية لا تعدو أن تكون إلا ضربا من ضروب الشفقة وفعل الخير، أقل من كونها حقا من حقوق الفرد على جماعته أو مجتمعه. حيث نستشف من ذلك، كيف ظلت النفقات العمومية المخصصة للحماية الاجتماعية إلى حدود العقد الأول من الألفية الثالثة ضعيفة، سواء في مجال الصحة أو التربية أو السكن أو التنمية القروية، أو الرعاية، أو دعم المواد الغذائية.[14]

لا يتأتى لنا هنا الحديث عن التنوع وإنما المزاوجة النسقية بين نظامين غير متكافئين للحماية الاجتماعية، يسيران بسرعات مختلفة كما نلفي في الأدبيات الوطنية الرسمية في هذا الباب. التي ما فتأت تدعم "نظام انتقائي وهرمي، ينهض أكثر على حماية الأجراء الحضريين في المجالات المهيكلة والعمومية"[15]. خصوصا أمام التحولات الديمغرافية التي يشهدها المغرب، وتحوله التدريجي نحو اقتصاد السوق. مما يفضي إلى اتساع الشرخ بين المؤَمَّنين وغير المؤَمَّنين، وتعميق التفاوت أو اللامساواة الاجتماعية التي يتم تكريسها وإعادة إنتاجها عندما يتعلق الأمر بمختلف المخاطر الكوزموبوليتانية، سواء تعلق بالأمراض والأوبئة المعولمة، وحوادث الشغل، والمخاطر البيئية والتحولات المناخية، وتنامي نسب البطالة، حيث صار الأفراد

[13] Catusse, Myriam. (2010). « Maroc : un fragile état social dans la réforme néolibérale », p 189.

[14] Catusse, Myriam. P 195.

[15] KADDAR M., 2003, « Les Politiques et les tendances de la protection sociale au Maghreb », Papier dans le cadre du Symposium international sur la solidarité et la protection sociale dans les pays en voie de développement, Turin, 23-25

بسببها أكثر عرضة لنتائجها الوخيمة على حياتهم. بالرغم أن التقارير الرسمية ظلت أميل للحديث عن سعي الدولة للتخفيف من حدة تلك التفاوتات، وإن كانت سياستها الاجتماعية للحماية، ذات النمط التقليدي، عاجزة عن استيعاب الأفواج الجديدة من اليد العاملة النشيطة، إذ ما فتئت تراوح مكانها كلما تعلق الأمر بترك المهمشين على مسافة غير متكافئة مع غيرهم ممن ينالون الحظوة، ويتموقعون في مراكز مهنية ذات حظوة في المجتمع.

لقد أضحى أكثر من 60% من المغاربة النشيطين محرومين من الحماية الاجتماعية، في قطاعات مختلفة وبوضعيات متنوعة (مهن حرة، أشخاص مستقلين، مسيري المقاولات، أنشطة غير مهيكلة...). حيث صار يتعذر على هذه الشريحة العريضة الانفلات من "مخاطر كبرى غير مشمولة بالضمان الاجتماعي بشكل كافٍ أو غير مشمولة به إطلاقا: كحوادث الشغل والأمراض المهنية، وفقدان الشغل والبطالة، والأطفال والمسنون بدون دخل، والأشخاص ذوو الحاجات الخاصة. إن وضعية المغرب فيما يتعلق بهذه المخاطر مثيرة للقلق. ففي غياب تغطية هذه المخاطر، لا تملك المملكة حتى اليوم أرضية للحماية الاجتماعية تنسجم مع مبادئ الشمولية والتحسين المستمر لمستوى الخدمات الاجتماعية، التي يدعو إليها المجتمع الدولي اليوم "[16]. ما جعل الحماية الاجتماعية ذات طبيعة أجرية بامتياز، ويحول دون قيامها على علاقة تضامنية بين الأجيال في المجتمع؛ بين الشرائح النشيطة وغير النشيطة، الغنية والفقيرة. إذ قلما نتحدث عن ولوجية الأفراد للتغطية الاجتماعية ما لم يكونوا أجراء، أو يحظوا بأريحية أرباب العمل في تسوية وضعياتهم القانونية والاجتماعية.

على هذا الأساس ندرك كيف أن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتم تحت قيادة فعلية للمؤسسات الإدارية للدولة (العمالات)، بغية إعادة إدماج الساكنة المهمشة والهامشية والفقيرة ضمن سياق ليبرالي وإنتاجي. وتحسين ظروف الأفراد والأسر والجماعات، وفق تصور يسعى إلى تحقيق إلْتقائية مساعي الدولة والجماعات الترابية والمجتمع المدني على وجه الخصوص الذي أريد له أن يكون الشريك الأساس المبتغى لتحقيق أهداف ومشاريع المبادرة وتنفيذها. وهي المبادرة التي حظيت باهتمام ودعم صندوق النقد الدولي الذي عدها ضمن المبادرات التي تنهض على رؤية كلية للتنمية الاجتماعية والبشرية، وتروم محاربة الفقر، من خلال

[16]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ص 13.

مشاريع تنموية جماعية وتشاركية[17]، وإن كانت في حقيقتها لا تقدم إجابات عملية في تقليص النسب المرتفعة للمقصيين من الحماية والتأمين الاجتماعيين، بالإضافة إلى الطابع "الإرادوي"[18]و"الإداري" للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بسبب غياب الفعل الاجتماعي والحركة الاجتماعية [19]الكفيلة بدعمها ومن ثم تحويلها إلى دينامية اجتماعية. ما يجعل الاجتماعي يتخذ دلالة تقنية أكثر مما هي سياسية، محايثة لمشكلتين أساسيتين، أولاها ما يتصل بالتحولات التي مست البنيات التقليدية للإنتاج في المجتمع دون أن تُمكن الأفراد غير المؤهلين من الاندماج في الواقع الاقتصادي الجديد[20]، وثانيها ما ينتج عن الاختيارات النيو ليبرالية للدولة التي ما فتئت تحرر هذه الأخيرة تدريجيا من النفقات ذات الطابع الاجتماعي بحجة ثقل أعبائها على كاهل ميزانية الدولة، والإسهام في تفاقم مديونيتها، مثلما نلحظ في قطاعات التعليم والصحة والتقاعد والتأمين عن الأمراض وحوادث الشغل، وذوي الحاجات الخاصة، والتراجع عن مشروع قانون حول "التغطية الصحية للوالدين"، مما يلزم الأسر ة في المجتمع المغربي بأن تحل باستمرار محل الدولة في تأمين الحياة الاجتماعية للأشخاص المسنين.

لعل ما يفسر ذلك حسب بياتريس هيبو (Béatrice Hibou) هو طريقة تشكيل الدولة وعلاقتها المتفاوتة مع مختلف الشرائح، والتي تسهم عمليا في تنامي التفاوت الاجتماعي، أو الظلم الاجتماعي[21]، حيث يصعب الحد من آثار التفاوت بين المركز والهامش وانعكاساته النسقية على مستويات توزيع الحماية الاجتماعية، وهندستها غير المتكافئة في المجتمع. بالرغم أن الغاية من السياسات الاجتماعية تتمثل في تقليص حجم الفوارق الاجتماعية، والحد من آثار التهميش على الناس. خصوصا أدائية الدولة وفعاليتها الاقتصادية والإنتاجية والتأمينية، وسعيها لحفظ

[17] Banque mondiale. (2012). « Rapport d'achèvement et de résultats », p 12.
[18] Maclouf. Pierre. (1994). « Etat et cohésion sociale ». In Revue Recherches et Prévisions, n°38, P 32.
[19] Isabelle Jacquet. (2009). Vieillesse au Maroc : récits de vie et portraits. Louvain la Neuve, Academia-Bruylant.
[20] Mohamed Tozy et Béatrice Hibou. (2009). « L'INDH entre charité institutionnalisée, réallocation des ressources et fabrique des élites », FASOPO.
[21] Béatrice Hibou, Irène Bono, Mohamed Tozy, Hamza Meddeb. (2015). L'État d'injustice au Maghreb : Maroc et Tunisie. Paris, Karthala ; Centre de recherches internationales (CERI), p 7.

التماسك الاجتماعي واستمراريته بين الأفراد[22]. بالشكل الذي يجعلنا نتحدث عن الحضور الأدنى، الذي لا يتجاوز خط أو مستوى حفظ الاستقرار الاجتماعي ولو على حساب فقر الأفراد وهشاشتهم المهنية (الأساتذة المتعاقدون، المهن الحرة، العاطلون عن العمل، المياومون، الأشخاص المسنون، ذوو الحاجات الخاصة في المغرب). ما يجعل الطموح السياسي "للدولة الاجتماعية"، وللحكومات المتعاقبة، يند عن تفعيل ملموس وإجرائي للحماية الاجتماعية بمبادئها الموجهة والناظمة للعدالة، منها الاستجابة لمطالب "حقوق الإنسان، ومقاربة السيرة الحياتية، والمقاربة النسقية، والتكاملية، والبرغماتية"[23] في كل ما يتصل بمطالب الحماية والتأمين الاجتماعي والصحي.

2.3 السياسات الاجتماعية وسؤال التأويل

نرمي من خلال فحص السياسات الاجتماعية الخاصة بتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، ليس إلى التعريف بالبرامج والمشاريع المخصصة لها، وإنما الكشف عن قدرتها وفعاليتها في حل المشكلات والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية. خاصة إذ علمنا أن الأنظمة الحمائية الاجتماعية في المغرب إلى حدود الآن "ما تزال مطبوعة بالبنيات والمفاهيم الموروثة عن فترة الحماية، وعن السنوات الأولى للاستقلال، ويتعلق الأمر بأنظمة مقسمة وفقا لمعايير قطاعية، استنادا إلى نموذج بسمارك للتأمين الاجتماعي، الذي يتم تمويله من اقتطاعات إلزامية من دخل الأجراء".[24]

ولا جرم أن أهم المشكلات السياسية والحقوقية التي وقفنا عليها عند المبحوثين، والتي تواجه كذلك شرائح عريضة في المجتمع المغربي هي توفير الخدمات المعممة، والدخل المعمم، والحق في الضمان الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي. وبشكل عام توفير مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن ما يربو من 45 % من الساكنة المغربية لا تتوفر بعد على التغطية الصحية. مما يزيد من حدة المخاطر

[22] Bernard P., 1999, « La cohésion sociale : critique dialectique d'un quasi-concept », Lien social et
Politique – Riac, n° 41, printemps, p. 47-59.

[23] Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie des finances et de la réforme de l'Administration. (2019). Politique publique intégrée de la protection sociale, 2020-2030. Unicef, p 43.

[24] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب، ص 68.

الاجتماعية على حياتهم، ويحول دون شمولية الحماية الاجتماعية، ويحد من إمكانية الاسهام الفعال في الاقتصاد الوطني. بالرغم إن الحماية الاجتماعية "حق ودَيْن لكل فرد على المجتمع، ومن واجب الدولة ضمان إعماله. ولا ينبغي اعتبار محدودية الموارد الاقتصادية عقبة أساسية بل محفزاً إضافياً لتطوير الحماية الاجتماعية بوصفها أداةً لتقليص المخاطر الاجتماعية، وعاملاً مساهما في تعزيز التماسك الاجتماعي، وآليةً إعادة توزيع الموارد، ورافعةً لتحقيق النمو الاقتصادي[25]. مما يستبعد إمكانية حصرها في قيم التعاطف الأسري والكرم والإحسان بين الأجيال.

لعل أهم ما يثير الملاحظ المدقق في مشكلات الحماية الاجتماعية، كما يثيرها المبحوثين هو صعوبة تحريرها من الممارسات التقليدية الناظمة لها. وانبناؤها على ثقافة الأعيان[26]، القائمة على الموالاة والهبة والعطاء، والمهيمنة على شبكة العلاقة الاجتماعية بين الأفراد. في مقابل تدني استقلالية الموالين، وتراخي إقبالهم على العمل والإنتاج وصناعة الثروة وبناء المستقبل، أو سعي المهمشين منهم ونزوعهم نحو تغيير شروطهم الحياتية. حيث يتجه وجهاء المجتمع أو من يتذرعون بالانتماء إلى فئتهم للقيام بالأعمال الخيرية، وتقديم بعض المساعدات المادية أو العينية لمن يرونه بحاجة إليها. إلا أن ما يثير الانتباه في هذه الممارسات الاجتماعية، هو غلبة سمة المحسوبية والانتقائية في وضعية الموالاة، بطابعها المؤقت والمناسباتي (الأعياد الدينية). كلما اتجه هؤلاء الوجهاء إلى رعاية المهمشين متقمصين صفات "الأخيار"، ومتدثرين ب "صفات القداسة" كلما سعوا إلى منح الهبات وتكريس رمزية العطاء في ذواتهم، والتأسي بالحياة النبوية لحظة مساعدة المحتاجين.

ومع ذلك يبدو أن الرهان الخفي الغالب على تلك الممارسات يتخذ ملمحين أساسين: أحدها يتمثل في صناعة العجز والاتكالية أكثر من تحرير المهمشين، وثانيهما تهييئ تلك الشريحة للخضوع والطاعة والإخلاص، ومن ثم إحالتهم على وضعية التبعية، إما بجعلهم مجرد كتلة كمية في الاستحقاقات الانتخابية، وإما بتقليص

[25]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية في المغرب، ص 15.

[26]- يقصد بالأعيان مجموع الأفراد الحائزين على مكانة اجتماعية واعتبارية في الجماعة التي ينتمون لها، فهم الوجهاء والأغنياء والنافذون اجتماعيا أو ماليا أو اقتصاديا، أو سياسيا؛ عادة ما يلتمس الأفراد منهم الدعم والمساعدة والمشورة في فك الصراعات وحل المشكلات والأزمات الطارئة على الجماعة. وغالبا ما تحيل ظاهرة الأعيان على تراتبية اجتماعية ناظمة للعلاقات التبعية والشخصية (أنظر ألبرت حوراني الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان، مجلة الواقع، العدد 4، 1981، ص 6).

وجودهم الاجتماعي واختزاله في يد عاملة رخيصة. بما هي وضعيات هشة لا تملك أن تُقدرهم على تحقيق وعيهم السياسي، الكفيل بالحد من هدر كيانهم الإنساني وحقوقهم الاجتماعية.

وعوضا عن الحديث عن الدولة الاجتماعية بمعناها الحديث، يمكننا الإشارة فقط إلى الدولة المشغِّلة بعد الاستقلال، حيث يتم التركيز أكثر على مجتمع الإحسان بمرجعيته الدينية، لحظة ربط معالجة المشكلات الاجتماعية بالمنظومة الأخلاقية السائدة، المتراوحة بين القيم المدنية والقيم التقليدية. مما يفرغ تلك المشكلات الناظمة للامساواة من بعدها السوسيولوجي لحظة تأطيرها بقراءة دينية و"تأويلات غيبية"، ويفرغ السياسيات الاجتماعية من عقلانيتها وطابعها البشري. إذ غالبا ما يتم تفادي استعمال مفهوم اللامساواة لتوصيف الواقع الحياتي للفئات المعوزة، كلما تم تفضيل الحديث عن "الجور" و"الظلم" الاجتماعيين الناجمين عن اختلال ثقافة الإحسان. بما يعزز نمذجة الفرد الفقير وتشخيصه في وضعية المُحسن إليه، والمرمّزة بكثافة في أفعال الخير، في علاقته بأريحية الغني.

على هذا الأساس يعمد الخطاب السياسي الإسلامي في المغرب، إلى إفراغ النقاش الحقوقي والمدني حول الفقر من بعده المؤسساتي والعقلاني، عامدا إلى تهريبه من التدبير المتعلق بالسياسات العمومية والاجتماعية إلى وضعية إحسانية، تتأسس على أريحية الأفراد، ودرجة تدينهم والتزامهم الديني، حيث يصعب ربط المسؤولية بالمحاسبة السياسية والقضائية، والاكتفاء ب "محاسبة سيكو-غيبية" غير قابلة للتحديد والضبط. في هذا المستوى التأويلي الديني، عادة ما ينظر للتفاوت بمنطق تبريري، أبعد ما يحيل على الظلم الاجتماعي، متغافلا عنوة إعمال مفهوم التفاوت أو اللامساواة لحظة توصيف الواقع الاجتماعي للشرائح الهشة والفقيرة. ومفضلا الإقرار باختلال الشرط التديني للعلاقة الإحسانية، بدلالتها الفردية والغيبية، كلما استنكف الميسورون عن الانخراط في دعم مالي واجتماعي للفقراء المجسدون لرمزية إحسان الأقوياء "للضعفاء" في المجتمع.

فغالبا ما يغتاب الخطاب الإسلامي حياة الإنسان الاجتماعية في نظر المبحوثين، بأسبابها وعواملها الناظمة لها، مغرقا إياها في تأويلات دينية ميتافيزيقية، وبخلفية تاريخية "ميتا سياسية". تعفي السياسات الاجتماعية للدولة من المساءلة والمراجعة النقدية. وتُهرّب فهمنا للمشكلات الاجتماعية بعواملها الملموسة، لتؤطرها في سياق

ثقافي مخالف. وهو اغتياب لا يملك أن يرى في تلك المشكلات إلا اختلالا في العلاقات الاجتماعية، بطابعها الفردي الإحساني بين من يملكون الثروة وبين من لا يجدون ما يسدون به رمق الحياة. وكأن الخطاب الإسلامي السياسي حول السياسات الاجتماعية يحاول موقعة الاجتماعي، بأزماته ومآسيه، خارج إطار الدولة الوطنية الحديثة.

لنقل إن الخطاب الإسلامي والسياسي يعفي الدولة من المساءلة كلما تعلق الأمر بتدبير تلك الأزمات، ليرهنها باختلال وظيفية مبدأ الزكاة في المجتمع، بتعطيل أحد أركان الدين، واضطراب الممارسات التقليدية في العطاء بين الشرائح الغنية والأعيان والفقراء. مسدلا عليها مسحة التدين[27] وبادعاءاتها الأخلاقية التي تخلق لدى المتلقين الفقراء شعورا بالغبن المُسوّغ، كلما انتهى اعتقادهم إلى التسليم بأن حقوقهم الاجتماعية ما هي إلا »أرزاق« تجري "بقدر من الله"، والتي جرت "حكمته" بوضعها في يد الأغنياء من "العباد" . ما يجعل اللامساواة واقعا مُبررا ومقبولا على عواهنه في الحياة الاجتماعية والسياسية للشرائح الفقيرة، وأبعد عن فهمها أو تأويلها النسقي بوصفها ظلما تغذيه مختلف أشكالا التفاوت الاجتماعي، وأنماط إعادة الإنتاج[28] الثقافي للاشعور الجمعي.[29]

على هذا الأساس نكتشف صعوبة الانتقال في مسألة الحماية الاجتماعية من التفكير الثقافي بمسحته التدينية إلى التأطير العقلاني للحياة الاجتماعية لمجموع الشرائح الاجتماعية، دون تمييز أو إقصاء أو تهميش. انسجاما مع الطبيعة المدنية للحماية الاجتماعية المبنية على التوقع بمستقبل الأفراد ومساراتهم الحياتية والمهنية، والتي تقتضي المأسسة والتأطير التشريعيين، والهندسة الاجتماعية [30] للحقوق والواجبات.

---

[27]- يجب التمييز بين الدين والتدين، فإذا كان الدين يتسم بالقداسة والتعظيم والتوقير، خصوصا ما يتعلق بمرجعياته النصية المثلى (القرآن، السنة)، فإن التدين يحيل فقط على تمثلات الأفراد وتصوراتهم الذاتية والاجتماعية حول الدين، وكذا طرائق إعمال إيديولوجي لتلك النصوص وفق تأويلات تتسم بالتعدد والاختلاف تبعا لشروطهم التاريخية والاجتماعية والسياسية، وبالأخص مصالحهم ومنافعهم الفردية والجمعية، الحزبية والمذهبية.

[28] Bourdieu, Pierre et Jean Claude Passeron. (1970). La Reproduction Éléments pour une théorie du système d'enseignement Paris, Éditions de Minuit.

[29] Debray, Régis. (1981). Critique de la raison politique. Paris : Gallimard, p 70- 71.

[30] Jenson J. et Saint-Martin D. (2006). « Building Blocks for a New Social Architecture : The Lego™ Paradigm of an Active Society », Policy and Politics, n° 34(3), p. 429-451

كما أن غياب الفكر الاستشرافي، وسيادة إعمال الفكر الغيبي والتقليداني[31]، بالكيفية الاجتماعية التي نلفيها لدى المبحوثين، سيفضي لا محالة إلى عجزهم عن تفسير واقعهم، وبناء مستقبلهم وصناعته، والاكتفاء بتلقيه على عواهنه، بما هو محل للانتظار. ما يخلق لديهم شعورا مختلطا وغامضا، كلما وجدوا أنفسهم أمام وضعيات يكتنفها الظلم، وتغيب فيها العدالة الاجتماعية، ويرتبون في مواقع هامشية، ومع ذلك يدركون واقعهم تبعا لتمثلهم الاجتماعي والتديني المعزز له. لذلك وجب التمييز بين الذهنية القدرية المستضعفة، المُوَرّثة للهشاشة والمُسَوّغة للتهميش، وبين العقلانية الأداتية الناظمة للحياة الاجتماعية، الرامية إلى تقدير الأشياء وضبط كيفية حصولها، ومن ثم حساب نتائجها، وبيان ارتداداتها على حياة الأفراد. حيث يتمكن الفرد من تبني نظرة محررة من الأوهام، وينخرط في "مقاربة عقلانية، وتقدمية غير متناهية، تقلب شروط الوجود"[32] على عقبيه، بغير كلل ولا ملل.

الأدهى من ذلك، أن المقاربة الإيديولوجية للفاعلين الإداريين، بتفسيراتها التقنية وتأويلاتها الوظيفية، قلّما تفصح عن الأسباب البشرية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والمجالية التي حالت دون دمقرطة الحماية، وتقليص التفاوتات بين المركز والهامش، وبين مختلف الشرائح النشيطة في المجتمع في القطاعات المهيكلة وغير المهيكلة. وهي الأسباب التي تقف حقيقة خلف استمرارية الأزمات واندلاع الحركات الاجتماعية والمسيرات الاحتجاجية نتيجة الغياب الملموس والفاعل للتضامن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع منذ حصول المغرب على الاستقلال إلى حدود اليوم.

كما أن ذلك لا يخفي الهيمنة الملموسة للمنظور الليبرالي في السياسات الاجتماعية في المجتمع المغربي، الذي يميل أكثر إلى ربط التضامن الاجتماعي برهانات الإنتاج الصناعي وبناء الثروة، والاستجابة لموجبات اقتصاد السوق. مكتفيا بحصر الحماية الاجتماعية في كل ما له صلة بشريحة العمال. ما يجعل أفق هذه المقاربة ضيقا، لا يملك أن يسحب مكاسب الحماية على جل فئات المجتمع. كلما تجنبنا الخوض في موجبات الضمان الاجتماعي بالنسبة لغير المنتمين للأنشطة الصناعية والإنتاجية المهيكلة، خصوصا الفئات الهشة والمعوزة والعاجزة وذوي

[31] Freund, J. (1990). Etudes sur max weber. Genève : Librairie Droz S.A, p 74.
[32] Freund, J. Etudes sur max weber, 85.

الحاجات الخاصة، والأرامل وغير المؤهلين مهنيا وغيرهم. مما يحول دون شمولية الضمان الاجتماعي، أو يجعله يتخذ طابعا كونيا أو مجتمعيا، نظرا لفئويته وانحساره في كل من يدفع لقاء حماية نفسه وأسرته من التقلبات الصحية والمهنية والاجتماعية.

يتضح من المسوغات السالفة، (المسوغ الثقافي الديني، والمسوغ التقني الإداري، والمسوغ الصناعي اللبرالي)، كيف صار التضامن شاقا بين شرائح المجتمع وفئاته المختلفة. مما ينم عن قصور السياسات العمومية في تدبير البعد الاجتماعي، الماثل في انحسار أنظمة الحماية وضعف تغطيتها، مما ينعكس سلبا على شموليتها وولوجيتها، ويلقي بثقلها المالي وأعبائها الاجتماعية والخدماتية على أفراد الأسرة والأقارب وغيرهم من "المحسنين" المفترضين، والذين لا يملكون سوى الإذعان للمسوغات الثقافية والتدينية الملزمة، والتي لا تتوانى عن شخصنة الحماية الاجتماعية أسريا ودينيا. وإن صرنا نشهد كيف أن التحولات الاجتماعية قد ساهمت في إضعاف التضامن الأسري بين الأجيال، مما أضحى يلقي تدريجيا بأعباء إضافية على السياسات العمومية والاجتماعية.

لفهم حقيقة سيرورة الحماية الاجتماعية، حاولنا الانفتاح أكثر على العوامل والمتغيرات التي دفعت المغاربة من شرائح هشة وفقيرة للتصويت على الأعيان والأفراد من أصول غنية وميسورة، أقصد التصويت على طبقة سياسية تتجه أقل نحو توفير الحماية الاجتماعية للمهمشين والمستضعفين على امتداد التجارب السياسية واختلافها في المجتمع منذ حصول المغرب على الاستقلال. حيث نلفي أن المستجوبين يميلون أكثر لتقدير الصفات الشخصية والقيمية للأفراد، خصوصا ما يتعلق بالاستقامة الشخصية، والسمعة التي قد يتميز بها في وسطه الاجتماعي، معتقدين قدرتهم على تصريفها براغماتيا في المجال التدبيري والسياسي والترابي. كلما سنحت لهم الفرصة للمشاركة في المجالس الترابية، أو كأعضاء في مجلس النواب أو المستشارين أو الحكومة. وهو الأمر الذي لا نلفي له أثرا قويا في السياسات الاجتماعية، بعد أن دأبت الحكومات المتعاقبة على السلطة خلال فترة الثمانينات، في سياساتها الاجتماعية، على التركيز أكثر على منطق "التدخل الاجتماعي" بالنظر إلى مكاسبه الاقتصادية، والذي لا يعدو أن يلامس أعراض المشكلات دون مساءلة أسبابها. في الوقت الذي توجب فيه القيام بتفعيل مؤسساتي للعمل الاجتماعي، ومشاريع الدعم والمواكبة، وتوظيف البحث العلمي للكشف عن الأسباب الحقيقية

التي تقف خلف ظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، المهددة لاستقرار المجتمع، والمحجمة للعدالة الاجتماعية.

يمكن الانفتاح على عوامل إضافية ناظمة لتمثلات المقصيين من الحماية الاجتماعية، منها استمرارية انتشار تمثلات تقليدية في المجال السياسي، أو ما يصطلح باريتو (les résidus» (B. Pareto» بوصفها تلك المعتقدات السياسية التي تطبع تفكير الأفراد في حياتهم الاجتماعية. لنقل إنها نوع من "الهابتيس"[33] . السياسي الذي يوجه تلك الفئات الفقيرة لدعم شريحة الأعيان والنافذين اقتصاديا وماليا. حيث لا يكتفي الفرد باستدخال خواص العالم الخارجي وسماته، وإنما بالتماهي مع قواه السياسية والتشبع في ممارسته وتمثلاته بالقيم الاجتماعية والثقافية الدينية الناظمة لها. كما قد نفسر ذلك بهيمنة ثقافة الفقر من جهة، وبثقافة الرعاية الاجتماعية بدلالتها الإحسانية الدينية من جهة أخرى، المولدة للسلوكات الانتظارية لدى الشرائح الاجتماعية المعوزة، وتنامي عجز ها في بلورة مبادرات وبدائل اجتماعية ومجالية، أو ضعف في المشاركة الفاعلة في مشاريع التنمية الاجتماعية والبشرية. بما يجعل الحماية الاجتماعية تنحبس في بعدها الإنساني، ويتم الاكتفاء بالنظر إليها كشكل من أشكال العمل الخيري والبر والإحسان، أو اعتبارها نمطا من الحظوة المهنية التي يستفيد عبرها البعض من تدابير محددة في التعاضد، قبل أن تصير اليوم حقاً من حقوق الإنسان الأساسية.

خاتمة

نستنتج أن الحماية الاجتماعية للساكنة في المغرب لم تكن على الدوام الهم الشاغل للدولة في سياساتها العمومية والاجتماعية، بالشكل الذي قد يفضي إلى الحديث عن دولة الرفاه، اللهم في الحدود الدنيا التي تضمن التماسك والاستقرار الاجتماعيين، ولو على حساب ميزانية الأسر وانشغالاتها الحياتية والمهنية، أو اعتماد المقاربات الإحسانية. مما يستدعي ضرورة مراجعة إيديولوجيا "الدولة المشغلة"، والعمل على توحيد أنظمة الحماية الاجتماعية وتعميمها لتخطي كل عقبات التمييز والتهميش والتفاوت بين الأفراد، بما يدعم الشروط الفعلية للمساواة والسلم الاجتماعيين. بالرغم مما قد يواجه تحقيق العدالة الاجتماعية من مشكلات، ذات

[33] Bourdieu, P. (1980). Le Sens pratique. Paris : Minuit, 1980, p 155.

صلة بصعوبات تفعيلها في سياق نيو ليبرالي فائق العولمة[34]. أو بالنظر إلى مشكلة اللامساواة الناجمة عن الاختيارات السياسية والانتخابية التي تفرز طبقة سياسية غير قادرة، بفعل تكوينها ورهاناتها، على تفعيل شروط تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجميع.

إلا أن ذلك لا يعدم الأهمية القصوى للحماية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، لأنها تمنع المخاطر، وتصون التماسك والاندماج الاجتماعيين، وتدعم الاستقرار السياسي. مما يسوغ ملحاحية عقلنة الحماية وبلورتها وفق سياسات اجتماعية تقوم على التخطيط والتوقع واستشراف المستقبل، ودمقرطة المجتمع وحداثيته الشمولية، للحد من التأويلات الثقافية التدينية التي ما فتأت تكتفي بمعالجة فردية وإحسانية، جزئية وموسمية، في ظل شروط مجتمعية مغايرة، تقتضي منا تخطي "سيكولوجيا" معاداة الحداثة والعقلنة، أو التوجس منها على الأقل، بذريعة قيم "الأصالة" والشروط التقليدية التاريخية الناظمة للمجتمع. في أفق تحقيق الإقلاع المجتمعي الحداثي والكفيل ببناء الدولة الاجتماعية، وترسيخ قيم العدالة بين جميع المواطنين.

لائحة المصادر والمراجع

- إبراهيم العيسوي (2014)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2018)، الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 34،
- ألبرت حوراني (1981)، الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان، مجلة الواقع، العدد 4،
- Banque mondiale. (2012). « Rapport d'achèvement et de résultats ».
- Béatrice Hibou, Irène Bono, Mohamed Tozy, Hamza Meddeb. (2015).

[34] François-Xavier Merrien. (2005). « L'État social face à la globalisation : Une perspective internationale comparée ». Recherches sociologiques, vol. 36, n° 2-3, « Economie, culture et société », p 187-201.

L'État d'injustice au Maghreb : Maroc et Tunisie. Paris, Karthala ; Centre de recherches internationales (CERI).

- Bernard P., 1999, « La cohésion sociale : critique dialectique d'un quasi-concept », Lien social et Politique – Riac, n° 41, printemps.
- Bourdieu, P. (1980). Le Sens pratique. Paris : Minuit, 1980.
- Bourdieu, Pierre et Jean Claude Passeron. (1970). La Reproduction Éléments pour une théorie du système d'enseignement Paris, Éditions de Minuit.
- Castel R. (1995), Les métamorphoses de la question sociale : une chronique du salariat. Paris : Fayard.
- Catusse, Myriam. (2010). « Maroc : un fragile état social dans la réforme néolibérale ». In Myriam Catusse et al (dir), L'État face aux « débordements » du social au Maghreb. Formation, travail, protection, Paris, Karthala.
- Debray, Régis. (1981). Critique de la raison politique. Paris : Gallimard.
- Esping-Andersen, G. (1990). The three worlds of welfare capitalism. Cambridge : Polity Press Esping-A.
- Forsé, Michel__, Parodi. (2020). Le sens du juste : enquête sur les représentations de la justice sociale. Paris : Hermann.
- Freund, J. (1990). Etudes sur max weber. Genève : Librairie Droz S.A.
- Guibet Lafaye, Caroline, et Annick Kieffer. (2012). « Interprétations de la cohésion sociale et perceptions du rôle des institutions de l'État social », L'Année sociologique, vol. 62, no. 1.
- Isabelle Jacquet. (2009). Vieillesse au Maroc : récits de vie et portraits. Louvain la Neuve, Academia-Bruylant.
- Jenson J. et Saint-Martin D. (2006). « Building Blocks for a New Social Architecture : The Lego™ Paradigm of an Active Society », Policy and Politics, n° 34(3).

- KADDAR M., 2003, «Les Politiques et les tendances de la protection sociale au Maghreb», Papier dans le cadre du Symposium international sur la solidarité et la protection sociale dans les pays en voie de développement, Turin.

- Maclouf. Pierre. (1994). « Etat et cohésion sociale ». In Revue Recherches et Prévisions, n°38.

- Mohamed Tozy et Béatrice Hibou. (2009). « L'INDH entre charité institutionnalisée, réallocation des ressources et fabrique des élites », FASOPO.

- Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie des finances et de la réforme de l'Administration. (2019). Politique publique intégrée de la protection sociale, 2020-2030. Unicef.

العدالة المجالية: محاولة في تحديد المفهوم والمقاربات في النموذج المغربي

رشيد إغبولا

مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات،
كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية،
جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب
id.droit1993@gmail.comrach

ملخص

امام استمرار التفاوتات المجالية والطبقية بالمغرب وتزايد حدتها، ظهر مفهوم جديد في السياسات العامة يتمثل في العدالة المجالية، وفي ظل ما يتسم به هذا المفهوم من تعقيد وعمومية، نظرا لارتباطه بأبعاد مختلفة اقتصادية واجتماعية، بيئية وثقافية، تسعى هذه الورقة الى محاولة تحديد مفهوم العدالة المجالية وتأطيره من خلال العودة الى النظريات التي عالجت مفهوم العدالة كإنصاف، في محاولة لاستحضار بعدها المجالي بالمغرب والمقاربات التي يسعى من خلالها المغرب لتحقيق الانصاف المجالي والخير المشترك للجميع، إضافة الى تحديد المبادئ والقواعد المؤطرة لهذا المفهوم كأساس لبلورة السياسات والبرامج العمومية لأجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وقد شكل ورش الجهوية المتقدمة حجر الزاوية في تفعيل هذه المقاربة من خلال هندسة ترابية للتنمية هدفها تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات بين مختلف الفاعلين لتحقيق تنمية مستدامة دامجة ومنصفة للجميع.

الكلمات المفاتيح: العدالة المجالية، الجهوية، إعداد التراب، التنمية، الإنصاف

Abstract

In the face of the persistence and increasing severity of spatial and class inequalities in Morocco, a new concept has emerged in public policies represented by spatial justice. And in the face of the complexity and generality of this concept, given its association with various economic, social, environmental, and cultural dimensions, this paper seeks to define the concept of justice and frame it by returning to the theories that dealt with the concept of justice as fairness, in an attempt to evoke its spatial dimension in Morocco and the approaches through which Morocco seeks to achieve spatial equity and the common good for all.

In addition to defining the principles and rules framing this concept, it serves as a basis for crystallizing public policies and programs in order to reduce social gaps and spatial disparities. The advanced regionalization workshops constituted the cornerstone for activating this approach through territorial engineering for development aimed at dividing work and distributing competencies among the various actors to achieve sustainable, inclusive, and equitable development for all.

Keywords: spatial justice, regionalism, preparation of the territory, development, equity

مقدمة

يكتسي توزيع الثروة والموارد المادية داخل الدولة اهمية خاصة في أي دولة، لأنه يشكل عنصرا اساسيا من عناصر الانصاف والعدل، والاستقرار والامن بمفهومه الشامل، حيث يسعى هذا التوزيع ضمان توازن حقوقي بين مختلف الفئات والمجالات الترابية، لذلك تسعى الدول للبحث عن صيغ مختلفة لضمان توزيع أفضل للمنافع بين مختلف مكوناتها، وتحقيق توزيع أفضل للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل مجالها الترابي.

تهتم دراسة موضوع العدالة أيضا بالعديد من الجوانب الأخرى للمجتمع. وفي الواقع، فإن دراسة موضوع العدالة التي قام بها فلاسفة مثل "أفلاطون" و"أرسطو" موجودة في المفاهيم الحديثة للقانون والجريمة، كما أن كيفية مكافأة الناس على جهودهم في العمل والإبداع والاختراع والذين يستفيدون من هذه الأنشطة مثل الشركات والمحلات التجارية والحكومات هي أيضا مصدر قلق للعدالة. ويطرح هذا الموضوع تساؤلات مهمة حول فضيلة العدالة، او من حيث توزيع المكافآت العادل، والعدالة المجالية بين دول العالم الغنية والفقيرة، خاصة ان الدول الفقيرة او النامية هي أكثر عرضة للاستنزاف ولآثار التدهور البيئي، وأن شعوبها يعملون ساعات طويلة مقابل تعويض ضئيل جدا، وتأثر بيئة بعض هذه البلدان النامية التي تزود بالنفط والمطاط والموارد الطبيعية الأخرى وآثار تغير المناخ على هذه البلدان وعلى شعوبها مقابل استغلال مواردها، وهنا يكمن جوهر العدالة الشامل.

أمام المهام المتشعبة للدول، وتزايد ادوارها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ظهرت الحاجة إلى تقاسم الأدوار بين الدولة كفاعل مركزي ومحيطها اللامركزي، وذلك من خلال التنازل عن بعض الاختصاصات، باستثناء المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي والسيادة، لفائدة وحدات لامركزية متمتعة بالاستقلال الإداري والمالي، وتحويل الموارد المالية والبشرية لفائدة هذه الوحدات ومراقبتها في أداء مهامها وفق القوانين وفي إطار احترام مبادئ التدبير الحر للشؤون الترابية.

اعتمد المغرب عدة تقسيمات ترابية لامركزية اخرها نظام الجهوية المتقدمة المكرس بموجب دستور سنة 2011، التي تقوم على تقاسم السلط بين الادارة المركزية ومحيطها المتمثل في الجهات ذات الاستقلال الاداري والمالي، والقائمة على

قواعد الديمقراطية الانتخابية والتدبير الحر لشؤون الجهات، وأضحت الجهات المسؤولة الاولى على النهوض بالتنمية الاقتصادية المندمجة والمستدامة بمجالها الترابي، لكن تنزيل هذا الورش يبقى رهينا بالإرادة السياسية، وتمكين هذه الجهات من الوسائل المادية والبشرية لأداء وظائفها التنموية.

يتمثل الهدف الاساسي من الجهوية، ليس فقط التنظيم الاداري واعادة توزيع الاختصاصات، وانما اصلاحا هيكليا للدولة، ونمطا من انماط الحكم، تسعى من خلاله الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة لكافة المجالات الترابية، والتنمية المستدامة وتقليص الفوارق بين الجهات، هذه الفوارق التي تحد من الجهود التنموية المبذولة وتحد من ظهور جهوية قائمة تتمتع بديناميكية اقتصادية قادرة على الصمود امام التقلبات، وعلى خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وهذا ما حاول تجاوزه دستور 2011 بالتأسيس لجهوية متقدمة تقوم على التدبير الحر وعلى تعاضد الامكانات والوسائل بين المجالات الترابية المختلفة.

وسعيا لبلوغ هذه الأهداف شرع المغرب في تنزيل مقاربة جديدة للتنمية قائمة على تعزيز البعد الترابي للسياسات العمومية من خلال الاعتماد على بلورة السياسات من المحلي الى المركزي، واعتماد هندسة دستورية جديدة للتنمية تروم تحقيق العدالة المجالية[1] في توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية والانصاف في تغطية التراب الوطني بالخدمات المرفقية.

تثير هذه الورقة اشكالية رئيسية يمكن اختصارها فيما يلي: **الى أي حد ساهمت المقاربة الترابية للتنمية في الحد من الفوارق وتحقيق العدالة المجالية بالمغرب؟**

اولا: الإطار المفاهيمي والنظري للعدالة المجالية

يستخدم مصطلح العدالة في الكثير من الميادين، وفي الحديث اليومي سواء للتعبير عن تنفيذ القانون او المساواة، او توزيع الموارد والثروة، وغالبًا ما يُنظر إلى القانون على أنه التعبير النهائي عن العدالة في المجتمع، لكن العدالة في الحقيقة أكثر من مجرد القانون. إلا ان تحديد هذا المفهوم يتسم ببعض التعقيد، وفي هذا الإطار

[1]- يحيل مفهوم الهندسة الدستورية للعدالة المجالية في هذا المقال الى المقاربة اتي اعتمدها المغرب بهدف الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بين السكان، عبر بلورة سياسات عمومية ترابية تراعي خصوصيات كل مجال ترابي وامكانياته، والتي يشكل خيار الجهوية بالمغرب كتنظيم ترابي لا مركزي عمادها الرئيسي باعتبارها نمطا من انماط الحكم والية للنهوض بالتنمية المحلية المستدامة والمندمجة.

سيتم توسيع المناقشة حول هذا المفهوم من خلال مراجعة جوانب معينة من العدالة بما في ذلك "العدالة" و"المساواة" و"الاستقامة الأخلاقية"، كما سنحاول تقديم التنظير الفلسفي حول العدالة وستتم مراجعة المناهج الفلسفية الرئيسية المنظرة للعدالة[2]، لفهم أكثر لهذا الموضوع من مختلف الجوانب.

تتعلق دراسة العدالة أيضا بكيفية وقوع الشخص في مشاكل مع القانون في المقام الأول، والعوامل التي تساهم في هذه السلوكيات المخالفة لقوانين المجتمع من منظور فردي، وكذلك على مستوى مجتمعي أوسع تتيح إجراء تحليل أكثر ثراء للعدالة، من خلال دراسة هذا السلوك فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية مثل الفقر والعنصرية والتعليم، كما بإمكاننا أن نستنير كثيرا بفهمنا لمنع الجريمة وصنع القوانين الحكومية في محاولة لفهم سبب ملء الفقراء والمهمشين في مجتمعنا لسجوننا ومستشفياتنا ومعدلات انتحار أعلى من بقية السكان هي أيضا جزء من دراسة موضوع العدالة، ومن المساعي ذات الصلة دراسة ما يوصف أو لا يوصف بالجريمة في مجتمعنا[3].

يرتبط مفهوم العدالة المجالية بالبحث في علاقة التنمية بالعدالة والانصاف، فهي تسعى الى تحقيق تنمية منصفة للجميع بغض النظر عن الفوارق والتفاوتات الطبيعية والبشرية، من خلال الاعتماد على مبدا الانصاف بين الجميع، فهي بحسب "راولز- John Rawls"[4]، تلك القيمة الكونية الأساسية للجميع، ودور السياسة هي تحديد الأليات والوسائل الكفيلة بتحقيقها.

تعتبر العدالة المجالية مسؤولية مشتركة بين جميع المتدخلين (الحاكمين والمحكومين)، فهي ليست مسؤولية السياسي فقط وانما هي مسالة ثقافية، ترتبط بالجاذبية المجالية وبعناصر الرفاه والسعادة، وقد أشار الدستور المغربي لسنة 2011 الى مسألة الانصاف في تغطية التراب الوطني (الفصل 31)[5] بالإضافة الى العدالة

[2] Rawls, J. (1958) 'Justice as Fairness', The Philosophical Review, 67(2), pp. 164–194. Available at: https://doi.org/10.2307/2182612.

[3] جون راولز(2011) ، "نظرية في العدالة"، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب-وزارة الثقافة -دمشق 2011، الصفحة 10.

[4] Rawls john (1999), « a theory of justice », Revised Edition 1999; Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

[5] الفصل 31 من الدستور المغربي:

الاجتماعية في تقديم الخدمات المرفقية، باعتبارهما احدى المداخل الرئيسية لتحقيق العدالة المجالية، كما اطّر العدالة المجالية بثلاث مفاهيم رئيسية، الثروة السطلة والقيم، ويرتبط موضوع العدالة المجالية بعناصر متعددة كالأمن والرفاه والرضا والاستقرار، اذ ان كل مجال ترابي لا يتوفر على التجهيزات الاساسية والبنيات التحتية، واستمرارية الخدمات فهو لا يساعد على الاستقرار ويزيد من كلفة التنمية في المستقبل[6].

1) ماهية العدالة

يقع مصطلح العدالة كمصطلح -قبل ان تصبح نظرية-في مجالات حقوق دلالية ومعرفية متعددة، كالمساواة، المعاملة بالمثل، الملاءمة، الانصاف، الاستقامة، وغيرها من الدلالات، فلفظ "عدل" في اللغة العربية معناه، ناظر او شابه الشيء، وقد يشير ايضا الى وازن الشيء او ان يجعله مستقيما وصحيحا.

وتتأسس العدالة كنظرية على ضمان العدل واحقاق الحقوق للأفراد والجماعات، فمفهوم العدالة مأخوذ أصله من الفلسفة اليونانية، "جمهورية افلاطون-الكتاب الثاني"[7]، وعلى الرغم من ان معناها قد تغير مع مرور الزمن الا ان

تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:
–العلاج والعناية الصحية.
–الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.
–الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة.
–التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة.
–التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.
–السكن اللائق.
–الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي.
–ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق.
–الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.
– التنمية المستدامة

[6]- محمد الغالي (2017)، " الهندسة الدستورية للعدالة المجالية وآفاق التفعيل" "، اشغال الندوة الوطنية حول "العدالة المجالية بين النص والواقع" المنظمة بخنيفرة يوم 17 اكتوبر 2017، منشورات جمعية اجدير ايزوران للثقافة الامازيغية-خنيفرة. منشورة ايضا بموقع You tube -30/10/2021) (11:12
https://www.youtube.com/watch?v=JY0b7eaMT1Y&list=PLLImaT_mdQAtRKBJ6Esjx74F5WQ6FFufZ&index=2

[7] للمزيد يمكن مراجعة: افلاطون (1994)، "المحاورات الكاملة؛ المجلد الاول-الجمهورية"، الكتاب الثاني (من الصفحة 86 الى الصفحة 128) نقلها الى العربية شوقي داود تمراز، اصدار الاهلية للنشر والتوزيع-بيروت 1994.

مفهوم العدل الاصلي بقي متجذرا في التاريخ، ويعود تاريخ كلمة Justice الى الاصل اليوناني لهذه الكلمة، فهي مشتقة من كلمة (Justitica) والتي تعني ان يكون الانسان عادلا ومنصفا في الحكم.

وفي تعريف اخر، يعرف سقراط ومحاوريه من أبطال الجمهورية، يرى ان العدالة تستلزم "منفعة الأصدقاء وإيذاء الأعداء" هكذا وصف "بوليمارخوس" العدالة، ويرد عليه سقراط غير راض عن هذه المعادلة القياسية، بتأكيده على أن دور الانسان العادل لا يمكن أن يستدعي التسبب بالضرر لأي شخص، ومن هنا ليس من العدل أبدا أن يلحق المرء الأذى بالغير. ومن خلال هذا الرد قرر سقراط بناء مدينته الشهيرة "كاليبوليس[8]-kallipolis» ، بهدف دراسة أصول العدالة والظلم. هناك، ميز بين عدالة الفرد وعدالة مدينة كاملة وعين لهذه الأخيرة أربع فضائل لوصفها بمدينة صالحة تماما، وهي: الحكمة والشجاعة والاعتدال والعدالة، وتظل العدالة كمفهوم في نهاية الأمر ذلك العنصر الأخير الذي يتيح للفضائل الثلاث الأخرى أن تنتعش وتزدهر في المدينة بحسب "سقراط". كما ربط "أفلاطون" في تقديمه للعدالة في "المدينة الفاضلة" بين العدالة والمجتمع المنسجم، حيث تستند المدينة الفاضلة" في نظره على أربع فضائل هي: الحكمة والشجاعة والاعتدال والعدالة، هذا التوجه جاء ليكرسه تلميذه "أرسطو"، حيث انطلق من التأكيد على ان العدل هي معاملة الناس بما يتناسب معهم، فالعدالة/ اللاظلم في رأيه تحمل معنى أكثر توزيعا.

حاول العديد من الكتاب والفلاسفة التطرق الى موضوع العدالة ومفهومها، كما هو الشأن بالنسبة للفارابي"، الذي اعتبرها بمثابة "قسمة للخيرات المشتركة بين اهل المدينة"، وتشمل هذه الخيرات السلامة، الاموال، والكرامة. اما القديس Thomas d'Aquino (1225-1274)[9] "طوما الاكويني"، فيرى العدل على اساس انه قانون طبيعي، وان العدل هو قيمة ثابتة ودائمة[10] (كتاب الخلاصة اللاهوتية)، هذا التاريخ العريق والعابر للثقافات والحضارات لمفهوم العدل والعدالة هو في أ رينا جزء من

[8] Muller, Joe Pahl Williams. 2016. « Constructing Kallipolis: The Political Argument of Plato's Socratic Dialogues ». Doctoral dissertation, Harvard University, Graduate School of Arts & Sciences. http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:33493293 (05/11/2021).

[9]- يعتبر أحد كبار الفلاسفة اللاهوتيين في الكنيسة الكاثوليكية، ظلت فلسفته المدخل الفلسفي الأساسي لفكر الكنيسة الكاثوليكية.

[10]- للمزيد راجع، عز العرب الحكيم بناني، "اشكالية العدالة والدولة والقانون في اللاهوت المسيحي في العصر الوسيط"، مقال منشور على موقع https://tafahom.mara.gov.om/ (2021/11/04).

المفهوم المعاصر، من منطلق التاريخ البحت للأفكار التي يتسم انتقالها جزئيًا أو كليًا، أو بروز أحد عنصرها بتعقيد شديد[11].

ترتبط العدالة بشكل عام بالأخلاق والقيم، فهي الفضيلة الاساسية للأفراد والمجتمعات، التي تسعى الى نبد الظلم واللامساواة، حيث انها ملكة في النفس تحمل صاحبها على نبذ الظلم والابتعاد عن كل ما هو مخالف لقيم المجتمع وقوانينه كيفما كانت، فهي ثقافة الناس في كل الازمنة، بل هي حكم القانون، وتلك القيمة الاخلاقية السامية.

شهد مفهوم العدالة تطورات وشمل ميادين مختلفة، فبعدما كانت مرتبطة بضمان الحقوق وانصاف المظلومين، اضحت اليوم لها معان كثيرة، حيث شملت الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والمناخية والجيلية[12] وغيرها من الابعاد، الا ان هدفها يبقى ساميا ويتمثل في ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين افراد المجتمع الواحد، بين الضعفاء والاقوياء، وبين مختلف المجالات، وتأسيسا على هذا النمط فان العدالة تهدف الى تصحيح المظالم[13] بما فيها التي ترتكبها الحكومات عبر اجراءات وقوانين جديدة أكثر انصافا.

أعطى منظروا المذهب النفعي[14] موضوع العدالة معنى اخر، حيث ارتبط هذا المفهوم لديهم بالرفاهية والسعادة والرضا، اي ان من يحقق الخير العام هو العادل، اذ في نظرهم ان أفضل تصرف هو ذلك الذي يأتي بأكبر قدر من الرضى لأكبر عدد من الناس، واسوأ سلوك هو الذي يجلب الظلم بنفس الطريقة[15].

---

[11]- عزمي بشارة (2013) "مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر"، سلسلة: دراسات "مجلة تبيّن"، العدد 5: ربيع 2013، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الصفحة 02.

[12]- يقصد بالعدالة الجيلية في متن هذا المقال، تلك العدالة بين مختلف الأجيال من السكان، ومدته من 20 الى 30 سنة، حيث ساهمت الاستدامة في ظهور هذا النمط من العدالة لاسيما وان تدهور البيئة والاوساط الطبيعية استدعى البحث عن إجراءات وتدابير من شانها حماية حقوق الأجيال اللاحقة.

[13] Robert Nozick, (1973). « Distributive justice », page 49, Philosophy & Public Affairs, Vol. 3, No. 1 (Autumn, 1973), pp. 45-126.

[14]- امثال (جون ستيوارت ميل John Stuart Mill؛ جيرمي بينتام Jeremy Bentham، جيمس ميل(James Mill

[15]- سيباستيانو مافّيتّونيه، "العدالة العالمية ما بين أسطورة الدولة" لفياثان"والمدينة الكونية: كتابات في الفلسفة السياسية"، ترجمة أ. د. جهاد توفيق الشعيبي شيرين عبد الرحمن سلامة، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، مراجعة وإشراف أ. د. زيد عيادات، 2020.

2) مفهوم المجال

يعتبر مفهوم المجال من أكثر المفاهيم اشكالا وتعقيدا، بالنظر لارتباطه بميادين متعددة، ولما يحمله من غنى في الدلالة، وكذلك نظرا لما يتصف به من تعقيدات وتنوع بحسب المجالات التي يتم توظيفها فيه، لذلك فهو مفهوم مطاطي تختلف ابعده باختلاف المجال او الحقل الذي يوظف فيه، ويشكل المجال من المفاهيم التي تتداخل وتتقاطع فيها الكثير من العلوم (علم النفس، الفلك، الفضاء، الجغرافيا، السياسة، الاقتصاد.. وغيرها)، حيث يشكل نقطة التقاطع بين مختلف هذه العلوم، فهو ذلك الفضاء الذي يتفاعل فيه الانسان مع الطبيعة المحيطة به وهو فضاء لتنفيذ السياسات، وتتداخل عوامل متعددة في تشكله بين ما هو سياسي جغرافي وهوياتي.

لا شك ان المجال معطى علمي بالدرجة الاولى، ظهر في البداية على مستوى العلوم الحقة (الفيزياء، الفضاء، الهندسة، وغيرها)، لينتقل بعد ذلك الى مجال العلوم الانسانية والاجتماعية (الجغرافيا، العلوم الاجتماعية ...)، واعتبر أرسطو المكان/ المجال مقولة منطقية ذهنية ومعنى كليا لا تستقيم المعرفة بدونه، ليدرجه بذلك في العلم المنطقي العملي الذي اعتبره أداة العلوم (أورغانون)، وهو بذلك يموقع المقولات، وضمنها المكان، في حيزها المعرفي الدقيق كمعطى ذهني أولي غير وجودي، وهو فرز دقيق له شأنه المنهجي والأبستمولوجيا[16].

يشكل المجال العنصر الاساسي في تحديد التجمعات المحلية وتنظيمها، حيث تمارس هذه التجمعات السلطة والوصاية المنقولة اليها من السلطة المركزية على اقليم محدد، استنادا الى تقسيم تشريعي او تنظيمي، او لاعتبارات تاريخية وجغرافية تم تكريسها بالقانون مع مرور الزمن، وتختلف ابعاد الاقليم من مجتمع لآخر، حيث يوجد بالإقليم مركز الثقل الذي يشكل عاصمة مصغرة له، تتوفر فيها المصالح الادارية والاقتصادية وغيرها، وهو المركز الاداري للمجتمع المحلي ولأنشطته الاقتصادية والمالية والخدماتية.

[16]- بن مجد قسطاني(2021) ، " ما هو المجال؟"، مقال منشور على موقع https://www.aljabriabed.net/ (2021/11/05)

استخدم مفهوم المجال الحيوي[17] بشكل كبير اثناء الحربين العالميتين الاولى والثانية، اثناء سعي المانيا لتوسيع احتلالها للدول المجاورة قصد البحث عن الموارد اللازمة لمصانعها وقصد توفير الحاجيات الضرورية لساكنتها جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها سيما من طرف المملكة المتحدة، وكذلك قصد البحث عن اسواق لتصدير منتجاتها.

يتميز المجال المغربي بالتنوع والاختلاف والعراقة، فالعواصم التاريخية الثلاث (فاس، مراكش، واليوم مركب الدار البيضاء-الرباط) تمثل خصائص جد متنوعة، ومناطق مختلفة فعلا، اندمجت منذ فترات طويلة، بواسطة التجارة الدولية الكبرى وبواسطة دولة موحدة. ويعتبر مفهوم الاندماج المجالي مفتاح التراب الوطني المغربين ومحددا لخصوصيته، ولا يعتبر هذا الاندماج معطا مكتسبا للأبد، بل هو مسلسل متجدد خاضع للضغط الديمغرافي والبيئي والدولي.

ويظل خاضعا لعدة تقلبات، ديمغرافية وجغرافية ومجتمعية، هذه التقلبات مرتبطة بالتطور الديمغرافي السريع وزيادة التمدن، والانتقال من ساكنة تقليدية قبلية تعتمد على الاستهلاك الذاتي الى ساكنة حضرية وشبه حضرية محيطة بالمدن. وجدير بالذكر ان مفهوم المجال او التراب أضحت له أهمية خاصة في التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية وفي توطين الأنشطة الإقتصادية والسكان، كما يرتبط بشكل وثيق بنمط الحكم الذي تتبعه الدولة والنظام الإداري الذي تنهجه.

وبذلك، اضحى لموضوع المجال (Space) أهمية خاصة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، باعتباره عاملا محددا في بناء العلاقات الاجتماعية ومفسرا طبيعتها وأشكالها، ويعود هذا الاهتمام إلى أن دراسة الظواهر الاجتماعية تستلزم النظر إليها على انها تبنى في سياق مجالي، يقتضي التفكير في شروط وعناصر تشكله، على اعتبار أنه يُنظر إلى تحليل الظواهر إما بكونها نتاج عمل بنى، او انها نتاج تفاعلات الأفراد، او كليهما معا؛ ما يستدعي في كل الأحوال ربطها بالشروط المجالية[18].

[17] Woodruff D. Smith (1980) « Friedrich Ratzel and the Origins of Lebensraum », German Studies Review, Feb. 1980, Vol. 3, No. 1 (Feb. 1980), pp. 51-68, Published by: The Johns Hopkins University Press on behalf of the German Studies Association.

[18]- أحمد الخطابي Elkhatabi Ahmed، (2021)"نظرية المجال عند جورج زيمل المجال بوصفه شرطا قبليا للبناء وإعادة البناء الاجتماعي"، مجلة عمران، عدد 9/35-شتاء 2021، الصفحة رقم 165.

ثانيا: الهندسة الدستورية للعدالة المجالية

تشير العدالة بشكل عام إلى تحقيق التوازن بين جميع أفراد المُجتمع من حيث الحقوق والامتيازات بشكل منصف، وكذلك أنظمة وقوانين المجتمع، وحتى تضمن العدالة تحقيق المساواة بين جميع الأفراد. اتخذ هذا المفهوم مع مرور الزمن أبعاد مختلفة، كالعدالة/ المساواة بغض النظر عن الجنس / العرق او الدين، أو العدالة في السياسة، والعدالة الاجتماعية، او العدالة القضائية؛ أما العدالة الاقتصادية؛ فتكمن غايتها في التوزيع العادل لثروات البلد الي تختلف الياتها من بلد لأخر، وتتخذ هذه الأصناف كلها بعدا مجاليا، سواء من حيث التفاوت بين دول العالم، خاصة الشمال والجنوب أو داخل الدولة نفسها.

1) المقاربات الكفيلة بتحقيق العدالة المجالية

طرح الجانب الاقتصادي والاجتماعي للعدالة أسئلة حول عدالة التوزيع من قبيل، كيف يتم تقسيم الموارد (على سبيل المثال، المال أو المواهب الطبيعية أو الرعاية الصحية أو السلطة السياسية)؟. والفرص على سبيل المثال، (الأماكن في أفضل المؤسسات التعليمية أو الوصول إلى أفضل الوظائف وفرص العمل الأكثر ربحًا) بين جميع أفراد المجتمع. قد تتطلب التوزيعات غير العادلة تدابير تصحيحية، وبعبارة أخرى "عدالة إعادة التوزيع"، على سبيل المثال، قد يُطلب من الأثرياء دفع ضرائب أكثر من أولئك ذوي الدخل المتواضع أو المنخفض، حتى تتمكن الحكومة من تمويل مستوى معقول من الخدمات العامة للجميع. كما ان إعادة توزيع الموارد الاقتصادية، والوضع الاجتماعي الإيجابي والتمثيل في هيئات صنع القرار قد يخدم الصالح الجماعي للمجتمع من خلال إنشاء نظام اجتماعي أكثر عدلاً وشمولاً وتناغمًا، حتى لو انتهى الأمر ببعض الأفراد المتميزين بأقل مما بدأوا به[19].

1-1) العدالة الاقتصادية

يحيل مفهوم العدالة الاقتصادية[20] الى معنيين اثنين، الاول يشير الى التمكين

[19] John Rawls, (1999) "A theory of justice », Revised Edition 1999, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Page 17.

[20] O'Boyle, E. (2004) 'Principles of Economic Justice: Marketplace and Workplace Applications', Forum for Social Economics, 34, pp. 43–60. Available at: https://doi.org/10.1007/BF02747503

الاقتصادي للأفراد من اللجوء الى القضاء ومؤسسات الدولة. اما الثاني فهو ذو طابع توزيعي يتمثل في تمكين الافراد من فرص اقتصادية منصفة، وذلك من خلال التوزيع المتوازن للمنافع الاقتصادية للبلد، وتعزيز المؤسسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق هذا النمط من العدالة، وعلى الرغم من وجاهة المعنى الاول للعدالة الاقتصادية، الا ان موضع ورقتنا هاته يتماشى مع الطرح الثاني ذو الطابع التوزيعي، الذي يروم الحد من الفوارق والفجوات الاقتصادية بين افراد المجتمع الواحد.

يبدو من الصعب التمييز بين العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، الا ان هذه الاخير، تشكل أحد العناصر الأساسية للعدالة الاجتماعية، حيث تهدف الى خلق فرص متساوية للجميع لبناء حياة كريمة ومنتجة وخلاقة، وتشكل الفجوات الاقتصادية على مستوى الدخل والثروة أبرز خصائصها، اذ تتقاطع بشكل كبير مع عناصر الرفاه والرخاء الاقتصادي والسعادة.

يشكل المفهوم "الكانطي" للمساواة النواة الاساسية لنظرية العدالة التوزيعية[21]، القائم على المصلحة المتبادلة، وعلى اعتبار ان الافراد ولدوا احرارا ة ومتساويين، وتسعى العديد من الدول الى تحقيق هذه الفضيلة من خلال سياسات ومناهج مختلفة من بلد لآخر، حيث توجد عدة اليات لتحقيق العدالة الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة للضرائب التصاعدية[22] في الولايات المتحدة الامريكية، والضريبة على الثروة والمنح والاعانات المقدمة في شكل برامج، وتحفيز الاستثمارات وغيرها من الاليات.

يشير مفهوم العدالة الاقتصادية الى مجموعة من المبادئ والقواعد الاخلاقية المنظمة للمؤسسات الاقتصادية، والتي تهدف الى اتاحة الفرص للأشخاص بشكل متساو من اجل ايجاد اساس مادي منصف، يمكنهم من الحصول على حياة كريمة ومنتجة وخلاقة تتجاوز ما هو اقتصادي ومالي، ولذلك فان حجة العدالة الاقتصادية تستنبط من الحاجة الى ضمان توفير الموارد المادية الكافية، التي تمكن الافراد من

[21]Pogge, T. (1988) 'Kant's Theory of Justice', Kant-studien, 79, pp. 407–433. Available at: https://doi.org/10.1515/kant.1988.79.1-4.407 (Pogge, 1988)

[22]- الضريبة التصاعدية: هي ضريبة يزداد معدلها وفقًا لقيمة العنصر الخاضع للضريبة، وتسمى القاعدة أو القاعدة الضريبية. بمعنى آخر، كلما زادت قيمة العنصر الذي تخضع له الضريبة، ارتفع المعدل المطبق على هذه القيمة لحساب الضريبة. على سبيل المثال، يخضع الدخل السنوي البالغ 20.000 يورو للضريبة بنسبة 10٪ ودخل سنوي قدره 30.000 يورو بنسبة 15٪.

فرص العيش الكريم وضمان استفادتهم من المنافع الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

تقوم نظرية العدالة لدى "جون راولز"، والتي هي امتداد لفلسفة العقد الاجتماعي[23] لدى "جون لوك" و "جون جاك روسو" و"جون بول سارتر"، -تقوم- على فكرة تحقيق الخير المشترك للجميع[24]، حيث يرى "راولز" ان اي نظرية فلسفية مهما كانت طبيعتها؛ اذا كانت في غير صالح المجتمع يجب رفضها، وفي هذا الصدد يحاول تقديم نظريته التي تقوم على اساس توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية بين افراد المجتمع الواحد، من خلال الحد من الحرية والمساواة لصالح الفئات الغير محظوظة اذا دعت الضرورة الى ذلك، ويؤكد على ان الفضيلة الاساسية للمؤسسات الاجتماعية هي العدالة. هذا النمط من العدالة يهدف الى تحقيق المساواة بين افراد المجتمع الواحد وعلى مر الاجيال، وانه لا يجب ان يتم الحد من الحرية والمساواة الا لتحقيق منافع اقتصادية أكبر، وانه يمكن تبرير التمييز بين الافراد إذا كان ذلك سيحقق مصلحة عليا، وبذلك فالعدالة التوزيعية تسعى الى تحقيق فكرة انصاف الجميع عبر استغلال الاليات المؤسساتية والمبادئ الأخلاقية والمجتمعية للوصول الى الخير المشترك للجميع.

يرتكز هذا النمط من العدالة على ضمان وصول الافراد الى الموارد والفرص الاقتصادية والمالية، فهي مجموعة من المبادئ الاخلاقية لبناء نظام مؤسساتي اقتصادي، يعمل على ضمان خلق أكبر عدد من الامكانات الاقتصادية وتمكين الجميع منها بهدف ضمان تمتع الافراد بحياة كريمة ومنتجة وخلاقة للجميع.

يسعى المغرب الى ضمان بناء نظام اقتصادي يكفل للجميع الاستفادة من الثروات الوطنية والامكانات الاقتصادية للبلد، من خلال استثمارات عمومية وخاصة في المجال الاقتصادي، وتوفير مناصب الشغل الكفيلة بضمان العيش الكريم والاستقرار الاقتصادي للأفراد، وتحقيق نوع من التوازن في توزيع الدخل، الا ان هذه الاجراءات لم تستطع ان تحقق المطلوب منها بشكل شامل، بل زادت بعض السياسات المتخذة من تعقيد الاوضاع على الفئات ذات الدخل، سيما الطبقة

[23]- للمزيد يمكن مراجعة المقال التالي: عبد العزيز لبيب، "نظرية العقد الاجتماعي من هوبز الى روسو"، مقال منشور على مجلة التفاهم https://tafahom.mara.gov.om/ (2021/11/05).

[24] Rawls, John, (1999) « A Theory of Justice », Revised Edition 1999, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

المتوسطة، وساهمت في تكريس التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وهذا ما اثر على الارتقاء الاجتماعي. مما استدعى البحث عن نموذج اقتصادي جديد دامج، كفيل بالحد من التفاوتات الاقتصادية والمجالية.

كما يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية ضرورة العمل على سن تدابير واقعية وعملية على المدى القصير والمتوسط من اجل تحقيق تنمية متوازنة وقادرة على الصمود والاستدامة، تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وذلك من اجل خلق تنمية مندمجة قادرة على الاستجابة للطلبات الملحة للسكان، والحاجات المتزايدة للمواطنات والمواطنين، وعلى الحد من التفاوتات المجالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية[25].

1-2) العدالة الاجتماعية

كثيرًا ما يتم التمييز بين العدالة القانونية والعدالة الاجتماعية او الاقتصادية. اذ انه غالبًا ما نقترح أن بعض القواعد والأفعال والمخصصات "عادلة قانونيًا"، على الرغم من فشلها في تلبية أي معايير مقبولة للعدالة الاجتماعية. نقول إنه "عادل قانونيًا"، أن الوريث الشرعي في القانون يرث تركة الموصي، أو أن يتم تنفيذ عقد تم إنشاؤه بحرية أو أن يدفع المؤمن تعويضات وفقًا للسياسة بغض النظر عما إذا كان نمط التوزيع الناتج عن هذه الأفعال تستوفي معايير أي شخص للعدالة الاجتماعية. على الجانب الآخر، نفترض على سبيل المثال، أن تفضيل أعضاء أقلية مستبعدة في الوظائف قد يكون عملاً من أعمال العدالة الاجتماعية بقدر ما يعوض بعض عواقب مظالم الماضي ومع ذلك فإنه سيؤدي إلى "تمييز عكسي" لا يطاق[26].

يسعى مفهوم العدالة الاجتماعية الى تحقيق نوع من التوافق بين مفهوم الحرية من جهة والمساواة من جهة اخرى داخل المجتمع الواحد، حيث تروم ضمان الحقوق الاساسية ذات الطابع الاجتماعي، وعلى التوزيع العادل للمنافع الاجتماعية، كما تروم الحد من حرية البعض لفائدة منافع عليا ومصالح عليا (المصلحة العامة على حساب المصالح الخاصة).

[25]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "مساهمة حول النموذج التنموي الجديد"، 2019 الصفحة 23.
[26] Wojciech Sadurski (1984) « Social Justice and Legal Justice»: Law and Philosophy, 1984, Vol. 3, No. 3 (1984), pp. 329-354.

استخدم مصطلح العدالة الاجتماعية لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر، على لسان الكاهن الايطالي "تاباريلي" في مقالته " نظرية في القانون الطبيعي مدعومة بالحقائق"[27]، حيث كتب فيها انه: ".. يجب ان تتحقق العدالة الاجتماعية على جميع البشر عندما يتعلق الامر بالحقوق الانسانية، ..."، حيث اسس افكاره على تجديد فكر سلفه "طوما الاكويني".

تم التطرق لمفهوم العدالة الاجتماعية أيضا في افكار رواد الفكر الاشتراكي، كما هو الشأن في مقالات "جورج برنارد شو"، الى ان تم ادراج مفهوم العدالة الاجتماعية في دستور منظمة العمل الدولية، وفي عام 1931، تم دمج مفهوم العدالة الاجتماعية بالكامل في العقيدة الاجتماعية للكنيسة الكاثوليكية، عندما استخدمها البابا "بيوس الحادي عشرPope Pius XI-" في الرسالة العامة الرباعية. بالنسبة لبيوس الحادي عشر، فإن العدالة الاجتماعية هي الحد الذي يجب أن يخضع له توزيع الثروة في المجتمع، بطريقة تقلل من الفرق بين الأغنياء والمحتاجين: "لذلك، يجب أن يعطى كل واحد حصته في توزيع البضائع، من الضروري إلغاء تقسيم البضائع التي تم إنشاؤها وتعديلها وفقًا لمعايير الصالح العام أو العدالة الاجتماعية، نظرًا لأن أي شخص عاقل يرى مدى الاضطراب الخطير للغاية لهذا الاختلاف الحالي الهائل بين عدد قليل من المكاسب المحملة من الثروات الهائلة وعدد لا يحصى من المحتاجين[28]".

ينطوي مصطلح العدالة الاجتماعية على تدخل الدولة عبر مبادئ وضوابط مؤسساتية، لضمان الحد الادنى من الخدمات الاجتماعية للأفراد، وضمان الحماية والامن الاجتماعي لهم، ويستخدم مصطلح العدالة الاجتماعية على نطاق واسع في ميدان العمل الاجتماعي، حيث يقوم على اساسا التوزيع المتوازن والمنصف للمنافع الاجتماعية.

وترتبط العدالة الاجتماعية بشكل عام بمفهوم الارتقاء الاجتماعي، حيث تهدف بشكل رئيسي الارتقاء بأفراد المجتمع كيفما كانت وضعيتهم وامكاناتهم، او مهاراتهم

[27] Taparelli d'Azeglio, « Saggio teoretico di dritto naturale appoggiato sul fatto »; Published by Livorno V. Mansi, Luigi, 1793-1862. https://archive.org/ (05/11/2021).

[28]- أحلام ازوتار - Ahlam Azoutar، "العدالة الاجتماعية - The Social Justice"، مقال منشور على موقع الموسوعة السياسة. https://political-encyclopedia.org/.

وانتمائهم العرقي او الديني او غيره، كما تروم ضمان الحد الادنى من التوازن الحقوقي بين افراد المجتمع، عبر ضمان وتيسير الولوج الى الخدمات الاجتماعية الاساسية، وتقديم كل الدعم والاعانات لفائدة الفئات المحرومة، لا سيما في قطاعات (الشغل؛ الصحة؛ التعليم).

3-1) العدالة البيئية

يكتسي مفهوم العدالة البيئية بعدا حقوقا فهي تنتمي الى فئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما اوردها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1966، وقد اكتسب مفهوم العدالة البيئية اسسه منذ حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1968[29]، حيث تسعى فكرة العدالة البيئية الى تحقيق نوع من التكافؤ والانصاف البيئي بين كافة الافراد بغض النظر عن عرقهم او لونهم او دخلهم، وتختلف العدالة البيئية عن مفهوم العدالة الطبيعية او العنصرية البيئية على الرغم من التداخل بين هذه المفاهيم.

لفهم اهمية العدالة البيئية لابد من استحضار الآثار غير المتكافئة للتلوث البيئي على مختلف الطبقات الاجتماعية وبين مختلف دول العالم، وعلى وجه العموم على المناطق الهشة، والمناطق المحلية ذات الدخل المنخفض، حيث سيادة اللامساواة البيئية والظلم البيئي، وزيادة كلفة هذه الاثار على واضعي السياسات، وتتزايد مستويات عدم المساواة البيئية عبر الوطنية والعالمية مع الصناعات والشركات الاستخراجية العابرة للقارات وهو ما يستدعي تكريس المسؤولية البيئية لهذه الشركات[30].

[29]- حركة الأمريكيين الأفارقة للحقوق المدنية (1896-1954) هي حركة سلمية، نظمت سلسلة طويلة من أحداث المقاومة السلمية والتي أدت إلى تحقيق الحقوق المدنية الكاملة والمساواة أمام القانون لكل الأمريكيين.
Environmental Justice - an overview | ScienceDirect Topics (no date). Available at: https://www.sciencedirect.com.eressources.imist.ma/topics/social-sciences/environmental-justice (Accessed: 23 September 2022).

[30] David Naguib Pellow and J. Timmons Roberts (2009) «Environmental Justice », Annual Review of Environment and Resources, November 2009, page 419.

تستند العدالة البيئية الى المبدأ القائم على ان من حق الجميع العيش في بيئة سليمة وصحية، والحماية من التلوث بمختلف اشكاله والعيش في بيئة سليمة والتمتع بها، ويسعى هذا النوع من العدالة الى المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الناس بغض النظر عن عرقهم او لونهم او اصولهم القومية او دخلهم، وفي الامور التي يتعلق بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين والمراسيم والسياسات البيئية[31].

على الرغم من ان المشرع المغربي لم يشر بشكل مباشر الى مفهوم العدالة البيئية، كما هو الشأن بالنسبة للعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والمنافع الاقتصادية الا انه افرد نصوصا مهمة سواء في الدستور او النصوص القانونية الاخرى متعلقة بالبيئة والانصاف البيئي، كما هو الشأن بالنسبة للفصول (19؛ 31؛ 71؛ 88...) الى غير ذلك من الفصول في الدستور المغربي لسنة 2011، وكلها تسير في اتجاه دينامية واحدة هدفها الاساسي ضمان استفادة الجميع على قدم المساواة من بيئة سليمة، سواء كانوا ذكورا او اناثا ودون التمييز بسبب العرق او اللون او الانتماء المجالي او الجغرافي، وهي من ثوابت الامة كما اوجدها الدستور في تصديره.

الى جانب ما سبق نجد القانون الإطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة ولتنمية المستدامة[32]، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، ينصان على ضرورة تحقيق الانصاف البيئي وضمان بلورة سياسات بيئية تراعي الخصوصيات البيئية والطبيعية لكل مجال ترابي، والعمل على ضمان تجدد الموارد الطبيعية وتثمينها، والتدبير المستدام لها حماية لحقوق الاجيال المقبلة، كما ان القوانين المتعلقة بالبيئة (قانون 11.03[33]؛ قانون 12.03[34]، وقانون 13.03[35])، كلها كرست معطيات بيئية متعلقة بتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة خاصة فيما يتعلق بحماية

[31] https://www.epa.gov/ (U.S. Environmental Protection Agency).

[32]- ظهير شريف رقم 1-14-109 صادر في 4 جمادى الاولى 1435 (06 مارس 2014) بتنفيذ القانون- الإطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، جريدة رسمية عدد 6240 صادرة بتاريخ 18 جمادى الاولى 1435 (20 مارس 2014).

[33]- ظهير شريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.

[34]- ظهير شريف رقم 1.03.60 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة.

[35]- ظهير شريف رقم 1.03.61 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء.

الثروات الطبيعية، او المتعلقة ايضا بدراسات التأثير على البيئة[36] التي يلزم بها دوي المشاريع اثناء تقدمهم للحصول على تراخيص تخص انجاز بعض المشاريع.

كما اتى الدستور بعدة اليات ومؤسسات تتولى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، ولعل اهمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتولى اصدار تقارير واراء استشارية في المسائل التي تخل في نطاق اختصاصاته، ولاسيما القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المندمجة، في افق تعميم هذه التجربة على الصعيد الجهوي بإحدات المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجهوية.

2) المبادئ المؤطرة للعدالة المجالية

يمثل ورش الجهوية اصلاحا هيكليا لهياكل الدولة والية لتنفيذ سياسات الدولة وبرامجها، وتقاسم الادوار الاقتصادية والاجتماعية بينهما، عبر سياسات عمومية ترابية تعمل على اشراك كل الفاعلين المحليين في اتخاذ القرار العمومي، وتسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية من خلال النهوض بالثروة الجهوية وتنويع الانشطة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وتحرير الطاقات.

ولأجل النهوض بالتنمية المجالية وتخفيف التفاوتات الترابية، أرسي دستور المغرب لسنة 2011 لتدبير ترابي عصري يقوم على مبادئ التدبير الحر، والتعاون والتضامن، ولا شك ان هذه المبادئ لازمة لبعضها البعض.

2-1) التدبير الحر الترابي

يتأسس مفهوم التدبير الحر الترابي[37] على مجموعة مبادئ ويقوم على فكرة تقاسم السلطات والاختصاصات بين المركز والمحيط، من خلال اليات وضوابط محددة، حيث انه في ظل تزايد اعباء الادارة المركزية وتعدد مهامها، ظهر الاهتمام بالتدبير المحلي للشؤون المحلية، اذ تقوم الدولة بتقاسم الاختصاصات والموارد بينها

[36]- الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون 12.03 نصت على ان: " دراسة التأثير على البيئة: دراسة قبلية تمكن من تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تلحق البيئة على الأمد القصير والمتوسط والبعيد نتيجة إنجاز المشاريع الاقتصادية والتنموية وتشييد التجهيزات الأساسية وتحديد التدابير الكفيلة بإزالة التأثيرات السلبية أو التخفيف منها أو تعويضها بما يساعد على تحسين الآثار الإيجابية للمشروع على البيئة؛

[37]- الفصل (136) من الدستور المغربي لسنة 2011. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011؛ جريدة رسمية عدد 5964 مكرر-28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)

وبين الوحدات الترابية المحلية التي تتولى تدبير شؤونها بنفسها، وأضحى القرار المحلي بيد الوحدات الترابية.

على الرغم من الخصوصيات المغربية للتدبير الحر الا ان الملاحظ انه يعود الى القانون الفرنسي، حتى ولو وجد في أنظمة دستورية مختلفة، مثل النظام الفيدرالي الألماني (Selbstverwaltung)[38]، والواقع أن التدبير الحر متأصل في أي نظام للحكم الذاتي المحلي. ويذكّر عبد الله حارسي[39] بأن الدستور المغربي لعام 2011 رغم تحديده للتدبير الحر وتأطيره لهذه المفهوم، الا انه لا يعطي أي فكرة دقيقة عن مضمون المبدأ ونطاقه، ويحدد الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية الضوابط والانظمة المتعلقة بالتطبيق السليم للمبدأ المنصوص عليه في المادة 146 من الدستور، حيث ينطبق المبدأ على جميع الوحدات الترابية، وبموجبه تتمتع السلطات المحلية والجهوية بسلطة تنظيمية، وبحرية أكبر في ادارة شؤونها بنفسها[40].

يرتكز مبدا التدبير الحر على تفويض لممارسة السلطة من الدولة للجماعات الترابية، بل يتعدى ذلك الى حرية التسيير الاداري والاقتصادي للجماعات الترابية، بالاعتماد على اختصاصات حصرية ومحددة يعترف بها الدستور وعلى المشرع ان يحميه، وتقتضي حرية ذاتية مؤسساتية ووظيفية يفرض هذا المبدأ نفسه على السلطتين التشريعية والتنفيذية[41]. ويعكس إضفاء الطابع الدستوري على هذا المبدأ إرادة المشرع في جعل السلطات المحلية مؤسسات لامركزية حقيقية وحرة ومستقلة.

ومع ذلك، لا يقدم النص الدستوري أي تعريف دقيق للمبدأ المعني؛ كما أنه لا يحدد الشروط المتعلقة بممارسة التدبير الحرة من قبل السلطات المحلية. في هذه الحالة، يعود الأمر إلى القانون، وإلى السوابق القضائية ولكن أيضًا إلى العقيدة لتطوير

[38] Arthur Gunlicks, « The Länder and German federalism », Published by Manchester University Press Oxford Road, Manchester M13 9NR, UK. https://library.oapen.org/ (05/11/2021)

[39] Abdallah Harsi, (2014) Journée d'étude « L'expérience communal au Maroc : Enjeux et défis », 20 novembre 2014.

[40] Manuel Goehrs, (2015) « L'expérience communale au Maroc - De la Jemaa à la libre administration » Editeur : Heinrich Böll Stiftung Afrique du Nord Rabat, Juillet 2015, page 39.

[41]- "محمد نبيه(2019) ، "الجهوية المتقدمة بين اللامركزية واللاتمركز (الجانب القانوني والمحاسبي)"، الطبعة الاولى 2019، ص 141، اخراج CROSSMEDIA COMMUNICATION-RABAT ".

الجوانب المختلفة التي يجب أن تحدد وتؤطر هذا المبدأ[42].

يروم مبدا التدبير الحر كآلية تمكن المجالات الترابية من تدبير شؤونها بكل حرية ومسؤولية، الى استثمار الامكانات والمؤهلات المجالية، ومراعاة خصوصيات واولويات كل مجال على حدة، كما يسعى الى تكريس اللامركزية الوظيفية وذلك من خلال منح الوحدات الترابية السلطة والمسؤولية لتقديم خدمات القرب والنهوض بالتنمية المحلية، وتكريس مسؤولية المدبرين المحليين امام منتخبيهم.

2-2) التضامن والتعاون المجاليين

عمل المشرع الدستوري المغربي على وضع مبادئ التضامن والتعاون بين الوحدات الترابية الى جانب مبدا التدبير الحر لهذه الوحدات، وذلك تفاديا لان يكون التدبير الحر الية لتكريس التفاوتات المجالية، علما بان بعض الجهات بمواردها يمكن ان تشكل قطبا اقتصاديا قويا، بل ان بعضها تحقق معدل سنوي من الناتج الداخلي الخام يتعدى المتوسط الوطني[43]، وهو ما يستلزم تعاون هذه الجهات فيما بينها وبينها وبين الجهات والجماعات التربية الاخرى، وهو ما يبين ان هذه المبادئ لازمة لبعضها البعض وغير قابلة للتجزئة.

وتقوم فكرة التعاون والتضامن المجالي على اساس تعاضد الامكانات والوسائل المادية والبشرية بين مختلف الوحدات الترابية، وذلك لتحقيق نجاعة أكبر في تنفيذ السياسات التنموية، كما تقوم الدولة برعاية هذا التضامن والتعاون، اذ تعمل على اعادة توزيع الثروة من خلال صناديق، (صندوق التضامن بين الجهات[44]، وصندوق التجهيز الجماعي)، وذلك بناءا على معايير ومؤشرات يحددها القانون.

اضافة الى ما سبق يمكن للجهات والجماعات الترابية الاخرى ان تعقد فيما بينها، او مع جماعات وجهات اخرى محلية او اجنبية، او مع المؤسسات والادارات

---

[42] Abibi Jawad (2011) « Les collectivités territoriales à la lumière de la Constitution marocaine de 2011 », page 28, Université de Strasbourg - Ecole nationale d'administration.

[43]- حسب ارقام المندوبية السامية للتخطيط 2018. https://www.hcp.ma/ (Gauthier, no date) Gauthier, C. Les comptes régionaux de l'année 2018, Site institutionnel du Haut-Commissariat au Plan du Royaume du Maroc. Available at: https://www.hcp.ma/Les-comptes-regionaux-de-l-annee-2018_a2585.html (Accessed: 23 September 2022).

[44]- المرسوم التطبيقي رقم 2.17.667 الصادر في فاتح ربيع الأول 1439(20 نوفمبر 2017) المتعلق بصندوق التضامن للجهات، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6627 - 15 الاول (4 ديسمبر 2017).

العامة، وكل منظمة غير حكومية ذات نفع عام اتفاقيات تعاون او شراكة لتحقيق المصلحة المشتركة، حيث خصص دستور29 يوليوز 2011 حيزا مهما للتعاون والشراكة كآلية للارتقاء بالجهات والجماعات الترابية الاخرى. وبالتالي فهذه الالية تتمتع بحماية دستورية، وللجماعات الترابية الحرية في تحديد طرق تنفيذه، حيث ان التعاون هو أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها التنظيم الترابي للمملكة، شانه شان مبدأي التدبير الحر والتضامن.

وقد جاء الفصل 143 من الدستور ليؤكد هذا المبدأ، حيث نصت الفقرة الثالثة منه على ما يلي: " كلما تعلق الامر بإنجاز مروع يتطلب تعاون عدة جماعات ترابية فان هذه الأخيرة تتفق على كيفيات تعاونها"، وتخضع اساليب التعاون البين ترابي لموافقة وتأشير وزير الداخلية، ومع ذلك فان اضفاء الطابع الدستوري على هذا التعاون ومبدأ التدبير الحر يجعل هذا الشكل من الاشراف غير متوافق مع روح الدستور[45].

فالتضامن هو آلية مالية تهدف الى الحد من الفوارق وعدم المساواة بين مختلف الجماعات الترابية، في هدا الصدد نجد أن الفصل 142 من دستور2011 جعل من مبدأ المساواة والتضامن هدفا له قيمة دستورية وتمت بلورته بواسطة القانون المتعلق بالجهات والذي يرنو إليه الفصل 234 من القانون التنظيمي 111.14[46]، بهدف ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بين الجهات، للوصول إلى هذا الهدف فإنه يمكننا التمييز بين اثنين من الميكانيزمات: التضامن الأفقي والذي يتم على مستوى الجهات ويهدف إلى منح الجهات الفقيرة جزءا من مدا خيل الجهات الأكثر غنى .ولأجل إعطاء دفعة قوية لهذا المستوى تم احداث صندوق التضامن بين الجهات بهدف ضمان التوزيع المتكافئ للموارد فيما بينها، وقصد التقليص من التفاوتات المجالية بينها[47].

ويهدف صندوق التضامن بين الجهات الى تحقيق نوع من التوازن بين

[45] Abibi Jawad (2011) « les collectivités territoriales à la lumière de la constitution de 2011 », page 28, Université de Strasbourg - Ecole nationale d'administration.

[46]- ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، جريدة رسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015).

[47]- محمد نبيه، (2011)"الجهوية المتقدمة بين اللامركزية واللاتمركز (الجانب القانوني والمحاسبي)"، مرجع سابق، ص 145.

الجهات، من خلال دعم الجهات الفقيرة للنهوض بديناميتها الاقتصادية، وضمان توزيع متكافئ للموارد بين الجماعات الترابية، والحد من الفوارق المالية بين الجهات الغنية والجهات الفقيرة[48].

حدد المرسوم التطبيقي رقم 2.17.667 الصادر في فاتح ربيع الأول 1439(20 نوفمبر 2017)[49] المتعلق بصندوق التضامن للجهات، معايير توزيع الموارد المالية لصندوق التضامن والتي حددها في مؤشرات (التنمية البشرية؛ الناتج الداخلي الخام الفردي؛ عدد العاطلين؛ الساكنة القروية؛ عدد الساكنة في الهوامش الحضرية؛ طبيعة المشاريع الممولة حسب اولويات السياسات العمومية).

فمؤشر التنمية البشرية يعد حجر الزاوية في هذه المؤشرات هو عملية تعنى بالعنصر البشري وتعمل على توسيع نطاق قدراته التعليميّة وتنمية خبراته ومهاراته وتطويرها، وتسعى هذه العملية للارتقاء بالإنسان ورفع مستواه من خلال بذله مجهوداً كبيراً للحصول على الدخل المناسب والذي يؤهّله لعيش حياة كريمة، ويصبح بجهده هذا عنصراً منتجاً وفعّالاً في المجتمع. كما يتعلق مؤشر التنمية الإنساني بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن، ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي[50].

ويتضح جليا حجم التفاوتات من الناحية الاقتصادية انطلاقا من استحضار مساهمة الجهات الاثني عشر في الناتج المحلي الاجمالي (PIB)، حيث تسجل بعض الجهات اضعاف ما تسجله جهات اخرى، واحيانا تفوق متوسط المعدل الوطني، اذ تسجل الدار البيضاء-سطات مثلا (ما يفوق 281 مليار درهم) الاولى وطنيا، فيما لم تسجل جهات اخرى الا ارقام ضئيلة، كجهة كلميم-واد نون (ما يفوق 12 مليار درهم)، او جهة الداخلة- وادي الذهب (18 مليار درهم)[51] ؛ وتبرز هذه الارقام حجم التفاوتات الحقيقية بين الجهات على مستوى خلق الثروة والاستقطاب الاقتصادي، وهو ما يتطلب رؤية استشرافية قائمة على تشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة والنهوض بالأداء الاقتصادي للجهات عبر استثمار الامكانات التي تتوفر عليها كل جهة

[48]- الفصل 142 من دستور 2011

[49]- الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6627 -15 الاول (4 ديسمبر 2017).

[50]- محمد نبيه، (2011) «الجهوية المتقدمة بين اللامركزية واللاتمركز. مرجع سابق.

[51] "PROFILS RÉGIONAUX", MINISTÈRE DE L'ECONOMIE, DES FINANCES ET DE LA RÉFORME DE L'ADMINISTRATION-ROYAUME DU MAROC.

على حدة.

تأسيسا على ما سبق وباستحضار طبيعة المؤشرات التي على اساسها يتم توزيع موارد صندوق التضامن بين الجهات، يتضح حجم المشاكل التي تزيد من حدة التفاوتات بين المجالات الترابية المختلفة، حيث تتغذى هذه التفاوتات انطلاقا من عناصر (التعليم؛ الصحة، الشغل) وهي كلها عناصر مرتبطة بتنمية العنصر البشري بالدرجة الاولى.

3-2) مبدا التشاركية الترابية

تسعى المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام المحلي لتعزيز مشاركة الجميع في اتخاذ القرار لدى الجماعات الترابية، فهي آلية تهدف الى تكريس الديمقراطية المحلية والشفافية من جهة، ومن جهة اخرى الى بلورة سياسيات عمومية ترابية تستجيب لمطالب الساكنة المحلية. وتتخذ هذه المقاربة عدة اشكال فبالإضافة الى الهيئات الاستشارية التي اتى بها الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية نجد ايضا الية تقديم العرائض والتشاور والحوار في اعداد برامج الجماعات الترابية وميزانياتها.

تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية يتم من خلالها ضمان مشاركة المواطنات والمواطنين والجمعيات في اتخاذ القرار العمومي، وهي وسيلة لتقوية الديمقراطية المحلية في تكامل مع الديمقراطية التمثيلية، ومبدأ اساسي من مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام المحلي. وتهدف الديمقراطية التشاركية الى مساهمة المواطنات والمواطنين في ايجاد الحلول المناسبة لحاجياتهم الاساسية وتحسين جودة وفعالية الخدمات العمومية[52].

لقد أشار التقرير العام للنموذج التنموي الجديد[53] الى ان المقاربة التشاركية لا تزال في حاجة الى بذل المزيد من المجهودات للرقي بهذه الالية المهمة في تدبير الشأن العام وتعزيز الحكامة والشفافية كمبادئ لا بديل عنهم في التدبير العمومي الحديث، اذ

[52]- دورية وزير الداخلية رقم 920 (04 أكتوبر 2021) الموجهة الى العمال والولاة ورؤساء الجماعات الترابية حول ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة بالجماعات الترابية.

[53] صدر التقرير العام للنموذج التنموي الجديد سنة 2021، والذي شكل نتاج وخلاصات المساهمات والمشاورات التي قامت بها لجنة النموذج التنموي الجديد مع عدد كبير من الفاعلين من مؤسسات وهيئات ومواطنين، وهي لجنة ملكية استشارية مؤقتة عينها الملك محمد السادس بهدف اعداد تقرير يشخص النموذج التنموي الحالي ويتشرف افاق التنمية في المستقبل باستحضار تطلعات الساكنة والتطورات التي يشهدها البلد، وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها سنة 2021.

أكد على ان مشاركة المواطنين في الشأن العام لا تزال محدودة على الرغم من الضمانات التي أقرها الدستور لصالح آليات الديمقراطية التشاركية. كما ان محدودية النقاش العمومي، في سياق ضعف الولوج إلى المعطيات والمعلومات، وضعف جودة العرض الإعلامي لا يشجعان على التملك الجماعي لرهانات التنمية، ويؤدي عدم التفعيل الحقيقي للآليات التشاركية والإدماجية إلى إضعاف جودة بلورة وتنفيذ الإصلاحات والسياسات العمومية ولا يساهم في كبح مظاهر مقاومة التغيير في بداياتها[54].

ان اعمال المشاركة المواطنة هو مسلسل مستمر في الزمان، قد يتطلب تعديلا او اعادة النظر في الياته من اجل تكييفها مع المستجدات، سواء على مستوى نوع الاليات التي سيتم احداثها او لقاءات عمومية او لجان او مجالس متخصصة، ام على مستوى طريقة عملها والنتائج المتحصل عليها[55]، وتتطلب هذه المقاربة التشاركية بلورة هندسة ترابية جديدة للتنمية تعمل على البناء المشترك للسياسات العمومية وتنفيذها بكفاءة وفعالية، وتكرس هذه المقاربة لجهات قوية ذات دينامية اقتصادية صاعدة، ومصدرا لخلق الثروة وترسيخ مبادئ الاستدامة والامن، وهو ما يتطلب الاسراع بإحداث المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجهوية.

ورغم التنصيص الدستوري لفاتح يوليوز 2011 على مفهوم الديمقراطية التشاركية (الفصول 12 و13 و14 و139و 146)، وما واكب ذلك من نقاش في المؤسسة التشريعية لإخراج القوانين التنظيمية، سواء المتعلق بالعرائض أو المتعلق بالملتمسات التشريعية، فإن التجربة المغربية تبقى في بدايتها وتتطلب وقتا وجهدا من أجل العمل على مواكبة الفعل الجمعوي للممارسة المنصوص عليها قانونيا.

[54]- "التقرير العام للنموذج التنموي الجديد"، الصفحة 32. المصدر:
abweb.biz (no date) CSMD, CSMD- Rapport. Available at: https://csmd.ma/rapport (Accessed: 23 September 2022).

[55]- "الإطار التشريعي والتنظيمي للحكامة التشاركية المحلية"، منشورات المديرية العامة للجماعات المحلية 2016.
دليل الإطار التشريعي والتنظيمي للحكامة التشاركية المحلية | Portail national des collectivités territoriales (no date). Available at: https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/asdarat/dlyl-alatar-altshryy-waltnzymy-llhkamt-altsharkyt-almhlyt (Accessed : 23 September 2022).

خاتمة

تأسيسا على ما سبق، يطرح موضوع العدالة المجالية العديد من التساؤلات والإشكالات، لا سيما من حيث تعريفه او المنهجية المتبعة لبلوغ هذا الرهان، وبشكل عام، فالمقاربة الترابية للتنمية التي يصبو من خلالها المغرب لبلوغ هذا الرهان، على الرغم من اهميتها فان تفعليها لا زال يعاني من التباطؤ في التحول اداريا وماليا، او من حيث التوزيع غير المتوازن للموارد البشرية والكفاءات الضرورية. الى جانب سيادة عقلية المركزي لدى الادارات العمومية، حيث يتم اعادة انتاج المركزية على المستوى الجهوي من خلال الصلاحيات التي يحظى بها والي الجهة والمجلس الجهوي ايضا مما يحول دون بروز باقي المجالات الترابية الاخرى.

ويظل بلوغ رهان العدالة المجالية تحديا رئيسيا للدولة بمختلف اجهزتها، خاصة في ظل تزايد مظاهر الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي والمجالي، ويزيد من تفاقم اشكالية التفاوتات تدهور الاوساط الطبيعية وبالبيئة بفعل اثار التغير المناخي، وتراجع الغطاء النباتي والغابوي، الى جانب التحديات المرتبطة بالثروة المائية، مما يؤثر على مصدر عيش اغلب الساكنة القاطنة بالمجال القروي والمناطق الجبلية، ويسبب في مظاهر الهجرة والنزوح نحو المدن التي قد تعاني بدورها من اشكالات مرتبطة بتوفر الخدمات المرفقية وبالاستدامة والامن الحضريين.

ويثير موضوع العدالة المجالية بالمغرب عدة ملاحظات تتمثل في:

-غياب المقاربة الضريبية والجبائية في التعاطي مع الفوارق المجالية.

-تباين في تفعيل المقاربة الترابية للتنمية من منطقة الى اخرى بحسب المدن او المجالات الترابية وهو ما يساهم في تزايد الفوارق بين-ترابية.

-تفاوت في توزيع الموارد البشرية والكفاءات وضعف جاذبية بعض المجالات الترابية لها.

-بطء في تفعيل الإطار القانوني والمؤسساتي للامركزية واللاتمركز الاداريين.

مراجع باللغة العربية

- "التقرير العام للنموذج التنموي الجديد2021 ».

●"دورية وزير الداخلية رقم 2021/920" (04 أكتوبر 2021) الموجهة الى العمال والولاة ورؤساء الجماعات الترابية حول ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة بالجماعات الترابية.

●أحلام أزوتار "العدالة الاجتماعية -The Social Justice"، مقال منشور على موقع الموسوعة السياسة. https://political-encyclopedia.org

●أحمد الخطابي ، "نظرية المجال عند جورج زيمل المجال بوصفه شرطًا قبليا للبناء وإعادة البناء الاجتماعي"، مجلة عمران للدراسات والابحاث.

●افلاطون، "المحاورات الكاملة؛ المجلد الاول-الجمهورية"، نقلها الى العربية شوقي داود تمراز، اصدار الاهلية للنشر والتوزيع-بيروت 1994.

●براهيم العيسوي، "العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق"، بوابة الشروق، أكتوبر 2012، متاح على الرابط:
(https://www.shorouknews.com 30/10/2021)

●بن محمد قسطاني، "ما هو المجال؟"، مقال منشور على موقع
.https://www.aljabriabed. (05/11/2021

●تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "مساهمة حول النموذج التنموي الجديد"2019 .

●دليل "الإطار التشريعي والتنظيمي للحكامة التشاركية المحلية"، منشورات المديرية العامة للجماعات المحلية 2016.

●سيباستيانو مافّيتّونيه، "العدالة العالمية ما بين أسطورة الدولة" لفياثان"والمدينة الكونية: كتابات في الفلسفة السياسية"، ترجمة أ. د. جهاد توفيق الشعيبي شيرين عبد الرحمن سلامة، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، مراجعة وإشراف أ. د. زيد عيادات، 2020

●ظهير شريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.

●ظهير شريف رقم 1.03.60 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)

بتنفيذ القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة.

●ظهير شريف رقم 1.03.61 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء.

●عبد العزيز لبيب، "نظرية العقد الاجتماعي من هوبز الى روسو"، مقال منشور على مجلة التفاهم (https://tafahom.mara.gov.om/ /05/11/2021).

●عز العرب الحكيم بناني، " اشكالية العدالة والدولة والقانون في اللاهوت المسيحي في العصر الوسيط"، مقال منشور على موقع (https://tafahom.mara.gov.om/ 04/11/2021).

●عزمي بشارة "مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر"، سلسلة: دراسات "مجلة تبيّن"، العدد 5: ربيع 2013، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

●محمد الغالي، (2017)" الهندسة الدستورية للعدالة المجالية وآفاق التفعيل"، اشغال الندوة الوطنية حول "العدالة المجالية بين النص والواقع" المنظمة بخنيفرة يوم 17 اكتوبر 2017، منشورات جمعية اجدير ايزوران للثقافة الامازيغية-خنيفرة.

●محمد نبيه(2011) ، "الجهوية المتقدمة بين اللامركزية واللاتمركز (الجانب القانوني والمحاسبي)"، الطبعة الاولى 2019، ص 145، اخراج CROSSMEDIA COMMUNICATION-RABAT

●المرسوم التطبيقي رقم 2.17.667 الصادر في فاتح ربيع الأول 1439(20 نوفمبر 2017) «المتعلق بصندوق التضامن للجهات"، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6627 -15 الاول (4 ديسمبر 2017).

●ياسين اشقيفي، "دور الجهة في تدبير المجال الترابي"، بحث لنيل شهادة الماستر-جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس.

مراجع باللغات الاجنبية

• ***« PROFILS RÉGIONAUX »****, (2016) MINISTÈRE DE L'ECONOMIE, DES FINANCES ET DE LA RÉFORME DE L'ADMINISTRATION-ROYAUME DU MAROC.*

• *Abdallah Harsi, (2014) Journée d'étude « L'expérience communal au Maroc : Enjeux*

et défis », 20 novembre 2014.

- *Abibi Jawad (2011) « Les collectivités territoriales à la lumière de la Constitution marocaine de 2011 », page 28, Université de Strasbourg - Ecole nationale d'administration.*

- *Arthur Gunlicks, «The Länder and German federalism », Published by Manchester University Press Oxford Road, Manchester M13 9NR, UK. https://library.oapen.org/ (05/11/2021)*

- *David Naguib Pellow and J. Timmons Roberts (2009) « Environmental Justice », Annual Review of Environment and Resources, November 2009, page 419.*

- *Manuel Goehrs, (2015) « L'expérience communale au Maroc - De la Jemaa à la libre administration » Editeur : Heinrich Böll Stiftung Afrique du Nord Rabat, Juillet 2015, page 39.*

- *Margot A. Hurlbert and James P. Mulvale, « Defining Justice », https://fernwoodpublishing.ca.*

- *Muller, Joe Pahl Williams. 2016. « Constructing Kallipolis: The Political Argument of Plato's Socratic Dialogues ». Doctoral dissertation, Harvard University, Graduate School of Arts & Sciences. http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:33493293 (05/11/2021)*

- *Rawls, John, (1999) « A Theory of Justice », Revised Edition 1999, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data*

- *Robert Nozick, (1973) « Distributive Justice », page 49, Philosophy & Public Affairs, Vol. 3, No. 1 (Autumn, 1973)*

- *Taparelli d'Azeglio, « Saggio teoretico di dritto naturale appoggiato sul fatto »; Published by Livorno V. Mansi, Luigi, 1793-1862. https://archive.org (05/11/2021).*

- *Wojciech Sadurski (1984) « Social Justice and Legal Justice »: Law and Philosophy, 1984, Vol. 3, No. 3 (1984), pp. 329-354*

الاختلالات المجالية بين الجهات المغربية ومسألة العدالة الاجتماعية

إدريس بنعبد المالك[1]، مصطفى احمامو [2]

[1] مختبر تدبير الموارد والتنمية: المجال والمجتمع Eso-GRD، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير.

[2] مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة REDD، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة أبي شعيب الدكالي، الجديدة.

d.benabdelmalek@uiz.ac.ma

hmamou.m@ucd.ac.ma

ملخص

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل العلاقة الجدلية القائمة بين الاختلالات المجالية ومسألة العدالة الاجتماعية بالمغرب اعتمادا على رصد تطور بعض المؤشرات (الاقتصادية-الديمغرافية-الاجتماعية)، التي لا يستقيم فهمها إلا من خلال تتبع سيرورة التقسيم الجهوي والهيكلة الترابية. لقد اتضح من خلال النبش في هذه العمليات الترابية، خاصة تقسيمات 1962 و1971 و1997، أن الهاجس الأمني والضبطي كان متحكما فيها بشكل كبير. وقد شكلت الألفية الثالثة وما رافقها من تقلبات على المستوى الدولي والوطني، منعطفا في تحول فلسفة تعاطي الدولة مع الشأن الترابي، من خلال المراهنة على تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وفق معايير ومرتكزات جديدة، قوامها التخفيف من حدة التفاوتات المجالية وتحقيق التنمية الجهوية العادلة والمتوازنة. إلا أنه، وبعد مرور حوالي عقد من الزمن على تبني هذا المشروع الترابي، ورغم المجهودات المبذولة، فإن الاختلالات لا زالت قائمة ديموغرافيا وسوسيو-اقتصاديا لصالح المركز على حساب الهامش.

كلمات المفاتيح: الجهوية المتقدمة-العدالة الاجتماعية-التوازن المجالي-التفاوتات المجالية.

Abstract

This article treats through study and analysis the dialectic between the spatial imbalance and the issue of social justice in Morocco, through the monitoring of some economic and socio -demographic indicators. But in order to understand it, we need to know the process of regional division and the territorial structure since the country's independence. It turns out that these processes, particularly the divisions of 1962, 1971 and 1997, controlled by the urge for safety and regulation. At the beginning of the third millennium, in the midst of a global and local volatility, the territorial policies of Morocco would change, by adopting the advanced regionalization in accordance with new norms and principles. In order to mitigate the spatial inequalities and achieving equitable and balanced regional development. However, despite all the efforts undertaken in the context of an advanced regionalization, considerable disparities persist between regions demographically and socioeconomically for the centre at the expense of the periphery

Key words: Advanced regionalization - Social Justice - spatial balance - spatial disparities.

مقدمة

تعد ثنائية وجدلية العلاقة القائمة بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية من المواضيع المهمة والمركبة التي تشغل اهتمام الفاعلين على اختلاف مواقعهم وتخصصاتهم وتوجهاتهم (إداريين ومنتخبين وأكاديميين من علم السياسة والقانون والاجتماع والاقتصاد والجغرافيا...الخ) . نظرا لحجم الإشكال المؤطر لها، وما يرتبط بها من أشكال مجالية، وإفرازات اجتماعية، وتحديات تنظيمية، وتنموية.

ويعد المغرب من أهم الدول التي شكلت مجالا بحثيا في هذا الصدد، حيث عالجت العديد من الدراسات موضوع التقسيمات الجهوية لا سيما النسخة الأخيرة التي نُعتت بالجهوية المتقدمة. وقد سلكت هذه الدراسات مناهج مختلفة في استقصاء هذا الموضوع، فمنها من استحضرته من منظور سياسي كتلك التي أكدت أهمية هذا الخيار في الدفاع عن مشروعية المغرب على صحرائه، وأخرى عالجته من منظور مالي واقتصادي، حيث يعتبر اعتماد الجهوية المتقدمة سنة 2015 نموذجا جديدا من الحكامة والذكاء الترابيين[1]. كما استحضرت بعض الدراسات ورش تنزيل هذا المشروع الترابي وربطه بعلاقة المغرب مع الاتحاد الأوربي، أو بعبارة أخرى الدور الحالي والمستقبلي المحتمل للاتحاد الأوروبي في المغرب بعد تبني المغرب للجهوية المتقدمة. وقد أكدت الدراسة أن المغرب أضحى أكثر استقلالية -مقارنة بما مضى-من اعتماده على الاتحاد الأوربي في إنجاح مختلف تحدياته الأمنية والسياسية [2]. كما أن هناك دراسات تبنت منهجا متعدد التخصصات عبر تشخيص واقع التنمية البشرية، وأكدت أن هناك انخفاضاً في التباينات البيجهوية، لكن ذلك يظل غير كافٍ، لذلك تشير إلى أن نجاح وفعالية مشروع الجهوية المتقدمة بشكل خاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، تظل مرهونة باحترام شروط العدالة المجالية وذلك

[1]- Benkada Aziza, Belouchi Mohammed, IALLOUCHEN Assia, et al. (2018). Regional financial governance: a lever for change for advanced regionalization in Morocco. International Journal of Scientific & Engineering Research, 9.

[2]- Bergh Sylvia (2016). Public sector governance reforms and 'advanced regionalization 'in Morocco: What role for the European Union?. Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS, 56.

بإعطاء الأهمية لمجالات الميكرو (الجماعات الترابية المحلية)[3].

1- إشكالية الدراسة وفرضيتها وأهدافها ومنهجيتها

1-1 إشكالية الدراسة

إن الرهان هو تجاوز كل أشكال التمركز الذي شكلت فيه الجهات المكونة لمحور طنجة-الرباط-الدار البيضاء متروبولا وطنيا مهيمنا، وإن كان يواجه ضغوطا خارجية متمثلة في المنافسة الخارجية، وأخرى داخلية تكمن في ندرة الوعاء العقاري، وتدهور البيئة الحضرية بسبب تأثير الهجرة القروية، ومشاكل السكن والنقل الحضري والبنيات والتجهيزات الأساسية، وهشاشة القاعدة الاقتصادية وانتشار مظاهر الإقصاء الاجتماعي، ومشاكل عدم مواكبة تصاميم التهيئة للتحولات المتسارعة، في مقابل باقي الجهات التي ترتبط بقوة بالمتربول الوطني، ولازالت تعاني من ضعف القدرة التنافسية، مما أصبح يثير مجموعة من القلاقل الاجتماعية التي برزت مؤشراتها من خلال مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي أصبحت تنطلق من الهامش ونشير على سبيل المثال (أحداث الريف- جرادة- زكورة). إن هذا الأمر يفرض على الجميع (رجال الإدارة الترابية-سياسيين-جمعويين-أكاديميين-اقتصاديين) التفكير في آليات جديدة ومبتكرة لتحقيق العدالة المجالية التي تعتبر مدخلا أساسيا لتحقيق الإنصاف والسلم الاجتماعيين. في هذا السياق، تندرج هذه الورقة البحثية التي نتوخى من خلالها مقاربة العلاقة القائمة بين تجربة الجهوية المتقدمة والعدالة المجالية بالمغرب.

للإجابة عن هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية:

- التفاوتات البيجهوية على مستوى مؤشرات التنمية تحول دون تحقيق العدالة والسلم الاجتماعيين.

1-2 هدف الدراسة

إذا كانت الدراسات السابقة أكدت استمرار التفاوتات المجالية بين الجهات من حيث التوزيع السكاني وتعميق الفوارق على مستوى توزيع الاستثمارات والتجهيزات

[3]- Ibourk Aomar, Soukaina Raoui (2021). Scale effect on territorial disparities of sustainable human development in Morocco: a spatial analysis. Discover Sustainability, 2(1), 1-20.

العمومية المهيكلة، فإن هدف هذه الورقة البحثية تروم تتبع مسار ما بُذل من مجهودات خلال العقد الأول من تبني هذا الورش الترابي.

3-1 منهجية الدراسة

للإجابة عن الاشكالية المحورية وتمحيص الفرضية، تم اعتماد مقاربة منهجية قوامها المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل البيانات المحصل عليها، لا سيما ذات الصلة بالتقارير الرسمية، كما لم نغفل الدراسات والأبحاث الأكاديمية لرصد وتتبع السيرورة التاريخية لنشأة وتطور مسار الجهوية بالمغرب. من ناحية أخرى تم توظيف مجموعة من أدوات البحث لمعالجة وتحليل البيانات الاحصائية والميدانية التي تم تجميعها، ونشير هنا تحديدا لبرنامجي Excel وArc GIS10.03.

2- نتائج ومناقشة

2-1 مسار تجربة الجهوية بالمغرب وحدودها

2-1-1- التنظيم المجالي بين السلطة المركزية والقبائل قبل الحماية:

تطرح مسألة التنظيم الجهوي قبل الحماية نقاشا وجوديا بين تيار أول ينفي وجود بناء جهوي مهيكل ومحدد العلاقات والاختصاصات بين السلطة المركزية وباقي الأقاليم، وتوجه ثاني داعم لفكرة عراقة التدبير الإداري غير المركزي، وأصالة تجربة التنظيم المجالي، الذي كان يعتمد التنظيم الاجتماعي على نسج علاقات خاصة بين الإنسان والمجال، في إطار وحدات تنظيمية تتمثل في المجتمع القبلي الذي راهن على الحفاظ على السيطرة على الأرض كضمان للاستمرارية، والاستجابة للمتطلبات الخاصة بالتنظيم القبلي محليا، أو في علاقته بالسلطة المركزية.

وفي هذا السياق، عادة ما كان يتم التمييز بين بلاد المخزن، للدلالة على المجالات التي كانت تخضع للسلطة المركزية، وكانت تشكل الدعامة الأساسية للسلطة المركزية، وموردا ماليا لتمويل الخزينة العامة من خلال أداء الجبايات والمكوس، و"قاعدة عسكرية لتدعيم الجيش النظامي، حيث كان يتم تجنيدها في إطار قانوني سمي "بالإقطاع"[4]. ونشير هنا إلى قبيلة كيش الأوداية المستقرة بالقرب

[4]- عبد الفتاح الزين (1987): " العلاقات بين المدينة والبادية بحوز الرباط"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط - أكدال-، المغرب، ص. 49.

من العواصم السلطانية كفاس والرباط ومراكش.

لكن، هذا لم يمنع بعض القبائل، بين الفينة والأخرى، من الخروج عن عصا الطاعة والدخول في حالة العصيان والتمرد ليتم تصنيفها في خانة قبائل "السيبة"، لكن هذا الخروج عن طاعة السلطان "السيبة والغوغاء"[5]، لا يمثل بأي شكل من الأشكال نزوعا نحو الحرية، ولا يعتبر إنكارا لإمامة السلطان، بل يدخل في إطار احتجاج على العلاقات-غير المتكافئة بين المخزن والرعية، كما أن التناقضات في الرؤى السياسية والمصلحية كانت تدفع هذه الأخيرة للخروج عن طاعته، وقد جعلت هذه القبائل من السيبة "حسب ميشو بلير (Michaux-Bellaire)أسلوبا تحاول من خلاله التعبير عن استقلالها الذاتي[6]. ولم تكن للمخزن سلطة على هذه البلاد، وكان همُّه الوحيد انتزاع الشرعية عن طريق الممثلين المحليين وزعماء القبائل، وبذلك يدعهم يتدخلون في القبيلة وتنظيمها، ولا يتدخل في تنظيم المجال محليا إلا في الحالات القصوى"[7].

يتضح مما سبق، أن التنظيم القبلي يدخل في مكونات النظام السياسي المغربي، الذي كانت تضبطه المركزية وتوجهه لخدمتها، التي كانت بمثابة حلّ للحفاظ على السلطة ووحدة التراب، وساعد على ذلك طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان قائما أساسا على الرعي والتجارة، كما أن "الثنائية المجالية بين بلاد المخزن وبلاد السيبة لم تؤثر على التوازن الجهوي في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، وفق محور داخلي ممتد وسط البلاد يتهيكل حول فاس ومكناس في الوسط، ومراكش في الجنوب، وتطوان وطنجة في الشمال، ثم وجدة وتازة في الشرق، مرورا بأسفي والصويرة وانتهاء بأكادير وتارودانت بالجنوب الغربي"[8]. غير أن هذه الهيكلة المجالية ستعرف تحولا جذريا مع مطلع القرن العشرين ودخول الاستعمار بمنظور وأهداف مغايرة.

[5] - نفسه، ص. 49.

[6]- محمد هرهور (1986): "علم الاجتماع السياسي الاستعماري"، مجلة أبحاث العدد 9، ص. 12.

7 -نفسه، ص. 47.

[8]- عبد الرحمان البكريوي (2004): الصعوبات التي تواجه التخطيط العمراني بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة بالمغرب، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط ص.22.

تأسيسا على ما سبق، يمكننا الحديث عن نظام جهوي بالمفهوم الحديث، بقدر ما هي تنظيمات قبلية، تكرست الجهوية خلال هذه المرحلة كواقع نَظَّمَ المجال الإداري للبلاد عبر توزيع عمودي للسلطة من خلال عملية التفويض على أساس وحدة السلطة، إذ كنا نجد الخليفة ممثلا للسلطان على المستوى الجهوي، ثم الباشا على مستوى المحلي والقائد على مستوى البوادي.

2-1-2- الهيكلة المجالية إبان فترة الحماية: الرهان الأمني محدد التأطير الترابي

شكلت الحقبة الاستعمارية منعطفا حاسما في مسار التحولات المجالية، حيث بادرت إلى اعتماد تقسيم ترابي لم يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والثقافية والتنموية كما نصّت على ذلك معاهدة الحماية، بقدر ما تحكم فيه الهاجس الأمني والضبطي، فبعد التقسيم الثلاثي بين طنجة الدولية ومنطقة النفوذ الإسباني ومنطقة الحماية الفرنسية، هاته الأخيرة حيث تم إحداث مناطق مدنية (الدار البيضاء والرباط ووجدة إضافة إلى أقاليم أسفي والقنيطرة والجديدة)يشرف عليها مراقب مدني، وجهات عسكرية (فاس ومراكش ومكناس بالإضافة إلى أقاليم تازة وتافيلالت ودرعة ووسط الأطلس) التي "تم توظيفها كإطار للاتركيز العسكري، حيث كان يشرف عليها ضابط عسكري خاصة بالمناطق المُقَاوِمة للتغلغل الاستعماري بشراسة"[9]،علاوة على نقل العاصمة الإدارية من المحور الداخلي فاس إلى المحور الساحلي الرباط وتعزيزها بالدار البيضاء كعاصمة اقتصادية، للاستجابة لرغبة رجال الأعمال والجماعات الاقتصادية الفرنسية الضاغطة المستقرة بالمغرب. وفي سنة 1948 قام الجغرافي الفرنسي (جون سليريي *Jean Célérier*) بتقسيم المغرب إلى ثمان جهات، معتمدا في ذلك على المعيار الجغرافي.

أفضت هذه الإجراءات إلى بروز أطروحة المغرب النافع، كتعبير عن حدة الاختلالات والتفاوتات المجالية التي كنت السمة البارزة، إذ بدأ الجزء الشمالي الغربي خاصة المحور الساحلي الممتد بين الدار البيضاء جنوبا والقنيطرة شمالا، يستقطب ويركز المنشآت والبنيات التحتية المهيكلة والأنشطة الصناعية والتجارية والجالية الأوربية المنتجة، وتوجه إليه الاستثمارات ورؤوس الأموال ويستقطب تيارات الهجرة الداخلية. مما سيطرح مجموعة من التحديات المرتبطة بالعدالة المجالية، وكيفية

[9]- عبد الإله الفاسي (2001): "بلدية الرباط في عهد الحماية 1911-1939"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، أكدال-الرباط، المغرب، ص. 23.

التعامل مع التركة الاستعمارية على مستوى تنظيم وتدبير المجال.

2-1-3- التقسيم الجهوي بعد الاستقلال: الإرهاصات الأولى لتقعيد التجربة الجهوية

انصب الاهتمام بعد الاستقلال حول سبل تثبيت أسس الدولة الحديثة وتدعيم واستكمال الوحدة الوطنية، لذلك تم تبني المركزية السياسية والاقتصادية، وما رافقها من تركيز للتجهيزات والمرافق العمومية والخدمات الاجتماعية على المحور الحضري الأطلنتي، وقد اعتبر التنظيم الإقليمي آنذاك أساس التنظيم الإداري كما نص على ذلك ظهير 1959[10]، مما أفرز اختلالات وتفاوتات عجز الإطار الإقليمي عن مواجهتها، نظرا لمحدوديته وقصوره عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب الاختلاف في حجم الأقاليم وعدم تساويها من حيث عدد السكان والموارد.

دشن المغرب في سنة 1962 أول خطوة في مسار الجهوية، حيث تم تقسيم المغرب إلى تسع جهات معتمدين في ذلك على معيار تجانس طبيعة الأنشطة الاقتصادية، التي لم تحقق الغايات المرجوة بل فاقمت من حدة التفاوتات، ليتم اعتماد تقسيم جديد سنة 1971، تم بموجبه تقطيع التراب الوطني إلى سبع جهات بهدف "خلق جهات متكاملة اقتصاديا، بمعنى أن تغطي كل الجهة أكبر قدر ممكن من الأنشطة الاقتصادية ومتنوعة طبيعيا (سهول وجبال وصحراء وبحر وأن تتوفر على ميناء)[11]، غير أن هذا التقسيم عمق الاختلالات البيجهوية، إذ هيمنت الجهة الوسطى لوحدها على 28% من الساكنة الوطنية و30% من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني.

وارتباط بالتحولات السياسية التي عرفها العالم مطلع تسعينيات القرن الماضي وتأثيرها على السياق الداخلي المتأزم، راهنت الدولة على تحقيق الانفراج عبر الإصلاح الدستوري لسنة 1992 لتعزيز الديمقراطية المحلية وترسيخ اللامركزية من خلال التنصيص على توسيع اختصاصات الجهات وتدعيم استقلاليتها، ليتم تبني تقسيم جديد سنة 1997 إلى 16 جهة اعتمد فيه بشكل أساسي على مجموعة من المعايير التاريخية والجغرافية والبيئية.

[10]-الظهير الشريف رقم 1.50.351 الصادر بتاريخ فاتح جمادى 1379 الموافق 2 دجنبر 1959، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 2458 الصادرة بتاريخ 24 دجنبر 1959 بشأن التقسيم الإداري للمملكة.

[11]- المملكة المغربية، اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الثاني، تقارير موضوعاتية، ص. 175.

رغم التحسن الذي سجل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين على مستوى المؤشرات القطاعية كالتعليم والصحة والبنيات التحتية والنمو الاقتصادي، إلا أنها لم تنجح في تحقيق العدالة المجالية، وقد اتضح ذلك من خلال تعميق التفاوتات على المستوى:

●**على المستوى الاجتماعي:** شهدت تحسنا على مستوى المعدلات الوطنية، وهكذا، حيث "انتقلت نسبة محو الأمية لفائدة السكان البالغين 10 سنوات فما فوق من 60% سنة 1994 إلى 45% سنة 2004، وارتفع أمل الحياة عند الولادة من 68 سنة في 1994 إلى 73 سنة في 2009. كما انخفضت نسبة وفيات الأطفال بشكل ملموس؛ حيث تقلصت من 57 وفاة لكل ألف مولود في الفترة 1991-1987إلى 32,2 وفاة في الألف في الفترة 2008-2009، كما تحسن معدل التأطير الطبي، إذ انتقل من طبيب لكل 2933 نسمة سنة 1994 إلى 1611 نسمة سنة 2008"[12].

يخفي هذا التحسن المسجل تباينات واضحة بين الجهات. فمن-حيث الامتداد المجالي تحتل جهة العيون بوجدور والساقية الحمراء مساحة شاسعة تقطنها نسبة ضعيفة من السكان، بكثافة سكانية تقل عن 5 نسمة/كلم^2، مقارنة بجهة الدار البيضاء الكبرى بمساحة ضيقة، وكثافة سكانية تزيد عن 2240 نسمة/كلم^2، إذ تمثل ضغطا بشريا مفرطا، نفس الملاحظة تنطبق على قطاع التعليم حيث ظلت بعض الجهات بعيدة كل البعد عن معدل التمدرس الوطني، ويتعلق الأمر أساسا بجهة تازة-الحسيمة-تاونات، والجهة الشرقية وجهة تادلة-أزيلال.

●**على المستوى الاقتصادي:** سجل الاقتصاد الوطني نموا متواصلا، إذ انتقلت "وتيرة النمو الاقتصادي كمتوسط سنوي من3,3% ما بين 1990 و1998 إلى 4,3% خلال الفترة 1998-2008. غير أن الإنتاج الوطني ظل متمركزا على الشريط الساحلي الممتد من طنجة إلى أكادير، بحيث كانت تستحوذ ثلاث جهات على 44 %من الإنتاج الوطني، وهي جهة الدار البيضاء الكبرى وجهة طنجة–تطوان وجهة الرباط–سلا–زمور–زعير بحصص تبلغ 21 %و9 %و14 على التوالي. ويتمركز في هذه الجهات الثلاث وحدها 72% من الإنتاج الصناعي الوطني و67% من اليد العاملة المشتغلة في

[12]- المملكة المغربية، اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الثاني تقارير موضوعاتية، ص. 15.

هذا القطاع"[13]. وتتميز مستويات التنمية في الجهات المغربية الست عشرة بتباينها الكبير، وتظهر المؤشرات الجهوية فوارق شاسعة من جهة لأخرى.

- **على مستوى الاستثمار:** عرفت الاستثمارات العمومية الجهوية ارتفاعا كبيرا حيث انتقلت من "21 مليار درهم سنة 2001 لتتجاوز 54 مليار درهم سنة 2010"[14]، إلا أن هذه الاستثمارات لا تغطي كافة التراب الوطني إذا ما نظرنا إلى "تطور الاستثمارات اللاممركزة التي لم تتجاوز 16% من الميزانية العامة مع تسجيل تباينات حسب الجهات، حيث حظيت جهة طنجة تطوان ب 1,81 مليار درهم من الاستمارات العمومية سنة 2009 مقابل 300 مليون درهم فقط لجهة وادي الذهب الكويرة، كما سجلت استثمارات الدولة للفرد حسب الجهات عن نفس السنة تباينات صارخة، إذ تراوحت ما بين 1700 درهم للفرد في السنة بجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء وأقل من 250 درهما للفرد بجهتي تادلة أزيلال ودكالة عبدة"[15].

ولعل ما يزيد من حدة التفاوتات المجالية بين الجهات، توطين المخططات والبرامج القطاعية خاصة المشاريع الكبرى المهيكلة التي أنجزت ما بين 2000 و2011، ونشير هنا على سبيل المثال ميناء طنجة المتوسط وتعزيز الربط بشبكة الطرق السيارة في اتجاه محاور طنجة وجدة وأكادير بني ملال والجديدة، علاوة على الشروع في انجاز القطار الفائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة، هاته المشاريع ساهمت في تعزيز جاذبية المحو ر الحضري الأطلنتي الساحلي وامتداده من طنجة لأكادير وتعزيز تنافسيتها وطنيا ودوليا، على حساب باقي المجالات الوطنية التي أصبحت تشكل هاجسا أمام مدبري الشأن العام الوطني. خاصة أمام بروز دعوات سياسية ومجتمعية تنادي بضرورة اعتماد تقسيم جهوي جديد منصف وعادل، وإعطاء دفعة تنظيمية ومؤسساتية وعملية لمسار اللامركزية، وتوسيع صلاحيات واختصاصات الفاعلين المحليين للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التفكير في نموذج الجهوية المتقدمة.

[13]- نفسه، ص. 16.

[14]- المملكة المغربية، اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الثالث، الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص. 73.

[15]-المملكة المغربية، اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الثالث، ص. 75.

2-2 الجهوية المتقدمة: مرتكزاتها ومعاييرها

2-2-1 مرتكزات الجهوية المتقدمة: إرادة سياسية ترجمت دستوريا وقانونيا

مكنت التجارب التي راكمها المغرب في مسار التقطيع الترابي الجهوي منذ الاستقلال إلى حدود سنة 2010، إلى مراكمة الخبرة التدبيرية واستخلاص العوائق والاشكالات الموضوعية، ليشرع في البحث عن ترصيد العلاقة التكاملية بين الجهوية كسياسة والتراب كوعاء مجالي يتم من خلاله تنزيل الاختيارات التنموية، وقد شكلت الخطاب الملكية المتواترة انطلاقا من خطاب 6 نونبر بمراكش[16]، مرورا بخطاب الذكرى 57 لثورة الملك والشعب لسنة 2010[17]، فخطاب 5 يناير 2010 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية[18].

كما مكنت الوثيقة الدستورية لسنة 2011، من الارتقاء بمكانة الجهات من خلال إفراد الباب التاسع كاملا للجهات والجماعات الترابية، والتنصيص على أن التنظيم الترابي للمملكة، تنظيم مركزي يقوم على الجهوية"[19]، وذلك من خلال وضع المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها من قبيل:

- **مبدأ التدبير الحر:** يقصد به إلغاء الوصاية على عمل المجالس الجهوية وكل أشكال الرقابة المتعلقة باختياراتها، بالشكل الذي سيتحول معه الوالي والعامل من وضع منفذي المقررات الجماعية إلى هيئات مساعدة لرؤساء المجالس الجهوية الذين أصبحوا هم الأمرين بالصرف، وتدبير الميزانية وتنفيذ البرامج والمخططات.

- **مبدأ الاستقلالية:** التنصيص على التخفيف من سلطة الوصاية، وذلك من أجل تدعيم التدبير الديمقراطي للجهة، بحيث أصبح معه وفق نص الدستور لا يجوز

---

[16]-أكد من خلاله على ضرورة إطلاق جهوية متقدمة ومتدرجة، تشمل كل مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية ومختلف الدلالات القوية التي حملها مضمون هذا الخطاب من خلال إبرازه جملة من الخصوصيات المرتبطة بنموذج الجهوية باعتبارها جهوية متدرجة وجهوية أصيلة أو مغربية – مغربية وجهوية موسعة.

[17]-دعا من خلاله لإعادة النظر في التقسيم الترابي للجهات، ومراجعته للخروج بتقسيم جهوي يحترم خصوصيات كل منطقة ويراعي توزيعا عادلا للثروات والموارد والإمكانات والأنشطة البشرية بين مختلف الجهات باعتباره بوابة لإصلاح الاختلالات.

[18]-يجب أن يقوم مشروع الجهوية المتقدمة على أربعة مرتكزات ولزوم مراعاتها من طرف اللجنة والمتمثلة في: التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها في وحدة الدولة والوطن والتراب، وكذا الالتزام بالتضامن بين الجهات واعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات.

[19]-المملكة المغربية، دستور 2011، الفقرة الأخيرة من الفصل الأول.

لأيّ جماعة ترابية أنْ تمارس وصايتها على جماعة أخرى.

●**مبدأ التفريع:** يقوم على توزيع الاختصاصات، حيث يقوم الإقليم بما لا يمكن الجماعة القيام به، والجهة تضطلع بما لا يمكن إسناده للجماعات الترابية أن تقوم به، مما يتيح السرعة في اتخاذ القرار على المستوى الجهوي، دون الحاجة إلى الموافقة من المركز.

أما فيما يتعلق بالمرتكزات القانونية، فجاءت من خلال القانون التنظيمي رقم 14. 111 المتعلق بالجهات[20]، الذي ارتقى بالجهة إلى مستوى الجماعة الترابية الخاضعة للقانون العام، والمتمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وتشكل أحد مستويات التنظيم الترابي للمملكة، باعتباره تنظيما لا مركزيا يقوم على الجهوية، كما بوأ الجهة مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في تنسيق وانسجام مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية للدولة في هذه المجالات.

2-2-2 التجانس الجغرافي والاقطاب الحضرية معايير حاسمة في إطار الجهوية المتقدمة

تم تقسيم التراب المغربي إلى اثنتي عشرة جهة تضم 62 إقليما وثلاث عشرة عمالة وثمان عمالات المقاطعات اعتمادا على مجموعة من المعايير (الفعالية والتراكم والتجانس والقطبية والوظيفية والقرب وسهولة الاتصال والتناسب والتوازن)، ويمكن أنْ نميز في هذه التقسيم بين مجموعتين رئيستين:

- **المجموعة الأولى:** يغلب عليها معيار الاستقطاب الحضري وتضم أهم مجالات التنمية الاقتصادية وتتكون من (طنجة-تطوان الحسيمة، والرباط سلا القنيطرة، الدار البيضاء-الجديدة وفاس-مكناس، ومراكش-آسفي، وبين ملال-خنيفرة، وسوس-ماسة[21]، وتغطي مناطق الجبال الأطلسية والسهوب. وهي جهات تتسم بقلة الموارد الطبيعية، وتواجه معيقات كبيرة وتحتاج إلى دعم كبير من ناحية التضامن الوطني.

[20]-ظهير رقم 1.15.83، صادر في 20 رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015، الجريدة الرسمية عدد6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015، المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 للجهات.

[21]-بداية الإجراءات القانونية من طرف الفاعلين الجهويين لتوجيه ملتمس لوزير الداخلية قصد تغيير اسم الجهة إلى أكادير سوس ماسة، بهدف استثمار اسم مدينة أكادير في الاشعاع المجالي للجهة واستقطاب الرساميل والسياحة.

- **المجموعة الثانية:** يبرز فيها معيار التجانس، وتتميز بوجود عدد قليل من الأقطاب الحضرية وتغطي المناطق الجبيلية والسهوب والصحاري، وهي جهات تتسم بقلة الموارد الطبيعية، وتواجه معيقات كبيرة وتحتاج إلى دعم كبير من ناحية التضامن الوطني[22].وهي الجهات (الشرقية-درعة تافيلالت، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء، الداخلة وادي الذهب).

إن التمييز بين هاتين المجموعتين يعكس في الواقع الهيكلة المجالية التي تمت بلورتها عبر السيرورة التاريخية لتطور الاقتصاد والتجهيز الترابي والتأطير الإداري. فإلى أي حد استطاعت الجهوية المتقدمة بعث دينامية شاملة في مختلف جهات المملكة والتخفيف من حدة التباينات والاختلالات البيجهوية.

2-3 الأقطاب الحضرية ومسألة العدالة المجالية: اختلالات وطنية وجهوية

2-3-1 الاختلال على مستوى التوزيع السكاني

شهد المغرب نموا سكانيا مهما، ذلك أن مجموع السكان تضاعف أكثر من النصف بين سنتي 1960 و2014، حيث انتقل من 11626470 نسمة إلى 33848242 نسمة. ويلاحظ من الرسم البياني رقم 1 أن نسبة الساكنة الريفية قبل تسعينيات القرن الماضي كانت أكبر حجما من نظيرتها الحضرية، إذ شكلت سنة 1994 بداية لتزايد ملحوظ في نسبة التمدين التي بلغت 60,3% سنة 2014 بعدما كانت لا تمثل إلا 29,7% سنة 1960.

[22]-المملكة المغربية، اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الثالث، الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص. 202.

الرسم البياني رقم 1: تطور عدد سكان المغرب حسب الوسط بين سنتي 1960 و2014، مع رصد نسبة التمدين

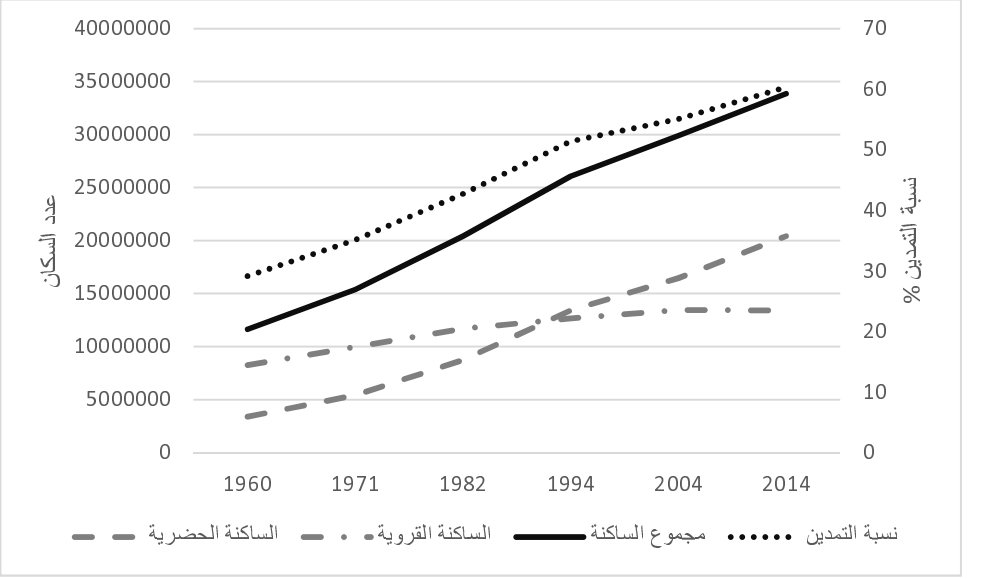

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014

وإذا كان المغرب عرف نموا ملحوظا في عدد سكانه، كما أسلفنا، فإن هذا النمو، لم يتم بشكل متناسق بين جميع جهاته، فالوضع الراهن كما تكشف ذلك الخريطة رقم 1، يوضح بجلاء، من حيث النمو والحجم والكثافة، هيمنة واضحة لجهات معينة على حساب أخرى، حيث إن أزيد من ثلثي سكان المغرب (70%) يستقرون في خمس جهات من مجموع 12 جهة. يتعلق الأمر مجاليا، بالمنطقة الشمالية الغربية (الدار البيضاء سطات بنسبة 20,3%، والرباط سلا القنيطرة بنسبة 13,5%، مراكش أسفي بنسبة 13,4%، فاس مكناس بنسبة 12,5% وطنجة تطوان الحسيمة بنسبة 10,5%). ومن المتوقع أن يستمر هذا الوزن الديموغرافي مستقبلا، حيث تشير إسقاطات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الجهات السالف ذكرها ستحتضن مع مطلع سنة 2030 ما نسبته 70,2% من مجموع السكان، لا سيما جهة الدار البيضاء سطات التي ستبلغ مساهمتها 21,1% بعدما شكلت في الإحصاء الأخير 20,6%.

الخريطة رقم 1: توزيع حجم وكثافة ساكنة المغرب حسب الجهات مع رصد معدلات النمو السكاني ما بين 2004 و2014

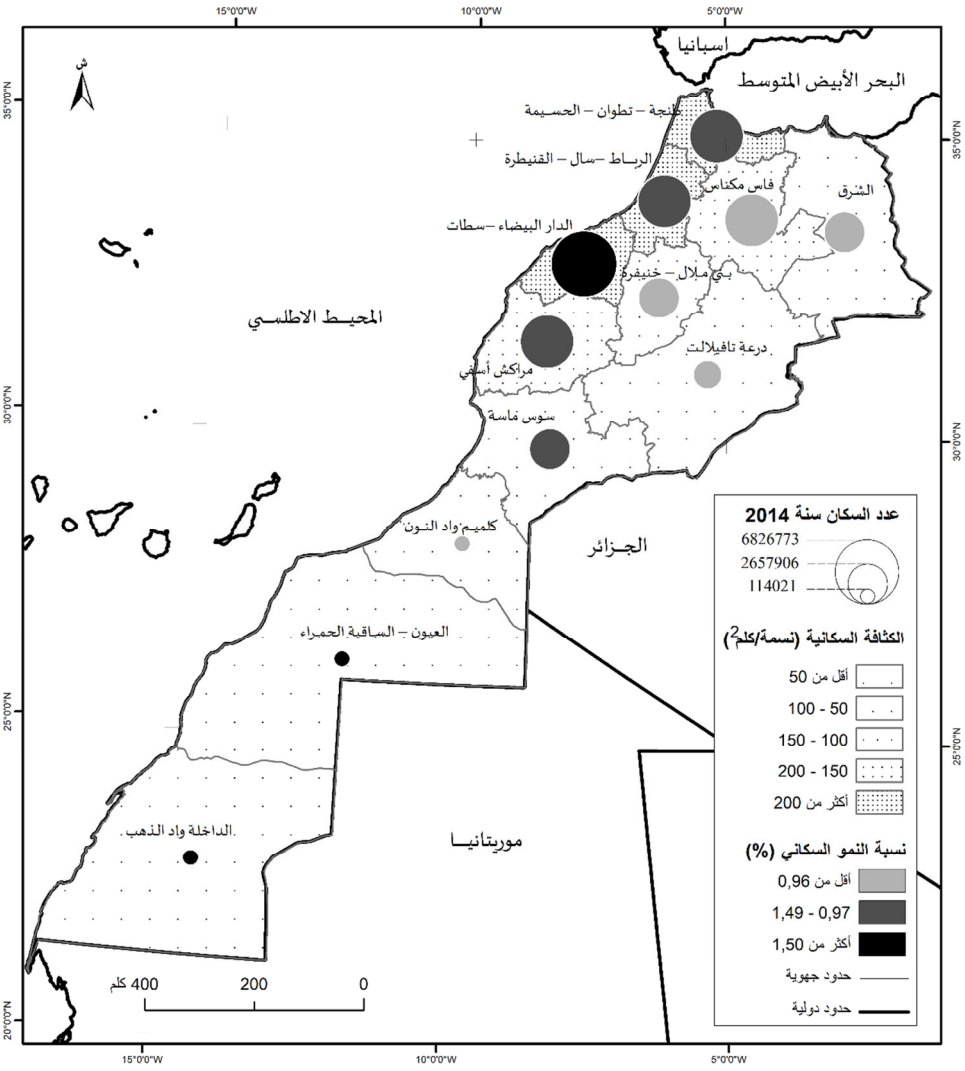

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014

إحصائيا، يتضح على مستوى معدل الكثافة السكانية، أن هناك تشتت كبير للبيانات، حيث تنحرف القيم عن المتوسط الحسابي الذي يبلغ 103 نسمة/كلم^2 بـ 107؛ ذلك أن الجهات الأكثر اكتظاظا، استنادا إلى مقياس التشتت المعتمد هي الدار البيضاء سطات (340 نسمة/كلم^2) والرباط سلا القنيطرة (258 نسمة/كلم^2) وطنجة

تطوان الحسيمة (219 نسمة/كلم^2). أما على مستوى النمو السكاني، فيظهر أن القيم لا تنحرف كثيرا عن المتوسط الحسابي الذي يبلغ 1,38% إلا بـ 0,96%، حيث إن الجهات التي تفوق المتوسط العام هي الداخلة واد الذهب (3,7%) والدار البيضاء (1,54%) والعيون الساقية الحمراء (1,51%).

إن تفسير هذه التفاوتات البيجهوية لا يخرج عن العوامل التقليدية التي تتحكم في توزيع السكان، حيث العوامل التاريخية والاقتصادية والطبيعية حاضرة بقوة في تركز الساكنة المغربية بالمناطق الشمالية الغربية؛ فرغم تدخل الدولة، في إطار سياسة إعداد التراب الوطني، الرامية الي توزيع أفضل للسكان والأنشطة الاقتصادية والتخفيف من حدة التباينات المجالية، فإن التوازن على مستوى السكان ومعه الأنشطة والثروات، كما أسلفنا وكما سنوضح فيما يلي من الفقرات، لا يزال بعيد المنال.

2-3-2 الاختلال على مستوى توزيع الاستثمارات والمشاريع العمومية المهيكلة

إن تحقيق أهداف سياسة إعداد التراب الوطني رهين بالاستثمار العمومي الفعال، الذي يمكن اعتباره وسيلة أساسية وناجعة للنمو الاقتصادي، ومن ثم خلق فرص الشغل وتقليص التباينات الجهوية. إن قراءة مجموعة الخرائط رقم 2 يوضح بجلاء أن توزيع حصص الاستثمارات العمومية غير متوازن بين الجهات، حيث تستحوذ ثلاث جهات فقط على ما نسبته 42,7% من مجموع الاستثمارات العمومية، يتعلق الأمر بجهة طنجة – تطوان – الحسيمة بنسبة 17,9%، ثم فاس مكناس بـ 12,7% والرباط سلا القنيطرة بـ 12,1%. ويزداد الفارق شساعةً حينما نجد جهة الدار البيضاء سطات تشكل لوحدها ما يزيد عن ثُلث مجموع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية، متبوعة بالرباط سلا القنيطرة بـ 17%، ثم سوس ماسة بـ 11%.

هذه الفوارق الكبيرة، والتي تعود لأسباب تاريخية مرتبطة بإعطاء الأهمية للمركز، جعلت الدولة في السنوات الأخيرة تهتم بالمجالات الهامشية عبر تعبئة أملاكها الخاصة من أجل الاستثمار في مشاريع مختلفة تهم القطاعات الصناعية، والصناعة الفلاحية، والغذائية، والسياحة. ويظهر من خلال الخريطة ذات الصلة بهذا الأمر، أنّ هناك اهتماما بالجهات الجنوبية، خاصة جهة العيون الساقية الحمراء التي

بلغت فيها نسبة مساهمة الدولة بأملاكها في الاستثمار 38%.

يواصل المغرب بذل الجهود لجعل بيئة الاستثمار أكثر جاذبية من خلال توحيد وتبسيط الإجراءات ووضع تدابير محفزة ومشجعة للمستثمرين، ذلك أن الاستثمار يعد عاملا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي الفعال والمستدام. في هذا الصدد اهتم المغرب بتنمية البنيات التحتية مثل الطرق السريعة والسكك الحديدية (خاصة مشروع القطار الفائق السرعة) والموانئ (ميناء طنجة المتوسطي وميناء الداخلة الأطلسي الذي قيد البناء) والمطارات والملاعب الرياضية والمؤسسات السياحية، كما أن مجال الاستثمارات لم يرتبط فقط بالميدان الاقتصادي بل شمل الجوانب الثقافية من قبيل مسرح الرباط الكبير وتنظيم أحداث ذات نطاق دولي مثل مؤتمر الأطراف 22 ، الألعاب الإفريقية بالرباط، وخلق أقطاب ومؤسسات جامعية جديدة لا سيما ضمن مجالات الهامش (خنيفرة، السمارة، الناضور، الحسيمة...). لقد أطلق المغرب خلال العقدين الماضيين مشاريع كبرى مكنته من تبوؤ مكانة دولية، مثل مشروع نور للطاقة الشمسية في ورزازات، وهو مشروع تم تطويره كجزء من استراتيجية المغرب في المجال الطاقي.

لكن، إذا كان الجانب الاقتصادي قد شهد دينامية إيجابية جعل من المغرب في مصاف الاقتصادات الواعدة؛ فإن السؤال الذي يبقى مطروحا يظل لصيقا بمدى قدرة هذه المشاريع على تذويب الفوارق المجالية، لا سيما على المستوى الاجتماعي. والحقيقة أن معظم المشاريع والاستثمارات كانت ولا زالت في صالح المركز على حساب الهامش، وقد أدى ذلك إلى تنامي الحركات الاحتجاجية في مناطق مختلفة من البلاد كما سيأتي.

مجموعة الخرائط رقم 2: الاستثمار العمومي حسب الجهات بالمغرب

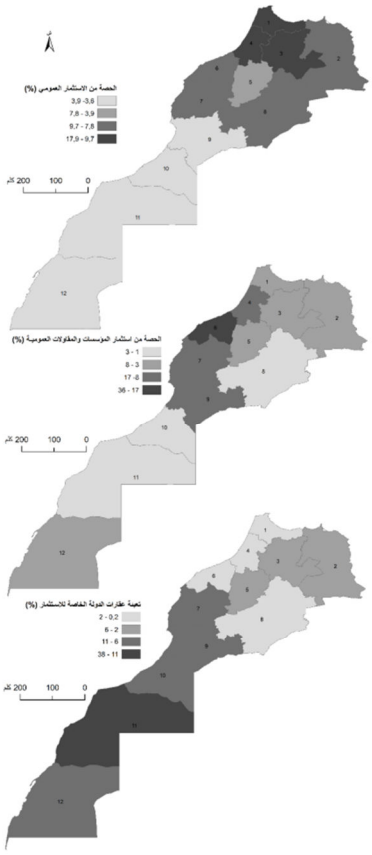

1:طنجة – تطوان – الحسيمة

2: الشرق

3: فاس مكناس

4: الرباط –سلا – القنيطرة

5: بني ملال – خنيفرة

6: الدار البيضاء –سطات

7: مراكش أسفي

8: درعة تافيلالت

9: سوس ماسة

10: كلميم واد النون

11: العيون – الساقية الحمراء

12: الداخلة واد الذهب

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات وزارة الاقتصاد والمالية، 2019

إن تركز الاستثمارات العمومية، منذ مدة، في المركز على حساب الهامش، أنتج لنا توزيعاً غير متكافئ بين الجهات على مستوى خلق الثروات (الرسم البياني رقم 2). حيث يتضح لنا أن ثُلثي الجهات المغربية لا تتعدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام 38%، في مقابل ذلك تساهم فقط أربع جهات -وهي جهات المركز-بحوالي ثلثي الناتج الداخلي الخام (جهة الدار البيضاء سطات بـ 26,41%، الرباط القنيطرة بـ 15,19%، مراكش أسفي بـ 11,31%، فاس مكناس بـ 9,30%). هذه التباينات الاقتصادية جعلت الدولة، في إطار سياسة تكريس اللامركزية والحد من الفوارق المجالية، تكثف مجهوداتها للنهوض بباقي الجهات، لا سيما الجهات الجنوبية التي

حققت أرقاما قياسية على مستوى نسبة النمو الاقتصادي خلال مرحلة 2008-2017 (الداخلة واد الذهب بـ 12,9% والعيون الساقية الحمراء بـ 12,5%).

الرسم البياني2 : توزيع الجهات المغربية حسب نسبة المساهمة في PIB ونسبة النمو السنوي 2010-2017

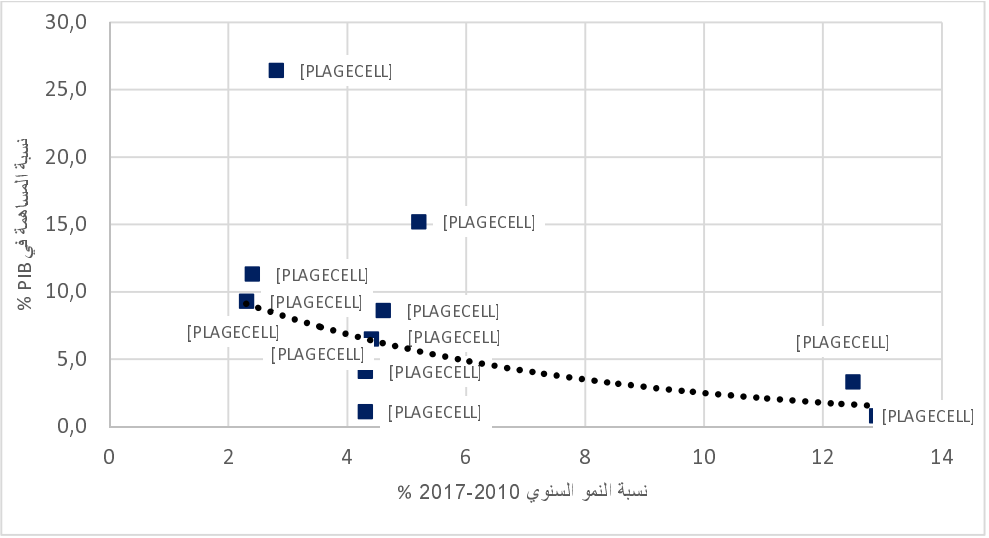

2-3-3 الحركات الاحتجاجية بالهامش تعبير عن الاختلالات المجالية

تزايد عدد الاحتجاجات في المغرب بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من حوالي 700 شكل احتجاجي سنة 2005 إلى ما يزيد عن 17000 شكل احتجاجي خلال سنة 2012[23]. والخريطة رقم 3 تبين أن الاحتجاجات لم تعد تخص مدن المركز من قبيل الرباط والدار البيضاء، بل غدت تتردد في عدة مدن هامشية مثل تنغير ووجدة وتاوريرت والحسيمة وسيدي إفني والعيون...إلخ؛ وهي مناطق تعرف نسبا مرتفعة في معدلات الفقر كما تكشف عن ذلك الخريطة السالف ذكرها. ولا شك أن دوافع هذه الاحتجاجات لا تنحصر فقط في عامل الفقر، بل هناك عدة عوامل أخرى تدفع المتضررين للخروج إلى الشارع رغبة منهم في تحقيق مطالب مختلفة ضد البطالة والتهميش وغلاء الأسعار والأوضاع الصحية الرديئة...إلخ.

[23]- عبد الرحمان رشيق (2014): الحركات الاحتجاجية في المغرب: من التمرد إلى التظاهر، منتدى بدائل المغرب، ص 38، منشور على شبكة الانترنيت: https://www.b-sociology.com/2019/05/pdf_11.html

الخريطة رقم 3: التوزيع المجالي للحركات الاحتجاجية مع رصد مؤشرات الفقر حسب الجهات بالمغرب

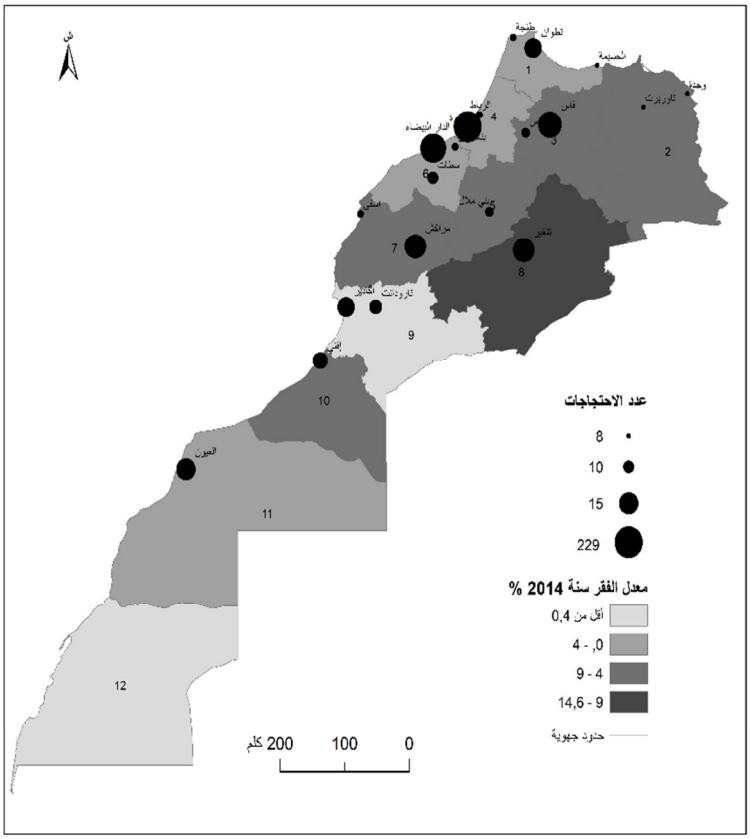

1:طنجة – تطوان – الحسيمة

2: الشرق

3: فاس مكناس

4: الرباط –سلا – القنيطرة

5: بني ملال – خنيفرة

6: الدار البيضاء –سطات

7: مراكش أسفي

8: درعة تافيلالت

9: سوس ماسة

10: كلميم واد النون

11: العيون – الساقية الحمراء

12: الداخلة واد الذهب

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات واردة في: رشيق عبد الرحمان، 2014، مرجع مذكور

خاتمة

لقد اتضح من خلال ما سبق صحة الفرضية التي وضعناها كإجابة أولية لإشكالية التفاوتات البيجهوية بالمغرب، ذلك أنّ الفوارق على مستوى مؤشرات التنمية بين جهات المغرب لا تمكن من تحقيق أهداف الدولة على مستوى إعداد التراب؛ فالرهان على تملك مجال متماسك ومتوازن على مستوى توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، لا زال بعيد المنال لسببين على الأقل: الأول تاريخي، بحيث لا يمكن، بأي حال من الأحوال، إزاحة الثقل الاقتصادي للمركز ومعه الثقل الديموغرافي لصالح الجهات الهامشية، رغم ما يبذل من جهد كبير في تنميتها؛ والثاني مرتبط بأسباب استراتيجية، كون المشاريع المهيكلة لا يمكن توطينها إلا في جهات بعينها في الوقت الراهن، لا سيما التجهيزات المينائية والمشاريع اللوجيستيكية المرتبطة بها.

إن إيلاء الأهمية لجهات الهامش خلال العقود الأخيرة، من خلال تدعيم الاستثمار العمومي، كان هدفه، كما أسلفنا، تقليص الفوارق المجالية، وخلق جهات تنافسية قادرة على الاحتفاظ برصيدها الديموغرافي، الذي اسْتُنزفَ لصالح جهات المركز. لكن، في الحقيقة هذا الرصيد سيستمر في التراجع، حيث تكشف الإسقاطات السكانية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، استمرار الهيمنة لصالح الجهات التقليدية (الدار البيضاء-سطات، الرباط-سلا-القنيطرة، طنجة-تطوان-الحسيمة) التي سترتفع نسبة تمثيليتها في الوزن الديموغرافي، مقابل تراجع بقية الجهات.

وبذلك، فإن تحقيق العدالة والسلم الاجتماعيين بالمغرب مسألة في غاية التعقيد، يجب الاشتغال عليها بكثافة واحترافية. وهذا لن يتحقق إلا بحضور مجالس جهوية تمتلك موارد بشرية مؤهلة قادرة على أداء مهمتها كما يجب في إطار الهيكل التنظيمي للجهة ولها رؤية استشرافية للحاجيات الراهنة والمستقبلية للساكنة، وقادرة على تنزيل صحيح ومضبوط وشجاع لمضامين الجهوية المتقدمة. كما يجب أن ينسجم هذا التوجه مع سياسة في الإعداد والتهيئة الترابية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال المغربي المتنوع.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- عبد الرحمان البكريوي (2004): الصعوبات التي تواجه التخطيط العمراني بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة بالمغرب، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال-الرباط.
- عبد الرحمان رشيق (2014): الحركات الاحتجاجية في المغرب: من التمرد إلى التظاهر، منتدى بدائل المغرب، ص 38، منشور على شبكة الانترنيت: https://www.b-sociology.com/2019/05/pdf_11.html.
- عبد الفتاح الزين (1987): "العلاقات بين المدينة والبادية بحوز الرباط"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط - أكدال-.
- عبد الإله الفاسي (2011): "بلدية الرباط في عهد الحماية 1911-1939"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، أكدال-الرباط.
- محمد هرهور (1986): "علم الاجتماع السياسي الاستعماري"، مجلة أبحاث العدد 9.
- المملكة المغربية، اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الثاني، تقارير موضوعاتية.
- المملكة المغربية، اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الثالث، الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المملكة المغربية، دستور 2011.
- الظهير الشريف رقم 1.50.351 الصادر بتاريخ فاتح جمادى 1379 الموافق 2 دجنبر 1959، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 2458 الصادرة بتاريخ 24 دجنبر 1959بشأن التقسيم الإداري للمملكة..
- ظهير رقم 1.15.83، صادر في 20 رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015، الجريدة الرسمية عدد6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015، المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 للجهات.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Benkada Aziza, Belouchi, Mohammed, Iallouchen, Assia, *et al* (2018): Regional financial governance: a lever for change for advanced regionalization in Morocco. *International Journal of Scientific & Engineering Research*, *9*.

- Bergh Sylvia (2016): Public sector governance reforms and 'advanced regionalization 'in Morocco: What role for the European Union?. *Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS*, *56*.

- Ibourk, Aomar, and Soukaina Raoui (2021): Scale effect on territorial disparities of sustainable human development in Morocco: a spatial analysis. *Discover Sustainability*, *2*(1), 1-20.

- Suárez Collado, Ángela, and Raquel Ojeda García (2015): The effects of the Moroccan advanced regionalization process in Western Sahara. *Transmodernity: Journal of Peripheral Cultural Production of the Luso-Hispanic World*, *5*(3).

تطور الإطار المفاهيمي لهوامش المدن: السياق ومحاولة ملاءمة المفهوم للتحولات المجالية المتجددة

جلول عبد الإله

أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الانسانية،
أكادير، جامعة ابن زهر

ملخص

المقال محاولة لبسط النماذج السوسيو- مجالية التي تناولت موضوع المجالات الهامشية، حول المدن من خلال تسميات عديدة: المجالات الانتقالية، أو البينية، المجال الثالث أو الضاحوي، مجالات في طور التشكيل كل هذه المجالات تحظى بمكانة هامة على المستوى العالمي، حيث تعد مسرحا لرهانات اقتصادية واجتماعية معقدة وتنتمي لمرجعيات تعميرية وثقافية تحكمها ضوابط تاريخية وأهداف متنوعة. كما هي مجالات لتوسع المدن باختلاف أشكالها وإشكالياتها فهي في ذات الوقت مجال وفضاء للعيش والتلاقح الاجتماعي المادي والمحسوس ومجال مشاريع ورهانات اقتصادية كبرى تحدد مستقبل المدن.

من خلال النموذج الامريكي، والاوروبي، والغربي والمغاربي، حاولنا توجيه المقال نحو السياق المفاهيمي لهذه المجالات الهامشية، قصد فهم محتواها وخاصياتها وشكل تنظيمها السوسيو-اقتصادي. فهي تعد مختبرا حقيقيا للعديد من الممارسات التي تصدر عن فاعلين عموميين وخواص ينطلقون من مرجعيات مختلفة لاختلاف نظامهم الاقتصادي وطموحات مجتمعاتهم الموضوعية والفلسفية وحيثيات مجالاتهم. مع التحولات السريعة الاجتماعية منها أو الثقافية أو المجالية التي افرزها نظام العولمة منذ التسعينيات من القرن الماضي، تداخلت المفاهيم وتشابكت النظريات وكثرت الإسقاطات المفاهيمية التي تخض مجالات بعينها على مجالات أخرى مفارقة في الزمن والمكان والمرجعية. مع هذه التحولات أصبح من الصعوبة بمكان تحديد المركز من الهامش بفعل تواتر مراكز جديدة متعددة وهوامش متنوعة تنظيما وهوية واستعمالا بل وإستراتيجية. مما يعني أن المفهوم الكلاسيكي للمركز والهامش أصبح يحتاج لمقاربات ابستمولوجية وقراءات مجالية مضبوطة على خصائص معينة مدروسة سلفا وفق ما هي عليه اليوم وليس اجترارا على ما كانت عليه

بالأمس. ما يقتضي ملائمة نتائج تداخل سلوكيات هذه القوى الإيجابية والسلبية على هذه المجالات من خلال مفاهيم تتماشى والحركية التي يشهدها هذا المجال خاصة على المستوى الوطني.

في إطار السياق التطوري الحالي فقد مفهوم الهامش معناه ودلالته التاريخية من خلال العلاقة الجديدة التي تربط المدينة بهامشها، سواء القروي أو الشبه حضري. هذه العلاقة لم تعد فقط علاقة ارتباط يمكن قياسها بالمسافة بين المركز والهامش أو علاقة تقاس بحجم المدينة، ولكن يتعلق الأمر بتراتبية جديدة، خلقت مستويات علائقية، تؤطرها القطبية الحضرية، والوظيفية الجديدة التي فرضها الطلب المعولم الذي أفرغ المجال الهامشي للمدن من محتواه التقليدي وخلخل بنياته المبنية على الارتباط بالمجال عاطفة ونشاطا، وحوله لمجال تفاوض ساسي-وظيفي للمشاريع الكبرى وأيضا مجال نشاط اجتماعي مقرون بحاجيات ومطالب اجتماعية مرتبطة بسياق العولمة. هذا الاستعمال المتنوع للمجال خلق ارتباك مفاهيمي لاستعمال مفهوم الهوامش الحضرية من خلال نقل مفاهيم لمجتمعات مفارقة في الزمان والمكان والمستوى الاقتصادي ومحاولة تكييف المفهوم أو ملائمته. هكذا تم الخلط بين شبه الحضري والضاحية دون إمكانية ربطهما بالسياق السوسيو اقتصادي الذي أنشأهما. تحاول المساهمة، قياس مدى ملائمة كل مفهوم في ارتباط بالتنمية المجالية، وإمكانية استعمال المفهوم الأنسب لواقع السياقات الجديدة وليس من خلال استيراد المفهوم.

الكلمات المفاتيح: هوامش المدن، الوظيفية والمفهوم، التحولات المجالية والمجتمعية المتجددة.

Résumé

La contribution est un essai sur les modèles sociogéographiques qui ont traité de l'espace de marges autour des villes comme un lieu d'étalement, de sociabilisation, de promotion administrative et comme un espace de vie, de projets et de négociation sociopolitique. A travers, les modèles, américaine, européen et maghrébin, l'auteur s'est orienté vers le contenu conceptuel des espaces périphériques dans le but de cerner leurs caractéristiques, leur mode d'organisation et de récupération socio-économique. La mondialisation a certes induit une nouvelle mise aux

normes des villes, notamment métropolitaines, sur des inspirations de logiques néolibérales exacerbant et complexant à la fois hommes et territoires. Dans cette course à la mondialisation, le concept de marges dans un contexte de développement actuel a subi des modifications de sens, d'objectifs et d'orientation en fonction du rapport centre-périphérie. Ce rapport n'est plus exclusivement une question du rang-taille de la ville ou de distance séparant le centre des marges ; mais c'est désormais une question de prélèvement, de polarisation et de structuration dictée par une demande mondialisée sur l'espace périphérique de dégage progressivement d'un attachement affectif d'un lieu d'ancrage et d'appartenance communautaire pour devenir un espace de négociation politico-territoriale, de revendication sociale et de mégas-projets structurant. Ce chamboulement a induit une utilisation imbrication dans l'utilisation du concept de marges par transposition non adéquate de modèles de sociétés sur d'autres sans pour autant se soucier de l'adaptation du concept ou de sa pertinence. Ainsi des espaces périurbaines sont confondus avec des banlieues sans pouvoir, pour autant, les caractérisées ou les insérées dans le contexte socio-territorial qui est le leur. En partant des différents modèles circonscrits dans leurs société et territoires, la contribution essai de mesurer la pertinence de chaque concept en regard au développement et la possibilité d'utilisation adéquate selon la réalité des contextes importateurs du concept.

Mots clés: Espaces périphériques' notions et fonctions - Sociétés et territoires en changement.

مقدمة

عرف العالم في النصف الأخير من القرن العشرين منظومات متغايرة للتمدين. فالمدن الحديثة تعرف تحولات سريعة كمًا ونَوعًا، استعصى على المهتمين بالدراسات الحضرية والابستمولوجية من مشارب مختلفة مواكبة التمدين الحالي الذي تعددت نماذجه بتعدد مدارسه وانفتاحه المستمر على علوم أخرى تهم المجتمع والسياسة والفلسفة والمنظومات الاقتصادية والحقوقية مما نوع أشكاله وجدد وظائفه، ونمط شبكاته تارة وفق نظام العولمة وتارة أخرى مقاومة لها. فالتوسع الكبير غير المتحكم فيه للمدن والامتداد المتزايد لترابها وتلاشي ثقافة الحدود وإحداث الميتربولية

المجالية والاجتماعية، أقحم بالقوة مفاهيم جديدة لمحاولة تصنيف وفهم دينامية هذه "المجالات الجديدة" عبر أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأيديولوجية1. فتعددت بذلك أسماء ومحتويات المدن وتنوعت بين مدن الذكاء الصناعي والرقمي (Boniface, 2021) والمدن المستدامة (Ortega, 2020) والأرض الحضرية (Paquot2016) التي تعتمد على مبادئ جديدة للتعمير (Ascher, 2010).

انطلقت الظاهرة بالدول الأنكلوساكسونية مع الخمسينيات، لتعم باقي بلدان أوروبا خاصة الغربية، منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي ثم بعد ذلك بلدان شرق آسيا وإفريقيا، حيث توجت بازدياد عدد المدن الجديدة وتضخمها وتمدد أنسجتها وتنوع مشاهدها. وقد شكل الفارق الزمني الذي طبع وثيرة انتشار التمدين، وتنامي المجالات الجغرافية الحاضنة له وتنوعها، وتنوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة بالمدن الكبرى -حيث أصبحت تشكل مجموعة من الوحدات الترابية (Unités territoriales). انبثقت عن تطور مبدأ وحدات الجوار"Unités de voisinage" الذي تم تطويره بالولايات المتحدة في مرحلة ما بين الحربين. هذه الوحدات انتشرت فيما بعد تلقائيا بكيفية متلازمة مع المدن الجديدة البريطانية. بعد ذلك اتخذت حجما أكبر وانتشرت عبر النموذج السويدي في كل من قرى المستعمرات الأمريكية وبمحاذاة المدن الجديدة الهنغارية.

ما مكن من تداول المدن الجديدة كون حدودها المادية هي ذات صبغة رمزية - مصدر مفسر لتعدد الأشكال والتسميات، ومكامن لشتى التساؤلات حول مظاهر العلاقة القائمة بين المدينة وتلك الكيانات المجالية المحيطة بها، أمام ذوبان الإطار المادي والمعرفي والأيديولوجي للمدينة الكلاسيكية المعروفة برسم حدودها (المدينة الإدارية) وظهور المدينة -الممتدة -المتعددة الأبعاد. غير أن تطور الظاهرة الحضرية بهكذا مفهوم لم تكن لتتأتى عالميا بنفس المواصفاة والمحتوى والحدة والرمزية. ذلك أن الاستعمار الفرنسي أقحم المدن الجديدة بالمغرب بمواصفاة تخص حاجياته

[1] وصفت هذه المرحلة بالحاسمة وغير المستقرة للإطار المبني، استجابة لقوى مالية، تقنية، اجتماعية واقتصادية تقودنا نحو منظومة من التعمير تتميز بأشكالها التقنية والجمالية لمدن "ما بعد الحداثة".مدن تستجيب لطلب تخارجي ووظائف السياحة والإقامة والاستثمار، مما يجعل منها مدنا، تحمل رهانات من الصعوبة بمكان ضبطها وتقسيمها وموازنتها مع الطلب الوطني على السكن والإقامة والوظائف(.,KIVELP.1993)p.67

وأهدافه وأنماط عيشه ترتب عنها تعمير ديموغرافي قوي وعجز في المنظومة الترابية بين الساحل والداخل وتوظيف سياسي-اجتماعي لوحدات الجوار التي اعتمدها إيكوشار بالمدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط. لقد ورثنا مدنا جديدة استباحت البنى التقليدية وابتذلتها شكلا وهوية ومضمونا نجحت من خلالها مدن جديدة مناقضة لكن تعثر فيها مسلسل التحضر وفق المبادئ الجديدة للتعمير الأوربي (Naciri, 2017, p279) وخاصة التأطير والتحكم في الانتشار الحضري عبر تخطيط سليم وقوة قانونية تنظم المدن وامتدادها الجغرافي والترابي وفق وظائف محددة تميز بين الضواحي بمختلف مراتبها وهالاتها وأدوارها وبين المجال القروي المدعم اقتصاديا واجتماعيا ومجاليا. نحن نندرج في حلم ومبتغى المدينة (Naciri, 2017,598 p) ونعيش التحضر بنمطقنا وضغوطنا وانطباعية تخطيطنا فأصبحنا بذلك نلهث نحو المدينة لكن لا ندركها ولا نتحكم في امتدادها ولا نستطيع حتى قراءة تجلياتها المجالية وما أفرزته من ظواهر اجتماعية-ترابية لعل أهمها ظهور المجال شبه الحضري بكل تجلياته وتراكمات سوء التدبير والحكامة وتدفق الهجرة القروية وتعمق الفوارق الاجتماعية والاقصاء الحضري. عوض التعامل مع هذه الظواهر نستمر في استيراد مصطلحات ومفاهيم جاهزة إن على المستوى الإداري وإن على مستوى البحث العلمي. ربما سارية المفعول في مجتمعاتها الأصلية وما أنشئت له؛ لكن ليس بالضرورة صالحة لقراءة وتحليل مجالاتنا الحالية. هامشنا الحضري يشكل اليوم منتوج هذا التطور المجالي الذي خلف أشكالا تَتَجه نحو التعقيد، كلما تقوت حركية النشاط الاقتصادي واتسع نطاقها وتناثرت أجزاء سكنها أو تَراصَت بمنطق متغاير لما هو متعارف عليه. تارة تشكل جزءا من أرياض المدينة وتارة أخرى تشكل مجال رهانات جديدة، للسكن الاجتماعي أو سكن الإقامة وتارة أخرى للمشاريع الترابية الهائلة.

1- الجدل المنهجي حسب المدارس الجغرافية ونماذج استعمال المجال

تعتبر البلدان الأنكلوسكسونية السباقة لدراسة مظاهر هذا التوسع ارتباطا بالبعد المادي واللامادي للكيان الحضري الذي يمكن مقاربته على مستويين. الأول يعتبر أشكال التعمير(المورفولوجيا – المشهد) مدخلا رئيسيا والثاني يركز على البناء الاجتماعي للمجال، عبر دراسة الرموز والعلامات والتمثلات.... وقد ذهبت المدرسة الأنثروبولوجية الكلاسيكية والحديثة بعيدا في هذا المنحى. انطلاقا من هذه الأبعاد

المادية والتصورات اللامادية للكيان الحضري، انبثقت تأويلات و تخصصات متعددة على رأسها الجغرافيا التي اعتمدت بالخصوص على مادية الأشكال المجالية، مُجَسدة في تيارات السلع والمال والساكنة، وشبكات النقل والاتصال والإطار المبني والفضاءات الاجتماعية للمدينة ولمحيطها. يمكن إدراج النموذج الأمريكي في هذا الشأن.

1-1 النموذج الأمريكي

انطلقت أولى الإرهاصات والنقاشات الفكرية السوسيولوجية الأمريكية مع مدرسة شيكاغو مطلع القرن العشرين[2].هذه المدرسة طرحت مبكرا إشكالات وقضايا التمدين والتمدن من موقع الأنثروبولوجيا الاجتماعية عبر أعمال Burgess وPark وWirth التي اهتمت بدراسة صيرورة الدينامية الحضرية منذ منتصف العشرينات وهيمنت حتى السبعينات[3]. ارتباطا بالتطور الصناعي حيث عاشت المدن الأمريكية توسع مجالي متوالي نحو هوامشها مخلفة نمط اجتماعي ومجالي وثقافي شكل موضوع دراسة تناولته مختلف التخصصات، كما خلف غنى مفاهيمي تعبير عن قوة الدينامية المتوالية لمسلسل التعمير بأصنافه المتنوعة (Gutmann J.,1961).

لقد كان من نتائج التطور الصناعي للقرن التاسع عشر، وبداية العشرين، تضخم المدن الأمريكية وتوسع حدودها ونشأة نموذجها الحضري الانتشاري. وخلق تنافسية مجالية -ديموغرافية ووظيفية ترتكز على دينامية الأنشطة الاقتصادية التي سجلت تطورا مرتفعا بفعل الدعم السياسي والمالي للحكومة المركزية وأيضا عبر التمويل الفدرالي والقطاع الخاص. فمفهوم "Suburbanisation" الذي يحيل أكثر على ظاهرة المجال شبه لحضري الأمريكي الذي يختلف عن مفهوم المدن الجديدة وإن

---

[2] تجدر الإشارة أن السوسيولوجيا الاجتماعية ظهرت بالجامعة الأمريكية سنة 1889 بكانساس لكن الفصل يرجع في تأسيس أول شعبة للسوسيولوجيا بالجامعة الأمريكية سنة 1892 مع Albion Small.

[3]- وتكمن الدراسة في استكشاف كيفية اختيار وتنظيم مجالات التوطن من طرف الفئات الاجتماعية، في إطار يتميز بالضغط الديموغرافي نتيجة الهجرة بمدينة شيكاغو. كما تهتم أيضا بتنافس الفئات الاجتماعية حول مراقبة المجال. ولا زالت هذه الأبحاث تشكل منطلق العديد من الأبحاث المهتمة بالشأن الحضري، وتعرف بقدرتها على ترجمة التنظيم الشمولي للمدينة الكبيرة. و تعد نظرية Burgess 1952 المعتمدة للتصميم الحضري المتركز (schéma concentrique) أول نموذج نمطي حقيقي للمجال الحضري الداخلي المعاصر. وقد توجت هذه الأعمال بنشأة الإيكولوجيا الحضرية العاملية (L'écologie urbaine Factorielle) التي حققت نجاحا كبيرا بالولايات المتحدة قبل استقبالها بفرنسا ما بين الخمسينات والسبعينات عبر الجغرافي الفرنسي (Maurice Halbwachs) وقبله .H) (Bauligعندما قدموا خريطة شيكاغو الإثنية

كان ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. فالمسألة تتعلق بسلم ترابي ومحتوى تعميري وكلفة مادية، مما يربطه أكثر بمفهوم التمدين الانتشاري الذي عرفته الولايات المتحدة القادرة على انشاء بنية طرقية سيارة (1935-1944) وما يواكبها من تجهيز، خاصة بعد تحرير الملكية عبر قانون 1944. مما يعني أن التمدين شبه الحضري الأمريكي الذي ينعت كذلك بالتمدين الموازي الذي يشترط مساحات كبيرة حول المدن العملاقة مثل " Détroit"و"Las Vegas " ليتحقق بمنطق الزحف العقاري[4] لهذا السبب وصلت ساكنة التمدين الموازي بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1951 ما يزيد عن 62% من مجموع السكان.

التمدين الانتشاري طابقه تعمير انتشاري كذلك ستتعقد أشكاله وتتداخل مرجعياته ليعاد استعماله من جديد عند (Goffman,1961) عبر مفهوم "Megalopolis" الذي يعني المدن العملاقة التي يسترسل تعميرها الانتشاري من بوسطن حتى بالتمور أو واشنطن على مسافة قد تزيد عن 650 كلم وتضم هذه المدن العملاقة أكثر من 45 مليون نسمة تتوزع على 5 مدن مليونية وتوابعها من المدن المتوسطة المتمدنة والممتدة عبر مجال شبه حضري شاسع.

انتشار المدن العملاقة بكل من اليابان وأوروبا الغربية كان سريعا وأحدث ثورة على مستوى المفاهيم والنظريات. فبمجرد كون المدن لم تعد تقتصر على خدمة باديتها، بل ترتبط بالأسواق الكبرى التي تنشئها، أصبحت شبه معولمة تعتمد على الاستثمار أكثر ما ترتبط بالمجالات التي تحتضنها أو الأرياف التي تحيط بها.مما سرع من وتيرة نسخ نظريات التوسع الحضري التي أتى بها الاقتصاديون (Cristaller et Losch) التي تقوم على المجالات المركزية اعتمادا على دراسة السوق داخل المنطقة الحضرية. الاكتساح الحضري الذي يمكن اعتباره آنذاك مقدمة عولمة ضرب في الصميم منطق تفسير العلاقة بين حجم المدن وترتيبها داخل الشبكة الحضرية. وهكذا توالت الدراسات والنقاشات الأكاديمية حول تفسير دينامية ومنظومة التوسع المجالي الحضري لمحيط المدن الأمريكية وخاصة المجال شبه الحضري المترامي الأطراف لكن المؤطر وفق تصاميم، وجالب للاستثمار بكل أنواعه لحد المغامرة. ذلك في غياب أي منطلق توافقي حول مفهوم واحد، بسبب عدم وضوح الرؤيا وتنوع

4. WALKER R., 1981. « A Theory of Suburbanisation : Capitalism and Construction of UrbanSpace in The United States », Methuen, Londres .pp. 101-131.

مظاهر الحياة المعيشة وتنوع المشاهد التي خلفتها هذه الدينامية الحضرية وشبه الحضرية.

فيما يتعلق بالمسألة الاصطلاحية والمجال الهامشي للمدن هناك غنى مفاهيمي وتنوع لفظي لظاهرة متعددة الأوجه تتقاطع فيها أحيانا المفاهيم المحلية مع القادمة من أوروبا الغربية[5] رغم أنها لا تعبر عن فترة زمنية موحدة ولا عن مجال متجانسين حيث الشكل والمضمون والخصائص. الأكيد أن التحولات لم تشمل مجموع العالم بنفس الحدة، نظرا لإكراهات مادية واجتماعية وثقافية وأنماط عيش مختلفة ومستوى تمدين وتعمير وتحضر متباين بسبب اختلاف المرجعيات السياسية والاقتصادية وحتى الأنتروبولوجيا أحيانا. لكن حتى وإن كانت الظواهر تختلف مجاليا؛ فقد أثر فكر المدرسة الأمريكية الأنكلوساكسونية بشدة على السياقات المفاهيمية والاصطلاحية إلى حد بعيد من قبيل التهيئة الترابية والحكامة والتنمية المستدامة وغيرها.

على مستوى عموم أوربا والبلاد المغاربية والإفريقية على وجه الخصوص، ظلت المفاهيم المستعملة لصيقة بالبعد الاستعماري، في كل ما يرتبط بتخطيط المدن من حيث المرجعية والإمكانات والهيمنة الثقافية في مجال تخطيط وتدبير المدن حتى بعد الاستعمار من منطلق العصرنة مما أبعد أحدث قطيعة مع نموذجنا التعميري الأصيل الذي أصبح عناصر ديكور تراثي أكثر منه نموذج للتعمير يمكن الاحتذاء به وملائمته. فظهرت مصطلحات من قبيل متروبول الموازنة (Métropole d'équilibre) ويتعلق الأمر بمدن كبيرة، قادرة على جلب الأنشطة والسكان والتخفيف من هيمنة المدن العواصم سواء أكانت مالية وصناعية أو إدارية أو سياحية. حسب قدرتها على الاستقطاب وحسب الدور المنوط بها إزاء عملية إعداد التراب. تونس العاصمة والدار البيضاء، أريد لهما ان تكونا عواصم أو متروبولات وطنية يمتد استقطابها كل التراب الوطني. الجدير بالذكر أن وضعية الامتياز هاته الموروثة عن مرحلة الحماية ثم تدريجيا دعمها بعد الاستقلال بوظائف أخرى من قبيل تقاطع تيارات النقل والمعلومات والبنيات التجارية ثم الوظائف القيادية على مستوى الصحة والتعليم والقضاء والمالية والتنشيط الثقافي. بيد أن هذه الوضعية لم

[5] P. Wissink, 1996 : « American Cities in Perspective : WithSpecial Reference to the Developement of their Frange Areas ». Assen.pp75-87.

تكن لتدوم تلقائيا مع تغيير موقع الدولة من الحاضنة نحو الدولة الاستثمارية أو المقاولة، شأنها شأن المدن العواصم الجهوية الفرنسية التي تعددت أدوارها، عندما استفادت من المد اللبرالي لتضل في حجم متوسط عوض أن تهيمن عليها الدولة عبر مراقبة السوق النقدية والمالية، ما لم تعرفه العواصم الجهوية الألمانية على سبيل المثال.

فيما يرتبط بتمدين المجالات المحيطة بالمدن نعتبر مفهوم المجال شبه الحضري الأمريكي مفهوما مؤسسا وإن كانت مظاهره وأهدافه ومحتواه المادي والمجالي والمجتمعي مختلفة.إذا كان الشبه الحضري الأمريكي مجال استثمار شاسع وشبه الحضري الأوربي مجال ضواحي صناعية ووظيفية مركزة تتأثر بدورها بالطلب المعولم؛ فالشبه الحضري المغاربي مجال تعمير ديمغرافي ضاغط بفعل عدم التوازن بين المدن والقرى ومجال استثمار وتفاوض بمثابة عنصر موازنة مجالية واجتماعية تمكن السلطات العمومية من تأثيث المنطقة الميتربولية من خلال تغير موقع الدولة وتأثيرات العولمة التي تمر عبر الميتربول لتحديد طلبها الصناعي أو السياحي أو على الإقامة وامتلاك الموارد الطبيعية. لهذا كثر الاختلاف و تعقدت المقاربة بسبب العولمة والاستثمار والسياسات العمومية المتداولة وسهولة أو صعوبة الوصول إلى الموارد الترابية والرأسمال البشري فكان من الطبيعي تنوع التسميات (Frange - satellites et pseudo-satellites) ; (pseudo-Suburbs رغم كون المنحى يسير في اتجاه اختزال مفهوم شبه الحضري في مصطلح فضفاض ألا وهو المجال الهامشي للمدن وإن كانت الهامشية مصطلح لا يخلو من إيديولوجية تزكي المدن على حساب مجالاتها المحيطة سواء كانت مجالا قرويا أو مجالا شبه حضري وبذلك تخلى مسؤولية تدبير هذه المجالات المحيطة إن إيجابا وإن سلبا فلا يثمن إلا الإطار الحضري كمجال للتحضر . نمو المجالات الهامشية للمدينة الأمريكية في تعبير عن دينامية انتقالية للبنيات الحضرية المعاصرة، عبر المرور من المدينة إلى المكالوبولية ذات الكثافة العالية إلى المدينة المتروبول الممتدة ومن المدينة الأحادية المركز نحو المدينة المتعددة المراكز. لكن مع ذلك تبقى التسميات الجديدة المستعملة لوصف هذه الأشكال الحضرية تفتقر للتوافق حول طبيعة هذه " المجالات الحضرية

الجديدة"[6].

من الأكيد أن الانتقال من الاستيعاب الانتشاري للمجال الأمريكي، إلى استيعاب المجال الأوروبي الضيق وقع اختزال شديد للمفاهيم وأحيانا إفراغها من محتواها الأصلي. ذلك أن المجال شبه الحضري لم يعد مجالا قرويا تحاول المدينة تنظيمه وتخطيطه لمسايرة توسعها الحضري، سواء تعلق الأمر بالأنشطة أو بإنتاج مشاريع كبرى، اقتصادية أو تقنية أو استثمارية أو حتى إذا تعلق الأمر بإنشاء مدن جديدة[7].

بل أصبح مجال رهان عقاري واستثماري للدولة والنخب كما هو مجال رهان تنمية اجتماعية عبر تحقيق الذات من خلال القطاع المهيكل، على مستوى السكن، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية وتسلق سلم الرقي الاجتماعي، عبر الاقتصاد غير المهيكل والنخبوية الإدارية.

2- النموذج البريطاني

بالنسبة لبريطانيا، أخذ مفهوم شبه الحضري منحى مغاير للذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة اختلاف المعطى المجالي والسياسي والقانوني -المؤسساتي

---

[6]- ثم استعمال تعبير «exurbanisation" ثم استعمال لفظ " ex-urbain" من طرف (A.Sperctorsky,1955: p280) لوصف تطور استقرار حلقات من الساكنة الغنية، التي تستقر بريف مدينة نيويورك تتميز بخصائص مهنية حضرية وتتنقل نحو مركز المدينة للعمل وهي منطلق النمط الجديد للتطور الحضري.

[7]-المدن الجديدة: مفهوم عام وغير واضح بحيث أن لكل بلد معناه الخاص بل ونموذجه الخاص ، عرف المدن الجديدة من خلال قاموس التعمير والتهيئة (2000) كمجال مخطط تم إنشاؤه بقرار إداري في إطار التهيئة الجهوية. هذا المفهوم بدأ مع نهاية القرن التاسع عشر.في بريطانيا مع المهندس المعماري BNEDECT HOWARD الذي طور مفهوم المدن الحدائق Villes nouvelles-Cité-jardin غير أن مصطلح المدينة يحتوي اليوم، واقعا جد متغير. مبدئيا ظهرت المدن الجديدة حول المتروبولات العملاقة بكيفية معزولة استجابة للسياسات الداخلية والاستراتيجيات الدفاعية من جهة كما قد يكون الهدف منها فك الضغط على المدن الكبرى عبر إعادة هيكلة المنطقة الحضرية. قد تشكل المدن الجديدة امتداد للمدينة العملاقة بهدف إعادة هيكلة مجلاتها الخلفية دونما فصلها عن المجال.

على مستوى المغرب ظهر المفهوم سنة 1913 مع بداية الحماية وقدوم H. PROST الذي طور مفهوم التعمير الثقافي Urbanisme Culturaliste عبر فصل المدينة القديمة عن المدينة الجديدة (كمنتوج تم إنشائه بناء على قرار سياسي إداري) العصرية الأوروبية. على عكس المدينة غير المنظمة التي تنتظم حول نشاط معين أو تجهيز أولي. يجب التمييز بين villes nouvelles NouvelleVillegالتي تعد امتداد للأولى. هذا النموذج ناتج عن تطبيق توجهات مخطط إعداد التراب الذي حدد مناطق التدخل على اعتبار أنها مناطق استقطاب ديموغرافي كبير (الهجرة) وحيث يتوفر العقار العمومي. عموما قد تستجيب بعض المدن الجديدة لهذه الوضعيات المتمثلة في سلا الجديدة وتمسنا تمنصورت وغيرها، إلا أن الهاجس العقاري غالبا ما يحكم قرار الانشاء من جهة لتنشيط عملية الانعاش العقاري لمختلف المتدخلين ومن جهة أخرى التملص من كلما هو مرتبط بالمشروع الحضري وإعادة الهيكلة. فتدبير وتمرير المدن الجديدة يحكمها هاجسين متناقضين: هاجس الريع العقاري وهاجس توسع المدن.

وارتباطا بتطور نمط الملكية، والثقافة الجماعية المرتبطة بنمط استغلال الأرض القروية والحضرية. هذا النمط من التدبير المجالي كان له دور كبير وفعال حال دون حدوث المد العمراني الكثيف لهوامش المدن على الشاكلة الأمريكية. و على احتواء توسع وتمدد المدن الكبرى على البوادي كما عمل على حماية المحيط البيئي والحيوي[8]. نموذج مدينة لندن الاحتوائي على مستوى احتضان الهامش بيئيا واندماجه في الهندسة المعمارية الفيكتورية يعتبر معبرا على أكثر من صعيد.

3- النموذج الفرنسي

يعد النموذج الفرنسي جديرا بالاهتمام، من حيث نماذجه المجالية؛ ومستويات تناوله من حيث الدراسة والتخصص. وقد خلف غنى مفاهيمي متنوع، فأمام انتشار النموذج الأمريكي لم تجد فرنسا بدا من استنباط مفاهيمها ومصطلحاتها من مجالاتها المغلقة. حتى تصل الأجهزة الحضرية إلى مستوى معين من التوسع، يسمح لها بالمقارنة بالنموذج الأمريكي.

لا يمكن الحديث عن مظاهر التمدين بفرنسا دون الحديث عن الضاحية التي شكلت انطلاق مرحلة ما بعد "المدينة الأسوار" التي تعتبر امتدادا لمدينة القرون الوسطى، فشقي كلمة "Banlieue"، تدلان عن المجال الذي يحيط بالمدينة والخاضعة لسلطتها[9].

وقد ارتبط مفهوم الضاحية عند كثير من الباحثين الجغرافيين الفرنسيين بالثورة الصناعية وما أعقبها من تحولات عميقة في أنماط ارتباط الضاحية بالمدينة كمجال لتلبية الحاجيات الحضرية ثم كمجال صناعي وأخيرا كمجال اجتماعي ضاغط له كيان إداري لكن ينبض بنبض المدينة المركزية التي تؤثر فيه حسب طلبها الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. ومن هذا المنطلق يرى دانييل بينسون، أن المفهوم مرتبط بتدفق الأنشطة الصناعية نحو خارج أسوار المدينة، سعيا نحو توسيع قاعدتها العقارية أو التخفيف الضريبي. الباحث يرى أن الخاصية المميزة للضاحية تكمن في

[8]- فمنذ 1930 تم سن تشريع منع التوسع الحضري للمدينة على شكل أشرطة (Ribbondevelopmment)، ليدعمه سنة 1960 تشريع إنشاء أحزمة خضراء تحيط بالمدن عل شكل جدار عازل يحول دون المد الحضري.فنظام ألالا مركزية، اتخذ في بريطانيا شكلا متطورا، موجه من طرف الدولة، عبر سياسة المدن الجديدة لما بعد الحرب التي استهدفت إعادة انتشار الساكنة والأنشطة خارج المدن الكبرى في اتجاه المدن الصغرى والمناطق القروية.

[9] -بيير جورج،2002 معجم المصطلحات الجغرافية، الطبعة، ص.519.

ارتباطها بالمدينة عبر التبعية التاريخية أولا ثم بعد ذلك بالدور الوظيفي. وبين أن أهم خاصيات الضواحي الأوروبية وخاصة الفرنسية، هو أن صفة الصيرورة ملتزمة مع المفهوم. فالضاحية مراتب وإنتاج اجتماعي-تاريخي وسياسي كما أسلفنا الذكر سابقا؛ غير أن مفهوم الضاحية اقترن منذ أواخر القرن العشرين، بمؤشرات اجتماعية، تطور معناها ومفهومها ليعمم على مجموع الأحياء التي شهدت منذ مطلع الثمانينات، مشاكل اقتصادية واجتماعية اتخذت منحى سياسي وأمني. وبذلك استقى مفهوم الضاحية، مدلوله الجديد، المرتبط بمحتواه الاجتماعي- السياسي أكثر منه الجغرافي المرتبط بالمدينة.وقد عمم هذا المدلول لمفهوم الضاحية بعدما كان ينطبق على هوامش باريس لوحدها على سائر كبريات المدن الفرنسية (مرسيليا-تولوز-ليون...)[10]. الاحتواء التام تم التفسخ التدريجي وظهور الضواحي يعزى لتوجه الباحث -Jean «François Gravier* في كتابه المستفز (Paris et le désert français) الذي يعتبر ثورة في اتجاه اللامركزية الفرنسية منذ 1947.

4- نموذج البحر الأبيض المتوسط

من خلال هذا النموذج نستحضر المدن خاصة منها العتيقة الأميرية أو غيرها كانت في قلب الحضارة والفعل الاجتماعي، مما جعلها تحتفظ بمركزيتها الاقتصادية وساكنتها الحضرية التقليدية، خاصة الأثرياء والأعيان. في حين تُلفظ الساكنة الفقيرة والمتوسطة خارج المدن التقليدية، بمعنى في اتجاه "الضواحي"[11] أو بالأحرى في اتجاه الأرباض. هذا النموذج إذا كان يتعارض مع الشكل الأمريكي ونموذج شمال أوروبا فإنه تعتريه كثير من التناقضات، اعتبارا لتطور الظاهرة الحضرية نفسها في كل بلد.

فإذا أخذنا نموذج النمو الاقتصادي لبعض البلدان المتوسطية كالمغرب وتونس اللذان ارتكزا على مفهوم المدن-الدولة (ville-Etat-Nation)نجد أن العواصم الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط وتونس العاصمة، قد استطاعت في وقت وجيز أن

[10]- وبذلك قرنت أغلب الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الضاحية بمدلولات اجتماعية سلبية ذات طابع تمييزي ديموغرافي واقتصادي واجتماعي، من خلال إقران توطن الضاحية بهامش المدينة، زيادة على ارتباط تبلور الضاحية نفسها بالثورة الصناعية وللاستقرار ألبعدي لفئات المهاجرين الذين لفضتهم المدينة، مما يوحي بأن الضاحية أصبحت لها مدلول اجتماعي (ارتكازاته في الغالب سياسية، انتخابية) يرمز إلى التهميش والإقصاء. خاصة في مجالات التهيئة التدريجية(zup) التي اعتبرت مفخرة الثلاثينيات من العقد الماضي.

[11]-الضواحي هنا بالمفهوم الأدبي وليس الوظيفي

تستقطب كل القوى الاقتصادية والاجتماعية في اتجاهها. المدن العتيقة، فاس ومراكش وطنجة وصفاقس وإن استطاعت أن تحافظ على مركزيتها الاقتصادية والسياحية لم تستطع أن تحتفظ ببرجوازيتها التقليدية التي غادرت برؤوس أموالها في اتجاه الدار البيضاء والرباط وتونس العاصمة لتكون نخبا جديدة لها القدرة على الاستثمار وإعادة الاستثمار تبعا لدينامية نموذج المدن -الدولة، حيث يرتكز الفعل الاقتصادي عبر المساندة السياسية والمصاهرة المالية بين النخب السياسية والنفوذ الاجتماعي. وقد نؤكد أن هذا التوجه بدأ يتبلور مع دخول الاستعمار الفرنسي للبلاد المغاربية، حيث استباح كل مقومات ومعالم المدن العتيقة التي كانت تمثل بالنسبة له المقاومة والتحدي الاقتصادي والوطني. هذه حالة حتى المدن العتيقة التي استعملها المستعمر كإطار مرجعي للتمدن كالدار البيضاء والرباط وتونس والجزائر العاصمة. ناهيك عن المدن التي لم تكن مخزنية وطالتها يد الاستعمار.

الإطار التاريخي وخصوصيات التمدين والتموقع السياسي والاجتماعي حوله، مسألة غاية الأهمية، تمككنا ليس فقط من تصنيف المجال الجغرافي وخطة التمدين المستعملة ومدى تأثيراتها العامة والجانبية؛ وإنما تدفعنا إلى استشعار المجال والاحساس به وفهم آليات اشتغاله. فعندما نستعمل مفهوم الضاحية حول الدار البيضاء أو تونس العاصمة أو الجزائر العاصمة، فإننا نستسيغ نسبيا المفهوم باعتبار اقحام النموذج الصناعي الفرنسي بالقوة على هذه المجالات لأنها تستوفي الشروط المطلوبة في الضاحية: الصناعة والتواتر الزمني، الانتقائية والتميز وعلاقة الهيمنة والإصلاح المجالي التدريجي في مجال السكن ثم الضبط العقاري...إلخ. لكن أن نستعمل نفس المصطلح في مجالات أخرى لا تستوفي كل الشروط قد نعتبره مغامرة وسيكون من باب الإسقاط ليس إلا. فماذا إذن عن مصطلح المجالات شبه الحضرية؟

5-الهامش الحضري: منظومة عالمية صعبة التعريف وذات دينامية متوالية

تعرف الظاهرة شبه الحضرية بشكل عام بكونها منظومة تجمع مختلف الحركات القادمة من المدينة المركز، في اتجاه هوامشها في شكل حركية عملت على إعادة ترتيب المجال وفق علاقات جديدة في ارتباط مع المدينة. ففي الوقت الذي كان النقاش منصبا حول الضاحية ومختلف تجلياتها الاجتماعية والمجالية بدأ المجال الفرنسي يعرف تطور نموذج جديد للتعمير عبر توجه الفئات الوسطى والغنية

نحو المجالات القريبة من المدن بحثا عن فضاءات محدثة تستجيب لتطلعات جديدة من حيث السكن (السكن الفردي وسكن الإقامة) ونمط العيش المرتبط بالبادية[12] كمفهوم عقاري وبيئي وليس إنتاجي أو اجتماعي.هذه العناصر أفرزت نطاقا جديدا صنفته الدراسات كمجال ثالث ليس بالمدينة ولا بالبادية إنه المجال شبه الحضري (espace périurbain). مجال ما بين المدينة والبادية. فكيف يُعرف هذا المجال؟ ما هي عناصره وحدوده ووظيفته وارتباطه بالمدينة؟

تعد الظاهرة شبه الحضرية تجسيدا لأشكال تعميرية متنوعة يصعب تحديدها وتكميمها عبر مفهوم بسيط، كما يصعب أيضا تعدادها. هذا التعقيد مرتبط بعنصر الزمان والمكان، كما هو مرتبط بالمجتمع والثقافة والاقتصاد والسياسة ودرجة تطور النموذج الحضري.

فشبه الحضري مفهوم معقد وديناميي، يعني ظاهرة متعددة الأشكال، فهي تختلف حسب نشأتها وشكلها ومحتواها ومرجعتيها وزمن تكونها ومدى أطرافها، تتلاقى فيها ظاهرتين أساسيتين:

أولهما، التمدين الممتد وهو ما اصطلح عليه بمفهوم (Rurbanisation) بمعنى مزيج من المجالات الريفية والمجالات الحضرية الهامشية. قد يكون الامتداد العمراني ناتج عن عملية فك الضغط وإعادة توجيه الأنشطة (Etalement urbain)، كما قد يكون ناتج عن لفض للساكنة الحضرية (Desserrement urbain). إلا أن المجال شبه الحضري، قد يتسع أو يضيق حسب دينامية المدينة الأم. في هذه الحالة تكون له حدود تميزه. إذا لم تكن هناك حدود تميز المجال شبه الحضري، فإننا أمام ظاهرة أخرى حيث المدينة الأم أو المدن المنضوية تحتها تعرف تمددا في جميع الاتجاهات وبكيفية مستمرة لا تمكن من قراءة حدود واضحة لاكتساح التعمير. هنا نحن أمام ظاهرة أوسع لتمدين الأرياف[13](Suburbanisation) والتي مازالت في إطار

[12]L. ROUJE., 1994: «Histoire de la question périurbaine », la documentation Française, Paris, 341p

[13]J.B.Charrier, 1961 : Citadins et ruraux, Que Sais-Je ? Paris, Puf, 127p.
Voir aussi G.Bauer et J.M. Roux, 1976 : La rurbanisation ou la ville 2parpillée, Ed. Seuil, Paris, 192p.
Voir aussi G.Bauer, 1977 : compagne suburbaines, villes s'éparpillant : que connait-on du phénomène rurbain ? Revue Economie Rurale, Volume117, n°1, pp13-16.

التكوين.

ثانيهما تمدين المستويات القريبة من المدينة عبر نوعين من التمدين: الزاحف والصاعد من المجال القروي البعيد والمتوسط نحو المدن. المجال شبه الحضري يعتبر بالنسبة للتمدين الصاعد مصفاة مهمة تمكن المهاجر القروي، إما من الاستقرار النهائي أو المؤقت حيث يصبح المجال مجرد محطة هجرية انتقالية (Relais migratoire) في انتظار فرصة الالتحاق بالمدينة. كيفما كان الحال، فالحافز الاقتصادي والاجتماعي، هو من يحرك الساكنة الحضرية المتوسطة والساكنة الريفية المعدومة في اتجاه المجال شبه الحضري. هذا الأخير قد يكون منتظم أو قد يكون عبارة عن نوى متناثرة هنا وهناك، في هذه الحالة الأخيرة يتعلق الأمر بمجال شبه حضري متفسخ ومجزء. هنا نستنتج أن المجال شبه الحضري مجال متحرك ليس المهم تحديد علاقته بالمدينة ومورفلوجيته وتراقصاته اليومية وكثافة استعمالات، بل يحتاج إلى مقاربة عميقة تخص مكانيزمات تكوينه وتطوره ومراحل تحوله ومحتوى ماهيته وإستراتيجية ساكنته ونخبه واستعمالات عقاره والرهانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتخلله زمكانيا.

يتضح أن المجال شبه الحضري هو مجال متحول أكثر من أي زمن مضى. فمن جهة الرهانات الحضرية حول الأرصدة العقارية أصبحت معولمة وضغوط المدينة متنوعة باستمرار لدرجة أننا لم نعد أمام مجال شبه حضري واحد موحد المصفاة والوظيفية وإنما أمام مجالات شبه حضرية متنوعة تختلف رهاناتها بين الفاعلين الحضريين ورهانات المجتمع شبه الحضري عامة، نخبا ومجتمعا مدنيا ومدبري الشأن المحلي. كل له رهاناته الخاصة فاعليه العقاريين والأحزاب المسيرة له التي قد لا تتلاقى رهاناتها السياسية والاقتصادية مع التوجهات والاستشراف الحضري. مما يعني أن المجال شبه الحضري ليس فقط حالة مجال إنما حالة كيان. لذا عندما يتعلق الأمر بالمجالات المغربية يجب أن نكون أكثر حذرا عندما نستعمل مصطلح الضاحية التي وإن تعددت أشكالها، تضل مشخصة لوضع يرتبط بالبلدان المصنعة. فحتى على مستوى المجال شبه الحضري هناك أنواع ومراتب على الباحث استخراج انماطها واستكشاف أدوارها انطلاقا من مجال بحثه وخاصية تمدينه وتطور مراحله.

إذا ما عدنا للنموذج الفرنسي نظرا لكثرة استعمال مفهوم الضاحية إسقاطا من طرف عدد كبير من الباحثين المغاربيين، نجد أن مفهوم " شبه الحضري" يتسم

بالتنوع وبالتعقيد. ويصنف بمجال ما وراء الضاحية، عند المدرسة الفرنسية. ظهر في فرنسا سنة 1960 وبدأ يطرح كمفهوم ابتداء من 1980، وكصنف إحصائي رسمي من طرف INSEE[14] سنة 1996. من الناحية المورفولوجية، شبه الحضري يرمز إلى شكل هندسي يتميز بقلة الكثافة، حيث السديمة تتميز بالفراغ والكثافة. من الناحية الوظيفية، يربط علاقات وطيدة مع القطب الحضري، من خلال قوة الحركية بين أماكن الشغل والإقامة. يتميز أيضا بتواجد أنشطة اقتصادية نتيجة لإعادة انتشارها خارج المدينة وأحيانا تحولها. شكل السكن يتميز بالتنوع: جماعي، تجزيئات، سكن فردي موجه نحو فئات متنوعة. إقامات فردية لفئات ذات دخل مرتفع، أحيانا ذات مساحات كبيرة تشكل فضاءات مغلوقة (السكن المحروس)15.

يعرف أيضا بالتعمير ما وراء الضاحية أو هامش المدينة، حيث يصعب وضع حدود له مع المجال القروي، لفظ يتجه نحو استبدال مفاهيم أخرى تحمل نفس المدلول: الهجرة الحضرية -تمدين القروي-الحضري-الحضري الجديد. فالأمر لا يتعلق برد فعل ضد المدينة ولكن بمرحلة جديدة من التعمير يلعب فيها شبه الحضـري دور الوعـاء، فهو في النهـاية «إدخال لعناصر حضرية بالوسط الريفي، على عكس الضاحية التي تنتمي هيكليا إلى المدينة." [16](Lionel ROUJE, 1994).

من الأكيد أن إقحام المجال شبه الحضري في فرنسا بين مفهومين متلازمين: الضاحية (Banlieue)والأرياف المتمدنة (Suburbanisation) متناقضتين الأولى مغلوقة والثانية مفتوحة، جعل مفهوم المجالات شبه الحضرية مفهوما غامضا، باعتباره مفهوما محدثا مقارنة بالمفاهيم الأخرى. مما يؤكد أن ظاهرة نمو المجالات شبه الحضرية تختلف حسب البلدان وحسب بنياتها وتطور إنتاجها الصناعي وغير الصناعي. وحجم المدن والسياسات الحضرية وإعداد التراب. كما تختلف حسب الزمن الذي يعد حاسما في تحديد حمولة جملة من المفاهيم والتسميات التي تزاوج بين البسيط والمركب (الهامش – المركز الجديد – التجمع الجديد – التحضر الجديد، المدينة المجزأة ...).

[14]- المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية. هيئة تابعة لوزارة الاقتصاد بفرنسا، وهي التي تقدم الاحصائيات الرسمية.

[15]-R. BRUNET, R .FERRAS.et H .THERY., Les Mots de la géographie. Dictionnaire critique. Paris / Montpellier : La Documentation française ., paris, 470p.

[16]-L. ROUJE., 1994, ibid.p72.

إذا استثنينا النموذج الأمريكي وركزنا على النموذج الأوروبي خاصة منه الفرنسي الذي تناول بإطناب الجدل المنهجي حول الضاحية والمجالات شبه الحضرية، من خلال تعقيداتها وخلفياتها الاجتماعية، يدعم تقديم الحالة الفرنسية، على وجه الخصوص. وكذا مختلف المواقع التي أخذها المجال شبه الحضري على صعيد أوروبا. وذلك تبعا للحالات التي توجد عليها المدن ما بين وضعية الهيمنة والتنشيط وطبيعة التمدين وتوجهاته، وكذا في علاقتها مع الرهان العقاري وتدخل السياسة العمومية سواء أكانت استثمارية أو حمائية أو إنعاشية، دون أن ننسى كذلك الحركية السكنية.

خاتمة

حاولنا خلال هذا المقال نهج مقاربة اصطلاحية من قبيل الاجتهاد الشخصي بطموحات محدودة عبر تحديد المفاهيم المرتبطة بإنتاج المجال الحضري وشبه الحضري بمختلف وجهات العالم من موقع منظومي يراعي صيرورة تطور المجال ومختلف استعمالاته الوظيفية وخصوصا عوامل إنتاجه . لقد حاولنا الوقوف على عناصر بناء المقاربة المفاهيمية حسب ما توفر لدينا من معلومات وبيبليوغرافيا متخصصة آخذين بعين الاعتبار الراهنية المجالية والواقعية وسرعة تطورهما. سواء من حيث الاستعمال والتداول أو من حيث الرمزية والدلالة والتدبير. عبر الصيرورة والتحولات والاستراتيجيات والإشكالات اليومية التي تطرحها هذه المجالات المتسمة بالتعقيد بكل حمولتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إنتاج المجال الحضري وشبه الحضري يكتسي أهمية بالغة. لذا وجب الفهم الصحيح لهذا الإنتاج الذي يتطلب أكثر من مقاربة. من جهة لا بد من استيعاب آليات إنتاج هذا المجال أو ذاك، بل الأهم من ذلك فهو كيف ينتج المجال آنيا ولحظيا لأن مسألة الزمكانية من الأهمية بمكان. بمعنى أن حضور الباحث في الميدان والمشاركة في الأحداث والمواعيد الحاسمة على مستوى تدبير أو تقييم المجال المشتغل عليه مسألة لا محيد عنها حتى يكون الباحث جزءا من بحثه على مستوى فهم آليات اشتغاله ورهاناته الحقيقية والالمام بالترسانة المفاهيمية وملائمتها الصحيحة مع القضايا التي يطرحها المجال بتشعباته المختلفة.

فعندما يتعلق بمحاولة تحديد المفاهيم المؤسسة والنظريات المؤطرة فهذا لا يحصل بمعزل عن معرفة هوية الفاعلين في هذا المجال مؤسسة وجماعات وأفرادا.لا بد من اختراق منظومات الفعل التدبيري والتنموي والاجتماعي ليتمكن الباحث من تحديد مقومات الفعل وتحديد درجته وصفته وتجديد مفاهيمه وفق السرعة التي يسير بها المجال. كل هذه المحددات أساسية للتعامل النظري مع مجال حديث النشأة والتشكل والتطور. فلا يكفي الحديث بصفة الجمع وبنفس المنطق وعبر نفس المصطلحات والتركيبات النظرية والفلسفية والمدرسية على مجتمعات ومجالات مفارقة في الزمان والمكان والوسيلة. من خلال النماذج التي قدمنا حاولنا أن نقف على خصوصيات كل مجال وفق تنظيمه ومؤثراته الاقتصادية والأيديولوجية واستعمالاته للمجال وفق طلب محدد وسياسات معلنة وغير معلنة وتسميات وظيفية. إذا كان

النموذج الأمريكي الانتشاري يختلف عن نموذج الضواحي الأوربية وعن المجالات الهامشية المغاربية فكل هذه المجالات تتعامل مع الامتداد شبه الحضري بكيفيات مختلفة. لذا لا يمكن نهج الإسقاط الميكانيكي لمصطلح الضاحية الأوربية في الوقت الراهن لإسقاطه على كل المجال شبه الحضري المغاربي . المسألة مفارقة، ناهيك عن كوننا نسقط المفهوم الراهن للمجال شبه الحضري كظاهرة كونية تلقائية في مجتمعات الجنوب ونقيسها على مجتمع منظم ومخطط له مسبقا على جميع الوظائف سواء السكنية أو الإنتاجية، في حين أن أغلب المجالات الهامشية المغربية بكل حجمها وتراكمها وضغطها وفاعليها ومجتمعها المدني مازالت إداريا تتأرجح بين القروي والحضري؛ لكنها اليوم تشكل في آن واحد مجال تفاوض معولم تتحقق من خلالها طلبات الميتربول وفق رهانات دولية ووفق ديناميات محلية لها منطقها واستعمالها للمجال.

البيبليوغرافيا

- Francois ACHER, 2010 : Les nouveaux principes de l'urbanisme, Edit de l'Aube, 276 p.
- J.B.Charrier, 1961 : Citadins et ruraux, Que Sais-Je ? Paris, Puf, 127p.
- L. ROUJE., 1994 : « Histoire de la question périurbaine », la documentation Française, Paris, 341p.
- Mohamed NACIRI, 2017 : Désirs de ville, Edit Economie critique, Rabat, 598 p.
- Olivier ORTEGA (Sous la direction), 2020 : Fabriquer la ville durable , mise en œuvre technique, juridique et financière, Edit Le Moniteur, 248 p.
- Pascal BONIFACE, 2021 : géopolitique de l'intelligence artificielle, Edit Eyrolles, Paris, 207 p.
- P. Wissink, 1996 : « American Cities in Perspective : WithSpecial Reference to the Developement of their Frange Areas ». Assen.pp75-87.
- R. BRUNET, R .FERRAS.et H .THERY., Les Mots de la géographie. Dictionnaire critique. Paris / Montpellier : La Documentation française ., paris, 470p.
- Thierry PAQUOT, 2016 : Terre urbaine, cinq défis pour le devenir urbain de la planète, Edit La Découverte, Paris, 243 p.

• WALKER R., 1981. « A Theory of Suburbanisation : Capitalism and Construction of UrbanSpace in The United States », Methuen, Londres. pp. 101-131- WALKER R., 1981. « A Theory of Suburbanisation : Capitalism and Construction of UrbanSpace in The United States », Methuen, Londres. pp. 101-131

التباين المجالي ونظرية المركز والهامش: مقاربة جغرافية-اقتصادية

فهد صبرو

مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة،
جامعة شعيب الدكالي – الجديدة

sabrou.f@ucd.ac.ma

ملخص

يُعتبر "المَركز" واحدا من أهم المفاهيم والمصطلحات المتداولة في الاقتصاد المجالي والجغرافيا، إذ لطالما استُعملت ثنائية "المركز - الهامش" في سياقات ودلالات وحتى في مَعانٍ كثيرة ومختلفة. لأجل ذلك، يسعى هذا المقال إلى الربط بين هذا الثنائي المتلازم وإشكالية التباين المجالي، فهاذين المعطيين يشكلان معا وجهان لعملة واحدة. فإذا كانت فكرة المركز تعبر عن تمَيُّز مجالي، وحيِّز يتركز به السكان والأنشطة الاقتصادية والسلط والثقافة، فذاك يجعلها أيضا مرادفا للتباين والتفاوت والاستقطاب والهيمنة.

الكلمات المفتاحية: ا لمركز، الهامش، التباين المجالي، استقطاب، هيمنة.

Abstract

The "Core" is considered to be one of the most important concepts in spatial economy and in geography. The "Core – Periphery" dichotomy has always been used in most varied contexts and connotations and even with most various meanings. The aim of this article is to link between this inseparable couple and spatial inequalities, because these two preceding criteria are two sides of the same coin. If the idea of the Core evokes a privileged position, and a place in which population, economic activities, authorities, and culture are concentrated, then it makes it a source of inequalities, asymmetries, polarization and domination.

Keywords : The Core, The Periphery, Spatial inequalities, Polarization, Domination.

مقدمة

يتميز المجال الجغرافي بالتباين، حيث يصعب إيجاد مجالين متطابقين بشكل تام. وهاته الحقيقة لا تُستمد من معطيات الجغرافية الطبيعية من تضاريس، ومناخ، وغطاء نباتي وحسب، بل كذلك من أهمية العوامل البشرية كالكثافة السكانية، ومستوى التقدم التقني للمجتمعات المحلية، والخصائص الثقافية... وعن هذه التباينات والفوارق المجالية، تظهر العديد من المشاكل التي تؤثر على أداء ومردودية الأنشطة الاقتصادية. إذ يصعب على الإنسان التدخل في المجال على نطاق واسع وممارسة كافة الأنشطة، ليس بالضرورة لمحدودية أو ضعف قدرته على ذلك، ولكن أيضا بحكم الإكراهات التي تطرحها خصوصيات كل مجال.

والذي يفاقم الوضع أكثر، هو هيمنة البعد الاقتصادي والوظيفي على مبادئ التقطيع المجالي. فإذا كان التقطيع المجالي يختلف تبعا للأطراف التي تشرف عليه، والمنطق الذي يحدده والأهداف منه والمعايير المعتمدة، فما يهم عند الاقتصاديين هو تحديد النطاقات المجالية التي توفر الظروف الملاءمة للاستثمار والإنتاج، وبالتالي فهذا التقطيع يهدف إلى خلق مناطق إنتاجية وظيفية، ويتجاهل بذلك المجالات التي تفتقر لعوامل الاستثمار والازدهار الاقتصادي. وهكذا، يؤدي الارتكاز والرهان على المعطيات والمصالح الاقتصادية وحدها في تقطيع المجال، إلى بروز تباين مجالي على جميع المستويات بين المناطق المستفيدة وغير المستفيدة اقتصاديا، وهذا ما تم تفسيره بشكل دقيق من خلال نظرية المركز والهامش للاقتصادي مردال (MYRDAL, Gunnar)، وما تلاها بعد ذلك من تأويلات وتفسيرات مختلفة لاقتصاديين وجغرافيين مرموقين أمثال فرانسوه بيرو (PERROUX, François) وسمير أمين (AMIN, Samir) وجون فريدمان (FRIEDMANN, John) وغيرهم.

بناءا على ذلك، يسعى هذا المقال، استنادا على مقاربات نظرية تفسر هذا الوضع من جوانب اقتصادية وجغرافية، وبتقديم نماذج دولية ووطنية، إلى رصد العلاقة الجدلية بين مسألة التباين المجالي وتطبيق نظرية المركز والهامش، وذلك عبر تساؤل واضح: **لماذا وكيف يجعل التباين المجالي "المركز" يستمر في تركيز السلط ومراكمة الثروات، مقابل افتقار "الهامش" لعوامل نشر التنمية ومفاقمته لمظاهر الضعف والتبعية؟**

ينطلق هذا العمل من فرضية أن المجال الاقتصادي الدولي أو الوطني يتحدد ويتهيكل على أساس التفاعل بين مجالات مركزية ومجالات هامشية. فالمجالات المركزية تستحوذ على مجموعة من العوامل التي تمكنها من الهيمنة على العلاقات التي تقيمها مع الهوامش، التي تظل تابعة وخاضعة نظرا لافتقارها لعوامل نشر التنمية. وهذا ما يكرس تباينات مجالية تفسرها عدة معطيات، وهي:

- طبيعية: التوزيع المتفاوت للموارد الطبيعية؛
- ديموغرافية: تباين الكثافات السكانية، والكفاءات، والقدرات الشرائية؛
- اقتصادية: الحركية غير المتكافئة لرؤوس الأموال؛
- تقنية: هيمنة البعد الاقتصادي والوظيفي على مبادئ التقطيع المجالي.

هكذا، يوفر المركز ظروفا ملائمة للاستثمار والمبادرات، وتتسع الهوة الاقتصادية مع الهامش بفعل الامتيازات المقارنة. فمن خلال ملاحظة طريقة تنظيم واشتغال الاقتصاد الدولي أو الوطني، سيظهر أنه قد أفرز "مناطق متقدمة تتركز فيها الثروة، مقابل مناطق هامشية يتراكم فيها التخلف"[1]. وعن هذا التناقض، تظهر اختلالات وتباينات سواء على المستوى العالمي أو الوطني. فإذا كانت عواصم بلدان الثالوث الاقتصادي (الأقطاب الاقتصادية الرئيسية الأقوى بالعالم التي يتركز بها إنتاج الثروة العالمية: أوربا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان مع التنينات الأربعة) هي بمثابة مراكز دولية، فإنه حتى في المغرب الذي يعتبر هامشا بالنسبة لتلك الأقطاب، على غرار باقي مناطق العالم، يُعتبر مجاله بمثابة نسق مجالي له وظيفة اقتصادية وجغرافية.

تفترض هذه الوظيفة الاقتصادية والجغرافية للمجال المغربي وجود محرك رئيسي يضمن الانتقال نحو باقي المناطق البعيدة، وهذا ما يحيل إلى نموذج المركز والهامش، خصوصا إذا ما تم التركيز على مسألة المسافة وتراتبية الدينامية ودرجة الاستقطاب نحو "المركز"، المعروف بالنطاق العاصمي الأوسط (محور القنيطرة – الجرف الأصفر)، الذي ظهر كنتيجة مباشرة للانفتاح القسري للمغرب على الخارج إبان الاستعمار، والذي يتحكم اليوم في صنع القرارات وتركز رؤوس الأموال والتوزيع

[1]. RIST, Gilbert : Le Développement. Les Presses de Sciences Po, Coll. Références, Paris, France 2013. p. 14.

التجاري ووسائل المواصلات الطرقية والسككية وغيرها، وله منافذ عدة مع العالم الخارجي. ومن خلفه، تأتي مناطق "هامشية" التي وإن كانت هي الممد الأساسي للبلاد بموارد خلق الثروة، فهي تتميز بدينامية اقتصادية متوسطة إلى ضعيفة، ويقل فيها الوجود السكاني، وتتفاقم بها مظاهر الضعف والهشاشة.

شكل 1. اشتغال المجال المغربي وفق نموذج نظرية المركز والهامش

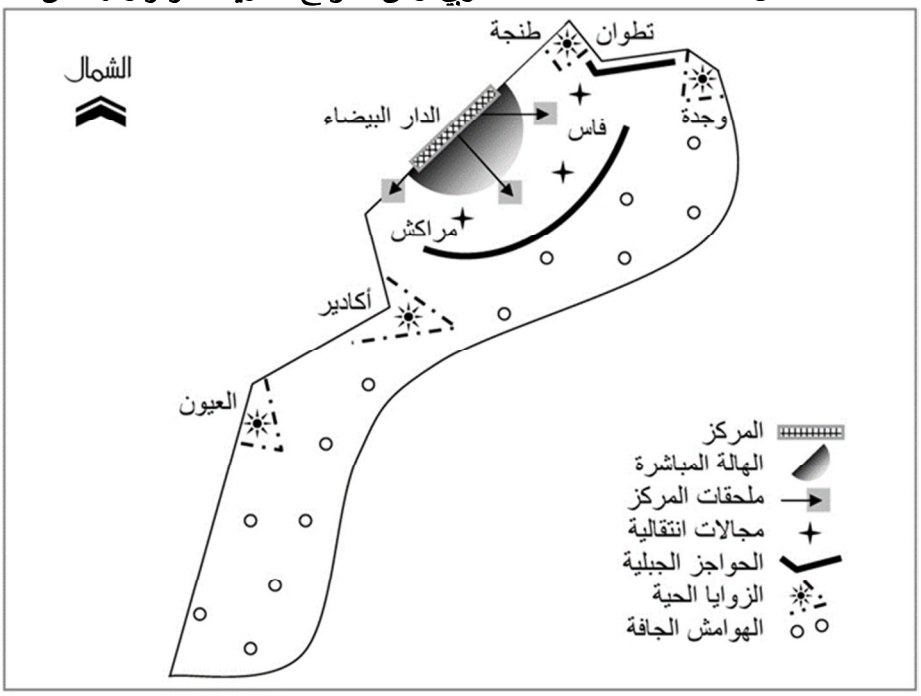

Source : TROIN, Jean François: Maroc: Régions, Pays, Territoires. Ed. Maisonneuve et Larose, Paris, France 2002.

ويكتسي النطاق العاصمي الأوسط أهمية استثنائية في البنية الترابية والاقتصادية المغربية، فهو يضم تقريبا 8 ملايين من ساكنة المدن، بما يعادل 25 % من الساكنة الإجمالية بالمغرب (RGPH 2014). كما تتركز في هذا المحور وبالأساس في الدار البيضاء 55 % من الوحدات الصناعية، وثلثا العمال في قطاع الصناعة، وجل مقرات الأبناك، وما بين 80 و100 % من التجارة بالجملة، بالإضافة إلى وجود الإقامة الملكية الرئيسية والوزارات ومديريات الإدارات والبرلمان والخدمات الكبرى للدولة، والسفارات المتمركزة في الرباط، وعددا مهما من التجهيزات الجامعية والثقافية والرياضية. هذا التقاسم في الوظائف القيادية وإن كان "يجنب المغرب الظاهرة

المألوفة في العديد من بلدان شمال القارة الأفريقية، ظاهرة التضخم الحضري عندما تتمركز في مدينة واحدة الساكنة والسلطات والأنشطة الأساسية"[2]، فذاك لا يعني أن البلاد هي في منأى عن ظاهرة الازدواجية والتباين المجالي.

1- ما الذي يُفرز ظاهرة التباين المجالي؟

1-1 التوزيع المتباين للموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية هي كل ما يستغله الإنسان من خامات الطبيعة سواء الأرضية أو تحت أرضية، "فهي تحيل إلى المصادر والأصول التي يشتق منها النشاط البشري قيمة اقتصادية معينة هي الثروة"[3].

وتتوزع جل الموارد الطبيعية بكيفية غير متكافئة، سواء تعلق الأمر بالموارد الطاقية (الحرارية أو الريحية أو المائية) أو الموارد المعدنية أو الموارد المائية، فكلها موارد لا تتوفر بنفس الكميات بكل المجالات. يحتم هذا الأمر على الأنشطة الاقتصادية جلب الموارد من مناطق أخرى في حال ما إذا كانت الموارد المحلية لا توفر حاجياتها الأساسية، غير أن هذا الأمر يضاعف التكاليف ويحد من أداء ومردودية النشاط. فبسبب ارتفاع كلفة نقل وجلب المياه العذبة مثلا، من الصعب أن تقوم الزراعة وتزدهر على نطاق واسع بدول الخليج العربي كما بالمناطق الصحراوية في المغرب، الأمر الذي يجعل الزراعة تظل حكرا على المناطق شبه الرطبة شمال غرب البلاد.

هكذا، تتحكم الموارد الطبيعية المحلية في طبيعة الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يطرح مشكل محدودية المنتوجات المعروضة للاستهلاك في كل مجال. فالإنتاج الزراعي يعتمد على الإمكانيات التي توفرها الأتربة والانحدارات والمناخ، في حين تضطر الصناعات للاكتفاء بالمواد الأولية ومصادر الطاقة المتوفرة محليا أو المستوردة من الخارج.

---

[2]. TROIN, Jean François: *Maroc: Régions, Pays, Territoires*. Ed. Maisonneuve et Larose, Paris 2002. p. 44.

[3]. BAUD, Pascal. BOURGEAT, Serge. BRAS. Catherine: *Dictionnaire de géographie*. Hatier, Paris France 1995. p. 92.

2-1 تباين الكثافات السكانية

يتوزع سكان العالم البالغ عددهم حوالي 7.8[4] مليار نسمة على مساحة العالم القارية التي تصل إلى 135.837 مليون كيلومتر مربعة، وهذا يعطي كثافة عامة تزيد عن 57 نسمة في الكيلومتر مربع، غير أن هذا الرقم يبقى بدون دلالة لكون سكان العالم يتوزعون على سطح الأرض بشكل غير متساو، إذ يختلف حجم التوزيع السكاني من قارة لأخرى ومن بلد لآخر وحتى داخل نفس البلد. ففي المغرب، تقدر الكثافة السكانية العامة بحوالي 47.8 نسمة في الكيلومتر مربع، غير أن هذا الرقم يقفز إلى 353 في جهة الدارالبيضاء، وقد يتعدى الألف في بعض أحياء المدينة نفسها.

وتعتبر الكثافات السكانية العالمية الحالية نتاجا لوضعيتين مختلفتين، تتعلق الأولى بالدول المتقدمة (أمريكا الشمالية، اليابان، أوربا، أوقيانيا)، فيما تتعلق الثانية بباقي دول العالم. فالدول المتقدمة، تضم حوالي مليار و200 مليون نسمة (1 من 5 من ساكنة العالم الإجمالية). وما يميز سكانها ديمغرافيا نسبة النمو المنخفضة جراء التراجع الحاد في معدلات الولادات. ومع انخفاض معدل الولادات تجد هاته الدول نفسها أمام نسب جد هامة من الفئات المتقدمة سنا، فهناك دول يتكاثر فيها السكان ببطء شديد مثل كندا وإيطاليا، وهناك دول توقف فيها تكاثر السكان كألمانيا والمملكة المتحدة. أما بباقي دول العالم، فهناك دول تحقق معدلات نمو سكاني سنوي بين 2 و3، فيما قد يبلغ في دول أخرى أكثر من ذلك كالهند وفلسطين.

ولا تظهر حدة تباين الكثافات السكانية على المستوى الثقل أو الضعف الديموغرافي وحسب، بل تتجلى كذلك في البعد الإنتاجي من خلال تفاوت توزيع القوى العاملة. فإذا كانت الأيادي العاملة متوفرة تقريبا في كل المجالات بنفس الحجم، فهذا لا يعني بالضرورة أنها تتوفر في كل مجال بنفس الخبرة والمؤهلات. وهذا ما يدفع للتمييز بين ثلاثة أنواع من المجالات:

- **مجالات الدول متقدمة،** تشتغل بها أيادي عاملة كُفُؤة تتقاضى أجورا مرتفعة مثل كندا واسكندينافيا واليابان؛
- **مجالات الدول الفقيرة أو حديثة التصنيع،** بالكاد تتوفر على أيادي عاملة

[4]. Population Reference Bureau : *World Population data sheet, Special Focus on Global Fertility*. ISSN 0085-8315 | ISBN IS 978-0-917136-20-7. Washington, DC. USA. 2021. p. 3.

بكفاءة معينة، وتتقاضى أجورا زهيدة كالفلبين وباكستان والمغرب؛

• **مجالات الدول الناشئة،** تأخذ مكانا وسطا من خلال توفرها على قوى عاملة مؤهلة بأجور متوسطة مثل تركيا والبرازيل والمكسيك.

يؤثر التوزيع الجغرافي للقوى العاملة بشكل كبير وأساسي على توطين الأنشطة الاقتصادية. وبشكل عام، تميل الأنشطة الاقتصادية المتخصصة التي تقوم أساسا على التكنولوجيا الحديثة وعلى الابتكار والمعلومات، إلى البحث عن التوطن بالمجالات التي تتواجد بها أيادي عاملة كُفُؤة تتطابق مؤهلاتها مع حاجيات تلك الأنشطة مثل المدن الكبرى لبلدان "الثالوث الاقتصادي" كما سماها أحد الباحثين[5]. بينما تسعى الأنشطة التصنيعية الأقل اعتمادا على التكنولوجيات المتطورة كصناعة النسيج والتركيب، للتوطن بالدول حيث تتوفر قوى عاملة بتكلفة منخفضة مثل شمال أفريقيا ودول النمور الآسيوية (تايلاند، ماليزيا، أندونيسيا، الفليبين، فيتنام).

كما أن هنالك بعدا آخر للكثافات السكانية يتجلى، ألا وهو الإنسان المستهلك. فرغم أن المجالات ذات الكثافات العالية سواء بالدول الغنية أو الفقيرة تضمن طلبيات كثيرة، إلا أن الطلب لا يستقيم ولا يتشابه في كل الدول والمناطق، بحكم أن القدرات الشرائية وطبيعة الطلب ليست متساوية بين المجتمعات[6]، فقيمة جهاز إلكتروني مثلا بمواصفات عادية موجه لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، ليس بقيمة جهاز مماثل له يخضع ويستجيب لمواصفات أوربية أو شمال أمريكية؛ وتبعا للخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي تجعل المستهلكين لا يقتنون جميعا نفس المنتجات (مناطق يفضل سكانها تناول الأرز وأخرى القمح وغيرها الذرة..). وهكذا يظهر تباين سكاني تحكمه طبيعة وحجم الاستهلاك الذي يخضع بدوره لأهمية الدخل والقدرة الشرائية.

3-1 الحركية غير المتكافئة لرؤوس الأموال

لا تستوي أحجام رؤوس الأموال عبر العالم، وهذا ما يمكن تفسيره بناءا على التاريخ الاقتصادي للمجالات، خصوصا فيما يتعلق بمعدلات النمو، وكذلك بنزعة

---

[5]. OHMAE, Ken'ichi : *Triad Power: The Coming Shape of Global Competition*. The Free Press, New York, NY. USA 1985.

[6]. GENEAU DE LAMRLIERE, Isabelle. STASZAK, Jean-François : *Principes de géographie économique*. Bréal, Coll. Grand Amphi, Paris France 2008. p. 124.

الادخار لدى المجتمعات. فالمجالات التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي منذ القدم وبشكل متواصل تكون قد حققت أرباحا وراكمت أموالا كثيرة، بفضل تفوق الميزان التجاري وارتفاع حجم الاستثمارات وسهولة الاستفادة من الديون الخارجية وما إلى ذلك.

وتُؤَمن جل المعاملات المصرفية والأنظمة البنكية تحركا حرا لتيارات الرساميل عبر العالم، فالرأسمال لا يلقى مقاومة لنقله في المجال، وهذا ما يعني من الناحية النظرية أن تباين الرساميل ليس مشكلا في حد ذاته. لكن يظهر في الواقع أنه ليست كل الرساميل تتحرك بأريحية، على الرغم من أهمية التيارات المالية في النظام الاقتصادي العالمي، فالأموال تنزع للاستقرار أو الاستثمار في عين المكان أو في الأماكن المستقرة والمضمونة كسويسرا والولايات المتحدة. وهذا ما يجعل الدول التي تَقِل أو تَنعدم بها الضمانات الاقتصادية، أو تتعاظم بها المخاطر السياسية أو الاقتصادية، في منأى عن التيارات المالية العالمية، حيث لا يمكن أن تستفيد سوى من الرساميل المتنقلة أو ما يصطلح عليه بالمال الساخن بالأنجليزية (Hot money) أو العائم عند الفرنسيين (Capitaux flottants)، وهي مصطلحات تستخدم على نطاق واسع في الأسواق المالية للإشارة إلى تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لكسب فائدة بسيطة على سعر الفائدة ولتغيير سعر الصرف، وسميت كذلك "لسرعة تحرك الأموال داخل وخارج الأسواق، مما قد يؤدي إلى عدم استقرار السوق"[7].

وتتدفق الرساميل بين دول المركز الغنية والدول الناشئة بشكل حر وسلس، عكس ما يحدث بين الدول الغنية ودول الهامش الفقيرة باستثناء بعض القروض أو الهبات، وهذا ما يجعل الدول الفقيرة غير معنية بتحرك الرأسمال، إذ لا يتم إقراض سوى الدول الغنية أو الناشئة القادرة على أداء الديون. وبالتالي، يظهر على مستوى العالم نوعين من الدول، دول مركزية تتدفق بينها تيارات الأموال بشكل حر ومستمر، وقادرة على تعبئتها واستثمارها بشكل سهل في الإنتاج الاقتصادي، ودول هامشية تفتقر للرساميل ولا تستفيد من تيارات الأموال المتحركة بين الدول الغنية، وتكون بذلك غير مؤهلة لتوفير ومراكمة احتياطيات نقدية، وغير قادرة على القيام بالاستثمارات لضعف أو لانعدام الموارد المالية.

---

[7]. BRUNO, Alain. ELLBOODE, Christian : *Dictionnaire d'économie et des sciences sociales*. Ellipses, 2e édition, Paris, France 2010. p.78.

2- كيف يفاقم الاقتصاد التباين المجالي؟

2-1 هيمنة البعد الاقتصادي والوظيفي على مبادئ التقطيع المجالي

يختلف التقطيع المجالي تبعا للأطراف التي تشرف عليه، والمنطق الذي يحدده والأهداف منه والمعايير المعتمدة. وبالنسبة للاقتصاديين، فما يهم في التقطيع المجالي هو تحديد النطاقات المجالية التي توفر الظروف الملاءمة للاستثمار والإنتاج، وبالتالي فهذا التقطيع يهدف إلى خلق مناطق إنتاجية وظيفية، ويتجاهل بذلك المجالات التي تفتقر لعوامل الاستثمار والازدهار الاقتصادي. وبناءا على ذلك، ميز الاقتصادي جاك بودفيل (Jacques BOUDEVILLE,) سنة 1968 بين ثلاثة أصناف من الجهات[8]:

- **الجهة المخطط** (Région Plan): هي مجال قابل أن تنجز فيه نظريا مخططات التنمية، وذلك اعتمادا على حجم امتداده وتعداد سكانه، والموارد المتوفرة والإكراهات الموجودة، بالإضافة إلى طبيعة النسيج الاقتصادي السائد (فلاحة، صناعة، تجارة، سياحة...). وهذا ما ظهر مع المخطط الثلاثي لسنوات 1965 .1968 الذي ركز على الفلاحة والتصدير والسياحة، لمَّا وجهت الدولة آنئذ استثماراتها نحو تشييد السدود وتوجيه الفلاحة نحو التصدير وإخضاعها لمتطلباته، وتطوير آليات الاستغلال في قطاع الفلاحة بواسطة مزارع مجهزة ومتطورة. وهكذا تطورت الفلاحة المسقية ببعض الجهات كالغرب واللوكوس، وأمكن ضمان التزويد المنتظم للمدن بالماء الصالح للشرب، غير أنه لم يكن بإمكان المناطق النائية والساكنة المعوزة الاستفادة بشكل تلقائي من انعكاسات السدود والطرق والشبكة الكهربائية. أما في مجال السياحة فقد اتجه المخطط إلى إنشاء تجهيزات مهمة من بناء سلسلة من الفنادق وتحسين جودة الخدمات في أكثر المناطق جلبا للسياح مثل جهة فاس ومراكش؛

- **الجهة المستقطبة** (Région Polarisée)**:** مجال يتميز بوجود شبكة من المدن والمراكز المرتبطة فيما بينها بمحاور المواصلات، وتخترقها تيارات عدة، اقتصادية وبشرية وقيادية وغيرها. وتتميز هاته الأقطاب بالتراتبية، تراتبية لا تقتصر

[8]. BOUDEVILLE, Jacques : *Les espaces économiques*. Presses Universitaires de France (PUF), Collection Que Sais-Je, N° 950. Paris France 1964. pp. 7-18.

على الحجم فقط، وإنما على الوظائف ودرجة تأثيرها على تنظيم المجال، وهو ما يمثله بالأساس النطاق العاصمي الأوسط. إذ هنالك مدن عاصمية قيادية ورئيسية يمتد نفوذها إلى كافة أرجاء البلاد وهي الرباط والدار البيضاء، وهنالك مدن تابعة تدور في فلك الأولى وتضطلع بوظائف محددة أقل أهمية كالقنيطرة وسلا والمحمدية؛

- **الجهة المنسجمة** (Région Homogène): مجال يتميز بوحدة المعايير المعتمدة في التقطيع، سواء تعلق الأمر بالوحدات الطبيعية كمناطق الجبال والسهول، أو بالوحدات البشرية والديمغرافية كالأصول العرقية أو القبلية للسكان. وهذا ما حاول التقسيم الجهوي الجديد للمغرب مراعاته إلى حد ما، إذ قلص عدد الجهات من ستة عشرة إلى اثنتا عشرة جهة إدارية، وأعاد توزيع العمالات والأقاليم بناء على معايير تقنية توفق بين الأهداف المتوخاة من الجهوية المتقدمة وحقائق هيكلة التراب الوطني.

انطلاقا من تقسيم بودفيل هذا، كان بريان بيري (BERRY, Brian) قد صاغ نظرية "المجال الشمولي"[9] من خلال التوفيق بين مفهومي الجهة المنسجمة والجهة المستقطبة. وهكذا فقد مكن اهتمام الاقتصاديين بالمجال من صياغة وبناء نماذج ونظريات مجالية، ارتكزت جلها على ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: التموقع، والاستقطاب، والتخطيط، دون إغفال الجانب الاجتماعي، وهو الجانب الذي عمل فرنسوا بيرو (PERROUX, François) على طرحه من خلال نظرية أقطاب النمو التي دافعت عن سياسة التنطيق، وأدت إلى البحث في آليات إعادة توزيع عائدات إنتاج الاقتصاديات الكبرى[10]، بعدما أن أدى الارتكاز والرهان على المعطيات والمصالح الاقتصادية وحدها في تقطيع المجال، إلى بروز تباين مجالي على جميع المستويات بين المناطق المستفيدة وغير المستفيدة اقتصاديا، وهذا ما تم تفسيره بشكل دقيق من خلال نظرية المركز والهامش.

إذا كان الألماني ڤون ثونن (VON THÜNEN, J. Heinrich) هو "السَبَّاق لابتكار منطق ازدواجية "المركز-الهامش" من خلال وضعه لنموذج الدولة المنعزلة

[9]. BERRY, Brian *and* MARBLE, Duane : *Spatial analysis: A reader in statistical geography*. Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ. USA 1968. pp. 24-34.

[10]. LOREK, Maria : *Des pôles de croissance vers des systèmes d'innovation territorialises dans une « nouvelle » économie de marche : le cas de Gdansk (Pologne).* Marché et organisations N° 22, L'Harmattan, Paris, France 2015. p. 37.

سنة 1826"[11]، والأرجنتيني رؤول بريبيش (PREBISCH, Raul)، هو أول من استعمل مصطلح "المركز-الهامش"، لما وصف الولايات المتحدة كمركز للنظام الاقتصادي العالمي ودول أمريكا اللاتينية كهامشه خلال لقاء دولي نُظم سنة 1947 بمكسيكو[12]. فإن الاقتصادي السويدي غونار مردال (MYRDAL, Gunnar) هو المؤسس الفعلي لهذه النظرية حين اعتبر أن المجال الاقتصادي الدولي أو الوطني يتحدد ويتهيكل على أساس مفارقة التفاعل بين مجالات مركزية ومجالات هامشية. فالمجالات المركزية حسب فكرته "تستحوذ على مجموعة من العوامل التي تمكنها من الهيمنة على العلاقات التي تقيمها مع الهوامش، التي تظل تابعة وخاضعة نظرا لافتقارها لعوامل نشر التنمية"[13]. إذ تقوم هاته الهيمنة على احتكار المركز لأنشطة متطورة، وهي:

- الأنشطة الاقتصادية المتقدمة والمتطورة (القطاع الثالث الأعلى)؛
- وجود مناخ علمي وثقافي ملائم للبحث والابتكار (النخبة العلمية والفكرية)؛
- تجمع أنشطة القيادة وصنع القرار (السلطات التقريرية)؛
- تركز الثروة والطاقة الاستهلاكية (سوق ميسور).

وهكذا، يوفر المركز ظروفا ملائمة للاستثمار والمبادرات، وتتسع الهوة الاقتصادية مع الهامش بفعل الامتيازات المقارنة (الأفضلية التي يتمتع بها شخص مُنتِج أو مقاولة أو مجال أو بلد ما، بفضل القدرة على إنتاج سلع وخدمات بتكلفة أقل من المنافسين). ولقد استلهم مردال هذه النظرية من خلال ملاحظته لطريقة تنظيم واشتغال النظام الاقتصادي الدولي، الذي أفرز مناطق مركزية تراكم الغنى والثروات، ومناطق هامشية يتفاقم بها التخلف والفقر. وعن هذا التناقض، تظهر اختلالات

---

[11]. HURIOT, Jean-Marie. PERREUR, Jacky : *Centre et périphérie fondements et critères, Rapport de recherche*. Laboratoire d'analyse et de techniques économiques (LATEC), CNRS, Université de Bourgogne, Dijon, France 1995. p. 1.

[12]. PREBISCH, Raul : *Five stages in my thinking on development*, in M. MEIER, Gerald and SEERS, Dudley. eds., Pioneers in development. Oxford University Press, Oxford, UK. 1984. p. 54.

[13]. PUNTIGLIANO, Andrés Rivarola. APPELQVIST, Örjan : *Prebisch and Myrdal: development economics in the core and on the periphery*. Journal of Global History 6, School of Economics and Political Science, London, UK. 2011. pp. 42–43.

وتباينات سواء على المستوى العالمي أو داخل نفس البلد. فإذا كانت نيويورك هي مركز العالم، ولندن مركز أوربا، وطوكيو مركز آسيا، فإن الدار البيضاء هي مركز المغرب، تتمتع بما لا يوجد في مناطق ومدن أخرى من البلاد من حيث الأنشطة والخدمات والتجهيزات والاستثمارات والكثافات السكانية. والمثير أنه رغم كل ذاك فإن هذا المركز يضم بدوره مناطق مركزية وأخرى هامشية، فقلب المدينة النابض (مركز المدينة) أكثر أهمية من باقي قطاعات المدينة على جل المستويات.

إن الاعتقاد الذي كان سائدا لدى الاقتصاديين هو أن الاختلالات والتباينات القائمة بين المركز والهامش، هي أمر طبيعي، لأنه سرعان ما تعود التوازنات من جديد، غير أن التجارب أظهرت على أن هذه الاختلالات تتعمق أكثر فأكثر بين المناطق المركزية الغنية والمناطق الهامشية الفقيرة. حيث يأخذ هذا التعمق شكلا تراكميا بسبب تداخل عدة عوامل، وهي:

- تركز الرأسمال في المناطق المركزية؛
- تواجد التقدم التكنولوجي والبحث العلمي بالمركز؛
- ارتفاع هامش ربح الاستثمار بالمركز نظرا لتوفر وفورات الحجم التي تسمح بتخفيض تكلفة إنتاج وحدة إضافية من سلعة بفضل ارتفاع حجم الإنتاج؛
- تفاوت الأجور والقدرات الاستهلاكية بين سكان المركز وسكان الهامش.

يترتب عن هذا الوضع نتائج تجعل المناطق المركزية تمارس قوة استقطاب عالية على الهامش، ومن هاته النتائج وجود حركية سكانية من الهامش إلى المركز، وهي حركية انتقائية تشهد العناصر الأكثر حركية بالهامش؛ وظهور تيارات مالية غير متكافئة، حيث أن المركز ينتج مواد مصنعة مرتفعة الثمن، بينما الهامش ينتج مواد أولية منخفضة الثمن؛ كذلك ارتفاع هامش الربح في المناطق المركزية الذي يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات؛ ثم استئثار المركز بتيارات صنع واتخاذ القرارات والقيادة.

أمام هذا الوضع، ظهرت مقاربتان من أجل تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين المركز والهامش: أولها كانت لبيرو (PERROUX, F.)، الذي اعتقد، خلال مناقشته لنظرية الإستقطاب، أن المركز يمكن أن يلعب دورا محركا لتنمية الهامش، بمعنى أنه يشكل قاطرته نحو النمو والازدهار، إذ إن "المركز بتوفره على تركز مهم للأنشطة

المهمة والعليا يعيد نشر تأثيراته الإيجابية التي تحفز وتحرك نمو هوامشه"[14]؛ بينما جاءت المقاربة الثانية لجون فريدمان (FRIEDMANN, John)، الذي اعتبر من خلال نموذج يلخص تطور العلاقة بين المركز والهامش ضمن الأنساق الحضرية في أربعة مراحل، أن المركز يبسط نفوذه على الهامش ويستحوذ على موارده وخيراته من خلال علاقات ومبادلات غير متكافئة[15].

شكل 2. نموذج جون فريدمان

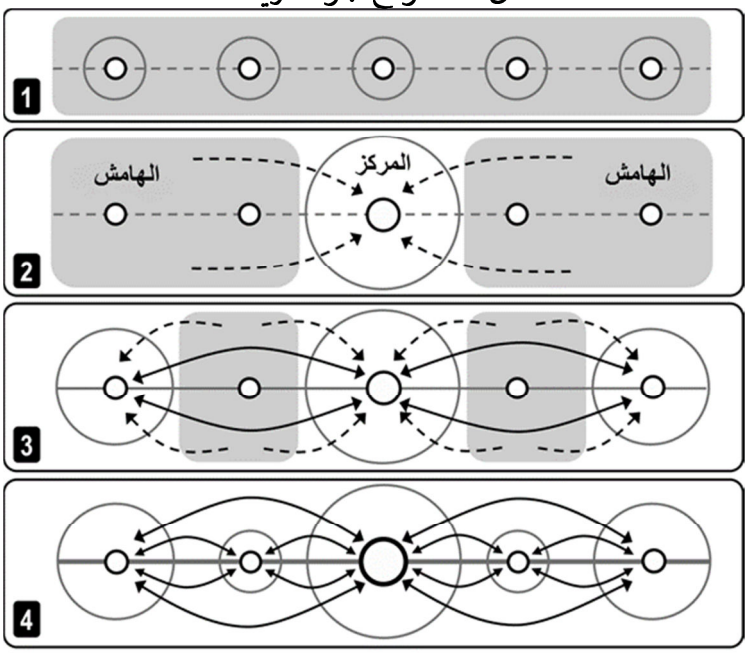

Source : FRIEDMANN, John : *Regional Development Policy: A Case Study of Venezuela.* MIT Press. Cambridge, Mass. USA 1966.

1. مرحلة المجتمع ما قبل صناعي، صغير ومنعزل قائم على اقتصاد زراعي وحرفي محلي؛

2. مرحلة انتقالية، يظهر المركز ويصبح قطب نمو المجال بفعل النمو الصناعي وتراكم رؤوس الأموال، مثل بريطانيا العظمى أواخر القرن 18 وبداية حقبة استعمار أفريقيا وآسيا أوائل القرن 20؛

[14]. PROULX, Marc-Urbain. RIVERIN, Nathaly : *La dynamique spatio-économique contemporaine ou recentrage spatial du développement au Québec.* Revue Interventions économiques, N° 28 : Les régions à l'heure de la métropolisation. Université du Québec à Montréal, Québec, Canada 2002. p. 3.

[15]. HURIOT, Jean-Marie. PERREUR, Jacky : Op. cit. 1995. p. 8.

3. المرحلة الصناعية، ظهور مراكز جديدة بفعل تشتت الأنشطة الاقتصادية واستقرارها بها نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج (العقار والعمالة) بالمركز الرئيسي؛

4. يَخِّف التباين المجالي بشكل واضح ويصبح النسق الحضري أكثر تكاملا، بحيث يسمح توزيع الأنشطة بالتخصص وتقسيم العمل وتدفق تيارات النقل عالية السعة[16].

يوحي هذا النموذج إلى حد ما إلى تشكيل النطاق العاصمي الأوسط بالمغرب الذي بات يشكل تجمعا حضريا في طريق التكوين. من خلال وجود مدن متقاربة تشترك في كونها تنتمي إلى منظومة ترابية واحدة، لكل واحدة منها وظائفها الخاصة وتستقطبها نواة رئيسية هي الدار البيضاء. وكما قال تروان فإنه "قد يصبح من الأجدر في السنوات القليلة القادمة، الحديث عن التجمع الحضري للبيضاء، مع ملاحظة أن ثنائية قطب الدار البيضاء – الرباط تبقى قوية و أن المدينة – العاصمة تحتفظ بخصائصها المميزة لها"[17].

بتطويره لهذا النموذج، فقد سعى فريدمان إلى تحديد المسافات المجالية انطلاقا من المركز، وكيف يظهر النسق الحضري ويتطور عبر أربعة مراحل، تسمح في تفسير سبب تمتع بعض المدن بالثروة والازدهار، بينما تظهر في مناطق ومدن أخرى علامات الفقر والحرمان والتخلف. وكيف يتم بالنهاية الانتقال من التباين المجالي الذي يفرضه هذا الواقع إلى مجال حضري متكامل ومترابط وظيفيا.

هيمنة المركز على الهامش عبَّر عنها أيضا بعض رواد الفكر الماركسي المعاصر بشكل صريح، أمثال سمير أمين الذي تحدث عن العلاقة بين المركز، الذي يمثل حسبه الدول المتقدمة، والهامش الذي هو دول الجنوب والمستعمرات السابقة، كونها علاقة غير متكافئة نظرا لطبيعة تيارات المبادلات التجارية المتباينة، طالما أن الهامش يُصدِّر باتجاه المركز سلعا أولية وخامة ورؤوس أموال وطاقات بشرية، في حين يستورد منه سلعا إستراتيجية جد مكلفة، وهذا ما "يتسبب في تباين الميزان التجاري

[16]. RODRIGUE, Jean-Paul : *The Geography of Transport Systems*. The Fifth Edition, Routledge, New York, NY. USA 2020. p. 75

[17]. TROIN, Jean François : 2002. Op. cit. p. 44.

ويجعل الهامش مرتبطا وفي حاجة دائمة للمركز"[18]. ولقد ذهب كذلك المؤرخ الفرنسي فيرنان بروديل (BRAUDEL, Fernand) في نفس الطرح حين وصف العلاقة بين المركز والهامش بالاحتكارية والاستغلالية من قبل المركز، الذي "يمارس قوة استقطاب وهيمنة بفعل تدفق المعلومات والأخبار والسلع ورؤوس الأموال والأشخاص والقرارات"[19].

2-2 تخصص وتركز الأنشطة الاقتصادية

يمكن أن ينتج التباين الاقتصادي للمجال كذلك تبعا لمسلسلي التخصص والتركز الاقتصاديين داخل المجال. فالتخصص يؤدي إلى تقسيم المجال إلى نطاقات اقتصادية مختلفة، يتميز كل واحد منها بنوع معين من الأنشطة، بينما يعمل التركز على التقريب بين الأنشطة، معمقا بذلك التباين المجالي من خلال تفاوت الكثافات.

بالنسبة للتخصص مثلا، يستطيع كل منتج الاختيار بين التخصص والتنويع. فقد يعتمد مزارع على منتوج واحد في زراعته، كما قد يخصص أراضيه لعدة منتوجات مختلفة. وقد يختار صاحب مهنة حرة كمُحامٍ التخصص في نوع واحد من القضايا أو قد يقبل العمل على كل القضايا مهما اختلفت. كذلك، قد تدفع حكومة معينة الاقتصاد الوطني نحو التخصص في قطاع معين، وقد تسهر في المقابل على أن تساهم كل القطاعات في الاقتصاد الوطني. وهكذا فإن "المجال المتباين ينجم عن المنطق الذي يؤسس للتخصص، بينما تحافظ سياسات تنويع الأنشطة على تجانس المجال"[20].

عادة ما ترتبط سياسات تنويع الأنشطة بالحاجة إلى تحقيق الاستقلالية، ورفض التبعية لجهات أخرى فيما يتعلق بالتزود بالمنتجات. فالدول التي تتخصص على أوسع نطاق في أنشطة القطاع الثاني والثالث تبقى قليلة، فجل الدول تتفادى الاعتماد بشكل كبير على الخارج لتزويدها بالمواد الغذائية وبالتالي المساس بأمنها الغذائي، إذ تعتمد على التخصص من منطلق ضمان تبادل المنتجات التي لا تنتجها

---

[18]. HUGON, Philippe : *À propos de l'ouvrage de Samir Amin, Le développement inégal*. In: Tiers-Monde, tome 15, n°58. Presses Universitaires de France, Paris, France 1974. p. 430.

[19]. BRAUDEL, Fernand : *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVème-XVIIIème siècle*. Armand Colin, tome 3. Paris, France 1979. p. 17.

[20]. GENEAU DE LAMRLIERE, Isabelle. STASZAK, Jean-François : 2008. Op. cit. p. 129.

مع الدول التي تنتجها. ومن منظور آخر أكثر بساطة، قد لا يفكر مُزارع في تخصيص كل أراضيه لمنتوج واحد، للتقليل من مخاطر التقلبات التي قد تصيبه، أو خشية الخسائر التي قد تعصف بمحصول حساس تجاه ظروف مناخية معينة.

أما بالنسبة للتركز، تتوطن الأنشطة الاقتصادية في المجال المتجانس وفق منطق التشارك المجالي للسوق، وهذا ما يجعل تلك الأنشطة تنتشر داخل المجال بشكل يضمن تغطية شاملة بالخدمات، ويحد من آثار المنافسة. ولقد وضح ولتر كريستالر (CHRISTALLER, Walter) ذلك من خلال نظرية الأماكن المركزية، حيث يعمد أصحاب الأنشطة للحفاظ على مسافة متساوية فيما بينهم لتجنب المنافسة، وبذلك يتوزعون بطريقة متجانسة داخل المجال وفق مبدأ النموذج السداسي.

شكل 3. نموذج ولتر كريستالر

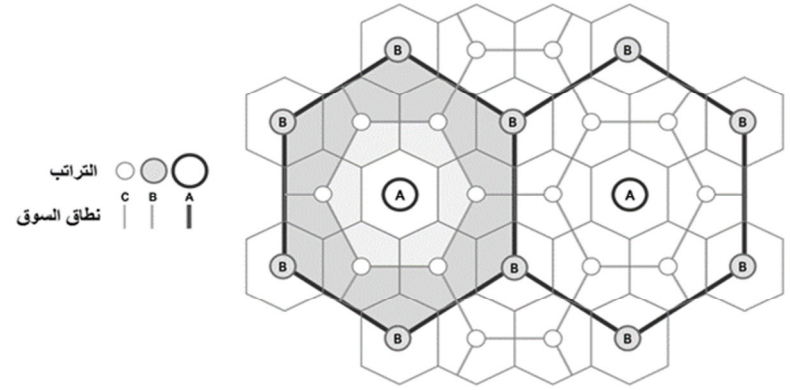

Source : KING, John Leslie : *Central Place Theory*. Reprint. Edited by Grant Ian Thrall. West Virginia University Research Repository, Morgantown, WV. USA 2020

لقد قام كريستالر بصياغة هاته النظرية لفهم مبدأ توزيع المدن التي تضطلع بوظائف مركزية داخل المجال، وتأطير محيطها من خلال توفير الخدمات، بناءا على عدة فرضيات، منها[21]:

- **تجانس المجال الاقتصادي،** إذ يتوزع السكان والأنشطة الاقتصادية والمواد الأولية بشكل متجانس، الأمر الذي يعطي الاختيار للمنتج والمستهلك؛
- **استثناء تكلفة النقل من تكلفة الانتاج،** حيث أن المستهلك هو الذي يؤدي

[21]. KING, John Leslie : *Central Place Theory*. Reprint. Edited by Grant Ian Thrall. West Virginia University Research Repository, Morgantown, WV. USA 2020. p. 20-23.

تكلفة النقل من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك؛

• **توفر وفورات الحجم،** التي تسمح بالرفع من هامش البيع وتخفيض ثمنه، بحيث كلما ارتفع الإنتاج انخفضت التكلفة.

ولكن إذا ما أُخذ بعين الاعتبار تأثير المنافسة المترتبة عن حاجة المقاولات الحصول على حصة من السوق، حتى ولم يكن لها الطموح للاستفراد به واحتكاره، سيظهر أن الأنشطة تتوطن وفق منطق لا ينسجم مع طرح كريستالر. فتبعا لنموذج هوتلينغ (HOTELLING, Harold) "تقود المنافسة المقاولات في معظم الأسواق إلى الاستقرار بالقرب من بعضها البعض داخل نفس المجال وبالضبط في مركز السوق، وتقليل الفرق بين منتجاتها، بغية استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن"[22]. من هذا المنطق يبرز مشكل التمايز الاقتصادي للمجال، لكن يبقى التساؤل المطروح هو ما الذي يجعل الأنشطة الاقتصادية تميل للتركز في نفس الرقعة؟

يتخذ تركز الأنشطة الاقتصادية ثلاثة أشكال، تقدم كلها نفس التفسير عن الجدوى من ذلك التركز، الذي هو البحث عن تحقيق أعلى نسب للأرباح.

أولا، قد تكون النجاعة الاقتصادية لوحدة إنتاجية كبرى أقوى بكثير من نجاعة العديد من الوحدات الصغرى، حيث تعمل وفورات الحجم على الرفع من المردودية والنمو الاقتصادي للمؤسسات الكبرى. فتكلفة إنتاج السيارة الأخيرة مثلا لمصنع ينتج سنويا مائة سيارة أعلى بكثير من نظيرتها لمصنع ينتج كل سنة ألف وحدة منها، وهذا ما يتطلب بالأساس وجود مؤسسات ضخمة الحجم تعمل على تركيز إنتاجها أو خدماتها في نفس الموقع مثل المصانع العملاقة، والأسواق التجارية الضخمة، والمطارات ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة (شكل 4- 1).

[22]. HOTELLING, Harold : *Stability in competition.* The Economic Journal, Vol. 39, N° 153. Blackwell Publishing for the Royal Economic Society, London, UK. 1929. p. 54.

شكل 4. أنماط تركز الأنشطة الاقتصادية

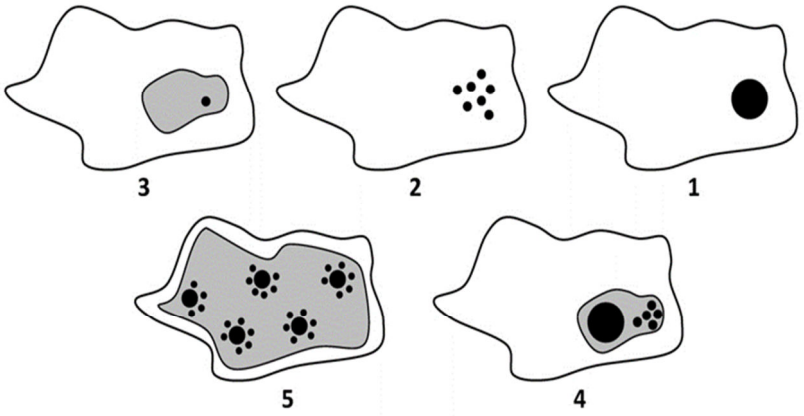

Source : GENEAU DE LAMRLIERE, Isabelle. STASZAK, Jean-François : Principes de géographie économique. Bréal, Coll. Grand Amphi, Paris France 2008.

ثانيا، مهما كان حجم أية مؤسسة اقتصادية، لا بد لها من التموضع بالقرب من باقي الوحدات وفي منطقة توجد بها أنشطة وتتوفر على بنيات وتجهيزات قائمة مسبقا، للاستفادة من الامتيازات التي يمنحها الموقع، بالإضافة إلى المنفعة المتبادلة والتكامل الممكن أن يقوم بين تلك المؤسسات. فكل مقاولة جديدة تبحث عن موقع مناسب يؤمن لها جزء من السوق، يكون أمامها خياران: التموضع بالقرب من المقاولات القائمة والدخول معها في المنافسة، لكن قد يجعلها ذلك في وضع غير مريح، بسبب محدودية السوق أو لأن المقاولات القائمة تتوفر على ريع الموقع؛ أو خيار الابتعاد عن المقاولات بالقدر الذي يحد منافستها، لكن هذا لن يضمن بشكل كبير أرباحا ومداخيل تسمح باستمرارية وازدهار تلك المقاولة. فكل تاجر له المصلحة في الاستقرار بحي أو منطقة يتواجد بها تجار آخرون، نظرا لاستقطابهم وتوفرهم على زبائن دائمين، يمكن له هو أيضا أن يستقطبهم (شكل 4- 2).

ثالثا، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المقاولة ولا قربها من وحدات أخرى، تميل المؤسسات الاقتصادية إلى الاستقرار في المناطق الاقتصادية ذات الطابع الحضري، حيث يستقر السكان وتتوطن الأنشطة بشكل لافت. فهاته الكثافات تضمن وجود قوى عاملة مهمة، وسوق استهلاكية واسعة، وتجهيزات ومنشآت بجودة عالية كالمرافق والخدمات العمومية، وهذا ما يضمن عتبة دنيا من المستعملين والزبائن لاستمرار ونمو المقاولة. وتتألف تلك العتبة من مئات الآلاف

بالنسبة للجامعات مثلا، وبِضع ملايين نسمة للمطارات الدولية، وهذا ما يجعل هاته التجهيزات تعطي أشكالا متباينة لتتركز السكان والأنشطة تعكسها المدن الكبرى والميتروبولية (شكل 4- 3). وطالما هنالك وفورات الحجم، يتكامل الشكل الذي يفرزه تركز الأنشطة بالمجال ويتقوى، حيث يمكن أن تتواجد مؤسسة كبرى بجوار العديد من الوحدات الأصغر حجما (شكل 4- 4).

ويمكن كذلك مصادفة مزيج مركب من تركز الأنشطة يعكس الأشكال الجديدة التي بات يتخذها المجال الاقتصادي، ويتمثل ذلك في ظاهرة تعدد المراكز، التي تقوم على مبدأ تنظيم مجال حضري معين حول العديد من المراكز السياسية أو الاجتماعية أو المالية، ويتأتى ذلك عندما يتوزع السكان والأنشطة بشكل متساو تقريبا على مختلف المراكز في المدينة. ونتيجة لذلك تصبح المدينة متعددة الأنوية وتتوفر على عدة مراكز عوض مركز واحد (شكل 4- 5)، مثل مدينة لوس أنجلس بكاليفورنيا، التي تتوفر بالإضافة إلى المركز التقليدي (Downtown L.A.) أو ما يسمى مركز الأعمال (الحي التجاري الذي يقع عادة في قلب المدن، ويسمى كذلك بمركز المدينة. يحتضن مقرات الشركات والمصارف والأسواق المالية الكبرى، ويتميز بجاذبيته القوية وبناياته الشاهقة وتجهيزاته المتطورة وارتفاع قيمة العقار)، مجموعة من المراكز الأخرى التي لا تقل أهمية فيما يخص احتضان أنشطة القطاع الثالث.

خاتمة

إن نظرية "المركز والهامش" ومسألة التباين المجالي هما حتما وجهان لعملة واحدة. فإذا كان توزيع الموارد الطبيعية، والكثافات السكانية، والمؤهلات البشرية، والقدرات الاستهلاكية، والأنشطة الاقتصادية غير متساو عبر أرجاء العالم، فذاك ما يكرس ويعمم فكرة استمرار اشتغال الأنساق الدولية والوطنية وفق ازدواجية تقوم على وجود قطب محرك، مقابل فَلكٍ تابع وخاضع لهيمنته. وهي فكرة يبدو من الصعب تغييرها واستبدالها في ظل السياسات الراهنة والأنظمة القائمة.

إذ كانت مراكز اليوم هي بمثابة رواسب للماضي (ظروف استقرار السكان، توطن الأنشطة، سياسات التهيئة المُتبعة..)، وإذا كان التطور الحالي يشير إلى أن التأثير المستقبلي لجل المراكز الكبرى سيجاوز البعد الاقتصادي والتجاري ودوائر صنع القرار، لينتقل إلى الأنماط التكنولوجية والثقافية والحياتية، ثمة معطيات جديدة

تدخل بقوة شيئا فشيئا في إعادة صياغة توزيع أدوار تنظيم المجال بين المركز والهامش، تأتي في مقدمتها الهواجس الأمنية من إرهاب وصراعات..، وأخرى إيكولوجية وصحية من جفاف واحترار وأوبئة..، وأيضا ما هو ديموغرافي كارتفاع الكثافات والهجرات.. فلقد تم التخلي عن العديد من المراكز واستبدالها بأخرى جديدة لأسباب كتلك، مثل ما حدث في دولة نيجيريا لدواع أمنية أو ما هو بصدد التفكير فيه في إندونيسيا لظروف بيئية.

إن كل تلك الإرهاصات مرتبطة بشكل أو بآخر بطبيعة هيمنة المراكز على الهوامش ومدى تملك الأول لخيوط المستقبل. غير أن التساؤل المطروح يبقى هو ما إن كان لهذا التحكم عواقب تبعث للتشاؤم أم للتفاؤل؟

عندما تكون المراكز، التي هي المدن، "بصحة جيدة، فإنها تنمو وتزدهر بشكل سريع مثل أية إقامة سكنية يتم تشييدها بسرعة لإيواء الناس. وعندما تتدهور وتتراجع، فهي تفعل ذلك ببطئ، لأنه يصعب على الناس تقبل فكرة الاستغناء عن شيء ذو قيمة بالنسبة لهم كالسكن الذي يأويهم"[23]. فبالنسبة لعلماء الاجتماع وعلماء النفس، تتعد التفسيرات حول سلوكيات البشر في المناطق كثيفة السكان، وهذا ما يؤسس لتقديم حلول للعديد من المشكلات الاقتصادية والمجتمعية المرتبطة بها. ولا تزال التنبؤات الأكثر تشاؤما هي المسيطرة بشأن مستقبل هذه المراكز، وترتكز على فرضية أن المدن الكبيرة تعكس مخاطر كبرى، فزيادة عدد السكان تنتج عنها زيادة الضغط على الموارد. وفي ظل ارتكاز أغلبية تلك المدن على واقع اجتماعي واقتصادي هش، تظهر مظاهر الفوضى والهشاشة، وتتراجع قوة المؤسسات العمومية والسياسية، وأحيانا تتحول بعض المناطق إلى بؤر لتوترات وصراعات قد تمتد إلى المدن المجاورة أو لبقية البلد، مثل ما حدث ولا زال يحدث في بعض دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط منذ أزيد من عقد من الزمن.

إذا كان المركز يهيمن على جل الأنشطة الاقتصادية المتقدمة والمتطورة، ويوفر مناخا علميا وثقافيا ملائما للبحث والابتكار، وبه تتجمع أنشطة القيادة واتخاذ القرار، وتتركز الثروة والطاقة الاستهلاكية، فإنه بالمقابل هو المنبع الأول والرئيسي لجل المشاكل والمخاطر العابرة للقارات والمحدقة باستقرار البشرية، انطلاقا من التلوث

[23]. GLAESER, Edward : *Triumph of The City, How our greatest invention makes us richer, smarter, greener, healthier, and happier.* Ed. Penguin Books, New York, NY. 2012. p. 64.

والاستهلاك المفرط للموارد، وصولا إلى التطرف والإرهاب والنزاعات الحدودية.

البيبليوغرافيا

- BAUD, Pascal. BOURGEAT, Serge. BRAS. Catherine: *Dictionnaire de géographie*. Hatier, Paris, France 1995.

- BERRY, Brian *and* MARBLE, Duane : *Spatial analysis: A reader in statistical geography.* Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ. USA 1968. pp. 24-34

- BOUDEVILLE, Jacques : *Les espaces économiques*. Presses Universitaires de France (PUF), Collection Que Sais-Je, N° 950. Paris, France 1964. pp. 7-18

- BRAUDEL, Fernand : *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVème-XVIIIème siècle*. Armand Colin, tome 3. Paris, France 1979.

- BRUNO, Alain. ELLBOODE, Christian : *Dictionnaire d'économie et des sciences sociales*. Ellipses, 2e édition, Paris, France 2010.

- FRIEDMANN, John : *Regional Development Policy: A Case Study of Venezuela*. MIT Press. Cambridge, Mass. USA 1966.

- GENEAU DE LAMRLIERE, Isabelle. STASZAK, Jean-François : *Principes de géographie économique*. Bréal, Coll. Grand Amphi, Paris, France 2008.

- GLAESER, Edward : *Triumph of The City, How our greatest invention makes us richer, smarter, greener, healthier, and happier.* Ed. Penguin Books, New York, NY. 2012.

- HOTELLING, Harold : *Stability in competition*. The Economic Journal, Vol. 39, N° 153. Blackwell Publishing for the Royal Economic Society, London, UK 1929.

- HUGON, Philippe : *À propos de l'ouvrage de Samir Amin, Le développement inégal*. In: Tiers-Monde, tome 15, n°58. Presses Universitaires de France, Paris, France 1974. pp. 421-434.

- HURIOT, Jean-Marie. PERREUR, Jacky : *Centre et périphérie fondements et critères, Rapport de recherche*. Laboratoire d'analyse et de techniques économiques (LATEC), CNRS, Université de Bourgogne, Dijon, France 1995.

- KING, John Leslie : *Central Place Theory.* Reprint. Edited by Grant Ian Thrall. West Virginia University Research Repository, Morgantown, WV. USA 2020.

- LOREK, Maria : *Des pôles de croissance vers des systèmes d'innovation*

territorialises dans une « nouvelle » économie de marche : le cas de Gdansk (Pologne). Marché et organisations N° 22, L'Harmattan, Paris France 2015. pp. 35-61.

• OHMAE, Ken'ichi : *Triad Power: The Coming Shape of Global Competition*. The Free Press, New York, NY. USA 1985.

• Population Reference Bureau : *World Population data sheet, Special Focus on Global Fertility*. ISSN 0085-8315 | ISBN IS 978-0-917136-20-7. Washington, DC. USA 2021.

• PREBISCH, Raul : *Five stages in my thinking on development*, in M. MEIER, Gerald and SEERS, Dudley. eds., Pioneers in development. Oxford University Press, Oxford, UK 1984.

• PROULX, Marc-Urbain. RIVERIN, Nathaly : *La dynamique spatio-économique contemporaine ou recentrage spatial du développement au Québec*. Revue Interventions économiques, N° 28 : Les régions à l'heure de la métropolisation. Université du Québec à Montréal, Québec, Canada 2002.

• PUNTIGLIANO, Andrés Rivarola. APPELQVIST, Örjan : *Prebisch and Myrdal: development economics in the core and on the periphery*. Journal of Global History 6, School of Economics and Political Science, London, UK 2011. pp. 29-52.

• RIST, Gilbert : *Le Développement*. Les Presses de Sciences Po, Coll. Références, Paris, France 2013. pp. 199-222.

• RODRIGUE, Jean-Paul : *The Geography of Transport Systems*. The Fifth Edition, Routledge, New York, NY. USA 2020.

• TROIN, Jean François: *Maroc: Régions, Pays, Territoires*. Ed. Maisonneuve et Larose, Paris 2002.

المنعة الاجتماعية من التكيف التدرجي إلى التكيف التحولي عبر إعادة توزيع النطاقات بالمغرب
نموذج ساكنة حوض وادي غيغاية

محمد قديري

أستاذ مؤهل بشعبة علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة بن زهر بأكادير
m.kadiri@uiz.ac.ma

الملخص:

يندرج هذا المقال في إطار مقاربة التفاعل بين النطاقات الاجتماعية والنطاقات البيئية لتحقيق المنعة الاجتماعية بحوز مراكش، بالمغرب، بحيث تم طرح السؤال الأولي: ما هو تأثير تفاعل النطاقات الاجتماعية البيئية على تغير أنماط التكيف الاجتماعي بالنسبة لساكنة وادي غيغاية في إطار تحقيق هذه الأخيرة للمنعة الاجتماعية؟

حاولت هذه الدراسة أن تجيب على السؤال الأولي الذي يتناول تحقيق المنعة الاجتماعية بهذه المنطقة من خلال ثلاث فرضيات، كل منها خاصة بمنطقة من المناطق الثلاث التي توزعت عليها العينة، بحيث ركزت الفرضية الأولى على مفهوم التكيف التحولي بإمليل، في حين تناولت الفرضية الثانية مفهوم التكيف التدرجي بآسني، وتأسست الفرضية الثالثة على مفهوم التكيف التحولي بتحناوت، مثيرة الانتباه إلى التحول الاجتماعي الكلي في المستقبل.

بالاعتماد على المنهج الكمي، وعلى عينة اجتماعية مكونة من 97 مستجوبا موزعة على ثلاث مناطق بحوز مدينة مراكش: إمليل، آسني وتاحناوت، توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على إعادة التوزيع بين النطاقات، هو الذي أدى إلى تحقيق المنعة الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التفاعل بين النطاقات البيئية والاجتماعية يتمثل في ضرورة الجمع بين القطاعين الفلاحي والسياحي في تأهيل المنطقة حاليا وفي المستقبل من جهة، وفي مساهمة كل من جيل الشباب وجيل المسنين في هذا التأهيل من جهة ثانية.

الكلمات المفاتيح: الأنظمة الاجتماعية البيئية، النطاقات الاجتماعية البيئية، المنعة الاجتماعية، التكيف التدرجي، التكيف التحولي.

Abstract

This article illustrates the framework of approaching the interaction between the social and environmental scales to achieve social resilience in the Marrakesh estate, Morocco, so the main question was posed: What is the impact of the interaction of the social and environmental scales on changing the patterns of social adaptation for the residents of Wadi Ghayha in the context of the latter achieving social resilience?

This study attempted to answer the central question of achieving social resilience in this region through three hypotheses, each specific to one of the three regions over which the sample was distributed. The first hypothesis focused on the concept of transformational adaptation in Imlil, while the second addressed the concept of incremental adaptation in Asni, and the third hypothesis was founded on the concept of transformational adaptation in Tahanaout, drawing attention to the total social transformation in the future.

Based on the quantitative approach and a social sample of 97 respondents distributed among three areas surrounding the city of Marrakesh: Imlil, Asni, and Tahanaout. This study concluded that relying on redistribution between the scales led to achieving social resilience. The study also concluded that the interaction between the environmental and social scales is represented by the necessity of combining the agricultural and tourism sectors in rehabilitating the region now and in the future on the one hand and in the contribution of both the younger and the elderly generation to this rehabilitation on the other hand.

Keywords : Social-Ecological Systems ; Social Ecological Scales; Social Resilience; Incremental Adaptation; Transformational Adaptation.

مقدمة

تنطلق هذه الدراسة من تجربة ميدانية تروم محاولة فهم التفاعل الحاصل بين الإنسان والطبيعة وفقا لأبعاد مفاهيمية تحكمها وضعية التعرض للمخاطر، وتتمخض عنها وضعية الهشاشة الاجتماعية التي قد تؤدي إلى التكيف أو التحول لتحقيق المنعة الاجتماعية، وللإفلات من براثين الإقصاء الاجتماعي والفقر والتهميش على ضفاف وادي غيغاية بحوز مراكش.

إن المشاكل البيئية التي طرحت اليوم العديد من التحديات لا على المستوى الطبيعي، ولا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لجديرة بالدراسة التي تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه المكونات، رغم التعقيد الذي قد ينتاب هذا النوع من البحوث، والذي قد يدفع إلى فصل المكون الطبيعي عن المكون الاجتماعي، إلا أن إعمال المقاربات المتعددة التخصصات يمكن أن تفي بالغرض، ولو بالقليل مما تم توقعه منها.

الإطار النظري

1- الإكولوجيا البشرية

تعود جذور مفهوم الاكولوجيا البشرية (Human Ecology) إلى بداية القرن العشرين مع "روبرت بارك" (Robert E. Park) "وروديريك مكينزي" (Roderick D. McKenzie) "وإرنست بورجس " (Ernest W. Burgess) وغيرهم، وذلك عندما استلهموه من تفاعل الطبيعة مع الدينامية الاجتماعية بمدينة شيكاغو (Lapka, et al., 2012)[1]، بحيث يقول بارك " إن مصطلح الاكولوجيا البشرية الذي يستعمله علماء الاجتماع يختلف عن ذلك الذي تستعمله الجغرافيا وحتى الجغرافيا البشرية، إن الذي يهم فيه ليس هو الإنسان في حد ذاته، أو علاقة الإنسان بالأرض التي يسكنها، بل إن علاقة الجماعة الاجتماعية فيما بينها هي التي تهم" ((Park,1926 (2))[2].

لقد تطور مفهوم الإيكولوجيا الاجتماعية حينما أثارالفيلسوف "بوكتشين" (Bookchin) في الخمسينيات من القرن العشرين، الانتباه إلى أن الدراما الرائعة التي تتميز بها الطبيعية غير البشرية، بإمكانها أن توحي للبشر بالقيام بنفس الأمر، وخاصة زيادة المرونة الذاتية والتمايز الذي يجعل الكائن الحي أكثر قابلية للتكيف مع

1- Lapka, M; VÁVRA, J; Sokolickova, Z, (2012). Cultural Ecology: Contemporary Understanding of the Relationship Between Humans and the Environment, Journal of Landscape Ecology, Vol: 5 No. 2.

2- Park, R. E., (1926). The Concept of Position in Sociology. Papers and Proceedings of the American Sociological Society 20, 1-14.

التحديات التي يواجهها، وذلك من خلال استغلال الفرص الجديدة التي تمنحها الطبيعة والمتمثلة في القدرة على التكيف، هذا إضافة إلى توفر الاختيار العقلي البشري الذي يوجه السلوك الغريزي، وقدرته على تجنب الترتيبات التي قد تحد من الحرية الاجتماعية في الظروف الاستثنائية (Bookchin, 2006 [3] ; Best, 1998 [4]).

في السبعينات قام "جيرارد يونك" (Gerarld, L. Young) بإحياء مفهوم الإكولوجيا البشرية مستعرضا العلاقة التي تربط بين الإنسان ومجاله الايكولوجي، بما في ذلك تاريخ تطوره في العلوم الدقيقة والعلوم الاجتماعية، وكذا التطور الذي مر منه حتى صار معروفا في مجال علم الاجتماع وعلم الأنثربولوجيا، بل إن الأهم من ذلك هو تناول "يونيك" للمسيرة التي جعلت من هذا المفهوم موضوعا متعدد التخصصات، مع الأخذ بعين الاعتبار التطبيقات التي تهمه على مستوى الأفراد والجماعات، وعلى مستوى المجالين الحضري والقروي (Young, 1974)[5].

2- النموذج البيئي الجديد

بعد ذلك ظهر اتجاه جديد يتأسس على البراديكم الإكولوجي الجديد، أو النموذج البيئي الجديد(New Ecological Paradigm) ، في السبعينيات والثمانيات من القرن العشرين، وقد توصل إليه الباحثان " ويليام كاتون" و "ريلي دونلاب" (William Catton) و (Riley Dunlap)، وأكدا بأنه يعكس النظرة العامة حول العالم، وهي النظرة التي تطورت في المجتمعات الغربية، والتي رسما من خلالها التغير الأساسي في الظروف البيئية التي تواجه المجتمعات البشرية، والتي تجعل من التفكير الاستثنائي مسألة قد تقادمت مع مرور الزمن، في إشارة إلى ما يسمى بالنموذج الاجتماعي السائد (Dominant Social Paradigm) أو نموذج الاستثناء البشري، (Human Excptionalism Paradigm)، أو نموذج الإعفاء البشري (Human Exemptionalism Paradigm)، والذي مفاده أن البشر "استثناء"، وأنهم انفصلوا بشكل ما عن الطبيعة، لأنهم تجاوزوها بشكل ما من خلال البعد

3 - Bookchin, M., (2006). Social Ecology and Communalism, Library of Congress, Published by AK Press, USA.

4- Best, S. (1998). Murray Bookchin's Theory of Social Ecology. Organization & Environment, 11(3), 334–353. Doi:10.1177/0921810698113004

5- Young, G., (1974). Human Ecology as an Interdisciplinary Concept: A Critical Inquiry. Advances in Ecological Research 8, 1-105. Doi: 10.1016/S0065-2504(08)60277-9

الروحي أو التكنولوجيا أو الوعي، بحيث تم إعفاء البشر من المبادئ ومن التأثيرات والقيود البيئية (Dunlap, 1980)[6].

على العكس من ذلك يرى مؤسسو النموذج البيئي الجديد ومن خلاله علم الاجتماع البيئي، أن هذا الأخير يتضمن الاعتراف بحقيقة أن البيئات المادية يمكن أن تؤثر (وتتأثر) بالمجتمعات و السلوكات البشرية، ليتخلى علماء الاجتماع البيئي عن الإصرار الاجتماعي التقليدي بأن الحقائق الاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الحقائق الاجتماعية الأخرى. إن قبول المتغيرات "البيئية" باعتبارها ذات مغزى للبحث الاجتماعي، هو ما يميز علم الاجتماع البيئي باعتباره مجالًا خاصا للبحث، من قبيل البنية البيئية، والاستجابة التنظيمية للمشاكل البيئية، والمخاطر الطبيعية، وتقييم الأثر الاجتماعي، وندرة الطاقة والموارد، وتخصيص الموارد والقدرة الاستيعابية (Dunlap & Catton, 1979)[7].

إن مسألة انفتاح علم الاجتماع عن العلوم والتخصصات الأخرى، لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته إلى التدقيق في تناول المواضيع المتعلقة بالبيئة بشكل أكثر تفصيلا، ليأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط محاولة استجلاء الأسباب والنتائج التي قد تؤدي إلى واقعة بيئية معينة (وهذا ما تتوحد فيه العلوم بمختلف تخصصاتها)، وإنما إيجاد مجموعة من الأطر النظرية الكفيلة بالجمع بين مطلبي دينامية تعدد التخصصات، والثبات في المناهج المعتمدة، حتى يكون هناك نوع من الإجماع العلمي بخصوص المفاهيم المستعملة، والتقنيات المرتبطة بها، في هذا السياق ظهر مفهوم " الأنظمة الاجتماعية البيئية".

3- الأنظمة الاجتماعية البيئية (الإكولوجية)

لقد ظهر مفهوم " الأنظمة الاجتماعية البيئية " (Social-Ecological Systems) أو ما يعرف اختصارا (SESs) في منتصف التسعينيات، من خلال تعاون مجموعة من العلماء العاملين في مجالات متعددة التخصصات للاقتصاد البيئي وأنظمة الموارد المشتركة، وأشهرهم عالمة السياسة والاقتصاد "إلنور أستروم" (Ostrom Elinor)، و"روبير كوستانزا" (Robert Costanza) المتخصص في الاقتصاد البيئي، وذلك لربط الأنظمة الاجتماعية بالأنظمة البيئية في إطار فحص

6- Dunlap, R. E. (1980). Paradigmatic Change in Social Science. American Behavioral Scientist, 24(1), 5–14. Doi:10.1177/000276428002400102

7- Dunlap, R. E., & Catton, W. R. (1979). Environmental Sociology. Annual Review of Sociology, 5(1), 243–273. Doi:10.1146/annurev.so.05.080179

الآليات الاجتماعية لبناء المنعة بين نهج الأنظمة والإدارة التكيفية (Biggs et al.,[8] 2021)، ناهيك عن التأكيد من طرف هؤلاء الباحثين على أن وضع الحدود بين الأنظمة الاجتماعية والأنظمة الطبيعية أمر مصطنع وتعسفي، وبالتالي فمفهوم النظام الاجتماعي البيئي يعكس الفكرة التي مفادها أن الفعل البشري والهياكل الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الطبيعة، فإذا كانت النظم الطبيعية تشير إلى العمليات البيولوجية والفيزيائية الحيوية، فإن النظم الاجتماعية تتكون من القواعد والمؤسسات التي تتوسط في الاستخدام البشري للموارد، وكذلك أنظمة المعرفة والأخلاق، التي تفسر النظم الطبيعية من منظور بشري (Ostrom,[9] 2007 ; Berkes & Folke,[10] 1994).

ونشير هنا إلى أن الأنظمة الاجتماعية البيئية تعتبر أنظمة تكيفية معقدة، بحيث ينشأ التعقيد عن سلوك النظام نفسه، الذي يخضع للتنظيم الذاتي، بعد أن يتكون من مجموع التفاعلات العالمية أو المحلية غير المنسقة والتي تتفاعل، تتكيف، وتتعلم بمرور الوقت، لتخلص في الأخير إلى نظام كلي للسلوك يختلف عن سلوك مكوناته، ومثاله ظهور الحكم التكيفي، الذي يتفاعل من خلاله الأفراد ويتعاونون، وغالبا ما يكون ذلك استجابة لأزمة معينة، ليربطون شبكات اجتماعية حول الرؤى المشتركة (Folke et al., 2011[11] ; Schoon & Van Der Leeuw, 2015[12] ; Folke et al., 2005[13]).

8- Biggs R, Clements H, de Vos A, Folke C, Manyani A, Maciejewski K, Martín-López B, Preiser R, Selomane O, Schlüter M. (2021). What are social–ecological systems and social-ecological systems research. In: Biggs R, de Vos A, Preiser R, Clements H, Maciejewski K, Schlüter M (eds) The Routledge handbook of research methods for social-ecological systems, 1st edn. Routledge, London.Doi: 10.4324/9781003021339-1

9- Ostrom, E. (2007). A diagnostic approach for going beyond panaceas. Proceedings of the National Academy of Sciences, 104(39), 15181–15187. Doi:10.1073/pnas.0702288104

10- Berkes, F., Folke, C. (1994). Linking social and ecological systems for resilience and sustainability. In: Berkes, F., Folke, C. (Eds.), Linking Social and Ecological Systems. Cambridge University Press, Cambridge.

11- Folke, C., Jansson,A., Rockström, J., Olsson, P., Carpenter, S. R., Chapin, F. S., Westley, F. (2011). Reconnecting to the Biosphere. AMBIO, 40(7), 719–738 Doi:10.1007/s13280-011-0184-y

12- Schoon, M., & Van Der Leeuw, S. (2015). The shift toward social-ecological systems perspectives: Insights into the human-nature relationship. *Natures Sciences Societes*, *23*(2), 166-174. Doi: 10.1051/nss/2015034

13- Folke, C., T. Hahn, P. Olsson, and J. Norberg. (2005). 'Adaptive Governance of Social-Ecological Systems.' Annual Review of Environment and Resources 30: 441–473. Doi:10.1146/annurev.energy. 30.050504.144511

سواء تعلق الأمر بمن زعم أن الإطار الأصلي لهذه الأنظمة هو الذي تقدم به الباحثان " بيركس وفولك" (Berkes & Folke) سنة 1998 (Biggs et al.,[14] (2021، أو من أكد بأن الباحثة " أستروم" (Ostrom) هي من قام بتطوير هذا الإطار بين سنتي 2007 و 2009 وذلك لتزويد العلماء في جميع التخصصات بلغة مشتركة لتوحيد نظرتهم العلمية في مجال إدارة الموارد المستدامة (Baodoin & Arenas,[15] (2018، فإن الأمر المهم في الحالة الثانية هو إيراد المكونات العملية لهذه للأنظمة الاجتماعية البيئية (SESs)، التي تقدم بها الباحثان (McGinnis & Ostrom,[16] (2014، والتي تتكون من ثمانية مكونات تضم مؤشرات أصغر، وهي عبارة عن متغيرات فرعية متعددة لكل بعد، كإطار نظري عام، أضيفت لها نتائج المراجعة المنهجية للأدبيات في قطاع الماء (Baodoin & Arenas, 2018)[17]، وبما أن موضوعنا منصبا على تتبع أثار النقص في الماء على المجتمع في إطار الأنظمة الاجتماعية البيئية، ارتأينا أن نعرض المكونات النظرية متضمنة للمراجعة المنهجية لموضوع الماء كما تقدم بها الباحثان "ماك جيني و أستروم".

المكون الأول يهتم بالترتيبات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وتركز الأنظمة في موضوع الماء على مجموعة من المتغيرات الفرعية: مثل العلاقة بين السوق ووصول المياه النظيفة للمواطن، وكذلك العوامل السياسية والانتخابية التي يمكن أن تؤثر سلبا على السياسات المائية، ولذلك وجب الاهتمام بالسياسات البعيدة المدى، كما أن هناك بعض الدراسات التي أجريت على البلدان الأقل تطورا والتي أكدت وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية ووجود المياه.

14- Biggs R, Clements H, de Vos A, Folke C, Manyani A, Maciejewski K, Martín-López B, Preiser R, Selomane O, Schlüter M. (2021). What are social–ecological systems and social-ecological systems research. In: Biggs R, de Vos A, Preiser R, Clements H, Maciejewski K, Schlüter M (eds) The Routledge handbook of research methods for social-ecological systems, 1st edn. Routledge, London.Doi: 10.4324/9781003021339-1

15- Baodoin, L., & Arenas, D. (2018). From Raindrops to a Common Stream: Using the Social-Ecological Systems Framework for Research on Sustainable Water Management. Organization & Environment, 108602661879437.
Doi: 10.1177/1086026618794376

16- McGinnis, M. D., & Ostrom, E. (2014). Social-ecological system framework: initial changes and continuing challenges. Ecology and Society, 19(2).
Doi:10.5751/es-06387-190230

17- Baodoin, L., & Arenas, D. (2018). Op.cit.

المكون الثاني ويتعلق بأنظمة الموارد، ويركز في مجال الماء على حوض النهر كوحدة للتحليل، بحيث يهتم بشكل أساسي بمتغيرات تعود لحجم الموارد المائية، خاصة وأن أنظمة المياه هذه في الأنهار الأوربية والأنهار الأمريكية تتميز بارتفاع درجة عدم القين وعدم القدرة على التنبؤ، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرار، ناهيك عن اشتراك مجموعة من القطاعات في هذه الموارد، من قبيل الري، وتوليد الطاقة والأنشطة الترفيهية وغيرها، إضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار المرافق المتاحة، وإنتاجية النظام وخصائص توازنه، وكذلك خصائص التخزين وموقعه، مما يجعل من الطبيعة " صاحب المصلحة الصامت ".

أما المكون الثالث، ويندرج بدوره في إطار صمت الطبيعة، بحيث يهم وحدات الموارد، ويضم متغيرات لها علاقة بتطبيق منطق السوق على الموارد المائية، ويدخل في ذلك عامل الندرة، والكمية والتباين الزمني، والتدخل الحكومي لدعم ذلك في دول الشرق الأوسط مثلا، ومع ذلك فإن هناك بحوث لا تتعامل بعمق مع تنقل وحدة الموارد أو نموها أو معدل استبدالها، أو التفاعل الذي يمكن أن يحصل بين هذه الوحدات.

يعتبر نظام الحوكمة بمثابة المكون الرابع، وينصب على الأشكال التي يمكن أن يتم بها تسيير قطاع الماء، خاصة فيما يتعلق بإشراك عدد من الفاعلين مع التسيير المركزي، ومع ذلك لا يزال بعض الجدل قائما حول ما إذا كانت الموارد المائية تدار بشكل أفضل من خلال تسيير محلي أو مركزي.

المكون الخامس ينصرف إلى الجزء الاجتماعي في موضوع الماء في هذه الأنظمة، ويتعلق الأمر بالفاعلين، ذلك أن موضوع الماء يعتبر أول حدث يجمع الجهات الفاعلة، هذه الأخيرة التي لها سمات اجتماعية واقتصادية متنوعة تؤثر على عملية صنع القرار، وإذا ما تعلق الأمر بشكل خاص بالخبراء والتقنيين، فقد يختلف بينهم مستوى الفهم، وقد تؤثر هذه الفجوات المعرفية في تكلفة التعاون بين الفاعلين، زيادة على إمكانية انخفاض الرأسمال الاجتماعي بينهم، من منطلق اختلاف منظومة القيم والمعايير التي تحكم كلا منهم، مما قد يؤدي في الأخير إلى انخفاض منسوب الثقة، ومع ذلك تشير بعض الدراسات إلى ظهور معايير جديدة تؤدي إلى تلاحم الفاعلين بسبب الأهمية الحيوية الكبرى للمياه، فاتخاذ القرار بهذا الشأن، يعتبر مهمة شاقة، على اعتبار أن تكلفة الحرمان من المياه قد تؤدي إلى الموت، كما أن

التوفر على المياه النظيفة يقلل من وفيات الأطفال، وله تأثير على حياة المجتمعات عموما ومجال معيشتهم.

المكون السادس هو الذي يحيل على التفاعلات بين جميع مكونات الإطار، على اعتبار أن الشرط الأول في التنسيق يعود إلى تبادل المعلومات من خلال قضايا الشفافية، والتوفر على المعلومات وقابلية تفسيرها، بالإضافة إلى ذلك، هناك متغير الصراع بين الفاعلين، و تغذيه المعتقدات المعيارية لكل فاعل، والوضع المرتبط بالسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكذلك النظم البيئية ذات الصلة (كمكون ثامن). لقد أكد الباحثان "ماك جيني و أستروم" بأنهما يلاحظان على أن هناك نقص في الدراسات التي تعنى بتكلفة المراقبة، والأنشطة التي تعود للتقييم، ودور الفاعلين الخارجيين، ويعزى كل ذلك إلى الاهتمام المحدود بأنظمة الموارد (المكون الثاني) ووحدات الموارد (المكون الثالث).

لقد تشكل المكون السابع من النتائج، والملاحظ، برأي الباحثَين، أن الأدبيات التي تم التوصل إليها بهذا الخصوص، ركزت على التفاعلات أكثر من النتائج، ومع ذلك فإن القليل منها قد ركز على النتائج الاجتماعية والبيئية القصيرة أو الطويلة المدى، وقد يعود النقص في النتائج البيئية إلى التحديات المرتبطة بالمنهج، أو النقص في البيانات.

أما المكون الأخير فيعود إلى النظم البيئية ذات الصلة، من قبيل تأثير تغير المناخ، وانخفاض كمية المياه وجودتها، ونقلها، وتدفقها داخل وخارج الأنظمة الاجتماعية البيئية المحلية، وهو بعد يكاد يكون غائبا تماما عن الأدبيات.

الإطار المفاهيمي

1- الهشاشة الاجتماعية

رغم وجود اختلافات في المناهج، إلا أن هناك العديد من القواسم المشتركة في البحوث التي أجريت حول الهشاشة الاجتماعية في علاقتها بالمجال البيئي، ومن الملاحظ أن هناك العديد من المعاني المشتركة عبر المقاربات النظرية، والتي غالبا ما يفهم فيها مفهوم الهشاشة على أنه يعني إما: التعرض للمخاطر من خلال طبيعة ودرجة تعرض النظام الاجتماعي البيئي لضغوط بيئية أو اجتماعية (بما في ذلك السياسية)، و تشمل خصائص هذه الضغوط حجم الخطر، وتكراره، ومدته، ومدى

مساحته، أو: الحساسية للاضطرابات و الضغوط الخارجية، بما في ذلك درجة تعديل النظام أو تأثره بالاضطرابات، أو: القدرة على التكيف وتحقيق المنعة الاجتماعية (المرونة) من أجل استيعاب المخاطر البيئية، أو التغيرات السياسية، أو حتى توسيع نطاق المجال الذي يمكن التعامل معه (Cutter et al., 2003 ; Adger, 2006)[18][19].

2- المنعة الاجتماعية

نشأ مفهوم المنعة (أو المرونة) (Resilience) من منظور علم البيئة في الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، ويعني في سياق النظم الاجتماعية البيئية، من ناحية، حجم الاضطراب الذي يمكن امتصاصه قبل أن يتغير النظام إلى حالة مختلفة جذريا، ومن ناحية أخرى، قدرة النظام على التنظيم الذاتي والتكيف مع الظروف الجديدة أثناء خضوعه للتغيير، بحيث يظل محتفظا بنفس الوظيفة والبنية والهوية، والتغذية الراجعة (Folke, 2006)[20]. إلا أن هناك من الباحثين من يؤكد أن هذا المفهوم تم تقديمه لأول مرة في المجال البيئي من طرف (Holling, 1973)[21]، كمفهوم يعنى بالمساعدة على فهم قدرة النظم البيئية ذات الجاذبية البيئية على الاستمرار في الحالة الأصلية الخاضعة للاضطرابات، إلا أنه قد خضع للمراجعة من طرف باحثين آخرين مثل (Folke, 2006) [22] السابق الذكر، لمحاولة فحص

18- Cutter, S. L., Boruff, B. J., & Shirley, W. L. (2003). Social Vulnerability to Environmental Hazards. Social Science Quarterly, 84(2), 242–261. Doi:10.1111/1540-6237.8402002

19- Adger, W. N. (2006). Vulnerability. Global Environmental Change, 16(3), 268–281. Doi:10.1016/j.gloenvcha.2006.02.006

20- Folke, C. (2006). Resilience: The emergence of a perspective for social–ecological systems analyses. Global Environmental Change, 16(3), 253–267. Doi:10.1016/j.gloenvcha.2006.04.002

21- Holling, C. S. (1973). Resilience and Stability of Ecological Systems. Annual Review of Ecology and Systematics, 4(1), 1–23. Doi:10.1146/annurev.es.04.110173.000245

22- Folke, C. (2006). Resilience: The emergence of a perspective for social–ecological systems analyses. Global Environmental Change, 16(3), 253–267. Doi:10.1016/j.gloenvcha.2006.04.002

الديناميات الاجتماعية التي تؤثر في النظام البيئي ، وكذلك (Gunderson, 2000)[23]، ليتبين أن المنعة الاجتماعية لا تتعلق فقط بالمثابرة أو القوة في مواجهة الاضطرابات، وإنما تتعلق أيضًا بالفرص التي يفتحها الاضطراب من حيث إعادة تركيب الهياكل والعمليات المتطورة، وتجديد النظام، وظهور مسارات جديدة من خلال أربع عناصر وهي: هامش حرية العمل (الحد الأقصى الذي يمكن للنظام أن يغيره قبل فوات الأوان)، والمقاومة ودرجة تساهلها، والمرونة أو عدم الاستقرار (القرب أو البعد من العتبة التي يمكن عندها التغيير)، وأخيرا تجنب حالة الفوضى بسبب التغيرات، كالتغيرات المناخية (Walker & al., 2004)[24]. بهذا المعنى، توفر المنعة أو المرونة القدرة على التكيف، التي تسمح بالتطور المستمر، مثل التفاعل الديناميكي التكيفي بين الاستدامة والتطوير مع التغيير، علما أن المبالغة في أي منهما (الاستدامة والتغيير) قد يؤدي في النهاية إلى الانهيار (Smit & Wandel, 2006)[25].

إن هذا لا يعني أن المنعة أمر سهل دائمًا، فقد يكون من الصعب للغاية "تحويل" نظام مرن من وضعيته الحالية إلى نظام مرغوب فيه بشكل أكبر، لهذا السبب نجد أن مفهوم المنعة الاجتماعية فيما يتعلق بالأنظمة الاجتماعية البيئية يركز على فكرة التكيف (قبل التحول)، والتعلم والتنظيم الذاتي، إضافة إلى القدرة العامة على مقاومة الهزات (Folke, 2006)[26]. في هذا السياق نجد أن مفهوم التكيف

23- Gunderson, L. H. (2000). Ecological Resilience—In Theory and Application. Annual Review of Ecology and Systematics, 31(1), 425–439. Doi:10.1146/annurev.ecolsys. 31.1.425

24- Walker, B., C. S. Holling, S. R. Carpenter, and A. Kinzig. (2004). Resilience, adaptability and transformability in social–ecological systems. Ecology and Society 9(2): 5

25- Smit, B., Wandel, J., (2006). Adaptation, adaptive capacity and vulnerability. Global Environmental Change 16 (3), 282–292

26- Folke, C. (2006). Op.cit.

(مفهوم فرعي) يحيل على التعديلات في المجموعات الفردية والسلوك المؤسسي من أجل تقليل تعرض المجتمع للتغيرات المناخيــة (Smit, & Wandel, 2006)[27].

3- التكيف الاجتماعي

إن الحاجة لمفاهيم فرعية من قبيل القدرة، التكيف والتحول تبدو أكثر أهمية من أجل التأسيس لمفهوم المنعة، بحيث يكون للتكيف مكانة خاصة، لأنه يعتبر من خصائص الأنظمة الاجتماعية البيئية التي تنعت بأنها أنظمة تكيفية معقدة (Complex Adaptive Systems) من جهة، ومن جهة أخرى لأن قابلية النظام للتكيف هي بشكل أساسي وظيفة المكون الاجتماعي فيه، ولذلك يتم تعريف القدرة على التكيف في سياق هذه الأنظمة على أنها " قدرة الفاعلين في النظام على التأثير في المنعة" (Walker et al., 2004)[28]، بحيث تتم موازاة مفهوم القدرة على التكيف بمفهوم المنعة، ذلك أن قدرة البشر على إدارة المنعة من خلال التكيف، هي السمة الأساسية للأنظمة الاجتماعية البيئية التي تقوم بذلك بشكل كلي دون قصد، إلا أنه مع ذلك فإن قدرة الفاعلين الاجتماعيين على إدارة المنعة (أو المرونة) عن قصد، تحدد ما إذا كان بإمكانهم التجنب الناجح للعبور إلى نظام غير مرغوب فيه، أو النجاح في العودة إلى نظام مرغوب فيه، مع الإشارة إلى أن القدرة على التكيف بمعنى (Adaptive Capacity) تشير إلى التعديلات التي يمكن إجراؤها على المدى الطويل، في حين أنها بمعنى (Adaptability)، تعني عملية التأقلم على المدى القصير (Smit & Wandel, 2006)[29].

27- Smit, B., Wandel, J., (2006). Op.cit.

28- Walker, B., C. S. Holling, S. R. Carpenter, and A. Kinzig. (2004). Resilience, adaptability and transformability in social–ecological systems. Ecology and Society 9(2): 5

29- Smit, B., Wandel, J., (2006). Adaptation, adaptive capacity and vulnerability. Global Environmental Change 16 (3), 282–292

إن القدرة على التكيف تتم من خلال أربعة طرق تتفق مع العناصر الأربعة للمنعة الاجتماعية السابقة الذكر (هامش الحرية، المقاومة، المرونة، تجنب حالة الفوضى)، وهي إما بتحريك العتبات بعيدا عن الوضعية الحالية للنظام، أو قريبا منها لتجنب فوات الأوان (العنصر الأول)، ثم جعل العتبة سهلة أو صعبة الوصول (العنصر الثاني)، ونقل الوضع الحالي للنظام بعيدا عن الحد الأدنى أو الاقتراب منه (العنصر الثالث)، كما يمكن للفاعلين إدارة التفاعلات عبر النطاقات (Cross-Scales)، التي هي مجموعة من الترددات الزمنية والمكانية والتي تضاف إليها الأنواع الحية التي تتفاعل فيما بينها حسب وظيفتها وحجمها ونطاقها الزمني المكاني، بحيث أن المنعة (المرونة) تتحقق في هذه الحالة من خلال تعزيز التفاعلات البيئية، من قبيل تعويض نوع وافر لوظيفة الأنواع الأخرى (Holling, 1996)[30]، أو بتقليل أحد الأنواع من تأثير الاضطراب على الأنواع الأخرى (Peterson et al., 1998)[31]، لتجنب حالة فقدان المنعة على أكبر المقاييس وأكثرها كارثية من الناحية الاجتماعية (العنصر الرابع)، وبالتالي فإن قدرة الأنظمة الاجتماعية البيئية تعكس قدرة أخرى على التعلم والجمع بين الخبرة والمعرفة، وتعديل استجاباتها لتغير الدوافع الخارجية والعمليات الداخلية، ومواصلة التطور ضمن مجال الاستقرار الحالي Holling & Gunderson, 2002)[32] ; (Berkes et al., 2003[33] .

30- Holling CS. (1996). Engineering resilience versus ecological resilience. In: Schulze P, editor. Engineering within ecological constraints. Washington (DC): National Academy, p 31–44

31- Peterson, G. D., C. R. Allen, and C. S. Holling. (1998). Ecological resilience, biodiversity, and scale. Ecosystems 1:6–18

32 - Holling, C. S. and L. H. Gunderson (2002), Resilience and adaptive cycles, in Panarchy: Understanding Transformations in Human and Natural Systems, edited by L. H. Gunderson and C. S. Holling, pp. 25-63, Washington, DC, Island Press.

33 -Berkes, F., J. Colding, and C. Folke, editors. (2003). Navigating social–ecological systems: building resilience for complexity and change. Cambridge University Press, Cambridge, UK.

4- التكيف الاجتماعي المركب

إن الأنظمة الاجتماعية البيئية، ليست خطية بحيث يمكن القول أن مرحلة معينة لابد أن تكون متبوعة بمرحلة أخرى، وإنما يتعلق الأمر بتفاعل مجموعة من المكونات التي قد تختلف مساراتها ومآلاتها، في هذا السياق نجد أن هناك بعض الدراسات التي بدأت في توسيع مفهوم التكيف ليشمل مفهوم التحول، وذلك من خلال التمييز بين نوعين من التكيف: تكيف تدرجي (Incremental Adaptations) وتكيف تحولي (Transformational Adaptation)، كما تشير نفس الدراسة إلى أن أول من استعمل هذا المفهوم المركب من التكيف في سياق التحول، هو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في عام 2012 (Kuhl et al., 2021)[34].

يتم تعريف التكيفات التدرجية (Incremental Adaptations) للتغير في المناخ على أنها: "امتداد للإجراءات والسلوكات التي تقلل بالفعل من الخسائر أو تعزز فوائد التغيرات الطبيعية في المناخ والظواهر المتطرفة" (Kates et al., 2012, p: 7156)[35]، والملاحظ أن الباحثين يستعملون في بعض الأحيان هذه المفاهيم بالجمع، وذلك للإشارة إلى علاقتهم بالأنظمة الاجتماعية البيئية التي هي عبارة عن أنظمة تكيفية معقدة تفرز العديد من مثل هذه المفاهيم من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك لوائح تتقدم بها المؤسسات العاملة في هذا الباب، والتي تقوم بجرد لعدد التكيفات التي تحدث كنتيجة للتغيرات المناخية في المناطق المعنية، من قبيل ذلك ما أوردته لجنة المجلس القومي للبحوث الأمريكية حول التكيف مع آثار تغير المناخ، التي أحصت 314 تكيفا في مجالات متعددة مثل الفلاحة، والقطاع الغابوي، والشواطىء البحرية، والطاقة، والصحة والنقل وغيرها (Kates et al., 2012, p: 7156)[36].

أما فيما يتعلق بالتكيف التحولي (Transformational Adaptation)، أو التكيف التحولي الاستباقي، أو التكيف الجديد، فإنه يحيل على عملية التحول، ذلك

34- Kuhl, L. Feisal, M. R, McCraine, S. Krause, D. Hossain, Md, F. Bahadur, A, V. Huq, S. (2021). Transformational Adaptation in the Context of Coastal Cities. Annual Review of Environment and Resources 46:1, 449-479. Doi: 10.1146/annurev-environ-012420-045211

35- Kates RW, Travis WR, Wilbanks TJ. (2012). Transformational adaptation when incremental adaptations to climate change are insufficient. PNAS 109(19):7156–61

36- Kates RW, Travis WR, Wilbanks TJ. (2012). Transformational adaptation when incremental adaptations to climate change are insufficient. PNAS 109(19):7156–61

أنه رغم أن للتحول تاريخ طويل في خطاب التخفيف من آثار تغير المناخ، إلا أن دوره في التكيف أحدث، بحيث يتم تعريف قابلية التحول (Transformability) على أنها "القدرة على إنشاء نظام جديد بشكل أساسي عندما تجعل الهياكل البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (بما في ذلك السياسية)، النظام الحالي غير مقبول" (Walker et al., 2004)[37] ويشمل أيضا هذا التعريف، تحديد وإنشاء مناطق استقرار جديدة من خلال إدخال مكونات وطرق جديدة لكسب العيش، وبالتالي تغيير متغيرات الحالة، وكذلك المقياس الذي يحدد النظام (Walker et al., 2004)[38]، كما يتم تعريف التحول على أنه: "تغيير نوعي أساسي ... يتضمن غالبًا تغييرًا في النموذج وقد يشمل تحولات في الإدراك والمعنى، وتغييرات في المعايير والقيم الأساسية ، وإعادة تشكيل الشبكات الاجتماعية وأنماط التفاعل والتغييرات في هياكل السلطة وإدخال ترتيبات مؤسسية وأطر تنظيمية جديدة " (O'Brien et al., 2012, p: 465)[39]، في حين أن التكيف التحولي (باعتباره نتيجة محتملة للتكيف التدرجي) يحصل عندما تتراكم عناصر التكيف التدرجي على المدى الطويل، Kuhl et al., 2012 ; [41] Kates et al., 2012)[40]، وتصبح عمليات التكيف تحولية عندما يتم استخدامها على نطاق أوسع، أو في مجموعات متكاملة ذات تأثيرات أكبر بكثير من ذي قبل، بحيث يتم نعت هذه التكيفات بأنها تحولية، لأنها قد تم اعتمادها على نطاق أوسع أو كثافة سكانية أكبر، أو لأنها تعتبر بالفعل جديدة بالنسبة لمنطقة معينة

37- Walker, B., C. S. Holling, S. R. Carpenter, and A. Kinzig. (2004). Resilience, adaptability and transformability in social–ecological systems. Ecology and Society 9(2): 5. URL: http://www.ecologyandsociety.org/vol9/iss2/art5

38- Walker et al., 2004. Op.cit.

39- O'Brien, K., M. Pelling, A. Patwardhan, S. Hallegatte, A. Maskrey, T. Oki, U. Oswald-Spring, T. Wilbanks, and P.Z. Yanda, (2012). Toward a sustainable and resilient future. In: Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation [Field, C.B., V. Barros, T.F. Stocker, D. Qin, D.J. Dokken, K.L. Ebi, M.D. Mastrandrea, K.J. Mach, G.-K. Plattner, S.K. Allen, M. Tignor, and P.M. Midgley (eds.)]. A Special Report of Working Groups I and II of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Cambridge University Press, Cambridge, UK, and New York, NY, USA, pp. 437-486

40- Kates et al., (2012). Op.cit. p.7156

41- Kuhl, L. Feisal, M. R, McCraine, S. Krause, D. Hossain, Md, F. Bahadur, A, V. Huq, S. (2021). Transformational Adaptation in the Context of Coastal Cities. Annual Review of Environment and Resources 46:1, 449-479.
Doi: 10.1146/annurev-environ-012420-045211

أو لنظام موارد معين، أو لأنها قد أدت إلى تغيير في الأماكن و في المواقع (Kates et al., 2012)[42]. وعلى الرغم من أن العديد من عمليات التكيف التحولي هي تكنولوجية، إلا أنها أيضا سلوكية، مما يمكن أن يؤثر على كيفية اتخاذ الأفراد والمجتمع للقرارات وتخصيص الموارد للتعامل مع تغير المناخ، وقد تتضمن بدلاً من ذلك تغييرات جوهرية في الترتيبات المؤسسية، والأولويات، والمعايير Kuhl[43] (Kates et al., 2012[44] ; et al., 2012).

بالاستناد إلى الدراسة التي تقدم بها الباحثان (Baodoin & Arenas, 2018)[45]، تسعى الدراسة الحالية على المستوى النظري، وفي إطار الأنظمة الاجتماعية البيئية إلى محاولة تغطية الفجوة الناجمة عن ضعف الدراسات التي تهتم بالتفاعل الحاصل بين النظم البيئية ذات الصلة والنظم الاجتماعية من جهة، والتفاعل الحاصل بين النطاقات الزمنية المكانية وديناميات تحول المفاهيم من التكيف الاجتماعي إلى التكيف الاجتماعي المركب، إلى التحول الاجتماعي، لتحقيق المنعة الاجتماعية من جهة أخرى.

في هذا السياق تهدف هذه الدراسة المنخرطة في إطار محور العلاقة بين المركز والمحيط، إلى الكشف عن مسار تحقيق المنعة الاجتماعية، والقدرة على التكيف من خلال إعادة توزيع النطاقات المكانية المتمثلة في المنبع (الجبل) والمصب (السهل)، والنطاقات الزمنية المتمثلة في تناوب جيل الشباب وجيل المسنين على تسيير هذه النطاقات، والأهم من ذلك هو الاعتماد على القدرات المحلية لتجاوز الضغط على المركز المتمثل في الهجرة لمدينة مراكش، أو حتى الهجرة إلى الخارج، وذلك بما يضمن تجاوز مرحلة اللايقين و مرحلة المخاطر، وعلى المستور التجريبي يتم ذلك بإعمال الطبيعة الخاصة لتفاعل الأنظمة الاجتماعية البيئية على المستوى المحلي، ممثلة في

42- Kates RW, Travis WR, Wilbanks TJ. (2012). Transformational adaptation when incremental adaptations to climate change are insufficient. PNAS 109(19):7156–61

43- Kuhl, L. Feisal, M. R, McCraine, S. Krause, D. Hossain, Md, F. Bahadur, A, V. Huq, S. (2021). Transformational Adaptation in the Context of Coastal Cities. Annual Review of Environment and Resources 46:1, 449-479.
Doi: 10.1146/annurev-environ-012420-045211

44- Kates et al., (2012). Op.cit. p.7156

45- Baodoin, L., & Arenas, D. (2018). From Raindrops to a Common Stream: Using the Social-Ecological Systems Framework for Research on Sustainable Water Management. Organization & Environment, 108602661879437.
Doi: 10.1177/1086026618794376

نموذج ساكنة وادي غيغاية، ذلك أن الفرق بين منبع الوادي ومصبه يؤدي إلى الاختلاف في درجة صبيب المياه زيادة (فيضانات) ونقصانا (جفاف)، وتنوع الأنشطة الاجتماعية الأساسية (الفلاحة والسياحة).

تتوقع الدراسة الحالية أنه سوف يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال السؤال الأولي التالي: ما هو تأثير تفاعل النطاقات الاجتماعية البيئية على تغير أنماط التكيف الاجتماعي بالنسبة لساكنة وادي غيغاية في إطار تحقيق هذه الأخيرة للمنعة الاجتماعية؟ و سوف تتم الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: أنه كلما تعلق الأمر بمنطقة إمليل، أدى التفاعل بين النطاقات الاجتماعية البيئية إلى ظهور تكيف تحولي، بحيث أن تواجد هذه المنطقة بالقرب من قمة جبل توبقال، ووفرة المياه، وقلة المساحات المزروعة، وتنوع أشجار الفواكه المغروسة، ولو على المدرجات بجانب الوادي، كلها متغيرات أدت إلى ميل الشباب إلى التعاطي للسياحة عوض الفلاحة، عبر القيام بمهن الإرشاد السياحي، ومساعدة السياح، وخاصة الأجانب، في الإقامة وفي التنقل عبر الجبل.

الفرضية الثانية: أنه كلما تعلق الأمر بمنطقة آسني، أدى التفاعل بين النطاقات الاجتماعية البيئية إلى ظهور تكيف تدرجي، بحيث أن تواجد هذه المنطقة بين منبع الوادي ومصبه، و التوسع النسبي للمساحات الزراعية، وقلة مياه السقي ومياه الشرب في بعض الأحيان، قد أدى إلى تعاطي الجيلين معا (الشباب والمسنين) لممارسة النشاط الفلاحي، عبر حفر الآبار وإعادة استصلاح الأراضي التي قد تجرفها الفيضانات.

الفرضية الثالثة: أنه كلما تعلق الأمر بمنطقة تحناوت، أدى التفاعل بين النطاقات الاجتماعية البيئية إلى ظهور تكيف تحولي يحيل في المستقبل القريب إلى تحول اجتماعي، بحيث أن تواجد هذه المنطقة بالقرب من مصب الوادي من جهة، بشساعة المساحات الزراعية وقلة مياه السقي، وجماعة أغواطيم من جهة أخرى، قد أدى إلى تعاطي الجيلين معا (الشباب والمسنين) لممارسة النشاط الفلاحي، خاصة الفلاحة البورية المعتمدة في أغلبها على مياه الأمطار،عبر غرس أشجار الزيتون، وزراعة الحبوب كالقمح والشعير، وبداية ظهور الوحدات السياحية كالفنادق والمقاهي، إضافة إلى قرب زحف التجزءات السكنية على الأراضي الزراعية في المستقبل.

تحديد مكان الدراسة

تقع المناطق الثلاث المدرجة في هذه الدراسة في الحوض الفرعي لوادي غيغاية الذي يمتد على طول 86 كلم، وبمساحة تصل إلى 421 كلم^2، بطول يصل إلى 106 كلم، وعرض يتراوح بين 1 و8 كلم. كما أن منبع الوادي يقع في إقليم الحوز، ومصبه في عمالة مراكش، إذ يمر بمدينة تحناوت، وعدد سكانها 11623 (حسب إحصاء 2014)، وسبع جماعات قروية، من بينها الجماعة القروية لآسني، وعدد سكانها 21244 (حسب إحصاء 2014) التي تضم مشيخة إمليل وعدد سكانها 10351 (حسب إحصاء 2014) (AHT GROUP AGR-RESING, 2016)[46].

أما فيما يتعلق بالخصائص الجغرافية، فإن المساحة الإجمالية التقريبية لمنطقة إمليل تمتد على حوالي 100 هكتار، وآسني على حوالي 420 هكتار، في حين تمتد تحناوت فوق ما يزيد على 12000 هكتار (الشكل رقم 1)، علما بأن منطقة إمليل و آسني تقعان في الجبل، في حين أن منطقة تحناوت تقع على السفح (Rapport de synthèse Tahanaout, 2018)[47].

46- AHT GROUP AG -RESING. (2016). Diagnostic du sous-bassin de Rheraya. Rapport final
47 -Rapport de Synthèse. (2018) Stage Collectif Tahanaout.

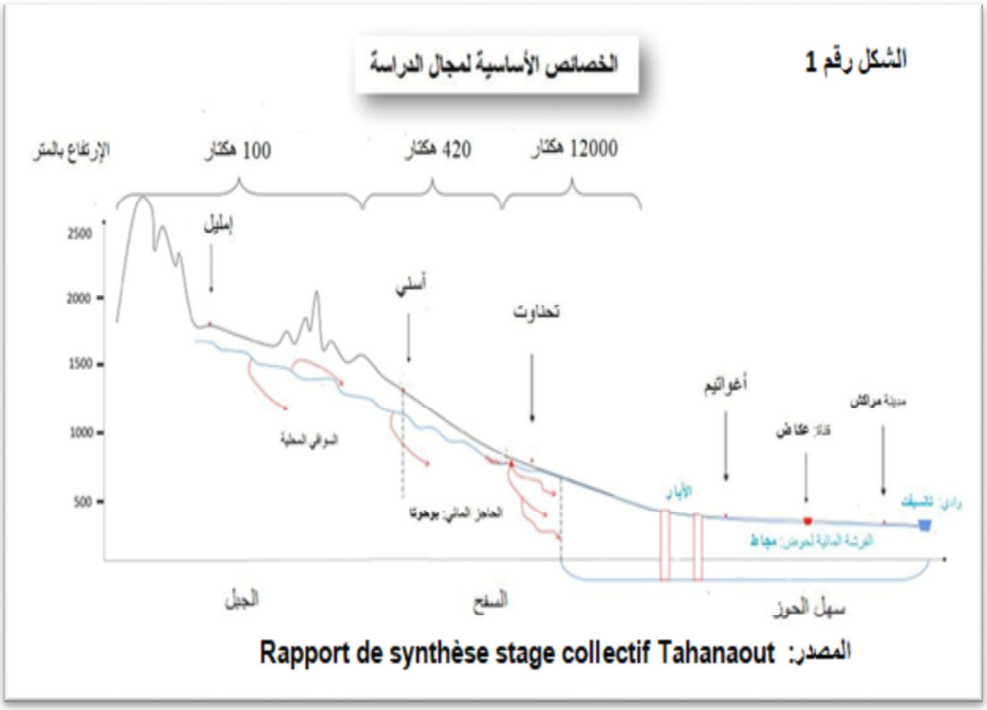

أما فيما يتعلق بالمعطيات المائية الخاصة بمجال الدراسة فإنها ترتبط بشكل أساسي بالموقع الجغرافي لكل منطقة (الشكل رقم 2)، خاصة بمنطقة إمليل، إلا أنها في منطقتي آسني و تحناوت تتأثر بعامل إضافي يتمثل في الطريقة التي يتم بها تقسيم الماء بين "دواوير" المنطقة، وبين عائلات كل "دوار".

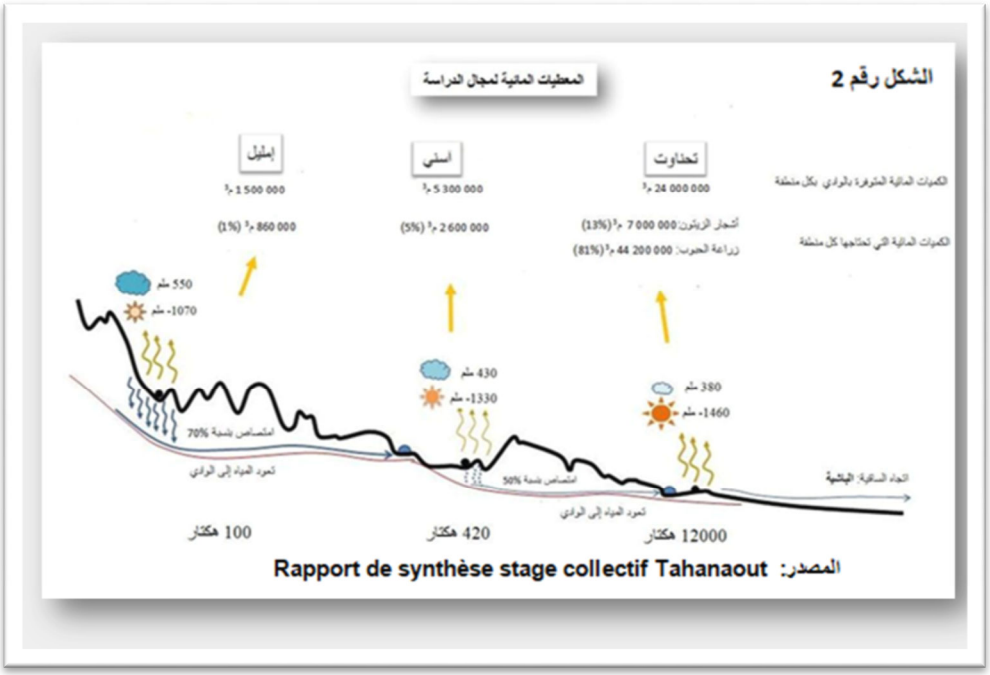

المنهج

تتناول هذه الدراسة موضوع التغيرات التي طرأت وتطرأ على المجالين الفلاحي والسياحي، وقبل البدء في تناول العناصر المتعلقة بالمنهج بشكل تفصيلي لابد من الإشارة إلى أن فكرة القيام بهذه الدراسة في وادي غيغاية كانت إبان القيام بتدريب مشترك سنة 2018 مع مجموعة من المهندسين والباحثين والطلبة يهم مجموعة من التخصصات من بينها علم الاجتماع في نفس المنطقة، بحيث تم القيام بعدد من المقابلات الاستكشافية مع الفلاحين، وتبين آنذاك أن هناك مجموعة من التحولات الاجتماعية التي تطرأ على المنطقة، ولكن الأسباب الدقيقة الكامنة وراء ذلك لم واضحة بشكل جلي، لذلك كان الحماس منذ ذلك الحين للقيام ببحث تفصيلي في الموضوع.

1- العينة

قمنا بإعداد هذه الدراسة الميدانية بمقاربة كمية تطلبت إنجاز استمارة تم إجراؤها بمشاركة أبناء المنطقة، أي الساكنة التي تقيم بجوار وادي غيغاية، وقد بلغ عدد المستجوبين 97 مستجوبا، وقد قمنا بتقسيم هذه العينة إلى ثلاثة أقسام، وذلك

وفق العناصر الواردة في الإشكالية الرئيسية وفرضيات العمل التي انبثقت منها، بحيث أجريت الاستمارة حضوريا، بحضور الباحث والمستجوب في كل منطقة، وقد تم اختيار العينة بشكل عشوائي، مع العلم أننا لم نستهدف أي تجمع سكاني أو " دوار" بعينه. وقد توزعت العينة على هذه الأقسام بشكل يكاد يكون متساويا، فالقسم الأول من المستجوبين بناحية إمليل وقد بلغ عدد مستجوبيه 35 مستجوبا، القسم الثاني كان بناحية آسني، وقد بلغ عدد مستجوبيه 34 مستجوبا، أما القسم الثالث فقد كان بناحية تحناوت، بحيث بلغ عدد المستجوبين به 28 مستجوبا.

2- المتغيرات المعتمدة

لقد اعتمدت هذه الاستمارة على 27 متغيرا تم توزيعها على أربعة محاور، إذا تم استثناء محور التعريف بالمستجوب، والذي تضمن ثمانية متغيرات، أما المحاور الأربعة الأخرى فقد كان أولها محور التكيف الاجتماعي، وقد ضم ست متغيرات. المحور الثاني من الاستمارة هم قطاع الفلاحة من خلال أربع متغيرات، أما المحور الثالث فقد هم قطاع السياحة أيضا بأربع متغيرات، في حين أن المحور الرابع والأخير، وقد هم رأي المستجوب حول خمس أمور، أولها عبارة عن إفصاح المستجوب عن رأيه فيما إذا خير في القطاعات، من منها سيختاره للمنطقة، أما الأمر الثاني، فإنه إذا خير في قطاع الفلاحة، من سيشجع على القيام بها والتعاطي لها. الأمر الثالث إذا خير في قطاع السياحة، من يشجع على القيام بها والتعاطي لها. الأمر الرابع في حالة ما إذا كانت لديه إمكانية الاختيار، وأن يختار جوابا واحدا، بين أن يهاجر للخارج، يهاجر لمنطقة أخرى بالمغرب أو أن يبقى حيث هو الآن. أما الأمر الأخير فهو في حالة ما إذا كانت لديه إمكانية الاختيار لأبناء المنطقة، وأن يختار جوابا واحدا، بين أن ينصحهم بالهجرة للخارج، الهجرة لمنطقة أخرى بالمغرب أو البقاء بنفس المنطقة.

3- الاستراتيجية التحليلية

لقد قامت هذه الدراسة بتحليل المعطيات الميدانية انطلاقا من معالجة المتغيرات المعتمدة في الاستمارة في برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة (SPSS) إصدار 22، وذلك من خلال الكشف في مرحلة أولى عن النتائج الإحصائية الوصفية، ثم بعدها الانتقال إلى مرحلة ثانية يتم من خلالها بناء عدد من الاختبارات ذات الدلالة الإحصائية، خاصة فيما يتعلق بالمتغيرات التي ترتبط بشكل مباشر بالسؤال الأولي وبالفرضيات التي بنيت من خلاله، والتي تمثلت في اختبار مربع كاي الذي يتأسس انطلاقا من مقارنة المتغيرات الكيفية، لما توفرت فيها الدلالة الإحصائية، انطلقنا، وعبر نفس المتغيرات، إلى المرحلة الثالثة، ولابد من الإشارة بهذا الصدد بأن الاختبارات قد تمت فيما يتعلق بالمتغيرات المعتمدة فيها بمعزل عن المتغيرات الأخرى المعتمدة في الدراسة، أو العوامل الخارجية التي لم تمتد إليها متغيرات الدراسة، أو حتى المتغيرات الكامنة التي تتطلب تقنيات واختبارات أكثر تعمقا من التي تم اعتمادها في هذه الدراسة.

قمنا في المرحلة أخيرة، وهي مرحلة بناء النماذج الإحصائية التي تروم التوصل إلى النتائج الإحصائية القابلة للتطبيق في عينات أخرى في المستقبل، بإعطاء توقع علمي لمجموعة المتغيرات المعتمدة في الدراسة، والتي يمكنها أن تشكل منطلقات علمية لدراسات مستقبلية من طرف باحثين آخرين، في نفس المنطقة، أو في مناطق أخرى.

النتائج

أولا: النشاط الفلاحي كمرتكز أساسي حاليا بوادي غيغاية

لقد قامت الدراسة بإنجاز عدد من الاختبارات التي تحاول فيها أن تبحث عن الدلالة الإحصائية التي تهم المتغيرات المرتبطة بشكل قوي بفرضيات الدراسة، فتوصلت إلى أن المتغير المستقل المتمثل في اعتماد الساكنة على النشاط الفلاحي كمرتكز أساسي للمعيش اليومي بهذه المنطقة، وذلك لعدة أسباب منها الإحصائية الرقمية المتمثلة في أن النتائج الوصفية قد أكدت بأن نسبة 50% من المستجوبين كلهم قد أكدوا بأن القطاع الفلاحي هو القطاع الذي تعتمد عليه الساكنة، متبوعة بنسبة 40% من المستجوبين لصالح القطاعين معا (الفلاحة والسياحة).

لهذا السبب تم اعتماد قطاع الفلاحة في المعيش الحالي كمتغير مستقل، فثبت أنه يؤثر بشكل قوي على مجموعة من المتغيرات الأخرى (الجدول رقم 1) من قبيل متغير القطاع الرئيسي الذي ستعتمد عليه العائلات في المستقبل، والذي كان لصالح نسبة القطاعين معا (63%) من الإجابات، مما يعني أن للفلاحة مكان في المستقبل حتى ولو تم تطوير وتمديد قطاع السياحة بالمنطقة، ناهيك عن أنها احتلت الرتبة الثانية في نفس المتغير بنسبة مهمة بلغت (33%)، ومما يؤكد ذلك أيضا أن المتغير التابع الثاني المتمثل في اختيار قطاع من طرف المستجوبين يصلح للمنطقة، أن هذا المتغير قد تأثر بالمتغير المستقل المتمثل في قطاع الفلاحة حاليا، ذلك أن الفلاحة مثلت أعلى نسبة من الاختيارات (48%) لتقتسم المجال مع السياحة في ثاني أعلى نتيجة (44%).

الجدول 1: **اختبار مربع كاي: الفلاحة باعتبارها القطاع الرئيسي الذي تعيش منه العائلات بوادي غيغاية (عدد أفراد العينة 48)**

المتغيرات التابعة	السياحة		الفلاحة		هما معا			
	n	%	*n*	%	*n*	%	χ^2	*P*
القطاع الرئيسي الذي ستعيش منه العائلات في المستقبل	2	4	16	33	30	63	35.0252	$P \leq 0.0000$
اختيار قطاع يصلح للمنطقة من طرف المستجوبين	4	8	23	48	21	44	36.5075	$P \leq 0.0000$
	المسنين		الشباب		هما معا			
	n	%	*n*	%	*n*	%	χ^2	*P*
الفئة الأكثر تشبثا بممارسة مهنة الفلاحة برأي المستجوبين	11	23	--	--	37	77	35.3839	$P \leq 0.0000$
الفئة التي تمارس مهنة السياحة برأي المستجوبين	--	--	47	89	1	2	31.2588	$P \leq 0.0000$
الفئة التي يمكن تشجيعها لممارسة الفلاحة برأي المستجوبين	1	2	7	15	40	83	23.2257	$P = 0.001$
	إمليل		آسنى		تحناوت			
	n	%	*n*	%	*n*	%	χ^2	*P*
المنطقة التي يسكنها المستجوب	8	17	21	44	19	39	22.8278	$P = 0.001$

أما فيما يتعلق بالأجيال المعنية بالتعاطي لقطاع الفلاحة فقد كانت النتائج لصالح الجيلين معا، الشباب والمسنين، بنسبة دالة من الناحية الإحصائية، بلغت

77% كأعلى نسبة في متغير الفئة الأكثر تشبثا بالفلاحة، و 83% بالنسبة لمتغير الفئة التي يمكن تشجيعها لممارسة الفلاحة، كما أكد المتغير التابع الثالث والأخير تأثره القوي بمتغير القطاع الفلاحي، وهو المتغير الذي يحيل على الفئة التي تهتم أكثر بالقطاع السياحي بنسبة مهمة بلغت 98% لصالح فئة الشباب، كما أن منطقة أسني قد احتلت المرتبة الأولى في القطاع الفلاحي بنسبة 44%، متبوعة بتحناوت وإمليل.

ثانيا: الجمع بين القطاع الفلاحي والقطاع السياحي كمرتكزين أساسيين مستقبلا بوادي غيغاية

إن المتغير المستقل الثاني الذي تم اعتماده في هذه الدراسة هو متغير قطاعي الفلاحة والسياحة اللذان يمكن أن تعتمد عليهما المنطقة في المستقبل، ذلك أن اختبار هذا المتغير قد أملته ضرورة تحديد ملامح مستقبل المنطقة، وتحديد الدرجة التي قد يبلغها تأثير القطاع السياحي في المنطقة مستقبلا (الجدول رقم 2)، فدفع تأثير هذا المتغير إلى تساوي النتائج بالنسبة لقطاعي الفلاحة والسياحة فيما يتعلق بالاعتماد على أحد القطاعين حاليا للمعيش اليومي للعائلات، بنسبة دالة بلغت 48% لكل منهما، كما أنهما يشتركان في اختيار المستجوبين لقطاع يصلح للمنطقة، فكانت نسبة القطاعين معا هي أعلى نسبة (80%)، مما يعني أنهما سيشكلان مستقبل المنطقة بشكل قوي.

أما متغير ما إذا كان السكان متمسكون بقطاع الفلاحة وارتباطه بمستقبل المنطقة في هذا الباب، فقد ثبت أن نسبة كبيرة من السكان ستبقى متمسكة بالفلاحة في المستقبل (90%)، أما بالنسبة لمتغير تواجد السياحة بوادي غيغاية، فقد كانت النتيجة الأكبر لصالح الإجابة بنعم (58%) متبوعة بنسبة الإجابة ببعض الشيء (24%)، مما يدل على أن للسياحة مجال مهم في المستقبل، مع الإشارة إلى أن المناطق الثلاث تساوت فيما يننها بخصوص الاعتماد على قطاعي السياحة والفلاحة في المستقبل.

الجدول 2: اختبار مربع كاي: الفلاحة والسياحة باعتبارهما القطاعان الرئيسيان اللذان ستعيش منهما العائلات مستقبلا بوادي غيغاية (عدد أفراد العينة 62)

المتغيرات التابعة	السياحة		الفلاحة		هما معا			
	n	%	*n*	%	*n*	%	χ^2	*P*
القطاع الرئيسي الذي ستعيش منه العائلات حاليا	2	4	30	48	30	48	35.0252	$P \leq$ 0.0000
اختيار قطاع يصلح للمنطقة من طرف المستجوبين	6	10	6	10	50	80	55.6233	$P \leq$ 0.0000
	نعم		لا		بعض الشئ			
	n	%	*n*	%	*n*	%	χ^2	*P*
السكان متمسكون بممارسة الفلاحة	56	90	1	2	5	8	16.3017	P = 0.0260
وجود السياحة بوادي غيغاية	36	58	11	18	15	24	33.6208	$P \leq$ 0.0000
	إمليل		آسني		تحناوت			
	n	%	*n*	%	*n*	%	χ^2	*P*
المنطقة التي يسكنها المستجوب	19	31	21	34	22	35	11.224	P = 0.001

ثالثا: النموذج التوقعي لأهمية ارتباط قطاعي الفلاحة والسياحة لتحقيق مستقبل تحقيق المنعة بوادي غيغاية

لقد تم توليف النموذج الإحصائي التوقعي الذي يتكون من عينة تضم 97 مستجوبا بهدف بناء النتائج الإحصائية الاستدلالية عبر استغلال نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، من خلال العلاقات التي تربط بين المتغير التابع المتمثل في القطاع الرئيسي الذي تستند عليه العائلات في معيشها اليومي بوادي غيغاية، وهو متغير ثلاثي القيمة (قطاع الفلاحة 48 مستجوبا، قطاع السياحة 10 مستجوبين، القطاعين معا 39 مستجوبا)، وذلك تماشيا مع النتائج الدالة التي تحققت في اختبارات مربع كاي التي تم تناولها أعلاه.

بعد عدة محاولات، واختبار عدة نماذج، تم التوصل في الأخير إلى هذا النموذج الذي يضم بالإضافة إلى المتغير التابع الذي سبق الحديث عنه، أربع متغيرات مستقلة، بحيث كان أولها هو القطاع الرئيسي الذي ستعول عليه العائلات في

المستقبل، وثانيها يتعلق بالاقتراح الذي من خلاله يجب إصلاح أحد القطاعين على حساب الآخر، أو إحداث التوازن بينهما، أما الثالث فيتعلق بالجيل الذي يجب تشجيعه لممارسة الفلاحة، في حين كان الرابع والأخير يهم الجيل الذي يجب تشجيعه لممارسة السياحة.

ليتبين بعد ذلك أن اكبر نسبة ترجيح هي تلك التي حاز عليها متغير تشجيع ممارسة الفلاحة لدى الشباب والمسنين على السواء، بنسبة كبيرة بلغت 73.986، و بقيمة احتمالية بلغت 0.017، مما يعني أن اعتماد الساكنة الحالية على القطاع الفلاحي كقطاع رئيسي رهين بتشجيع ممارسة الفلاحة لدى جميع الأجيال، في حين أن المرتبة الثانية كانت من نصيب متغير كون القطاع الرئيسي الذي ستعتمد عليه العائلات في المستقبل هو السياحة، في تقاطعه مع قطاع الفلاحة والسياحة في المتغير التابع بنسبة ترجيح بلغت 0.113، وبقيمة احتمالية بلغت 0.035، وفي تقاطعه مع قطاع الفلاحة لوحده بنسبة ترجيح لم تتجاوز 0.079 وبقيمة احتمالية وصلت إلى مستوى 0.039. مما يعني أن الاقتصار على القطاع السياحي لوحده في المستقبل كفيل بأن ينقص من قيمة الفلاحة بشكل ملحوظ.

الجدول رقم 3: الانحدار اللوجستي المتعدد لتحديد متغيرات القطاع الرئيسي الذي تعيش منه العائلات حاليا بوادي غيغاية (عدد أفراد العينة يساوي 97)

المتغيرات	الفلاحة (48)		الفلاحة والسياحة (39)	
	نسبة الترجيح قبل توفيق النموذج كمجال للثقة)95%(	*نسبة الترجيح بعد توفيق النموذج كمجال للثقة)95%(*	*نسبة الترجيح قبل توفيق النموذج كمجال للثقة)95%(*	*نسبة الترجيح بعد توفيق النموذج كمجال للثقة)95%(*
القطاع الرئيسي الذي ستعيش منه العائلات في المستقبل (السياحة)	0.190(0.002 ،0.160)	0.079** (0.007 ، 0.884)	0.048(0.008 ،0.298)	0.113** (0.015 ، 0.862)
القطاع الرئيسي الذي ستعيش منه العائلات في المستقبل (الفلاحة)	1.067(0.090 ،12.686)	0.668 (0.036 ،12.440)	0.267(0.019 ،3.653)	0.263 (0.013 ،5.132)
الفلاحة والسياحة	1	1	1	1
يجب إحداث التوازن بين السياحة والفلاحة	2.444 (0.329 , 18.135)	2.903 (0.078 ،107.620)	11.333(0.883 ،145.515)	5.722 (0.174 ،187.962)
يجب إصلاح السياحة من أجل الفلاحة	7.667 (0.769 ،76.452)	13.225 (0.268 ، 653.205)	4.000(0.211 ،75.659)	3.146 (0.070 ،140.834)
يجب إصلاح الفلاحة من أجل السياحة	1	1	1	1
يجب تشجيع ممارسة الفلاحة لدى الشباب	5.600(0.472 ،66.447)	4.290 (0.247 ، 74.609)	0.914(0.174 ،4.811)	0622 (0.079 ، 4.868)
يجب تشجيع ممارسة الفلاحة لدى الشباب والمسنين	160.000(8.322 ،3076.069)	**73.986 (2.137 ، 2561.003)	13.714(1.311 ،143.440)	6.595 (0.353 ،138.649)
يجب تشجيع ممارسة الفلاحة لدى المسنين	1	1	1	1
يجب تشجيع ممارسة السياحة لدى الشباب	1.083(0.196 ،5.993)	1.735 (0.120 ،25.152)	0.725(0.131 ،4.001)	1.358 (0.100 ، 18.436)
يجب تشجيع ممارسة السياحة لدى الشباب والمسنين	1	1	1	1

*$p < .10$, ** $p < .05$, *** $p < .01$

مناقشة النتائج

لقد كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو البرهنة على أن القدرات المحلية (على محدوديتها)، كفيلة بتحقيق المنعة الاجتماعية من خلال عمليات التكيف الاجتماعي بحوز مدينة مراكش التي تعاني في جزء كبير منها من نقص المياه، والحيلولة دون هجرة شباب المنطقة إلى المدينة أو إلى الخارج، وقد قامت هذه الدراسة بذلك من خلال السؤال الأولي حول ماهية تأثير تفاعل النطاقات الاجتماعية البيئية على تغير أنماط التكيف الاجتماعي بالنسبة لساكنة وادي غيغاية لتحقيق المنعة الاجتماعية، وقد تم تفعيل هذا السؤال عبر ثلاث فرضيات عملية، انصبت أولاها على الربط بين تفاعل النطاقات الاجتماعية البيئية وظهور التكيف التحولي في منطقة إمليل، في حين اهتمت الثانية بالربط بين هذه النطاقات وظهور التكيف التدرجي بمنطقة آسني، أما الفرضية الثالثة والأخيرة فقد عالجت بدورها ظهور التكيف التحولي الحالي، والتحول الاجتماعي الكلي بمنطقة تحناوت.

لقد أكدت النتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الأولى، على اعتبار أن تعاطي فئة الشباب لكل من الفلاحة والسياحة بإمليل سيؤدي إلى إعمال القدرات البدنية والمعرفية التي تتوفر عليها هذه الفئة، في إحداث التغير الذي سيحقق المنعة بهذه المنطقة، وإن التأكيد على مفهوم التكيف التحولي في الفرضية وليس التحول الاجتماعي، يجد سنده في الارتباط الذي أكدته النتائج بين نطاقي الفلاحة والسياحة في الانحدار اللوجستي المتعدد، بارتباط ضعيف بين متغيري الفلاحة حاليا و السياحة في المستقبل (0.079)، و ارتباط قوي بين الفلاحة والسياحة حاليا والسياحة في المستقبل (0.113)، وهو ما يعني ضرورة المحافظة على قطاع الفلاحة لتحقيق المنعة في المستقبل، وذلك لتفادي حالات اللايقين وحالات المخاطر في المستقبل، ولو أن ظاهر التفاعلات الاجتماعية الحالية بإمليل يوحي بأن المنعة لن تتحقق إلا من خلال نطاق السياحة، ذلك أن هناك أولا بعض المعيقات في تطوير القطاع السياحي بهذه المنطقة، ويتمثل في المستويات الدراسية المحدودة للشباب، والتي تحد من تواصلهم الفعال مع السياح الأجانب، والقدرات البدنية للمسنين التي تحد من مرافقتهم للسياح في جولاتهم بالجبل، علما أن النشاط السياحي بهذه المنطقة يقتصر فقط على مرافقة السياح إلى الجبل، في غياب مشاركة الدولة في هذا المسلسل، وغياب المرافق الأساسية مثل عدم وجود الوكالات البنكية، والمرافق الإدارية الأساسية، وهو ما يمكن أن يشجع على التحول الاجتماعي الإيجابي في المستقبل، مع

العلم أن هناك دراسات حديثة توصلت إلى أنه في بعض الدول قد يلجأ إلى السياسات التكيفية من خلال توزيع النطاقات، بغض النظر عن الأوضاع البيئية التي قد تتمخض عن ذلك (Olazabal et al., 2019)[1]. كما لابد أن نشير ثانيا إلى أن التعاطي للقطاع السياحي وحده قد يزيد من توسع وضع حالة اللايقين التي تعتبر أعمق من وضع المخاطر، وهو ما وقع في السنة الماضية مع جائحة " الكوفيد-19". وفي هذا السياق نجد أن هناك دراسة حديثة استعملت المنهج الببليومتري، توصلت إلى قيمة الانعكاس الاجتماعي للأوضاع البيئية، ذلك أن البحوث التي أنجزت حول الزراعة فيما أسمته "بعلم التكيف"، قد تزايدت أهميتها من خلال المرتبة التي احتلتها بين المواضيع التي يتم بحثها بخصوص التكيف الاجتماعي، إذ انتقلت درجتها من المرتبة السابعة بين سنتي 1978 و 2010، إلى المرتبة الرابعة بين سنتي 2011 و 2015، ثم إلى الثالثة بين سنتي 2016 و 2020. في نفس الوقت تزايدت الدراسات حول الاستراتيجيات المتبعة في الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر، من المرتبة 22 إلى المرتبة السادسة، ثم إلى المرتبة الخامسة، إضافة إلى الطلب الذي حصل على موضوع الاستدامة (النطاقات الزمنية)، والتي تترجم بمتغير الأجيال في دراستنا الحالية، من المرتبة 18 إلى المرتبة 13 ثم إلى المرتبة السابعة (Nalau & Verrall, 2021)[2].

إن الحديث عن عملتي التكيف التدرجي أو التكيف التحولي يرتبط بشكل أساسي بتوقع استمرار العملية في المستقبل، بناء على المعطيات الحالية، والقول بغلبة نطاق السياحة على نطاق الفلاحة في إمليل مستقبلا، لا يوازيه إلا القول بسير نطاقي الفلاحة والسياحة جنبا إلى جنب بمنطقة آسني، من منطلق كون هذه الأخيرة تتوفر على مؤهلات طبيعية (شساعة الأراضي الزراعية مثلا)، ومعرفية (خبرة الجيل الأول والمشاركة المكثفة للشباب في النطاقين معا) واعدة في هذا الباب، خاصة وأن هناك دراسة حديثة أنجزت حول موضوع "فعالية" التكيف، توصلت إلى صياغة 11 مبدأ لبلوغ درجة الفعالية في التكيف، من بينها أن يكون مستداما على المستوى الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وأن يتحقق الجدوى من إجراءات التكيف على

1 -Olazabal, M.; De Gopegui, M.R.; Tompkins, E.L.; Venner, K.; Smith, R. (2019) A Cross-Scale Worldwide Analysis of Coastal Adaptation Planning. Environ. Res. Lett., 14, 1–10

2 -Nalau, J., & Verrall, B. (2021). Mapping the evolution and current trends in climate change adaptation science. Climate Risk Management, 32, 100290. Doi:10.1016/j.crm.2021.100290

المدى الطويل عبر الأجيال (Singh et al., 2022)[3]، هذا إضافة إلى أن النتائج الإحصائية قد أكدت الارتباط القوي بين متغيري تشجيع ممارسة قطاعي الفلاحة والسياحة لدى الشباب والمسنين، وقطاع الفلاحة حاليا بنسبة ترجيح بلغت 73.986 وهي الشروط التي تتوفر بشكل قوي بمنطقة آسني، ناهيك عن الفرص الكبيرة التي يمكن توفيرها في حال تدخل الدولة للمساهمة الحثيثة في إيجاد حل لمشكل نقص المياه، وبالتالي تكون الفرضية الثانية محققة، بتركيزها على مفهوم التحول التدرجي، بالرفع من كفاءة القطاع الفلاحي، وستمتد إليها السياحة بشكل قوي مستقبلا من خلال كونها تمثل المركز الحضري لإمليل، إذ أنها تحتوي على المراكز الإدارية والاقتصادية، إضافة إلى كون شباب منطقة آسني أيضا يتعاطون السياحة بإمليل. هذا مع الإشارة إلى أن الدراسات الحديثة قد أكدت على أن تنوع أنماط التكيف والقدرة على التكيف، كفيل بأن يوفر المجال لتحقيق المنعة في إطار تغير المناخ بالنسبة لمختلف الأسر القروية التي تتوفر على مستغلات زراعية محدودة (Kuchimanchi et al., 2021)[4]، وهو ما يصدق في دراستنا هذه على الفرضيات الثلاث.

إن نقص المياه بشكل ملاحظ في منطقة تحناوت، ووجود الأراضي الصالحة للزراعة، قد أديا إلى التعاطي للزراعة البورية، من قبيل أشجار الزيتون، وزراعة الحبوب كالقمح والشعير وغيرهما، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلاف طبيعة هذه الزراعة عن تلك السائدة في منبع الوادي، والمتمثلة في زراعة أشجار الفواكه من قبيل أشجار التفاح والبرقوق، وإلى تحقق الفرضية الثالثة التي تحيل على مفهوم التكيف التحولي حاليا. إن امتداد السياحة في المستقبل لهذه المنطقة سوف يتحقق من خلال بداية انتشار الوحدات السياحية كالفنادق والمقاهي بالمنطقة، إضافة إلى توفرها عل بنية عقارية تمثل امتدادا لمدينة مراكش عبر جماعة أغواطيم، في الحد الذي تحتاجه المنطقة لتحقيق التوازن بين الفلاحة والسياحة، وهو ما أكدته بعض الدراسات الحديثة التي أثارت النقاش حول مفهوم "التكيف الناجح"، واعتبرت أن

3 -Singh, C. Iyer, S. New, M. G. Few, R. Kuchimanchi, B. Segnon A. C. & Daniel Morchain (2022) Interrogating 'effectiveness' in climate change adaptation: 11 guiding principles for adaptation research and practice, Climate and Development, 14:7, 650-664
Doi: 10.1080/17565529.2021.1964937

4 -Kuchimanchi, B. R., van Paassen, A., & Oosting, S. J. (2021). Understanding the vulnerability, farming strategies and development pathways of smallholder farming systems in Telangana, India. Climate Risk Management, 31, 100275. Doi:10.1016/j.crm.2021.100275

تحقيق أهداف هذا التكيف وأنواعه تعتبر من أهم مكونات هذا المفهوم (Guillén et al., 2022)[5]، إلا أنه قد يؤدي في المستقبل إلى تحول اجتماعي كلي متمثل في زحف المدينة على هذا المجال، عبر اقتلاع أشجار الزيتون وتحويل الأراضي الزراعية إلى إقامات سكنية، وقد تكون هذه الإقامات فاخرة، بمساحات خضراء وملاعب لممارسة رياضة "الكولف" المستهلكة لكميات مهمة من الماء، مما يغري المشترين من الطبقة الاجتماعية المترفة، ويغري المزارعين الذي استنفذوا جميع الحيل في المحافظة على مزارعهم، والاستسلام لبيعها للمستثمرين في المجال العقاري، وهذا ما بدأ بالظهور في جماعة أغواطيم، وبالتالي فقد يؤدي كل ذلك إلى توزيع المخاطر بشكل غير متساو بين المركز والهامش، وهو ما تحدثت عنه الدراسات الحديثة (Kuhl et al., 2021)[6]، بحيث تحقق الجزء المستقبلي من الفرضية المتمثل في مفهوم التحول الاجتماعي الكلي في المستقبل، من خلال زحف المركز على الهامش وتغيير ملامحه، بحيث تظهر نطاقات جديدة، وتفاعلات اجتماعية جديدة مرتبطة بها، وهو الأمر الذي نتركه للدراسات المستقبلية لتتناوله بشكل أكثر دقة وأكثر تفصيلا.

لائحة المراجع

- Adger, W. N. (2006). Vulnerability. *Global Environmental Change, 16(3), 268–281.* Doi:10.1016/j.gloenvcha.2006.02.006
- AHT GROUP AG -RESING. (2016). Diagnostic du sous-bassin de Rheraya. Rapport final
- Baodoin, L., & Arenas, D. (2018). From Raindrops to a Common Stream: Using the Social-Ecological Systems Framework for Research on Sustainable Water Management. Organization & Environment, 108602661879437. Doi: 10.1177/1086026618794376
- Berkes, F., J. Colding, and C. Folke, editors. (2003). Navigating social–

[5] -Guillén Bolaños, T.; Scheffran, J.; Máñez Costa, M. (2022). Climate Adaptation and Successful Adaptation Definitions: Latin American Perspectives Using the Delphi Method. Sustainability, 14, 5350. https://doi.org/ 10.3390/su14095350

[6] -Kuhl, L. Feisal, M. R, McCraine, S. Krause, D. Hossain, Md, F. Bahadur, A, V. Huq, S. (2021). Transformational Adaptation in the Context of Coastal Cities. *Annual Review of Environment and Resources 46*:1, 449-479.
Doi: 10.1146/annurev-environ-012420-045211

ecological systems: building resilience for complexity and change. Cambridge University Press, Cambridge, UK.

- Berkes, F., Folke, C. (1994). Linking social and ecological systems for resilience and sustainability. In: Berkes, F., Folke, C. (Eds.), Linking Social and Ecological Systems. Cambridge University Press, Cambridge.
- Best, S. (1998). Murray Bookchin's Theory of Social Ecology. *Organization & Environment, 11(3), 334–353.* Doi:10.1177/0921810698113004
- Biggs R, Clements H, de Vos A, Folke C, Manyani A, Maciejewski K, Martín-López B, Preiser R, Selomane O, Schlüter M. (2021). What are social–ecological systems and social-ecological systems research. In: Biggs R, de Vos A, Preiser R, Clements H, Maciejewski K, Schlüter M (eds) The Routledge handbook of research methods for social-ecological systems, 1st edn. Routledge, London.Doi: 10.4324/9781003021339-1
- Bookchin, M., (2006). Social Ecology and Communalism, Library of Congress, Published by AK Press, USA.
- Catton, W. R., & Dunlap, R. E. (1980). A New Ecological Paradigm for Post-Exuberant Sociology. *American Behavioral Scientist, 24(1), 15–47.* Doi:10.1177/000276428002400103
- Cutter, S. L., Boruff, B. J., & Shirley, W. L. (2003). Social Vulnerability to Environmental Hazards. *Social Science Quarterly, 84(2), 242–261.* Doi:10.1111/1540-6237.8402002
- Dunlap, R. E. (1980). Paradigmatic Change in Social Science. *American Behavioral Scientist, 24(1), 5–14.* Doi:10.1177/000276428002400102
- Dunlap, R. E., & Catton, W. R. (1979). Environmental Sociology. *Annual Review of Sociology, 5(1), 243–273.* Doi:10.1146/annurev.so.05.080179
- Folke, C., Jansson,A., Rockström, J., Olsson, P., Carpenter, S. R., Chapin, F. S., Westley, F. (2011). Reconnecting to the Biosphere. *AMBIO, 40(7), 719–738* Doi:10.1007/s13280-011-0184-y
- Folke, C. (2006). Resilience: The emergence of a perspective for social–ecological systems analyses. *Global Environmental Change, 16(3),*

253–267. Doi:10.1016/j.gloenvcha.2006.04.002

- Folke, C., T. Hahn, P. Olsson, and J. Norberg. (2005). 'Adaptive Governance of Social-Ecological Systems.' *Annual Review of Environment and Resources* 30: 441–473. Doi:10.1146/annurev.energy. 30.050504.144511
- Guillén Bolaños, T.; Scheffran, J.; Máñez Costa, M. (2022). Climate Adaptation and Successful Adaptation Definitions: Latin American Perspectives Using the Delphi Method. Sustainability, 14, 5350. https://doi.org/ 10.3390/su14095350
- Gunderson, L. H. (2000). Ecological Resilience—In Theory and Application. *Annual Review of Ecology and Systematics, 31(1), 425–439.* Doi:10.1146/annurev.ecolsys. 31.1.425
- Holling, C. S. and L. H. Gunderson (2002), Resilience and adaptive cycles, in Panarchy: Understanding Transformations in Human and Natural Systems, edited by L. H. Gunderson and C. S. Holling, pp. 25-63, Washington, DC, Island Press.
- Holling CS. (1996). Engineering resilience versus ecological resilience. In: Schulze P, editor. Engineering within ecological constraints. Washington (DC): National Academy, p 31–44
- Holling, C. S. (1973). Resilience and Stability of Ecological Systems. *Annual Review of Ecology and Systematics, 4(1), 1–23.* Doi: 10.1146/annurev.es.04.110173.000245
- Kates RW, Travis WR, Wilbanks TJ. 2012. Transformational adaptation when incremental adaptations to climate change are insufficient. PNAS 109(19):7156–61
- Kuchimanchi, B. R., van Paassen, A., & Oosting, S. J. (2021). Understanding the vulnerability, farming strategies and development pathways of smallholder farming systems in Telangana, India. *Climate Risk Management, 31, 100275.* Doi:10.1016/j.crm.2021.100275
- Kuhl, L. Feisal, M. R, McCraine, S. Krause, D. Hossain, Md, F. Bahadur, A, V. Huq, S. (2021). Transformational Adaptation in the Context of Coastal Cities. *Annual Review of Environment and Resources 46*:1, 449-479. Doi: 10.1146/annurev-environ-012420-045211

• Lapka, M; VÁVRA, J; Sokolickova, Z, (2012). Cultural Ecology: Contemporary Understanding of the Relationship Between Humans and the Environment, *Journal of Landscape Ecology*, Vol: 5 No. 2.

• McGinnis, M. D., & Ostrom, E. (2014). Social-ecological system framework: initial changes and continuing challenges. *Ecology and Society, 19(2).* Doi:10.5751/es-06387-190230

• O'Brien, K., M. Pelling, A. Patwardhan, S. Hallegatte, A. Maskrey, T. Oki, U. Oswald-Spring, T. Wilbanks, and P.Z. Yanda, 2012: Toward a sustainable and resilient future. In: Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation [Field, C.B., V. Barros, T.F. Stocker, D. Qin, D.J. Dokken, K.L. Ebi, M.D. Mastrandrea, K.J. Mach, G.-K. Plattner, S.K. Allen, M. Tignor, and P.M. Midgley (eds.)]. A Special Report of Working Groups I and II of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Cambridge University Press, Cambridge, UK, and New York, NY, USA, pp. 437-486.

• Nalau, J., & Verrall, B. (2021). Mapping the evolution and current trends in climate change adaptation science. *Climate Risk Management, 32, 100290.* Doi:10.1016/j.crm.2021.100290

• Olazabal, M.; De Gopegui, M.R.; Tompkins, E.L.; Venner, K.; Smith, R. (2019) A Cross-Scale Worldwide Analysis of Coastal Adaptation Planning. Environ. Res. Lett., 14, 1–10.

• Ostrom, E. (2007). A diagnostic approach for going beyond panaceas. Proceedings of the National Academy of Sciences, 104(39), 15181–15187. Doi:10.1073/pnas.0702288104

• Park, R. E., (1926). The Concept of Position in Sociology. *Papers and Proceedings of the American Sociological Society* 20, 1-14.

• Peterson, G. D., C. R. Allen, and C. S. Holling. (1998). Ecological resilience, biodiversity, and scale. Ecosystems 1:6–18.

• Rapport de Synthèse, Stage Collectif Tahanaout, 2018

• Schoon, M., & Van Der Leeuw, S. (2015). The shift toward social-ecological systems perspectives: Insights into the human-nature relationship. *Natures Sciences Societes, 23*(2), 166-174. Doi: 10.1051/nss/2015034

- Singh, C. Iyer, S. New, M. G. Few, R. Kuchimanchi, B. Segnon A. C. & Daniel Morchain (2022) Interrogating 'effectiveness' in climate change adaptation: 11 guiding principles for adaptation research and practice, *Climate and Development*, 14:7, 650-664. Doi: 10.1080/17565529.2021.1964937
- Smit, B., Wandel, J., (2006). Adaptation, adaptive capacity and vulnerability. *Global Environmental Change* 16 (3), 282–292.
- Walker, B., C. S. Holling, S. R. Carpenter, and A. Kinzig. (2004). Resilience, adaptability and transformability in social–ecological systems. Ecology and Society 9(2): 5
- Young, G., (1974). Human Ecology as an Interdisciplinary Concept: A Critical Inquiry. Advances in Ecological Research 8, 1-105. Doi: 10.1016/S0065-2504(08)60277-9

ديناميةالمجال الضاحوي لمدينة مراكش: حالة الضاحية الجنوبية "تسلطانت"

عبد العزيز عبد الصادق[1]، مولاي لحسن الفارسي[2]

[1]أستاذ باحث، مختبر التخطيط الجهوي والتنمية الترابية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان
abdelaziz.abdessadek@etu.uae.ac.ma
[2]أستاذ التعليم العالي مساعد، مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الجديدة

ملخص

تتميز مدينة مراكش بتعدد وشاسعة مجالها الضاحوي الممتدّ من الشمال نحو الشرق، ومن الغرب نحو الجنوب، والذي يضم مراكز حضرية وقروية ناشئة، تعرف دينامية متسارعة، ترتبط بعوامل عدة منها النمو الديمغرافي السريع، وعامل القرب من مدينة مراكش...، وتتخذ هذه الدينامية أبعادا متعددة منها على الخصوص تغير بنية الاقتصاد الريفي لهذا المجال باقتحام أنشطة أخرى غير فلاحية، وتغير شكل السكن الريفي الذي أصبح يحاكي السكن الحضري. وفتحت هذه الضواحي المجال على مصراعيه للبناء والعمران وقضمْ المجال الفلاحي وتوطين الوحدات الصناعية...،

يعد مجال تسلطانت الذي يقع في الضاحية الجنوبية لمدنية مراكش رمزا لهذه التحولات/الدينامية، حيث كان هذا المجال مجالا زراعيا يستفيد من مياه السقي التي توفرها سلسلة القنوات التي تخترقه خاصة "قناة زربة"، وتوفر أراضي زراعية ذات تربة خصبة ساهم في جودتها الإعداد الهيدروفلاحي الذي خضعت له المنطقة، ما جعل منها مركزا فلاحيا محليا كان إلى عهد قريب يزود المدينة بكل احتياجاتها من المنتجات الفلاحية. واليوم يعرف هذا المجال الضاحوي دينامية مجالية متسارعة حولته من مجال ريفي زراعي إلى مجال ضاحوي متعدد الوظائف: (ضاحية منامة، ضاحية زراعية، ضاحية سياحة). يتناول هذا العمل العوامل المتحكمة في الدينامية التي تعرف تسلطانت كمجال ضاحوي لمدينة سريعة التطور، بالإضافة إلى إبراز مظاهر هذا التحول السريع الذي عرفته ضواحي مراكش من خلال نموذج الضاحية

الجنوبية.

الكلمات المفتاح: المجال الضاحوي- الدينامية المجالية- تسلطانت- المجال الفلاحي- مراكز حضرية وقروية ناشئة.

Résume :

La ville de Marrakech se caractérise par la diversité et la croissance de son territorial s'étendant du nord à l'est, et d'ouest au sud, et qui comprend des centres urbains et ruraux. Ces régions connaissent un développement accéléré lié à plusieurs facteurs dont la croissance démographique, ainsi que l'influence de la ville de Marrakech qui incarne une métropole.

Cette dynamique prend plusieurs dimensions, en particulier le changement de la structure de l'économie rurale qui s'est ouverte sur d'autres activités non agricoles, mais aussi le changement de la forme de l'habitat rural qui est devenu une imitation de l'habitat urbain.

La commune de « Tasaltant », située dans la banlieue sud de la ville de Marrakech, est le théâtre de ces transformations. En effet, dans cette région qui est une zone agricole par excellence profite de l'eau d'arrosage fournie par une série de canaux qui y pénètrent, notamment le "Canal de Zaraba" qui fournit aux terres agricoles les eaux d'irrigation, ce qui l'a rendu un centre agricole local très important qui jusqu'à maintenant fournit à la ville de Marrakech tous ses besoins en produits agricoles.

Cette commune connait des transformations profondes en passant d'une zone agricole rurale en une zone industrielle et touristique (suburbaine).

Cet exposé traite les facteurs qui ont contribué à ce changement radical dans les activités économiques et urbaines de cette commune sans oublier ses impacts sur la ville de Marrakech en tant que métropole.

Mots clés: domaine suburbain - dynamisme - Tasaltant - domaine agricole - centres urbains.

مقدمة

صاحب الانتقال الديمغرافي الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة تحول عميق للمجالات المغربية، تجلى أساسا في الانتشار السريع والعشوائي حول المدن الكبرى، في غياب سياسة مندمجة لتهيئة هذه المجالات تأخذ في الاعتبار التطور السوسيو-اقتصادي للساكنة. لذلك تعرضت الضواحي المحيطة بالمدن وما فتئت تتعرض لضغط عقاري وديمغرافي قوي، مع مختلف المشاكل والمخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها تمركز ساكنة غير متجانسة وفقيرة في أغلب الأحيان في منطقة واحدة.

تعتبر مدينة مراكش مثلا لمدينة كبيرة استهلكت بشكل كبير مجالها الضاحوي، هذا الاستهلاك ليس وليد اليوم بل يرجع لفترات تاريخية قديمة أي منذ العهد المرابطي والموحدي. وفي القرن 19 أقامت المدينة مع ظهيرها علاقات اقتصادية متينة خاصة بعد إنشاء معمل السكر وإيصال الماء نحو المنتزهات المخزنية (المنارة وأكدال)، إضافة إلى إجبار توطين مجموعات هامة من سكان القبائل المجاورة كالسراغنة ومسيوة وزمران للعمل في المنشآت السلطانية (الإقامات، ووحدات الترفيه، والاستجمام...) لقد أصبحت الضاحية مخزنية صرفة[1] .

وتعد الضاحية الجنوبية لمراكش "تسلطانت" مثلا صارخا لهذا "الزحف الحضري" نحو المجالات الهامشية، مساهما في خلخلة البنى الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجال الذي كان يعد إلى عهد قريب الظهير الفلاحي لمدنية مراكش، وفي تغير المشهد الجغرافي-الريفي بشكل عام، فتراجع دور النشاط الفلاحي فسحا المجال لتوغل نظام اقتصادي عصري.

أولا: الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

1- إشكالية الدراسة

شكل مجال تسلطانت كضاحية جنوبية الظهير الفلاحي لمدينة مراكش منذ فترات ليست بالقريبة، مستفيدة من وفرة مياه السقي التي توفرها السواقي والتي تزايدت أهميتها مع الإعداد الهيدروفلاحي للفترة الاستعمارية، حيث عملت السلطات الفرنسة على نزع أراضي الفلاحين وتجهيزها بقنوات للري فحولتها إلى ضيعات زراعية

[1]-حسن المباركي (2011): دينامية المجال الضاحوي للمدن السياحية: حالة ضاحية مدينة مراكش، التهيئة الضاحوية، السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات، كلية الآداب سايس-فاس، ص 7.

رأسمالية في خدمة السوق الاستعمارية، كما عرف هذا المجال زحفا عمرانيا نتيجة توسع المجال الحضري لمراكش بموازاة النمو الديمغرافي السريع الذي عرفه هذا المجال الضاحوي الفلاحي، فما هي الآليات المتحكمة في الدينامية المجالية لتسلطانت؟ ما أهم تجليات هذه الدينامية؟ وما دور التخطيط الريفي في ضبط التحول السريع للضاحية الجنوبية؟

2-فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المدروسة ولفهم واستيعاب الحيثيات المتحكمة في دينامية المجال الضاحوي المراكشي انطلقنا من ثلاث فرضيات أساسية:

-مراكش مدينة قطب عرفت نموا ديمغرافيا وعمرانيا سريعا أدى إلى استهلاك الوعاء العقاري للمدينة، فزحف بشكل ملفت على ضواحيها؛

-تحكمت آليات متعددة في الدينامية المجالية التي يعرفها المجال الضاحوي الجنوبي لمدينة مراكش، ما أدى إلى تغيير المشهد الجغرافي من مشهد ريفي فلاحي سكني إلى مشهد شبه حضري متعدد الوظائف؛

-عرف تسلطانت كمجال ضاحوي محاذي لمدينة مراكش تطورا مهما على المستوى العمراني والتجهيزات الأساسية، جعلت منها ضاحية منامة ببعد سياحي؛

3-منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراسة وتحليل هذا الموضوع على منهجين:

-المنهج التاريخي التوثيقي: باستحضار مجموعة من الوثائق والدراسات التاريخية التي تضمنت موضوع الدراسة بهدف إبراز طبيعة النمو الديمغرافي والحضري الذي عرفته مدينة مراكش وتحديد أثارهما على ضواحيها بشكل عام وضاحيتها الجنوبية بشكل خاص؛

-المنهج الوصفي: من خلال وصف وتشخيص المجال الترابي للضاحية الجنوبية وتحدد أهم موارده الترابية، مع إبراز أهميتها في الدينامية المجالية التي تعرفها المنطقة، وفهم طبيعة التحول الذي لحق استغلال المجال جراء تراجع الاقتصاد الريفي القائم على الفلاحة وتزايد أهمية النظام الاقتصادي القائم على الأنشطة غير فلاحية والاستثمار في العقار السكني والسياحي.

4- الجهاز المفاهيمي المهيكل للدراسة

-الضاحية: تعتبر الضاحية مجالا ثالثا من حيث الشكل والمضمون، وفضاء انتقاليا يربط بين المجال الحضري والمجال الريفي يعيش تحت نفوذ المدينة الأم. تمتد الضاحية بين المجال الحضري والريفي؛ وبذلك تتبوأ ملتقى تأثيرات متباينة تؤدي إلى تشكل مشهد انتقالي له خصائص ترتبط ديناميته بالطابع الحضري خصوصا. فضاحية المدينة في الوقت الراهن ليس المفصل الترابي الرابط بين الرقعة الحضرية والريف المحيط بها فحسب، بل العتبة المجالية التي يتم عبرها تداخلهما الوظيفي[2]. فهي إذن المجال الذي يشكل ظهير وحوز المدينة تلجأ إليه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، سواء تعلق الأمر بتوفير الوعاء العقاري لتوسع المجال الحضري، أو من خلال الغربلة الاجتماعية والاقتصادية، حيث تصرف المدينة فائضها من السكان "ذو الدخل المحدود" نحو الهامش، وتوطين وإعادة توطين بعض الأنشطة الثنائية والثلاثية "غير المرغوب" فيها داخل المجالات الحضرية.

-الدينامية المجالية: يرتبط تحول ودينامية مجال معين سواء أكان ريفيا أو حضريا أو مجالا انتقاليا بعوامل عدة، فتتحول بنياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ارتباط بطبيعة نظمه الإنتاجية وموارد الترابية. وهي مجموعة من التحولات والتغيرات التي يعرفها مجال ترابي معين والتي قد تتخذ بُعد ايجابي من خلال قدرات المجال على جذب استثمارات الشركات الكبرى خاصة في مجال مشاريع البنية التحتية الطرقية، أو ذات بُعد سلبي إذ يصبح المجال غير قادر على استقطاب الشركات الكبرى.

-تسلطانت: مجال جغرافي ريفي يقع جنوب مدينة مراكش، اختلفت الآراء في أصل تسميته بـ''تسلطانت''، بين طرح يرجح أن أصل تسمية ''تسلطانت'' أطلق على المجال الذي كانت تمتلكه زوجة السلطان عبد المؤمن الموحدي ''تمازيغت -ن- تسلطانت'' أي أرض زوجة السلطان. وطرح أخر يرجح اشتقاق كلمة تسلطانت من الساقية السلطانية التي شرع في بنائها أثناء فترة حكم علي بن يوسف بن تاشفين وانتهت أشغالها في عهد الموحدين. وهناك رأي آخر يعتمد على المعنى اللغوي لكلمة

[2]-محمد الأسعد وسالم تالحوت (2011): تأثيرات المدخول غير الفلاحي في الاستثمار بضواحي المدن الكبرى: حالة ضاحية الدار البيضاء، التهيئة الضاحوية، السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات، كلية الآداب سايس-فاس، ص39.

تسلطانت حيث تفيد حسب اشتقاقها من اللهجة الأمازيغية وبشكل دقيق كل ما يملكه السلطان؛ أي الأملاك المخزنية المنتشرة جنوب مدينة مراكش. وكيف ما كان الأصل الطبونومي "لتسلطانت" فهي تظل مرتبطة بالعقار المرتبط بأراضي الأملاك المخزنية حسب المفهوم المعاصر لأنواع الملك، هذا ما يفسر انتشار نسبة الأملاك المخزنية بالمنطقة[3].

-المجال الفلاحي: هو مجموع الأراضي التي يستغلها الإنسان عن طريق الزراعة والرعي، واتساع المجال الفلاحي مرتبط بمؤهلات البيئة الطبيعية وقدرة المجتمعات البشرية على الإنتاج، ويضم المجال الفلاحي (الأرضي المحروثة، الأراضي المغروسة، الأراضي البائرة، الغابات، الكساء الحلفاوي، المراعي، أراضي غير الصالحة للزراعة)[4].

ثانيا: تسلطانت مجال ضاحوي متحول

1-الإطار الطبيعي والجغرافي للضاحية الجنوبية

تتميز الضاحية الجنوبية لمدينة مراكش بخصائص جغرافية وطبيعية تميزها عن باقي الضواحي، تتمثل في إطار طبيعي ملائم وموفر للموارد خاصة المائية لممارسة النشاط الفلاحي، وموقع جغرافي استراتيجي قابل لاستقبال أنشطة اقتصادية موازية تكون في خدمة المدينة.

[3]-برنامج عمل جماعة تسلطانت (2017-2022).

[4]-محمد بلفقيه (1987): أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع (صومابروت)، الطبعة الثانية، الرباط، ص 12.

1-1- الإطار الطبيعي: موارد ترابية محدودة

تنتمي الضاحية الجنوبية لمراكش (تسلطانت) إلى الحوز الغربي الذي يرتفع بحوالي 950م على مستوى سطح البحر. على المستوى المناخي تتميز المنطقة بالمناخ شبه الجاف إلى الجاف وهي الخاصية التي تميز عموم سهل الحوز، تتلقى تساقطات مطرية ضعيفة ما بين 250 إلى 400 ملمتر في السنة[5]، مع شتاء بارد وصيف حار. وهو ما يوفر ظروف ملائمة لممارسة النشاط الفلاحي خاصة غراسة الزيتون والخضروات الموسمية التي تغذي السوق المحلي لمدينة مراكش، تتميز هذه المنتجات بجودتها، ساهم في ذلك وجود أراضي زراعية منبسطة ذات تربة خصبة. يقع مجال تسلطانت بداية سهل الحوز مع الخروج من منطقة الدير أي أنها مجال محاذي للمجال الأطلسي، هذا الوضع الطبوغرافي وفر أتربة متنوعة، غير أن تربة الحرش هي التربة السائدة بنسبة 90% من مجموع الأتربة الزراعية.

هذا المعطى الطبيعي وفر للمنطقة موارد ترابية متنوعة منها تربة متنوعة وخصبة بوجود أراضي زراعية ورعوية منبسطة تشجع على ممارسة الأنشطة الفلاحية، حيث تتباين هذه الأراضي على مستوى وضعيتها القانونية. وأهم مورد يوفره هذا الموقع هو الموارد المائية، حيث تستفيد تسلطانت من وجود شبكة مائية عبارة عن مسيلات التي تساهم في تغذية الفرشة الباطنية الهامة التي تستفيد من البنية الجيولوجية للأطلس ومقدمة سهل الحوز والتي تعد من أبرز الفرشات الباطنية على مستوى حوض تانسيفت. ووجود شبكة من السواقي تشكل قناة زربة (واد لخضر) والرومية (واد أوريكا) محورها، هذه الشبكة الهيدرولوجية تخضع لتنظيم محكم يجمع بين ما هو عرفي أبدعته المجموعات البشرية التي استوطنت المجال (خليط من القبائل الأمازيغية والعربية، كمسيوة والسراغنة)؛ وما هو عصري جاء به المستعمر وسخره في ضبط استغلال الموارد المائية وتوزيعها بين السقي وتزويد مدينة مراكش بمياه الشرب خاصة الأحياء الأوربية الجديدة (حي جليز). وبخلاف الأراضي الزراعية التي تستفيد من مياه السقي يفتر مجال لتسلطانت لموارد ترابية من شأنها آن تستغل في خلق تنمية ترابية مندمجة وشاملة.

[5]-وكالة الحوض المائي لتانسيفت

1-2- موقع جغرافي ذو أهمية تاريخية واقتصادية

تقع تسلطانت في الجنوب الغربي لمدينة مراكش وتبعد عنها بحوالي 3 كلم، وتمتد إلى غاية النقطة الكيلومترية 16، وتقع بين طريقين ثانويتين؛ الطريق رقم 513 التي تربط مراكش بأوريكا والطريق رقم 507 الرابطة بين مراكش وتارودانت. تحدها **شمالا** مقاطعة المنارة وبلدية المشور القصبة، و**جنوبا** الجماعة القروية تمصلوحت، و**غربا** الجماعة القروية سعادة، و**شرقا** مقاطعة سيدي يوسف بن علي والجماعة القروية سيدي عبد الله غيات[6].

تشكل بذلك المجال الضاحوي الجنوبي للمدينة الذي يزودها بالمنتجات الفلاحية، خاصة في الفترة الاستعمارية حيث استحوذ المعمرين على جل الأراضي الزراعية بما فيها التي كانت أراضي سلطانية، فعمل في إطار سياسة الإعداد الهيدروفلاحي التي نهجها في السهول الفلاحية كتادلة ودكالة والغرب والحوز، على تهيئتها ومدها بشبكة من السواقي لضمان تزويدها الدائم بما يكفي من المياه، كما ساهم هذا الموقع الاستراتيجي في جعلها ضاحية منامة خاصة للأسر المحدودة الدخل، حيث توجد مجموعة من الدواوير التي احتضنت ساكنة حضرية اختارت الاستقرار بالضواحي لانخفاض أثمنة العقار مع الاحتفاظ بوظائفهم وحرفهم بالمدينة وهم بالأساس الحرفين والصناع وصغار التجار...، فنشطت بذلك عمليات التراقص اليومي بين المجالين، فعامل القرب من مركز المدينة شكل عنصرا فاعلا في الدينامية التي يعرفها هذا المجال الضاحوي.

شكل هذا القرب المجالي سيفا ذو حدين بالنسبة لتراب وساكنة تسلطانت ومجالها الفلاحي، بحيث تلتهم المدينة أراضيها باستمرار وتسلبها استقلاليتها وصفتها الفلاحية، فهي مجال يدور في محيط المدينة يتأثر بالدينامية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المدينة من خلال تواجد سوق استهلاكي ضخم وفرص الاندماج في سوق الشغل التي توفرها لقاطني الضاحية[7]. كما وفرت -تسلطانت- وعاء عقاريا مهما أقيمت عليه مجموعة من الوحدات السياحية، خاصة مع تزايد الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي بالمدينة، فتقلصت بذلك المسافة الفاصلة بين المركز

[6]-منوغرافية جماعة تسلطانت، 2004.

[7]-بوشتى الخزان واليزيد حمدوني (2011): تمدين ضاحية مدينة فاس: الواقع والآفاق، التهيئة الضاحوية، السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات، كلية الآداب سايس-فاس، ص 75.

وضاحيته الجنوبية، بل إنها أصبحت جزءا من المدار الحضري لمراكش خاصة دوار الهناء والقواسم ودوار كوكو والشريفية[8].

2- الخصائص السوسيو اقتصادية لتسلطانت

2-1- تحول ديمغرافي واجتماعي سريع في خدمة الاقتصاد الحضري

عرفت المجال الضاحوي الجنوبي لمراكش نموا ديمغرافيا سريعا مرتبط بعدة عوامل منها؛ **العامل الاول** التزايد الطبيعي للساكنة المحلية، و**العامل الثاني** هو استقطاب المنطقة عددا كبيرا من السكان الجدد الوافدين من مجالات قروية قريبة أو حتى من خارج الجهة، و**العامل الثالث** هو الهجرة العكسية من مراكش إلى هذا المجال الضاحوي الفلاحي، فالشق الأول من الهجرة ناتج عن تيارات الهجرة التي تعرفها مراكش حيث تستقطب أعددا كبيرا من السكان يفضل الكثير منهم الاستقرار بضواحي المدينة لملائمة ظروف العيش لوضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية، والشق الثاني منها هو اختيار الأسر المراكشية المتوسطة الدخل الاستقرار بالضواحي نظرا لعاملي القرب وانخفاض أثمنة العقار.

جدول رقم 1: **تطور عدد سكان جماعة تسلطانت من 1960 إلى 2014**

السنوات	1960	1971	1982	1994	2004	2014
عدد السكان	4957	8940	15553	15080	30137	**71 086**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط – مراكش

خلال عقدين من الزمن، عرفت ساكنة تسلطانت نموا سريعا ناتج عن العوامل السالفة الذكر، غير أن هذا التزايد يرجع إلى بداية الاستقلال، حيث كان عدد السكان لا يتجاوز 4957 نسمة سنة 1960 موزعين على مجموعة من الدواوير، لينتقل سنة 1982 إلى 15553 نسمة، وخلال إحصاء 2004 بلغ عدد الساكن 30137 نسمة، ليسجل أعلى نسبة زيادة خلال عقد من الزمن حيث بلغ **71086** نسمة سنة 2014 موزعة على مساحة 120 كلم مربع، أي بكثافة تفوق 228 ن/كلم^2، وتظهر أهمية هذا الرقم بمقارنته مع معدل الكثافة الجهوي والذي وصل إلى 99.8 ن/ كلم^2، ومع المعدل الوطني الذي لا يتعدى 42 ن/كلم^2، في حين نجد هذا

[8]-وهي دواوير شملتها عملية التهيئة.

الأخير[9] يرتفع بأكثر من الضعف ليصل إلى 640 ن/كلم² بمراكش.

خريطة رقم : توطين جماعة تسلطانت في إطارها الوطني والجهوي والإقليمي

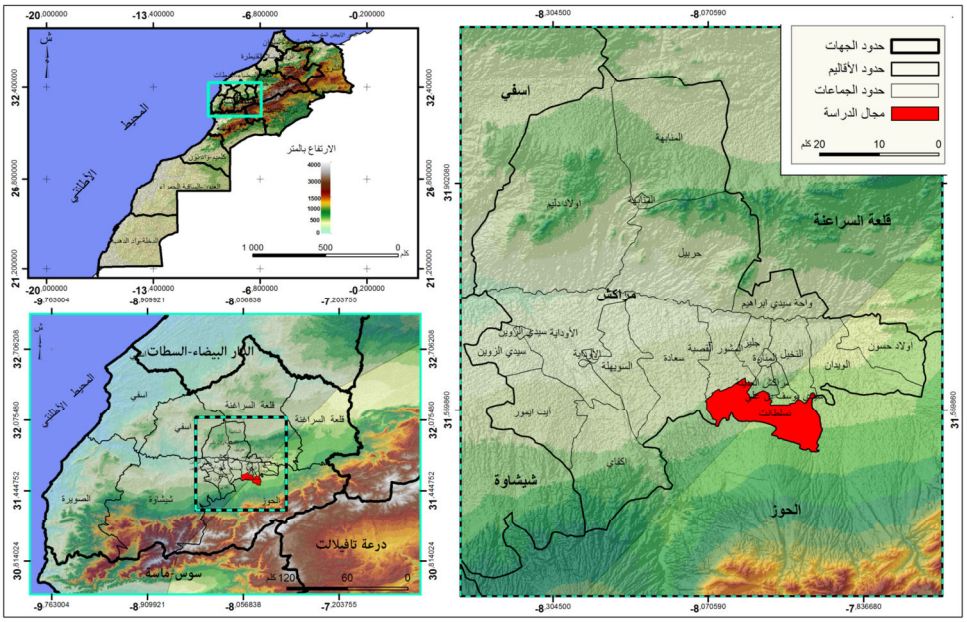

يدل هذا النمو السكاني على حجم وأهمية دينامية المجال الضاحوي لمدينة مراكش والتأثير والتأثر الكبيرين بين المجال الحضري كمركز مهمين والمجال الضاحوي كهامش متفاعل مع محيطه ومتحول اقتصاديا واجتماعيا. هذا النمو الديمغرافي السريع أفرز تجمعا سكنيا بخصائص سوسيو اقتصادية تجمع بين مميزات الوسط الحضري والريفي وبتركيبة اجتماعية معقدة وذات نسيج اجتماعي غير متماسك، إذا يرجع أصل السكان إلى عهد المولى عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) حيث توافدت على المنطقة 100 أسرة من مسيوة و100 أسرة من قبائل زمران و200 أسرة من المنابهة واستقرت بكل من دوار لهنا، لهبيشات، لكواسم، الحركات، زمران أولاد سعيد وزمران سيدي موسى؛ وهي دواوير كانت تتوفر على مطاحن الحبوب القائمة على ساقية تسلطانت، وانضافت إلى الأسر السابقة 4000 عائلة من قبائل غجدامة، تكانة، فطواكة وقبائل السراغنة. وخلال فترة الحماية تقوى النسيج الاجتماعي بعناصر أخرى عربية وأمازيغية وهم الفئات الذين استقدمهم السلطان

[9]-أحمد بلاوي (2002): الاختلالات والتفاوتات: جهة مراكش تانسيفت الحوز، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية، مراكش، العدد 17، ص 32.

للسهر على أملاكه، ومن الذين جلبهم المعمرين لاستغلالهم في ضيعاتهم الرأسمالية، واستمر إغناء النسيج الاجتماعي إلى يومنا هذا بحكم الهجرة التي تعرفها المنطقة حيث تستقطب فئات اجتماعية كبيرة ومتعددة الروافد.

الجدول رقم 2: **الخصائص السوسيو اقتصادية للضاحية الجنوبية**

عدد سكان الجماعة	71086
عدد الأسر	16695
عدد الساكنة أقل من 15 سنة	**34.13%**
عدد الساكنة ما بين 15و 59 سنة	**60.30%**
عدد الساكنة ما فوق 60سنة	**5.65%**
عدد الساكنة الناشطين	**23 369**
عدد السكان غير الناشطين	**47 717**
معدل النشاط	**%49.7**
معدل البطالة	**%11.9**
معدل الأمية	**% 30.5**

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

ساهم النمو الديمغرافي الذي عرفته تسلطانت في تغير بنية الهرم الديمغرافي، ومن خلاله حدثت تغيرات سوسيو اقتصادية بنيوية في النسيج المحلي لتسلطانت، حيث تهيمن الفئات العمرية الشابة (15-59 سنة) بنسبة تتجاوز 60**%** من مجموع السكان، الأمر الذي يوفر يد عاملة ريفية شابة ونشيطة بما مجموعه **23 369** نشيط بمعدل نشاط يتجاوز 49**%**، غير أن هذا الرأسمال البشري يواجه إكراهات منها ارتفعا معدلات البطالة (**11.9%**) والأمية (**30.5 %**) خاصة في صفوف الإناث.

ساهمت هذه الوضعية ومع تراجع النشاط الفلاحي المعاشي في تزايد الاكراهات الاجتماعية المرتبطة بقلة فرص الشغل، فظهرت بذلك مجالات أخرى لتصريف فائض اليد العاملة الفلاحية، من أهمها تزايد ظاهرة تشغيل العاملات الفلاحية في الضيعات الفلاحية الرأسمالية الكبرى بالنسبة للإناث؛ سواء المتواجدة -الضيعات-في تسلطانت أو المتواجدة في منطقة ايت إمور أو سيدي عبد الله غيات...، وهي مدارات مسقية قريبة من الضاحية الجنوبية. كما يتم تصريف فائض اليد العاملة النسوية مهمة في الأنشطة المرتبطة بالسياحة والأعمال المنزلية في الوحدات الفندقية والقرى السياحية المنتشرة هنا وهناك بهذا المجال الضاحوي.

أما بالنسبة للذكور فتراجع أهمية النشاط الفلاحي وتزايد الأنشطة غير الفلاحية دفع نسبة كبيرة منهم إلى التعاطي لحرف حرة كأشغال البناء والمهن المرتبطة به، وإصلاح السيارات والآلات والمعدات، والاشتغال في الوحدات الفندقية...، وهي مجالات دخلت للمجال بفعل التحولات المجالية التي يعرفها بفعل الهجرة و"غزو" الأنشطة الحضرية للضاحية.

وعموما فوجود عدد كبير من السكان الناشطين غير المشتغلين بفعل قلة فرص الشغل الناتجة عن تراجع النشاط الفلاحي، الذي -كان-يشكل أساس الاقتصاد الريفي التسلطانتي، فإن المستفيد الأكبر منهم هو الاقتصاد الحضري المراكشي، حيث تستقطب الأنشطة الحضرية هذه الفئات الشابة النشيطة ساهم في ذلك أساسا عامل القرب، حيث تتم التنقلات بين المركز والضاحية بوسائل نقل متعددة ومتوفرة خاصة الدراجات النارية إذ لا يضطر العامل إلا لقطع مسافة قصيرة وفي أقل وقت ممكن (ما بين 5 إلى 10 دقائق). ويشتغل معظمهم في أنشطة عديدة منها المقاهي، وإصلاح السيارات، وأشغال البناء والحرف المرتبطة به، والوحدات الفندقية...، أما على مستوى توزيعهم المجالي فمكنتنا الملاحظة الميدانية من تتبع مسارات اشتغالهم فمعظمهم يشتغلون في المدينة العتيقة لمراكش عندما يتعلق الأمر بأنشطة الصناعة التقليدية أو البازارات والأنشطة التجارية المرتبطة بالقطاع السياحي، أما المسار الثاني فيتجه العمال إلى الحي الشتوي (جليز) حيث يشتغلون في الوحدات الفندقية، أو في الأسواق النموذجية وهم بالأساس الفئات الشابة التي تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة ذكورا وإناثا من حاملي الشواهد العليا؛ شواهد تقني وتقني متخصص، والمسار الثالث هو الأبعد مسافة عن مجال تسلطانت في اتجاه الحي الصناعي (20 كلمتر) وهم المشتغلون في قطاع إصلاح السيارات والحرف التابعة له أو المشتغلين في سوق الجملة.

2-2-بنية اقتصادية مركبة في تحول مستمر

بالنظر إلى الموارد الترابية التي تميز مجال تسلطانت (أراضي زراعية ذات تربة خصبة، شبكة من السواقي) فإن الاقتصاد الريفي المحلي يعتمد بالأساس على الفلاحة، فقد شكلت المنطقة ولفترات تاريخية طويلة ظهير المدينة الفلاحي الذي يزود السوق المراكشية بما يحتاجه من منتجات فلاحية. غير أن هذا المشهد الاقتصادي الفلاحي عرف تحولات كبيرة مرتبطة بالدينامية المجالية التي يعرفها المجال الضاحوي

لمراكش بشكل عام والضاحية الجنوبية بشكل خاص، فظهرت أنشطة غير فلاحية لها أهميتها الاقتصادية من خلال؛ أولا مزاحمة النشاط الفلاحي وثانيا تُوفر فرص شغل هامة وتساهم في الناتج الداخلي المحلي للجماعة الترابية وتعد مصدرا جديدا يدعم دخل الأسر.

أ-اقتصاد فلاحي ذو أهمية، يصارع من أجل الاستدامة

يعد القطاع الأول أهم نشاط اقتصادي بالضاحية الجنوبية (26.6**%**)[10]، يجمع بين الرعي والزراعة، غير أن هذه المزاوجة عرفت تحولا كبيرا بفعل تراجع أهمية الرعي ما يدل على أن من سمات الدينامية المجالية بتسلطانت هو تغير بنية وأهمية الاقتصاد الفلاحي. ينقسم النشاط الفلاحي المحلي بشكل عام إلى نوعين متباينين من حيث الأهمية ووسائل الإنتاج المتاحة، ويشتركان في كونهما يعتمدان بالأساس على السقي الذي توفره مياه قناتي زرابة والرومية: **فلاحة تقليدية معاشية-تسويقية** تعتمد على الرعي (في نطاق ضيق) مع زراعة الحبوب وبعض الخضر الموسمية التي يوجه جزء مهم منها إلى التسويق المحلي، خاصة على جنبات الطريق الرابطة بين مراكش وأوريكا، هذا النوع يستفيد من مياه قناة الرومية بنسبة 99**%**. و**فلاحة عصرية تجارية** تعتمد على وسائل عصرية في ضيعات فلاحية مجهزة استفادت من التجهيز الهيدروفلاحي ومياه قناة زرابة بنسبة 100**%**، تتخصص في إنتاج الخضروات الموسمية والبواكر والزيتون، حيث نجد ضيعات فلاحية كبيرة لإنتاج واستخراج زيت الزيتون، تعود ملكية هذه الضيعات إلى العائلات الفاسية الكبرى وكانت في الأصل من الأراضي التي كان يستحوذ عليها المعمرين، إلى جانب الأراضي التي يمتلكها الفلاحون الصغار، ما يجعل البنية العقارية أكثر تعقيدا مع سيادة الملك الخاص والأملاك المخزنية في كل أحواز مراكش.

[10]-برنامج العمل الجماعي لتسلطانت 2017-2022.

الجدول رقم 3: **بنية النظام العقاري بتسلطانت**

البنية العقارية	المساحة بالهكتار	النسبة %
الملك الخاص	8611	71,76
الأملاك المخزنية	2549	21,24
الاحباس	40	0,34
الكيش	800	17,66
المجموع	12000	100

المصدر: المركز الفلاحي سعادة

يشكل تعقد البنية العقارية أهم إكراه يواجه التنمية الفلاحية بشكل خاص والقروية بشكل العام، ومجال تسلطانت كمجال ريفي قريب من مدينة "سلطانية" كمراكش يعرف وضعية عقارية معقدة قانونيا ومجزأة اجتماعيا، حيث أفرز تعدد النسيج القبلي أراضي فلاحية تنازعنها روافد اثنية مختلفة، وهي بالأساس أراضي الكيش التي تشكل 17% من مجموع الأراضي كانت تستغل في الرعي الجماعي وتُمنح لأعضاء القبيلة غير الممتلكين للأرض لاستغلالها، وتقيم بها مجموعة من الدواوير/القبائل التي كان تقدم خدمات للمخزن. ثم نجد أراضي الملك الخاص التي تشكل أكثر من 71% من مجموع الأراضي، غير أن هذه الفئة عرفت طرق استغلالها تحولا كبيرا حيث انتقلت من وظيفتها الفلاحية إلى عقارات سكنية نتج ذلك عن تراجع أهمية النشاط الفلاحي من جهة، ومن جهة ثانية التجزيء الذي عرفته جراء التقسيم العائلي، ومن جهة أخرى النمو الديمغرافي السريع وما صاحبه من توسع عمراني خاصة في الدواوير ذات الكثافة السكانية (الحركات، زمران، كوكو، الشعبة، النزالة...،).

يعتمد السكان إلى جانب مزاولة النشاط الزراعي على تربية الماشية التي تساهم في تنويع مصادر الدخل للأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل، غير أن مداخيل القطيع بشكل عام لا ترقى إلى مستوى المساهمة في التنمية الاقتصادية للأسر خاصة مع تراجع النشاط الرعوي بشكل كبير.

يلعب إذن القطاع الفلاحي دورا أساسيا في الاقتصاد المعاشي-التسويقي للضاحية الجنوبية، حيث يوفر فرص شغل مهمة، إذ تشتغل الساكنة المحلية في أراضيها فيما الوافدين على المنطقة يشتغلون في الضيعات العصرية، لكن الذي يميز فرص الشغل هذه أنها موسمية ترتبط بفترات معنية خلال السنة.

وبالرغم من أهميته الاقتصادية فإنه -القطاع الفلاحي- يعرف تحولا كبيرا ناتج عن الدينامية الاقتصادية التي عرفتها الضاحية المراكشية بشكل عام، حيث تراجعت مساحة الأراضي الزراعية التي اُخترقت بفعل التوسع العمراني للمدينة وتزايد انتشار السكن العشوائي في جل الدواوير وذلك على حساب الأراضي الفلاحية، والذي سرع من وتيرة هذه الظاهرة المجالية هو عملية تجزيء الأرض من لدن ملاكها حيث يفضل بعضهم بيع أراضيهم واستثمارها في مجال السكن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهم النشاط السياحي في الاستحواذ على هكتارات شاسعة أقيمت عليها وحدات فندقية وقرى سياحية ما أدى إلى تراجع مساحة الأرض الفلاحية. وزيادة على ذلك فالساكنة الشابة النشيطة لم تعد تتعاطى للنشاط الفلاحي، حيث يفضل عدد كبير من الشباب مزاولة أنشطة حرفية (البناء، الصباغة، الجبس، إصلاح السيارات...،).

الصورة رقم 1: **نموذج للوحدات السياحية التي زحفت على الأراضي الفلاحية**

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 12 دجنبر 2019، تبرز منشأة سياحية تم افتتحها سنة 2019 قرب مركز سيدي موسي.

ب- أنشطة غير فلاحية في تزايد مستمر

يحصر الجغرافيون الأنشطة غير الفلاحية في الأنشطة الصناعية والتجارية والسياحية [11]، أما دانيل نوان Noin فيستعمل مفهوم الموارد غير الفلاحية بدل مفهوم الأنشطة غير الفلاحية، معتبرا أنها محصورة في القطاعين الثاني والثالث[12]، وهذا التعريف يخلط بين النشاط والمورد، علما بأن المورد قد يكون نتيجة للنشاط، وقد يكون بدون نشاط كالتقاعد والإعانات المؤقتة أو الرسمية، لهذا فالأنشطة غير الفلاحية هي كل الأنشطة التي نحصل منها على مدخول غير فلاحي[13].

ساهمت مجموعة من العوامل في انتشار الأنشطة غير الفلاحية بتسلطانت مدعمة بذلك بنية الاقتصاد الريفي المحلي وموفرة لفرص شغل إضافية، ومن جملة هذه العوامل نذكر:

-القرب من مدينة مراكش التي لها تأثير كبير ومباشر على طبيعية الأنشطة الاقتصادية بالضواحي؛

-توافد أعداد كبيرة من المهاجرين الذين لا يتوفرون على أراضي زراعية، فيزاولون الأنشطة غير الفلاحية؛

-تراجع أهمية النشاط الفلاحي بفعل تراجع مساحة الأراضي الزراعية التي زحف عليها العمران شبه "الحضري العشوائي" من جهة، ومن جهة أخرى بفعل تراجع عدد المشتغلين (المهتمين) بالفلاحة.

وعلى غرار باقي ضواحي حوز مراكش تنتشر بالضاحية الجنوبية مجموعة من الأنشطة غير الفلاحية التي ظهرت بفعل العوامل السالفة الذكر:

---

[11]-Derruau M (1976): Géographie Humaine, Armand Colin, Paris, P237.

[12]-Noin Daniel (1970): La Population Rurale au Maroc, P.U.F, Paris, P 229.

[13]-عبد الغني بقاس (2007): الأنشطة غير الفلاحية والتنمية المحلية بحوز مراكش، حالة لوداية-السويهلة، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب القنيطرة، ص 67.

الجدول رقم 4: **الأنشطة غير الفلاحية بالضاحية الغربية لمراكش**

الأنشطة الصناعية	4,80%
الأنشطة التجارية	15%
الأنشطة المياومة	56,9
الأنشطة الحرفية	13,6
أنشطة الخدمات	8,50%
الأنشطة الجديدة	1,20%

المصدر: عبد الغني بقاس، مرجع سابق، ص 69

إلى جانب الأهمية التي يلعبها القطاع الفلاحي تنتشر مجموعة من الأنشطة غير الفلاحية بتسلطانت منها؛ الأنشطة الصناعية التي تشمل بالأساس الصناعة الخزفية، ووحدات استخراج الزيت الزيتون حيث توجد تعاونيات فلاحية تعمل على تأطير الفلاحين، بالإضافة إلى وحدات صناعية لصيانة السيارات والمعدات الفلاحية خاصة بسيدي موسى وبوعزة. فيما يخص التجارة فتتمثل في انتشارا محلات تجارية على طول الطريق الرابطة بين مراكش وأوريكا، وتعرف هذه المحلات تركزا بسيدي موسى وبوعزة، خاصة محلات بيع المواد الغذائية والجزارة وبيع المعدات (فلاحية، منزلية...)، أما بالنسبة للخدمات فهي جد محدودة نظرا لقرب مدينة مراكش التي توفر جل الخدمات التي قد يحتاجها السكان، لهذا لا تتوفر هذه الضاحية لا على وكالة بنكية ولا بريد وغيرها من الأنشطة المتعلقة بكل ما هو ما هو خدماتي، باستثناء بعض المرافق الترفيهية التي توفرها محطات الوقود وعددها أربع محطات ممتدة على طول الطريق بين دوار لهبيشات وسيدي موسى.

وبالعودة إلى المعطيات الواردة في الجدول[14]، فإن نوع الأنشطة المتواجدة بالضاحية الغربية يختلف بشكل كبير مع الضاحية الجنوبية موضوع الدراسة، لاعتبارات منها:

-قرب الضاحية الجنوبية أكثر من الغربية من مدينة مراكش، وفر عنها عناء ظهور وانتشار بعض الأنشطة مثل الأنشطة المياومة؛

-وقوع الضاحية الغربية على الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين مراكش وأكادير وما تعرفه من دينامية عمرانية وانتشار الوحدات الصناعية والمقاهي والمطاعم

[14]-أوردناه أولا على سبيل المقارنة، وثانيا لعدم تمكننا من الحصول على معطيات رسمية حول الأنشطة غير فلاحية بالضاحية الجنوبية.

المرتبطة بحركية النقل الطرقي، بالإضافة إلى انتشار الضيعات الفلاحية (في السويهلة، لوداية، سيد الزوين)، في مقابل وقوع الضاحية الجنوبية في الطريق الإقليمية الرابطة بين مراكش وأوريكا يقلل من أهمية انتشار بعض الأنشطة غير الفلاحية؛

-افتقار الضاحية الجنوبية لسوق أسبوعي عكس الغربية التي تتوفر على ثلاث أسواق أسبوعية، وما توفره من أنشطة وخدمات متنوعة، تساهم في توفير فرص شغل مهمة (أسبوعية).

الصورة رقم 2: **نموذج للأنشطة غير الفلاحية المنتشرة بالمجال**

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 26-12-2019، تبرز الصورتين كبيعة الأنشطة غير الفلاحية التي اكتسحت مجال تسلطانت الضاحوي، وهي أنشطة للصناعة التقليدية التي تربط بشكل مباشر بالقطاع السياحي (مركز سيدي موسي).

عموما فظهور الأنشطة غير الفلاحية يعد من مظاهر الدينامية المجالية التي يعرفها المجال الضاحوي المراكشي بشكل عام والضاحية الغربية بشكل خاص، حيث ساهمت في تعويض النقص الحاصل في فرص الشغل التي فقدها المجال جراء تراجع الأنشطة الفلاحية، وقد ساهمت في تغير المشهد الجغرافي بشكل جدري، بظهور أنشطة اقتصادية حضرية أو ذات الطابع الحضري، وهو ما كان له أثر كبير أيضا على مستوى السكن الذي تغير إلى النمط الحضري الذي يوفر ورشات (محلات) مخصصة لهذه الأنشطة الثنائية والثلاثية، فما هي أبرز الآليات التي تحكمت في

الدينامية المجالية التي تعرفها الضاحية الجنوبية لمراكش؟

ثالثا: آليات دينامية مجال تسلطانت الضاحوي

عرفت المناطق المحيطة بمدينة مراكش في غضون العشرين سنة الأخيرة، نموا مضطردا على المستوى العمراني والسكاني، وتنوع كبير في الوظائف التي تقوم بها، وظهور أشكال جديدة ومتعددة من السكن الحضري، ومن الأنشطة الصناعية سواء العصرية أو التقليدية، كما ارتفع ثمن العقار بها في ظل الإقبال المتزايد على اقتناء الأراضي بهذه المناطق لقربها من المدار الحضري.

فقد أصبحت الهوامش الحضرية المراكشية مجالات تضطلع بأدوار مهمة داخل المنظومة الحضرية للمدينة، فتجاوزت بذلك الوظيفة الفلاحية والترفيهية لتقوم بوظائف اقتصادية أخرى، وقد ساعد على ذلك، تطور وسائل المواصلات خاصة حافلات النقل الحضري الضاحوي وسيارات الأجرة الكبيرة واستعمال الدرجات النارية، وتوفير وتعميم مختلف التجهيزات الأساسية من كهرباء وماء صالح للشرب[15]، فضاحية تسلطانت لم تكن لتعرف كل هذه التحولات لو لم تتضافر مجموعة من العوامل التاريخية والتقنية والديمغرافية التي عملت على إفراز مجال انتقالي يتجاذبه ما هو ريفي وما هو حضري، بل وقد تحول إلى مجال "دون هوية".

1- دخول المعمرين وعصرنة القطاع الفلاحي: عامل تحول

ساهم توغل الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري في إحداث خلل وتغير في بنية المجتمع والاقتصاد المغربي بشكل عام، والمجتمعات التقليدية الريفية في العمق المغربي بشكل خاص. ويعد حوز مراكش من المجالات الريفية التي شكلت "مختبرا" لتطبيق السياسات الاستعمارية في استغلال الموارد والخيرات المغربية خاصة في المجال الفلاحي، حيث حاولت إحداث قطيعة مع كل النظم والأنظمة التقليدية التي كانت سائدة والتي تهم استغلال المجال الفلاحي بالمجال الحوزي. وكان أول إجراء قامت به سلطات الحماية هو الاستيلاء على الأراضي الزراعية بطرق متنوعة تجمع بين الترهيب والترغيب والإغراء، ومن ضمن هذه المجالات في حوز مراكش التي همتها

[15]- سناء زعيمي (2010): التحولات المجالات الضاحوية المراكشية، جماعة سعادة نموذجا، دراسات مجالية، أبحاث متنوعة، العدد 5، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص 116.

عملية نزع وتجميع الأراضي، نجد مجال تسلطانت الذي يتوفر على أراضي زراعية خصبة تستفيد من مياه الأطلس الكبير، وبها أراضي مخزنية خصبة. وحتى يضمن المخزن مصالحه الزراعية وفي نفس الوقت يضمن مصالح السلطات الفرنسية فقد أصدر ظهير شريف[16]، منح بموجبه للمعمرين في تسلطانت مجموعة من الأراضي الزراعية موزعة على الشكل التالي[17]:

-الأراضي التي كانت تحتلها بعض المجموعات القبلية التي تراجعت عن تقديم الخدمات العسكرية للسلطة المركزية، مساحتها 4.730 هكتار؛

-الأراضي التي احتفظت بها الدولة تلبية للمصالح الاستعمارية والتي كانت مبرمجة مسبقا للبرنامج الاستعماري، مساحتها 1.488 هكتار؛

-الأراضي التي كانت في ملكية مولاي الكبير مساحتها 460 هكتار.

شكل نزع أراضي الفلاحين وتجميعها وإعادة توزيعها على المعمرين في إطار الاستعمار الخاص والرسمي نقطة بداية التحول الذي عرفته الضاحية الجنوبية لمراكش، حيث وُضع نمط للزراعة الرأسمالية وحُدد بدقة بحيث يضمن السند العقاري، ويبرمج الاستثمارات ويوجهها نحو الإنتاج البضائعي، ويتوقع الأسواق التي ستصرف فيها، كما حدد الإطار الاجتماعي للمأجورين دائمين وموسمين فيما يخص بعض مراحل الأشغال. وبذلك أصبح الابتعاد عن نمط الإنتاج الذي كان سائدا في الحوز، واضحا وحاسما، ففي 7 سنوات وعلى مساحة 30.000 هكتار (أي ما يعادل 3/1 المساحة المحروثة فعليا في سنة 1912) قام نشاط مكثف لتقليب التربة والبناء والفلاحة. ولكن لا بد من التذكير بأن الاستعمار في الحوز خلق دينامية جديدة بورجوازية ضد الإقطاع المحلي الذي كان سائدا، لكونه حرر العمال من السخرة والأعمال الشاقة في أراضي كبار الإقطاعيين بالحوز مثل الكلاوي، الكندافي، العيادي؛ فأصبحوا يحصلون على أجور نقدية رغم معاناة عدد من المواطنين ورجال القبائل من جراء مصادرة أراضيهم بطرق ملتوية أو بالعنف[18].

[16]-هو الظهير الشريف الصادر سنة 1920.

[17]-PAUL Pacson (1938) : LE Haouz de Marrakech, Tome 2, Rabat, p 470.

[18]-بول باسكون (1978): نمو الرأسمالية في عهد الحماية في حوز مراكش، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد 4، ص 83.

وعلى إثر هذا التدخل الأجنبي، نشأت علاقات جديدة في إطار فلاحة رأسمالية متطورة، تهمش القطاع الفلاحي المغربي الذي تعيش عليه معظم الأسر المغربية، وتستغل الأيدي العاملة المغربية بأجور هزيلة بعد أن فصلتها عن وسائل الإنتاج التي كانت تعيش عليها -الأرض-[19]. هذا الاحتكاك بالنمط الرأسمالي الاستعماري كان من العوامل الأساسية في بداية التحول التي عرفه مجال تسلطانت خاصة على المستوى الفلاحي، حيث تم تحديث وعصرنة الإنتاج الزراعي مع معرفه من إعداد هيدروفلاحي، ما أدى إلى ظهور ضيعات فلاحية عصرية عدد كبير منها قائم إلى اليوم، بالرغم من تراجع اهتميها في توفير فرص الشغل أو تسويق إنتاجها بالكميات الكبيرة التي كانت في عهد الحماية وفي فترة الإصلاح الزراعي بعد استقلال المغرب.

الصورة رقم 3: الإرث الفلاحي الاستعماري

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ تبرز 26-12-2019، نموذج للضيعات العصرية الموروثة عن الفترة الاستعمارية المنتشرة في المنطقة تحديدا دوار بوعزة.

[19]-موسى كرزازي:(2019): دراسة في التهيئة الريفية والتنمية القروية بالمغرب، تريفة-بركان بجهة الشرق نموذجا، الرباط، ص 132.

2- القرب من مدينة مراكش واستقطاب أنشطة غير فلاحية وساكنة حضرية، عوامل تحول

إلى حدود تسعينيات القرن 20 كانت تسلطانت عبارة عن مجال قروي فلاحي بامتياز، يضم مجموعة من الدواوير المتباعدة من حيث المسافة المجالية والاجتماعية أقيمت على أراضي جد محدودة التي تشكل الكيش، وبعد الانفجار الحضري الذي عرفته مدينة مراكش بدا مجال دراستنا كمجال ضاحوي محاذي للمركز يعرف تحولات عميقة مجاليا واقتصاديا واجتماعيا، وارتبط تطورها وتحولها هذا بآليات عدة لها علاقة مباشرة بالقرب من المجال الحضري لمدينة مراكش منها:

-التطور الذاتي لبعض الدواوير/المراكز بفعل موقعها على الطريق الجهوية 513 الرابطة بين مراكش وأوريكا كمجال سياحي يعرف حركية دائمة من وإلى مراكش، من هذه الدواوير التي تحولت إلى شبه مراكز قروية "سيدي موسي" و"بوعزة" اللذين استقبلا عددا كبيرا من المهاجرين والأنشطة غير الفلاحية أو المرتبطة بالفلاحة، كبيع الخضر وإصلاح الآلات الفلاحية، ومحلات الجزارة....، ودوار الهناء والقواسم، ولهبيشات وكوكو...، التي خضعت لإعادة التأهيل والهيكلة، فتحولت إلى أحياء حضرية مجهزة بشبكة تظهير السائل ووجود تجزئات سكنية أنجزتها مؤسسة العمران؛

-تعمير سريع مشتت عشوائي، غير متحكم فيه، مكتسح للأراضي الفلاحية؛ يشير مبدئيا إلى استيطان ساكنة جديدة من أصل حضري في المجال القروي راغبة في امتلاك سكن يضمن لها العيش الكريم وتتوفر فيه شروط السكن الحضري (القرب من المركز، توفر وسائل النقل الجماعي...)؛

-القرب من مدينة مراكش (المسافة الفاصلة بين وسط المدينة ودوار الهناء لا تتجاوز كيلومترين) وهو معطي مجالي له أهميته في تأثير المدينة على ضاحيتها الجنوبية، خاصة على مستوى السكن الريفي والاقتصاد الريفي المحلي بشكل خاص وفي تحول المشهد الجغرافي بشكل عام.

شكل إذن القرب من مدينة مراكش عاملا فاعلا في الدينامية المجالية التي عرفتها تسلطانت، زكى ذلك ظهور أنشطة اقتصادية حضرية غير فلاحية -كما سبقت الإشارة إلى ذلك سلفا- واستقطبت ساكنة حضرية مهمة للاستقرار بالضاحية لسببين:

الأول انخفاض أثمنة العقار في التجزئات السكنية المحدثة بتسلطانت مقارنة مع وسط المدنية بالنسبة للفئات المتوسطة الدخل، والسبب **الثاني** بفعل "الغربلة" الاجتماعية التي تفرضها مدينة مراكش على فئاتها الاجتماعية، ما يدفع الأسر الفقيرة والمحدودة الدخل إلى النزوح نحو الضاحية في إطار الهجرة العكسية لتستقر في الدواوير التي ينتشر بها السكن العشوائي خاصة دوار الحركات وزمران والشعبة...، فشكل بذلك المجال الضاحوي الجنوبي حوض تصريف للساكنة الحضرية التي تحمل معها القيم الاجتماعية ونمط العيش الحضري إلى الهوامش.

3- توسع المجال الحضري لمراكش عامل في دينامية المجال الضاحوي

عرفت مدينة مراكش نموا ديمغرافيا سريعا ناتج عن تزايد الساكنة الحضرية والهجرة القروية، حيث تعد حوض استقبال من اتجاهات مختلفة، ما نتج عنه ضغط كبير على العقار الموجه للسكن وأحدث أزمة كبيرة بعد استنزاف الوعاء العقاري الحضري، الأمر الذي دفع الدولة إلى فتح مجالات أخرى للتعمير في ضاحية المدينة وهي المجالات التي كانت إلى عهد قريب عبارة عن أرضي فلاحية كالعزوزية والشويطر والآفاق ودار التونسي، وخلال الخمس السنوات الأخيرة تسلطانت والسعادة...، وفتحت في وجه منعشين عقارين الرسمين كمؤسسة العمران ومؤسسات القطاع الخاص والمقاولين الذاتيين، خصصت لإقامة مشاريع للسكن الاقتصادي، مع الالتزام بالمقتضيات القانونية الرامية لعدم المس بالأراضي الفلاحية، غير أن ذلك فتح شهية المنعشين العقارين لمزيد من الاستيلاء على الأراضي الفلاحية، ساهم في ذلك الأثمنة المناسبة والمسطرة القانونية المبسطة. هذه المعطيات جعلت العقار الضاحوي مجال متعدد الاستعمالات، والنتيجة أن أصبحت للأراضي قيمة ووظيفة جديدة[20]، وساهم ذلك في توسع المجال الحضري لمدينة مراكش بشكل كبير وسريع خاصة بعد اقتطاع أجزاء كبيرة من جماعة سعادة وتسلطانت التي تحولت فيها دواوير إلى أحياء سكنية عصرية أصبحت ضمن المجال الحضري.

[20]-حسن المباركي، مرجع سابق، ص 18.

الجدول رقم 5: **تطور مساحة المدار الحضري لمراكش بالهكتار**

السنوات	المساحة
1945	2100
1989	3700
1990	4500
1992	18400
2008	30000
2015	52000

Source : SDAU de Marrakech 2010

يبرز الجدول أن المجال الحضري لمدينة مراكش عرف توسعا سريعا ناتج عن النمو الديمغرافي، غير أن هذا التوسع كان على حساب المجالات الضاحوية، وقد وصل معدل النمو السنوي لساكنة عمالة مراكش إلى 2.2**%**، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع المعدل الجهوي والوطني، بخلاف المكونات الأخرى للجهة، والتي عرفت نموا سنويا ضعيفا تراوح بين 0.4**%** بإقليم الصويرة و1.1**%** بإقليم الحوز، أما فيما يخص المراكز الحضرية فنجد أن مدينة مراكش تعرف نفس النسبة المشار إليها سابقا (2.2**%**)، و2,4 **%** بالصويرة، و**3,3%**، في كل من شيشاوة وقلعة السراغنة، في حين نجد أن المراكز الحضرية بالحوز وصلت فيها نسبة النمو السكاني إلى 4.5**%**، ويعزى هذا إلى تحول بعض المناطق القروية إلى مراكز حضرية، والتوسع المستمر للمدار الحضري، إضافة إلى عامل الهجرة القروية نحو مراكش، في حين أن المحيط الضاحوي لها سجّل نسبة 2.1**%**، لأنه يعتبر مجالا حيويا لمراكش وتستقر فيه ساكنة معظمها مرتبط بالمدينة[21]. هذا الانفجار الديمغرافي واكبه انفجار مجالي جعل المدينة تستنزف وعائها العقاري لتزحف نحو المجال الضاحوي بشكل غير مسبوق، فحولته إلى مراكز شبه حضرية بوظائف ريفية وأنشطة حضرية.

[21]-أحمد بلاوي، مرجع سابق، ص 15.

خريطة رقم 2: **التوسع الحضري على حساب المجالات الضاحوية . مراكش**

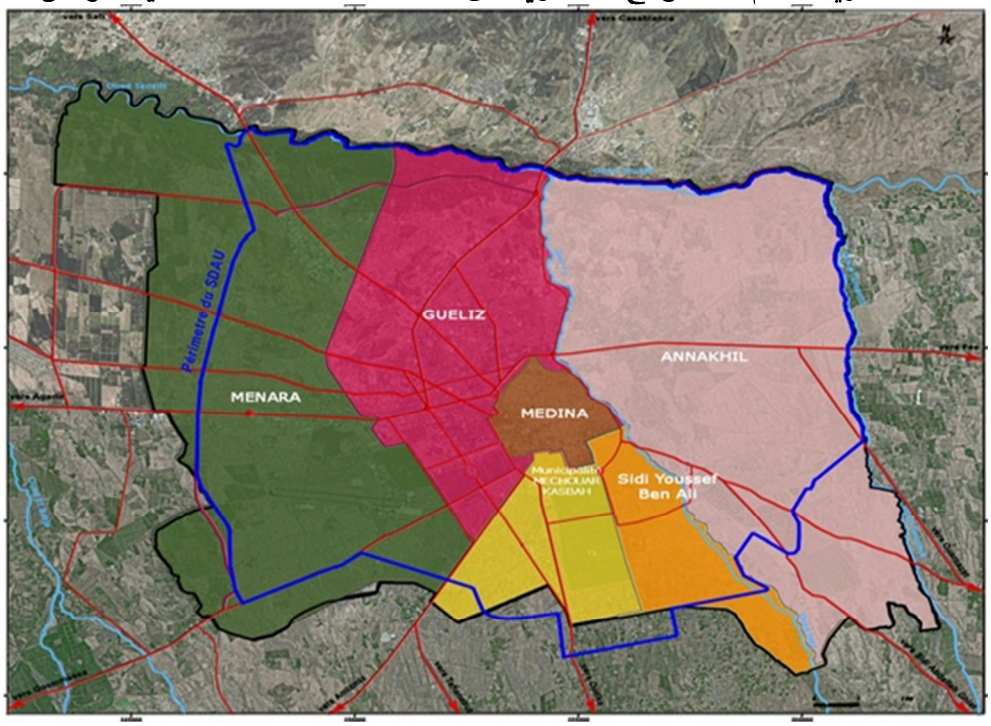

المصدر: المصدر: الوكالة الحضرية بمراكش (يونيو 2015)، بتصرف

ثالثا: الانعكاسات المجالية لدينامية المجال الضاحوي ودور التخطيط الريفي في ضبط المجال

خلفت الدينامية السريعة التي عرفتها تسلطانت انعكاسات سوسيو مجالية أحدثت تغيرا في المشهد الجغرافي، هذا التحول الذي تم بوتيرة غير مسبوقة فرض ضرورة تفعيل آليات التخطيط الريفي لضبط التوسع والزحف الحضري على المجال الفلاحي ونمو الدواوير بشكل عشوائي وغير متحكم فيه. فما هي أهم الانعكاسات التي نتجت عن هذه الدينامية؟ وما هي أهم أدوات التخطيط التي تم تفعيلها للتحكم في الزحف الحضري والنمو العشوائي للدواوير؟

1-الانعكاسات المجالية لدينامية مجال تسلطانت الضاحوي

أ-تراجع المجال الفلاحي

نتج عن توسع المجال الحضري لمراكش استنزاف وعائه العقاري بإقامة منشآت سياحية كبرى ومشاريع سكنية وفتح أحياء جديدة للسكن، الشيء الذي دفع

بالمدينة إلى الزحف نحو مجالها الضاحوي الجنوبي ساهم في ذلك القرب الجغرافي، فأنشئت منشآت سياحية وحدائق عمومية ومدارات سياحة في أراضي فلاحية كانت إلى عهد قريب تابعة للمجال الترابي لتسلطانت (مدار مولاي الحسن لسباق السيارات على سبيل المثال)، بالإضافة إلى توسع الرقعة المجالية لمجموعة من الدواوير خاصة ذات الكثافة السكانية وهو توسع ناتج عن النمو السكاني (التزايد الطبيعي وتوافد ساكنة حضرية)، وكان على حساب الأراضي الزراعية وبالأخص في سيدي موسي وزمران والحركات وكوكو وبوعزة وهي دواوير كانت إلى عهد قريب عبارة عن رساتيق زراعية.

الصورة رقم 5: **نموذج للزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية**

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ تبرز 26-12-2019، زحف الوحدات السياحية على الأراضي الزراعية، من عوامل تراجع مساحة المجال الفلاحي بسيدي موسى.

ب-تحولات على مستوى السكن الريفي

يتميز السكن القروي بكونه ليس معطى ثابتا، بل يتطور ويتحول ككل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، ضمن صيرورة تحولات المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر اندماجا في تيارات العولمة والتأثيرات الكبرى والسوق الدولية، وهي الحالة التي يعرفها المغرب منذ سنوات بداية الاستقلال، وبالتالي فهذه

التحولات تتوافق وتحولات عميقة سوسيو مجالية للمجال الريفي بصفة عامة[22]. والسكن القروي بمجال تسلطانت من أنظمة السكن الذي تنطبق عليه هذه القاعدة الثلاثية، حيث ساهم الاندماج الكلي لمدينة مراكش في الاقتصاد المعولم في تأثيرها على مجالها الضاحوي على كافة المستويات منها السكن.

فإلى عهد قريب (2010) كان السكن الريفي بالمجال الضاحوي الجنوبي لمراكش يتخذ شكل السكن الريفي المتفرق في بعض الدواوير وفي دواوير أخرى يكون على هيئة السكن المتجمع المتراص، الأول نجده حيث القبائل العربية والثاني حيث القبائل الامازيغية، غير أن القاسم المشترك بين الشكلين هو تشيده بالمواد المحلية (الطوب، التابوت...)، وتكون له عدة وظائف على غرار باقي أنماط السكن الريفي (جزء خاص بالسكن العائلي، جزء للمعدات الفلاحية، جزء للمواشي...).

ومع التحولات التي لحقت هذا المجال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد كان لها الأثر البليغ على السكن الريفي، فبدأ السكن التقليدي بالتراجع فسحا المجال للسكن العصري لاكتساح المجال وهي ظاهرة همت جل الدواوير. نتج ذلك عن عوامل عدة منها تحسن مستوى عيش للأسر ورغبتها في تحسين ظروف عيشها من جهة، ومن جهة ثانية عاملي الهجرة وزحف الأنشطة والساكنة الحضرية اللذين فرضا اقتحام السكن العصري المجهز للمجال، بالإضافة إلى زحف التجزئات السكنية العصرية جراء التوسع العمراني لمدينة مراكش فظهرت وتناسلت بذلك مجموعة من التجمعات السكنية العصرية جراء هذه التجهيز أو بفعل إعادة هيكلة بعض الدواوير (لهبيشات، الهناء، كوكو...)

[22]-عبد السلام بوهلال (2016): التحولات الحديقة للسكن القروي بالريف الأوسط: نماذج من صنهاجة سراسر. مجلة تيدغين للأبحاث الامازيغية والتنمية، العدد 5، ص 70.

الصورة رقم 6: **اقتحام السكن العصري للمجال**

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ تبرز 26-12-2019، تبرز الصورة على اليمين نموذج للدواوير (دوار لهبيشات) التي شملتها عملية إعادة الهيكلة، حيث نجد بقايا السكن التقليدي إلى جانب العصري، وعلى اليمن نموذج للتجزئات السكنية (تجزئة لكواسم) التي ظهرت بالمجال، وتظهر الصورتين التحول الكبير الذي لحق السكن الريفي بالاختفاء شبه الكلي للسكن التقليدي وانتشار السكن العصري.

ج-تحولات البنية السوسيومجالية

تشهد المجالات الضاحوية، وبفعل التأثر الكبير بالمدينة القطب، تجدد التركيبة الاجتماعية (كمحمول) والبنية المجالية (كحامل) أو ما يمكن تسميته بالاستطباق المجالي (Gentrification). يقصد بالاستطباق المجالي سيرورة تحول البنية الاجتماعية لحي ما، وذلك بتوافد ساكنة من طبقة أخرى، وتتم هذه السيرورة بداية باختلاط الفئات مع بعضها إلى أن تستبدل بالكامل الدخيلة، ويوازي ذلك تحول جذري في بنية ووظيفة المجال ونمط تنظيمه.

تحدث عملية الاستطباق غالبا نتيجة جاذبية منطقة ما لذوي الدخل المرتفع، ويوازي ذلك زيادة الاستثمارات في المجتمع والبنية التحتية ذات الصلة من قبل الشركات العقارية أو الأجهزة الادارية المحلية...، وهو الأمر الذي ينتج عنه تنمية اقتصادية كبيرة وزيادة جاذبية المنطقة للفئات الغنية وللاستثمارات المختلفة لترتفع اثمنة العقارات من جديد، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على الضواحي الجنوبية

لمدينة مراكش حيث يمكن إبراز ذلك من خلال تحولات بنية الحامل (المجال) وخصائص المحمول (الأنشطة والسكان).

إن المجال الضاحوي الجنوبي لمدينة مراكش يشكل، وبشكل مستمر، مسرحا لعمليات الاستطباق موازاة مع عمليات التمدد الحضري بشكل الأنماط غير المُتكافئة لاستهلاك المجال الحضري وعلاقات القوة المرتبطة بتملك المجال وتثمينه الاقتصادي والرمزي. فهذا المجال لا يعدو إلا أن يكون ذخرا للمدار الحضري يتوسع على حسابه باقتطاع مجالات فلاحية أصبحت عنصرا في حركة التمدين، من خلال إحداث تجزئات تستقطب فئة مختلفة من الحضريين كما كان مثلا عند إلحاق تجزئة المحاميد 9 على مساحة 86 هـ خلال سنة 2009، أو عمليات إعادة الإسكان كما هو في المشاريع التي تبينها الفقرة اللاحقة، أو انتشار للمنشآت السكنية الراقية.

وتماشيا مع الوظيفية السياحة وكما أشير له سلفا، لمراكش فإن الضاحية الجنوبية، وخاصة جماعة تسلطانت، شهدت استهلاكا مجاليا واسعا خدمة لهذه الوظيفة بتوطن العديد البنيات والمنشآت السياحية التي استفادت من رخص الاستثناء ما يفيد وجود تدخل عمومي مقصود لتغيير البنية المجالية للضاحية الجنوبية وإنتاج مجالات تمدين جديدة.

فيما يخص تحولات المحمول، وارتباطا بما سبق ذكره عن تراجع الفلاحة ونفوذ أنشطة جديدة، فإن المضمون الاجتماعي موازاة مع ذلك لحقته تغيرات كبرى. فإذا كانت البنية المجالية تغيرت بنسبة ما نتيجة لتراخيص البناء، أن الساكنة الحضرية المراكشية هي المهيمنة على رخص البناء الممنوحة بجماعة تسلطانت بما يقارب 50**%** و84% من هذه الرخص لأغراض سكنية[23]، ما يعني بداية استبدال الساكنة الريفية بالحضرية، يتعزز هذا الأمر إذا علمنا بأن السكن الذي تقل سنوات ٱقدميته عن 10 سنوات يمثل 46**%** حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004. يتجلى تحول البنية الاجتماعية كذلك في كون تسلطانت، وبعدما كانت مجالا فلاحيا بامتياز، لا يمثل بها المستغلون الفلاحيون سوى 3**%** من مجموع الفئات الكبرى للمهن كما حددتها المندوبية السامية للتخطيط بالإحصاء الأخير لسنة 2014، ولا

[23]-سناء زعيمي (2021)، التنمية المحلية وإعادة التشكيل المجالي: حالة ضاحية مراكش، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، ص 157.

يزاول الفلاحة سوى 6,9 % من السكان حسب قطاع النشاط[24].

2-دور التخطيط الريفي في ضبط التحولات السريعة للضاحية الجنوبية لمراكش

بهدف ضبط التحول المجالي السريع الذي يميز منطقة تسلطانت، كمجال ضاحوي ذي وظائف متعددة، اتخذت مجموعة من التدابير على شكل مشاريع تنموية هدف إلى تدارك التأخر الذي تعاني منه تسلطانت على مستوى التعمير، والبنية التحتية، والنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...، في إطار تفعيل أدوات التخطيط الريفي (وثائق التعمير، برامج العمل الجماعية، ومخططات التهيئة الريفية).

اتخذت مجموعة من التدابير بدعم وتمويل من الوكالة الحضرية لمراكش، بهدف التحكم في التوسيع العمراني والعشوائي الذي يميز مجال تسلطانت منها؛ إعداد تصميم التهيئة بموجب عقد شراكة ما بين جماعة تسلطانت والوكالة الحضرية لمراكش في شهر ماي من سنة 2011، وبلغت تكلفة انجاز المشروع 720.000.00 درهم، بتمويل من الجماعة، عرض على مختلف الفاعلين الترابيين ما بين 2016/06/14 إلى غاية 2016/07/14 قصد ابداء ملاحظاتهم، وعرض على المجلس الجماعي بتاريخ 2016/07/29، وأحيل بعد ذلك على الوكالة الحضرية. والجذير بالذكر إلى أنه إلى حدود سنة 2021 لم تتم المصادقة عليه، ما أخر بشكل كبير تنزيله على أرض الواقع، ما فسح المجال طيلة هذه المدة إلى تناسل السكن العشوائي بجل الدواوير والاحياء.

إلى جانب تصميم التهيئة تم فتح مجموعة من الاوراش والمشاريع التي تهم النهوض بوضعية العمير والحد من انتشار السكن العشوائي الذي يميز عادة ضواحي مدينة مراكش وخاصة تسلطانت التي تتميز بتواجد عدد كبير من الدواوير العشوائية والتي تعرف تزايدا مطردا، شملت هذه المشاريع والاوراش فتح مجموعة من التجزئات السكنية المنجزة من لدن مؤسسة العمران أهما:

- تجزئة لهنا (انتهت بها الأشغال)
- تجزئة كوكو (في طور الانجاز)
- تجزئة لكواسم (انتهت بها الاشغال)

[24]- الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

- تجزئة لهبيشات (في طور الانجاز)
- تجزئة سيدي موسى (الاشغال متوقفة من طرف شركة العمران)
- تجزئة دار السلطان (في طور الانجاز)
- تجزئة زهور تسلطانت (في طور الإنجاز)

بالإضافة إلى مشاريع الخواص المرخص لها في إطار لجنة الاستثناءات التي تضم مطاعم وفنادق سياحية راقية مثل فندق سلمان –البحر الأحمر-الوزيرية...، كلها مشاريع لعبت دورا كبيرا في إعادة تشكيل المجال الترابي لتسلطانت وساهمت في تحوله الوظيفي، حيث تحول من مجال فلاحي بامتياز إلى ضاحية منامة، وضاحية سياحية بفضل مثل هذه المشاريع السياحية الضخمة، إلى جانب مجموعة من الملاهي والعلب الليلية.

وإلى جانب المشاريع السكنية الجديدة المتمثلة في فتح مجالات تعمير جديدة (التجزئات)، همت خطط النهوض بالتعمير في تسلطانت عمليا تأهيل الدواوير والتي تدخل في إطار اتفاقية الحاضرة المتجددة لمدينة مراكش التي وقعت من طرف جميع المتدخلين المعنيين سنة 2013، حيث تقرر تأهيل 10 دواوير من جماعة تسلطانت وهي: دوار زمران أولاد سعيد، دوار الحركات، دوار تكانة، دوار الخدير الجديد، دوار لخويمات، دوار لويحات، دوار دار القرطاس، دوار البارود، دوار باب العبيد، دوار دار السكر. وبمقتضى الاتفاقية المذكورة تكلفت شركة العمران بإعداد الدراسات والأشغال، على أن تنتهي عملية التأهيل بالدواوير المذكورة في سنة 2015.

لكن الملاحظ ان عملية تأهيل بعض الدواوير عرفت تأخرا كبيرا لعوامل عدة منها، ما هو قانوني بتعقد الوضعية القانونية للعقارات السكنية التي تجمع بين الملك الخاص وأراضي الجموع وأراضي الأحباس وأراضي الكيش. وما هو اجتماعي مرتبط بضعف الإمكانيات المادية للأسر التي لا تستطيع إعادة تأهيل مساكنها أو بناء منزل جديد في حالة التعويض، وفي حالات أخرى ترفض بعض الأسر مغادرة مساكنها (نسوق هنا مثال مواطنة فرنسية بدوار القواسم التي رفضت مغادرة بيتها إلى يومنا هذا، وظل المنزل القديم الواحد بتجزئة القواسم). وما هو تقني مرتبط بغياب وثائق التعمير المنظمة للتعمير في المجالات الضاحوية/القروية من جهة، ومن جهة ثانية صعوبة تحديد الأسر المستفيدة من عملية بشكل دقيق.

خاتمة

تعد تسلطانت حالة مادية مشاهدة لتأثيرات التدفق الحضري ضواحي المدن الأقطاب، فهي بوضعيتها الجغرافية والإدارية الحالية كجماعة قروية محاذية للمدار الحضري تبقى تابعة لمراكش مجاليا بتوسع المدينة المستمر على الأطراف، ووظيفيا من خلال انتشار منظم أو تلقائي لمجالات سكنية تشكل أحد اهم آليات التمدن بهذه الضاحية خاصة مع ما تعرفه المدينة من عجز على هذا المستوى، أو من خلال توفير وعاء عقاري يستقطب استثمارات تكمل الوظيفة السياحية لمراكش.

تعد تسلطانت، ونتيجة لما سبق، مجالا انتقاليا سريع التحول، فقد امتدت تجزئات عقارية وبنيات سياحية على حساب مجالات ظلت، وإلى وقت قريب، تحظى باستثمارات فلاحية مهمة، فتراجعت مكانة الفلاحة وتفككت بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، مقابل تنويع كبير للأنشطة غير الفلاحية.

تطرح هذه التحولات المجالية السريعة أكثر من تحد على الفاعلون المتدخلون في تهيئة المجالات الضاحوية، خاصة مع التنامي الملفت للمجالات المبينة بشكل قد لا يتوافق دائما مع ما هو مخطط له لتسلطانت كجماعة قروية ضاحوية تتطلب تدخلات مندمجة واستراتيجيات محددة تأخذ بعين الاعتبار دينامية مدينة مراكش كقطب حضري يتمدد ويتوسع ويوجه دينامية المجال الضاحوي.

لائحة المراجع:

- أحمد بلاوي (2002): الاختلالات والتفاوتات، جهة مراكش-تانسيفت-الحوز، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، عدد 17 سنة.
- برنامج عمل جماعة تسلطانت (2017-2022).
- بوشتى الخزان واليزيد حمدوني (2011): تمدين ضاحية مدينة فاس: الواقع والآفاق، التهيئة الضاحوية، السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات، كلية الآداب سايس-فاس.
- بول باسكون (1978): نمو الرأسمالية في عهد الحماية في حوز مراكش، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد 4.
- حسن المباركي (2011): دينامية المجال الضاحوي للمدن السياحية: حالة ضاحية مدينة مراكش، التهيئة الضاحوية، السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات، كلية الآداب سايس-فاس.
- سناء زعيمي (2010): التحولات المجالات الضاحوية المراكشية، جماعة سعادة نموذجا، دراسات مجالية، أبحاث متنوعة، العدد 5، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- سناء زعيمي (2021)، التنمية المحلية وإعادة التشكيل المجالي: حالة ضاحية مراكش، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير.
- عبد السلام بوهلال (2016): التحولات الحديقة للسكن القروي بالريف الأوسط: نماذج من صنهاجة سراسر. مجلة تيدغين للأبحاث الامازيغية والتنمية، العدد 5.
- محمد الأسعد وسالم تالحوت (2011): تأثيرات المدخول غير الفلاحي في الاستثمار بضواحي المدن الكبرى: حالة ضاحية الدار البيضاء، التهيئة الضاحوية، السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات، كلية الآداب سايس-فاس.

•محمد بلفقيه (1987): أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع (صومابروت)، الطبعة الثانية، الرباط.

•موسى كرزازي:(2019): دراسة في التهيئة الريفية والتنمية القروية بالمغرب، تريفة- بركان بجهة الشرق نموذجا، الرباط.

•Derruau M (1976): Géographie Humaine, Armand Colin, Paris.

•Noin Daniel (1970): La Population Rurale au Maroc, P.U.F, Paris.

•PAUL Pacson (1938) : LE Haouz de Marrakech, Tome 2, Rabat.

العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية: مقاربة سوسيومجالية لعلاقة المركز بالهامش ضاحية مدينة الرباط نموذجا

عبد الرحمان الإدريسي[1]، زينب نجاري[2]

[1]مختبر المجتمع المغربي، الديناميات والقيم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة.

[2] مختبر المجتمع المغربي، الديناميات والقيم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة.

*a.elidrissi.socio@gmail.com

ملخص

نناقش في هذه الورقة العلاقة بين العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية في سياق ديناميات حضرية ما فتئت تنتج وتعيد إنتاج فوارق مجالية واجتماعية، حيث ما يلاحظ هو ظهور "مدن" صغيرة في ضواحي المدن الكبرى، ومنها مدينة الرباط التي عرفت ضاحيتها نموا مطردا ل"مدن" جديدة وتجزئات سكنية متنوعة (تامسنا، عين العودة، الفردوس...)، وسط مجال قروي وفلاحي واسع. تساءلنا عن سيرورة تطور هذه المدن الجديدة، وعلاقة الهيمنة التي تربط العاصمة كمركز بضاحيتها.

حاولنا خلال هذه الدراسة الميدانية لمدينتي "تامسنا" و"الفردوس" إبراز مظاهر اللاعدالة المجالية وانعكاساتها على اللاعدالة الاجتماعية، حيث تم التركيز على وضعية حركية الساكنة ومعاناتهم اليومية للولوج للخدمات، والأشكال الجديدة للسكن والتعمير الحضري والبنية التحتية. كل هذا أثر على سيرورة هذه المجالات الضاحوية، والتي أصبحت فضاءات لضعف الأمن والفقر الحضري والبطالة. وذلك من خلال عينة عشوائية من ساكنة هاتين الضاحيتين، معتمدين على تقنيتي الملاحظة المباشرة والمقابلة.

الكلمات المفاتيح: العدالة المجالية، العدالة الاجتماعية، المركز، الضاحية.

Résumé

Dans cet article, nous explorons la relation entre la justice spatiale et la justice sociale dans le cadre des dynamiques urbaines que connaissent les grandes villes. Récemment, on constate l'émergence de nouvelles petites villes à la périphérie des grandes villes. La banlieue de Rabat en particulier a connu une croissance constante, qui a donnée naissances à de nouvelles villes et divers quartiers résidentiels (Tamsna, Ain Al-Awda, Al-Firdaws,..) au milieu d'une vaste zone rurale et agricole.

Nous avons mené une étude de terrain sur un échantillon aléatoire des habitants des villes de Tamsna et Al-Firdaws. Nous nous sommes intéressés au processus de développement de ces villes nouvelles et au rapport de dépendance qui les lie à la ville de Rabat.

Nous avons mis en évidence certaines manifestations de l'injustice spatiale dans ces zones suburbaines, notamment en ce qui concerne la mobilité, l'accès aux services, le logement, et l'infrastructure. Nous avons démontré leurs répercussions sur l'injustice sociale, ce qui a donné lieu à des espaces de précarité, de pauvreté urbaine et de chômage.

Mots clés : justice spatiale, justice sociale, le centre, la banlieue.

مقدمة:

شكل مفهوم العدالة بؤرة اهتمام العديد من الفلاسفة والعلماء من مختلف التخصصات والمشارب الفكرية منذ القديم. ومن أشهر هؤلاء"جون راولز"" John Rawls" (1921-2002) الذي اعتبر في كتابه "العدالة كإنصاف"، أن أحد الأهداف العملية للعدالة كإنصاف مقبول هو توفير أساس فلسفي وأخلاقي للمؤسسات الديمقراطية[1]. وهنا يصبح التعاون الاجتماعي ليس فقط نشاطا منظما اجتماعيا، وإنما يسترشد بقواعد معترف بها من قبل العموم.[2]

أما "المجال" فقد ارتبط ظهوره كمفهوم "بالمنعطف المجالي" خلال الفترة التاريخية الممتدة بين 1960و1970[3]، حيث تم اعتباره من الناحية السوسيولوجية حاملا للثقافة وللتناقضات، ومثيرا لصراع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية. وهذا ما أكده "هنري لوفيفر" " Henri Lefebvre" الذي حدد هذا المفهوم باعتباره رهانا للصراع من أجل تملكه، وأداة إيديولوجية تستخدمه القوى الفاعلة للحفاظ على النظام الاجتماعي[4]. فهو نتاج استراتيجية سياسية تعارض انتظارات وتطلعات الفئات المهيمن عليها، مرتبط بمسألة السلطة سواء على المجال نفسه أو على الجماعات الاجتماعية التي تنشط فيه، فهو مجال اجتماعي ومنتوج اجتماعي بالأساس.[5]

وتعني "العدالة المجالية"، "كل وضعية من خلالها تمكن كل أشكال تنظيم المجال المحسوسة، من بناء العلاقات الاجتماعية المتوافقة مع التصورات العقلية، والتي تظهر في شكل مجموعة من النماذج المعيارية، الشيء الذي يمنح للحقيقة الجغرافية دلالة أخلاقية/قيمية، والتي تنفتح على تشكيل أحكام التأييد أو الإدانة، وبتخصيص الواقع لما يجب أن يكون عليه. تسمح العدالة المجالية للتفكير في

[1] جون راولز(2009): العدالة كإنصاف، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص91.

[2] جون راولز(2009): نفس المرجع، ص 93.

[3] Martina Low)2015 (:Sociologie de l'espace, éditions de la maison des sciences de l'homme, Paris, p2.

[4]Henri Lefebvre)2000: (La production de l'espace, édition Anthropos,2000, Paris,p. 108.

[5]Henri Lefebvre)2000: (Op cit, p 88.

المجال بأبعاد قيمية والارتقاء بالجغرافيا كعلم ذو خصائص أخلاقية وسياسية..." .[6]

كما اقترح العالم الجغرافي الفرنسي "ألان رينو"" Alain Reynaud" (1942-...) نموذجا نظريا لتفسير التطور غير المتكافئ للمجالات الترابية على أساس الزوج مركز/هامش. وأشار إلى جدلية المركز والضواحي، حيث يمكن تصور أي طبقة اجتماعية مجالية، أي مجموعة بشرية محددة بمعيار الانتماء المجالي، من خلال معارضة المركز والضاحية. لكن الفجوات أو التناقضات أو اللامساواة بين المركز والضواحي لها مقياس متغير للغاية، صغير في بعض الحالات وقوي في حالات أخرى. والسؤال المطروح، هو معرفة في أي اتجاه تتطور التناقضات بين المركز والضاحية؟، لماذا يتم تقديمها على أنها اختلافات وتناقضات بسيطة من قبل سكان المركز؟ لماذا يشعر بها سكان الضاحية على أنها تفاوتات كبيرة ولا يمكن تحملها؟[7]

ويرى نفس العالم "أن " مفهوم "المدينة الجديدة" لم يعد رائجا في الخطاب المتعلق بالسياسات الحضرية في الدول الغربية، على عكس البلدان الموجودة في ما يسمى بالجنوب. فمنذ عشرين عاما، ولأسباب مختلفة، كانت الإعلانات عن مشاريع "مدينة جديدة" كثيرة. فقد أعلنت الوزارة المغربية المكلفة بالتخطيط الحضري والإسكان عن تنفيذ برنامج "مدن جديدة" الذي يضم حوالي خمسة عشر مشروعًا ".[8]

وعليه تتمثل "المدن الجديدة" في عملية خلق مشاريع لتجمعات سكانية في ضواحي المدن الكبيرة، وأن "المدينة الجديدة عبارة عن تكتل حضري متوازن ومستقل ومجتمعي، تم إنشاؤه وفقًا للتوجيهات الحكومية، بهدف تنظيم تمدين مدينة كبيرة من خلال إعادة التوزيع العقلاني لنموها الديموغرافي"[9]. أما المركز فيشير إلى مركزية السلطة التي تراقب، وتسن قواعد التعايش بين مختلف الجماعات الاجتماعية، ومركزية التبادلات الاقتصادية وإعادة التوزيع، ومركزية الأجهزة التي تنظم

[6]Arnaud Brennetot.)2022: (« Justice spatiale une notion morale et politique », 2014,www.academia.edu. Vu le 25/7/2022.

[7]Alain Reynaud)1980) : Les rapports entre le centre et la périphérie : le coefficient de variation, technique simple de mesure de l'allométrie. In: Travaux de l'Institut Géographique de Reims, n°41-42,p72.

[8]Jean-Marie Ballout)2014 (: Territorialisation par "ville nouvelle" au Maghreb. Regard croisé sur les projets d'Ali Mendjeli (Constantine) et de Tamansourt (Marrakech). Histoire. Université Paul Valéry , Montpellier III, P,4.

[9]Jean-Marie Ballout)2022) : Op cit, p71.

التقسيم التقني والاجتماعي للعمل[10]، إضافة إلى مركزية دور العبادة، وأماكن الترفيه، وكل الخدمات التي تقدمها المدينة.[11]

1- مجال الدراسة

شكل التمدين أهم مظاهر التحولات الاجتماعية والمجالية التي عرفها التراب الوطني خلال القرن العشرين .[12]ومن أبرز تجليات الديناميات الحضرية على المستوى الوطني ظهور "مدن" صغيرة في ضواحي المدن الكبرى، ومنها مدينة الرباط التي عرفت ضاحيتها نموا مطردا لـ"مدن" جديدة وتجزئات سكنية متنوعة (تامسنا، عين العودة، الفردوس...)، وسط مجال قروي وفلاحي واسع. وإذا كانت رهانات مختلف الفاعلين قد أثرت بشكل كبير، ولا زالت تؤثر على تنظيم المجال وإعادة إنتاجه، فإن هذا التوسع الحضري السريع والعنيف سرعان ما طرح إشكالات كبيرة وعميقة سواء على المستوى البشري أو على المستوى المجالي.

إن سيرورة التمدين هاته فرضت مسألة إعادة تنظيم المجال وأشكال استغلاله، وما صاحب ذلك من تعميق لمظاهر التهميش واللامساواة المجالية والاجتماعية بين المركز والهامش، سواء على مستوى أنواع السكن، أو توزيع المؤسسات التعليمية والصحية أو شبكة النقل الحضري، أو على مستوى التشغيل ومستوى العيش، الأمر الذي يكرس المعاناة اليومية للساكنة في حركيتهم للوصول إلى الخدمات الضرورية.

لهذا تم إجراء البحث الميداني في مدينتي تامسنا والفردوس اللتان تقعان في الضاحية الجنوبية الشرقية للعاصمة الرباط، حيث تعتبر مدينة تامسنا مدينة جديدة تم تشييدها في إطار سياسة حضرية عمومية منذ سنة 2007 هدفت إلى تحقيق نوع من التوازن الديمغرافي والمجالي للمحور الحضري الرباط-الصخيرات، وتخفيف الضغط عن المحور الحضري سلا-الرباط – تمارة، وتضم أكثر من 50 ألف نسمة

---

[10] Yves Grafmeyer , AuthierJean-yves)2015: (Sociologie urbaine, 4 édition, Armand Colin, 2015,p11-12.

[11] Yves Grafmeyer)2015: (Op cit, p12.

[12] اللجنة المديرية (2006): تقرير " 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025"، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص207.

بفضل مشاريع السكن وإعادة الإسكان. [13]

أما مدينة الفردوس التابعة لجماعة عين العودة، فقد تم تدشينها سنة 2011، وذلك في إطار مشروع سكني كبير لمنعشين خواص وشركات عقارية، لتحقيق نفس الأهداف. إلا أن المدينتين تواجهان عدة صعوبات مرتبطة بمشكلة النقل الحضري العمومي، والولوجية والمرافق والخدمات الأساسية، ومشكلة ضعف الأمن، الأمر الذي يجعلهما مدينتان شبه مهجورتان وخاصة الفردوس.

2- إشكالية وأهداف ومنهجية الدراسة

2-1 إشكالية الدراسة

عرفت مدينة الرباط توسعا كبيرا على غرار المدن المغربية الأخرى، بسبب النمو الديمغرافي والهجرة القروية، حيث شهدت ضاحيتها تحولات سريعة جهة الجنوب، والجنوب الغربي والشرقي[14]، وهو مظهر يبرز من جهة ضعف التحكم في التوسع الحضري المراقب من لدن الفاعلين والمسيرين المحليين، ومن جهة أخرى بسبب عدم ملاءمة أدوات التعمير لسرعة تطور المجتمع، وعجز التدبير الحضري على الاستجابة للطلب المتزايد على التجهيزات والخدمات الجماعية.

ومن هذه التحولات يمكن ذكر النمو السريع لتكتلات حضرية / قروية مثل مرس الخير، سيدي يحيى زعير، المنزه أم عزة، عين العودة، عين عتيق. ومنذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين عرف التجمع الحضري الرباط – سلا-تمارة توسعا عمرانيا، وكثافة سكانية مهمة. إضافة إلى ظهور مراكز حضرية جديدة مثل تامسنا والفردوس التي شكلت مجالات مفتوحة للتعمير، ومتنفسا مجاليا لمدينة الرباط التي بلغت درجة الإشباع .[15]

---

[13] مجموعة العمران(2019): تامسنا نفس جديد بعد انطلاق مشاريع اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية، https://www.alomrane.gov.ma/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/10/12.

[14]عبد العالي فاتح (2006): التوسع الحضري وأشكال التمدين بأحواز المدن الكبرى: حالة جماعة عين اعتيق بضاحية الرباط-تمارة، منشور ضمن كتاب جماعي تحت عنوان: تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات، ص 109.

[15] إدريس بنعبد المالك (2006): التمدين الضاحوي للرباط ومظاهر التحولات المجالية: جماعة عين عتيق أنموذجا، منشور ضمن كتاب جماعي، تحت عنوان، المشكلات الحضرية الجديدة، مقاربات، وضعيات وتقاطعات، إشراف وتقديم، حسن قرنفل، إعداد وتنسيق، زينب نجاري ومحمد سريوتي، منشورات مختبر، المجتمع المغربي: الديناميات والقيم، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط، 1، ص 299.

لقد ساهمت هذه النطاقات المحيطة بمدينة الرباط في تشكل دينامية عمرانية وديمغرافية كان لها تأثير واضح على توزيع الساكنة، وعلى نوعية البنايات والمساكن. إضافة إلى تأثيرها المباشر على حركية السكان وتنقلاتهم من وإلى المدينة المركز .كما أن هذه التحولات في الأنماط الحضرية ساهمت في إفراز فوارق اجتماعية صارخة وتمايزات مجالية واضحة، في جانب يمثل الغنى والرفاه، ومشهد آخر يمثل القبح والفقر والتهميش. فالتمدين بسرعتين أو بسرعات مختلفة حمل في طياته خطرا متصاعدا على البنية الاجتماعية. كما أن العجز في ميدان التجهيزات الأساسية والمرافق الحضرية أضر بنجاعة المدن كمجالات للتنمية الاقتصادية، في ظل التنافسية العالمية[16]. هذا ما أفرز صراعات ثقافية واجتماعية بل وسياسية. وبالتالي أصبحت العديد من المدن أو بالأحرى المجالات الضاحوية فضاءات لقلة أو انعدام الأمن والفقر الحضري والبطالة وقلة فرص الشغل.[17]

يعد الموقع الاستراتيجي لمدينة الرباط من أقوى المجالات اقتصاديا وديمغرافيا وعمرانيا، الأمر الذي يجعل هذه المدينة (العاصمة) قبلة ذات إشعاع قوي وجاذبية مهمة لتيارات سكانية كبيرة ومختلفة الأصول. وتتميز مدينة الرباط بتمركز الإدارات العمومية وتنوع الأنشطة الاقتصادية، وتتوفرعلى بنيات تحتية مهمة، حيث عرفت هذه البنيات تطورا ملموسا ما بين سنتي 2014 و2018 بعد إطلاق مشروع التجديد الحضري للمدينة، والذي كان يهدف إلى التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية[18]. كما كان يرمي إلى جعل الرباط عاصمة الأنوار والثقافة[19]. غير أن هذه الامتيازات التي حظيت بها هذه المدينة لم تمنع عنها مجموعة من الإكراهات المتعلقة بمشكلة التوسع العمراني والمجالي.

لمواجهة هذه الوضعية تم إنشاء مدينة تامسنا القريبة من الرباط كمركز

---

[16] وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني (2003): التصميم الوطني لإعداد التراب، الوثيقة التركيبية، ص 7.

[17] زينب نجاري (2021): المسألة الحضرية والمسألة التعليمية، مقاربة سوسيولوجية لتأثير الفوارق المجالية على الديناميات المدرسية. منشور ضمن كتاب جماعي تحت عنوان، المشكلات الحضرية الجديدة، مقاربات، وضعيات وتقاطعات، إشراف وتقديم، حسن قرنفل، إعداد وتنسيق، زينب نجاري ومحمد سريوتي، منشورات مختبر، المجتمع المغربي: الديناميات والقيم، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط، 1، ص 40.

[18] Fathallah Oualalou (2019) : Rabat, un territoire en mutation,Policy Center for the new south, Policy Paper, p11.

[19] Fathallah Oualalo (2019): Op cit, p11.

حضري، بهدف تخفيف الضغط على الساكنة، وتوفير مساكن لفائدة الفئات المتوسطة وذوي الدخل المحدود. كما تم إنشاء مشروع عقاري آخر تمثل في تجزئة الفردوس بالقرب من عين العودة من طرف منعشين عقاريين خواص. وقد شكلت هذه المدن الصغيرة الناشئة مجالات ضاحوية للعاصمة الرباط، وخاصة مع تزايد عدد السكان، والذي ساهم بشكل كبير في دينامية التعمير هاته مع تزايد الطلب على السكن، خارج حيزها الحضري. هذا التنافر المجالي على مستوى الشكل والمضمون بين مدينة الرابط وضواحيها، انعكس على الممارسات المجالية للساكنة، خاصة فيما يرتبط بديناميات الحركية والسكن.

يمكن اعتبار هذين المؤشرين أساسيين في تحليل طبيعة هذه العلاقة المتسمة بالتبعية والهيمنة بين المجال المركزي المتمثل في مدينة الرباط والمجال الضاحوي المتجسد في مدينتي تامسنا والفردوس. الأمر الذي يجعلنا نطرح الإشكال التالي:

●إلى أي حد ساهمت التفاوتات المجالية، بين مجال المركز المتمثل في مدينة الرباط، والمجالات الضاحوية المتمثلة في مدينتي تامسنا والفردوس، في تشكيل علاقات الهيمنة والتبعية بينهما؟

●يحيلنا هذا الإشكال على تساؤلات فرعية، منها ما يلي:

- كيف تساهم صعوبات الحركية اليومية لدى ساكنة الفردوس وتامسنا، في تشكل علاقة التبعية لمجال المركز؟

- ما مدى مساهمة دينامية السكن والممارسات المجالية المرتبطة به، لدى ساكنة الفردوس وتامسنا، في تشكل علاقة التبعية لمجال المركز؟

- ما دور الديناميات المرتبطة بمجالي تامسنا والفردوس، في تكريس علاقة الهيمنة بين المركز والضاحية؟ وماهي انعكاسات التفاوتات المجالية على العدالة الاجتماعية لساكنة تامسنا والفردوس؟

●وعلى ضوء التساؤلات السابقة انطلقنا من الفرضيات التالية:

●تساهم صعوبات الحركية اليومية لدى ساكنة الفردوس وتامسنا، في تشكل علاقة التبعية لمجال المركز.

●تعكس دينامية السكن والممارسات المجالية المرتبطة به، علاقة التبعية لمجال المركز لدى ساكنة الفردوس وتامسنا.

- تساهم الديناميات المرتبطة بمجالي تامسنا والفردوس، في تكريس علاقة التبعية والهيمنة بين المركز والضاحية.

2-2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مواكبة التحولات التي يشهدها المجال الحضري المغربي، وتتبع سيرورة الديناميات الحضرية في المدن المغربية سواء في مراكزها أو هوامشها، وخاصة في ضاحية مدينة الرباط، من أجل فهم التقاطعات بين العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية. كما ترمي إلى إبراز تأثير التفاوتات المجالية على تشكل علاقات الهيمنة والتمايزات الاجتماعية وعلى الولوج للعدالة الاجتماعية. وذلك برصد تطور ساكنة مدبنتي تامسنا والفردوس في المجال، والوقوف على المشكلات الاجتماعية التي تعترضهم في حياتهم اليومية ووسائل تواصلهم مع المركز. والإحاطة بعلاقات التبعية بين هذه المدن واللامساواة التي تعاني منها الساكنة في الولوج والاستفادة من الخدمات العمومية. كل ذلك بالاستناد إلى دراسة تحليلية للترابطات الجدلية بين البعد المجالي والبعد الاجتماعي في أفق تحقيق مطلب العدالة.

2-3 منهجية الدراسة

للإجابة عن الإشكال المطروح، وللتحقق من الفرضيات المقترحة، تم اعتماد المنهج الكيفي واستعمال تقنيات مختلفة كالملاحظة المباشرة والمقابلة واستطلاعات الرأي. وجرى جمع المعطيات انطلاقا من عينة عشوائية مشكلة من ساكنة مدينة تامسنا ومدينة الفردوس، حيث انصب الاهتمام على رصد تطور الساكنة والسكن في المجال. وأخذ مستوى تحليل الفوارق بعين الاعتبار المقارنة بين هاتين المدينتين على مستوى حركية السكان وعلى مستوى الأشكال الجديدة للسكن الاجتماعي والاقتصادي، والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الساكنة خلال الحياة اليومية. وهكذا تم إجراء ثلاثين (30) مقابلة شملت مختلف المتغيرات، لتفكيك واستجلاء علاقة المركز بالهامش في ضوء التفاوتات السوسيو مجالية.

3- نتائج ومناقشة

1-3 مساهمة صعوبات الحركيات اليومية لدى ساكنة الفردوس وتامسنا، في تشكل علاقة التبعية لمجال المركز.

- صعوبات الحركيات اليومية

تساهم الحركية عموما في فهم دينامية المجتمع، ومدى قدرته على التحكم في المجال واستعمالاته. وعلى الرغم من تعزيز البنية التحتية لمدينتي تامسنا والفردوس بربط طرقي متعدد يصلها بمحيطها وبالعاصمة وبالطريق السيار وباقي نقط الشبكة الحضرية الوطنية، فإن الساكنة يعانون يوميا من قلة وسائل النقل العمومي مما يعوق حركيتهم. فمن خلال ملاحظاتنا المباشرة للمجال والمقابلات التي قمنا بها مع عينة من ساكنة مدينتي تامسنا والفردوس، تبين لنا أن تحليل التفاوتات المجالية من خلال التنقلات اليومية للساكنة، ومختلف الأنشطة المرتبطة بها (العمل، التسوق، العلاج، المستعجلات، التمدرس، الزيارات ...)، يمكننا من تفسير وفهم سيرورة تشكل المشكلات الحضرية الجديدة، والعلاقة بين التمدين والمظاهر الجديدة للهشاشة، والتي تعتبر إفرازا مباشرا لعلاقة غير متكافئة بين المركز والضاحية، وعنوانا للتفاوتات المجالية والاجتماعية. وذلك ما عبر عنه أحد العاملين بمقهى: "بما أن مدينة تامسنا لا تتوفر على أبسط الضروريات، فإن الساكنة تضطر للتنقل يوميا إلى المركز من أجل تلبية حاجياتها الضرورية..."[20]. وأضاف، " النقل غير كافي، في الصباح يكون الازدحام شديدا في محطة الحافلة". وأكد ذلك صاحب مقهى: "لا يوجد الكثير من السلع هنا، فأضطر للتنقل إلى تمارة لاقتناء السمك وسلع ذات جودة أفضل ."[21]

ورغم ما سعت إليه الجهوية المتقدمة من تقليص الفوارق بين الجهات، فإن التوزيع غير المتكافئ للخدمات على المجال الجغرافي يؤدي إلى ظهور التفاوتات بين الجهات، بل وبين الأحياء في المدينة الواحدة. وعلى الرغم من سعي المغرب بعد الاستقلال إلى تقليص الفوارق المجالية التي خلفها الاستعمار (المغرب النافع وغير النافع) عن طريق إرساء مجموعة من البنيات التحتية الكبرى كالطرق السيارة، وتمديد شبكة السكك الحديدية، والزيادة في أسطول النقل الحضري العمومي، فإن توزيعها

[20] شاب أعزب، (27 سنة)، نادل في مقهى بتامسنا.

[21] رجل، (45 سنة)، متزوج، مستوى تعليمي جامعي، صاحب مقهى في تامسنا.

الجغرافي ظل غير متكافئ. ولا يمكن لأي مدينة أن تحظى بالتنمية دون توفر طرق ووسائل النقل. كما أن درجة نموها وسرعته تعتمدان على مدى كفاءة وفعالية نظام النقل فيها، إذ يؤثر هذا النظام في تغطية الحاجات والوظائف المتعددة للمدينة. إن تنظيم حركة المرور يضمن تقليل المشاكل، ويضمن سرعة الحركة والانتقال التي أمست من مستلزمات هذا العصر. ومعروف أن زيادة عدد السكان في المدينة سوف تقود إلى زيادة النسبة المخصصة لاستعمالات النقل المتنوعة داخلها. كما ترتبط نوعية وسائل التنقل المستعملة بنوعية الممارسات المجالية اليومية، إذ لم يعد المجال المعاش يشكل تجمعا ترابيا مستمرا، ولكن عبارة عن شبكات متراكبة تلعب وسائل النقل دورا مهما في فهمها.[22]

لا شك أن التفاوتات المجالية تنعكس سلبا على الحياة اليومية لساكنة الضواحي. فهؤلاء يعانون من عزلة مجالية وعزلة اجتماعية. وقد عبر عن ذلك أحد ساكنة تامسنا بقوله: "التنقل اليومي من تامسنا إلى الرباط يثقل كاهل الأسر بمصاريف قد تصل إلى 1000 درهم مخصصة للنقل، وهم في أمس الحاجة لها نظرا لمحدودية الدخل لدى أغلبيتهم.[23].

إنها عبارات دالة على سخط عارم على أوضاع اجتماعية مريرة، فمعظم الأفراد يضطرون لمغادرة ضاحيتهم يوميا، بحيث تضحى المساكن مراقد يغادرونها صباحا، ويعودون إليها مساء بعد اجترار مرارة التنقل اليومي ماديا ومعنويا. ذلك أن الحياة الحضرية بهذا المجال تفتقر للتجهيزات العمومية (بنية تحتية متوازنة، مستشفيات، جامعات، وسائل نقل كافية...).

شكلت القدرة على الحركية مطلبا مهما بالنسبة للسكان، كما أشرنا إلى ذلك، مما جعله موضوعا للاحتجاجات الحضرية التي ميزت تاريخ المدينة المغربية عموما داخل المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وقد أدت هذه الاحتجاجات الاجتماعية إلى إثارة قلق المسؤولين السياسيين والرأي العام الوطني بعد نتائجها العنيفة تحديدا سنة 1981[24]. وفي سياق هذه الحركات نجد الاحتجاج المتكرر للساكنة على النقل في مدينة تامسنا، والتي تطفو على السطح من حين لآخر، للمطالبة بتوفير وسائل نقل

[22] Yankel Fijalkow, (2002): Sociologie des villes, la Découverte, Paris,p 17-18.

[23] شاب أعزب، (27 سنة)، مستوى ثانوي تأهيلي، نادل في مقهى بتامسنا.

[24] عبد الرحمان رشيق (2016): السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية، مجلة عمران، ع 18، ص 18.

عمومية كافية تقلهم إلى مناطق أخرى نحو الرباط.

- تأثيرات صعوبة الحركية على التشغيل

أدت صعوبات الحركية إلى جعل المدينتين مجالات معزولة غير دينامية، مما أفرز ركودا اقتصاديا أثر سلبا على الساكنة. كما أن هذه الوضعية تساهم في تنامي مشاعر الاستياء والإحباط، خاصة في صفوف الشباب، حيث أن مشكلة البطالة تعتبر سببا رئيسيا للاحتقان الاجتماعي، قال أحد الشباب" بالرغم من وجود منطقة صناعية فهي لا تشغل أبناء المدينة بسبب تفشي الزبونية والرشوة في التوظيف. هنا معظم العاملين يشتغلون في مهن معيشية صغرى مع وجود فئة صغيرة من الموظفين[25]". وبين آخر أن: «أغلبية الرجال يشتغلون في المحلات التجارية الصغيرة والمهن الصغرى، فمثلا أنا أشغل أرباب خمس أسر في المقهى[26]". كل هذه الشهادات تعبر على مستوى الأزمة التي تعاني منها الساكنة، وخاصة على مستوى التشغيل.

- صعوبة حركية النساء للعمل في المركز

دفعت قلة فرص الشغل في أوساط الرجال إلى خروج النساء للعمل في مهن مرتبطة بالأنشطة النسائية في المساعدة المنزلية في منازل المدن المجاورة، حيث يقدمن تضحيات جسيمة، ويلعبن دورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا لتلبية الاحتياجات المختلفة لأسرهن. وعبر عن ذلك أحد الساكنة بقوله: "الرجال جالسون في المقاهي في وضعية بطالة والنساء يشتغلن في الرباط في حي الرياض في التنظيف داخل البيوت والإدارات للتكفل بالقروض السكنية[27]". وكثير منهم عبرن عن استيائهن ومحنتهن مع وسائل النقل للذهاب يوميا للعمل بالرباط في الصباح الباكر.

- صعوبة امتلاك وسيلة النقل الخاصة

وإذا كان عدد كبيرمن الساكنة يعاني من ضعف الدخل والهشاشة، فإن هاته الوضعية تحول دون امتلاكهم لوسائل نقل خاصة. وهذا ما أكدته صيدلانية في مدينة الفردوس بقولها ما يلي: "يوجد العديد من الناس يشتغلون في الرباط، وجدوا أنفسهم في وضعية صعبة، حيث يستيقظون مبكرا (الساعة الخامسة صباحا) بسبب عدم

[25] شاب أعزب، (27 سنة)، نادل في مقهى، بتامسنا.
[26] رجل، (45 سنة)، متزوج، مستوى جامعي، صاحب مقهى في تامسنا.
[27] رجل، (40 سنة)، متزوج، حرفي في تزيين الرخام مالك شقة في تامسنا.

وجود وسائل النقل، لكي يستطيعوا الوصول لعملهم في الساعة الثامنة. ويضطرون للتوجه لعين العودة، ومن هذه الأخيرة إلى الرباط بشكل يومي، في رحلة تنقل متعبة وطويلة، مع أخذ الطعام الجاهز معهم، أو تناوله في المحلات التجارية. ونظرا لهذه الظروف فضل العديد منهم الانتقال من الشقة التي اشتروها، واستئجار شقة قريبة من العمل، لأنهم عانوا ماديا ومعنويا جراء البعد وعدم وجود حافلة أو خط مباشر نحو مقر العمل."[28]

إن هيمنة استعمال أنواع معينة من وسائل النقل يخفي وراءه عدة حقائق اقتصادية واجتماعية تساهم في تكريس التفاوتات الاجتماعية، وتباين المجال المعاش من مدينة إلى أخرى، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، على أساس نمط العمل ونوعية الرأسمال والعلاقات الاجتماعية. قالت إحدى المستجوبات: "هنا في مدينة الفردوس يوجد الكثير من العسكريين الذين يتوفرون على وسائل نقل خاصة بهم. أما الموظفون في الرباط، فبالرغم من امتلاك العديد منهم للسيارة فهم يعانون من كلفة التنقل الباهضة. هنا لا يوجد النقل السري (الخطافة) مع ما يصاحبه من أخطار[29]". وأكدت أخرى ذلك بقولها:" الكل يعاني من النقل، فحتى من يملكون السيارة، كانوا قد قضوا سنوات من المعاناة في النقل العمومي، واضطروا لأخذ قروض لاقتناء سيارة بسبب مشاكل النقل."[30]

ساهم نوع الرأسمال المهيمن في مدينة تامسنا ومدينة الفردوس في الاعتماد على استعمال السيارة الخاصة بالنسبة للفئة المتوسطة، وارتفاع استعمال وسائل النقل العمومية بالنسبة لفئات واسعة، والتي تعاني من صعوبات يومية مرتبطة بقلة الخطوط المتوفرة والازدحام. لقد أصبح جليا أن النقل الحضري الجماعي يقدم خدمة حضرية غير كافية. وعبر عن ذلك أحد أفراد العينة بقوله: " السيارة تحتاج مصاريف فأولادي أولى بها. تناهز مصاريف الشهر 6000 درهم، وبحكم اشتغالي كحرفي بالكاد أستطيع تلبية حاجيات الأسرة، ويكلف التنقل كعائلة مبلغا كبيرا مع ارتفاع مبلغ التنقل في الطاكسي. فأنا بالكاد أتحمل تكلفة التنقل الشخصي عند الزبناء، ولا أستطيع التنقل بشكل مجاني وتضييع الوقت والجهد، فأنا أقوم بعملية حسابية للتنقلات بهدف

[28] شابة، متزوجة، صيدلانية في مدينة الفردوس منذ 10 سنوات.
[29] شابة، متزوجة، صيدلانية في مدينة الفردوس.
[30] سيدة،54 سنة، أرملة، تقطن في تامسنا.

الاقتصاد في المصاريف لأن الدخل محدود."[31]

لقد كرس ضعف شبكة وسائل النقل العمومي الوضع القائم لدى الفئات الشعبية، والمتميز بغياب رأسمال مادي واقتصادي، وخاصة في صفوف نساء مدينة تامسنا والفردوس. ويعتبر المشي على الأقدام داخل المدينة اختيارا أساسيا لدى هذه الفئة، وهي وضعية تفسر نوع الممارسات المجالية والمنعكسة بدورها على المجال المعيش.

نخلص مما سبق أن صعوبات الحركية بين الرباط وضاحيتها من أكثر المشكلات الحضرية التي تعاني منها ساكنة الضواحي يوميا، مما يؤكد استمرار العوائق والعجز الكمي والكيفي. وكلها صيغ مختلفة للإقصاء وضعف الولوج للعديد من الخدمات. هذه الحركية الاضطرارية باستعمال إحدى وسائل النقل القانونية أو غير القانونية تزيد من معاناة الساكنة وتكرس هشاشتهم، كما تكرس علاقة التبعية لمجال المركز، كما جاء في الفرضية الأولى.

2-3 انعكاس ديناميات السكن والممارسات المجالية المرتبطة به على علاقة التبعية بين المركز والضاحية

- السكن الاقتصادي والتحولات السوسيومجالية

يمكن مقاربة اللاعدالة المجالية من حيث التفاوتات التي يشهدها السكن عموما، في مدينتي تامسنا والفردوس بالارتكاز على بعض المتغيرات المتمثلة في المساحة ونوعية السكن. فأول ما يمكن تسجيله هو حجم التفاوت الحاصل داخل التجمع السكاني نفسه، من حيت توزيع أصناف السكن. ولتشخيص الوضعية يتبين مدى تطابق مساحة السكن مع صنف السكن. فالمنطقة، حسب ملاحظتنا المباشرة، ومن خلال المعطيات الميدانية تعرف سيادة السكن الاقتصادي والاجتماعي في شكل مجموعة من الإقامات السكنية، ووجود مناطق لسكن الفيلات في بعض مناطق تامسنا والفردوس. وفي جميع جهات المدينة يسود نوع من السكون وضعف الحركة، حيث معظم الشقق فارغة، وكذلك الشوارع، وهذا ما عبر عنه أحد الساكنة بقوله: "الشوارع خالية في النهار، أما في المساء فيخرج الناس للتجول قليلا والرجوع للنوم

[31] رجل، 40 سنة، متزوج، حرفي في تزيين الرخام.

استعدادا لليوم التالي."[32]

يطابق السكن الصغير الحجم أماكن تواجد السكن الاقتصادي على شكل عمارات ذات واجهات مختلفة، ويبدو عليها الإهمال. وهو المنتشر داخل جل أرجاء المدينتين المدروستين. قال أحد القاطنين بتامسنا، "نحن مضطرون للسكن هنا، فالحالة العائلية والاجتماعية لا تسمح بالانتقال لمكان آخر، مثلا نحن كنا قاطنين في تمارة، جئنا هنا واستأجرنا شقة بمبلغ في متناولنا. فسومة الكراء مرتفعة في مناطق أخرى."[33]

سطرت الدولة سياسة تستهدف محاربة السكن الصفيحي عبر بناء السكن الاجتماعي. وقد تم الشروع في بناء وحدات سكنية جديدة منذ سنوات الثمانينات في كل من الرباط والدارالبيضاء وغيرها من المدن، لإعادة إسكان سكان دور الصفيح والتخفيف من الكثافة الديمغرافية في مراكز المدن[34]. وبذلك انخرطت الدولة في نهج سياسة السكن الاجتماعي بهدف تحقيق الإدماج الاجتماعي لساكنة تم تصنيفها كفئات مهددة للنظام العام[35]. لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الاجتماعية والسياسية لتدخلاتها الكثيفة، وكذلك لنمط العلاقة الاجتماعية التي تفرزها داخل هذه المناطق الهامشية الجديدة[36]. وهذا ما اشتكى منه أحد الساكنة بتامسنا بقوله: " أنا نادم على هذا السكن، فالعمارة مكتظة تضم اثنى عشر شقة، ففي كل يوم ترى وجها جديدا لا تعرفه."[37]

- السكن الاقتصادي وهشاشة الرابط الاجتماعي

يساهم هذا النوع من التجمع السكاني في إضعاف الروابط الاجتماعية بجميع أشكالها بين السكان، مما ينعكس سلبا على الحياة الاجتماعية. كما يؤثر سلبا على خلق روابط الجوار وتدبير العيش المشترك... قال أحد القاطنين بمجمع سكني بتامسنا: "هنا في الحي لا توجد ألفة، فالسكان غير متجانسين، لأن كل فرد أتى من مكان مغاير

[32] شاب أعزب، 27 سنة، مستوى ثانوي تأهيلي، نادل في مقهى بتامسنا.
[33] شاب أعزب، (27 سنة)، نادل في مقهى بتامسنا.
[34] عبد الرحمان رشيق (2006): مرجع ذكر سابقا، ص 18.
[35] عبد الرحمان رشيق (2006): نفس المرجع، ص 18.
[36] عبد الرحمان رشيق (2006): نفس المرجع، ص 25.
[37] رجل (40 سنة)، متزوج، حرفي في تزيين الرخام، مالك شقة في تامسنا.

ومن مناطق مختلفة ولأسباب مختلفة. يوجد السكن الاجتماعي الذي يتوزع بين إقامات عملية إعادة الإسكان لفائدة دور الصفيح من سيدي يحيى، والسكن الاقتصادي المفتوح للعموم. كما أن هناك أفراد مالكين للشقق. وهم يحتقرون مستأجري الشقق، ولا يكونون علاقات فيما بينهم."[38]

وأظهرت نتائج البحث الوطني الذي أنجزه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في الرباط سنة2012 أن أكثر من 80 في المائة من السكان المغاربة ثقتهم ضعيفة أو متوسطة في جيرانهم[39]. وهذا ما أكده حارس لإحدى العمارات بقوله: "لم أر مثل هؤلاء الناس، أتفادى التعامل معهم لأنهم من النوعية الصعبة، فالجهل والرغبة في الإيذاء تجعل من الصعب التعايش معهم. أفضل السكن والاشتغال دون مشاكل وعدم التدخل في شؤونهم."[40]

إن استراتيجية التجنب هذه سلوك لمحاولة الابتعاد عن إثارة صراعات محتملة مع الآخر. فحين يشعر الفرد بأنه مراقب أو محاط بأناس فضوليين، ينخفض مستوى المؤانسة[41]. قال أحد الساكنة بتامسنا: "أقفل شقتي وأنا متخوف من الآخرين. أخرج للعمل وأترك زوجتي والأطفال في المنزل، لكن بالرغم من الاحتياط وعدم الانفتاح مع الساكنة، تحدث مشاكل بين النساء تحديدا حول أمور تافهة سرعان ما تكبر لتصبح صراعات بين الأسر يشارك فيها الأبناء والأزواج. توجد مشاكل التلصص على النساء من طرف الذكور بحكم تقارب النوافذ، ومشاكل الضجيج جراء لعب الأطفال... مشاكل الجوار كثيرة، فأنا أفضل " التيقار" وعدم ربط علاقات مع الساكنة، واستدعاء الشرطة بدل التورط في صراعات مباشرة مع أناس خطرين[42]." يبدو أن المسافة مع الجيران (التيقار) فرضت نفسها كقيمة عند الساكنة، وحين يحاول الفرد التعرف أو الانفتاح على الآخر من خلال بعض الأسئلة التي تبدو عادية، أي غير حميمية، يعتبر السائل من الفضوليين و"بركاك".[43]

قدم المهندسون المعماريون عروضا وأشكالا للسكن الاجتماعي، وطرحوا

---

[38] شاب أعزب (27سنة) نادل في مقهى بتامسنا.

[39] عبد الرحمان رشيق (2006): نفس المرجع، 26.

[40] رجل، (54سنة)، متزوج، حارس إقامة سكنية في مدينة تامسنا منذ سنتين.

[41] Serge Paugam (2018) : Le lien social, Que sais-je,4ième édition, p88.

[42] رجل، (40 سنة)، متزوج، حرفي في تزيين الرخام، مالك شقة في تامسنا.

[43] عبد الرحمان رشيق: نفس المرجع، ص 29

مسألة المؤانسة وتعزيز الرابط الاجتماعي في النسيج العمراني الجديد. غير أن الواقع يخالف ذلك، كما جاء على لسان أحد القاطنين في مجمع سكني للسكن الاجتماعي: "مساحة الشقة خمسون(50) متر مربع لا ترقى لسد حاجيات أسرة مكونة من أب وأم وأطفال، مما يفرز عدة مشاكل بين السكان. مشاكل تداخل الأصوات بين الشقق لسوء العزل بين الجدران، وعدم الاعتناء بالملكية المشتركة مثل العناية بالسلالم... لذلك الكثير يمتنع عن دفع الواجب الشهري للساندياك. فأنا أعمل بشكل تطوعي لتطوير المجمع السكاني والحفاظ على الممتلكات[44]". وقالت إحدى السيدات من أفراد العينة، " أنا أقطن في الهرهورة، وأتنقل يوميا، لا أستطيع السكن هنا بالقرب من العمل، لأن من الصعب التواجد هنا بصفتي صيدلانية الحي طيلة الوقت في ظل الركود والمراقبة المباشرة من طرف الناس نتيجة الفراغ، لذلك أفضل الابتعاد والاقتصار على العمل[45]". وعبر أحد الشباب عن تأسفه بقوله:" نحن فيما بيننا نعيش الظلم، فمثلا نحن جماعة أصدقاء لا يمكن لنا التنقل والدخول لحي آخر في تامسنا بسبب العراكات التي تنشب مع مجموعات الشباب الآخرين، فكل حي منغلق على نفسه. بسبب هذه الأوضاع يرغب جميع الشباب هنا في الرحيل والهجرة للخارج ."[46]

تبرز هذه الشهادات هشاشة الروابط الاجتماعية، ذلك أن العلاقات الاجتماعية الجديدة أخذت تسير نحو ضعف التواصل الاجتماعي والخوف من الجيران. لقد أدت ظروف الوضعية السكنية المتأزمة وعوامل التطور الكبير للفئات الاجتماعية الهشة، وانتشار الفردانية في المدن الجديدة إلى خلق مناخ من الانغلاق على الذات ورفض التفاعل الاجتماعي مع الآخر[47]. هذه الصراعات قد تتبلورعلى شكل مشكلات دائمة بين الجيران، وتمككنا من تفسير وتحليل العلاقات المحلية.[48]

[44] شاب، (34 سنة)، متزوج، نائب ممثل ملاك إقامة سكنية في تامسنا.
[45] شابة، متزوجة، صيدلانية في مدينة الفردوس منذ 10 سنوات.
[46] شاب (17سنة)، أعزب، يتابع التكوين في معهد الحلاقة.
[47] عبد الرحمان رشيق: مرجع ذكر سابقا، ص18.
[48] Yves Grafmeyer.(2015) : Op cit, p92.

- الإقصاء المجالي وعدم الأمن الاجتماعي

أفرزت التناقضات المجالية المترسخة في المدينتين (هيمنة السكن الصغير الحجم وغلبة الفئات الهشة) عدة سلبيات وعيوب، أبرزها العنف المجالي، وهيمنة مظاهر اللاقانون والانحراف والإجرام التي تشهدها المدينتين كتعبير من الساكنة عن عدم رضاها وعن إقصائها المجالي والاجتماعي. وهذا ما عبر عنه أحد الشباب " لا وجود للأمن هنا بالرغم من تواجد مركز للشرطة في المنطقة منذ خمس سنوات، حيث تتعدد السرقات في أسطح المنازل والاعتداءات على النساء في الشارع وكثرة الكلاب الضالة[49]". وقال آخر:" تعرف المدينة تفشي مروجي المخدرات، ويقع الشباب ضحية هذا الانحراف ويتعرضون لعقوبات حبسية[50]". وقال أحد الساكنة" يوجد تفشي كبير للانحراف والإجرام في صفوف المراهقين، بحيث يمكن أن أقول بأنها أصبحت موضة في تامسنا، نتيجة الهدر المدرسي والمشاكل العائلية وقلة التوجيه، فالأب منشغل بالعمل والأم تغلب عليها العاطفة، مما يؤدي لوجود صراعات وعمليات تخريب للممتلكات العمومية ."[51]

تبين هذه الشهادات أن هذا التوطين السكاني هو ترسيخ للاعدالة المجالية والاجتماعية المؤثرة على جودة الحياة بالمدينتين، حيث أبان الواقع الميداني مدى انعكاس هذه الاختيارات على الحياة الاجتماعية والمجالية بالمدينة كما جاء في الفرضية الثانية.

3-3 مساهمة الديناميات المرتبطة بمجالي تامسنا والفردوس في تكريس علاقة الهيمنة والتبعية بين المركز والضاحية

- التفاوتات المجالية والاجتماعية في الولوج للخدمات الاجتماعية العمومية

أظهر تشخيص وضعية الصحة حدة الفوارق بين مدينة تامسنا والفردوس المتميزتين بقلة الموارد وتدني جودة الحياة الصحية، ومدن المركز حيث تتوفر هذه الأخيرة على موارد لوجيستيكية وبشرية صحية مهمة تشكل وجهات مهمة للسكان قصد تلقي العلاجات. وذلك ما جاء على لسان أحد أفراد العينة، "لا يوجد مستشفى

[49] شاب، (18 سنة)، يتابع تكوينه المهني في تمارة، ويقطن في تامسنا.
[50] شاب، (17 سنة)، يتابع التكوين في معهد الحلاقة في تمارة، ويقطن في تامسنا.
[51] شاب أعزب، (27سنة)، نادل في مقهى بتامسنا.

ولاحتى مستوصف بسيط[52]". وقالت سيدة من مدينة الفردوس: " البعد عن التلوث والجو النقي، يظل من إيجابيات السكن هنا، لكن في المقابل لا يوجد مستوصف، فالناس يتوجهون إلى عين عودة للاستشفاء[53]". وبين آخر: "إذا ذهبت إلى السويسي فأنت مطالب بالدفع للدخول، وإذا ذهبت الى لالة عيشة في تمارة، فأنت مطالب بالدفع كذلك، هنا في تامسنا يوجد مستوصف وحيد فيه طبيب واحد، بالكاد يستوعب 20 مريضا فقط."[54]

تدل هذه الشهادات على أن العرض الصحي يظل في المجال المدروس غير كافي لسد حاجيات الساكنة، مما يشكل طلبا اجتماعيا ملحا يدفع الأفراد للتنقل وحشد موارد مادية مهمة للولوج للخدمات الصحية.

أما من ناحية التمدرس، فيظل الهدر المدرسي إحدى الخصائص الهيكلية التي تطبع المجال التعليمي في الأوساط الهشة، وهي ظاهرة مركبة تشمل مجموعة من العوامل السوسيواقتصادية، والتي تنتشر بالأحياء الشعبية الهامشية والفقيرة بالوسط الحضري والقروي[55]، مما يعمق من الانعكاسات المجتمعية المتمثلة في انتشار الأمية والبطالة والجريمة في المجال.

ذكرت سيدة من أفراد العينة ما يلي: "تم بناء مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية منذ سنتين فقط. قبل ذلك كان التلاميذ يتوجهون للمدارس في عين عودة المجاورة[56]". وعبر أحد الساكنة عن غضبه "لست راضيا بتاتا عن المدارس هنا في تامسنا، فالأساتذة يعنفون التلاميذ. وأنا أحمي أبنائي وأربيهم وأتحمل المشقة للتكفل بهم. وفي المقابل لا يتلقون تعليما جيدا ومعرضين للتهديد في الشارع[57]". ولهذا تساهم العوامل الاقتصادية التي تتجلى في الفقر والحاجة، والدخل المحدود للأسر، وعدم جاذبية الفضاء المدرسي، وقلة الأنشطة المدرسية والتربوية في خلق مناخ ملائم

[52] رجل، (45 سنة)، متزوج، مستوى جامعي، صاحب مقهى في تامسنا، يمتلك فيلا منذ 10 سنوات.
[53] شابة، متزوجة، صيدلانية في مدينة الفردوس منذ 10 سنوات.
[54] رجل، (40 سنة)، متزوج، حرفي في تزيين الرخام، مالك شقة في تامسنا.
[55] زينب نجاري(2018) : المدرسة والنوع الاجتماعي، الحركية المدرسية والاجتماعية للفتيات بالوسط القروي المغربي، منشور ضمن كتاب جماعي تحت عنوان: قضايا في سوسيولوجيا التربية، النوع والبيئة والقيم، تقديم وتنسيق فوزي بوخريص وعبد الله هرهار، مطابع الرباط نت، ط1، ص 92.-93.
[56] شابة، متزوجة، صيدلانية، في مدينة الفردوس.
[57] رجل، (40 سنة)، متزوج، حرفي في تزيين الرخام، مالك شقة في تامسنا.

لتشكل مظاهر انقطاع المسار الدراسي.

وقال أحد المالكين لمقهى: "تامسنا لم تتطور ولم تتوسع، بقيت كما هي، ولا توجد بها مرافق. في الأول كان الرهان كبيرا على أنها ستتطور كمدينة جديدة، لكن ما وعدونا به لم يتحقق، فالعمارات تكون حديثة، لكن سرعان ما تتقادم بفعل الإهمال، وتتدهور الأرصفة وتتراكم الأزبال، وتتبدل الصورة الأولى ليحل مكانها واقع مختلف[58]". وبين آخر:" لا يوجد مكان صالح للتجول نقوم بما أسميه الطواف حيث نجوب الأزقة والسوق الشعبي ونرجع للمنزل[59]". وعبر آخر عن استنكاره لما آلت إليه المدينة بقوله: "المنطقة تعرف إهمالا كبيرا، فالمصابيح العمومية لا يتم إصلاحها وتحدث انقطاعات كثيرة في التزود بالكهرباء دون اشعار مسبق، والأزبال تتراكم في الأزقة. 45 ألف من السكان في تامسنا بدون مرافق أساسية نحتاجها بشدة[60]". وقالت إحدى السيدات بمدينة الفردوس:" الناس هنا فرحون باقتناء المنزل بالرغم من المشاكل بسبب أزمة السكن. كانت العديد من النساء تكتري غرفة في الرباط حيث المرحاض مشترك ويعشن مع أسرهن في ظروف صعبة. فضلن بسبب سهولة اقتناء المنزل الانتقال وتشجعن على المجئ هنا، وتدبر مبلغ تسبيق 5000 درهم لاقتناء منزل الأحلام بواسطة قروض بنكية."[61]

تتمثل النتيجة المنتظرة من هذا التخطيط الحضري في تثبيت الفئات الغنية، بحكم قدرتها على تجاوز الحواجز المالية عبر اقتناء عقارات مخصصة للفيلات، في حين يبقى أمام الفئات الفقيرة والشعبية اختيار وحيد متمثل في السكن الاقتصادي والاجتماعي، في منطقة متميزة بانخفاض الأثمنة العقارية، الشيء الذي يعزز من التناقضات المجالية، وبهذا يستثمر المجال كوسيلة لترسيخ اللاعدالة الاجتماعية. قال أحد المستجوبين "شركة الضحى أغرت الكثير من الناس بوجود المرافق العمومية عبر الصور الإشهارية الجميلة في مكاتب البيع، لكن لا شيء من ذلك يوجد في الواقع."[62]

[58] رجل، (45 سنة)، متزوج، مستوى جامعي، صاحب مقهى في تامسنا.
[59] رجل، (54 سنة)، متزوج، حارس اقامة سكنية في مدينة تامسنا .
[60] رجل، (45 سنة)، متزوج، بائع متجول، مالك شقة في تامسنا.
[61] شابة، صيدلانية في مدينة الفردوس.
[62] شابة، متزوجة، صيدلانية في مدينة الفردوس منذ 10 سنوات.

- الهوية وضعف الشعور بالانتماء

أضحى الحق في المدينة مطلبا أساسيا للساكنة، ولا يتأتى ذلك إلا بالولوج للخدمات الأساسية فيها. وأول خطوات الاندماج في الحياة الحضرية، وتشكيل الشعور بالانتماء إلى المدينة هو الشعور بالتواجد الوجداني والاجتماعي والثقافي والرمزي فيها، باعتبار أن الانتماء يعد أحد الدعائم اللازمة لبناء الهوية[63]. أكد ذلك أحد القاطنين بمدينة تامسنا بقوله: "ماذا يعني كوني مغربي إذا لم أستفد من الخدمات مثل باقي المواطنين.[64]

أبرزت نتائج المقابلات الفردية في العينة المدروسة أن هؤلاء أقل شعورا بالانتماء إلى مجالهم رغم وجود بعض التباينات التي تشير إلى كون الذكور هم أكثر من لا يشعر بالانتماء إلى المدينة مقارنة مع الإناث. وتعود أسباب ذلك حسب تمثلاتهم إلى عدم الانتفاع بخيراتها، والإحساس بالتهميش والإهمال الناتج عن بعد المرافق الحيوية الكبرى والابتعاد عن المركز الذي يضم جل المرافق العمومية، أضف إلى ذلك ضعف شبكة النقل العمومي وتردي وضعية السكن وباقي الخدمات الاجتماعية (الصحة والشغل والتمدرس). إنها مدن بلا روح ولا جاذبية تغري الساكنة بالبقاء فيها إلا اضطرارا.

بينت شهادات المبحوثين تباينات في الشعور بالانتماء، حسب الجنس ونوعية السكن والأعمار، وذلك تبعا لتباين أسباب الشعور وانعدامه بالانتماء إلى المدينة. فالسكن عنصر أساسي في الشعور بالانتماء إلى المجال. وهذا ما أكده أحد الساكنة: "لا أتردد في الانتقال من الغد. كان لدي الطموح في زيادة الدخل وتحسين الوضعية، لكن أجد نفسي في حلقة مفرغة ولدي رغبة كبيرة في التغيير."[65]

سجل البحث الميداني التباين الحاصل حسب نوعية السكن، فالساكنة القاطنة في العمارات هي الأكثر تعبيرا عن ضعف الشعور بالانتماء إلى المجال. وذلك راجع في نظرهم إلى عدم الاستفادة من أبسط شروط العيش، كالسكن الواسع والبيئة السليمة المتضمنة لشروط الحياة الحضرية من مجالات خضراء ومجالات ترفيهية،

---

[63] Yves Grafmeyer :Op cit, p83 .

[64] رجل، (47 سنة)، متزوج، سائق سيارة أجرة كبيرة، ويقطن في تامسنا.

[65] رجل، (45سنة)، متزوج، مستوى تعليمي جامعي، صاحب مقهى في تامسنا.

ومؤسسات تعليمية ومستشفيات وغيرها، الشيء الذي يجعل تعاملهم مع المجال يطبعه العنف.

خاتمة

اتضح لنا من خلال ما سبق أن الهيكلة المجالية التي رسخها التخطيط الحضري للمدن الجديدة قد كرست التفاوت الاجتماعي، وحولت الضواحي إلى أرصدة لليد العاملة. كما تبين لنا أن المجال لا يكتسب خصائصه من ذاته، بل من المجتمع الذي يشغله ويتفاعل معه. وقد شكلت التفاوتات المجالية في الولوج لمجالات الخدمات العمومية العامل الذي يغذي التفاوتات الاجتماعية. الأمر الذي يجعلنا أمام وضعية متسمة بهيمنة المؤشرات الدالة على التفاوتات السوسيومجالية ومظاهر التمييز بين مجال المركز ومجال الضاحية.

إن ظهور اختلالات مجالية يساهم في تشكل تمايزات اجتماعية تحول دون تحقق العدالة الاجتماعية. كما أن أشكال إعادة توزيع السكان ونوعية السكن والخدمات في المدن الجديدة أفرزت اختلالات مجالية عميقة تحول دون تحسين إمكانية الوصول إلى متطلبات العدالة الاجتماعية.

بينت النتائج من خلال العمل الميداني مدى أهمية البعد المجالي في تفسير الإشكال الأساسي المتمثل في مدى تأثير تفاوتات المجال على الحياة الاجتماعية للساكنة، حيث أن تعدد مظاهر الفوارق المجالية يساهم في بروز تكتلات سكانية هشة تعرف ظواهر التهميش. كما أكدت النتائج، الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة حول تأثير مظاهر التفاوتات المجالية في تكريس الفوارق الاجتماعية في الحركية والسكن والولوج للخدمات الاجتماعية ومساهمتها في تدهور الوضعية الاجتماعية والمهنية، وضعف العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يساهم في تشكل فوارق في الولوج للعدالة الاجتماعية.

كما أسفرت النتائج عن قوة التقاطعات بين علاقة الفرد بالمجال، الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة ظواهر الإقصاء الاجتماعي والهشاشة نتيجة الانتماء المجالي للمدن المدروسة. كما بينت حدة التفاوت المجالي والاجتماعي بين مجال المركز (الرباط)، ومجالات الضاحية من حيث تردي الخدمات الاجتماعية (مدينة تامسنا والفردوس). وخلصنا إلى اعتبار البعد المجالي مهم في تحليل الفوارق المبنية على الهيمنة

واللامساواة.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- بنعبد المالك إدريس (2018): التمدين الضاحوي للرباط ومظاهر التحولات المجالية: جماعة عين عتيق أنموذجا، منشور ضمن كتاب جماعي، تحت عنوان، المشكلات الحضرية الجديدة، مقاربات، وضعيات وتقاطعات، إشراف وتقديم، حسن قرنفل، إعداد وتنسيق، زينب نجاري ومحمد سربوتي، منشورات مختبر المجتمع المغربي: الديناميات والقيم، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط، 1.

- راولز جون (2011): نظرية في العدالة، ترجمة، ليلى الطويل، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

- راولزجون (2006): العدالة كإنصاف، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1، بيروت.

- فاتح عبد العالي (2015): التوسع الحضري وأشكال التمدين بأحواز المدن الكبرى: حالة جماعة عين اعتيق بضاحية الرباط-تمارة، منشور ضمن كتاب جماعي تحت عنوان: تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات. (منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.

- المالكي عبد الرحمان (2015): الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، ط1.

- نجاري زينب (2018): المدرسة والنوع الاجتماعي، الحركية المدرسية والاجتماعية للفتيات بالوسط القروي المغربي، منشور ضمن كتاب جماعي تحت عنوان: قضايا في سوسيولوجيا التربية، النوع والبيئة والقيم، تقديم وتنسيق فوزي بوخريص وعبد الله هرهار، مطابع الرباط نت، ط1.

- نجاري زينب (2021): المسألة الحضرية والمسألة التعليمية، مقاربة سوسيولوجية لتأثير الفوارق المجالية على الديناميات المدرسية. منشور ضمن كتاب

جماعي تحت عنوان، المشكلات الحضرية الجديدة، مقاربات، وضعيات وتقاطعات، إشراف وتقديم، حسن قرنفل، إعداد وتنسيق، زينب نجاري ومحمد سربوتي، منشورات مختبر، المجتمع المغربي: الديناميات والقيم، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط، 1.

التقارير

●اللجنة المديرية (2006): تقرير "50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025"، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

●وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب الوطني (2003): التصميم الوطني لإعداد التراب، الوثيقة التركيبية.

المجلات

●رشيق عبد الرحمان (2016): السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية، مجلة عمران، العدد 18.

مراجع باللغة الفرنسية

Livres

• Fijalkow Yankel (2002) :Sociologie des villes, la Découverte , Paris.

• Grafmeyer Yves, AuthierJean-yves. (2015) : Sociologie urbaine, 4 édition, Armand Colin, Paris.

• Lefebvre Henri.(2000) : La production de l'espace, édition Anthropos, Paris.

• Low Martina.(2015) : Sociologie de l'espace, éditions de la maison des sciences de l'homme, Paris.

• Oualalou Fathallah. (2019) : Rabat, un territoire en mutation. Policy Center for the new south, Policy Paper, Rabat.

• Paugam Serge. (2018) : Le lien social, Que sais-je 4ième édition, Rabat.

Revues

- -Brennetot Arnaud (2010) : « Pour une géoéthique. Éléments d'analyse des conceptions de la justice spatiale », L'Espace géographique, Paris.
- Reynaud Alain.(1980) : Les rapports entre le centre et la périphérie : le coefficient de variation, technique simple de mesure de l'allométrie. In: Travaux de l'Institut Géographique de Reims, n°41-42, Paris.

Thèses

- Ballout Jean-Marie. (2014) : Territorialisation par "ville nouvelle" au Maghreb. Regard croisé sur les projets d'Ali Mendjeli(Constantine) et de Tamansourt (Marrakech). Histoire. Université Paul Valéry - Montpellier III.

السياسات العمومية الموجهة للهوامش الحضرية ورهان تقليص التفاوتات السوسيومجالية: حالة أنزا العليا بمدينة أكادير

حسن بايش[1]، مخلص الدرقاوي العلوي[2]

[1]طالب باحث، مختبر تدبير الموارد والتنمية والمجال والمجتمع (ESO-GRD)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير

[2]أستاذ باحث، مختبر تدبير الموارد والتنمية والمجال والمجتمع (ESO-GRD) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير

ملخص

يتناول هذا المقال موضوع تقييم السياسات الحضرية العمومية الموجهة للهوامش الحضرية انطلاقا من دراسة حالة أنزا العليا بمدينة أكادير. ومن خلال الاعتماد على مقاربة منهجية تجمع بين البحث البيبليوغرافي والمقاربة الكيفية تم، من جهة أولى، رصد تطور التدخلات العمومية بالمجال المدروس مع ربطها بمختلف السياقات التي أنتجتها. ومن جهة أخرى؛ تم التوصل، من خلال تسليط الضوء على برنامج مدن بدون صفيح، إلى محدودية نتائجه وأحيانا إلى نتائج عكسية من خلال إعادة إنتاج أو تكريس الفوارق السوسيومجالية السائدة من قبل، بالرغم من الإمكانات المرصودة لهذا البرنامج والآليات التي اعتمدها.

الكلمات المفاتيح: السياسات العمومية، الهوامش الحضرية، التهميش، التفاوتات السوسيومجالية، مدينة أكادير.

Résumé

Cet article aborde la question de l'évaluation des politiques urbaines publiques destinées aux marges urbaines, à partir de l'étude du cas des quartiers d'Anza à la ville d'Agadir. En adoptant une méthodologie qui combine les lectures bibliographiques et une approche qualitative, on a suivi l'évolution des interventions publiques dans la zone d'étude, en prenant en considération les contextes qui l'ont produit, surtout le programme national des villes sans bidonvilles. Il a été conclu que les résultats de ces interventions publiques sont limités, et parfois même contre-productifs, car ils reproduisent les inégalités sociospatiales déjà prédominantes, malgré tout les fonds et les mécanismes mobilisés dans ce programme.

Mots clés: politiques publiques, marges urbaines, marginalisation, inégalités sociospatiales, Agadir.

مقدمة

يعتبر موضوع الهامش والهامشية الحضرية من الإشكالات القديمة-الحديثة التي كانت ولازالت تستأثر باهتمام مختلف الباحثين في العلوم الاجتماعية، تبعا للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تشهدها المدن الكبرى والمتوسطة سواء بدول الشمال أو بدول الجنوب. وتكمن أهمية دراسة موضوع الهوامش الحضرية في كونها تمثل مجالات ترابية في تحول مستمر، وتجسد وضعيات متباينة حسب السياقات السوسيو اقتصادية والسياسية المحلية والعالمية، الشيء الذي يجعلها مثار التساؤل والتفكير لدى الأكاديميين والسياسيين وجميع المهتمين بشؤون المدينة.

على غرار باقي المدن المغربية الكبرى، عرفت مدينة أكادير نشأة وتطور الهوامش الحضرية، تبعا لنمو وتوسع المدينة مجاليا والرهانات المرتبطة بها. في المقابل، حظيت الهوامش الحضرية بانشغال السلطات العمومية منذ فترة الحماية الفرنسية إلى يومنا هذا؛ الشيء الذي تفسره سلسلة من التدخلات العمومية المرصودة لها على شكل برامج وسياسات عمومية. وقد تميزت السنوات الأخيرة بوضع مجموعة من البرامج الاجتماعية، والتي تهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. يندرج في هذا الإطار، برنامج "مدن بدون صفيح" الذي انطلق سنة 2004 في سياق سياسي واقتصادي خاص في المغرب، حيث تعتبر أحياء الصفيح تهديدًا سياسيًا وأمنيًا، كمجال لتشكل وتناسل الشبكات الإرهابية، ولكن أيضًا باعتبارها احتياطات عقارية مهمة تحظى باهتمام كبير في سياق النقص الحاد في الأراضي وتعدد الأنظمة العقارية.

من خلال ما سبق، يسعى هذا المقال إلى الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي حد ساهم برنامج " مدن بدون صفيح" في رفع التهميش عن الساكنة التي تم ترحيلها من أنزا إلى أنزا العليا وبالتالي تقليص الفوارق السوسيومجالية؟

منهجيا، سنتناول هذا الموضوع وفق مقاربة كيفية؛ تستند على الملاحظات الميدانية والمقابلات شبه الموجهة مع عينة من الساكنة المعنية بموضوع الترحيل على مستوى أنزا. لذلك سنركز على تمثلات الساكنة لهذه السياسة ومجال إعادة الإسكان والإيواء.

1- تحديد مجال الدراسة بناء على مفهوم الهامش الحضري

يكتسي الهامش معاني متنوعة حسب التخصصات العلمية؛ إذ يشير في الجغرافيا إلى المحيط والضاحية والوضعية البعيدة عن مركز المدينة والقريبة من التجمع الحضري. بينما في التعمير، يشير الهامش إلى المساكن المبنية خارج معايير البناء.وفي السوسيولوجيا ربطت الهامشية بالإقصاء الذي تتعرض له بعض المجموعات أو الأفراد نتيجة عدم احترام المعايير (normes) السائدة في المجتمع، فتجعلهم يعيشون على هامش هذا الأخير، الشيء الذي يؤدي إلى تشكيل ثقافة فرعية (sous-culture) خاصة بتلك المجموعات أو الأفراد المقصيين[1]. إلى جانب هذه الأبعاد المادية، يحمل الهامش أيضا، بعدا رمزيا دونيا أساسه تلك التمثلات والصور النمطية السلبية المشكلة حوله. وهي صور تربطه بمختلف الخصائص والظواهر السلبية كالجريمة والعنف والفقر والأوساخ والمخاطر والتلوث...نظرا لموقعه الهامشي وأشكال السكن السائدة فيه.

انطلاقا مما سبق، يعتبر أنزا من أبرز المجالات المتضمنة لخصائص ومقومات الهامش الحضري على مستوى مدينة أكادير. يتجسد البعد المجالي من خلال موقعه الجغرافي في أقصى الحدود الشمالية الغربية للمدينة من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تتبع السيرورة التاريخية للتطور الحضري لأنزا مند عهد الحماية إلى حدود 2008، يمكن أن يقود إلى إثبات الخصائص الاجتماعية والتعميرية للهامش الحضري. صار منذ تلك الفترة، مجالا خصبا لظهور وتنامي مختلف أشكال السكن الهش وغير اللائق كالخيام وأحياء الصفيح (4688 أسرة).

[1]- أنظر ما يلي:

Gilles Ferréol (2004): Dictionnaire de sociologie. 3éme éd. Armand colin p 102

Alpe Yves *et all* (2005): Lexique de la sociologie. Ed. DALLOZ, Paris, France p 153

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

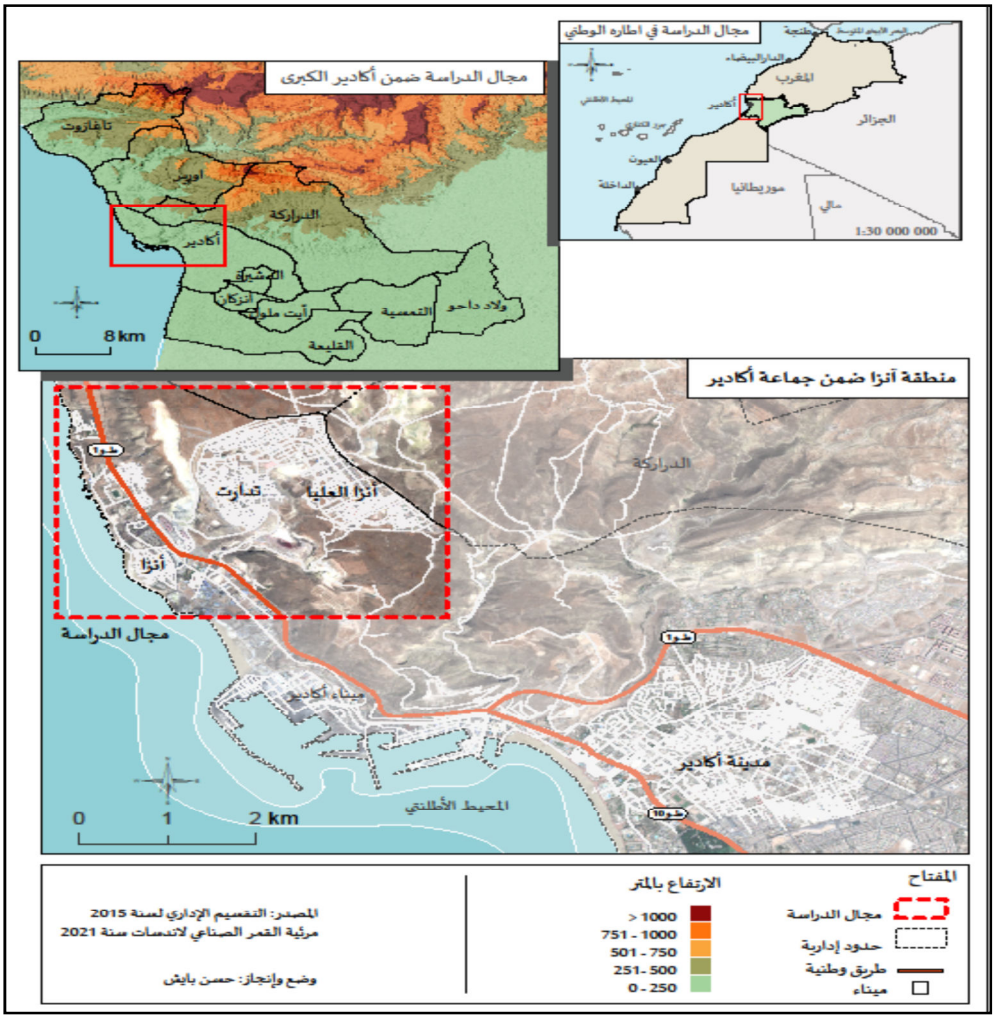

2- تطور التدخلات العمومية الموجهة لمعالجة الهوامش الحضرية

2-1- فترة الحماية: تدخلات محدودة للسلطات الفرنسية

في مقابل الاستثمارات الهامة التي خصها المستعمر من أجل تهيئ ظروف الاستغلال الاقتصادي بأنزا، ظلت التدخلات العمومية المستهدفة للجانب الاجتماعي والسكني بالمجال الأنزاوي خلال هذه الفترة جد محدودة إن لم نقل غائبة، وخاصة في بداية الاستعمار إلى حدود أواسط الأربعينيات وبداية الخمسينيات. يسري هذا على باقي أحياء المدن المغربية التي تعرضت للتهميش، كما تحدث عن ذلك المهندس

المعماري الفرنسي إكوشار وهو يقول" لقد نسينا المغاربة طيلة 35 سنة". صحيح أن هناك بعض العمليات التي همت إعادة إسكان دور الصفيح مع خلق المكتب الشريف للإسكان سنة 1942، لكنها ظلت جد محدودة، وغير قادرة على مواجهة المشاكل المطروحة مع التوسع الحضري.[2]

انصبت تدخلات السلطات العمومية خلال هذه الفترة (أي إلى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي)، في القيام ببعض الإجراءات والترتيبات ذات مساعي أمنية بالدرجة الأولى، والتي تمثلت في تجميع الساكنة في رقعة مجالية محددة (دوار الخيام) والحرص على مراقبتها وضبطها عبر الطريقة الخطية التي نظمت بها الخيام، وتعيين ممثل السلطة أي المقدم الذي يسهر على مراقبتها.

وفي سياق سلسلة من الأحداث التي عرفتها الدار البيضاء سنة 1952، والتي قادها قاطنوا كاريان سنطرال الحي المحمدي في مواجهة سلطات الاحتلال الفرنسي[3]، سارعت السلطات العمومية إلى وضع سياسة السكن الاجتماعي على نطاق واسع لفائدة "الأهالي" وتقطيع الدار البيضاء إلى 14 مقاطعة عوض 7 مقاطعات كما كانت سابقا[4]. حينها شهدت العديد من المدن المغربية إنجاز مجموعة من المشاريع السكنية ومن ضمنها مدينة أكادير.

تجسدت تدخلات السلطات العمومية على المستوى المحلي (أنزا)؛ من خلال بناء أحياء عمالية كحي الإسمنت وكذلك الدور المعروفة باللحم الصحية. تدخل السلطة لم يشمل إزالة المساكن الهشة المتواجدة بالحي، بل بقيت على حالها، باستثناء ترحيل بعض الأسر القاطنة في كهوف حي أغزديس إلى هذه الدور الجديدة، وذلك بداعي احتمال وقوع الخطر في الموقع السابق القريب من محطة توليد الطاقة الكهربائية.

---

[2] - Dethier Jean (1970): «Soixante ans d'urbanisme au Maroc» , in *Bulletin Economique et Social du Maroc*, numéro double 118-119, 1970, pp 28-29

[3] - للاستزادة في الموضوع أنظر:

- نجيب تقي 2012، جوانب من ذاكرة كريان سنطرال الحي المحمدي بالدار البيضاء في القرن العشرين، الطبعة الأولى، جمعية الدار البيضاء ذاكرة Casamemoire ، ص 205

[4] - Rachik Aberrahmane (1995): Ville et pouvoirs au Maroc. Ed, Afrique Orient- Casablanca, p 18

2.2- فترة الاستقلال

ورث المغرب عن الحقبة الاستعمارية أزمة سكنية حادة ونقصا كبيرا على مستوى التجهيزات الجماعية الحضرية. أزمة مست بشكل كبير السكان المغاربة الذين لم يستفيدوا من برامج الدولة الكولونيالية الموجهة بشكل أكبر للساكنة الأوربية. كما ورث المغرب أيضا إرثا ثقيلا من أحياء الصفيح أو السكن الهش بصفة عامة بالرغم من التدخلات التي نفذتها سلطات الحماية في هذا الصدد، وذلك في سياق حضري تميز بارتفاع نسبة نمو الساكنة الحضرية، وضعف شديد على مستوى الاستثمارات المحدثة لفرص الشغل، وصعوبة ضبط السوق العقارية بفعل المضاربات وتطور الحاجيات على مستوى السكن بشكل سريع مقارنة مع تدخل السلطات العمومية. ويبقى السؤال المطروح، هو كيف تعاملت سلطات المغرب العمومية مع هذا الإرث الثقيل من السكن الهش والتطورات التي لحقته بعد ذلك؟

بين التركيز على أزمة السكن وتوسع الهوامش بالمدن أو التركيز على الأرياف وتنميتها لكبح الأزمة التي تلاحق المدن عن طريق الهجرة القروية، ظلت السياسة الحضرية تتأرجح بين الاختيارين؛ حول تحديد الأولوية وتوجيه الاستثمارات نحو هذا أو ذاك. لكن يبدو أن التدخلات العمومية في مواجهة الهوامش الحضرية (أحياء الصفيح) خلال هذه الفترة، تحكمها الضرورات التي تفرضها السياقات السياسية (1971-1972-1981-2003)، أكثر من كونها نابعة عن مشروع اجتماعي وحضري واضح المعالم. فباستثناء خصوصية أكادير في هذه المرحلة بفعل تعرضها للزلزال والتي أسفرت عن تطبيق برنامج أو سياسة إعادة الإعمار، فقد باتت مختلف التدخلات التي همت الهوامش الحضرية محدودة وخاضعة للظرفيات السياسية.

1.2.2- فترة 1956- 1970

برؤية جديدة ونهج يجمع بين الأساليب المستحدثة والموروثة عن الفترة الاستعمارية، استأنفت الدولة المغربية بعد حصولها على الاستقلال سياسة حل أو معالجة مشاكل السكن بشكل عام والهوامش الحضرية بشكل خاص.

حاولت الدولة في بداية الستينيات ابتكار مجموعة من الحلول المناسبة والتي تتلاءم مع إمكانيات الفئات الاجتماعية المتواضعة أو الهشة، منها على سبيل المثال "اللحم الصحية المحسنة". لكن على العموم لم تؤد مختلف تدخلات الدولة، خلال

هذه الفترة، بالرغم من تنوعها وتعددها إلى نتائج إيجابية؛ فقد كانت الحصيلة استمرارا في تكاثر السكن الهش بمختلف أشكاله؛ من الخيمة أو"النوالة" إلى الحي الصفيحي وارتفاع الكثافة السكانية في الأنسجة الحضرية العتيقة وانتشار التجزئات السرية بهوامش المدن.

تزامنت هذه الفترة مع إعادة بناء المدينة جراء الزلزال المدمر، والتي تسهر عليها الدولة عن طريق مؤسسة المندوبية السامية لإعادة بناء أكادير. قامت هذه الأخيرة على مستوى **أنزا** ببناء عدة وحدات سكنية جاهزة من نوع اللحم الصحية المحسنة. يقدر عددها ب 500 مسكن. تتوزع هذه المساكن بحي أنزا إلى وحدات أو *البلوكات* "أ" و "ب" و"س" و"د" وقد بقي البعض منها على حالها إلى حدود كتابة هذه الأسطر، والبعض الآخر تم هدمه في إطار برامج محاربة دور الصفيح.

2.2.2- فترة 1970-1980

إلى حدود بداية السبعينيات من القرن الماضي، لازالت أزمة السكن تلقي بضلالها على جميع المدن بمختلف أحجامها، واستمر زحفها لتمس جميع الطبقات الاجتماعية باستثناء الطبقات الميسورة جدا، وذلك في سياق تراجع الدولة وترك هذا القطاع في أيادي الخواص (المخطط الخماسي 1968-1972). من أجل معالجة هذه الوضعية، حاولت وزارة الداخلية وضع سياسة حضرية جديدة، تسعى إلى تلبية الحاجيات السكنية لمختلف الفئات الاجتماعية وخاصة منها الفئات المتوسطة التي شكلت حجر الزاوية في الاستراتيجية التي تم اتخاذها.

لقد حدد المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1977) أهداف ووسائل هذه السياسة، والتي جعلت "من مسألة السكن رهانا رئيسا، ورافعة لخلق شروط إدماج الشرائح الاجتماعية الصاعدة، واحتوائها عن طريق آليات الربط المالية والعقارية والرأسمالية التي أوجدتها. هذا، في وقت كانت فيه الدولة في حاجة ماسة لتحالفات جديدة، وذلك غداة أحداث واضطرابات بداية السبعينيات"[5]. تستند هذه السياسة الجديدة على برنامج تدخل جديد، يشمل حلولا متنوعة تبعا للطبقات الاجتماعية وطبيعة المداخيل، بحيث تخصص لكل فئة حلا معينا؛ حددها الباحث

[5]- هناكا عثمان، (2007): "جهاز المدن والمراكز بسوس، آليات تكوين ونظام اشتغال الشبكة الحضرية الجنوبية"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة ابن زهر، أكادير، ص 175.

Masson في مجموعة من التصنيفات[6].

لتفعيل مختلف هذه الاختيارات، ركزت الدولة على أهم المدن حيث شرعت في تجزيء جزء من رصيدها العقاري. وحسب الباحث عثمان هناكا، فإن أكادير لم تدخل ضمن قائمة هذه المدن. لكنها شهدت إنجاز مجموعة المشاريع السكنية مع ظهور فاعلين جدد وخاصة ابتداء من سنة 1975، توجهت أغلبها للفئات الاجتماعية المتوسطة والصغرى والعليا، وهي: تجزئة فونتي من طرف الشركة الوطنية لتجهيز خليج أكادير، أمسرنات 1 و 2 من طرف بلدية أكادير، ووداية الموظفين وحورية 1 من طرف المندوبية أو المديرية الجهوية للسكنى والتعمير، وإحشاش وبواركان من طرف المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء.

على مستوى أنزا، خلال فترة السبعينيات، لم تستفد من البرامج العمومية ولا المشاريع السكنية التي انطلقت في باقي أحياء المدينة والهادفة إلى القضاء على السكن غير اللائق، بالرغم من تكاثر دور الصفيح واتساع رقعتها المجالية، باستثناء دور المشروع الاجتماعي والمعروفة محليا بحي دلاص، والتي يبلغ عددها حوالي 120 مسكن أنجزتها وزارة الإسكان سنة 1976، والتي كانت موجهة في الأصل إلى قدماء المحاربين، على شاكلة حي الشهداء بآيت ملول، قبل أن تتحول لصالح قاطني دور الصفيح.

3.2.2- فترة 1980-1990

تميزت هذه الفترة باندلاع مجموعة من الانتفاضات الحضرية في بعض الأحياء الهامشية بالمدن الكبرى (1981 بالدار البيضاء، ...)، صار ينظر على إثرها للهوامش الحضرية (أحياء الصفيح)، كمجال الاحتجاج ومصدر "الخطر" من الناحية السياسية. فكان تدخل الدولة يتم إما بتطويقها بالأسوار بغية إخفائها أو لتسهيل عملية ضبط ومراقبة ساكنتها في حالة التوتر، وأحيانا يتم هدمها وترحيل ساكنتها إلى أطراف المدن، وأحيانا أخرى، يتم إعادة هيكلتها.

في هذا الصدد، أولى المخطط الثلاثي 1978-1980، أهمية لمعالجة الهوامش الحضرية عبر اقتراح برامج وإجراءات متنوعة تجمع بين القضاء أو الإزالة وإعادة

[6]- Masson Alain (1972): «Urbanisation et habitation du grand nombre. L'approche marocaine », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Éd. CNRS, pp 128-129.

الهيكلة، مستفيدة من الدعم المالي الأجنبي. يندرج في هذا الإطار، إنجاز مشاريع القضاء على أحياء الصفيح الصغرى أو المتوسطة (75 مشروع و400 ألف مستفيد توقعه مخطط 1981-1985؛ ثلثين فقط هي المنجزة)، أو بناء مساكن تطورية (البرنامج الاجتماعي) والتي تم تمويل جزء منها سنة 1983 بواسطة قرض (17 مليون دولار) ممنوح من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[7].

من جهة أخرى، تم إطلاق مشاريع التنمية الحضرية والتي همت أحياء الصفيح الكبرى، حيث تم تمويل ثلاثة مشاريع منها بمساهمة البنك الدولي (مشروع التنمية الحضرية الرباط: 3420 أسرة؛ م.ت.ح مكناس: 4500 أسرة؛ م.ت.ح القنيطرة: 8500 أسرة). هذه المشاريع عبارة عن "عمليات مندمجة على مستوى المدينة، تهدف إلى إنجاز التجهيزات الأساسية والتجهيزات الجماعية، إضافة إلى خلق مناطق صناعية بغية توفير فرص الشغل للساكنة.

على مستوى أكادير، اقترنت هذه الفترة باحتدام ظاهرة التوافد وتزايد الطلب على الأرض والسكن وارتفاع سومة الكراء، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع حدة المضاربات العقارية وانتعاش قطاع البناء. وستقوم استراتيجية الدولة بإشراك فاعلين جدد في إنجاز مشاريع القضاء على السكن غير اللائق ابتداء من سنة 1980، وذلك بإشراك البلدية وعمالة أكادير وكذلك استحداث الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق والشركة الوطنية للتجهيز والبناء. تميزت تدخلات هذه الأخيرة في هذه المرحلة بنزعتين؛ الأولى تهم التفاوض بين السلطات العمومية والمؤسسات الشبه عمومية؛ حالة مشروع سيدي يوسف، والثانية تدخل في إطار البرامج الاجتماعية[8]. وقد عرفت هذه الفترة برمجة مجموعة من العمليات، إلا أن معظمها تأخر خروجها إلى حيز الوجود (حالة الحي المحمدي).

عرفت أنزا خلال هذه الفترة، أولى عمليات التدخل في ميدان محاربة دور الصفيح، والتي استهدفت *براريك* المنكوبين وتلك التي تشكلت فيما بعد في المكان الحالي لحي الوحدة. تجسد هذا التدخل في استحداث تجزئتين من طرف البلدية،

[7] - Benjelloun Driss (2003): Programme Evaluation des programmes de résorption de l'habitat insalubre, p 12.

[8]- Ben attou Mohamed (2014): «Impacts de la politique de résorption sur l'amélioration du cadre de vie des ménages attributaires et glissements acquéreurs: cas des quartiers Sidi Youssef et Hay Mohammadi à Agadir», Revue AFN Maroc N°15-16, pp 11-12.

وذلك في سياق إشراك الدولة للجماعات المحلية في عمليات التجزيء. تدعى الأولى بتجزئة «الوحدة"، انطلقت سنة 1981 وتوفر 455 بقعة أرضية في المكان الأصلي للبراريك، والثانية تسمى "الحسنية"، بدأت سنة 1984، وتحتوي على 473 بقعة أرضية تبعد عن موطن دور الصفيح بحوالي 1000 متر أو أقل. وقد اعتمدت السلطات في هذه العمليات على أسلوب الاختيار، بحيث سمحت للقاطنين بدور الصفيح بتحديد أماكن إعادة الإسكان بين التجزئتين المذكورتين وتجزئة المسيرة (1903 بقعة) الموجهة أصلا لإعادة إيواء سكان دور الصفيح بأمسرنات.

4.2.2- فترة 1990- 2008

في خضم هذه الظروف التي ساهمت بشكل أو بآخر في تفاقم مشاكل السكن غير اللائق، وعدم فعالية عمليات التدخل في هذا الإطار، نهجت الدولة استراتيجية جديدة للتدخل والمعالجة، ترتكز على شراكة فعلية وديناميكية لجميع المتدخلين حسب الإمكانيات المالية والعقارية والوسائل البشرية والمادية المتاحة لكل متدخل. ويعتبر المخطط المحلي للسكن والتنمية الحضرية عنصرا أساسيا لهذه الاستراتيجية المقترحة. وهو عبارة عن وثيقة مرجعية تتوخى الوزارة الوصية أن تجعل منها قاعدة للتدخل في ميدان السكن والتنمية الحضرية. ويعد مشروع المخطط المحلي للإسكان والتنمية الحضرية لأكادير الكبرى بمثابة وثيقة مرجعية ذات طابع عملياتي، يمتد على مدى خمس سنوات (1999-2003) ويهدف إلى: معالجة آفة السكن غير اللائق والحد من انتشارها والتحكم في توسع المدينة وضمان انسجام التدخلات، وبرمجة التجهيزات الحضرية الكبرى والرفع من مستوى جودة المجال البيئي للمدينة. إنها مقاربة شمولية للمشاكل المطروحة وإيجاد حلول لها على مستوى مجموع المجال الحضري ضمن منظـور مجالي يتجاوز التقسيم الإداري لأكادير الكبرى المتضمن لسبع جماعات حضرية.

يرتكز المخطط المحلي على أساليب متنوعة منها: مبدأ التهيئة المتدرجة نظرا لملائمتها مع الطاقة التوفيرية للأسر المعنية، وفتح مناطق جديدة للتعمير وتخصيص جزء منها لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح بكل من المواقع التالية: تدارت بأنزا والفرح ببنسركاو وبيكران بأكادير. يتضمن برنامج المخطط المحلي على مستوى أنزا ما يلي:

* تهيئة الحي الجديد بتدارت على مساحة 200 هكتار وإعادة إسكان حوالي

3000 أسرة، تخصص لها نسبة 30% من مجموع المساحة؛

* تهيئة الموقع المتواجد بداي داي على مساحة 15 هكتار وإعادة إسكان حوالي 200 أسرة؛

وفي سياق خطاب العرش (2001)، الذي أعطيت من خلاله تعليمات حول محاربة السكن غير اللائق، تعبأت السلطات العمومية وكافة الأجهزة والمؤسسات قصد السهر على تنفيذ تلك التوجيهات. تجسدت على المستوى المحلي (أكادير) بعقد اجتماع بتاريخ 25 شتنبر2001، شاركت فيه سلطات الوصاية إلى جانب مختلف الفاعلين المتدخلين في ميدان الإسكان. ركز من خلاله المشاركون على الوقوف على العراقيل السالفة الذكر والتي حالت دون تنفيذ مشاريع إعادة إسكان قاطني دور الصفيح المبرمجة بالمخطط المحلي للسكن والتنمية الحضرية لأ**كادير الكبرى** واقتراح الحلول لذلك. وبالرغم من مجهودات السلطات العمومية، فقد بقيت عدة مشاريع عالقة، وتم تأجيل انطلاقها إلى تاريخ إطلاق برنامج وطني جديد ابتداء من سنة 2004.

- أنزا على موعد مع القضاء النهائي على دور الصفيح في إطار برنامج "مدن بدون صفيح"

قبل الحديث عن هذا البرنامج الجديد، لابد أن نضعه في سياقه الوطني والدولي وأن نذكر ببعض توجهاته العامة. فالأخير يعتبر بمثابة جواب وطني لمخطط عمل أعدته الأمم المتحدة سنة 1999، والذي يسعى إلى تحسين ظروف عيش لما يقارب 100 مليون ساكن بالأحياء الصفيحية في أفق 2020. وبالرغم من كون برنامج مدن بدون صفيح يعتبر من الإملاءات الخارجية، إلا أنه سيتموقع في السياق الوطني بعد الأحداث الدموية 16 ماي 2003 بالدار البيضاء بعد أن قادها شباب يقطنون بأحد أحياء الصفيح بالمدينة، بحيث أكدت السلطات العمومية مرة أخرى عزمها "على محاربة" دور الصفيح تطبيقا لتوجيهات الخطاب الملكي للمؤسسة البرلمانية في سنة 2003.

يرتكز هذا البرنامج على منهج جديد يقوم على وضع "عقود المدن" الرابطة بين الدولة والجماعات المحلية. تتكلف الدولة بمساعدة هذه البرامج المنجزة على شكل إعادة الهيكلة في عين المكان وخلق تجزئات إعادة الإيواء أو إعادة الإسكان. وعلى

صعيد آخر، وربما لأول مرة، تم إدخال مفاهيم جديدة من قبيل المصاحبة الاجتماعية[9] الذي يعد من بين الابتكارات المغربية لبرنامج مدن بدون صفيح.

على مستوى أكادير، يندرج هذا البرنامج في إطار عقد "مدينة بدون صفيح" الذي تم توقيعه في دجنبر 2004 بين الوزارة المنتدبة لدى الوزارة المكلفة بالسكن والتعمير ومدينة أكادير الممثلة عبر والي جهة سوس ماسة درعة ورئيس المجلس الجماعي لأكادير. يضم هذا العقد لائحة عمليات إعادة الإسكان ويحدد طرق التمويل وظروف إنجازها. كما يحدد كذلك الأدوار والمهام التي سيلتزم بها كل متدخل وإلزام هؤلاء في إعادة إحياء العمليات التي دخلت في إطار التعاقد سابقا والتي مازالت في طور الإنجاز. يهدف هذا البرنامج إلى إعادة إيواء تام لساكنة أحياء الصفيح بأكادير في المواقع الجديدة المجهزة والموجهة لاستقبال الأسر المستفيدة وذلك في أفق سنة 2008 كتاريخ الإعلان عن مدينة أكادير بدون صفيح.

الجدول رقم1: أماكن استقبال ساكنة دور الصفيح حسب نوع المنتوج

المشروع	الموقع	عدد الوحدات	البقع الأرضية	المساكن (الشقق)
أنزا العليا	تدارت- أنزا	6182	4779	1054
الحي المحمدي	أكادير	7085	3310	-
الفرح	بنسركاو	3700	2947	319
أدرار	تيكوين	3156	819	3341
الكويرة	أكادير	745	617	-
الحاجب	تيكيون	696	150	-
أبراز	أبراز	1080	568	-
العمليات السابقة	-	264	211	63
المجموع		22906	13401	2179

Source: El Ayadi El Mostapha (2010) : L'évaluation du programme « ville sans bidonville » cas la ville d'Agadir, rapport de fin de stage.

استهدف البرنامج على مستوى أكادير ما يقارب 65 حي صفيحي، بما مجموعه 10 763 دار صفيحية أو كما تسمى بـ*البراكة*، وذلك بكلفة إجمالية تعادل 1197.24

[9]- يقتضي نظريا الأخذ بعين الاعتبار التنوع السوسيو اقتصادي لساكنة أحياء الصفيح أثناء عمليات إعادة الإسكان أو الإيواء، سن إجراء المساعدة وتأطير الأسر المستفيدة على جميع مراحل المشاريع، إنعاش الممارسات والحلول المبتكرة الموجهة لتيسير إعادة إيواء الساكنة (خلية المصاحبة الاجتماعية في الميدان، السلف من أجل اقتناء مواد البناء، خلق تعاونية الشراء،...)، تشجيع الاندماج السوسيو اقتصادي للساكنة عبر تنمية الأنشطة المدرة للدخل، القروض الصغرى، إنعاش الشغل الذاتي والمقاولات الصغرى والولوج إلى الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية.

مليون درهم، يساهم فيها المستفيدون بما يقارب 702.125 مليون درهم، وصندوق التضامن للسكن بمبلغ 387.815 مليون درهم، والجماعة الحضرية ب 2 مليون درهم والموازنة ب 105.3 مليون درهم. وفيما يلي المشاريع السبعة التي تم تنفيذها لإعادة إسكان 12287 أسرة كانت تقطن أحياء الصفيح.

على العموم، وانطلاقا مما جاء في الجدول، وما تمت الإشارة إليه سالفا، يبدو أن برنامج مدينة أكادير بدون صفيح في أفق 2008، شكل مناسبة لتفعيل أو تنفيذ مجموعة من المشاريع التي بقيت عالقة منذ أواخر الثمانينيات في إطار مجموعة من الخطط أو البرامج وذلك لأسباب مختلفة. بالفعل فإذا كانت المواقع أو أماكن الاستقبال هي نفسها المحددة في التصورات السابقة، فإن التصور الجديد للبرنامج ومنهجية التفعيل التي جاء بها، قد أحدثت تغييرات ملحوظة سواء على مستوى طبيعة المنتوج العقاري المقدم للمستفيدين وكذا أوجه أو طرق الاستفادة، ناهيك عن اختيارات القضاء على السكن غير اللائق والتي تركز بالأساس على القضاء النهائي على أحياء الصفيح الموجودة، وهذا ما يتبين بشكل جلي على مستوى عمليات تدخل البرنامج في الأحياء المستهدفة

في هذا الإطار، أنجزت دراسة سنة 2002 من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تحت عنوان "التحديد الاجتماعي لحي داي داي الصفيحي" والتي وضعت من بين أهدافها العامة تحديد، بمشاركة الساكنة، مختلف سيناريوهات الإزالة résorption المكيفة مع الوسائل أو الإمكانيات والحاجيات، وطموحات الساكنة في تلاؤم مع إمكانيات تدخل السلطات العمومية ومختلف الشركاء المحليين. كما تهدف إلى تفحص ظروف التنفيذ المادي والتقني ومدى قابلية تحقيق مختلف سيناريوهات إزالة داي داي[10]. لقد خلصت نتائج البحث الميداني لهذه الدراسة إلى أن آراء الساكنة حول مسألة اختيار سناريو أو مقترح القضاء على دور الصفيح داي داي، موزعة بين مقترح تدارت وإعادة الهيكلة في عين المكان مع الأفضلية لهذا الأخير. وفي نفس السياق، أكد الباحث محمد بن عتو انطلاقا من بحث ميداني أنجزه في سنة 2001 هذا التوجه، موضحا أن المقاومة التي يبديها قاطنوا دور الصفيح بأنزا تجاه مقترح تدارت نابعة من البعد النسبي عن الوحدات الصناعية لأنزا المركز حيث تشتغل أغلب النساء. كما أن الوضعية الهامشية لأنزا مقارنة مع التجهيزات المدرسية الأساسية

[10]-يصنف من أكبر أحياء الصفيح المتواجدة بأنزا.

والصحية والثقافية، تكلف قاطني دور الصفيح مصاريف النقل الجماعي أو الفردي. وحينما يبتعدون أكثر سيفقدون هذا المكتسب. لهذا يفضلون حل إعادة الهيكلة أو إعادة الإيواء في مكان قريب جدا أو في عين المكان، وهذا ما عبرت عنه نسبة 28 **%** من الساكنة المستجوبة في مقابل 2**%** يفضلون إعادة الإسكان بتدارت[11].

الشيء نفسه بالنسبة لآراء المؤسسات – حسب دراسة التحديد الاجتماعي لحي داي داي- التي باتت بدورها متباينة تبعا للرهانات التي تكون وراء عمليات القضاء على دور الصفيح. فمن جهة، تقترح الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق؛ تدارت كمكان الاستقبال، في حين تقترح استغلال موقع داي داي في مشروع تحسين المدخل الشمالي للمدينة. في حين أن جماعة أنزا تقترح حلا جمعيا يأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعية للحي الصفيحي وتقترح إعادة الإسكان في عين المكان في إطار المشروع المندمج للموازنة. وبخصوص المكتب الوطني للكهرباء والوكالة المستقلة المتعددة الخدمات بأكادير(RAMSA) ، فلا يرون أي عائق بخصوص مقترح إعادة هيكلة حي داي داي.

بين هذه الآراء المتباينة، يبقى الرهان الحضري هو المحرك الحقيقي لعملية القضاء على السكن غير اللائق بحي داي داي بأنزا، وهو ما يستدعي القضاء النهائي على دور الصفيح وترحيل قاطنيها إلى تدارت. لكن ما يمكن التأكيد عليه، أن عملية تدارت وطبيعة الاستفادة التي تمت حاليا (البقع الأرضية 82**%** الشقق 18**%**) لا تجسدان انتظارات وطموحات سكان أحياء الصفيح بأنزا ، والذين عبروا عنها قبل تنفيذ المشروع، بحيث كان أغلبهم (50**%**) يفضلون الاستفادة عن طريق المسكن شبه التام، بينما 29**%** هي التي كانت تأمل الحصول على البقع الأرضية و 2 **%** فقط هي من كانت ترغب في السكن بالعمارات[12]. هي إذن مفارقات تدفعنا إلى التساؤل حول الجدوى من الدراسات الرسمية التي أنجزت لهذا الغرض إذا لم تأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوصل إليها، وحول مصير تفعيل إجراءات الهندسة الاجتماعية من أجل تشجيع انخراط قاطني دور الصفيح في الحلول المقترحة (المصاحبة الاجتماعية).

[11] - Ben attou Mohamed (2008): « Bidonvilles dans la ville: Désordre ou déviance ? le cas d'Anza (Agadir) » in : revue DIRASSAT, Faculté des lettres et des sciences humaines Agadir, p 67.

[12]- Ben attou Mohamed (2008):. op cit , p 64

- مشروع أنزا العليا: مكان إعادة إيواء وإسكان قاطني أحياء الصفيح بأنزا

يعتبر مشروع أنزا العليا من بين أهم المشاريع المهيأة لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح بأكادير إلى جانب مشروع الحي المحمدي في إطار برنامج محاربة السكن غير اللائق على مستوى المدينة. يقع هذا المشروع في هضبة تدارت المطلة على أنزا من ناحية الشرق، ويجاور الحي السكني العشوائي تدارت، وذلك على مساحة 181 هكتار مهيئة. يمتاز هذا المكان بالقرب الجغرافي من المكان الأصلي لأحياء الصفيح لكن يبدو معزولا من الناحية الطبغرافية (هضبة تدارت) عن أنزا. تم تهيئة هذا المشروع لاستقبال 5814 أسرة تقطن بأحياء الصفيح بأنزا والجيوب المتناثرة داخل الميناء والمنطقة الصناعية، أي ما يعادل **36%** من مجموع الساكنة المعنية بالبرنامج.

3- تمثلات ومواقف ساكنة أنزا العليا تجاه سياسة إعادة الإسكان

لقد خصصنا هذا المحور لمساءلة تمثلات ساكنة أنزا العليا المستفيدة من عملية إعادة الإسكان حول السياسة نفسها، وذلك بعد مضيء أزيد من عقد من الزمن تقريبا على بداية عملية الاستقرار بالتجزئة. لقد أفرزت نتائج البحث الميداني عن وجود آراء ومواقف متباينة، بين الاحساس بالاندماج والاحساس بالتهميش من جديد، بل أحيانا يكون التعارض في نفس الرأي، الشيء الذي يجعل تصريحاتهم غير متجانسة.

1.3- عملية إعادة الإسكان: فرصة للاندماج والخروج من التهميش

ترتكز أجوبة المستجوبين المستحسنة لسياسة إعادة الإسكان انطلاقا من تجربتهم على عدة عناصر، تشكل في نظرهم مؤشرا على الخروج من دائرة التهميش الذي طالهم منذ عقود. إنها عناصر تندرج ضمن ثنائية الإقصاء/ التهميش والاندماج. وللتعبير عن هاتين الوضعيتين، تكاد مختلف الإجابات لا تخلوا من توظيف أسلوب المقارنة وذلك من أجل التمييز بين ظروف وزمكان الاقصاء والاندماج.

يتمحور العنصر الأول حول الجانب الصحي (la salubrité)، كما تؤكده مجموعة من تصريحات السكان المستجوبين؛ حيث يرون بأن سياسة إعادة الإسكان سمحت لهم بالحصول على مجموعة من الفوائد التي حرموا منها طيلة فترة سكنهم بالحي الصفيحي، كالنظافة والتهوية...وذلك بمجرد ولوجهم إلى المسكن الحديث. ولإبراز ذلك، يقدم المستفيدون دائما ***البراكة*** كمرجعية تاريخية ومجالية تختزن

ذكريات الماضي القريب أو البعيد بمختلف طبائعها، إذ كانت تقترن بالمعاناة نظرا لطبيعة المواد الهشة التي بنيت بها كالقصدير أو الخشب وما يترتب عن ذلك من معاناة، خاصة كلما حلت بعض الظروف المناخية كالبرد والمطر...، وكذلك غياب الربط بالتجهيزات الأساسية كالماء الصالح للشرب والكهرباء. في المقابل، يقرون على أن السكن "الحديث" بمختلف مقوماته، شكل حصنا منيعا أمام تلك الظروف، وقطيعة مع المعاناة (هنا تستعمل كلمة *التكرفيس* بالدارجة المغربية للتعبير عن ذلك). كما تطرقت جل المقابلات أيضا إلى أن الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء وكذلك شبكة الصرف الصحي بالموقع الجديد قد خفف من تلك المعاناة وساهم في تيسير بعض مناحي الحياة اليومية للساكنة المعنية.

من جهة أخرى، أشار المستفيدون إلى أن مسألة الولوج إلى التجزئة في حد ذاته وامتلاك مسكن قانوني مجهز بالماء والكهرباء يدخل ضمن انتظاراتهم، لما له من دلالة على مستوى تغيير وضعية سكنهم غير القانونية عن طريق المعيار الحضري " la norme urbaine"، وبالتالي تحقيق الاندماج في المدينة القانونية، عكس الآخرين الذي غادروا الهامش في اتجاه هامش آخر، وهنا نقصد المجالات العشوائية *"مشاو العشوائي"* لأسباب أو رهانات معينة. فالاستعمال القانوني للمجال، يعد إذن أحد مؤشرات الاندماج في الحياة الحضرية لدى الساكنة بالرغم من كلفته، وهذا ما عبرت عنه إحدى المستفيدات؛ *"المهم*، فبمجرد التوفر *على فاتورة الكهرباء والماء تحمل اسمك فهذا أحسن، فرغم عدم تأديتنا* لما كنا نستهلكه من ماء وكهرباء *يومئذ في البراكة، كنا نحس أننا دائما نعيش في الهامش"* .

أكثر من هذا، يعتبر الولوج إلى المعيار الحضري مصدر الاحساس بالتفوق أو الأفضلية لدى المستفيدين مقارنة مع ساكنة حي تدارت المجاور للتجزئة. إحساس ناتج عن طبيعة المساكن التي شيدها المستفيدون وخاصة في بعدها القانوني والمورفولوجي، عكس الطابع غير المنظم أو العشوائي الذي يميز تدارت.

ويمكن قراءة هذه الأفضلية كذلك، انطلاقا من الكلمات المستخدمة في الخطاب العفوي للسكان المستفيدين وهم يصفون هذا المجال؛ كالعشوائي للتمييز بين المجالين المجاورين واحد قانوني (التجزئة) والآخر عشوائي (تدارت) أو تدارت القديمة لتمييزها عن تدارت الجديدة أي أنز العليا.

من الجوانب الإيجابية أيضا لعملية إعادة الإسكان كما جاء في خطاب المستفيدين، مسألة الإحساس بالأمن والأمان الذي يكون مصدره هو طبيعة المسكن أو الدار كما يسمونها. وهو إحساس نابع من صلابة المسكن ومتانته (طبيعة مواد البناء) وكذلك موقعه بالنسبة لبعض المخاطر المحتملة. عكس *البراكة* التي كانت تمثل لهم مصدر التهديد الدائم وعدم الاستقرار، نتيجة هشاشة بنيتها وانعدام شروط السلامة وتعرضها المحتمل للمخاطر الطبيعية (كالفياضانات وانزلاق التربة أو سقوط الأحجار، حالة حي داي داي) أو تلك المرتبطة بالأنشطة الصناعية كالحرائق أو تسرب الغازات السامة، إضافة إلى الأضرار الصحية للتلوث بحكم القرب من المعامل.

وحسب مريم البالغة من العمر 19 سنة، طالبة جامعية، عاشت لمدة 10 سنوات بحي ريداكا قبل أن يتم هدمه، فقد استحسنت بشكل كبير عملية إعادة الإسكان، حيث مكنتهم من التمتع بالهدوء والشساعة والنقاء الذي يمتاز به الموقع الجديد. تقول مريم : *" أنا أصلي من البراريك وأفتخر به، ولكن هؤلاء الناس قدموا لنا خيرا لما حولونا إلى التجزئة، لأن هناك معامل وتلوث كبير، يعني حتى صحتنا تضررت جراء ذلك"* .

2.3- عملية إعادة الإسكان: نحو تكريس الفوارق السوسيومجالية

إذا كان الولوج إلى السكن في إطار عملية إعادة الإسكان والإيواء والربط بالتجهيزات الضرورية من ماء وكهرباء قد جعل بعض المستجوبين يستحسن هذه العملية، فإن باقي الجوانب الأخرى كانت مصدر الاحساس بالتهميش من جديد لدى معظم المستجوبين. لقد رافق الاستقرار بالحي الجديد ظهور نفقات جديدة كانت غائبة في أحياء الصفيح كتلك المرتبطة بالتنقلات وفواتير الكهرباء والماء الصالح للشرب وقروض البناء والتجهيز. وتمثل النفقات المرتبطة بالنقل المستخدم لبلوغ أماكن العمل بأنزا (المكان السابق) والأماكن الأخرى بأحياء المدينة لقضاء باقي الأغراض عبئا كبيرا لدى جزء هام من هؤلاء السكان، بحيث أن هذه النفقات كانت محدودة أو غائبة في أنزا (مكان الإقامة السابق)، نظرا لمركزيته الجغرافية وقربه من بعض المرافق وأماكن عمل غالبية السكان (الحي الصناعي والميناء). ويبقى الحل عند معظم هذه الأسر المستجوبة هو تقليص بعض النفقات الخاصة بالتغذية والملبس والتنقلات غير الضرورية والسفر في العطل.

ومن ناحية أخرى، سلط بعض المبحوثين الضوء على فقدان النساء لوظائف الشغل بسبب بعدهن عن أماكن العمل وقلة وسائل النقل، كما تؤكد هنا إحدى السيدات بأنزا العليا " ... من قبل كنت أشتغل في محل للحلويات؛ بمجرد ترحيلنا إلى هذا المكان، أصبح من المستحيل الذهاب إلى هناك بسبب نقص وسائل النقل من جهة، وانعدام الأمن في الصباح الباكر وفي وقت متأخر من الليل من جهة ثانية، كما أن المبلغ الذي أحصل عليه يبقى ضئيلا جدًا، فلن أشتغل من أجل تسديد تكاليف التنقل".

وضع يعكس الصعوبات التي تواجهها النساء في عملية التنقل والاستمرار في ممارسة وظائفهن ومزاولة أنشطتهن بشكل عادي كما هو الحال في أحياء الصفيح، وهو ما يولد لدى البعض الشعور بالعزلة وفقدان حرية التنقل في جميع الأوقات بمجرد الانتقال إلى الحي الجديد. ينضاف إلى ذلك النفقات المتزايدة بفعل التنقلات اليومية. ينعكس هذا النقص الكبير على مستوى خدمات النقل العمومي بشكل سلبي على فعل التنقل لدى جميع الفئات.

ساكنة أنزا العليا بأكادير تشتكي سوء خدمات النقل الحضري [13]

المصدر: https://alyaoum24.com/1591934.html

ويعزز التأخر الكبير في إتمام عمليات التجهيز والبناء بالحي الجديد والنقص على مستوى المرافق العمومية وفرص الشغل، الاحساس بالتهميش والتفاوتات المجالية بين أنزا العليا وباقي أحياء أكادير والتخلي من قبل السلطات العمومية. يتضح هذا جليا

[13]- عنوان لمقال منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم 24 بتاريخ 14 أكتوبر 2021

من خلال بعض التعابير التي يستخدمها السكان في خطابهم لوصف وضعيتهم الجديدة؛ *لاحونا* (رمونا) "*لاحونا لهاد البلاصة هذي، راه حشومة*" و*نساونا* (نسونا) وحكرونا (احتقرونا) وشردونا، وكلها صيغ تحيل على الإقصاء والإبعاد. تضاف إلى هذه التعابير بعض المصطلحات لوصف الحي الجديد في جوانبه المورفولوجية كالغابة والقرية، و"*لاعلاقة*" *لوصف* سكانه.

خاتمة

إن تتبع سيرورة تطور السياسات العمومية الموجهة للهوامش الحضرية بمفهومها الجغرافي والتعميري والسوسيولوجي، يكشف عن الأهمية التي تحظى بها هذه الأخيرة في مختلف الفترات التاريخية. غير أنه بالرغم من التجارب التي راكمها المغرب في هذا الإطار، إلا أن معظمها تفتقر لرؤية شمولية ومندمجة، وهوما يفسر استمرار كل أشكال الهوامش الحضرية في مدننا ومحيطها. ويعتبر برنامج "مدن بدون صفيح" من أهم هذه السياسات الحضرية العمومية وأحدثها؛ ويهدف إلى القضاء النهائي على أحياء الصفيح وتمكين الأسر المعنية من الحصول على السكن في أحياء جديدة. لكن في المقابل، أبانت دراسات الأثر لبرنامج دعم القضاء على السكن غير اللائق واحياء الصفيح عن وجود العديد من الهفوات بالرغم من اعتماده على مبادئ جديدة من قبيل المصاحبة الاجتماعية. برنامج يفتقد إلى استراتيجية واضحة تسعى إلى دعم ومواكبة الساكنة المعنية في جل المراحل.

ويظهر هذا بشكل جلي من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج ومعطيات ميدانية، انطلاقا من مجال أنزا العليا الذي يمكن اعتباره بمثابة مختبر حقيقي يسمح بتقييم ودراسة آثار برنامج مدن بدون صفيح. فإذا كان هذا الأخير يضمن لقاطني دور الصفيح الولوج الى السكن اللائق، وهو بالفعل ما استحسنه جل المستجوبين المستفيدين من هذه العملية، إلا أنه في المقابل، نسجل عدم تمكن الجميع من الاستفادة من هذا الحق بداعي ضعف أو قلة الموارد، والتي تسمح لهم بتثمين البقع الأرضية – حسب ما عبر عنه المستجوبون- الشيء الذي دفع بالعديد منهم إلى إعادة بيعها والتوجه إلى الهوامش البعيدة. ينضاف إلى هذا، ارتفاع تكاليف عيش الأسر والصعوبات التي تواجه غالبية السكان في هذا الحي الجديد على مستوى الولوج إلى بعض المرافق والتنقل نحو مركز المدينة بفعل قلة وسائل النقل وهامشية المجال مقارنة مع المكان الأصلي لدور الصفيح بأنزا. وهو ما يولد الإحساس بالإبعاد

والتهميش من جديد لدى جزء مهم من الساكنة. واقع يكشف لنا أننا بصدد إنتاج تفاوتات سوسيومجالية ولكن بشكل جديد، مما يعني استمرار التمايزات التي لطالما ميزت المدينة منذ الحقبة الاستعمارية. هذا ما يدفعنا إلى التساؤل من جديد حول فعالية هذه السياسات العمومية، وقدرتها على تحقيق الإدماج الحضري ورفع التهميش عن ساكنة أحياء الصفيح.

المراجع

• عثمان هناكا 2007: "جهاز المدن والمراكز بسوس، آليات تكوين ونظام اشتغال الشبكة الحضرية الجنوبية"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة ابن زهر، أكادير، 1010 صفحة.

•نجيب تقي 2012، جوانب من ذاكرة كريان سنطرال الحي المحمدي بالدار البيضاء في القرن العشرين، الطبعة الأولى.

•Alpe Yves *et all* (2005) : Lexique de la sociologie. Ed. DALLOZ, Paris, France p 153.

•Ben Attou Mohamed (2008) : « Bidonvilles dans la ville: Désordre ou déviance ? le cas d'Anza (Agadir) » in revue DIRASSAT, Faculté des lettres et des sciences humaines Agadir, p 67.

•Ben attou Mohamed (2014) : « Impacts de la politique de résorption sur l'amélioration du cadre de vie des ménages attributaires et glissements acquéreurs : cas des quartiers Sidi Youssef et Hay Mohammadi à Agadir », Revue AFN Maroc N° : 15-16, pp 11-12.

•Benjelloun Driss (2003) : Programme Evaluation des programmes de résorption de l'habitat insalubre, p 12

•Dethier Jean (1970) : « Soixante ans d'urbanisme au Maroc », in : *Bulletin Economique et Social du Maroc*, numéro double

118-119, 1970, pp 28-29.

•El Ayadi El Mostapha (2010) : L'évaluation du programme « ville sans bidonville »cas la ville d'Agadir, rapport de fin de stage

•Gilles Ferréol (2004) : Dictionnaire de sociologie. 3ème éd. Armand colin.

•Masson Alain (1972) : « Urbanisation et habitation du grand nombre. L'approche marocaine », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Éd. CNRS, pp 128-129.

•Rachik Aberrahmane (1995) : Ville et pouvoirs au Maroc. Ed, Afrique Orient- Casablanca, p 18.

تجليات العدالتين المجالية والاجتماعية من خلال تطور تمويل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

محمد الرقيبي

مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض-مراكش

errakibim@gmail.com

ملخص

شهدت المسألة الاجتماعية في المغرب في تسعينيات القرن الماضي تحولا مهما، حيث أطلقت السلطات العمومية عددا من البرامج الاجتماعية التي استهدفت تجاوز الاختلالات المسجلة على مستوى العدالة الاجتماعية والمجالية، خاصة في المجال القروي.

وتم إحداث صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية سنة 1994 باعتباره آلية تمويلية لمجموعة من البرامج التي همت المجال القروي، غير أن هذا الصندوق كانت له أدوار محدودة في تمويل التنمية القروية إلى حدود سنة 2008، إذ ستعرف موارد هذا الصندوق تطورا ملحوظا، حيث سيتم توزيعها بين قطاعي الفلاحة وإعداد التراب.

وستتميز سنة 2016 بتحول مهم على مستوى أدوار هذا الصندوق بمناسبة إطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بغلاف مالي يصل إلى 50 مليار درهم، حيث يستهدف البرنامج إطلاق مجموعة من المشاريع المتعلقة بفك العزلة والتعليم والصحة وغيرها.

لقد رافق تدبير هذا الصندوق مجموعة من الاختلالات سواء تلك المتعلقة بضعف الموارد، وغياب خطة موحدة للتنمية القروية، وإكراهات متعلقة بالتنفيذ الميداني للبرامج والمشاريع الممولة عبر الصندوق، وهو ما أثر سلبا على فعاليته في تمويل العدالة المجالية والاجتماعية بالمغرب، وهو ما يستدعي إطلاق رؤية موحدة للتنمية القروية قصد الارتقاء بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية إلى آلية حقيقية لتمويل التنمية القروية، مما سيسهم في تعزيز العدالة المجالية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية القروية؛ التمويل العمومي؛ العدالتين المجالية والإجتماعية؛ الفعالية؛ التقييم.

Abstract

The social issue in Morocco in the 1990s witnessed a substantial transformation. the government launched several social programs aimed at redressing the imbalances in social and property justice, particularly in rural areas.

Thus, the Fund for the Development of rural and Mountain Regions was established in 1994 as a funding mechanism for a set of programs concerning the rural region. However, the Fund has played a limited role in financing the development of rural areas until 2008, which will be characterized by the development of the Fund's resources, which will be divided between the sectors of agriculture and land use planning.

The year of 2016 will see a major transformation of the Fund's roles with the launch of the Social Disparities Reduction Program with financial coverage of up to 50 billion dirhams. The program aims to reduce social disparities through a range of projects related to education, health, infrastructure and others.

The management of the Fund has been accompanied by a series of imbalances, related to the weakness of resources and the lack of a unified plan for the development of rural areas and constraints related to the implementation on the ground of programs and projects financed by the Fund, which has undermined its effectiveness on the financing of social justice in Morocco. This calls for the launch of a unified vision of the development of rural areas in order to transform the Fund for the Development of Rural and Mountain Areas into a real financing mechanism for the development of rural areas, which will contribute to the promotion of the social justice.

Key words : Rural Development ; Public financing ; Spatial Justice ; efficiencies ; evaluation.

مقدمة

شهدت المسألة الاجتماعية بالمغرب مجموعة من التحولات، حيث تأثر الدور الاجتماعي للدولة بالمغرب بعدد من المتغيرات الداخلية والخارجية والتي أسهمت في تعزيز هذا الدور تارة، وتراجعه تارة أخرى، وهو ما أثر على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية بالمغرب.

وإذا كانت الدولة المغربية قد سعت بعد الاستقلال إلى بناء مؤسساتها الوطنية، وتقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين، حيث أحدثت مؤسسة للإنعاش الوطني على سبيل المثال لا الحصر، فإن مطلع الثمانينات سيشهد تراجعا لأدوار الدولة على المستوى الاجتماعي، حيث سيدخل المغرب في برنامج التقويم الهيكلي والذي استهدف استعادة التوازنات المالية في مقابل التراجع عن تدخل الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد كان لهذا البرنامج آثار فادحة على مستويات البطالة والفقر والهشاشة خاصة في المجال القروي، حيث تميزت هذه المرحلة أيضا بارتفاع نسب الهجرة القروية إلى الحواضر.

وقد شكلت سنوات التسعينات منعطفا هاما في تعاطي السلطات العمومية مع المسألة الاجتماعية، حيث تميزت هذه المرحلة بانفتاح سياسي وموجة حقوقية على المستوى العالمي انعكست على المسألة الاجتماعية بالمغرب، حيث تم إطلاق مجموعة من البرامج المتعلقة بالخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، طرق...) وخاصة في المجال القروي والذي تحمل عبء برنامج التقويم الهيكلي، وهو ما سيتعزز بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 وبرامج اجتماعية أخرى (راميد، دعم الأرامل، تيسير، مليون محفظة...).

لقد انعكس هذا التحول على مستوى الأدوار الاجتماعية للدولة بالمغرب على حضور العدالة الاجتماعية والمجالية في دستور 2011[1]، حيث وردت "العدالة

[1]- الدستور المغربي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432، الموافق 29 يوليو 2011، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق 30 يوليو 2011، ص 3600.

الاجتماعية" على مستوى تصدير الدستور، كما وردت في الفصل 35 من الدستور.[2]

وإذا كانت العدالة الاجتماعية واردة بشكل مباشر في بعض الفصول من الدستور، فإن هذا الأخير قد نص على مجموعة من الآليات لتدعيم العدالة المجالية، من بينها صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات الواردين على مستوى الفصل 142 من الدستور.[3]

لقد فرض إطلاق برامج اجتماعية على السلطات العمومية إحداث آليات تمويلية لهذه البرامج والمشاريع، ولهذا الغرض، فقد تم إحداث "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" سنة 4.1994

تتجسد أهمية هذا الموضوع في كونه يتوقف عند إشكالية تمويل العدالتين المجالية والاجتماعية، إذ أن عددا من التقارير الرسمية وغير الرسمية تشير إلى أن البرامج الاجتماعية بشكل عام بالمغرب رافقها غياب السيولة المالية الكافية لأجرأة هذه البرامج على أرض الواقع، وتحقيق الأهداف المسطرة لها.

وتبعا لكل ما سبق، سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف عند مدى تطور صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وتجليات العدالتين الاجتماعية والمجالية خلاله، وذلك عبر تسليط الضوء على البرامج التي ساهم في تمويلها، وأثر هذه البرامج، مع الوقوف على الإكراهات التي رافقت تدبير هذا الصندوق، وسبل الارتقاء به. ولهذا الغرض سيتم تقسيم هذه الدراسة على الشكل الآتي:

- ✓ المبحث الأول: صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية رافعة لتمويل العدالة المجالية والاجتماعية
- ✓ المبحث الثاني: تقييم فعالية صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

[2]- صالح النشاط، العدالة الاجتماعية بالمغرب، مقاربة دستورية، مؤلف جماعي: العدالة الاجتماعية بالمغرب مقاربات قانونية وحقوقية، المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبعة الأولى، شتنبر 2021، ص 403.

[3]- نفس المرجع، ص 411.

[4]- أضيفت عبارة "المناطق الجبلية" بمناسبة قانون المالية سنة 2012.

المبحث الأول: صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية رافعة لتمويل العدالة المجالية والاجتماعية

عرف ملف التنمية القروية في التسعينات اهتماما من طرف السلطات العمومية، وفي هذا السياق، أحدثت الحكومة صندوق التنمية القروية بغرض تمويل بعض البرامج التي تهم المجال القروي بالأساس، ومن هذا المنطلق، سيتناول هذا المبحث في (المطلب الأول) دواعي إحداث هذا الصندوق وموارده ونفقاته، أما (المطلب الثاني) فسينصب حول البرامج الممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

المطلب الأول: تطور صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

بموجب المادة 40 من قانون المالية لسنة 1994 تم إحداث صندوق التنمية القروية.[5] هكذا، تشكل الحسابات الخصوصية للخزينة جزءا هاما من ميزانية الدولة، حيث تساعد على تنفيذ توجهات الحكومة، وتعرف على أنها مكونات للميزانية موجهة إما إلى تبيان العمليات التي لا يمكن إدراجها بطريقة ملاءمة في الميزانية العامة نظرا لطابعها الخاص أو لعلاقة بين المداخيل والنفقات وإما إلى تبيان عمليات مع الاحتفاظ بطابعها الخاص وضمان استمرارها من سنة مالية إلى أخرى دون التمييز بين السنوات المالية6، كما تحتل الحسابات الخصوصية أهمية خاصة نظرا لمساهمتها في تنفيذ بعض برامج وإجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[7].

الفرع الأول: دوافع إحداث صندوق التنمية القروية

تميزت سنوات التسعينات في المغرب بتزايد الاهتمام من طرف السلطات العمومية بالمسألة الاجتماعية، نظرا لمجموعة من المعطيات الوطنية والدولية، وهو ما أدى إلى إطلاق مجموعة من البرامج الاجتماعية والتي وجه جلها إلى العالم القروي.

---

[5]- ظهير شريف 1.94.123، صادر في 14 رمضان 1414 (25 فبراير 1994) بتنفيذ قانون المالية لسنة 1994 رقم 32.93، الجريدة الرسمية 4243 مكرر، الصادرة في 18 رمضان 1414 (فاتح مارس 1994)، ص 318.

[6]- سي محمد البقالي، "الكتلة الدستورية للمالية العمومية: مساهمة في رصد المرتكزات الدستورية لمالية الدولة"، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2019، ص 193.

[7]- المرجع نفسه.

الفقرة الأولى: سياق إحداث صندوق التنمية القروية

ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، فنظرا لانعكاسات برنامج التقويم الهيكلي على العالم القروي، والجفاف الذي شهده المغرب في الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي فقد كان لزاما على السلطات العمومية إطلاق آليات لتدعيم تنمية المجال القروي.

لقد تميز المغرب بعد الاستقلال بضعف البنيات التحتية والولوج للخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن...) خاصة في المجال القروي، حيث سجل عدد الفقراء الذين يعيشون في المجال القروي ما بين 1990 و1991 نسبة 18**%**، مقابل 7,6**%** في نفس الفترة المرجعية بالمجال الحضري.[8]

وعلى مستوى التعليم، وحسب إحصائيات 1994، فنسبة التمدرس بين سن 8 و13 سنة بلغت في المجال الحضري نسبة 83,9**%**، في حين لم يسجل العالم القروي سوى 43,4**%**[9]، ولم يكن القطاع الصحي أفضل حالا، فقد كانت تعيش 56**%** من الساكنة القروية على بعد 6 كيلومتر من مركز صحي سنة 1983.[10]

أما فيما يتعلق بخدمات الماء والكهرباء، فقد كان العالم القروي يسجل سنة 1995 معدل كهربة ضعيف جدا، حيث لم تتجاوز عدد القرى التي تستفيد من خدمة الكهرباء بالمغرب 18**%**.[11] في حين لم يتجاوز معدل تغطية المجال القروي بالماء الصالح للشرب 38**%**.[12]

الفقرة الثانية: أهداف صندوق التنمية القروية

أحدث صندوق التنمية القروية سنة 1994، بغرض تجاوز الاختلالات التي

---

[8]- مولاي عبد الصمد عفيفي، تحليل السياسات العمومية الاجتماعية في المغرب، سياسات تقليص الفقر نموذجا 1956-2015، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، الموسم الجامعي 2015-2016، ص 84.

[9]-الشهب محمد، إشكالية التعليم بالوسط القروي: دراسة لتجربة إصلاحية، مجلة عالم التربية، العدد 6, 7، 1999، ص 188

[10]- Morrison christian, jeanneret-Amour Véronique, Ajustement et dépenses sociales au maroc, Tiers-Monde, tome 32, N° 126, p 263.

[11]- اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية بمجلس النواب، تقييم برنامج الكهربة الشمولية، 2016، ص 28

[12]- اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية بمجلس النواب، تقييم البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، 2016، ص 15.

ميزت سياسة الدولة على مستوى التنمية القروية، ويتجلى الهدف الأساسي من وراء إحداث صندوق التنمية القروية ضبط حسابات البرامج المندمجة للتنمية القروية، ولهذا الغرض أنيطت مهمة الآمر بالصرف برئيس الحكومة، قبل أن تنتقل سنة 2016 إلى الوزير المكلف الفلاحة.[13]

وتجدر الإشارة إلى أن من بين أهداف الصندوق إضافة آلية أخرى إلى مجموعة آليات للتنمية القروية بالمغرب، ولعل ما يؤكد ذلك هو حجم الموارد التي رصدت للصندوق منذ إنشائه وخاصة في المرحلة ما بين 1994 و2008، حيث رصد للصندوق 1,5 مليار درهم، في الوقت الذي رصدت للتنمية القروية في التسعينات 19,5 مليار درهم.[14]

الفرع الثاني: موارد ونفقات صندوق التنمية القروية

تم إحداث صندوق التنمية القروية سنة 1994 بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، والمتمثلة أساسا في تحسين ظروف العيش في الوسط القروي، والرفع من تنافسية الاقتصاد القروي، وتقوية التجهيزات والبنيات التحتية بالمجال القروي، ولهذا الغرض سيتم تخصيص موارد للصندوق قد إنفاقها على تدخلاته.

الفقرة الأولى: موارد صندوق التنمية القروية

عرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية عددا من التحولات منذ إنشائه، هذه التحولات انعكست على مردودية مداخيله؛ حيث عرفت انخفاضا في فترات معينة، وارتفاعا في مراحل أخرى تبعا لمجموعة من المتغيرات.

هكذا، بعد إحداث صندوق التنمية القروية سنة 1994، ستخصص الحكومة للصندوق في قانون المالية لنفس السنة 50 مليون درهم[15]، ليتطور هذا الرقم بمناسبة قانون المالية لسنة 1995؛ حيث سيتم تخصيص 200 مليون درهم لصندوق التنمية القروية.[16]

---

[13]- المرجع السابق، ص 4.

[14]- المرجع نفسه.

[15]- ظهير شريف 1.94.123، صادر في 14 رمضان 1414 (25 فبراير 1994) بتنفيذ قانون المالية لسنة 1994 رقم 32.93، الجريدة الرسمية 4243 مكرر، الصادرة في 18 رمضان 1414 (فاتح مارس 1994)، ص 318.

[16]- ظهير شريف رقم 1.94.431 صادر في 28 رجب 1415 (31 ديسمبر 1994) بتنفيذ قانون المالية لسنة 1995 رقم 42.94، الجريدة الرسمية عدد 4287 مكرر الصادرة بتاريخ 28 رجب 1415 (31 ديسمبر 1994)، ص 2293.

وبعد سنة 1995، لم يتم تخصيص أي موارد لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية طيلة الفترة ما بين 1996 و1999، نظرا لعديد من الاعتبارات من بينها أن هذه الفترة شهدت تساقطات مطرية مهمة.

وخلال الفترة ما بين 2000-2002، ستبلغ مداخيل صندوق التنمية القروية 5.206 مليون درهم، تم تمويلها من الميزانية العامة بنسبة 85.4**%**، والباقي بواسطة الهبات من طرف البلدان الصديقة.[17]

وقد استعمل هذا الصندوق كإطار محاسبي لضبط عمليات موارد ونفقات برنامج محاربة آثار الجفاف الذي تم الشروع فيه سنة [18]2000، وإلى حدود سنة 2008 ستقتصر موارد الصندوق على ما تبقى من تحويلات برنامج محاربة آثار الجفاف (2000-2001).

ستتميز سنة 2008 بالشروع في تعبئة صندوق التنمية القروية بطريقة منتظمة، ففي سنة 2007 تم إعادة النظر في مفهوم التنمية القروية من خلال رؤية جديدة لإعداد التراب الوطني، عبر إدخال الأبعاد المتعلقة بتعزيز البنية التحتية وتحسين الدخل والتنمية البشرية.[19]

هكذا، ستتوج سنة 2008 بتوقيع اتفاقية بين كل من الوزارة المكلفة بالفلاحة من جهة، ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حيث تم من خلالها تقسيم نسبة استعمال موارد الصندوق، حيث ستستفيد الوزارة المكلفة بالفلاحة من نسبة استعمال لموارد الصندوق تبلغ 60**%** في مقابل استفادة الوزارة المكلفة بالتنمية المجالية من نسبة 40**%**.[20]

وعلى هذا الأساس سيتم ضخ مداخيل مهمة في صندوق التنمية القروية في الفترة ما بين 2008 و2011 كما سيوضح الرسم المبياني الآتي:

[17]- وزارة المالية والخوصصة، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2006، ص 64.
[18]- المرجع السابق، ص 65.
[19]- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2013، ص 74.
[20]- عرض للوزير المكلف بالتنمية المجالية أمام لجنة مراقبة المالية العامة، 2017، ص 6.

الرسم المبياني رقم 1: تطور موارد صندوق التنمية القروية ما بين 2008 و2011 (مليون درهم)

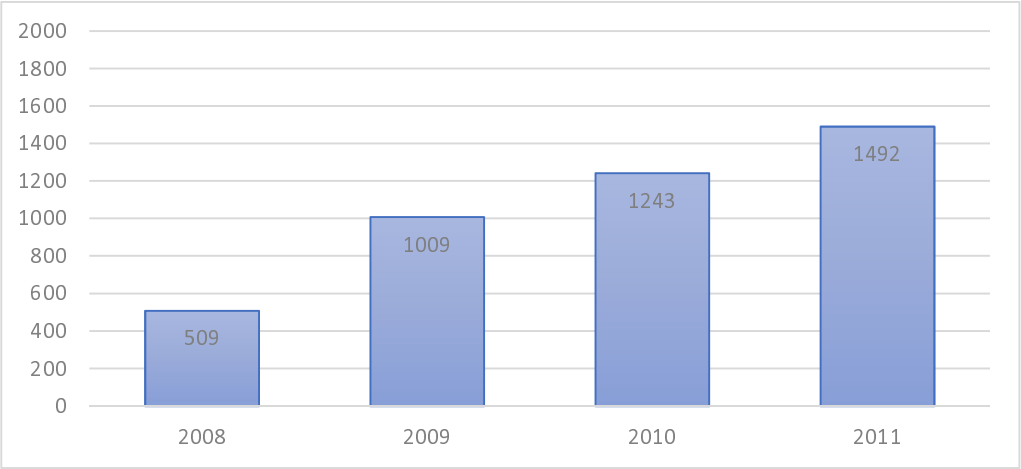

تركيب شخصي بناء على معطيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

يتضح من الرسم المبياني، تطور حجم الموارد التي تم رصدها لصندوق التنمية القروية، بحيث انتقلت من 509 مليون درهم سنة 2008، إلى 1.4 مليار درهم سنة 2011، وقد تم توزيع هذه الموارد على قطاعي الفلاحة والتنمية المجالية حسب النسبة المتفق عليها بناء على الاتفاقية التي تم توقيعها بين الطرفين سنة 2008.

وسيتم بداية من سنة 2012 إلى حدود 2015 التخلي عن مقاربة التوزيع المتفق عليها، حيث ستتميز المرحلة الثانية بالتوزيع الجزافي لاعتمادات الصندوق من طرف مديرية الميزانية حسب اقتراحات القطاعات بسبب عدم تجديد الاتفاقية.[21]

وستشهد سنة 2012 تحولا مهما على مستوى صندوق التنمية القروية، حيث سيتكفل الصندوق بالإضافة لمهامه بالبرامج المندمجة لتنمية المناطق الجبلية22، كما سيعهد في نفس السنة للوزارة المكلفة بالفلاحة باقتراح السياسة الحكومية في

[21]- المجلس الأعلى للحسابات، تقييم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، دجنبر 2016، ص 29.

[22]- ظهير شريف رقم 1.12.10 صادر في 24 جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012) بتنفيذ قانون المالية رقم 22.12 السنة المالية 2012، الجريدة الرسمية عدد 6048 الصادرة في 25 جمادى الآخرة 1433 (17 ماي 2012).

التنمية القروية والسهر على تنفيذها بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية.[23]

على هذا الأساس، ستعرف موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية تطور ملحوظا، حيث أن إضافة المناطق الجبلية إلى مجالات تدخل صندوق التنمية القروية لعب دورا في تطوير مداخيل الصندوق بداية من 2012، بحيث وصلت الموارد المنجزة لصالح الصندوق إلى 2.6 مليار درهم سنة 2015.

وبتوجيهات من الملك، سيتم إطلاق البرنامج الوطني لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، والذي سيرصد له 50 مليار درهم ستضخ في صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية على مدى سبع سنوات، بإشراف من السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة، والتي سيصبح وزيرها آمرا بالصرف للصندوق.

هكذا، سيتم توزيع هذا الغلاف المالي المخصص للبرنامج على مجموعة من المتدخلين، حيث ستتكفل مجالس الجهات بمبلغ 20 مليار درهم بنسبة 40%، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بمبلغ 23.5 مليار درهم بنسبة 47%، إضافة إلى مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 4 مليار درهم بنسبة 8%، ثم مساهمة المكتب الوطني للماء والكهرباء بمبلغ 2.5 مليار درهم، أي بنسبة 5%.[24]

هكذا ستعرف مداخيل صندوق التنمية القروية ارتفاعا ملحوظا، بحيث ستصل سنة 2018 إلى أزيد من 7 ملايين درهم، لتنتقل إلى أكثر من 9 ملايين درهم سنة 2019، حيث خصصت معظم هذه الموارد لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.[25]

الفقرة الثانية: استعمالات الصندوق

تعتبر استعمالات الصندوق الوجه الحقيقي لمدى أداء الصندوق لمهامه المنوطة به، وتعد الفترة ما بين 2000 و2002 هي الفترة التي استفاد منها الصندوق من موارد هامة قبل 2008، حيث بلغت موارده خلال هذه المرحلة حوالي 5.2 مليار درهم، ووصلت النفقات المنجزة في نفس الفترة 5.040 مليون درهم.[26]وبعد هذه

[23]- مرسوم رقم 2.12.33 صادر في 14 من ربيع الآخر 1433 (7 مارس 2012) يتعلق باختصاصات وزير الفلاحة والصيد البحري، الجريدة الرسمية عدد 6029 الصادرة بتاريخ 19 ربيع الآخر 1433 (12 مارس 2012).
[24]- عرض للوزير المكلف بالتنمية المجالية أمام لجنة مراقبة المالية العامة، مرجع سابق، ص 67.
[25]- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2022، ص 63.
[26]- وزارة المالية والخوصصة، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2006، ص 64.

المرحلة ستقتصر الموارد التي سيستفيد منها الصندوق على ما تبقى من تحويلات من برنامج محاربة آثار الجفاف.

ومع سنة 2008 والتي شهدت تطورا ملحوظا في حجم الموارد التي سيستفيد منها صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، سيتم توزيع نفقات الصندوق بين كل من الوزارة المكلفة بالتنمية المجالية والوزارة المكلفة بالفلاحة في الفترة ما بين 2008 و2011 عبر استفادة وزارة الفلاحة من حصة 60% مقابل حصة 40% للوزارة المكلفة بالتنمية المجالية، هذه المقاربة التي سيتم التخلي عنها بين 2012 و2015 من خلال الاعتماد على التوزيع الجزافي من طرف مديرية الميزانية بناء على اقتراحات كل قطاع على حدة.[27]

ستتميز الفترة ما بين 2008 و2015 باستحواذ السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة على استعمالات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: مقارنة استعمالات الوزارة المكلفة بالفلاحة والوزارة المكلفة بالتنمية المجالية بين 2008 و2015

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
موارد الصندوق	590	1.009	1.243	1.492	2.114	2.569	2.406	2.611
استعمالات الصندوق	401	932	943	557,78	522,79	946,74	287,54	460
النسبة (في المائة) *	68	92	76	37	25	37	12	18
استعمالات وزارة الفلاحة والصيد البحري	122,3	631,89	643,02	358,65	400	702,17	127,17	460
النسبة (في المائة) **	21	63	52	24	19	27	5	18
استعمالات وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	-	300	300	199,14	122,79	244,58	159,93	-
النسبة (في المائة) ***	0	30	24	13	6	10	7	0

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات، تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، دجنبر 2016، ص 33

[27]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 29.

يتضح اذن من خلال الجدول أعلاه أن استعمالات القطاعين الوزاريين المكلفين بالتنمية المجالية والفلاحة اتسمت بعدم الاستقرار بين الارتفاع حينا والانخفاض حينا آخر، وهو ما أثر بشكل سلبي على تدبير هذا الصندوق، كما يوضح هذا الجدول أيضا استحواذ وزارة الفلاحة على معظم استعمالات هذا الصندوق خلال الفترة بين 2008 و2015، ويمكن تفسير ذلك بالنظر لطبيعة وحجم البرامج الممولة من طرف هذا القطاع على رأسها مخطط المغرب الأخضر.

وإذا كانت الموارد المتعلقة بهذا الصندوق قد شهدت تطورا هاما خاصة مع سنة 2008، فإن مقارنة حجم الموارد المعتمدة مع النفقات المنجزة سيؤكد ضعف نسبة الاستعمالات لهذه الموارد، وذلك بالرغم من أن حجم الخصاص في المجال القروي كان كبيرا، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

الرسم المبياني رقم 2: مقارنة بين موارد واستعمالات صندوق التنمية القروية والمناطق القروية بين 2008 و2015

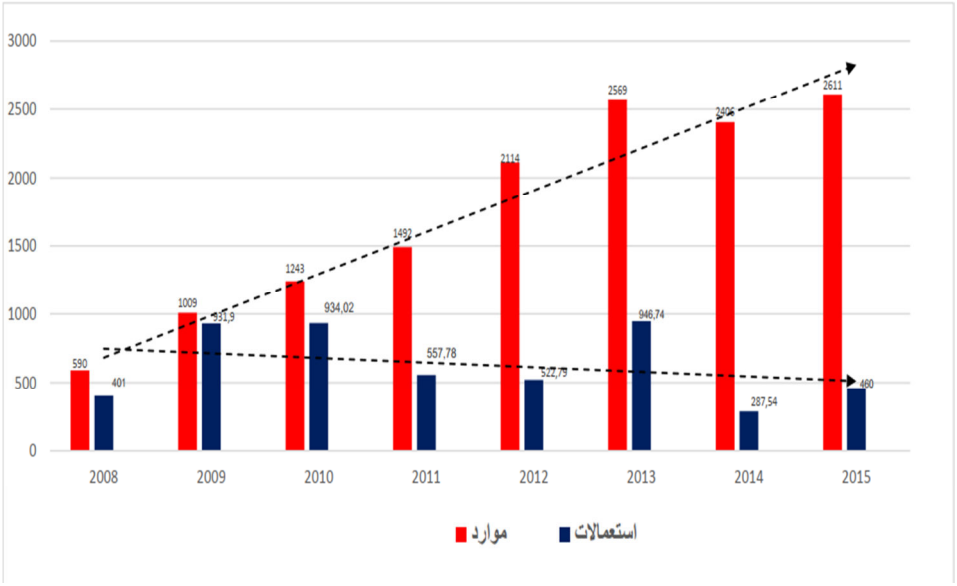

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات، تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، دجنبر 2016، ص 32

وبداية من سنة 2016 ستشهد موارد ونفقات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ارتفاعا ملحوظا، ويأتي هذا الارتفاع بمناسبة إطلاق برنامج محاربة

الفوارق المجالية والاجتماعية والذي ارتقى بالموارد المخصصة للصندوق[28]، يوضح الرسم المبياني الآتي التطور المسجل على مستوى موارد ونفقات الصندوق في المرحلة ما بين 2018 و2020:

الرسم المبياني رقم 3: تطور موارد ونفقات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بين 2018 و2020 (ملايين الدراهم)

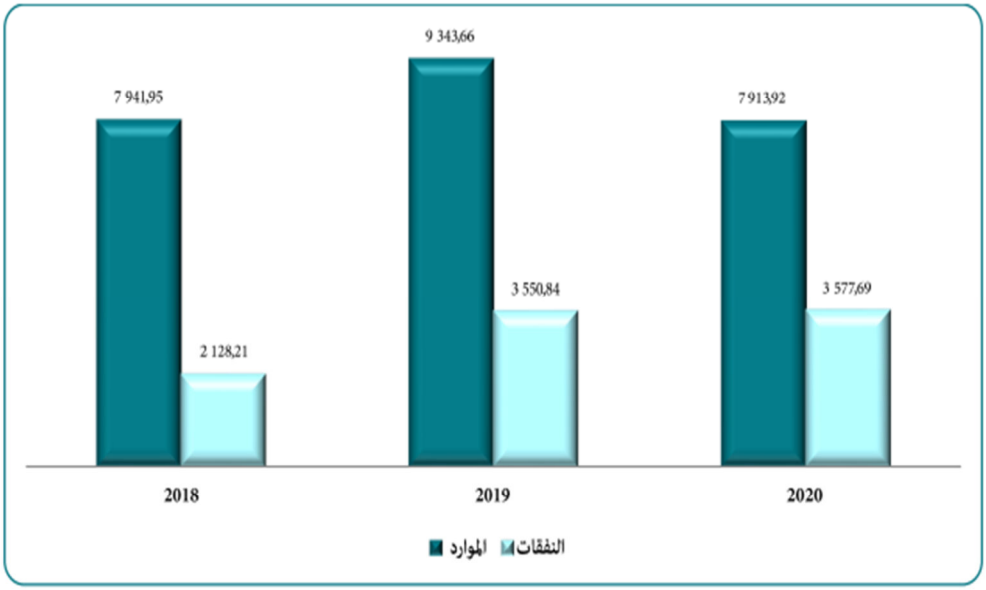

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2022، ص 63.

هكذا اذن، فقد شهدت موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية تطورا ملحوظا مع إطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، غير أن حجم الاستعمالات ظل ضعيفا بالمقارنة مع حجم الموارد.

المطلب الثاني: البرامج الممولة عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

تميز صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بتمويل مجموعة من البرامج المتعلقة بتنمية المجال القروي، غير أنه في الفترة ما بين 1994 و2008 ساهم في تمويل البرامج ذات الطابع المستعجل (برنامج محاربة آثار الجفاف)، كما ساهم في تمويل مشاريع التنمية القروية المتكاملة التي تم تنفيذها واعدادها في إطار الدعم

[28]- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2018، ص 70.

المقدم من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي.[29]

وبداية من 2008 سيختص الصندوق في تمويل برامج قطاعي الفلاحة والتنمية المجالية إلى حدود سنة 2015 التي ستشهد تحولا مهما منذ إحداث هذا الصندوق بإطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

الفرع الأول: برامج صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ما بين 2008-2015

تميزت سنة 2008 بتوقيع اتفاقية بين قطاعي الفلاحة والتنمية المجالية، والتي من خلالها تم توزيع استعمالات الصندوق بحيث ظفرت الوزارة المكلفة بالفلاحة بحصة 60% في حين حظيت الوزارة المكلفة بالتنمية المجالية بنسبة 40%، غير أنه تم التخلي على هذه المقاربة سنة 2011 وتم اعتماد التوزيع الجزافي بداية من سنة 2012.

الفقرة الأولى: برامج الوزارة المكلفة بالفلاحة

ساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية في تمويل مجموعة من البرامج التي أشرف على إعدادها وتنفيذها القطاع الوزاري المكلف بالفلاحة، وقد همت أساسا هذه البرامج المجال الفلاحي الذي يعد أهم الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي.

ويشكل مخطط المغرب الأخضر من أهم البرامج الممولة عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، حيث تم إطلاق هذا البرنامج سنة 2008، ويتكون من دعامتين، تتمثل الأولى في الاستثمار الخاص في إطار مشاريع التجميع، أما الدعامة الثانية فترتكز على تحسين دخل الفلاحين من أجل محاربة الفقر عبر مشاريع لخلق مدخول إضافي للفلاحين[30].

---

[29]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 37.

[30]-الموقع الرسمي للغرفة الفلاحية لجهة فاس مكناس، أنظر:
-http://chambreagriculture-fesmeknes.ma/ar/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%B2%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/
(consulté le 29/06/2022)

هكذا، شكلت مشاريع مخطط المغرب الأخضر (الدعامة الثانية) من مجموع البرامج الممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لوزارة الفلاحة بين 2008-2014 نسبة 21%، بغلاف مالي يصل إلى 729 مليون درهم.[31]

ووزعت هذه المشاريع بين بناء وتجهيز وحدات التثمين بغلاف مالي قدره 203 مليون درهم، ومشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية بغلاف مالي قدره 170 مليون درهم، ثم أشغال غرس الأشجار المثمرة بغلاف مالي قدره 269 مليون درهم، إضافة إلى تهيئة العقار والمراعي بغلاف مالي قدره 45 مليون درهم، ثم أشغال المسالك والطرق الفلاحية بغلاف مالي قدره 42 مليون درهم.[32]

كما ساهم الصندوق في تمويل برنامج دعم تنمية الواحات وشجر الأركان والذي هم تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخلق اقتصاد تنافسي بهذه المناطق وتحسين تعبئة وإدارة الموارد المائية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق تمثل نسبة 40% من التراب الوطني.[33]

وفي هذا الإطار، ساهم صندوق التنمية القروية في مشاريع البرنامج بغلاف مالي قدره 622 مليون درهم، وهمت هذه المشاريع فك العزلة عن ساكنة مناطق الواحات وشجر الأركان، ومشاريع السقي الصغير والمتوسط، ودعم أهم سلاسل الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى عمليات أخرى في مجال البنية التحتية والسوسيو اقتصادية.[34]

[31]- عرض للوزير المكلف بالفلاحة أمام لجنة مراقبة المالية العامة، 2017، ص 17.
[32]- المرجع نفسه.
39-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، الرابط:
http://andzoa.ma/fr/strategie-de-developpement (consulté le 29/06/2022)
[34]- عرض للوزير المكلف بالفلاحة أمام لجنة مراقبة المالية العامة، مرجع سابق، ص 17.

الفقرة الثانية: برامج الوزارة المكلفة بإعداد التراب

تم سنة 2007 إحداث كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المجالية، والتي أشرفت على ملف التنمية القروية، حيث سيتولى هذا القطاع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية سنة 2009.

وسعت السلطات العمومية من خلال هذه الاستراتيجية إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد القروي والرفع من جودة التجهيزات والبنيات التحتية والمحافظة على الموارد الطبيعية لهذا المجال وتثمينها، والمساهمة في خلق إطار مؤسساتي وسياسي ملائم لتعزيز التنمية القروية.

في نفس السياق، أطلقت الوزارة من خلال هذه الاستراتيجية البرنامج الاستثماري الأول 2009-2010 والذي ساهم فيه صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ب 655,6 مليون درهم[35]، كما ساهم الصندوق بمبلغ 252,48 مليون درهم في البرنامج الإستثماري الثاني 2010-2012 والذي ضم 62 مشروعا تنمويا، أما بخصوص البرنامج الاستثماري الثالث فقد ساهم الصندوق ب 376.6 مليون درهم، حيث هم هذا البرنامج إعداد مشاريع صاعدة من المجالات القروية[36].

هكذا، تم توزيع مساهمات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية على مشاريع متنوعة ومختلفة ضمن البرامج الاستثمارية التي أعدتها الوزارة كما يوضح الجدول الآتي:

[35]-عرض للوزير المكلف بالتنمية المجالية أمام لجنة مراقبة المالية العامة، مرجع سابق، ص .67

[36]- المرجع نفسه.

الجدول رقم 2: توزيع مساهمة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية حسب طبيعة المشاريع

طبيعة المشاريع	عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية م/ د	مساهمة صندوق التنمية القروية م/د
تنمية الأنشطة المدرة للدخل	29	63,795	32,3
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	270	1196,84	610,79
تقوية التجهيزات الهيدروفلاحية	42	10,15	4,2
التنمية السياحية	49	90,86	29,4
تأهيل المراكز القروية	203	852,85	359,42
تعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية	186	670,03	248,64
المجموع	**779**	**2840,33**	**1284,75**

المصدر: عرض الوزير المكلف بالتنمية المجالية أمام لجنة مراقبة المالية العامة، 2017، ص 14

الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

بمناسبة خطاب العرش سنة 2015، أعلن الملك عن تكليفه لوزير الداخلية بصفته الوصي عن الجماعات الترابية "**للقيام بدراسة ميدانية شاملة، لتحديد حاجيات كل دوار، وكل منطقة، من البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم والصحة، أو الماء والكهرباء والطرق القروية وغيرها.**"[37]

ومن هذا المنطلق فقد تم إعداد هذه الدراسة من طرف وزارة الداخلية والتي تمخض عنها إطلاق الحكومة للبرنامج الوطني لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

الفقرة الأولى: خلاصات الدراسة الميدانية لوزارة الداخلية

بتنسيق بين وزارة الداخلية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم إعداد دراسة ميدانية بغية تحديد أكبر قدر ممكن من التفاوتات بين الدواوير من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية الضرورية للتنمية البشرية، وذلك على أساس التشخيص الترابي.

وقد تم هذا التشخيص الترابي الذي أجرته الوزارة من خلال مونوغرافية الدواوير والجماعات المعنية، إضافة إلى دراسة المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر جمع البيانات من طرف الإدارة الترابية مع مشاركة المصالح

[37]- خطاب الملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش.

القطاعية والجماعات الترابية.[38]

وقد هم هذا التشخيص الترابي **29 081** دوار، و1249 جماعة قروية، و67 عمالة وإقليم، وشمل أيضا 13.95 مليون نسمة، منها 5,65 مليون من الشباب، و6,78 مليون من النساء، وعلى مستوى الأقاليم الجنوبية فلم يتم اعتماد مقاربة الدواوير، وقد هم التشخيص 23 جماعة قروية و6 عمالات.[39]

وخضع تحديد الأولويات في هذه الدراسة لاعتبارات التدخل الطارئ وضرورة الادماج، وذلك عبر تحسين برمجة المشاريع لخدمة أكبر عدد ممكن من الساكنة، أخذا بعين الاعتبار المشاريع التي تم إطلاقها أو جدولتها، مع مراعاة أيضا الإلتقائية على مستوى برمجة المشاريع.

وفي هذا الإطار، فقد اقترحت الدراسة على مستوى البنية التحتية والخدمات الأساسية، إطلاق **800 20** مشروع، بغلاف مالي قدره 50 مليار درهم، على أن تهم هذه المشاريع حسب الدراسة **290 24** دوار، و73 عمالة أو إقليم، و12 مليون مستفيد.[40]

الفقرة الثانية: مضمون البرنامج الوطني لتقليص التفاوتات المجالية والاجتماعية

تنفيذا للتعليمات الملكية، وبناء على الدراسة التي أعدتها وزارة الداخلية بتنسيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم سنة 2016 إطلاق البرنامج الوطني لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ووصل الغلاف المالي المحدد لهذا البرنامج 50 مليار درهم للتأهيل، موزعة على سبع سنوات والتي تم تحديدها لتنفيذ البرنامج، واستهدف البرنامج أزيد من 12 مليون مستفيد، و12 جهة و73 إقليم، و1253 جماعة.

وتوزعت مشاريع البرنامج إلى مشاريع تهم الطرق والمسالك بغلاف مالي محدد في 36 مليار درهم، والتعليم بغلاف مالي 5.1 مليار درهم، ثم الصحة بتكلفة 1.4 مليار درهم، إضافة إلى الماء ب 5.6 مليار درهم ثم الكهربة القروية بغلاف مالي

[38]- Ministère de l'Intérieur, Programme de lutte contre les disparités territoriales et sociales dans le monde rural, Août 2015, p 5.
[39]- Ibid, p 6.
[40]- Ibid, p 9.

حدد في 1.9 مليار درهم.[41]

أما على مستوى التوزيع المالي للبرنامج، فستتكفل مجالس الجهات بمبلغ 20 مليار درهم بنسبة 40 **%**، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بمبلغ 23.5 مليار درهم بنسبة 47**%**، إضافة إلى مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 4 مليار درهم بنسبة 8**%**، ثم مساهمة المكتب الوطني للماء والكهرباء بمبلغ 2.5 مليار درهم أي بنسبة 5**%**.[42]

وفي هذا الإطار، فقد همت العمليات المنجزة في إطار هذا البرنامج في الفترة ما بين 2016-2018 ما يلي:

❖ فك العزلة عن ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية من خلال إنجاز 3388 كلم من الطرق والمسالك القروية وإعادة تأهيل 1061 كلم؛

❖ إحداث **12 516** وحدة للولوج للمياه الصالحة للشرب على شكل حنفيات أو وصلات فردية؛

❖ ربط 216 دوار بشبكة الكهرباء وكهربة 66 مسكن بواسطة اللوحات الشمسية؛

❖ بناء 373 مؤسسة تعليمية، وإعادة تأهيل 362 مؤسسة أخرى، وتجهيز 28 مدرسة، بالإضافة إلى شراء 116 سيارة للنقل المدرسي؛

❖ النهوض بالبنية التحتية الصحية من خلال بناء 52 مؤسسة صحية وإعادة تأهيل 132، وتجهيز 31 مؤسسة أخرى، إضافة إلى اقتناء 481 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة.[43]

يتضح اذن مما سبق أن معظم موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية سترتكز حول تمويل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، فخلال الفترة 2018-2020 خصصت نسبة 91**%** من موارد الصندوق للبرنامج السالف الذكر بغلاف مالي قدره 9,15 مليار درهم.[44] وقد همت المشاريع المنجزة خلال هذه الفترة

[41]- عرض الوزير المكلف بالفلاحة أمام لجنة مراقبة المالية العامة، مرجع سابق، ص 66.
[42]- عرض للوزير المكلف بالفلاحة أمام لجنة مراقبة المالية العامة، مرجع سابق، ص 67.
[43]- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2020، ص 66.
[44]- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2022، ص 64.

فك العزلة عن الساكنة القروية عبر بناء الطرق والمنشآت الفنية، وربط هذه الساكنة بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية.[45]

المبحث الثاني: تقييم فعالية صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

خضع صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لعملية تقييم لمجمل تدخلاته وذلك من طرف المجلس الأعلى للحسابات ولجنة مراقبة المالية العامة، حيث تم تسليط الضوء على مظاهر محدودية الصندوق، وسبل الارتقاء به.

المطلب الأول: محدودية صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

منذ إحداث صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية سنة 1994، استفاد الصندوق من مجموعة من الموارد سواء عبر الميزانية العامة أو مصادر أخرى، وذلك لتمويل مشاريع وبرامج في العالم القروي.

على هذا الأساس، فقد كان لزاما التوقف عند فعالية البرامج التي مولها الصندوق، ومدى تنفيذها على أرض الواقع، من هذا المنطلق، سيتطرق هذا المطلب إلى محدودية صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية عبر تناول مظاهر المحدودية في حكامة الصندوق وتدبير موارده واستعمالاته (الفرع الأول) إضافة إلى تجليات المحدودية على مستوى التنفيذ الميداني للمشاريع (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حكامة الصندوق وتدبير موارده واستعمالاته

تعد الحكامة محددا هاما وأساسيا لنجاح أي فعل عمومي، ولهذا فقد أولت مجموعة من التقارير التي تطرقت لتقييم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية أو التنمية القروية بالمغرب بشكل عام اهتماما كبيرا لعنصر الحكامة، كما شملت عملية التقييم موارد واستعمالات الصندوق.

الفقرة الأولى: تقييم حكامة الصندوق

لوحظ على مستوى حكامة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية منذ إحداثه عدة ملاحظات تتجلى أساسا في غياب خطة موحدة للتنمية القروية (أولا)، ناهيك عن الإطار المؤسساتي دائم التحول (ثانيا).

[45]- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مشروع نجاعة الأداء، 2022، ص 97.

أولا: غياب خطة موحدة للتنمية القروية

إذا كانت الدولة قد قامت بمجهودات لتنمية العالم القروي بالمغرب، خاصة مطلع التسعينات، فإن أثر هذه المجهودات ووقعها على الساكنة ظل محدودا لعدة اعتبارات منها غياب الإلتقائية بين البرامج والمشاريع التي تهم المجال القروي.

إن إشكالية الحكامة وتنسيق التدخلات الميدانية في المجال القروي تطرح بشدة، نظرا للعدد الكبير من المتدخلين في الوسط القروي دون أي رؤية مشتركة، وهو ما يتجلى في حجم الاستراتيجيات والبرامج الموجهة نحو العالم القروي دون أية فعالية أو نجاعة.[46]

وفي هذا الإطار، فقد انعكس غياب الانسجام في الخطط والبرامج المعدة من طرف السلطات العمومية نحو العالم القروي على صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، حيث تم استخدام هذا الصندوق بطريقة ظرفية أو لمواكبة الخطط المعدة من وزارة الفلاحة ووزارة إعداد التراب الوطني.[47]

هكذا تم إعداد خطة 2020 للتنمية القروية سنة 1999 من طرف وزارة الفلاحة[48]، تلتها الخطة الوطنية للتنمية القروية سنة 2009، بمناسبة توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة ووزارة اعداد التراب، والتي بموجبها تم تدبير واستعمال موارد الصندوق بين الطرفين، غير أن الوزارتين لم تنجحا في تحقيق إلتقائية بين هذه الخطة وخطة 2020 للتنمية القروية.[49]

وفي سنة 2015، ستصادق اللجنة البين-وزارية على الخطة الوطنية لتنمية المناطق الجبلية، وذلك بناء على دراسة تم إعدادها بكلفة إجمالية بلغت 8.6 مليون درهم، مولها بشكل كامل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.[50]

يتضح مما سبق على أن المغرب لم يتوفر على خطة موحدة ومندمجة لتنمية المجال القروي، حيث تميزت برامج التنمية القروية بغياب الإلتقائية، وهو ما أثر بشكل سلبي على فعالية هذه البرامج على تنمية المجال القروي.

---

[46]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "تنمية العالم القروي، تحديات وآفاق"، 2017، ص86.
[47]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 8.
[48]- المرجع السابق، ص 9.
[49]- المرجع نفسه.
[50]- المرجع نفسه.

ثانيا: إطار مؤسساتي دائم التحول

عرف ملف التنمية القروية بالمغرب تدبيرا من طرف قطاعات مختلفة، وهو ما أثر على تدبير الصندوق والمناطق المتعلقة به، حيث تم تدبيره من طرف هيئات مكلفة بذلك في وزارة الفلاحة، ووزارة اعداد التراب.

هكذا سيتم سنة 1998 تكليف وزارة الفلاحة بملف تنمية العالم القروي، وبعد إعداد وزارة الفلاحة لخطة 2020 للتنمية القروية سنة 1999، تم إنشاء المجلس البين-وزاري الدائم للتنمية القروية والذي كلف بمهام إعداد تصور للعمل الحكومي في مجال التنمية القروية، وكذا توجيه وتنسيق هذا العمل.[51]

وفي سنة 2004، سيتم إحداث كتابة دولة لدى وزارة الفلاحة مكلفة بالتنمية القروية، ليتم سنة 2007، إحداث كتابة للدولة مكلفة بالتنمية الترابية لدى وزارة السكنى والتعمير وإعداد المجال، حيث عهد مجال التنمية القروية إلى المجلس الوطني للسكنى.[52]

في سنة 2012 سيعود ملف التنمية القروية إلى وزارة الفلاحة، والتي سيتم تكليفها باقتراح السياسة الحكومية للتنمية القروية، وتنفيذها بتشاور مع السلطات الحكومية المعنية، ليتم سنة 2013 إحداث لجنة بين-وزارية جديدة للتنمية القروية والمناطق الجبلية.[53]

يلاحظ اذن أن ملف التنمية القروية انتقل من بنيات إلى أخرى، وهو ما يؤكد غياب رؤية دقيقة وموحدة، وجدير بالذكر أن اختصاص الآمر بالصرف لصندوق التنمية والمناطق الجبلية انتقل بدوره من رئيس الحكومة إلى وزير الفلاحة.

---

[51]- المرسوم رقم 2.98.974 الصادر في 17 من رمضان 1419 (5 يناير 1999) بإنشاء المجلس و اللجنة الوزاريين الدائمين للتنمية القروية.

[52]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 10.

[53]- المرجع السابق، ص 11.

الفقرة الثانية: تقييم تدبير موارد واستعمالات الصندوق

منذ إحداث صندوق التنمية القروية سنة 1994، تم تمكينه من مجموعة من الاعتمادات لتمويل المشاريع والبرامج المتعلقة بالتنمية القروية، خاصة مع تعزيز موارد الصندوق سنة 2012، هكذا تم تسجيل مجموعة من الملاحظات على مستوى موارد الصندوق (أولا) واستعمالاتها (ثانيا).

أولا: تقييم موارد الصندوق

بلغت موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بين 2008-2015 حوالي 6.948 مليون درهم، ولم يتم تمويل الصندوق بشكل منتظم إلا مع سنة 2008، ليتم سنة 2012 تعزيز هذه الموارد.

هكذا سيسجل المجلس الأعلى للحسابات ضعف الموارد المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، حيث أنه لم يتم تفعيله إلا ابتداء من سنة 2008، فمنذ إحداثه لم يتم تخصيص موارد دائمة وخاصة للصندوق قادرة على ضمان استقراره، حيث اقتصرت على الموارد المحولة من الميزانية العامة إضافة لموارد استثنائية كالهبات وفائض صندوق المقاصة.[54]

إن ضعف موارد الصندوق، يؤكد على أنه لا يشكل سوى رافعة للتنمية القروية، فمجموع ما رصد للتنمية القروية بين 2012 و2016 يتجاوز 30 مليار درهم، لكن ما تم صرفه من خلال الصندوق لا يتجاوز 1.5 مليار درهم.[55]

كما تم تسجيل ارتفاع نسبة الاعتمادات المرحلة من الصندوق، حيث انتقلت من 269 مليون درهم سنة 2008، لتصل إلى 1287 مليون درهم خلال سنة 2015، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

[54]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 27.
[55]- لجنة مراقبة المراقبة المالية، "تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية"، 2018، ص 69.

الجدول رقم 3: تطور الاعتمادات المرحلة بين 2008-2015

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التحويلات من الميزانية العامة	300	500	500	500	1 000	1 500	1 324	1 324
الرصيد المرحل من السنة الفارطة	269	509	743	992	1 114	1 069	1 082	1 287

المصدر: لجنة مراقبة المراقبة المالية، "تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية"، 2018، ص 264

وتعود هذه النسبة المرتفعة من الاعتمادات المرحلة إلى الأسباب الآتية:

- التأخر في تحويل الاعتمادات المرصودة في قوانين المالية؛
- تأخر إرسال مقترحات تفويض الاعتمادات إلى الآمر بالصرف؛
- تأخر إصدار أوامر التفويض وتبليغ المداخيل؛
- التأخر في تجميع وضعية الأرصدة المرحلة؛
- عدم تنفيذ النفقات المتعلقة بالمشاريع المبرمجة من طرف المتدخلين؛
- التأخر في إنجاز بعض المشاريع المبرمجة في الآجال المتوقعة.[56]

ثانيا: تقييم استعمالات الصندوق

بالرغم مما عرفته موارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من تطور منذ احداثه سنة 1994، فقد تم تسجيل اختلالات على مستوى استعمال هذه الموارد، وهو ما انعكس سلبا على دور الصندوق في تمويل برامج التنمية القروية.

هكذا ستسجل نسبة استعمالات صندوق التنمية تذبذبا في المرحلة ما بين 2008 و2015، ففي الوقت الذي ستسجل فيه سنة 2010 حوالي 943 مليون

[56]- لجنة مراقبة المراقبة المالية، مرجع سابق، ص 265.

درهم، فستشهد انخفاضا حادا سنة 2015 حيث لن تتجاوز 460 مليون درهم بالرغم من أن موارد الصندوق في نفس المرحلة سجلت ارتفاعا مهما حيث وصلت إلى 2.5 مليار درهم.[57]

في نفس الإطار، سجل المجلس الأعلى للحسابات ارتفاع حجم الاعتمادات غير المبرمجة، وتندرج ضمن الأخيرة الاعتمادات المفتوحة التي لم يتم برمجتها، إضافة إلى الاعتمادات المدرجة ضمن باب التكاليف المشتركة، هكذا سيرتفع حجم هذه الاعتمادات غير المبرمجة من 8% سنة 2009 إلى 86% من مجموع اعتمادات سنة 2015.[58] وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الرسم المبياني رقم 4: تطور الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات غير المبرمجة

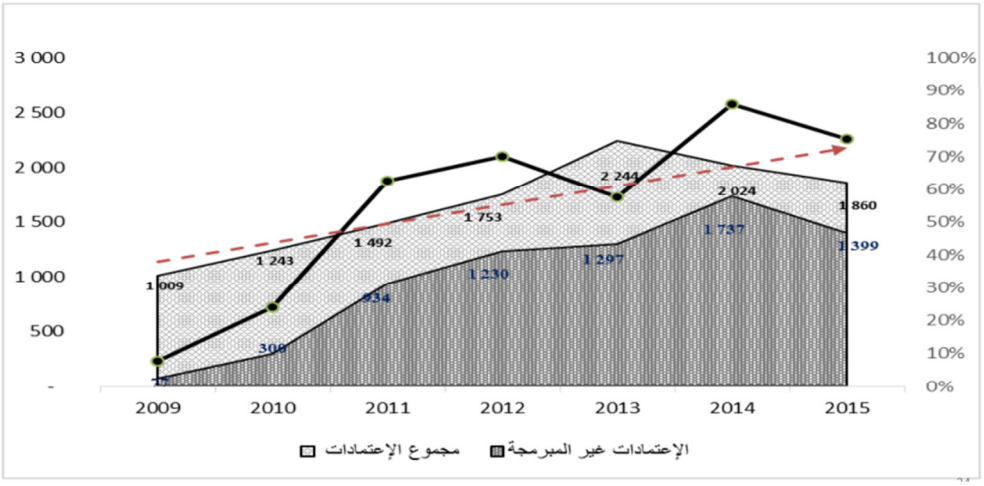

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات، تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، دجنبر 2016، ص 33

كما شكل عدد الآمرين بالصرف المساعدين الكبير عائقا أمام الاستعمال الملائم والجيد لموارد الصندوق، بالرغم من أن وزارة الفلاحة في معرض جوابها على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات أشارت إلى أن ارتفاع الآمرين بالصرف المساعدين يرجع إلى سياسة القرب التي اتخذتها الوزارة.[59]

وبشكل عام، فإن استخدام الموارد المتاحة للصندوق على قلتها إلى حدود

[57]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 31.
[58]- نفس المرجع، ص 32.
[59]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 34.

2015 ظل ضعيفا، هذا الضعف نتج عنه اختلالات على مستوى التنفيذ الميداني للبرامج والمشاريع الممولة من طرف الصندوق.

الفرع الثاني: تقييم المشاريع الممولة بواسطة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

ساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية في تمويل عدد من البرامج والمشاريع التي همت الوسط القروي بالمغرب، غير أنه تم تسجيل مجموعة من الملاحظات والنواقص التي شابت التنفيذ الميداني لهذه المشاريع التي أشرفت على تنفيذها كل من السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة، والسلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب.

الفقرة الأولى: تأخر في إنجاز بعض المشاريع

في إطار عملية التقييم التي أجراها المجلس الأعلى للحسابات ولجنة مراقبة المالية العامة فقد تم تسجيل مجموعة من الملاحظات المتعلقة بتأخر عملية إنجاز عدة مشاريع، وهو ما أثر بشكل سلبي على فعالية البرامج والمشاريع الممولة من خلال الصندوق.

في هذا الصدد، وعلى مستوى وزارة الفلاحة، فقد تم تسجيل بطء تنفيذ مشروعي تنمية المناطق الجبلية بإقليم الراشيدية (PDRME)، وبالأطلس المتوسط الشرقي (PDRMO) والذين ساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية في تمويلهما بمبلغ 23,3 مليون درهم[60]، فقد تم برمجة إنجاز 60 كلم من المسالك القروي لصالح 16 دوارا، لم ينجز منها سوى 35 كلم أي أنها لم تتجاوز نسبة الإنجاز 58%.

كما شهد مخطط المغرب الأخضر (الدعامة الثانية) بدوره تأخرا في إنجاز عدد من المشاريع، فالبنسبة لمشروع تنمية زراعة النباتات العطرية والطبية والذي تضمن إنشاء وحدتين لتثمين هذه النباتات خلال السنتين الثالثة والرابعة لانطلاق المشروع، غير أنه بعد خمس من انطلاق المشروع لم يتم إحداث الوحدتين، مما أدى إلى بيع

[60] - نفس المرجع، ص 37.

المحاصيل بحالتها الخام دون تثمين.[61]

أما بخصوص المشاريع المنفذة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب، فقد سجلت بدورها تأخرا على مستوى الإنجازكما هو الحال بالنسبة لمشروع النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، حيث استهدف هذا المشروع احداث مناصب شغل بالجهة وادماج العاملين في القطاع غير المهيكل، وتحفيز وتثمين الثروات المحلية، وساهم الصندوق في تمويله بمبلغ 5 مليون درهم، وحددت مدة 5 سنوات لإنجازه بداية من 2010، لكن تبين سنة 2015 أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 10%.[62]

وقد سجلت نفس الملاحظة على عدة مشاريع أشرفت عليها وزارة إعداد التراب، ونذكر من بين هذه المشاريع مشروع إعادة تأهيل 23 جماعة بالرحامنة، ومشروع تنمية منطقة "بليونش" بالفنيدق، إضافة إلى مشروع تهيئة مركز "أولاد ميمون".[63]

الفقرة الثانية: عدم إنجاز بعض المشاريع

إذا كانت بعض المشاريع الممولة من طرف الصندوق قد سجلت تأخرا على مستوى الإنجاز، فإن مشاريعا أخرى لم يتم إنجازها، ويرجع ذلك أساسا لغياب التنسيق بين المركزي والمحلي، وعدم وفاء الشركاء بالتزاماتهم المالية وخصوصا الجماعات الترابية.

هكذا، لم يتم إنجاز المشروع المجالي "لبلاد بولعوان"، نظرا لسحب التمويل الخاص به، حيث كان مقررا أن يساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بنحو 60 مليون درهم، وذلك من أجل تمويل تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات والخدمات العمومية من طرق وماء وكهرباء.[64]

كما لم يتم إنجاز مشروع إعادة تهيئة غابة مرشيش بإقليم مديونة، وذلك بسبب عدم توفير التمويل من طرف الشركاء، كما لم يتم أيضا إنجاز المشروع المجالي

---

[61]- نفس المرجع السابق، ص 52.
[62]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 60.
[63]- نفس المرجع، ص 64.
[64]- نفس المرجع السابق، ص 59.

للأطلس المتوسط الشرقي (إقليم تازة)، ويهم هذا الأخير 11 جماعة، وكان من المقرر مساهمة الصندوق 29,8 مليون درهم في المشروع.[65]

المطلب الثاني: سبل الارتقاء بأدوار الصندوق في التنمية القروية

بناء على عملية التقييم التي أجراها كل من المجلس الأعلى للحسابات ولجنة مراقبة المالية العامة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، فقد تبين محدودية هذا الصندوق في دعم التنمية القروية وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية، ولهذا الغرض، فقد تقديم مجموعة من التوصيات للإرتقاء بأدوار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

الفرع الأول: توصيات المجلس الأعلى للحسابات

بناء على طلب رئيس مجلس النواب قام المجلس الأعلى للحساب بإعداد تقرير لتقييم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وقد خلص خلال هذا التقرير إلى عدد من الإشكاليات وقدم مجموعة من التوصيات.

الفقرة الأولى: خطة موحدة للتنمية القروية

سجل المجلس الأعلى للحسابات ملاحظات على مستوى التخطيط الاستراتيجي للصندوق وحكامته، والتي يمكن إجمالها في غياب رؤية موحدة تهم التنمية القروية بالمغرب، مما يؤدي إلى تعدد المتدخلين دون أي فعالية ووقع حقيقي على الوسط القروي.

في هذا الإطار، أوصى المجلس الأعلى للحسابات بالسعي إلى بلورة خطة موحدة تهدف إلى التنسيق بين جميع المشاريع القطاعية وتشجيع المقاربة التشاركية المسؤولة بين مختلف المتدخلين قصد تحقيق أهداف التنمية القروية والمناطق الجبلية وضمان استدامتها.[66]

وجدير بالذكر أنه سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أوصى بدوره إلى اعتماد قانون إطار يتعلق بتنمية العالم القروي، في أفق الإعداد لمدونة خاصة بالعالم القروي بالمغرب، على أن تعد هذه الرؤية الموحدة عبر مناظرة وطنية

[65]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 60.
[66]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 9.

يشارك فيها مختلف المتدخلين.

وأوصى المجلس أيضا بتفعيل دور اللجان البين-وزارية (الوطنية والجهوية) المكلفة بالتنمية القروية لضمان تنفيذ الخطة المعتمدة وتوحيد الرؤية وتشجيع المشاورات وتفادي تداخل الاختصاصات.[67]

الفقرة الثانية: التقيد بالشروط التعاقدية

سجلت عدد من الملاحظات التي همت التنفيذ الميداني للمشاريع الممولة من خلال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، حيث تبين أن نسبة إنجاز المشاريع خاصة في الفترة ما بين 2008 و2015 ظلت ضعيفة، ومشاريع أخرى لم يتم إنجازها نهائيا رغم توقيع اتفاقيات بشأنها.

هكذا أوصى المجلس الأعلى للحسابات في خضم تطرقه للإشكاليات التي رافقت تنفيذ مشاريع وزارة الفلاحة الممولة بواسطة شركاء على اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تعبئة جميع الإمكانيات للرفع من وتيرة الإنجاز قصد احترام الآجال والالتزامات مع الشركاء وعدم إضاعة فرص التمويل بواسطة القروض الممنوحة للمشاريع.[68]

كما أوصى المجلس، بالحرص على التقيد بالشروط التعاقدية مع الشركاء، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ جميع الأنشطة القبلية أو الموازية للإنجاز التي من شأنها تحسين كيفية وكمية الإنجازات، إضافة إلى تفعيل آليات التتبع والمراقبة، والتي يتم التنصيص عليها في الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ المشاريع.[69]

أما على مستوى المشاريع الممولة بواسطة الميزانية العامة، فقد أوصى المجلس وزارة الفلاحة في سياق تقييمه للدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر بوضع إطار تعاقدي واضح لإنجاز المشاريع يحدد المسؤوليات التقنية والمساهمات المالية والوضعية القانونية للعقارات موضوع المنشأة وآجال التنفيذ وآليات تتبع ومراقبة الاستغلال.[70]

---

[67]- المرجع السابق، ص 13.
[68]- نفس المرجع السابق، ص 39.
[69]- المرجع نفسه.
[70]- المجلس الأعلى للحسابات، مرجع سابق، ص 49.

الفرع الثاني: توصيات لجنة مراقبة المالية العامة

تبعا لعملية التقييم التي أجرتها لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب والتي استمعت خلاله إلى كل من الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، ووزيري الفلاحة وإعداد التراب، فقد عملت اللجنة علة تقديم توصيات لتعزيز أدوار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

الفقرة الأولى: توحيد الوعاء المالي

أوصت اللجنة شأنها في ذلك شأن عدد من التقارير الرسمية الأخرى باعتماد مخطط استراتيجي موحد ومندمج للتنمية القروية يرتكز على خطط التنمية القروية والبرنامج المندمج للمناطق الجبلية، وينبني على مقاربة مجالية تقوم على الإلتقائية ويعمل على ترسيخ الحكامة الترابية وتعبئة الطاقات المحلية

التنمية القروية والمناطق الجبلية، حيث أن تنزيل الاتفاقيات المنصوص عليها عرفت عددا من الإشكاليات والتي امتدت آثارها وانعكست على التنفيذ الميداني للمشاريع.

ولضمان نجاح المشاريع الممولة من طرف الصندوق، أوصت اللجنة بتعزيز وظيفة التتبع والتقييم عبر لجان وطنية وجهوية تحدث لهذه الغاية، مع تفعيل آليات التتبع والمراقبة المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ المشاريع.[71] واعتماد المقاربة التشاركية.[72]

هكذا أوصت اللجنة بتوحيد الوعاء المالي لتمويل العمليات وتجميع كل الاعتمادات المتوفرة في إطار واحد هو صندوق التأهيل الاجتماعي[73]باعتباره الآلية الملاءمة التي أنشأها الفصل 142 من الدستور.[74]

وجدير بالذكر أن صندوق التأهيل الاجتماعي تستفيد منه الجهات بناء على حجم حاجياتها وهشاشتها، وهو ما من شأنه أن يشكل آلية حقيقية لتدعيم وتمويل العدالة المجالية والاجتماعية في المغرب.

---

[71]- المرجع نفسه.

[72]- لجنة مراقبة المراقبة المالية، مرجع سابق، ص 119.

[73]- يهدف الصندوق إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات.

[74]- لجنة مراقبة المراقبة المالية، مرجع سابق، ص 119.

الفقرة الثانية: تعزيز عملية تقييم وتتبع المشاريع

خلصت لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب إلى حجم التعثر الذي عرفته المشاريع الممولة من طرف صندوق

كما حثت اللجنة على وضع نظم معلوماتية فعالة مزودة بمعطيات حول مختلف المشاريع بجهات المملكة تسهل عملية تتبع وتقييم مشاريع التنمية القروية والمناطق الجبلية بمؤشرات قابلة للقياس فيما يخص النجاعة والفعالية والجودة، كما أوصت اللجنة بإضافة تقرير حول التنمية القروية للتقارير المعدة بمناسبة دراسة قانون المالية.[75]

خاتمة

على سبيل الختم، وبالنظر للتطور الملحوظ على مستوى البرامج الاجتماعية في المجال القروي بالمغرب، فإن هذا الأخير شهد تطورا خاصة فيما يتعلق بالكهرباء والماء الصالح للشرب وفك العزلة.

لكن، وبالرغم من المجهودات المبذولة منذ مطلع التسعينات، فقد رافقت البرامج الموجهة للمجال القروي مجموعة من الإكراهات والتحديات والتي أثرت على فعالية هذه البرامج، وهو ما يستدعي إعداد تصور موحد وشامل للنهوض بهذا المجال.

وحيث أن التمويل يشكل ركيزة هامة لإنجاح أي سياسة عمومية، فإن رصد اعتمادات كبيرة للمجال القروي ينبغي أن يرافقه إجراءات لضمان فعالية هذا التمويل وتتبع تنفيذ البرامج وتقييمها بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

وعلى هذا الأساس، فالبرغم من تطور الاعتمادات المرصدة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، فإن أثر هذا الصندوق ظل غير كاف لتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية، فقد ظلت معدلات التفاوتات المجالية والاجتماعية المسجلة في المغرب مرتفعة بالرغم من مجموعة من البرامج التي تم إطلاقها في هذا الباب.

[75]- لجنة مراقبة المراقبة المالية، مرجع سابق، ص 121

لائحة المصادر والمراجع:

✓ **بالعربية:**

▪**الخطب الملكية:**

●خطاب الملك محمد السادس بتاريخ 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش.

▪**الكتب:**

●سي محمد البقالي، "الكتلة الدستورية للمالية العمومية: مساهمة في رصد المرتكزات الدستورية لمالية الدولة"، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2019.

▪**الأطروحات والرسائل:**

●مولاي عبد الصمد عفيفي، تحليل السياسات العمومية الاجتماعية في المغرب، سياسات تقليص الفقر نموذجا **1956-2015**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، الموسم الجامعي 2015-2016.

▪**المقالات:**

●صالح النشاط، العدالة الاجتماعية بالمغرب، مقاربة دستورية، مؤلف جماعي: العدالة الاجتماعية بالمغرب مقاربات قانونية وحقوقية، المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبعة الأولى، شتنبر **2021**؛

●الشهب محمد، إشكالية التعليم بالوسط القروي: دراسة لتجربة إصلاحية، مجلة عالم التربية، العدد 6, 7، 1999.

▪**النصوص القانونية:**

●الدستور المغربي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم **1.11.91** صادر في 27 شعبان 1432، الموافق 29 يوليو 2011، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق 30 يوليو 2011؛

●ظهير شريف رقم 1.12.10 صادر في 24 جمادى الآخرة 1433 (16 ماي

2012) بتنفيذ قانون المالية رقم 22.12 السنة المالية 2012، الجريدة الرسمية عدد 6048 الصادرة في 25 جمادى الآخرة 1433 (17 ماي 2012)؛

- ظهير شريف رقم 1.94.431 صادر في 28 رجب 1415 (31 ديسمبر 1994) بتنفيذ قانون المالية لسنة 1995 رقم 42.94، الجريدة الرسمية عدد 4287 مكرر الصادرة بتاريخ 28 رجب 1415 (31 ديسمبر 1994)؛

- ظهير شريف 1.94.123، صادر في 14 رمضان 1414 (25 فبراير 1994) بتنفيذ قانون المالية لسنة 1994 رقم 32.93، الجريدة الرسمية 4243 مكرر، الصادرة في 18 رمضان 1414 (فاتح مارس 1994)؛

- مرسوم رقم 2.12.33 صادر في 14 من ربيع الآخر 1433 (7 مارس 2012) يتعلق باختصاصات وزير الفلاحة والصيد البحري، الجريدة الرسمية عدد 6029 الصادرة بتاريخ 19 ربيع الآخر 1433 (12 مارس 2012)؛

- المرسوم رقم 2.98.974 الصادر في 17 من رمضان 1419 (5 يناير 1999) بإنشاء المجلس و اللجنة الوزاريين الدائمين للتنمية القروية.

- **التقارير:**

- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2022؛

- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2020؛

- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2018؛

- لجنة مراقبة المراقبة المالية، "تقييم تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية"، 2018؛

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "تنمية العالم القروي، تحديات وآفاق"، 2017؛

- المجلس الأعلى للحسابات، تقييم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، دجنبر 2016؛

●اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية بمجلس النواب، تقييم برنامج الكهربة الشمولية، 2016؛

●اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية بمجلس النواب، تقييم البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب، 2016؛

●وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2013؛

●وزارة المالية والخوصصة، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2006؛

●وزارة المالية والخوصصة، تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة، 2006.

▪المواقع الإلكترونية:

●الموقع الرسمي للغرفة الفلاحية لجهة فاس مكناس، الرابط:

http://chambreagriculture-fesmeknes.ma/ar/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%B2%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/

●الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، الرابط:

http://andzoa.ma/fr/strategie-de-developpement

✓ **بالفرنسية:**

▪ ARTICLES :

● Morrison Christian, Jeanneret-Amour Véronique, Ajustement et dépenses sociales au Maroc, Tiers-Monde, tome 32, N° 126, P 261.

▪ RAPPORTS :

● Ministère de l'Intérieur, Programme de lutte contre les disparités territoriales et sociales dans le monde rural, Août 2015

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL centre for interdisciplinary Research and Studies

GRD-Géo
فريق البحث
تدبير الموارد، التنمية والجيوماتيا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ⵜⴰⵖⵍⵉⵜ ⵜⵉⴼⵔⴰⵙ ⴰ ⵜⵙⵏⵎⵓⵔⵜ ⵜⵉⵙⵙⵏⵉⵜ
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES

Le rapport centre périphérie au prisme de la justice spatiale et de la justice sociale

Ouvrage collectif

Coordination

Mokhlis DERKAOUI ALAOUI
Abdelaziz ABDESSADEK

Driss BENABDELMALEK
Said BOUFRIOUA

Ouvrage

Le rapport centre périphérie au prisme de la justice spatiale et de la justice sociale

Coordination :

Mokhliss DERKAOUI ALAOUI

Driss BENABDELMALEK

Abdelaziz ABDESSADEK

1ére édition : 2024

Dépôt Légal : 2023MO3118

ISBN : 978-9920-8839-0-0

Publication de Centre Takamul des Études et des recherches

Imprimerie : KORTOBA, Agadir

N°57 Avenue Abdellah Ganoune Cite Salam – Agadir

Tél : 0528238855

E-mail : kortoba.pub@gmail.com

NB : Les propos contenus dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

COMITE SCIENTIFQUE

NOM et PRENOM	**ETABLISSEMENT**
AHMED BELKADI	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Agadir**
MOHAMED BEN ATTOU	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Agadir**
MOHAMED BOUCHELKHA	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Agadir**
HASSAN M'BARKI	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Marrakech**
ABDELAZIZ BOULIFA	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Tétouan**
NOUREDDINE CHIKHI	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Tétouan**
ALI BOULARBAH	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Tétouan**
M'HAMMED IDRISSI JANATI	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat**
ZOUHIR EL BHIRI	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Agadir**
ABDERRAHIM EL ALLAM	**Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales-Marrakech**
RABIA OUTAL	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Beni Mellal**
ABDELILAH JELLOUL	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Agadir**
ISMAIL OUKADI	**Faculté Des Sciences Juridiques, Economiques Et Sociales-Agadir**
MOHAMED BOUSTANE	**Ecole Nationale d'Architecture-Agadir**
ABDELLAH MOUSSALIH	**Ecole Nationale d'Architecture-Tétouan**
MY LAHCEN EL FARISSI	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-El jadida**
MUSTAPHA HMAMOU	**Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-El jadida**
ABDELILAH ESSATTE	**Faculté Des Sciences Juridiques, Economiques Et Sociales-Ait Melloul**

SOMMAIRE

Le triptyque Centre, Périphérie, Marge au prisme de Justice spatiale/ Justice sociale : éléments de cadrage conceptuel et méthodologique. 7

M'hammed IDRISSI JANATI 7

Rapports Centres- périphéries en lieux mondialisés: le cas de la zone métropolitaine d'Agadir 37

Mohamed BEN ATTOU 37

Domination et dépendance économique à l'heure de la globalisation Cas de la nouvelle politique industrielle du Maroc 86

Mohamed Boustane 86

Cet ouvrage est le résultat d'un colloque qui s'est déroulé à la faculté des lettres et des sciences humaines d'Agadir, le 14 et 15 octobre 2022, et organisé par l'équipe de recherche : Gestion des Ressources, Développement et Géomatique (GRD-Géo), et le Centre Takamul des Études et des recherches en partenariat avec la Fondation Hanns-Seidel, sous le thème : « Le rapport centre périphérie au prisme de la justice spatiale et de la justice sociale ».

En effet, La question du centre-périphérie est considérée comme l'une des problématiques les plus complexes en sciences sociales et de l'espace. Elle peut être abordée sur plusieurs échelles géographiques, comme elle fait appel à une approche pluridisciplinaire qui prend en compte plusieurs registre d'analyse (historique, économique, social et politique…). S'intéresser aux rapports centre-périphérie veut dire que l'on s'intéresse à la façon hiérarchique avec laquelle les territoires s'organisent, et les effets d'entrainement de cette organisation.

Réfléchir sur le modèle « centre-périphérie » exige d'aborder aussi bien ses fondements théoriques et conceptuels, que ses manifestations multiples et variées. En effet, ce modèle est mobilisé dans le champ de l'analyse de la différenciation spatiale à l'échelle locale, régionale et nationale. Mais c'est particulièrement à l'échelle mondiale qu'il a été utilisé, surtout dans les discours marxistes et tiers-mondistes des théoriciens (économistes et géographes) des inégalités de développement durant le XXè siècle dont, entre autres, Werner Sombart (*Le capitalisme moderne*, 1902), Rosa Luxemburg (*L'accumulation du Capital*, 1936), Samir Amin (*Le* développement inégal, 1973) et Alain Reynaud (*Société, espace et justice. Inégalités régionales et justice socio-spatiale*, 1981). Sachant que la question de « justice spatiale » et « justice sociale », articulé à celle du rôle de l'État (Etat providence, Etat interventionniste, Etat social...), est l'objet d'un débat intellectuel suscité aussi par des penseurs de l'école libérale. Nous citons, à titre d'exemple, le colloque Walter Lippman (1938) rassemblant 26 économistes et intellectuels libéraux, Walt Rostow (Les étapes de la croissance économique, 1960) et Paul Krugmann (1991, 2000, 2007).

Dans un contexte de mondialisation et d'internationalisation des économies, on assiste à des nouvelles formes de contraste et de déséquilibre entre territoires : les pays et les grandes métropoles du Nord continuent à concentrer les pouvoirs politiques, économiques, technologiques, scientifiques, artistiques et culturels (sièges des grandes entreprises, des banques, des bourses, des institutions internationales, des centres de recherche, des maisons de mode

et de production artistique…) ; alors que certains pays et villes dites « subalternes » profitent des opportunités offertes notamment par le tourisme et la relocalisation de certaines activités industrielles et de service ; au moment où d'autres restent dans une situation marginale, impactés par la domination du « Centre ».

Ainsi, si l'on considère que le centre est un lieu de concentration de « pouvoirs », on est confronté à la multiplicité des villes mondialisées auxquelles on a attribué ce statut. Pour ce qui est de la périphérie, nous devons établir si elle serait d'ordre géographique ou symbolique. Il serait donc judicieux de parler des « centres » et des « périphéries ».

Compte tenu de l'accélération des transformations sociospatiales et des nombres de déséquilibres territoriaux à différentes échelles géographiques, certains penseurs voient dans la planification pour un « développement intégré » par une « bonne gouvernance » un moyen efficace afin d'atteindre une justice territoriale. Celle-ci est entendue ici plutôt dans le sens d'une équité entre territoires, en termes de politiques et programmes de développement, et non comme forme d'égalité absolue entre les différentes entités territoriales.

D'un point de vue sociologique, le débat autour du couple « centre-périphérie », se pose aussi en termes de « Protection sociale ». En effet, la population de plusieurs zones marginalisées, à travers plusieurs pays du monde, connaît un grave manque d'accès aux systèmes de protection sociale. Alors que ces derniers sont indispensables aussi bien pour la promotion, la qualification et la durabilité des ressources humaines, que pour la construction d'une société juste au niveau social et spatial.

Au Maroc, et depuis le début du troisième millénaire, l'Etat cherche à attraper le retard du pays dans le domaine de la protection sociale, et ce à travers un ensemble de programmes sociaux visant l'amélioration des conditions des citoyens, en particulier les personnes nécessiteuses et à faibles revenus, que ce soit en milieu urbain ou rural.

Au moment de crise sanitaire, la vulnérabilité de certains groupes sociaux prend une grande ampleur. De fait, la recherche d'une solution à la question de la protection sociale de ces groupes vulnérables devient une nécessité urgente. Pour faire face à ces aléas, le Maroc a promulgué en 2021 une Loi-cadre (n° 09.21) relative à la protection sociale, dont l'enjeu est la généralisation de

l'assurance maladie obligatoire, la généralisation des allocations familiales, l'élargissement de la participation aux systèmes de retraite et la généralisation de l'indemnisation de la perte d'emploi.

En conséquence, et sur la base de ce qui précède, les articles de cet ouvrage collectif mettent en exergue ces différentes questions, en s'appuyant sur des revues de littérature ou sur des travaux empiriques ou en combinant les deux. Des chercheurs venant d'horizons disciplinaires diversifiés (géographie, sociologie, sciences politiques, philosophie, et urbanisme) ont présenté et débattu leurs travaux.

D'un point de vue méthodologique, les articles de cet ouvrage abordent le couple « centre-périphérie » au prisme de justice sociale et justice spatiale, par au moins une des « entrées » suivantes :

La première est d'ordre conceptuel voire doctrinal : dans laquelle plusieurs articles ont discuté les concepts clés du colloque : centre, périphérie, marge, justice sociale, et justice spatiale. Les approches empruntées sont variées et réunissent philosophes, géographes, sociologues, et politistes. L'ensemble constitue un état de savoirs pluriel et en renouvellement perpétuel.

La deuxième « entrée » est d'ordre sociospatiale nationale, dans lequel des articles ont abordé les questions des inégalités régionales, le rôle de l'Etat et les politiques de développement dans un contexte de globalisation ; la question de la gouvernance s'avère cruciale dans la compréhension et l'agir des relations déséquilibrées entre le(s) centre(s) et le(s) périphérie(s).

La troisième est d'ordre locale, dans lequel plusieurs articles ont expérimenté ces problématiques au niveau local en privilégiant des études de cas comme le rapport centre-périphérie dans les zones métropolitaines, la marginalité rurale et les politiques publiques dans les marges urbaines.

L'ouvrage est le résultat d'un travail collectif et nous remercions chaleureusement celles et ceux qui ont participé à sa rédaction, sa coordination et sa conception. Nous remercions tout particulièrement les partenaires cette collaboration qui sont la faculté des lettres et des sciences humaines d'Agadir de l'Université Ibn Zohr, le Centre Takamul des Études et des recherches, la Fondation Hanns-Seidel, ainsi que les membres de l'équipe de recherche : Gestion des Ressources, Développement et Géomatique (GRD-Géo).

Le triptyque Centre, Périphérie, Marge au prisme de Justice spatiale/ Justice sociale : éléments de cadrage conceptuel et méthodologique.

M'hammed IDRISSI JANATI

FLSH, Université Mohamed V de Rabat

ملخص:

تهدف هذه المساهمة إلى تقديم الإطار المفاهيمي والمنهجي لثلاثية المركز/ المحيط / الهامش من خلال منظور العدالة المجالية/ العدالة الاجتماعية. تتمثل الفكرة الرئيسة في إظهار أنه، في سياق العولمة، تتطور المجالات ويمكن، في مسارها، أن تتحول من وضع إلى آخر، مما يشرح تعدد وتعقد أشكال اللامساواة الاجتماعية والمجالية.

من المجال المحلي إلى المجال العالمي، تتنوع الأسئلة المنهجية التي تطرحها الفئات التحليلية المركز/المحيط/الهامش، وهي أسئلة تجمع بين المؤرخين والجغرافيين وعلماء الأنثروبولوجيا والاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة. وبالتالي، تثير مقاربة هذه الثلاثية العديد من الأسئلة وعلى مستويات مختلقة: انطلاقا من أية زاوية منهجية نتحدث؟ أي مستوى مجالي وأي إطار وزمني للبحث؟ أي تموضع نظري لأي سؤال مركزي؟

الإطار التحليلي المقترح في هذه المساهمة يندرج ضمن حقل اشتغال الجغرافي، مع انفتاح على مقاربة متعددة التخصصات.

كلمات مفتاح: ثلاثية المركز/ المحيط / الهامش -العدالة المجالية / العدالة الاجتماعية – العولمة - حقل الجغرافي - مقاربة متعددة التخصصات.

Key words:

This contribution has the fundamental objective of presenting a conceptual and methodological framing of the Center/Periphery/Margin triptych through the prism of Spatial Justice/Social Justice. The idea is to show that, in a context of globalization, territories are evolving and can, in their trajectory, mutate from one situation to another, hence a complexity of socio-spatial inequalities.

From the local to the global, the methodological questions posed by the analytical categories Centre – Periphery - Margin are plural. The approaches are varied and bring together historians, geographers, sociologists, anthropologists, economists and political scientists. Consequently, the exploration of this triptych is at the center of the following questions: From what disciplinary angle are we talking? What territorial and temporal scale is it? From what focal point, what paradigm and what doctrinal position?

The analytical framework proposed here comes from a geographer, whose positioning is, however, part of a transdisciplinary approach.

Keywords: Center/Periphery/Margin triptych - Spatial Justice/Social Justice – globalization – geography - transdisciplinary approach.

Préambule

Dans les études urbaines contemporaines, un questionnement autour du triptyque Centre/ Marge/ Périphérie, relié avec la réflexion –très diverse- sur Justice spatiale/ Justice sociale –c'est-à-dire sur les interférences multiples entre les dimensions sociales et celles spatiales d'une société-, est un questionnement à la fois pertinent et laborieuse à cerner, et ce au regard des dynamiques multiples et accélérées des territoires urbains, notamment dans un contexte de métropolisation, conjugué au contexte de mondialisation et d'internationalisation des villes.

Entendue, d'un point de vue géographique, comme la circulation mondiale de personnes, de produits, de capitaux, de valeurs et d'images narratives et iconographiques, la mondialisation n'a pas affecté uniquement les économies et les modes de vie des sociétés, mais également les territoires. Elle a placé les villes dans un jeu de compétitions économiques internationales, en multipliant les échelles géographiques et en modifiant les rapports entre les territoires, dont les rapports entre les centres, les marges et les périphéries. C'est « *la terri-mondialisation* », selon l'expression de Mohamed Naciri (Naciri, 2000, p. 380), que traduit les multiples formes territoriales de l'urbanisation dite « *planétaire* » telle que explorée par le philosophe de l'urbain, Thierry Paquot, dans son ouvrage *Terre urbaine* (Paquot, 2006).

Cette mondialisation rime avec la métropolisation entendue –selon l'urbaniste François Ascher, auteur de *Métapolis* et de *L'avenir des villes*– comme forme contemporaine d'étalement urbain en lien avec les nouvelles orientations des politiques publiques en matière d'habitat et d'urbanisme, avec les dynamiques des mutations sociétales et le développement des moyens de transport et de télécommunication (Ascher, 2013).

Partant de cette tendance, et sans prétendre à l'exhaustivité, cette contribution a comme objectif fondamental de présenter quelques éléments de cadrage conceptuel et méthodologique du triptyque *Centre/ Périphérie/ Marge* au prisme de *Justice spatiale/ Justice sociale*. L'idée est double :

1. Montrer comment, dans un contexte de mondialisation, on assiste – comme le fait remarquer le géographe britannique David Harvey dans son ouvrage *Villes rebelles*- à une « *accumulation de capital par l'urbanisation* » (Harvey,

2015, p. 90) et, en conséquence, à une complexité des inégalités socio-spatiales. De fait, les territoires et leur cartographie sont divers et évolutifs. Ils peuvent, dans leur trajectoire, muter d'une situation à une autre. Comme base d'analyse, nous nous inspirons, particulièrement, de la thèse du sociologue et historien américain Immanuel Wallerstein développée dans les années 1970, notamment dans son ouvrage *Le système du monde du XVe siècle à nos jours*-, selon laquelle les centres et les périphéries peuvent changer (Wallerstein, 1970 & 1980). Cette thèse s'inscrit dans la démarche de l'historien Fernand Braudel qui a donné aux notions « *Centre* » et « *Périphérie* » une ampleur géohistorique.

2. L'imbrication entre réalités territoriales et fonctionnement de la société est complexe. Les échelles et les contextes socio-territoriaux changent. Du local au global, les questions méthodologiques que posent les catégories analytiques *Centre/ Périphérie/Marge* sont plurielles. Les approches sont variées et réunissent historiens, géographes, sociologues, anthropologues, économistes et politistes. L'ensemble constitue un état de savoirs pluriel et en renouvellement perpétuel. Ceci étant dit, ces configurations urbaines prennent une ampleur et des formes variables selon le contexte urbain dans lequel elles s'inscrivent. Leur contenu n'est ni purement morphologique ni figé. Il s'exprime, plutôt, sur des plans multiples et réversibles. En conséquence, l'exploration de ce triptyque est au centre des questions suivantes : Sous quel angle disciplinaire parle-t-on ? De quelle échelle territoriale et temporelle s'agit-il ? À partir de quelle focale, de quel paradigme et de quel positionnement doctrinal ?

Aussi, Centre/ Périphérie/Marge sont des notions faisant immédiatement appel à une métaphore spatiale. Pourtant, elles sont utilisées aussi bien par la géographie que par d'autres sciences sociales : histoire, philosophie politique, sociologie et économie. Comme le note Philippe Hugon, un spécialiste en économie du développement et des mutations des territoires, « *la construction d'un objet scientifique se fait toujours en définissant un centre, un cœur, une norme et des périphéries, des marges* » (Hugon, 2006, p. 8). C'est pourquoi, le cadre d'analyse ici proposé émane d'un géographe, dont toutefois le positionnement s'inscrit dans une approche transdisciplinaire.

Le couple *Centre/ Périphérie* : pour un état des savoirs

Dans *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*, Jacques Lévy et Michel Lussault -deux théoriciens de la Ville et de l'urbanité analysées dans leur

ouvrage sous l'angle de la mondialisation- ne proposent pas une entrée autonome « *Centre* » et une autre entrée « *Périphérie* », mais une seule entrée signalée comme « *Centre/ Périphérie* » : un couple défini comme étant le « *modèle explicatif d'une relation hiérarchique entre deux espaces, fondé sur le rôle des interactions dissymétriques* ». Il est utilisé « *pour décrire un système spatial fondé sur la relation entre deux types de lieux : ceux qui dominent ce système et en bénéficient, les centres, et ceux qui le subissent, en position périphérique* » (Lévy et Lussault, 2013, pp. 65-68). Appelé, ainsi, « *modèle* », le couple Centre/ Périphérie est une lecture d'un système spatial hiérarchique, posée avec une métaphore géométrique relative à la notion de « *distance* » en géographie.

Les premières réflexions sur ce couple conceptuel remontent à Karl Marx lorsqu'il a parlé de l'opposition ville-campagne, avec une représentation idéologique politisée selon laquelle la ville, de par ses fonctions de commandement et de contrôle, est un monde de la concentration du capitalisme industriel et commerçant, qui incarne aussi le lieu privilégié de la « conscience de classe ». Par contre, la campagne incarne –comme le note Marie-Geneviève Raymond– « *le monde de la petite paysannerie et de l'isolement* [où] *il n'y a ni les éléments économiques, ni les conditions psychologiques de la prise de conscience de classe* » (Raymond, 1968, p. 209). Cette dichotomie classique *Centre/ Périphérie* fut utilisée au début du XXème siècle dans l'œuvre de l'économiste et sociologue allemand, Werner Sombart, sur *Le capitalisme moderne*.

Au cours des années 1960-1970, le couple *Centre/ Périphérie* a été placé au centre de l'analyse macro-géographique sur les disparités de la croissance économique entre pays. Il a servi, pendant plusieurs années, de légitimation scientifique au couple « *pays développés* » vs « *pays sous-développés* ». Ces derniers sont dits aussi « *pays du tiers-monde* » : expression inventée par l'économiste et sociologue français Alfred Sauvy, au début des années 1950, pour désigner les pays n'appartenant ni au boc capitaliste de l'Ouest ni au bloc communiste de l'Est[1], et ce avant que le terme « *Quart-monde* » ne soit imaginé au début des années

[1] Durant les années 1950-1960, les Sciences sociales se sont rapidement emparées de ce terme. Un mouvement intellectuel dit « *tiers-mondiste* » a vu le jour lors de la conférence de Bandung en avril 1955 et la *Revue Tiers-monde* est apparue en 1960 au sein de l'Institut d'Études du Développement Économique et Social (IÉDES) à l'Université Paris Panthéon-Sorbonne.

1970, par Hargous Sabine, pour désigner les « *déracinés* » qui vivent dans les « *ceintures de misère à la périphérie des villes* » (Hargous, 1972).

Au milieu des années 1960, une *géographie du sous-développement* fut apparue, à l'initiative du géopolitologue et théoricien des *inégalités de développement* d'inspiration marxiste, le français Yves Lacoste, pour qui, «*les pays soi-disant sous-développés sont, dans le système capitaliste mondial, la périphérie exploitée et dominée par un centre impérialiste* » (Lacoste, 1965, p. 6). C'est aussi la thèse de l'une des figures intellectuelles de *l'altermondialisme*, l'économiste égyptien Samir Amin qui, dans son ouvrage *le développement inégal*, explique les mécanismes de la « *dépendance* », à la lumière de l'analyse marxiste du *Mode de Production*, en insistant sur l'idée que le développement de « *la périphérie* » est bloqué par le système de « *l'échange inégal* » et la « *domination du centre* » (Amin, 1973). Ce courant marxiste du « *tiers-mondisme* » était convaincu qu'un « *développement autocentré* » des pays *sous-développés* leur aurait permis une « *indépendance* », commerciale, financière et technologique.

Cette orientation idéologique marxiste anticapitaliste de la lecture de la relation hiérarchique Centre/ Périphérie se situe à l'opposé de celle menée par le courant libéral néoclassique que représente, à titre d'exemple, Walt Whitman Rostow. Dans son ouvrage *The Stages of Economic Growth* -paru au début des 1960 dans un contexte de la guerre froide- cet économiste et théoricien politique américain-présente sa lecture de l'histoire de l'économie libérale et sa réponse à une question qui se posait à l'époque : par quels moyens les économies périphériques peuvent-elles connaître à leur tour la croissance et le développement ? À ses yeux, ces moyens se résument à « *l'américanisation* » de ces économies : un processus en cinq « *étapes* » de croissance incarnant l'unique « *modèle* » pour un développement à long terme.

Au début des années 1980, un nouveau couple de connotation géopolitique a vu le jour : *Nord* vs *Sud*[2]. (L'hémisphère) « *Nord* » désignait les « *pays développés* » et (l'hémisphère) « *Sud* » désignait le « *Tiers-Monde* » ou les « *pays sous-développés* ». Par ailleurs, les évolutions contrastées à l'échelle mondiale, depuis la chute du mur de Berlin et la montée de nouvelles puissances

[2] A noter que la revue *Autrepart*, qui a vu le jour à la fin des années 1990, se veut une *Revue de Sciences sociales au Sud* dont l'objectif, selon ses éditeurs, est de « *promouvoir la réflexion sur les sociétés du Sud* ».

économiques, dont la Chine (un pays du Sud selon la division classique), ont fait émerger une nouvelle représentation du monde : « *pays émergents* », « *pays en développement* », « *pays en voie de développement* », « *pays moins avancés* », « *puissance mondiale* », « *puissance régionale* », « *périphéries intégrées* », « *périphéries délaissées* », « *périphéries dominées* » **...** La liste n'est pas exhaustive. Dans cette nouvelle division des territoires liée à la mondialisation, il y a de nouvelles « *périphéries* » et de nouveaux « *centres* » traduisant une nouvelle fracture.

Pourtant, et comme le fait remarquer Yves Lacoste, « *dans cette représentation du monde, les contours spatiaux de ce que l'on appelle la « périphérie » si l'on tente de les représenter sur une carte, sont tout aussi vagues, ambigus et sujets à caution* » (Lacoste, 1965, p. 6). Ainsi, il y aurait, selon l'expression de Stéphanie Beucher et Magali Reghezza, des « *Nords dans les Suds et des Suds dans les Nords* » (*Géo-confluences*, 2022), c'est-à-dire, des « *centres* » dans la « *périphérie* » et des « *périphéries* » dans le « *centre* ».

Au cours des années 1970, le concept de *marge* était adopté par les sciences sociales du développement en Amérique Latine, pour approcher notamment le secteur dit « *informel* », que Milton Santo décrit dans sa thèse *L'espace partagé* comme l'un des *deux circuits de l'économie urbaine des pays sous-développés* (Santos, 1975). Ce géographe philosophe brésilien montre que dans les « *pays de la périphérie* » (pays sous-développés), les deux circuits économiques, « *formel* » et « *informel* », relèvent d'un même système. Rapidement, le mot « *informalité* » se superposa à celui de « *marginalité* », mais avec une posture critique qui appelle clairement à repenser le couple *Centre/Marge*. En effet, par son rôle important dans d'absorption des populations dites « *non-qualifiées* », le secteur « *informel* » est interprété en tant que « *pôle marginal* » de l'économie (Lautier, 2006, p. 18). Selon cet économiste marxiste latino-américain, le « *secteur informel* » se situe au centre de l'appareil économique, au même titre que le secteur dit « *formel* » ou « *légal* », permettant « *l'intégration* » d'une partie de la population *marginale* dans le système dominant.

Au Maroc de la période précoloniale -*le Maroc précapitaliste* (XVIe - XIXe siècle) selon l'expression de l'économiste marocain Driss Ben Ali-, le couple Centre/Périphérie trouve écho dans la division du territoire national en « *Bled-Siba* » et « *Bled-Makhzen* ». Le « *Bled-Makhzen* » désigne les territoires soumis au régime du pouvoir central, celui du *Makhzen* ; le « *Bled-Siba* », par contre, couvre les territoires où il y a « *absence de toute institution centralisatrice* » (Ben Ali, 1983, p.

169). Durant la période du Protectorat, cette classification a été substituée par le couple « *Maroc utile* »/ « *Maroc inutile* ». Cette dichotomie a structuré le discours politique et savant concernant la configuration territoriale du Maroc telle que exprimée et propagée par le premier Résident Général du Protectorat français, Lyautey dans les années 1920. Il n'existe pas une carte qui montre de manière précise les limites géographiques de cette division du territoire. Le « *Maroc utile* » - le « *Maroc nécessaire* » selon l'historien Daniel Rivet (1996) - est constitué du triangle Fès-Casablanca-Marrakech, avec leurs activités industrielles et commerciales et leur arrière-pays riche en terres agricoles et en ressources minières. « *Le Maroc inutile* », par contre, correspondait au reste du territoire, constitué des « *régions pauvres* » sur le plan géographique et géologique où les modes de production « *précapitalistes* » prévalaient (Adidi, 2011).

A l'échelle locale, la cité marocaine a évolué, durant les années 1920-1950, selon un ordre urbain *trifonctionnel* que Jacques Berque, un historien orientaliste spécialiste de l'histoire du monde rural et urbain au Maghreb, avait décrit dans son article intitulé *Médinas, Villeneuves et bidonvilles* (1558 & 1874). La *Médina*, qui incarnait la centralité historique de l'époque précoloniale, s'est trouvée marginalisée par la *Villeneuve* (dite dans certains écrits « *ville nouvelle* ») construite dans les années 1920 par le Protectorat français. À côté de ces deux entités urbaines s'est développée une nouvelle configuration aux frontières de la *Villeneuve* : les « *bidonvilles* ». Cet ordre urbain de la ville marocain est le résultat de la politique urbaine instituée par Lyautey qui, dès son installation au Maroc en 1912, avait opté pour la création *exnihilo* de *villes nouvelles* séparées des cités dites *impériales* -par une zone *non ædificandi* pour certains cas- pour servir à l'accueil des colons et des services nés du Protectorat[3]. Cette séparation spatiale et ethnique de villes et de populations fut matérialisée dans les Plans d'aménagement conçus par Henri Prost[4]. La carte ci-dessous représente, à titre

[3] Le débat sur les enjeux de cette doctrine urbanistique de Lyautey reste encore ouvert. Aux yeux de certains chercheurs, cette séparation relève d'un registre *sécuritaire* (Daniel Rivet, 1988), voire d'un *apartheid urbain* (Janet Abu Loghod, 1980). Toutefois, on peut lire aussi dans ce choix la mise en place d'une logique patrimoniale ayant permis à ces cités de préserver leurs éléments ethnoculturels et leur *trame urbaine en impasses* (Mohamed Naciri, 1982) -contrairement à plusieurs de leurs soeurs du monde arabe.

[4] Henri Prost est un architecte-urbaniste français (1874-1959). Il fut appelé par le Général Lyautey en 1914 pour diriger le *Service d'Urbanisme* du Protectorat au Maroc de 1914 à

indicatif, la trilogie *Médina, Villeneuve et bidonville* de la ville de Fès des années 1920.

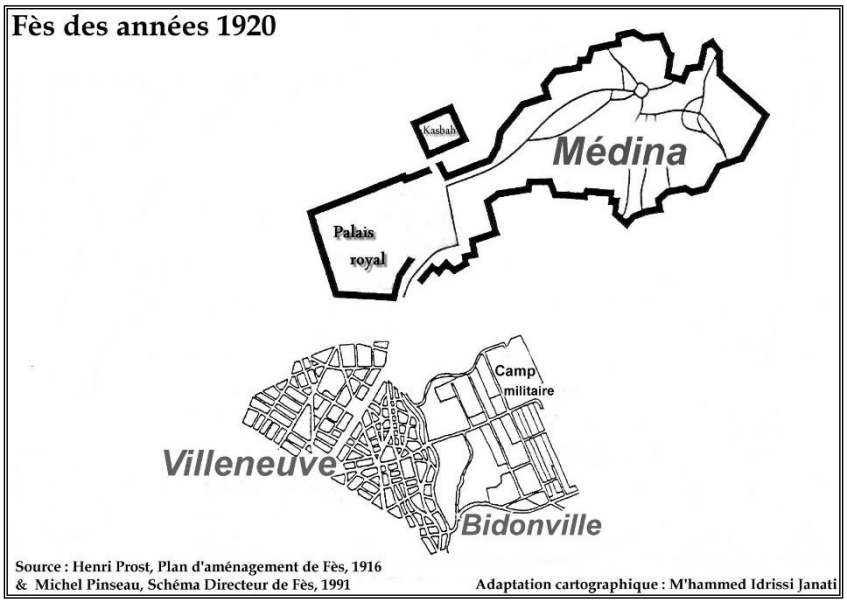

Le Centre n'est le centre que parce qu'il y a une périphérie

Ce sous-titre est une expression empruntée à Jacques Lévy dans son essai où il interprète l'œuvre du géographe Alain Reynaud *Société, espace et justice*. En effet, lorsque ce dernier avait appliqué – au début des années 1980 - le couple Centre/ Périphérie à la Géographie, il a défini le « *Centre* » par rapport à la « *Périphérie* ». Pour cet auteur le « Centre » c'est « *là où les choses se passent* » (Lévy, 2013, p. 166). Il s'agit d'un lieu où il y a concentration de populations, de richesses et de pouvoirs. À son opposé, il y a la « *Périphérie* » (ou des *périphéries* au pluriel) lointaine(s) et dominée(s).

Sur les traces de cette thèse d'Alain Reynaud, Michel Lussault précise que « *le centre est à la fois absolu, puisqu'il chapeaute l'ensemble des géotypes possibles, et relatif à la situation de chaque organisation urbaine* » (Lussault, 2013, p 164). Selon ce géographe-sociologue, chaque « *centre urbain possède un potentiel lié au niveau de*

1922. Il a établi, à ce titre, les Plans d'aménagement des villes nouvelles de Casablanca, Rabat, Fès, Meknès et Marrakech.

son urbanité » -entendue, dans le cadre d'une théorie systémique de l'urbain, comme le *« caractère proprement urbain d'un espace* » qui ne se réduit pas seulement à ses dimensions matérielles et fonctionnelles (qualité et densité d'équipements urbains), mais intègre aussi les pratiques et les valeurs collectives de la société (Lussault, 2013, p. 1054).

À partir de cette situation d'urbanité et de polarisation géographique des espaces de la centralité, tous les autres *géotypes* se déclinent, dont le *géotype* « Périphérie ». Celle-ci, se définit, selon Jacques Lévy, « *comme le négatif du centre, marquée en particulier par une absence d'autonomie en matière décisionnelle. Le centre n'est le centre que parce qu'il y a une périphérie et par rapport à la périphérie* » (Lévy, 2013, p. 166).

Dans *Abécédaire de la ville* -un ouvrage d'approche original dans sa forme qui réunit une centaine d'auteurs pour dresser un panorama contemporain de la ville et de l'urbain dans le Monde Arabe au croisement des disciplines et des approches- Olivier Legros note que le sens étymologique du terme « *Périphérie* » vient du mot grec *peri* (autour) ; *peripheria* signifie « circonférence ». C'est, par conséquent, « *un concept géométrique servant à désigner le contour ou le pourtour d'une surface*» (Legros, 2020, p. 265).

La périphérie est donc l'une des expressions spatiales de l'étalement urbain des villes qui résulte d'une urbanisation, le plus souvent, dense et continue, au contact immédiat de la ville-centre : c'est aussi le « *suburbain* » ou la « *banlieue proche* » selon l'école française de la géographie urbaine. Cette forme de *périphérisation* de l'urbain se différencie de l'étalement de la ville qui résulte d'une urbanisation, parfois en « *tache d'huile* » (le *sprawl* à l'américaine), disjointe de la ville par une discontinuité paysagère : c'est le « *périurbain* » qui désigne, selon l'image narrative du géographe Laurent Cailly, une « *morphologie hybride (mi-ville, mi-campagne) où se mélangent des dispositions proprement rurales et des dispositions strictement urbaines*» (Cailly, 2013, p. 769).

Périphérie *vs* Marge : les ambivalences de deux concepts

Dans le répertoire topographique des villes, il faut bien distinguer la « marge » de la « périphérie ». En 2006, la *Revue Tiers-Monde* édite un numéro intitulé les *Marges au cœur de la ville*. Deux ans plus tard, la revue *Autrepart* publie *La ville face à ses marges*. Plus récemment, un groupement de chercheurs

pluridisciplinaire du Nord et du Sud publie deux ouvrages : le premier en 2014 intitulé *Marges urbaines et néolibéralisme en Méditerranée* (Semmoud, Florin, Legros et Troin, 2014) ; le second en 2020 intitulé *Exister et résister dans les marges urbaines. Villes du Bassin méditerranéen* (Semmoud & Signoles, 2020). Ces parutions, entre autres, proposent un état des lieux de la notion de « Marge » et invitent à travailler sur les liens entre « *marges sociale* » et « *marge spatiale* ». Nous partageons la perspective de recherche suggérée par ces auteurs selon laquelle : par le terme « *Marge* », il faut entendre un fragment de ville qui n'est pas forcément spatialement périphérique. La marge urbaine peut être spatialement située aussi bien dans le centre-ville que dans les périphéries (Gervais-Lambony, 2014, p. 12).

Au Maroc, la marge prend la forme de plusieurs types d'habitat. Il peut s'agir de quartiers d'habitat dit « *sous-intégré*» (Naciri, 1980), « *clandestin* » ou « *insalubre* » (Benlahcen Tlemçani & Rufin, 2000), situés dans les périphéries ; mais aussi de tissus anciens de l'époque précoloniale, comme certaines médinas qui oscillent entre *patrimonialisation* et *marginalisation* (Idrissi Janati, 2015). De même, la périphérie n'est pas forcément le modèle des quartiers « *populaires* » qui se situent « *au bas de la hiérarchie des places* » -comme le note Loïc Wacquant dans son ouvrage *Parias urbains, Ghetto, banlieues, État* (Wacquant, 2007)- et qui matérialisent l'urbanisation dite « *non-réglementaire* » considérée par le pouvoir politique et technique comme « *hors norme* ». Nombreux sont les espaces périphériques qui, sur un plan socio-urbanistique, sont loin d'être aussi périphériques que cela.

La centralité périphérique

Dans un contexte de métropolisation, conjugué au processus de mondialisation, certaines périphéries urbaines constituent des espaces de centralité disposant d'une capacité de polarisation. C'est la « *centralité périphérique* » qui, selon Michel Lussault, exprime une échelle géographique « *désignant la centralité des petites urbanités urbaines, réelle par rapport aux autres espace qui l'entour, mais infra au regard de l'économie d'ensemble du géotype central et de ce qu'il exprime à l'intérieur de la configuration systémique de l'urbain* » (Lussault, 2013, p. 165).

Les formes et les configurations de la centralité en périphérie sont plurielles, évolutives et changeantes selon le temps et le contexte socio-territorial dans lequel elle se situe. A titre d'exemple, en 1991, l'expression *Edge city* a été élaborée par l'ethnologue et sociologue américain, Joel Garreau, dans son ouvrage *Edge City. Life on the New Frontier*, pour décrire les « *centralités émergentes* » de nombreuses agglomérations nord-américaines, situées loin des noyaux des centres historiques de ces aires urbaines (Lévy, 2013, p. 167). Traduit parfois en français par « *ville-lisière* » ou « *ville-satellite* », le terme *edge city* renvoie, selon Cynthia Ghorra-Gobin, à « *la nouvelle frontière de l'urbain*» (Ghorra-Gobin, 1993, p. 971), celle d'un positionnement spatial périphérique d'une agglomération de rang secondaire mais qui constitue le théâtre d'une dynamique dite de « *front* » par laquelle elle incarne une centralité dans l'espace monde, notamment par le biais du tourisme international (*Géo-confluences*, 2015).

Desservis le plus souvent par un aéroport et/ou un port leur permettant de s'inscrire dans des réseaux d'échange internationaux, ces « *centres urbains en position périphérique* » sont de plus en plus nombreux, non seulement en Amérique du Nord mais aussi dans les pays où le fait urbain est ancien et où les modèles dominants d'organisation des villes ont longtemps fait du centre historique en position « centrale » le seul pôle attractif de la ville (Lussault, 2013, p. 165).

A l'échelle locale des grandes villes du Maghreb, l'une des conclusions des auteurs du Programme de recherche *Faire la ville en périphérie(s)* est la suivante : La ville se fait aussi en périphéries métropolitaines qui sont devenues un terrain d'action privilégié pour les acteurs de la fabrication urbaine et, en conséquence, des espaces stratégiques où se joue le devenir des villes et de leurs sociétés (Signoles, 2010).

Ainsi, dans ces métropoles, la « périphérie » peut incarner aussi les territoires privilégiés de la fabrication urbaine « *conforme* », où se produisent des grands projets (immobiliers, commerciaux, touristiques ou d'*offshoring*) et où émergent, en conséquence, de nouvelles formes de centralité et d'urbanité attractives pour les couches moyennes, particulièrement. Il s'agit, aux yeux du géographe Mohamed Ben Attou, d'une sorte de périurbain négocié pour arbitrer les enjeux financiers et fonciers dite stratégique mettant en avant la légitimation des projets structurants (résidentiels touristiques, commerciaux…) pour endiguer l'étalement urbain (Ben Attou, 2019). Le lieu de cette nouvelle centralité en périphérie ne constitue pas forcément le centre géographique, fonctionnel et/ou historique d'une ville.

Au Maroc, la politique territoriale du Protectorat a donné lieu à des mutations profondes, dont les principales manifestations en furent le déplacement du centre de gravité économique et politique du Maroc de l'intérieur (Fès) vers les villes littorales, Casablanca et Rabat en particulier. Ce choix s'est inscrit dans une politique de reconfiguration de l'armature urbaine du pays instaurée par Lyautey qui dès son installation au Maroc considère que Fès est une « *erreur géographique comme capitale* ». Il écrit dans une lettre adressée le 19 juin 1913 au gouvernement français à Paris, pour justifier son choix du transfert de la capitale de Fès à Rabat : « *Fez est une erreur géographique comme capitale. Historiquement et politiquement, elle peut s'expliquer. Economiquement, elle subira le sort des grandes cités moyenâgeuses situées à l'intérieur des terres et que la civilisation européenne vient bouleverser. Rabat est au sommet des trois grands axes du Maroc, l'un sur Taza, l'autre sur Marrakech, le troisième le long de la côte ; or la presque totalité des intérêts économiques du Maroc sont concentrés sur les deux derniers. Fez sera donc par rapport à l'ensemble du Maroc dans une situation excentrique. Je crois également indispensable d'être à proximité de Casablanca qui, par la force des choses, sera la métropole commerciale et le plus gros centre européen du Maroc. Les nouvelles capitales doivent être recherchées sur la mer, parce que la mer est la grande route du monde*» (*Revue des deux Mondes*, 1952, pp. 3-18). Cette idéologie territoriale Lyauteyenne a fini par bouleverser l'organisation du territoire marocain, faisant apparaître des nouvelles *centralités* et des nouvelles *marginalités*.

À l'échelle locale, et par glissement successif, les mécanismes qui ont engendré la croissance rapide de la population des grandes agglomérations depuis la fin des années 1950 (crise des campagnes et attractivité de la ville en

crise) ont généré la formation d'une *ville plurielle*, composée de *fragments* hétérogènes aussi bien en termes de type d'habitat, du contenu social et d'équipements, qu'en termes d'urbanités et de *modèles d'habiter* (Navez Bouchanine, 1997). Cette hétérogénéité recouvre une division sociale de l'espace ayant bouleversé le modèle de ville précédant la conquête coloniale, où les distances spatiales ne se traduisaient pas nécessairement par des distances sociales. Dans cette configuration, les périphéries constituent les fronts d'urbanisation les plus dynamiques, donnant lieu à des territoires hybrides où se juxtaposent un « *urbanisme de fait* » et un « *urbanisme de projet* », comportant des espaces résidentiels de haut et moyen standing et des équipements urbains.

Les dynamiques urbaines qui découlent de cette fabrique de la centralité urbaine en périphéries –notamment par un *« urbanisme de projet* » (Hend Ben Othman Bacha & Olivier Legros, p. 26)- ont, parfois, comme effet la dévalorisation des espaces de la centralité historique qui perdent leur attractivité et glissent vers une certaine marginalité, avec une baisse des valeurs foncières, au profit de nouvelles périphéries qui deviennent attractives. Plusieurs recherches ont approché le lien entre ce processus de marginalité et l'(in)justice sociale et spatiale en ville.

Centre/ Marge/ Périphérie au prisme de Justice sociale/ Justice spatiale

Un questionnement autour du triptyque Centre/Périphérie/Marge ne peut faire l'économie de le placer dans une filiation avec les travaux sur Justice spatiale/Justice sociale. Les interrogations sur ces catégories d'analyse se rencontrent parfaitement. Selon le géographe Philippe Gervais-Lambony, « *le mot « marge » pose la même question centrale que le terme « justice spatiale », à savoir celle des interactions entre les dimensions sociales et les dimensions spatiales des sociétés*» (Gervais-Lambony, 2014, p. 13).

En effet, depuis les travaux du géographe américain Edward Soja, la Ville constitue une source d'inspiration théorique pour la réflexion autour de la spatialité de l'(*In*)*Justice sociale*, d'où l'expression d'(in)*Justice spatiale*. « *Je postule* (dit Soja) *l'idée selon laquelle la spatialité de l'(in)justice affecte la société et la vie sociale, autant que les processus sociaux donnent forme à la spatialité ou à la géographie spécifique de l'(in)justice*» (Soja, 2010, p. 5. Dans ce postulat, Edward Soja reprend la thèse développée dans les années 1960-1970 par Henri Lefebvre sur *Le droit à la ville*.

Ce philosophe-géographe a introduit l'espace dans l'analyse marxiste des inégalités de classes avec une définition de la *centralité* et de la *périphérie* qui intègre aussi une dimension sociale, économique, politique et symbolique. Il a, en effet, considéré que le *droit d'accès à la centralité* fait partie du *droit à la ville* et en même temps constitue une forme de *justice sociale*. A ses yeux, « *pas de réalité urbaine sans un centre*, (et) le *droit à la ville légitime le refus de se laisser écarter de la réalité urbaine* » par une organisation spatiale ségrégative établie autour des centres de richesse qui rejettent vers les espaces périphériques tous ceux qui ne participent pas aux privilèges politiques (Lefebvre, 2000).

Cette approche de Lefebvre qui mêle tout à la fois le social et le spatial trouve écho dans celle du géographe Alain Reynaud qui, dans l'ouvrage *Société, espace et justice*, avait définit le couple « Centre/ Périphérie » en introduisant en même temps le concept de « *Classe socio-spatiale* ». À ses yeux, la différenciation spatiale Centre/ Périphérie est génératrice d'« *inégalités* », donc d'« *injustice* » sociale et spatiale. Il est plus juste de vivre dans les beaux quartiers du *Centre*, que dans les *périphéries* lointaines et pauvres en équipements de base (Reynaud, 1981). Par cette analyse, Alain Reynaud voulait faire du couple (in)justice sociale/ (in)justice spatiale un paradigme éminemment clé de la réflexion en Géographie. Il proposait, dans ce sens, aux diverses échelles de l'espace géographique, des principes de classification sociale.

Depuis la fin du XXème siècle et le début du troisième millénaire, la question de la relation Centre/Périphérie a été de nouveau couplée à celle de Justice sociale/ Justice spatiale, notamment par le contexte de « *la mondialisation qui a placé les villes – et leurs territoires – au cœur des compétitions économiques internationales, où elles deviennent les lieux privilégiés des nouvelles formes d'échange et d'accumulation du capital* » (Semmoud, 2015, p. 3), donnant lieu à la montée des nouvelles inégalités socio-spatiales qui se sont accentuées par des crises économiques et, plus récemment, par la pandémie de Covid 19.

Mondialisation et métamorphoses des territoires

Dans un contexte de mondialisation et d'internationalisation des villes, les territoires urbains sont en transformation constante, certes à un rythme inégal car la mondialisation n'a pas affecté de façon égale toutes les villes. Du coup, la conversion du statut et de la fonction des territoires de l'urbain est fréquente dans le temps et dans l'espace. Dans ce sens, un certain nombre de chercheurs

– à l'image de la socio-géographe Nora Semmoud- parle de « *la ville du néo-libéralisme* », gouvernée par des « *pratiques dérogatoires et des logiques néolibérales* qui *se manifestent par la privatisation des services urbains et la marchandisation de différents domaines urbains*» (Semmoud, 2014). Dans cette dynamique, il y a, selon la socio-anthropologue Annik Osmont, des « *villes utiles* » et celles qui ne le sont pas (Osmont, 2006). Ces dernières représentent les villes reléguées à la marge dans le nouveau système des villes du monde.

A l'échelle du local, des territoires glissent d'une situation vers une autre. Plusieurs processus de cette conversion spatiale sont possibles à observer. C'est le cas, à titre d'exemple, des processus de marginalisation augmentée qui peuvent être observés pour certains territoires. A titre d'exemple, Mohamed Ben Attou analyse dans un travail de référence comment la ville de Guelmim, « *longtemps évoluée comme espace périphérique doublement marginalisé, s'est trouvée encore plus marginalisée après la récupération des provinces sahariennes, lesquelles ont mobilisé à leur profit une part élevée des budgets de fonctionnement et d'investissement consacrés au développement des espaces périphériques* », alors que la ville ne manque pas de potentialités et de ressources territoriales pour se lancer dans un processus de développement (Ben Attou, 2000, p. 243).

A l'opposé, sous l'effet du processus de mondialisation et des logiques du marché, d'autres territoires se métamorphosent d'une situation de marginalité à une situation de centralité. C'est le cas, à titre d'exemple, de certaines médinas du Maroc qui, après des années de repli et de dégradation, sont devenues des nouveaux pôles dans la géographie des mobilités internationales**,** participant à l'inversion des flux d'immigration Sud-Nord (Berriane & Idrissi Janati, 2016). Il en découle une « *réenchantement cosmopolite* » de ces figures patrimoniales, ce qui n'est pas sans effets sur la reconversion de leur structure socio-économique (Idrissi Janati, 2017).

C'est aussi le cas de certaines marges urbaines qui ont bougé dans des villes comme Casablanca, Rabat et Salé suite à l'arrivée du tramway. La mise en service de ce nouveau moyen de transport en commun et en site propre, a eu comme effet le désenclavement des quartiers périphériques, désormais connectés aux espaces centres par les lignes du tramway, et l'accroissement de la mobilité de leurs populations. Ces nouvelles pratiques de mobilité urbaine, qui incarnent un « *droit à la mobilité* » comme forme du « *droit à la ville* », interfèrent avec les

dynamiques foncières et immobilières, en induisant des plus-values aussi bien dans le centre-ville que dans certaines marges et, en conséquence, une forte mobilité résidentielle *de* et *vers* ces espaces. Cela étant, la hiérarchie des quartiers de ces viles, leur spécificité économique, leur contenu social, bref leur identité, ont été métamorphosés (Troin, 2015 ; El Hayouni, 2023).

S'inspirant de la démarche du géographe britannique David Harvey qu'il propose dans l'ouvrage *Explanation in Geography* (1969) à propos du poids des « *systèmes* » dans l'analyse géographique, il faut donc remarquer que les « marges », prises comme *systèmes* territoriaux à l'échelle infra-locale, sont inclues dans des systèmes à l'échelle supra-locale, contenus eux-mêmes dans d'autres systèmes de dimension territoriale plus vaste et ainsi de suite. Il existe, ainsi, le centre de la périphérie, comme il existe aussi la marge de la marge ou la *marge au centre* (*Revue Tiers-Monde,* 2006, n° 185).

Partant de ce schéma d'analyse, et mettant l'accent sur le débat-critique portant sur l'idée de la *fragmentation* d'une ville en fragments homogènes, tel que avancé par la sociologue de l'urbain Françoise Navez-Bouchanine dans son ouvrage *La fragmentation en question* (2002), les marges urbaines – tout comme les périphéries et les centres - constituent, certes, des fragments spatiaux de la ville, pourtant, elles ne peuvent être considérées comme des fragments sociaux. Dans ce sens, plusieurs « marges » constituent de « *véritables territoires ressources* » (Semmoud & Signoles, 2020, p. 280). Les géographes Mohamed Ameur et Mohamed Naciri ont bien montré comment *l'urbanisation clandestine au Maroc* a constitué *un champ d'action pour les classes moyennes* (Ameur & Naciri, 1985). De sa part, Bruno Lautier a bien noté « *qu'il y avait de riches entrepreneurs dans les favelas et des pauvres (mendiants) dans le cœur des cités* », pour dire que « *la ségrégation (spatiale) absolue n'existait pas* » (Lautier, 2006, pp. 19-20). Ainsi, l'usage de la notion de « *marge* » par des sociologues et politologues semble être parfois à l'opposé de l'usage qu'en feront certains géographes, malgré la proximité apparente. Le *marginal* n'est pas, le plus souvent, à l'extérieur des centres du pouvoir politique et économique en ville. Au contraire, il est au *centre* de la tension entre le *dedans* et le *dehors*, entre *l'exclusion* et *l'intégration*.

La *marginalité* serait, ainsi, la traduction d'un *entre-deux*. Cette expression de l'*entre-deux* est empruntée au sociologue Françoise Navez-Bouchanine qui, dans son ouvrage *Effets sociaux des politiques urbaines*. *L'entre-deux des politiques*

institutionnelles et des dynamiques sociales (publié à titre posthume), conclue que, dans le contexte d'internationalisation propre aux pays dits « en développement », c'est cet « *entre-deux* » qu'il faut aller explorer pour comprendre les imbrications complexes entre urbanisation formelle et urbanisation informelle qui caractérisent les situations urbaines dans les grandes villes de ces pays (Navez-Bouchanine, 2012, pp. 11-13).

Ainsi, tenant compte d'un paradigme de la sociologique des « *modes populaires d'action politique* », telle que développée par le politologue Jean François Bayart (Bayart, 1985), qui crédite les *citadins ordinaires* de *compétences* (Berry & Beboulet, 2000) et d'un *Art de faire* (De Certeau, 1990), être spatialement marginalisé ne veut pas dire forcément être socialement à l'écart, exclu économiquement et sans « pouvoir ». Entendu ici dans sa conception sociétale et non institutionnelle, l'objet « *pouvoir* » appelle la définition formulée par le sociologue allemand Max Weber, celle de la capacité d'une personne à imposer à autrui ses propres enjeux (Weber, 2004 ; 2013). Tous ces auteurs analysent comment les habitants des marges déploient leurs *compétences*, leur *art de faire* et leurs « *stratégies citadines comme des tentatives d'ajustement, d'adaptation, de réduction, voire de sortie de la marge* » (Florin & Semmoud, 2014, p. 20). Ils structurent leurs rapports non seulement à la ville mais aussi au reste du monde (Semmoud & Signoles, 2020). Dans cette dynamique, le rôle du digital est primordial.

Le rôle du numérique

Dans les dynamiques précédemment citées, le numérique joue un rôle distingué. Si le couple Centre/ Périphérie renvoie, géographiquement parlant, à la notion de « Distance », c'est-à-dire à un rapport d'éloignement ou de proximité entre deux espaces (ou lieux), cette acceptation est à nuancer. Corollaire de la mondialisation et fondement de l'internationalisation des modes de vie, le digital a entraîné une transformation de deux dimensions fondamentales de l'expérience humaine : l'espace et le temps. Dans ce sens, certaines pratiques sociales ne sont pas matériellement territorialisées, ce qui rend difficile, parfois, d'éclaircir ce qui relève du global et du local, et de dessiner les contours des territoires. Boris Beaude –dont les travaux portent essentiellement sur l'Internet comme espace de recomposition des distances– note bien que « *la numérisation a largement accru les virtualités spatiales (et) recomposé l'ordre des choses, jusqu'à ce que les sociétés ont de plus intime : le lien social. À la numérisation d'une partie de l'espace, des réalités*

qui l'habitent, des relations qui s'établissent, s'ajoute aussi l'émergence d'espaces inédits, réels, mais immatériels (*Facebook*)» (Beaude, 2013, pp. 726-727).

Pour approcher de près cette dynamique créée par le numérique, nous citons les propos d'une jeune fille de 16 ans (Faïza) que nous avons interviewée en 2013 dans un cyber-club au quartier Sahrij Gnaoua, une marge stigmatisée « *quartier dangereux* » située au-delà du grand cimetière de la Médina de Fès, sur un site accidenté et classé zone *non ædificandi*, à environ 2 km de la Médina et 8 km du centre-ville (moderne). C'est une marge qui rappelle d'une certaine manière la nécropole du Caire décrite par Galila El Kadi et Alain Bonnamy comme « *la Cité des morts* », où les vivants côtoient au quotidien les défunts (El Kadi et Bonnamy, 2001). D'un père venu d'une petite ville du haut Atlas marocain (Demnate) et d'une mère originaire de l'arrière-pays de Fès, cette jeune fille (dont les fenêtres de sa maison donnent directement sur le cimetière) ne sort pas, mis à part ses déplacements vers son lycée situé en Médina. Son vécu quotidien semble osciller entre l'immobilité et le voyage virtuel :

> Mon premier jour au lycée, lorsque j'ai dit à mes camarades de classe que j'habitais à Sahrij Gnaoua, elles ont été étonnées. Le premier mot qu'elles m'ont dit était : « *Haaaa, tu habites avec les morts* ». Cela m'a beaucoup humiliée. […] Mais, aujourd'hui, même si Sahrij Gnaoua ne me plaît pas, je n'ai plus cette honte que j'avais auparavant. […] Dernièrement, un garçon de mon lycée m'a posé la question : « Tu habites où ? » Je lui ai répondu : « Facebook » [rire]. Je fais partie de ce petit village. […] Je n'ai pas beaucoup d'ami(e)s à Sahrij Gnaoua ou à Fès. […] Mes amis garçons sont en France, aux États-Unis et en Espagne […]. Un jour, j'ai tardé au cyber[-café] et, lorsque je suis rentrée à la maison, ma mère m'a dit : « Où étais-tu en voyage ? » Elle voulait me reprocher mon retard. Mais, en fait, parfois, en sortant du cyber, j'ai l'impression d'avoir fait un voyage. [Entretien, 15 Décembre 2013, traduit de l'arabe dialectal].

Ce récit –où la référence au *« cimetière »* et à la *« mort »* qu'il symbolise est émouvante- témoigne d'un sentiment d'isolement et de relégation, si l'on s'inscrit dans un cadre plus large, celui d'être des « *citadins sans ville* » pour reprendre une expression de l'anthropologue Michel Agier citée dans son ouvrage *Anthropologie de la ville* (Agier, 2015, p. 210). Pourtant, la fréquentation du cyber-café et l'usage d'Internet -en tant qu'espace sans frontières apparentes- offrent à cette jeune

fille des « issues » pour franchir les frontières d'un quartier pauvre en espace public et de lieux de sociabilité mixte -en dehors de l'établissement scolaire- et où la frontière n'est pas uniquement spatiale, mais aussi sociale. Il s'agit, par ailleurs, d'un « dépassement de frontières » qui se manifeste d'une manière virtuelle : « sortir sans sortir » ou « voyager sans partir ». Ainsi, l'identité territoriale -telle que construite dans le système de représentations de cette jeune fille- exprime une appartenance sans frontières et des valeurs circulantes et partagées (Idrissi Janati, 2014).

Ainsi, Internet a donné lieu à un changement profond des territorialités dans les marges urbaines « cloisonnées ». Par ce changement, la marge a évolué vers une nouvelle urbanité, traduisant un nouveau lien du local au global.

À une échelle globale, le progrès dans la couverture géographique des nouvelles technologies de communication a donné lieu à la montée en puissance du *E-économie* qui a offert à plusieurs entreprises de nouvelles opportunités de marché. Dans ce nouveau contexte, plusieurs territoires à l'échelle locale sont devenus à la marge du nouveau système mondial.

S'inscrivant dans une démarche de sociologie politique de mobilisation, Yves Gonzalez-Quijano a bien présenté dans son ouvrage *Arabités numériques. Le printemps du Web arabe* le rôle qu'a joué Internet –qu'il décrit comme « *forum citoyen*»- dans les mouvements de protestation du *Printemps arabe*, tout en montrant que l'on avait assisté à la « *première révolution numérique du troisième millénaire*» (Gonzalez-Quijano, 2012, p. 98) lors de laquelle plusieurs espaces de la centralité de villes ont été occupés par les marges.

Ainsi, l'Histoire (le Temps) ménage des « révolutions » et des évolutions des territoires et des sociétés. À partir de ce constat, une question s'impose : à quelle échelle de temps et d'espace penser les catégories d'analyse *Centre/ Marge/ Périphérie*?

Echelles, temporalités et norme d'analyse

L'une des spécificités des notions *Centre/ Marge/ Périphérie* est leur caractère variable, d'où leur applicabilité à toutes les échelles. Les *centres*, les *marges* et les *périphéries* sont au pluriel. Leur forme change d'une configuration spatiale à une autre. Le contenu de chacune de ces focales change aussi selon l'angle d'observation du chercheur : l'espace mondial dans son ensemble ? La ville ? Sa marge ? Son péri-urbain ? Le quartier ? La petite ruelle ?

Ces catégories d'analyse sont aussi évolutives dans le temps. Chacune à une (des) trajectoire(s) historique(s) particulière(s). Sa métamorphose est perpétuelle. Sauf, le temps de ce changement est soit court soit long. D'où l'intérêt de la dimension temporelle dans la lecture géographique des territoires.

A la question des échelles et des temporalités de l'analyse s'ajoute celle relative à la « norme ». Ainsi, la norme (culturelle) dominante peut changer d'une échelle spatiale à une autre et d'un temps à un autre. A titre d'exemple, selon un registre (idéologique) qui s'inscrit dans l'idée du « *retour à la terre* », l'opposition stéréotype classique Ville-Campagne change de signification et d'échelle : la « campagne » -le monde des petits paysans- incarne « l'image d'une société morale où chacun trouve heureusement son rôle et sa place ; la « ville », celle d'une société immorale, où règne l'insatisfaction revendicatrice » (Raymond, 1968, p. 192). Selon ce registre des « partisans de la campagne », la ville se situerait à la marge de la « *société morale* » - telle que définie dans la philosophie pratique d'Emmanuel Kant (1724-1804) - qui fonctionne en tant qu'un ensemble cohérent où « tout doit arriver » (Loi morale) et vivre le « bien être » et « la bonne hygiène de vie ».

Parti pris méthodologique. Une double lecture : par le *haut* et par le *bas*

Partant de ce qui précède, il faut souligner, d'un point de vue méthodologique, que la ville, prise comme catégorie d'analyse géographique, est construite aussi bien par les pratiques que par les représentations discursives. Elle fait, en conséquence, l'objet d'une pluralité de lectures. Dans cette visée, les auteurs de *Représenter la ville* soulignent bien que la ville est *de facto* un espace vécu multidimensionnel qui se situe au cœur d'une interaction permanente entre trois systèmes de représentations qui évoluent dans le temps : celui de «*l'aménageur*

/ *politique* », celui du « *citadin* » et celui du « *chercheur* » dont le rôle est l'interprétation des faits et la construction abstraite des théories et des modèles (Bailly, Beaumont, Huriot et Sallez, 1995). À l'intérieur de chacun de ces trois systèmes de représentations de la ville, le dénominateur commun est le discours et sa métamorphose dans le temps.

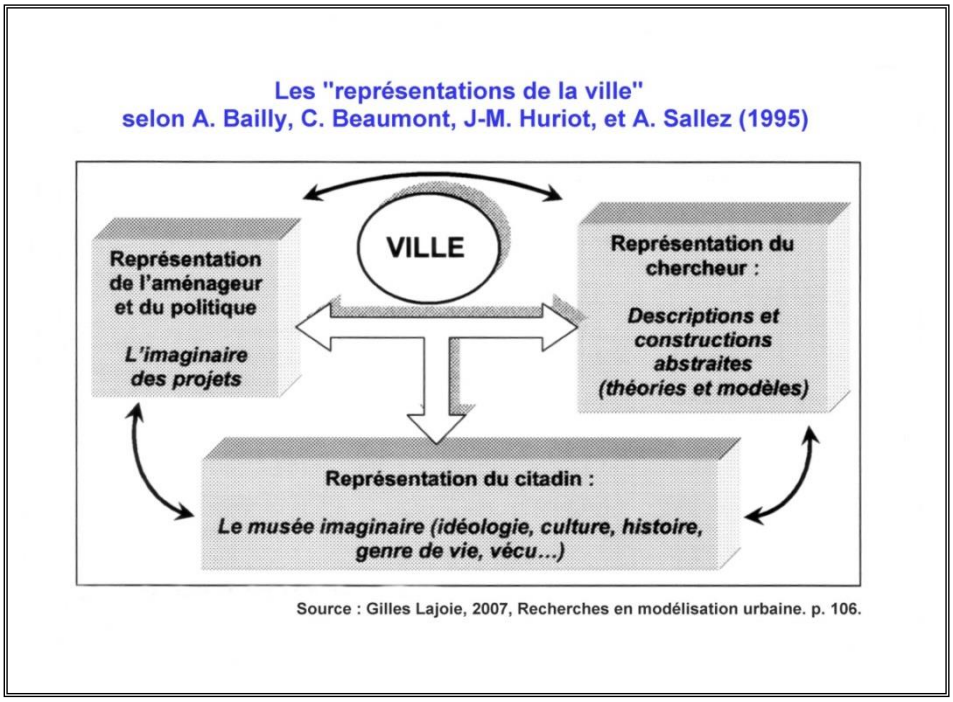

Partant de là, l'approche du triptyque Centre/ Marge/ Périphérie fait appel à une double lecture. La première, par *le haut*, qui envisage les marges ou les centres comme une construction par les représentations et les images qu'en forment les acteurs urbains dominants (l'Etat et ses représentants, l'élite locale et les acteurs privés), ceux qui pèsent, directement ou indirectement, dans les décisions en matière de politique urbaine par un rapport de pouvoir qui, généralement, se traduit par une forme de domination. La deuxième lecture, par contre, privilégie l'entrée par les populations concernées au travers leurs représentations, leurs paroles, leurs pratiques d'appropriation et leurs compétences de détournement.

Cette double lecture permet, en suivant la pensée critique d'Henri Lefebvre des liens espaces/Sociétés, d'analyser les tensions entre, d'un côté

l'espace conçu par les acteurs dominants et, de l'autre, *l'espace vécu* et imaginé par sa population (Lefebvre, 1972 ; 1974). Ainsi, « Centralité » et « marginalité » doivent être entendues dans leur géographie et leur matérialité physique respectives, mais aussi dans les pratiques spatiales que l'on a et les images que l'on s'en fait. La fabrication matérielle et symbolique du « centre » ou de la « marge » : des habitants élaborent des stratégies d'ancrage et d'appropriation spatiale des lieux de leur vie quotidienne et développent, en conséquence, des sentiments d'appartenance avec des images de valorisation et de déstigmatisation.

Dans son ouvrage *L'invention de la ville. Banlieues, townships, invasions et favelas*, l'anthropologue Michel Agier a bien montré comment les marges des villes se situent entre « *exclusion* » et « *inclusion* » (Agier, 1999). Cette posture de recherche fait appel à une approche qui mettra au premier plan l'identification des acteurs et le décryptage des systèmes d'action et de représentations. Une démarche qui interroge et s'interroge sur le sens que les habitants donnent aux territoires où ils s'installent, que ce soit un centre ou une marge ; et ce par rapport à l'image qu'ils se font des autres quartiers de la ville. Un acteur social peut être vu par un décideur politique comme situé aux marges, alors que lui-même se représente comme étant au centre.

Epilogue : Revisiter les concepts … et les manières de voir

Dans le nouveau contexte d'évolution des territoires de l'urbain, la lecture des fragments de la ville : *Centre*, *Marge*, *Périphérie*, pris comme catégories d'analyse spatiale, fait appel à une lecture des processus de leur fabrication tant par le *haut* (les politiques publiques) que par le *bas* (les représentations en actes de la population). Ces catégories d'analyse sont polysémiques et éminemment relatives et métamorphosées dans le temps par plusieurs variations. De coup, leur lecture nécessite une approche transdisciplinaire et géo-historique. Ces concepts doivent être interrogés aussi à partir du réseau territorial dans lequel ils se situent. Les nouvelles technologies de communication sont venues pour inscrire ces fragments de ville dans de nouveaux réseaux. Partant de ces dynamiques, *Centre*, *Marge*, *Périphérie* sont des notions à revisiter.

Dette cette posture, je souhaite terminer un bref rappel de la philosophie politique critique de Michel Foucault. Dans ses ouvrages, ce philosophe engagé avait un objectif de méthode : montrer qu'une bonne compréhension d'une société ne se fait pas par une analyse de l'intérieur (le centre), mais depuis les

marges. Ce point de vue foucaldien nous permet de comprendre pourquoi au Maroc, à titre d'exemple, lorsqu'on veut « démarginaliser » une marge (éradiquer un bidonville, par exemple), il n'est pas étonnant de voir que, au moment où celle-ci se « démarginalise », une autre *marge* se produit, parfois pas loin d'un *centre*.

Bibliographie

Abu Loghod Janet (1980): *Rabat, urban apartheid in Morocco*. Princeton. Princeton university Press.

Adidi Abdelaziz (2011): « De l'aménagement du territoire au développement territorial : quelle transition et quelle articulation ? » In Libération, Novembre 2011.

Agier Michel (1999): L'invention de la ville. Banlieues, townships, invasions et favelas. Amsterdam, Editions des archives contemporaines.176 p.

Agier Michel (2015): Anthropologie de la ville, Paris, Éd. PUF, 248 p.

Amin Samir (1973): Le développement inégal. Essai sur les formations sociales du capitalisme périphérique. Paris, Ed. Minuit, 365 p.

Ascher François (2013): « Métropolisation ». In Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*. Paris, Éd. Belin, pp. 664-666.

Autrepart – Revue de Sciences sociales au Sud (2008): *La ville face à ses marges*. Paris, Ed. SciencesPo.

Bailly Antoine, Beaumont Catherine, Huriot, Jean-Marie et Sallez Alain (1995): *Représenter la ville.* Paris, Éd. Economica, 112 p.

Bayart Jean-François (1985): « L'énonciation du politique ». In *Revue Française de Science Politique*, Paris, Vol. 35, n° 3, pp. 343-372.

Beaude Boris, 2012, *Internet, changer l'espace, changer la société.* Paris, Éd. Fyp, 256 p.

Beaude Boris (2013): « espace et numérique ». In Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*. Paris, Ed. Belin, pp. 726-727.

Ben Ali Driss, 1983, *Le Maroc précapitaliste*. Rabat, Éd. Société Marocaine des Éditeurs Réunis (SMER), 310 p.

Ben Attou Mohamed (2000): « Un espace périphérique du pré-sahara marocain. La province de Guelmim ». In Mohammed Berriane & Pierre Signoles (dir.), *Les espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation*. Publication de la F.L.S.H, Université Mohammed V - Rabat, pp. 243-261.

Ben Attou Mohamed (2019): *Agadir, la ville, la métropole, la cité : mondialisation et territoires*. Publication de la FLSH, Université Ibn Zohr, 215 p.

Benlahcen Tlemçani Mohamed & Rufin Missamou (2000) : « Habitat clandestin et insalubre au Maroc ». In *Les Annales de la Recherche Urbaine*, n° 86, pp.111-118.

Berque Jacques, 1958, *Médinas, Villeneuves et bidonvilles*. In *Les Cahiers de Tunisie*, n° 21-22, pp. 5-42.

Berque Jacques, 1974, « Médinas, Villeneuves et bidonvilles ». In Jacques Berque (dir.) *Maghreb : histoire et sociétés*, Alger, Ed. J. Duculot, pp.118-161.

Berriane Mohammed & M'hammed Idrissi Janati, 2016, « Les résidents européens de la médina de Fès : une nouvelle forme de migration Nord-Sud vers le Maroc ». In *Autrepart* n° 77, pp. 87-105.

Berry Isabelle et Agnès Beboulet (dir.) (2000): *Les compétences des citadins dans le Monde arabe. Penser, faire et transformer la ville*. Paris, Ed. Karthala.

Bethemont Jacques, 1982, « Alain Reynaud, Société, espace et justice ». In *Revue de géographie de Lyon*, vol. 57, n°4. p. 425.

Braudel Fernand (1966) : *La Méditerranée et le monde méditerranéen*. Paris, Ed. Armand Colin.

Cailly Laurent (2013): « Périurbain ». In Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*. Paris, Ed. Belin, pp. 768-772.

De Certeau Michel (1990): *L'invention du quotidien. I : les Arts de faire*. Paris, Gallimard, 350 p.

El Hayouni Kaoutar (2023), *Tramway et dynamiques urbaines. Le cas de l'agglomération de Rabat-Salé*. Thèse de Doctorat en Géographie. FLSH, Université Mohamed V de Rabat.

El Kadi Galila et Bonnamy Alain (2001): *La cité des morts, Le Caire*. Paris, Bruxelles, IRD et Editions Mardaga, 303 p.

Florin Bénédicte & Semmoud Nora (2014): « Introduction. Marges urbaines en débat ». In Semmoud Nora, Bénédicte Florin, Olivier Legros et Florence Troin, *Marges urbaines et néolibéralisme*. Tours, Presses Universitaires François Rabelais, pp. 15-41.

Gonzalez-Quijano Yves (2012): *Arabités numériques. Le printemps du Web arabe*. Arles, Actes Sud/Sindbad, coll. Sindbad, 192 p. Citation p. 98.

Géo-confluences, 2015, « Edge city - ville-lisière ».

Géo-confluences (2022): Nord et Sud, Nords et Suds.

Gervais-Lambony Philippe (2014) : « Préface » de l'ouvrage *Marges urbaines et néolibéralisme*, sous la direction de Nora Semmoud, Bénédicte Florin, Olivier Legros et Florence Troin.

Ghorra-Gobin Cynthia (1993): « Joël Garreau, Edge City : Life on the New Frontier ». In *Annales. Economies, sociétés, civilisations*, n° 4, pp. 971-973.

Hargous Sabine (1972): *Les déracinés du quart monde*. Paris, Éd. François Maspero, 180 p.

Harvey David, 2015, *Villes rebelles. Du droit à la ville à la révolution urbaine*. Paris, Éd. Buchet Chastel, 296 p.

Hugon Philippe (2006) : « *Remarques sur la notion de Marge* ». In *Revue Tiers-Monde*, n° 185 (Marges au cœur de la ville), p. 8.

Idrissi Janati M'hammed (2014): « La marge connectée au village planétaire. Le cas de Sahrij Gnaoua à Fès ». Communication au Séminaire international *Les marges urbaines en question. Catégorisations, qualifications*. Université de Tours.

Idrissi Janati M'hammed, 2015, « À propos de quelques paradoxes de la patrimonialisation de la médina de Fès dans le temps ». Communication au

Workshop *Les médinas à l'époque contemporaine (XX-XXIe siècles) : oscillations entre patrimonialisation et marginalisation ?* Tours, 20-21 Mai 2015.

Idrissi Janati M'hammed (2017): « Fès : ou le réenchantement cosmopolite d'une cité du sud de la Méditerranée ». In Melyani Mohammed et Istasse Manon, *Fès intemporelle*. Paris, Ed. L'Harmattan, pp. 27- 54.

Lacoste Yves (1965): *Géographie du sous-développement*. Paris, Éd. Presses Universitaires de France, 288 p.

Lajoie Gilles (2007): *Recherches en modélisation urbaine*. Mémoire d'habilitation à diriger des recherches, Université de la Réunion.

Lefebvre Henri (1968): *Le droit à la ville*. Paris, Éd. Anthropos.

Lefebvre Henri (1972): *Espace et politique*. Paris, Éd. Anthropos.

Lefebvre Henri (1974): *La Production de l'espace*. Paris, Éd. Anthropos.

Lefebvre Henri (2000): *Espace politique. Le droit à la ville II*. (Communications prononcées par l'auteur entre 1970-1973), Paris, Ed. Anthropos.

Legros Olivier (2020): « Périphéries ». In Bénédicte Florin, Anna Madoeuf, Olivier Sanmartin, Roman Stadnicki et Florence Troin, *Abécédaire de la ville au Maghreb et au Moyen-Orient*. Tours, Éd. Presses Universitaires François Rabelais, pp. 265-267.

Lautier Bruno (2006): « Discussion (suite) notes d'un sociologue sur l'usage de la notion de « marge » dans les sciences sociales du développement ». In *Revue Tiers monde* n° 185, pp. 17-20.

Lévy Jacques (2013): « Centre/Périphérie ». In Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*. Paris, Éd. Belin, pp. 165-168.

Lussault Michel (2013): « Centre urbain ». In Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*. Paris, Éd. Belin, pp. 164-165.

Lussault Michel (2013): « urbanité ». In Jacques Lévy et Michel Lussault (dir.), *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*. Paris, Éd. Belin, pp. 1053-1055.

Marcuse Peter (2010) : « La justice spatiale : résultante et cause de la justice sociale ». In Bernard Bret, Philippe Gervais-Lambony, Claire Hancock et Frédéric Landy (dir.) *Justices et injustices spatiales*. Presses universitaires de Paris Nanterre, pp. 77-92.

Naciri Mohamed (1980): « Les formes d'habitat sous-intégré. Essai méthodologique ». In *Hérodote*, n°19, pp. 13-70.

Naciri Mohamed (1982): « La médina de Fès : trame urbaine en impasses et impasse de la planification urbaine ». In Présent et avenir des médinas. De Marrakech à Alep. Equipe de Recherches Urbanisation au Maghreb (CNRS n° 706), Fascicule n° 10-11, Université de Tours. pp. 237-254.

Naciri Mohamed (2000): « De la marge porteuses de projets, aux marges produites par la mobilité des hommes et la configuration de leurs cultures », pp. 373-380. In Mohammed Berriane & Pierre Signoles (dir.), *Les espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation*. Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaine, Université Mohammed V – Rabat.

Navez-Bouchanine Françoise (1997), *Habiter la ville marocaine*. Paris, Ed. l'Harmattan, 315 p.

Navez-Bouchanine Françoise (dir.) (2012): *Effets sociaux des politiques urbaines. L'entre-deux des politiques institutionnelles et des dynamiques sociales*. Ed. CJB – Karthala – EMAM, 366p.

Osmont Annik (2006) : « La ville du néo-libéralisme ». In *Cahier Voltaire* de l'Association Internationale de Techniciens, Experts et Chercheurs [En Ligne].

Paquot Thierry (2006) : *Terre urbaine. Cinq défis pour le devenir urbain de la planète*. Paris, Ed. La Découverte.

Raymond Marie-Geneviève, 1968, « Idéologies du logement et opposition ville campagne ». In *Revue française de sociologie*, vol. IX, pp. 191-210.

Revue des deux Mondes (1952): « Lyautey. Lettres du Maroc », pp. 3-18.

Revue Tiers-Monde (2006) : *Marges au cœur de la ville*, n° 185. Paris, Ed. Armand Colin.

Reynaud Alain (1980) : « Les rapports entre le centre et la périphérie : le coefficient de variation, technique simple de mesure de l'allométrie ». In *Travaux de l'Institut Géographique de Reims*, n°41-42 (Analyse régionale. Réflexions critiques, concepts, techniques, études de cas). pp. 71-81.

Reynaud Alain, 1981, *Société, espace et justice*. Paris, Ed. PUF.

Rivet Daniel (1996): *Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc (1912-1925)*. Paris, Éd. L'Harmattan.

Santo Milton (1975): *L'espace partagé : les deux circuits de l'économie urbaine des pays sous-développés*. Paris, Éd. Génin, 405 p.

Semmoud Nora, Bénédicte Florin, Olivier Legros et Florence Troin (2014) : *Marges urbaines et néolibéralisme*. Tours, Presses Universitaires François Rabelais, 287 p.

Semmoud Nora (2015): « Note de la rédaction ». In *Les Cahiers d'EMAM*, n° 27 (*Politiques urbaines et inégalités en Méditerranée*).

Semmoud Nora & Pierre Signoles (dir.) (2020): *Exister et résister dans les marges urbaines. Villes du Bassin méditerranéen*. Bruxelles, Éd. Université de Bruxelles.

Signoles Pierre (2010): « Introduction ». *Les Cahiers d'EMAM*, n° 19 (Faire la ville en périphérie(s) ? Territoires et territorialités dans les grandes villes du Maghreb. Eléments de synthèse).

Signoles Pierre (dir.) (2014): *Territoires et politiques dans les périphéries des grandes villes du Maghreb*. Paris, Éd. Karthala.

Soja Edward (2010): « The City and Spatial Justice/La ville et la justice spatiale ». In Bernard Bret, Philippe. Gervais-Lambony, Claire Hancock, Frédéric Landy (dir.), *Justice et injustices spatiales*. Nanterre, Ed. Presses universitaires de Paris Ouest, pp. 55-74.

Tae-Gyun Park (2006): «Walt Whitman Rostow et son discours sur l'économie dans les années 1960 ». In *Histoire, Économie & Société*, n° 2, pp. 281-289.

Troin Jean François (2015): « Quand les marges territoriales, sociales et économiques bougent. Le rôle du métro et des tramways dans les métropoles

maghrébines : quelques pistes de recherche ». In *Les Cahiers d'EMAM*, n° 27, pp. 19-35.

Wacquant Loïc (2007): *Parias urbains, Ghetto, banlieues, État*. Paris, Éd. La découverte.

Wallerstein Immanuel, 1970 & 1980, *Le système du monde du XVe siècle à nos jours*. Paris, Éd. Flammarion, 2 vol.

Weber Max, *Œuvres* politiques (2004): traduit de l'allemand par Elisabeth Kauffmann, Jean-Philippe Mathieu et Marie-Ange Roy, Paris, Éd. Albin Michel.Weber Max (2013): *La domination*, traduit de l'allemand par Isabelle Kalinowski, Paris, Éd. La Découverte.

Whitman Rostow Walt (1960): *The Stages of Economic Growth : an anticommunist manifest*. Londres, Ed. Cambridge University.

Rapports Centres- périphéries en lieux mondialisés: le cas de la zone métropolitaine d'Agadir1

Mohamed BEN ATTOU

Enseignant-Chercheur
Université Ibn Zohr, Agadir

ملخص :

المقال يروم تحيل علاقة المركز بالهامش من منظور مقاربة دائرية تهم تأثير ظاهرتي العولمة والميتربولية على صنع المجالات الترابية وتنميط تطورها وفق محيط بيئي خاص. مما يستدعي مقاربات جغرافية جديدة تستند على واقع هذه المجالات وقراءتها قراءة صحيحة آنية بعيدة عن إعادة اجترار مفاهيم مستوردة ومتجاوزة لم تكن يوما منسجمة مع واقعنا المجالي لكن استعملت بإطناب في غير محلها؛ مما خلق نوع من المسافة لم تمكنا من فهم مجتمعنا ولا مجالاتنا الترابية بفعل الإسقاط الخاطئ. مثال أكادير-الكبير وسوس الذي نقدم تحليله هنا من زاوية الفلاحة شبه الحضرية يمتثل للتحولات السريعة التي همت إضافة إلى التغيرات المناخية وتأثيرها عنى الفلاحة التسويقية ساهما في إنتاج مراكز متعددة وفبركة مجالات سوسيو- ترابية متنوعة (مراكز، هوامش، أطراف شبه حضرية، مجالات قروية تحت تأثير حضري...). كل وحدة ترابية تفرز علاقات بين المدن من جهة وأطرافها من جهة ثانية ناهيك عن علاقة المنظومة الإنتاجية بالمجتمع وبالبيئة. سهل سوس لم يعد ذلك الحوض الذي يمكن استغلاله فلاحيا دون مراعاة استدامة موارده الطبيعية. فالتغيرات المناخية ساهمت في تقليص مفهوم قروية أريافه على مستوى مجال ميتربولي يتحول بسرعة في اتجاه مجال شبه الحضري كلما تخلص من الضغط الإنتاجي سقط في الضغط العقاري بكل أنواعه. مما يطرح بحده مسألة العدالة الاجتماعية والترابية والعقارية على حد سواء. كيف تتفاعل المجالات المفبركة تحت تأثير الميتربولية والعولمة؟ ما هي علاقة القوى التي تميزها؟ من هم فاعلوها؟ كيف يمكن التنبؤ بمستقبلها؟ ما هي أنوع المجالات الترابية المفبركة؟

الكلمات المفاتيح: الميتربولية المعولمة ، المركز والهامش، التغيرات المناخية، أكادير وسوس، الفلاحة شبه الحضرية،رهانات علاقات القوى الترابية، إستراتيجية الفاعلين، الفبركة الترابية

[1]Ce texte constitue une version revisitée et enrichie d'un texte initial paru dans la Revue en ligne : Espace Géographique et Société marocaine (n°18/2017) sous l'intitulé : Les mutations récentes d'un espace rural dans une zone urbaine de métropolité émergente (Grand-Agadir et le Souss) : cas de l'agriculture périurbaine.

Abstract:

This article is concerned about the interactions and relation between center and peripheries through a circular approach. The latter engages globalization and suburban conditions in the process of forming and constructing territories in terms of forms, contextual evolution and environment. This approach compels a new reflection about the geography of these territories as they are and not according to imported concept apart from any values of use. The case of Agadir metropole and Souss analysis shows the fast mutations undergone by the rural area in a metropolitan zone. In this case the operational mode of world's system and the climate change impact on agricultural industry had strongly affected the results. The growth model of the Sousse metropole (Agadir) induces multiple centralities of socio-territorial conception. Every entity expresses its own relation to the city and suburbs in terms of productivity, society and environment. It turns out that the plane of Souss is no longer an area of agricultural development where we can produce without limits. The climate change has reduced the rurality to a more and more suburban context. How do react the territories? What is the power balance and its actors? What is its future? What types of territories are conceived?

Key words: Metropolitan- globalization – center – periphery- climate change- Agadir – Souss plane- suburban agriculture- power balance- actors strategies- territorial conception.

Introduction

Dans un contexte de changements socio-économiques rapides qui s'opèrent selon un modèle de croissance hyper capitalistique dont l'ancrage est à la fois international, national et local, le territoire n'est plus le fait d'un ordonnancement politique stratégique qui peut raisonner en termes de durabilité. Ce modèle de croissance qui s'appuie sur deux encrages, un appareil d'Etat entrepreneurial très engagé vis-à-vis de l'étranger et des acteurs transnationaux, contribue à modifier tous les paramètres d'aménagement, de planification stratégique ou de gouvernance citoyenne envers les territoires. Dans une région agricole, tel que le Souss, configuré et polarisé (économiquement et socialement) par une métropole mondialisée, comme Agadir, les potentialités économiques sont extraverties basées sur la captation des devises : tourisme de masse, exportation des produits agricoles et halieutiques, retombées de l'émigration internationale. Le fait de métropolisation-mondialisation affecte la notion même du rural. Tellement les changements sont rapides que les espaces ruraux qui ont fonctionné sous une influence urbaine (Ben Attou, Semmoud, 2014) jusqu'ici, vont devenir dans un futur très proche, totalement périurbains, voire urbains. Ceci confère à la théorie du Centre et de la périphérie, une mouvance plus complexe où le centre peut contenir au sein de son territoire, une périphérie sociale et la périphérie peut s'afficher quelque part un centre économique ou un espace de négociation foncière incontournable. Une fois la demande sur la métropolisation est à la fois mondiale et une nécessité régionale et locale, le territoire devient alors, un enjeu politique, économique et de société évoluant, désormais, dans un système monde.

De prime abord, une mise au point conceptuelle et de réflexions s'impose. Les espaces de métropolité émergente, conditionnés par la pression foncière et les enjeux des forces économiques et politiques orientés vers l'Europe, l'Afrique et l'Asie offrent depuis peu, un champ de renouvellement total de la réflexion géographique sur les liens entre les territoires urbains et ruraux particulièrement sur le plan conceptuel. La rencontre du rural et de l'urbain se pose aujourd'hui en termes de centre et périphérie urbains au prisme d'une justice tridimensionnelle : territoriale, économique et sociale. La mondialisation induit une mise aux normes des villes plus au moins inspirée de logiques néolibérales qui exacerbent et complexifient les équilibres et les inégalités socio-spatiales.

Celles-ci sont mises à leur tour sous pression par la nouvelle orientation nationale (2030) vers la ville métropolitaine. Cette dernière est perçue, psychologiquement, à la fois comme fait socioéconomique et territorial durable (œuvre technique, juridique et financière). Le recul permanant du rural au profit de l'urbain avec en prime l'accélération de l'urbanisation périphérique métropolitaine pose plus que jamais le problème actuel de l'ampleur des marges urbaines où l'individu social est circonscrit territorialement dans un espace de rapports de force que révèlent les représentations et la stigmatisation qui participent de la construction de ces territoires. Ceci le met face à une seule alternative : exister et résister dans les marges urbaines (Signoles, Semmoud, 2020). Il ne s'agit pas seulement de percevoir la territorialité urbaine et périurbaine comme un rapport de centre à la périphérie en tenant compte uniquement des processus de ségrégation, des logiques de peuplement, les modes d'habiter et les sociabilités urbaines et périurbaines ; c'est plutôt la notion de marges urbaines dans le contexte actuel de la mondialisation et de métropolisation que nous devons interroger. En outre, le « désir de ville » (Naciri, 2020) ainsi que la fabrication de la métropole marocaine durable à l'échéance, 2030 nous oblige à vérifier les enjeux sociaux (crise du logement, mixité sociale, diversification de l'offre etc.), économiques (développement des filières courtes, la « privatisation » des services urbains (énergie, eau et assainissement, déchets, transports, logements, marchandisation de différents domaines urbaines jusque-là épargnés par l'extension de la ville capitale du Souss) et environnementaux (changements climatiques, artificialisation des sols, énergies renouvelables etc.). Autrement dit, mettre en éclairage les notions d'approche inclusive, l'exploration des nouveaux modes de gouvernance et de gestion de l'espace, de la société et des territoires pluriels. Oui à l'écologie et à l'innovation sociale, à l'ampleur des investissements, à la centralité des acteurs impliqués, aux défis techniques à relever et aux technologies de l'information et de la communication pour pouvoir concevoir, maîtriser, explorer et réaliser le projet d'une ville métropole durable (Ortega, 2020), cependant, toute la difficulté est d'approcher globalement l'espace « partagée » au sein de l'agglomération métropolitaine. Il est vrai que l'espace central continue de symboliser un territoire de haute facture ; Or, les marges comme espaces contestés et contestations dans l'espace (Gülcin et als, 2020), ont rapidement muté depuis 2007. La catégorisation administrative, le langage normatif, l'obsession foncière et immobilière, les politiques publiques et les

documents institutionnels d'urbanisme les indiquent comme des dispositifs d'accueil, de transfert urbain et périurbain et comme lieux d'assenions sociales et d'affirmation sociétale (organisations associatives). En ce sens, « La périphérie » ne peut être perçue, aujourd'hui, en simple « abusivo » ou un fait isolé de petits logis préfabriqués. C'es-à-dire des regroupements d'établissements informels et de précarité sociale non autorisés ou le sont a posteriori. Mais, comme de véritables lieux de jonction périurbaine et de négociation socio-économique et politique au sein desquels de véritables mégaprojets d'économie maritime, de villes-nouvelles, de tourisme Baye etc. sont lancés (Cas de Drarga, Qleä, Ben Sergao, Taghazoute, Sidi Bibi, Ait Amira).

En articulant réflexions théoriques, étude de cas (Agadir métropolitaine) et forme de régulation économique, politique et sociale, nous arrivons relativement à cerner les transformations urbaines et périurbaines souvent brutales, engendrées par un système monde néolibéral rapide face à une urbanisation périphérique s'accompagnant tantôt d'accommodation économique via l'ascension sociale et la négociation territoriale (foncière ou politique) tantôt de résilience et d'attachement à un espace de vie fortement bouleversée mais, fréquemment, d'une violence matérielle et/ou symbolique. La lutte de classes s'inscrit désormais à même la société de marges. Il est encore tôt de se positionner, scientifiquement, sur les vertus de la Loi-cadre (09/21) relative à la protection sociale généralisée (AMO, Allocations familiales, élargissement de la participation aux systèmes de retraite, généralisation de l'indemnisation de la perte d'emploi. Le vrai enjeu c'est celui d'interroger la mouvance socio-territoriale. Comment l'urbain central, le périurbain de marge et le rural interagissent-ils, transmutent, ou s'affrontent au sein de la zone métropolitaine. Principalement, lorsque celle-ci fonctionne et évolue sous un système de gouvernance marqué par le rôle dominant de l'Etat entrepreneurial qui, en cherchant à rattraper le retard, s'érige en Etat social. De ce fait, et depuis l'entrée en vigueur du Programme villes sans bidonvilles à partir de 2007, on est dans un contexte de dialectique territoriale appuyée par les phénomènes de mondialisation et de métropolisation. Il n'est de moins en moins aisé de dessiner, dans les zones métropolitaines à l'instar du Souss, des auréoles parfaitement opposées en centre et périphérie.

Si dans les pays du nord de la Méditerranée, le renouvellement urbain s'étale sur plus de trois décennies (Funnell, 1988, Kayser, 1993, Vanier, 2005, Poulot, 2008, Bryant 2011, Chaléard, 2014), notre réflexion pour le cas d'Agadir et du Souss, s'inscrit dans un renouvellement plus rapide et plus complexe. Certes, elle se penche davantage du côté de la sociologie et de la géographie anglo-saxonne. La théorie de l'économie politique néo-marxiste privilégiant l'approche par la maximisation du profit capitaliste, l'analyse des rapports de force autour de la ville, le rôle des acteurs extérieurs (Harvey, 1982 ; Woods, 2011), permet d'interpréter la logique dans le contexte du « Souss » marqué par l'euphorie de l'économie immobilière et du productivisme agricole pour ne citer que ces deux exemples.

Cependant, lorsqu'on essaye d'appréhender, dans les espaces de métropolité émergente, le rapport de l'urbain au rural (et/ou du centre à la périphérie urbaine) de manière prospective, on se rend compte à tel point la vitesse d'un changement vertical totalement subit, mais approprié par l'échelon local est rapide et insaisissable. L'instrumentalisation de la régulation politique à prépondérance économique devance le rythme de la régulation sociale. On n'est plus forcément obligé de passer par les trois âges qui ont caractérisé le rural périurbain européen à savoir une première phase de production agricole suivie d'une deuxième phase où le périurbain devient une réserve foncière pour la consommation urbaine et enfin, un lieu d'interaction et de négociation entre urbain et rural, ayant pour cadre des projets de territoires agri-urbains en faveur de la ville métropole (Agadir). On est déjà directement parachuté dans un contexte de négociation d'espace périurbain sous influence métropolitaine régulée de l'extérieur. Si dans le périurbain de montagne, le rural est encore parfaitement apparent et définissable, dans la plaine du Souss, le rural s'efface totalement au profit d'un périurbain-urbain marqué par le recul de la vie rurale au profit d'un productivisme de plantation très mécanisé dans un espace désormais de résidence secondaire de fermes urbaines, du tourisme environnemental et de détente citadine pour Agadir, Ouled Teima, Taroudant et Tiznit. Nous ne sommes plus comme dans le reste du Maroc, dans une obsession foncière fassie (Ameur, 1993, Fejjal, 1994) ou immobilière rbatie (Abouhani, 1999) ou casablancaise (Chouiki, 2011) qui produit le périurbain-rural. Il ne s'agit pas non plus d'une économie de rente qui configure l'élite politique (Ben Attou

M., 1993), mais d'un productivisme exponentiel qui tend à faire le l'espace métropolitaine un périurbain-urbain qui lie les marges internes et externes à une dynamique spéculative toute azimute sans se soucier des ressources naturelles ou environnementales. A ce rythme de production, que deviendra cet espace périurbain urbain à court et moyen termes, quel avenir pour l'agriculture périurbaine dans les espaces de métropolité émergentes comme Agadir métropolitaine ? Quelle place pour la société périurbaine de marges dans une métropole marquée par des changements de grande ampleur, amplifiés par des politiques nationales et municipales dont le gouvernement urbain est largement inspiré désormais d'idéologie entrepreneuriale. A titre d'exemple, rien que le PDU d'Agadir 2020-2024 nécessitera près de 6000 MDH[2] d'investissements.

I-La centralité urbaine en lieux mondialisés et de métropolité émergente : un champ de renouvellement de la réflexion géographique

La conjoncture internationale des deux dernières décennies a fait du Maroc un pays d'investissement et de réinvestissement très demandé par les Investissements Directs Etrangers (IDE) notamment russes et chinoises. Malgré les fluctuations des flux d'IDE à cause de la crise mondiale, le niveau de ces derniers se maintient entre 2015 et 2016 à une moyenne supérieure ou égale à 8 milliards de DH. Dans la performance économique marocaine, l'agriculture constitue l'ossature de cette économie. Les exportations de nouveau réorganisées dans le Plan Maroc Vert sont acheminées désormais vers les marchés européen, russe, asiatique, africain et américain. La recomposition de l'économie chinoise[3] et l'ouverture sur le Maroc comme partenaire pouvant constituer avec la Chine un leadership économique incontournable vers

[2] Atlas des projets du PDU de la ville d'Agadir 2020-2024, 2021, p.21.

[3] Rappelons que la présence économique chinoise est présente au Maroc depuis 1988 avec la China National Fisheries Corporation (CNFC) implanté à Agadir. Actuellement, la Chine possède une trentaine d'entreprises au Maroc dans les domaines de la pêche, l'informatique, les télécommunications, l'énergie, les mines et les infrastructures. Récemment le Groupe Haite a signé plus de seize conventions avec le Maroc dans le domaine de l'aéronautique, de l'aviation civile et militaire (Parc de Tanger) ainsi que dans le domaine des assurances et de l'immobilier. La Chine compte augmenter son volume d'investissement à l'échelle du continent africain de 11 à 54 milliards de Dollars. Même si les projets sont orientés vers le secteur du tourisme et de l'infrastructure de base, une bonne partie des investissements sera injectée indirectement dans l'agriculture d'exportation vers les marchés africains via l'acteur transnational qui est à la fois sur le plan vert que sur le plan azur relatif au tourisme.

l'Afrique de l'Ouest, sont en mesure de réconforter davantage la position du Maroc et notamment celle du Plan vert et du marché financier marocain déjà en présence sur l'Afrique de l'Ouest et l'Afrique centrale[4]. Ces performances agissent étroitement sur les inégalités territoriales à l'échelle de la métropole au rythme de la production de la croissance économique. Avec la montée exponentielle du financement, dans le cadre de la mondialisation et de métropolisation, la ville centrale (Agadir) se voit propulser dans une mise en normes selon des logiques néolibérales le rattachant et/ou le détachant progressivement aux espaces de marges périurbaines selon les secteurs et les filières économiques, le degré de la privatisation des services urbains et l'ampleur des besoins socio-territoriaux.

Un tel redéploiement urbain est, entre autres, le fait de la conjoncture politico-économique et stratégique. En effet, la dernière visite Royale en février 2020 a permis le lancement de projets ambitieux et structurants dans la ville d'Agadir notamment dans les secteurs des pêches maritimes, l'industrie et les nouvelles technologies, la formation et la santé. Plus de 430 MDH ont été alloué à la Cité des Métiers et des Compétences Souss-Massa (CMC) sur plus de 15 ha. Ceci sans compter le coût d'investissement de l'Institut de l'agro-industrie comportant des infrastructures de nouvelle génération. Avant cela, un Plan d'accélération régionale (PAI) fut lancé à Agadir par sa Majesté le mois de janvier 2018 ainsi que la nouvelle Cité de l'innovation Souss-Massa. Le coût d'investissement de ce dernier projet a nécessité une enveloppe budgétaire de 42 MDH. L'objectif fut de disposer d'un incubateur d'entreprises et de start-up innovantes, d'un centre de recherche et de développement abritant des laboratoires (d'identification et analyse des entités naturelles ; biotechnologie et santé ; analyse des résidus ; changement climatique et développement durable ; eaux et énergies renouvelables ; Industrie Lab.). Par la même occasion, un projet de construction d'un hôpital psychiatrique fut lancé pour une enveloppe budgétaire de 55 MDH.

[4]Dans le cadre de la politique fiscale d'incitation aux investissements extérieurs, l'article 4 de la L.F. n°110-13 précitée a complété les dispositions de l'article 6 (I-A- 12°) du CGI par une nouvelle disposition d'exonération totale et permanente de l'impôt sur les sociétés au profit du « Fonds Afrique 50 ».

Autant que la ville-métropole (Grand-Agadir, 667.500 Ha.) se confirme mondialement à travers les infrastructures structurantes et la rénovation, l'immobilier urbain et la symbolique[5], autant elle cherche de **nouvelles centralités urbaines mouvantes** à travers de multiples projets en cours de réalisation dans le cadre du PDU d'Agadir 2020-2024:

- Une première ligne du Bus à Haut Niveau de Service (1200 MDH) ;
- Une double voie de contournement Nord-est de 29 Km reliant l'Aéroport d'Agadir au nouveau pôle urbain, ainsi que la voie express urbaine optimisant la desserte périurbaine (1402 MDH) ;
- Mise à niveau des avenus Mohammed V, Moulay Abdellah, du Prince héritier et élargissement d'un ensemble d'avenues et de boulevards et voiries de proximité, ainsi que la réalisation d'un parking sous-terrain en deux sous-sols sur une superficie de 11 500 m² (732 MDH) ;
- Une impulsion de la zone touristique d'Agadir : trémie et parking souterrains pour la baie d'Agadir, l'Eco-Park, la corniche, équipements sportifs et publics, mirador, téléphérique, espaces verts et créatifs, schéma de circulation, musée, renforcement de l'immobilier urbain et aménagement de la place Lahouar (261 MDH).
- Renforcement de la centralité d'Agadir via la réalisation des Parcs urbains d'Ibn Zaydoun et d'Al Inbiaat (25 MDH) ;

Les élections législatives marocaines de 2021 ont amené le Rassemblement National des Indépendants (RNI) au pouvoir. La nomination du Chef de Gouvernement puis son élection comme maire d'Agadir assurera le suivi des projets à Agadir. Ancien ministre de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et Forêts, la personnalité et l'originalité d'Akhannouch permettent de garantir la continuité des systèmes de production dans l'innovation et le changement. L'agriculture périurbaine est une bonne fenêtre pour renouveler la réflexion sur le rapport centre périphérie au prisme

[5]Pour renforcer sa marque territoriale à l'international et appuyer sa nouvelle dynamique, Agadir se dote, symboliquement, d'une nouvelle charte graphique et d'un nouveau logotype représentatif de son immobilier urbain autour d'une signature prestigieuse de feu l'Artiste Mohammed Melhi, figure incontournable de la scène artistique marocaine et internationale. L'objectif étant de symboliser une nouvelle centralité d'Agadir évoquant l'esprit de renouveau économique et social porté par une nouvelle génération d'acteurs.

de la justice spatiale, foncière et sociale tout en veillant à contextualiser un cas précis d'une métropole mondialisée (Agadir) avec ses acteurs, sans pour autant excessivement lisser ses spécificités. Cependant, rien de plus faux que de croire que la nouvelle centralité d'Agadir est à sens économique unique. C'est aussi une centralité qui cherche à rythmer le champ spirituel, social et culturel des citoyens. En effet, près de 2000 MDH furent réservés, dans le cadre du PDU d'Agadir 2020-2024, à la construction des mosquées, du complexe religieux et administratif de Founty, à reconversion de l'ancien siège de Bank Al Maghreb en lieu de mémoire, à la construction de la médiathèque centrale, et du grand théâtre de verdure. De même, qu'il s'agit de la réhabilitation d'anciens lieux d'architecture en centres de polarisation culturelle. L'aménagement paysager des quartiers péricentraux d'Al Houda, Tikiouine, Ben Sergao, Talborjt et Bab Al Martsa font l'objet de nouvelles infrastructures marchandes, sanitaires et scolaires. Qu'en est-il alors des espaces de marges périurbaines ?

1. Le périurbain agricole comme mode de création de richesses : lorsque centre et périphérie se mêlent dans le système productiviste

Les indicateurs de performance économique 2006-2010 montrent clairement la portée de l'agriculture dans la balance économique nationale. Mis à part, l'indicateur de performance des mines relative à l'exportation du phosphate, en termes de production, l'agriculture semble le secteur le plus porteur (+12 %), devant l'industrie et la production du ciment. Si l'on ajoute la pêche dans le secteur de l'agriculture, comme on est le cas officiellement, cette performance devient + 13%. Le tourisme, malgré la récupération d'une partie des flux de touristes sur les marchés tunisien et égyptien, n'arrive pas à réaliser une performance significative. Primo, les effets de la crise économique mondiale sévissent encore. Secundo, les formes de tourisme individuel plus particulièrement le court-circuitage des établissements touristiques par le court séjour espagnol et/ou portugais ainsi que le marché de l'Europe de l'Est. Ceci, échappent totalement aux statistiques[6].

[6]Lorsqu'on comptabilise dans le cadre de la stratégie touristique 2010-2020, les MRE comme touristes à l'entrée, on induit une dissymétrie entre l'arrivée touristique réelle et le volume des nuitées touristiques.

Tableau 1- **Indicateurs de performance dans la région de Souss-Massa-Drâa**

Indicateurs économiques	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**TAMA 2006-2010**
Tourisme (nuitées)	5 649 321	5675614	5373639	5114825	5432453	**-1%**
Tourisme (arrivées)	1198553	1205244	1158709	1088212	1177461	**0%**
Artisanat (exportations en DH)	7654995	10075344	8626550	5394322	3830812	**-16%**
Mines (production en tonnes)	58194	75293	213543	122606	97121	**14%**
Pêche (exportation en tonnes)	170243	187871	211432	250365	253185	**10%**
Agriculture (exportation entonnes)	580998	591615	1002402	936501	927374	**12%**
Industrie (production en milliers de DH)	11442883	13409227	15511419	15578680	15159326	**7%**
Indice du prix (à la consommation)	100.00	101.80	105.10	106.80	107.90	**2%**
Nouvelles entreprises (opérationnelles/an)	5679	4675	5371	5825	5755	**0%**
Consommation du ciment (vente en tonnes)	1159534	1317141	1313473	1357545	1413727	**5%**

Source : CRI, 2011, News n°15

Jusqu'ici, le Souss présentait un modèle de concentration des activités et des hommes dans des espaces métropolitains et des bassins de productions agricoles les plus dynamiques et les plus modernisés au Maroc. Ce dynamisme est le fait particulier d'une stimulation par l'Etat à travers le soutien des cultures sous serre (notamment le bananier) et les grands domaines de plantations de plein champ pour une agriculture périurbaine intensive consolidée par l'agro-industrie, l'activité de conditionnement et le tourisme international. Ceci dans un

but précis, celui de réconforter une double spécialisation exportatrice : les primeurs occupent, notamment la tomate et les agrumes. En effet, entre 2011 et2012, les primeurs occupent 16 000 ha, pour une production de 1 200 000 tonnes[7] de tomates (HCP, 2013 ; APEFEL, 2013 ; MAPM, 2014). L'agrumiculture s'étend sur 39 000 ha, soit 45% du verger national, et assure 80% des exportations nationales. Le bananier assure 70% de la production nationale et de nouvelles cultures tropicales, florales et de fraises. Le fait que l'Etat entrepreneurial a toujours fonctionné comme un puissant moteur facilitateur de l'entrepreneuriat agricole, agro-industriel, immobilier, touristique et MRE, reposait sur un foncier de l'Etat, notamment forestier, sur sa capacité de régulation, d'arbitrage et de gestion des rapports de forces. C'est-lui qui régule le marché foncier y compris les terres collectives du moment qu'il s'agit d'un espace forestier[8] et configure la façon avec laquelle les ressources naturelles vont être exploitées et qu'elles mesures d'accompagnement financiers, faut-il activer[9].

C'est encore à travers le partenariat public-privé que les promoteurs fonciers et immobiliers qui ne sont autres que les puissants gestionnaires des secteurs touristique et industriel et les patrons du bâtiment et des travaux publics. Soit sous forme d'alliance économique avec prolongement politique représentatif des milieux professionnels d'affaires ou carrément de la société civile ou sous mode d'opérande individuel, le lobbying fassi et amazigh accapare bien les marchés de production à leur profit (Ben Attou, 2010). La plus-value tirée de l'agriculture, de la pêche et du tourisme est réinvestie ailleurs ou bien elle constitue des dépôts bancaires à l'étranger. Bien évidemment, lorsqu'on raisonne en performance économique, l'impact de l'économie du marché sur l'urbanisation et le paysage du rural au périurbain sous influence urbaine est

[7] Cette production représente les deux tiers du total national.

[8] Le Dahir du 20 septembre 1976 a également prévu la mise en place d'un Conseil National des Forêts (CNF) et d'un Conseil Provincial des Forêts (CPF) dont les missions sont de réunir les éléments de définition de la politique forestière du Gouvernement et son exécution sur le terrain.

[9] Nous faisons référence ici à l'exonération depuis les années quatre-vingt jusqu'en 2010 du secteur agricole de l'Impôt sur les Sociétés (IS) et de l'IGR. Il s'agit aussi de rabattement de 25 % de l'IS pendant trois ans au titre de l'introduction en bourse. Ce rabattement pourra se situer jusqu'à un niveau de 50 % de l'IS si cette introduction s'accompagne d'une augmentation de 20% du capital investit.

important. Le renforcement de l'agro-industrie née de la pêche et de l'agriculture est très marqué. La région de Souss Massa grâce à la dynamique de la zone périurbaine métropolitaine d'Agadir, est considérée comme la première région primeuriste et agrumicole au niveau national. Elle est également la première en termes de production de banane sous serre. Son PIB se situe à 34 millions de DH. Soit 32 % de la valeur ajoutée agricole nationale, 44 % des exportations agricoles totales du Pays. 21 % de la production et 80% des exportations maraîchères au niveau national. 48% de la production et 62% des exportations d'agrumes au niveau national.

Cette forme de croissance à travers l'offre de pôles dynamiques fortement intégrés aux réseaux mondialisés en tant que fournisseur de produits agricoles, touristiques et immobiliers va susciter une modernisation fragile parce que socialement, elle fait l'effet de prince, mais dans la réalité peu partagée et écologiquement peu prudente. Déjà en 2013, les primeurs représentent 69% de la part nationale, les agrumes 39% et l'arboriculture 18%. En voulant augmenter le chiffre d'affaires du secteur agricole dans le Souss-Massa de 11 838 (millions de DH à 17 669 millions de DH, soit une croissance moyenne annuelle de 4,08%, la stratégie 2010-2020 n'a pas pris en compte les limites des ressources hydriques d'un côté et de l'autre, elle a sous-estimé le rythme d'avancée de l'urbanisation dans les marges périurbaines.

Avec la sécheresse, l'avancée de la désertification, les effets néfastes d'un sur pompage avec de gros moyens (Multiplication de bassins de collecte anarchique des eaux pompées de 100 à 500 m^2) et les glissements en termes d'irrigation à partir des eaux de barrages ont commencé à montrer les limites d'une surproduction agricole spéculative qui a généré un modèle de croissance, mais qui n'arrive pas aujourd'hui à continuer avec le même rythme de production. La réorientation vers les marchés européen, asiatique, africain, russe et américain pour détourner la concurrence au sein du secteur lui-même et entre acteurs puissants et moins puissants n'arrange pas la situation. Les plantations asséchées cèdent progressivement la place à la promotion immobilière. Ce sont les exploitants agricoles terriens qui se regroupent face au holding Doha, Alliance, Chaabi, Bicha pour créer les marchés immobiliers formels et informels. Dans cette course au ciment, les zones de mitage urbain, l'agriculture résiduelle familiale, la présence du maraichage au bord de l'Oued Souss (Souanis), les petits

lopins de terres appartenant aux MRE et qui furent exploité par leurs proches comme de petits jardins potagers commencent à s'effacer pour la résidence secondaire, les projets de constructions d'immeubles et des lieux de récréation pour le tourisme en fermage. En reculant le périurbain agricole est aussitôt reconverti en projet immobilier. Il ne passe même pas par le statut de réserve foncière. La métropole (Agadir) devenue un espace foncièrement saturée, en phase de régulation urbaine inaccessible pour les classes moyennes et de ressources limitées, le périurbain rural sous influence urbaine est en train de passer, fonctionnellement et tout azimut, d'un statut rural à un statut urbain même si le découpage administratif, les équipements de base et les documents d'urbanisme ne suivent pas.

L'infrastructure routière et les comportements sociaux de production capitalistique ont changé carrément la mentalité des gens en termes de travail, de mode de vie et de besoins. Nous sommes là dans des cas d'imprécations de la ville à la fois comme lieu central, de la société au sens de Tönnies et comme dispositif fonctionnelle. C'est-à-dire des interprétations qui ont en commun de faire une large place à l'économie (Da Cunha & Matthey, 2015). En ce sens, l'espace n'est pas qu'un donné, non plus, il n'est pas qu'un lieu mais un produit social ouvrant la voie à une géographie plus radicale dans sa portée politique : le désir de faire de l'individu, une société protégée disposant de justice socio-spatiale ; bref, l'individu comme mesure de toute chose, n'est pas une entreprise de tout repos. Autant que les villes se mondialisent et se métropolisent, autant cela nécessite regards pluridisciplinaires, réflexifs, critiques, intonatifs et prospectifs sur leurs pratiques de la ville et de l'urbain mondialisé. Il n'est plus suffisant d'approcher la ville-métropole comme Agadir à partir de sa zone de marges où à partir de son CBD. Régionalisation avancée oblige, l'orientation africaine mobilise, l'évolution urbaine métropolitaine est un phénomène émergent où l'ancienne symbiose ville-campagne assimilée ici comme centre et périphérie cède rapidement la place à de nouvelles structures dont les rapports sont plus complexes, plus diversifiés et mises en processus caractérisés à la fois par la symbiose, le conflictuel, la résiliences et la e-urbanisation. Comme l'écrit justement Berry, 2015 «(…) *Nous pouvons constater une tendance sociale importante : l'émergence historique de l'espace des flux qui a renouvelé la signification de l'espace des lieux (…) Le nouvel espace industriel et la nouvelle économie des services organisent leurs opérations*

autour des dynamiques de leurs unités génératrice d'information, tout en reliant leurs différentes fonctions à des espaces disparates ». Ceci pour dire qu'une relecture de notre urbanisation territoriale sur la base de la mondialisation et de la métropolisation exige plus d'investigation de terrain, de la proximité sociale et des enjeux économiques et politiques. Il n'est plus valable de s'afficher derrières des concepts révolus qui abrègent la dynamique périurbaine rurale sous influence urbaine métropolitaine en un concept de banlieue aussi vague, invisible et incompatible avec la dynamique résultante de l'émergence urbaine contextualisée. Désormais, l'approche de ce contexte en ce qui concerne la ville et l'urbain nécessite une ouverture plus confirmée sur les sciences géographiques, économiques, la sociologie et la politologie pour pouvoir comprendre toutes les transversalités et les interfaces qui influent sur la politique de la ville et sur la gestion territoriale métropolitaine (coexistence, échanges, conflits, transaction, configuration sociale).

2- Dynamique démographique ou constellation périurbaine ?

Le rapport de l'agriculture à l'urbanisation est plein d'enseignements. C'est la dynamique agricole du Souss qui au temps de la colonisation qui était derrière l'apparition des noyaux même des villes comme Aït Melloul. C'est elle qui a créé les premières agglomérations-dortoirs du périurbain pour accueillir la main-d'œuvre rurale descendant de l'Anti-Atlas et du Haut Atlas occidental vers la plaine du Souss. C'est l'activité de l'industrialisation de la pêche qui a donné un élan à Agadir d'abord à partir de son quartier industriel ; puis, à partir des cités dortoirs d'Anza et d'Aourir. Les fortes densités rurales qui au début s'élevaient le long des axes routiers périurbains jusqu'à 200 han/ha, soutenues par une croissance remarquable des bourgs comme Inezgane, Dcheira, Tikiouine sont entrain de former aujourd'hui une sorte de constellation urbaine qui regroupe carrément le grand Agadir et tout le périurbain nord et sud.

La commune urbaine d'Agadir (Agadir, Anza, Bensergao, Tikiouine) ne constitue en 2014 que 31 % de l'ensemble de la population de cette constellation. Encore en 1994, elle représentait 37 %. Les bourgs structurants de 1994 sont devenus de véritables villes- pivots dans l'urbanisation de la constellation. Elles regroupent 49.6 % de la population du grand Agadir en 1994 ; 44 % en 2014. En effet, le poids démographique d'Inezgane, Aït Melloul, Dcheira-Jihadia passe 36 % en 1994 à 29 % en 2014. Cependant, c'est le développement des communes

périurbaines et de leurs centres qui est très significatif. Son poids démographique passe de 29 % dans l'ensemble de la constellation en 1994 à 34 % en 2014. Des villes et des pseudo-villes situées dans la plaine du Souss comme Laqleâ, Aït Amira, Biougra et Sidi Bibi ont connu un accroissement moyen annuel respectif de 8.2 %, 5.7 %, 5.2 % et 4.4 %. Dans le périurbain de montagne au nord d'Agadir, Aourir a pu réaliser un taux d'accroissement moyen annuel de 4.12 %. Seule Agadir, la métropole a pu réaliser sur la même période une performance pareille (5.1 %). Le reste Aït Melloul (3.7 %), Inezgane (1.7 %) et Dcheira-Jihadia sont saturés.

Tableau 2- **Evolution de la population métropolitaine d'Agadir par territoire, entre 1994 et 2014, ainsi que des projections jusqu'en 2040**

Territoire	**Population recensée**			**Population projetée**			**TAMA**
	1994	**2004**	**2014**	**2020**	**2030**	**2040**	
Agadir	155244	201601	421844	281082	339540	399121	
Anza	30291	42286		65127	83285	102928	
Bensergao	39289	55162	83323	86665	112894	143171	
Tikiouine	26796	45373		81708	11724	140571	**1994 2040**
Aït Melloul	82825	130370	171847	194277	244710	301258	
Dcheira-Jihadia	72479	89367	100336	122392	148042	177880	
Inezgane	92534	112753	130333	148778	175915	206393	
Total Grand-Agadir	499.458	676912	907683	980030	1216110	1471332	**2.38%**
Aourir	16578	27428	36948	58358	73436	114670	
Laqleâ	17291	47837	83235	128047	128047	128047	
Drarga	20576	37115	70793	68528	96292	121352	
Biougra	13885	25928	37933	47141	65539	81792	
Sidi Bibi	16492	24639	39042	35303	42281	45471	
Temsia	15760	26375	40780	42634	55057	63770	
Aït Amira	25258	47458	76646	86819	121288	151959	**1994 2040**
Taghazoute	5257	5343	5260	5484	5573	5664	
Amskroud	9482	10011	9351	10919	11529	12172	
Oued Sfa	27166	39335	56547	71119	102977	149105	
Ouled Dahou	11280	12902	14587	15996	18296	20927	
Total périurbain	179.655	304.371	471122	570.348	720316	894929	**3.55%**
Total Général	**679.113**	**981.283**	**1.378.805**	**1.550.378**	**1.936.428**	**2.366.250**	**2.75%**

SOURCE : RGPH : 1994, 2004, 2014, Estimation du SDAU du Grand-Agadir pour 2020-2030-2040

Si l'on prend en considération les projections du SDAU du Grand-Agadir jusqu'an 2040, il semble que c'est le périurbain qui réalisera le taux

d'accroissement le plus élevé pour la période 1994-2040. Soit 3.55 % pour 2.38 % pour le grand Agadir. Il faut bien se mettre à l'évidence qu'on n'est pas en face désormais d'un phénomène de rencontre de l'urbain et du rural. C'est-à-dire, il ne s'agit plus d'un desserrement urbain et d'un exode rural, mais, d'un déversement urbain de la part des villes consolidées vers le périurbain et d'un desserrement effectivement urbain vers le périurbain à partir des petites et pseudo-villes de la plaine ou même de la montagne vers le périurbain. C'est pourquoi nous qualifions ce phénomène de périurbain sous influence urbaine métropolitaine d'espace de négociation territoriale entre acteurs, administrations, Multinationales comme la CDG à travers le projet Halieutis de Drarga, lieu de construction de ville-nouvelle à l'instar de Tagadirt. Ceci signifie davantage de recul de l'espace agricole en faveur de l'urbanisation. Les plus placés dans les sphères politique et économique parmi agriculteurs-exploitants-exportateurs ont pu négocier des terrains fertiles dans le Gharb-Loukkos où la situation des potentialités hydriques est encore mieux fournie que celle du Souss. Le système sous serres gagne du terrain rapidement dans le Gharb- Loukkos peut-être au détriment du Plan sucrier marocain.

II-Changements climatiques et logique productiviste : agriculture périurbaine mondialisée et rapports centre-périphérie

Les changements climatiques constituent une réelle menace sur l'agriculture et la ressource hydrique elle-même. Ils ont des impacts directs sur les rendements, la concurrence, les marchés et même sur les stratégies agricoles adoptées. De même, leur altération de la répartition de l'eau dans le temps, l'espace, l'amont et l'aval est considérable. En effet, l'agriculture consomme près de 70% des ressources hydriques. C'est pourquoi la succession de longues périodes de sécheresse où la concentration très courte de pluies torrentielles nuit à l'agriculture spéculative. En 2001, à cause de la persistance du Chergui, près de 60% des exploitations agricoles du Souss se sont trouvés dans des situations de vulnérabilité (APEFEL, 2001). Selon l'association marocaine des producteurs-exportateurs de fruits et légumes, les coûts de production de la tomate se sont brusquement élevés et la sécheresse qui sévi a fait que la tomate est arrivée à maturité avant l'heure. Ce qui a influé sur sa qualité, sur le marché d'exportation. Le virus de la mouche blanche a causé aussi beaucoup de dégâts. Le fait d'importer de la banane en 1999 n'a pas arrangé la situation non plus face au

déficit d'écoulement de la tomate. Ces vulnérabilités sont appelées à s'aggraver avec les changements climatiques.

Le Maroc est bel et bien exposé désormais à faire partie de la zone de stress hydrique inférieure à 800 mm/an de précipitations, la région de Souss-Massa quant à elle est exposée davantage à faire partie de la zone de pénurie hydrique inférieure à 300 mm/an depuis 2020. L'Agence du bassin hydraulique de Souss-Massa confirme le passage de 1000 mm en 2010 à 300 mm en 2020. Bien que le bassin hydrique de Souss procure un apport de 422 millions de m³/an, soit 65 % de l'ensemble hydrique, la surexploitation pose un énorme problème de durabilité, car 64% de ces apports sont de nature souterraine[10].

Les apports de surface ne dépassent pas 36 %. L'irrigation accapare 95 % alors que l'eau potable ne dispose que de 5% du bilan hydrique à un moment où la demande d'urbanisation devient de plus en plus pressante. Le volume d'eau potable va passer de 50 millions de m³/an en 2010 à environ 88³/an en 2020, soit une augmentation de 76%. La part de l'irrigation enregistrera un accroissement de 17% passant de 942 millions de ³/an en 2010 à 1102 millions de ³/an en 2020 (ABH de Souss-Massa, 2014). Un autre problème guette aussi c'est le partage irrationnel de l'eau et son gaspillage. En effet, malgré l'envasement, huit barrages procurent à la région de Souss-Massa un potentiel hydrique de 797 millions de m³/an. Or le volume régularisé ne dépasse guère 371 millions de m³/an. Au-delà de 2020, les projections sont alarmantes comme le montre la Fig.2.

Face à ces vulnérabilités, nous avons dépassé le stade de la résilience. C'est pourquoi, un effort considérable est déployé depuis 1992 pour la recharge de la nappe phréatique. La construction du barrage d'infiltration d'Aoulouz en 1991-1992, celui Mokhtar Soussi ont permis de réalisé jusqu'en 2004, une recharge annuelle de 106 millions de m³/an et finalement le dessalement de l'eau de mer (Station de Chtouka)[11]. Le renforcement de la recharge artificielle de la nappe de

[10] Rappelons que le Maroc est compté parmi les pays où le stress des eaux souterraines sur le volume annuel est situé entre 50 à 100%.

[11] La station est destinée à l'approvisionnement du Grand Agadir en eau potable et à l'irrigation de la plaine de Chtouka, riche en exploitations agricoles. Avec une capacité prévue à terme de 400.000 m³ par jour, l'unité de dessalement vient garantir durablement la

Souss pour le stockage souterrain qui se perd en mer, ainsi que l'aménagement de neuf seuils autour de l'Oued Souss pour contrôler l'étalement des eaux lâchées des barrages, tout comme le rééquilibrage des chenaux à l'amont et à l'aval de l'Oued Souss ne constituent pas une solution durable. La nappe continue de descendre : 10 à 30 m sur les berges de la vallée du Souss ; 20 à 30 m sur l'axe du lit de l'Oued Souss ; 30 à 60 m dans les bassins de production agricole intensive correspondant en partie à la zone métropolitaine d'Agadir. Les producteurs-exploiteurs-exportateurs, bien avertis de la situation l'on comprit, sont en train de délocaliser leur activité pour répondre aux marchés demandeurs de primeurs et d'agrumes. Les projections à l'horizon 2050 enregistrent pour le Souss un recul de rendement de 15 à 20% pour les agrumes.

1-Déroulement de l'agriculture périurbaine dans la zone métropolitaine d'Agadir

En 2015, l'agriculture périurbaine dans la zone métropolitaine d'Agadir, s'étale sur 54.440 ha, soit 32.61 % de l'ensemble de la superficie de la zone métropolitaine. L'agriculture intensive constitue 68%, le reste est constitué par l'agriculture traditionnelle interne, irrigable à partir de l'Oued Souss et de montagne (17.301 ha). Ces superficies sont le fait d'une déforestation systématique (depuis 50 ans) de la forêt d'Admine dans la vallée du Souss regroupant l'Arganier, le matorral côtier ainsi que celle des formations végétales de montagne : arganier d'intérieur, oliviers sauvages, euphorbes, chêne vert et thuya. Actuellement, au milieu d'une consommation excessive des espaces ouverts par les utilisations résidentielles et agricoles intensives, qui avancent depuis Temsia, Oued Essfa, Sidi Bibi, Aït Amira et Biougra, les Eaux et forêts affichent un plan de préservation d'environ 91 039 ha, soit 54.54 % de l'ensemble de la superficie de la zone métropolitaine pour sauvegarder la forêt et l'exploitation de ses produits caractéristiques comme l'arganier. En 2020, le Souss-Massa capte 13.96 MMDH d'investissements. La pêche et l'agriculture

ressource en eau et appuyer les grands programmes régionaux d'expansion touristique et industrielle. Ce vaste projet s'étend surune superficie de 20 ha, à 300 m du littoral océanique. La mise en œuvre de l'unité de dessalement est la responsabilité du Groupe espagnol Abengoa qui a été sélectionné comme concessionnaire et délégataire unique. La mission d'exploitation est assurée simultanément par deux sociétés distinctes, SEDA (Société d'Eau Dessalée d'Agadir) pour l'eau potable et AEB (Aman El Baraka) pour l'eau d'irrigation.

participe à niveau de 32.6 % dans le PIB sectoriel national pour 15.1% pour le tourisme (CRI, 2021). Depuis une décennie, l'idée de fabriquer une métropole durable et de l'urbanisme respectueux de la biodiversité et tenant compte des enjeux sociaux n'est pas absente autour de la biodiversité, les produits de terroir, l'artisanat, le patrimoine immatériel, arts populaires et 15 zones Touristiques dédiées à l'investissement touristique dans la zone métropolitaine du Grand-Agadir[12]. Cependant, les enjeux d'une agriculture spéculative, d'un tourisme fragile et influençable par les guerres et les pandémies et d'un foncier mouvant, limitent sérieusement le choix de la durabilité malgré les efforts déployés.

2-Enjeux fonciers et avancée du ciment : De la marge périurbaine de négociation à la périphérie d'exister et de resister, Drarga et Aourir

Décrétée aire tampon de la Réserve de la Biosphère de l'Arganeraie (RBA), une bonne partie des bassins de Tamri, de Souss et de Massa doit rester propriété publique pour la préservation de l'agriculture traditionnelle de montagne, du littoral et de forêt. De même que les espaces fragiles (dunes, piémont, oueds, parc naturel). Ce qui est annoncé c'est que tout genre d'utilisations intensives entraînant des constructions, arrachage d'arbres, irrigation et pompage d'eau souterraine, ou installation de serres sera interdit. Le Domaine forestier devant empêcher toute vente de terrain. Or, une distance de fait reste entre ce qui est affiché et la réalité sur le terrain. Le matorral côtier et les dunes sont envahis par l'infrastructure touristique et résidentielle que ce soit dans le périurbain sud ou nord du grand-Agadir.

[12] Il s'agit de 15 zones s'étalant sur plus de 1300 ha dont quatre sont déjà en cours : le Parc Animalier de Drarga (120ha), l'UAT d'Aghroud (594 ha), celle de Tama Ouanza (140 ha) d'Anchor Point (32 ha) et celle d'Imsouane Plage (20 ha) ; le reste se constitrue de zones importantes à l'instar de la zone de Tourisme Ecologique du Cap Guir (155 ha), la Zone d'Animation et de Loisirs de Lqleâ (99 ha), de la Zone de Connexion Sud de Taghazout Bay (50 ha) et des zones moins importants regroupant la zone Hôtelière d'Imsouane et des zones touristiques de Tiguert, de'Imi Ouaddar, Temsia, Ouled Dahou, Azazoul Ifrden et Imouzzer.

Tableau 3- **Occupation du sol dans le périurbain d'Agadir en 2O15 et stratégie agricole**

Caractère	Usage	Occupation	Superficie		%	Total Ha	%
			M²	Ha			
Rural sous influence urbaine 153106 Ha 91.72%	Agricole	Intensive/Communes	308544557				
		Intensive/ P. Irrigué	62832380	37139	22.2		
		Traditionnelle Interne	105030002				
		Traditionnelle irrigable	28759863				
		Traditionnelle de montagne	39226448	17302	10.3	**54440**	**32.61**
	Extractive	Carrières du Souss EXP	665398	67	0.04		
		Carrières de montagne non exploitées	3000351	300	0.18	**367**	**0.22**
	Infrastructure	Aéroport Al Massira	6738364				
		Décharge	410897				
		STEP	2011594			**916**	**0.55**
	Préservation de l'agriculture	Agriculture traditionnelle littoral	71548200				
		Agriculture Traditionnelle de Forêt	24366755	**9595**	**5.75**		
	Préservation des espaces ouverts	Forêt d'Admine	129741649				
		Montagne	420372352				
		Piedmont	145051206	**69517**	**41.64**		
		Oueds	11057356				
		Parc naturel	88739006				
		Plage	2002164				
		Dunes	11932935				
		Littoral nord	5539057	11927	7.14	**91039**	**54.54**
	Résidentiel	Habitat agricole dispersé	32710778				
		Habitat récent MM	9278261				
		Habitat traditionnel	21457938			**6345**	**3.80**
TOTAL						**153106**	**91.72**
Marges périurbaines 13828 Ha 8.28%	**Equipements**	Equip. Privé, palais R.	3553426				
		Equip. Privé touristiques	4714426	827	0.50		
		Équipement public	2202784	220	0.13	**1047**	**0.63**
	Infrastructure	Infrastructure portuaire	1658552				
		Aérodrome	3312575			**497**	**0.30**
	Résidentiel	Construction du logement	27587832				
		Habitat dispersé urbain	7305453				
		Résidentiel	66683315			**10158**	**6.08**
	Commercial	Unités à usage commercial	762720			**76**	**0.05**
	Industriel	Usage industriel	9270541			**927**	**0.56**
	Touristique	Usage touristique	3159523				
		En Cours STB Taghazout	6246698				
		Tourisme Résidentiel	1819404			**1123**	**0.67**
TOTAL						**138828**	**8 .28**
Total général			**1669340759 m²**			**166934 ha**	**100 %**

Source : SDAU du Grand-Agadir, 2015-2040

Dans les pronostiques de l'Agence du Bassin de l'Hydraulique, la part de l'irrigation a été évalué en une hausse de 17% entre 2010 et 2020. Elle été supposée passer de 942 millions de m³/an en 2010 à 1102 millions de m³/an en 2020 (ABH de Souss Massa, 2014). L'impact des changements climatiques inversa, sans doute, la donne. Un autre problème guette aussi c'est le partage irrationnel de l'eau et son gaspillage. Vu l'avancée des fronts de l'urbanisation d'abord à partir des quatre axes structurant l'urbanisation périurbaine, puis à partir de ces axes vers l'intérieur de la forêt d'Admine et de Mesguina, il est clair que le désir de la de la préservation, ne correspond pas à la dynamique périurbaine des marges mondialisées via l'agriculture pour la décennie 2010-2020. L'on peut se demander est-ce que derrière la manœuvre de la préservation réside un objectif de réaffectation de statut foncier du collectif vers le domaniale notamment à Drarga et autour de Sidi Bibi et Aït Amira? L'enjeu territorial est de taille. L'exemple de la situation foncière de Drarga permet de tirer des conclusions. En effet, cet espace localisé entre l'autoroute Agadir-Marrakech et Tikiouine fait partie de la forêt de Mesguina objet de la réquisition foncière n° 36878/09 d'une superficie de 30730 ha. 773 ha sont amputés sur le foncier forestier[13] pour la construction de la nouvelle ville de Tagadirt et la zone industrielle Haliopolis spécialisée dans la transformation des produits de la mer. Sur la même réquisition un autre terrain de 50 ha fut amputé pour abriter le lotissement Mesguina (Bouhmed, 2015).

[13] Il s'agit en fait d'une opération d'échange immobilier qui a été autorisé par décret n°2-98-49 en date du 03/02/1998 (B.O n° 4565 du 02/03/1998). Ce même texte a autorisé l'échange de quatre parcelles d'une superficie totale de 452 ha du domaine forestier sis dans la région d'Agadir au profit de l'ERAC SUD (aujourd'hui Société Al Oumrane), en contrepartie l'ERAC cède quatre autres parcelles de 403 ha situées à Khénifra au profit du domaine forestier. L'acte d'échange a été établi le 20/02/1998. La différence de superficie étant réglée en espèce par l'ERACSud, soit un montant global de cinq millions de DH.

Fig. 1- **L'agriculture périurbaine dans a plaine de Souss et la dorsale-ouest du Haut-Atlas occidental (Ida Ou Tanane)**

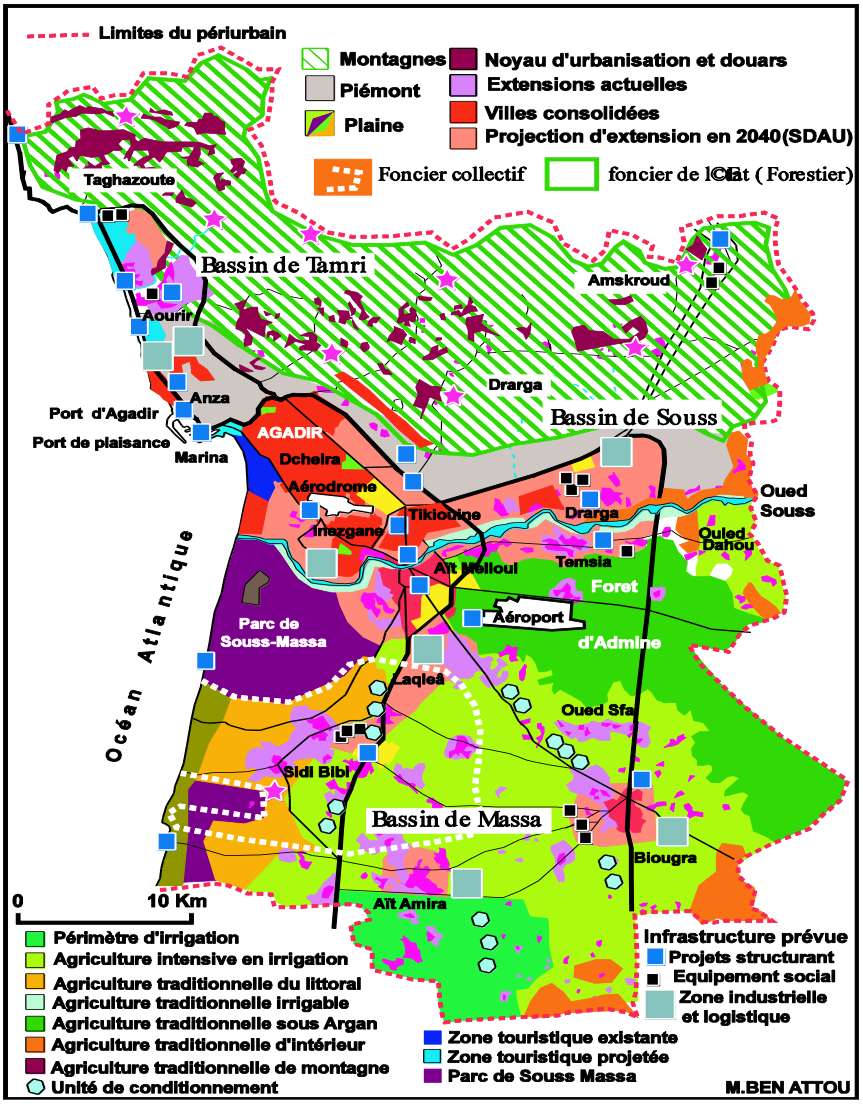

Source : Carte élaborée à partir des données du SDAU du Grand Agadir 2015-2040

La dilapidation du foncier forestier à travers les nombreuses opérations de distractions foncières opérées depuis 2009, débite l'idée de la préservation forestière de toute crédibilité et l'on se demande si ce patrimoine ne se

concentrera pas aux mains des promoteurs fonciers qui ne sont autres que d'anciens agriculteurs, producteurs et exportateurs, qui minimisent le risque de l'activité agricole en se convertissant (et parfois en doublant d'activité en promoteurs-lotisseurs. Il est certain que le recul de l'agriculture profite à l'urbanisation.

Il n'est un secret pour personne que l'urbanisation marocaine nécessite chaque année une assiette foncière de 4000 ha comme besoins fonciers de croissance et d'étalement urbain. Dans les anciens bassins communautaires, d'émigration internationale et d'agriculture comme la zone métropolitaine d'Agadir, le foncier est majoritairement de statut privé difficilement mobilisable pour le développement sans susciter des conflits et des litiges. Ceci est d'autant plus problématique que le seuil de l'immatriculation foncière à l'échelle de tout le pays n'accédait pas à 3.30 % sur la période 2003-2013 (ANCFCC, 2014). Ceci pose des entraves au développement durable souhaité. En effet, par manque du foncier ou par jeux de congélation foncière, issues des mécanismes des marchés fonciers, certaines orientations de planification, de préservation et de construction se trouvent bloquées. Depuis, plusieurs efforts sont déployés, mais en l'attente encore d'un schéma fonctionnelle d'assainissement foncier facilitant la mobilisation foncière comme outil du nouveau modèle de développement, les différents rapports de la SMIT ainsi le Guide des Opportunités d'investissement Touristique dans les territoires du souss-Massa (2021) ne fournissent des données palpables sur cette ressource, ni sur les mécanismes de sa mobilisation et/ou de sa gestion.

Le cas de la situation foncière d'Aourir dans le périurbain nord d'Agadir est aussi significatif. Il met en exergue le rapport foncier de l'Etat à la propriété privée dans un périurbain convoité par le tourisme. La Commune rurale d'Aourir compte en 2014 36948 ha dont 95% de la population est cantonné dans le centre d'Aourir. Ce dernier fonctionne à la fois comme quartier-dortoir pourvoyeurs en pêcheurs et main-d'œuvre féminine pour les usines de conditionnement du poisson d'Anza-Agadir, mais aussi comme agglomération routière de restauration sur la route principale n° 1 Agadir-Essaouira. Sur le plan foncier, le territoire est partagé à part non égale entre le domaine privé de l'Etat, le domaine de la Société Marocaine d'Initiative Touristique (SMIT), le domaine forestier, les terrains privés, les habous et la résidence princière saoudienne sur la côte

atlantique. Il s'agit d'un foncier litigieux. La population (Ahl Aourir) organisée dans une association revendique le droit ourfi d'exploitation agricole et d'élevage dans le temps. Elle dénonce le traité franco-allemand signé en 1911 qui avait laissé les mains libres à la France pour établir son protectorat sur le Maroc tout en préservant les intérêts des Allemands qui ont découvert très tôt l'activité balnéaire à Aourir. Cependant, après la défaite de l'Allemagne dans la première guerre mondiale en 1918, les autorités françaises avaient mis en séquestre de guerre toutes les propriétés acquises par les Allemands et les avaient classées en tant que terrains domaniaux. Ces terrains avaient fait l'objet d'une délimitation administrative en 1928 et ont été homologués par décret en 1957[14]. Ahl Aourir ont toujours revendiqué la réquisition des terrains de leurs ancêtres, mais le statut foncier de la zone resta tel quel jusqu'à 2005, date à laquelle l'Etat, pour des raisons de promotion touristique et résidentielle de la Côte-Nord d'Agadir[15]va reconnaître le droit d'usage pour les autochtones d'Aourir en acceptant de régulariser à leur profit les terrains qu'ils exploitent moyennant un prix symbolique de 3.5 DH/m². Ceci permis à la SMIT d'assainir à son profit trois titres fonciers d'une consistance de plus de 850 ha qui ont servi à renforcer la réserve foncière de l'Etat (292.29 ha), le domaine forestier (475 ha), le domaine public (20.82 ha). La part des particuliers à Aourir-Tamaouanza, Tamragh et Taghazoute ne dépasse guère 65 ha, soit 8% de l'ensemble du foncier assaini. Une part importante du foncier général dans cette zone est réaffectée (parfois substituée via l'expropriation) comme domaine de la SMIT conformément au dahir du 21 juin 1976 relatif à l'aménagement de la baie d'Agadir par l'ex-SONABA.

Depuis le lancement de cette mesure, en 2007, plus de 3000 dossiers ont reçu l'avis favorable de la commission locale, néanmoins, 1 650 dossiers seulement ont été régularisés et immatriculés au nom des pétitionnaires, soit une superficie de 65 ha. D'abord, il est difficile de prouver le droit d'usage avec la succession de mouvements d'urbanisation et d'exode rural de Haha et de l'Anti-Atlas. Ensuite, l'objectif était de débloquer une situation de production

[14] Bulletin officiel n° 2312 du 15.02.1957, Archive de la Direction Régionale des Domaines, Agadir.

[15] Il s'agit du projet de Taghazoute Baye, de l'espace du Golf et le résidentiel de luxe entrepris par le Holding Alliance.

immobilière en premier lieu. Ce qui a déclenché un mouvement sans précédent d'auto construction notamment à Tamaouanza pendant le « printemps arabe » qui s'est soldé par un retour en force des pouvoirs publics qui ont entamé une procédure de démolition à grande échelle. Cet exemple au-delà de ses faits et de son impact sur l'urbanisation de facture (Taghazoute Baye), sur la précarité urbaine il pose le rapport du centre à la périphérie rapporté aux enjeux touristique et résidentiel. Ici la marge périurbaine n'accède pas à un territoire de négociation à l'instar de Drarga où l'enjeu de la société régule le rapport de la dominance centrale. A Aourir, la régulation foncière verticale confine le territoire à exister et résister comme périphérie dans une marge périurbaine mondialisée sous une accélération touristique prioritaire. Dans cette périphérie, l'agriculture périurbaine de montagne est un fait de la propriété privée (physique ou morale). Selon les cas, elle peut être pleine ou démembrée, comme elle peut être individuelle ou en indivision. Autrefois ce type d'agriculture traditionnelle sous arganier ou oliviers sauvages s'étendait sur plus de 200 ha sur la rive gauche de l'Oued Tamraght et à Imi Ouassif. Cependant, l'avancée de l'urbanisation le long de l'axe d'Imi miki du côté Nord est en train de réduire cette activité. De même que l'installation des unités hôtelières, des parcs de golf et du résidentiel de luxe sur la montagne parallèlement à la mer a déclenché tout un mouvement de glissements de l'habitat vers ces espaces de projets.

3- L'ouverture routière suscitée par l'agriculture intensive propulse le périurbain dans un mouvement d'urbanisation sans précédent

Deux facteurs essentiels n'ont pas été mesurés à juste valeur dans la stratégie de la production agricole intensive marocaine. Les changements climatiques et la portée de la route sur l'urbanisation marocaine. Le premier facteur ne pouvait pas assurer une production de chaine dans un environnement touché depuis plus de 30 ans par la désertification. Il fallait peut-être générer plutôt d'autres espaces pilotes d'équilibrage intensif. Le deuxième est lié au fait que la route ne soit pas nouveau. Même pour les espaces présahariens du Draa et de Tafilalet, l'apport de la route à l'urbanisation est indéniable. Il a montré comment le rapport de l'émigration internationale à la route à modifié totalement le paysage géographique et le contenu de l'urbanisation présaharienne. On a déjà vu des conurbations allant de Tinjdad dans le Tafilalet à Kelât Mgouna dans le Draa sur plus de 150 km. En effet, l'examen de l'intensité du trafic routier dans

le périurbain d'Agadir entre 2000 et 2010 montre bien le fait de la métropolisation dans les espaces mondialisés à travers la dynamique des mobilités. Les transformations rapides du périurbain dans la plaine du Souss que ce soit en termes de consistance ou en comportement font appel à la route. Le tableau n° 4 fait ressortir deux périodes d'intensité de trafic routier périurbain et métropolitain entre 2000 et 2010.

Tableau 4- **Intensité du trafic routier dans le périurbain d'Agadir 2000-2010**

N° Route	P.K	Section		T.M.J.A				Taux annuel	
		Origine	Extrême	2000	2007	2009	2010	2000-2010	2006-2010
N.1	831.21	Tamri	Tamraght	902	1940	1917	2039	12.6%	1.5%
N.1	859.21	Tamraght	Agadir	4264	5499	6402	6830	6.0%	8.6%
N.1	883.21	Agadir	Aït Melloul	14893	17340	37248	39739	16.7%	31.0%
N.1	920.13	Aït Melloul	Inchaden	6024	10130	13562	14469	14 .0%	10.9%
N.1	931.21	Inchaden	Massa	6929	9013	9238	9856	5.8%	9.9%
N.1	969.50	Massa	Tiznit		2665	2973	3171		6.9%
N.8	31.00	Inezgane	Province	4421	5379	5827	6216	4.1%	-2.1%
N.10	6.25	Agadir	Ait Melloul		2554	2849	3039		6.9%
N.10	14.30	Aït Melloul	Ouled Teima	11352	13804	15402	16439	4.5%	6.7%
A7	-	Argana	Amskroud				3212		
A7	-	Amskroud	Agadir				9585		
R.105	12.00	Aït Melloul	Biougra	6919	9824	9506	10141	4.7%	11.5%
R.105	34.85	Biougra	Aït Baha	1625	1707	2285	2437	5.0%	26.4%
P.1014	5.00	Biougra	Tifnit	1857	3856	4206	4487	14.2%	13.2%
P.1714	5.00	Taroudannt	Limites P		1752	1814	2112		
P.1714	49.00	Limites P	Aït Melloul			5501	5869		

Ministère de l'Équipement et du Transport- Trafic routier, 2000-2010

Agadir, Aït Melloul et Biougra semblent concentrer à leur profit l'intensité du trafic routier en se plaçant sur la barre d'un taux moyen annuel de 13%. Agadir, l'estuaire de l'écoulement agricole, Tikiouine comme plateforme principale du transport agricole et Biougra étant la zone de production intensive par excellence dans le bassin de Massa, l'organisation du productivisme agricole s'est appuyée sur ces structures de manière directe jusqu'à l'an 2000. Entre 2000-2010, Biougra va se distinguer comme lieu de jonction du trafic humain et administratif avec la ville d'Aït Baha selon un taux d'intensité moyen annuel de 26.4% entre 2006 et 2010 seulement. C'est-à-dire que le centre de gravité économique et sociale commence à se développer entre les villes périurbaines

dans le système de métropolisation et les villes secondaires du grand Agadir à savoir Aït Melloul. Celle-ci n'est pas seulement un carrefour routier entre Agadir et les différentes composantes de la zone métropolitaine, mais il constitue aussi un haut lieu de décision dans le dispositif administratif de la préfecture d'Inezgane-Aït Melloul[16]. Ainsi Biougra communique plus avec Aït Melloul qu'Agadir. En effet, entre 2006 et 2010, le taux de transit de l'intensité du trafic enregistre 31% entre Aït Melloul et Agadir. A ce rythme, Aït Melloul est en train d'effacer Inezgane trop saturée.

III-De l'agriculture intensive à la marge périurbaine : configuration spatiale et avenir

On peut déjà esquisser la réponse de l'analyse précédente. L'orientation va dans le sens d'une réduction obligée de l'agriculture intensive dans les bassins de production. Ceux-ci ont entamé déjà leur transformation via 'urbanisation et la reconversion touristique et immobilière. Les grands domaines continuent de pomper et de s'attribuer à leur faveur toute possibilité d'irrigation qu'elle soit directement de la nappe, des lâchers de barrages ou en utilisant les grands moyens comme le goutte à goutte et l'énergie solaire. Cependant, ils sont affrontés à un coût de production de plus en plus élevé pour aller chercher de l'eau sur de grandes profondeurs.

L'agglomération du grand Agadir étant saturée foncièrement et investit par le holding de la construction qui essayent d'opérer des solutions dans la recomposition urbaine pour acquérir les espaces préférentiels pouvant répondre à une large demande sur le balnéaire et le résidentiel secondaire émanant du Maroc comme de l'étranger, tout le monde se rabat sur le périurbain dans la zone métropolitaine. Le glissement immobilier sur l'ensemble de l'ancien quartier industriel d'Agadir, la zone piémont, le foncier suburbain disponible, l'enjeu immobilier est porté profondément dans la zone périurbaine nord et sud d'Agadir. Des espaces comme Drarga, Laqleâ, Tamraght, Sidi Bibi, Aït Amira sont plus faciles à pénétrer que d'autres. Toutefois, le glissement de

[16]Rappelons que le régime de l'unité de la ville adopté par le Maroc pour les agglomérations de plus de 500 000 ha n'est pas appliqué sur le grand Agadir. La zone métropolitaine d'Agadir est de fait le territoire de deux préfectures celle d'Agadir-Idaoutanane et celle d'Enezgane-Aït Melloul- Aït Baha.

l'urbanisation entre les axes routiers structurants du périurbain initialement agricole, proroge désormais un autre mode de vie, de nouvelles options sur le tourisme environnemental. Si l'agriculture intensive résiste autant que peut, l'agriculture traditionnelle s'efface progressivement. Un retour dans le cadre d'un tourisme environnemental est déjà affiché. Comme il est possible aussi qu'une bonne partie de l'agriculture intensive se recompose en agriculture de champs pour ce même tourisme. Tout dépend de l'intensité de l'urbanisation, de la volonté de l'Etat à adopter, réellement, une politique de préservation des ressources naturelles et de la capacité des acteurs à trouver les moyens pour s'adapter aux changements climatiques et l'assaut du ciment qu'ils provoquent eux-mêmes lorsque la valeur foncière l'emporte sur la valeur agricole. Ce qui permet à l'investisseur agricole de se transformer en promoteur immobilier moyennant ses terres ou celles du réseau productiviste dont les acteurs se sont déjà réinstallé dans le Gharb-Loukkos.

1-L'urbanisation risque d'accélérer le processus de délocalisation agricole face aux défis climatiques et au coût de la production

Le tableau 5 permet de constater pour l'horion 2040, une superficie additionnelle de 26.251 ha de bétonnage à l'échelle de la zone périurbaine, soit une augmentation de plus de 15% de l'espace urbanisé actuellement (SDAU d'Agadir, 2013). Dans cette disposition, la place réservée à l'espace vert n'accède guère à 15%. C'est le résidentiel sous toutes ses formes qui accaparera la part du lion dans la projection 2040. En effet, 9.177 ha, soit 52.20% de l'ensemble de la superficie projetée sera dédier aux résidentiels. Si on ajoute les équipements projetés, l'industrie, les nouvelles centralités urbaines et le tourisme, l'espace urbanisable sera porté à 70,37 %. C'est ce qui nous a permis d'adopter pour le cas d'Agadir la notion de périurbain-urbain. Si cette projection s'avère exacte, il est clair que le SDAU de la période 1915-2040, n'a pris en considération ni l'avenir de l'agriculture périurbaine, notamment intensive ni la volonté affichée de préservation de l'agriculture de forêts et de littoral. La confirmation provient du recoupement de l'évolution des ménages par type de logement à l'échelle de l'aire métropolitaine d'Agadir. Les projections démographiques du SDAU pour l'horizon 2030 - qui se sont appuyé sur les statistiques de l'Observatoire Régional de l'Habitat, Al Omrane en 2011- font ressortir un nombre de 130.227 nouveaux ménages entre 2010 et 2030 pour l'agglomération consolidée, soit 93.9% réservé

à l'habitat réglementaire. La seule solution c'est le logement dans l'immeuble. Toutes les autres catégories de ménages ne vont constituer que 6.1%.

Tableau 5- **Occupation du sol projetée dans le périurbain d'Agadir et stratégie agricole**

Caractères	**Usage**	Occupation	Superficie		%	**Total**	**%**
			M²	Ha			
Urbain en périurbain	**Equipements**	Équipement public	8325928			**833**	**4.73**
	Espace libre	Parcs périurbains	5682094			**1088**	**6.18**
		Parcs urbains	5694875	569		**2784**	**15.83**
		Couloir vert	17767518	1777			
		Corniche de l'Oued Souss	4374089	437			
	Industrie	Industrie projetée	6520556			**652**	**3.70**
	Mixte urbain	Nouvelles centralités	928991			**1385**	**7.87**
	Résidentiel	Résidentiel projeté	52644746			**9177**	**52.20**
		Résidentiel relogement	796017				
		Résidentiel à structurer prioritaire	5824066				
		Résidentiel à structurer	32010744				
	Logistique	Logistique projetée	762720	1115	0.67		
	Touristique	Zone T à réhabiliter	2253757	367	0.22	**1660**	**9.44**
		Z. Touristique en cours	6246698	625			
		Z.T. Projetée	3898574	390	0.23		
TOTAL			**1669340759**			**17579**	**10.53**

Source : SDAU du Grand-Agadir, 2015-2040

Il ne s'agit pas d'une approche par le projet urbain, mais d'une production immobilière qui augmentera davantage le poids démographique et la mobilité

dans l'agglomération consolidée. La même logique est adoptée pour le périurbain. La production de l'habitat réglementaire par le logement dans l'immeuble concernera 94% parmi les 97.969 nouveaux ménages dans le périurbain. Ce qui veut dire qu'une bonne partie du logement rural va passer automatiquement dans l'auto construction. Avec de telles procédures, il est clair que désormais, la zone périurbaine dans les espaces de métropolité émergente ne constitue pas une réserve foncière pour l'adaptation du contexte de l'habitat. Elle n'est pas non plus un lieu de préservation de ressources naturelles ni même un bassin de production intensive. Elle est davantage un lieu de « négociation » au profit d'un capitalisme d'opportunités qui fonctionne selon la portée de la plus-value. Celle-ci peut signifier une production agricole intensive sans respect de l'environnement ni des ressources épuisables ; comme elle peut signifier la production immobilière intensive sans lien aucun avec l'environnement ambiant ni avec le modèle de l'urbanisation souhaité lui-même.

Sans entrer dans le détail du comment le SDAU a défini le revenu des ménages, il semble que selon le niveau de revenu des ménages dans la zone périurbaine, notamment le SMIG, le parc de logement prévu devra être distribué de la manière suivante : 29.3% de logement à faible VIT, 30.6% de logements sociaux, 21.6% de logements économiques et seulement 14.9% pour la maison marocaine et 3.6% pour le haut standing.

Tableau 6- **Projection des ménages dans l'aire métropolitaine d'Agadir selon le type de logement**

Territoire	**Nouveaux ménages 2010-2030 selon le type d'habitat**					**Total Nouveaux ménages**
	QHR	**QHNR**	**H. Ruine**	**Cohabitation**	**Relogement**	
Commune urbaine d'Agadir	66572	2463	133	932	732	70833
Aït Melloul	29142	1078	58	408	321	31.007
Dcheira-Jihadia	13788	510	28	193	152	14.670
Inezgane	12892	477	26	180	142	13.717
Total Grand-Agadir	**122.394**	**4528**	**245**	**1.718**	**1.347**	**130.227**
Aourir	9546	353	19	134	105	10.157

Laqleâ	21499	794	43	300	236	22.822
Drarga	11078	410	22	155	122	11.787
Biougra	9279	343	19	130	102	9.873
Sidi Bibi	3683	136	7	52	41	3918
Temsia	5689	210	11	80	63	6053
Aït Amira	16712	618	33	234	184	17781
Taghazoute	122	5	-	2	1	129
Amskroud	347	14	1	5	4	398
Oued Sfa	13023	482	26	182	143	13857
Ouled Dahou	1121	41	2	16	12	1193
Total périurbain	**92.076**	**3407**	**184**	**1.012**	**1.744**	**97.969**
Total général	**214.470**	**7.935**	**429**	**3.003**	**2.359**	**228.196**

Source : Observatoire Régional de l'Habitat, Al Omrane, 2011

QHR : Quartiers d'Habitat Réglementaire ; QHNR : Quartiers d'Habitat Non Réglementaire ;

En prolongeant les projections démographiques jusqu'à l'horizon 2040, on constate que le rythme de diffusion des logements entre 2030 et 2040 au niveau du périurbain est démesurée par rapport au seuil de la population en 2010. Si dans l'agglomération consolidée, les recompositions urbaines vont absorber difficilement la production immobilière, dans la zone périurbaine, cela constitue un fait très marquant. On passera de l'habitat rural, à l'auto construction puis au logement vertical suivi de recul des espaces ouverts et de production intensive dans un laps de temps. Les populations n'auront pas le temps de vivre le processus d'évolution. Elles seront parachutées dans un système de production foncière et immobilière ainsi que dans un système de location auquel, elles ne sont pas encore habituées. D'où la fragmentation sociale, la dévalorisation patrimoniale et les problèmes de cohabitation et de cohésion familiale. Le logement n'est pas seulement un lieu d'habitat, mais une référence d'identification sociale et d'appartenance culturelle. Tous brusquassions de l'ordre social et familial peut amener des bouleversements et des conflits de générations à propos de l'appropriation, des valeurs d'usage et au niveau de l'identité elle-même. Ces nouveaux espaces de marges périurbaines ne constituent pas vraiment des espaces périphériques, l'ouverture routière, la mondialisation agricole, l'enjeu foncier, permettent de les caractériser comme étant des espaces de marges issus d'un processus de mondialisation exacerbant

et complexifiant les inégalités socio-spatiales certes ; mais au-delà, ce sont de véritables territoires-ressources édifiés autour des réseaux de sociabilités et des constructions identitaires et mémorielles. Ce sont aussi des espaces partagés et sous pression à la fois en destruction et en cohésion selon le rythme des politiques publiques et la fragilité de l'équilibre : préoccupation de valorisation foncière et intégration sociale. Bien que divers socialement du fait du capitalisme agricole, la société est traversée par des conflits et espaces de mobilités et migrations. L'espace de marge représente néanmoins un lieu d'ancrage et d'appartenance pour un groupe de reconnaissance partageant les conditions d'existence propres à un territoire placé directement sous l'effet de la mondialisation et de la métropolisation. Ce qui explique les représentations sociales face à la stigmatisation mais plutôt à l'intérêt à agir pour revendiquer le droit aux services, à la reconnaissance et à la justice foncière. Bref, ce sont de véritables territoires où l'on peut mesurer le rapport centre périphérie au prisme de justice socio-spatiale.

Fig. 5- **Rythme de diffusion des logements dans les marges périurbaines d'Agadir entre 2010 et 2040**

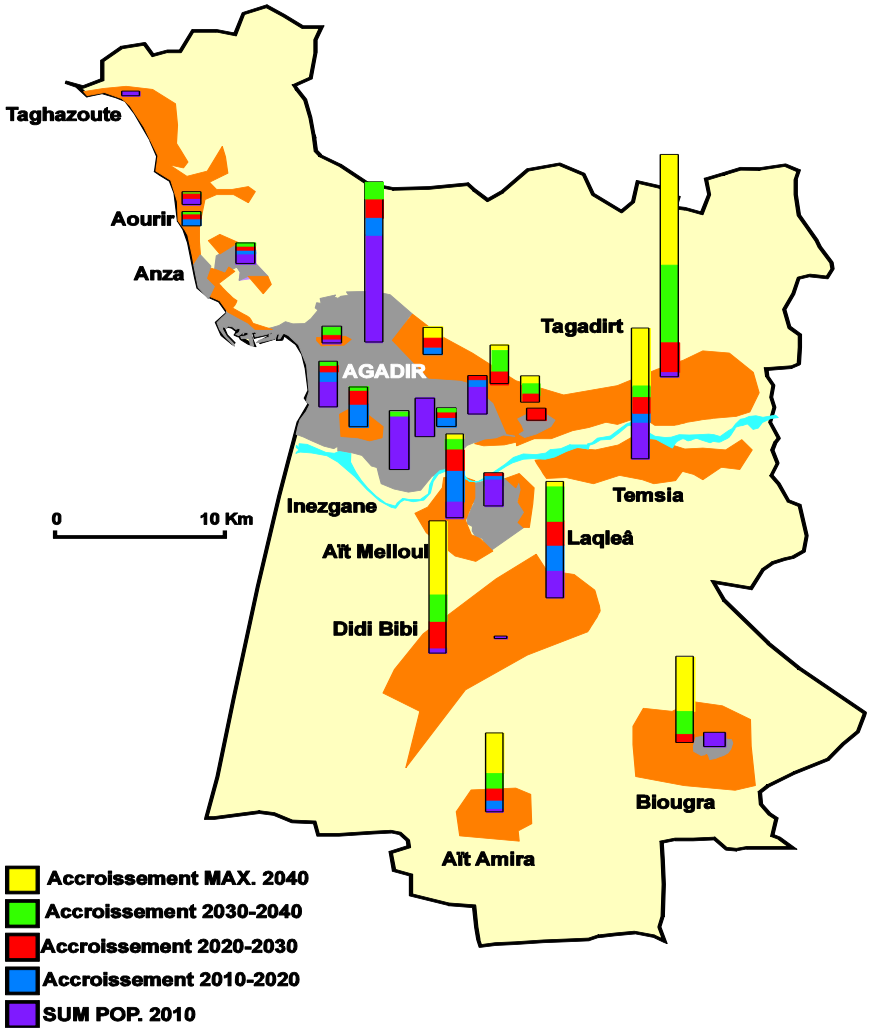

Source : SDAUdu Grand Agadir 2015-2040

Sans entrer dans le détail du comment le SDAU a défini le revenu des ménages, il semble que selon le niveau de revenu des ménages dans la zone de marge périurbaine, notamment le SMIG, le parc de logement prévu devra être distribué de la manière suivante : 29.3% de logement à faible VIT, 30.6% de logements sociaux, 21.6% de logements économiques et seulement 14.9% pour la maison marocaine et 3.6% pour le haut standing. Le recoupement de cette

orientation du futur parc logement périurbain avec les résultats du recensement de 2014 et avec la réalité de la production du logement par le secteur privé aujourd'hui ne semble pas allez dans le même sens. D'abord le recensement de 2014 à l'échelle Souss-Massa confirme la tendance générale vers la maison marocaine moderne (MMM) : 93.2% dans la commune d'Aourir, 91.7% pour celle de Drarga. Pour les composantes de l'agglomération consolidée comme la ville d'Aït Melloul, la proportion est de 89.3%. Dans toutes ces localités, la proportion d'appartements dans l'immeuble se situe entre 0.3% à Aourir et 6.2% à Aït Melloul. Le SDAU ne semble pas allez dans le sens de la tendance générale de la demande spécifique en logement. Il raisonne en terme quantitatif qui va dans le sens des promoteurs immobiliers qui font l'urbanisme par le lotissement et l'immeuble dans le cadre d'une production immobilière intensive et capitalistique. Ce que le SDAU définit comme habitat à faible VIT, le social et l'économique ne sont autre que l'appartement dans un immeuble à une proportion démesurée qui réunit représente 81.5%. Une bonne part de ces logements va faire l'objet d'une spéculation immobilière de seconde main. Au contraire, l'ouverture de plusieurs zones à l'urbanisation dans le périurbain devient aussi une stratégie des communes rurales pour acquérir le statut administratif de l'urbain. C'est pourquoi les promoteurs se rabattent sur le périurbain où ils bénéficient d'exonérations permettant, dans le cadre de programmes comme la promotion immobilière, la politique de la ville et la mise à niveau urbaine, de réduire le coût de production. Ce ne sont pas de telles procédures d'ouverture de 80% du futur parc logement au détriment d'espaces ouverts et des espaces de production agricole intensifs ou traditionnels qui vont permettre d'atteindre les objectifs sociaux affichés par le SDAU ni de contenir les dispersions territoriales. Cette forme de production du parc logement à l'horizon 2040 est construite sous la même logique monétariste. Partout, l'espace de marge périurbain est considéré, par le SDAU, comme étant homogène. Ceci ne corresponde pas à la réalité. La marge périurbaine est construite initialement sous influence extérieure, celle de la mondialisation sur laquelle vient se greffer un fait de métropolisation subit. Il s'agit donc d'un espace hétérogène et d'une société plurielle. La logique du SDAU est contradictoire même avec tous les projets affichés de préservation naturelle et professionnelle.

Au niveau de l'aménagement de villes périurbaines dans la zone métropolitaine d'Agadir (Biougra, Aït Amira, Sidi Bibi, Temsia, Drarga), il semble que la division territoriale en deux préfectures (Agadir Ida Outanane et Inezgane-Aït Melloul) est très conséquente. C'est un dispositif qui entre en jeu dès qu'il s'agit d'aménagement ou de production de parc logement. Ceci rend la cohésion de l'espace de marge périurbaine carrément difficile, car beaucoup d'intervenants se déclarent. Pour faire face, le SDAU décide de normaliser le plan d'urbanisme en dépit des conditions de production, de proximité, de taille, de servitudes et d'axes d'urbanisation. Le résultat présenté dans la figure 6, rend compte d'une homogénéisation territoriale forcée et contradictoire. Toutes ces villes agricoles sont considérées pour l'horizon 2040 comme des éléments structurants de l'espace urbain qu'il faut doter d'équipements de base, d'assainissement, de regroupement du parc logement pour endiguer une croissance urbaine fulgurante. Le SDAU pour satisfaire la division administrative et territoriale a omis de considérer chaque ville dans son milieu naturel, social et de production. Le fait de doter chaque ville de voies de contournement extérieures et intérieures et de ceinture verte extérieure dans un milieu d'habitat dispersé et dense et dans un contexte de production capitalistique du parc logement va transformer ces voies de contournement en de véritables axes d'urbanisation de terrains préférentiels. Ceci accélérera davantage le recul de l'agriculture périurbaine dès le moment où la valeur foncière urbaine dépassera la valeur vénale déjà fragilisée par le coût de la production agricole. D'un autre côté, le SDAU semble oublier que pour chaque ville agricole, il existe déjà un axe routier structurant. Pour Aït Amira, la RP 1014 continuera de structurer l'urbanisation autour, car si les nouvelles voies de contournement réussissent à redistribuer la mobilité et le trafic, il n'est pas sûr qu'elles freineront l'urbanisation, au contraire elles l'amplifieront. C'est le cas aussi pour Laqleâ qui subit le déversement urbain du grand Agadir et où les enjeux démographiques et sécuritaires sont les plus pesants. Entre 1994 et 2014, Laqleâ a enregistré un taux d'accroissement moyen annuel de 10 à 8%. Ses voies de contournements outre qu'elles renforceront son urbanisation vont orienter celle-ci davantage du côté Nord-est vers l'empiétement sur ce qui reste de la forêt d'Admine déjà envahie sur les bords. Sidi Bibi quant à elle, se trouve sur l'axe d'urbanisation de la RN n°1, son urbanisation peut se développer très rapidement avec le recul de l'agriculture périurbaine. Le statut collectif de ces terres permet à l'agriculture de

résister encore. Cependant son statut foncier reste vulnérable. Les tentatives d'immatriculation des propriétés occupées par la population peuvent changer carrément la situation en faveur d'une urbanisation rapide du Nord-est, du côté de Laqleâ puisque le parc de Souss-Massa la bloque du côté de l'Ouest. Tout dépend de la manière d'opérer la restructuration et l'immatriculation entamées. Le fait de projeter un Technopôle, un Parc techno-agricole, un Hôpital et des secteurs logistique et industriel pourra aussi renforcer davantage l'urbanisation de Sidi Bibi.

Fig.6- **Type d'aménagement des villes agricoles périurbaines dans la zone métropolitaine d'Agadir à l'horizon 2040**

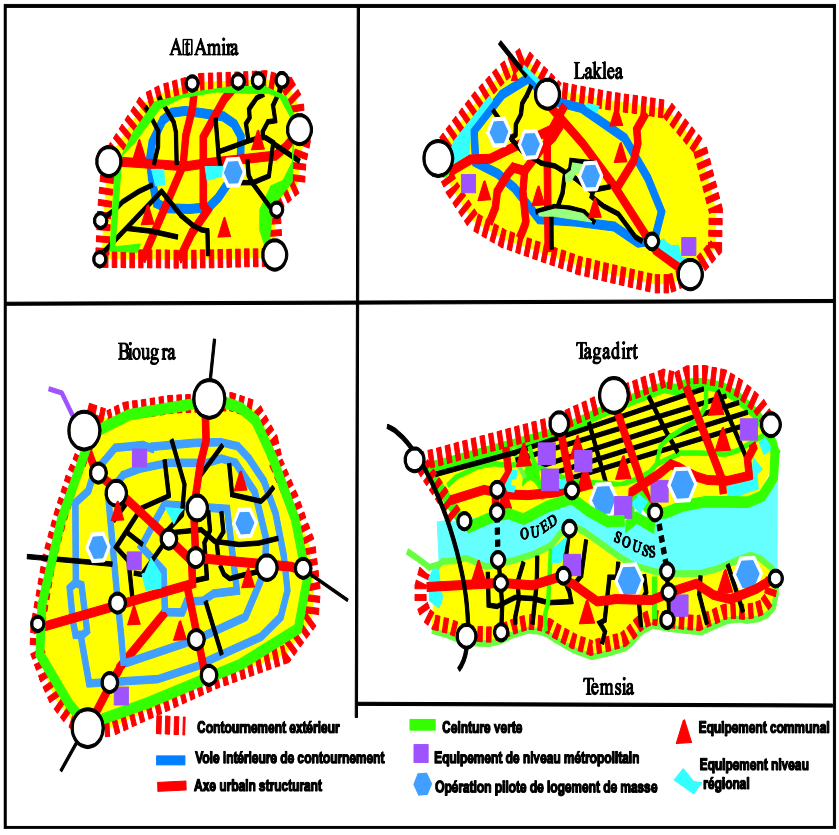

Source : SDAU du Grand Agadir 2015-2040

L'extension de Temsia et le projet de la création de la ville nouvelle de Tagadirt à proximité de l'Oued Souss sont le fait systématique du recul de

l'agriculture maraîchère irriguée le long des berges de l'Oued Souss. En effet, avec la sécheresse depuis les années 80, le degré de salinité de l'eau a dépassé de loin les limites tolérées[17]. De ce fait, les petits « souanis » dont la propriété est inférieures à 3 ha (33%) commencent à se transformés en pépinières domestiques ou ont été allotis dans le cadre de marché immobilier clandestin. Une bonne partie existe toujours sur la rive gauche de l'Oued Souss, mais les champs sont dans un état de dégradation très avancée ou sont stériles sous forme de réserve foncière pour des propriétaires gadiris (60%) et autochtones (33%) héritiers. La pression foncière dans le GrandAgadir a orienté une partie de la demande (régulière et irrégulière) en logement sur ces espaces ouverts. Malgré les risques d'inondations présentés par l'Oued Souss[18], l'habitat non réglementaire a envahi Temsia, au niveau d'Azrou et d'Aït Moussa, mais aussi un peu loin au niveau de l'extension du quartier Ikhourbane à l'intérieure de la forêt d'Admine. En prévoyant cinq aires de centralité urbaine dans le secteur de Temsia dans le but d'équilibrer la morphologie et le contenu de l'urbanisation, le SDAU va faire d'une zone à haut risque un lieu d'urbanisation démographique où il prévoit 6053 nouveaux ménages, des équipements structuraux et deux ponts sur l'Oued Souss, alors que la gestion du pont principal de l'Oued Souss pose énormément de problèmes lors des inondations.

[17]La nappe côtière d'Agadir, contenue dans un remplissage plio-quaternaire hétérogène, correspond à la partie aval de la nappe du Souss et présente de fortes salinités dans certains secteurs. L'analyse de la piézométrie indique une alimentation à partir de l'Atlas. L'examen des cartes piézométriques et hydro-chimiques ainsi que l'étude des diagraphies électriques permettent de mettre en évidence l'avancée actuelle de l'invasion des eaux salées de l'océan et de souligner les zones d'intrusions marines plus accentuées. Celles-ci sont dues aux pompages nombreux et intensifs associés au déficit pluviométrique et à la nature lithologique de l'aquifère. Dans le secteur NE, la salinité de la nappe est liée à la présence d'évaporites dans le Haut Atlas. Les flux hydriques en provenance de la nappe du Souss à l'Est, les infiltrations locales des crues de l'oued Souss et les précipitations, en particulier au niveau des dunes côtières, tendent à diminuer la salinité de la nappe .Les valeurs de transmissivités déterminées à partir d'essais de débit (DRH) varient entre 10"2 et 10"4 /m²s"1 avec une zone de 3 à 7 10"2 /m² s"1 dans les calcaires gréseux et coquilliers d'Agadir.

[18] Deux inondations en 1963 : la première 1 156 m³/s, la deuxième 1 700 m³/s ; 1967 : 2 200 m³³/s ; 1979 : 1 650 m³³/s ; 1983 : 1 370 m³/s ; 2014 : 2 300m³³/s.

De même, la création de la nouvelle ville de Tagadirt à Drarga comme structure longitudinale qui reliera les deux bouts de l'agglomération de Drarga, est appelé à recevoir à terme 454 262 ha et 13 565 logements. Cet étalement urbain, s'est fait sur les périmètres d'agriculture céréalière et maraîchère dans la plaine du Souss. La création toute proche du parc logistique Haliopolis et du par cet un parc de divertissement vont accélérer la demande sur le logement et porter ainsi la surface urbanisée de Drarga à plus de 3174 hectares sans pour autant pouvoir améliorer les conditions de l'habitat non réglementaire ainsi que l'accessibilité au niveau des noyaux existants comme Ikkiow, Iguidar, Tagadirt-n-Aabadou, Dar Boubker, Aït Moussa, Tadouart et Tamait Izder.

2-Les moyens d'ouverture et de transformation des marges périurbaines métropolitaines : la Route et l'électrification

La route reste le moyen de pénétration le plus fiable de la mesure des dynamiques des transformations territoriales. En faisant un recoupement entre les facteurs de déplacements, les caractéristiques de l'infrastructure, les conditions de circulation, la sécurité, la durée et le confort, on arrive selon la méthode du Manuel de Capacité des Routes (MCR)[19], on arrive à définir, dans le temps, cinq niveaux de service sur la base d'une vitesse kilométrique et du temps de parcours (fig.7). Ceci permet de classer les routes en termes de degré d'utilisation.

En 2010, la marge périurbaine commence à congestionner, mais la plupart des axes routiers sont de type A et B, c'est-à-dire des axes encore fluides de 60 à 90%, soit < de 30% en terme de temps derrière un véhicule. Les tançons sont empruntés massivement et se situent à l'échelle périurbaine entre Anza-Taghazoute, Temsia-Ouled Teima, Biougra-Aït Baha et Massa-Tiznit. Les tronçons problématiques C, D, E moins de 40% libres à congestionnés se situent au niveau d'Aït-Amira- Massa, Biougra-Sidi Rbat, Tikoiouine-Temsia et Agadir Aourir- Biougra-Laqleâ. C'est-à-dire sur les circuits de transport inter villes, du commerce et d'exportation et les circuits menant aux lieux de plaisance.

[19] Sur les considérations et les méthodes de calcul du Manuel de capacité des routes, voir Rapport Spécial n° 209, présenté à la réunion du Transport Research Board (TRB) de janvier 1995, notamment le chapitre IV relatif à la capacité et vitesse en fonction de la géométrie des routes.

Fig. 7- **La projection de la circulation dans les marges périurbaines du Grand-Agadir entre 2010 et 2040**

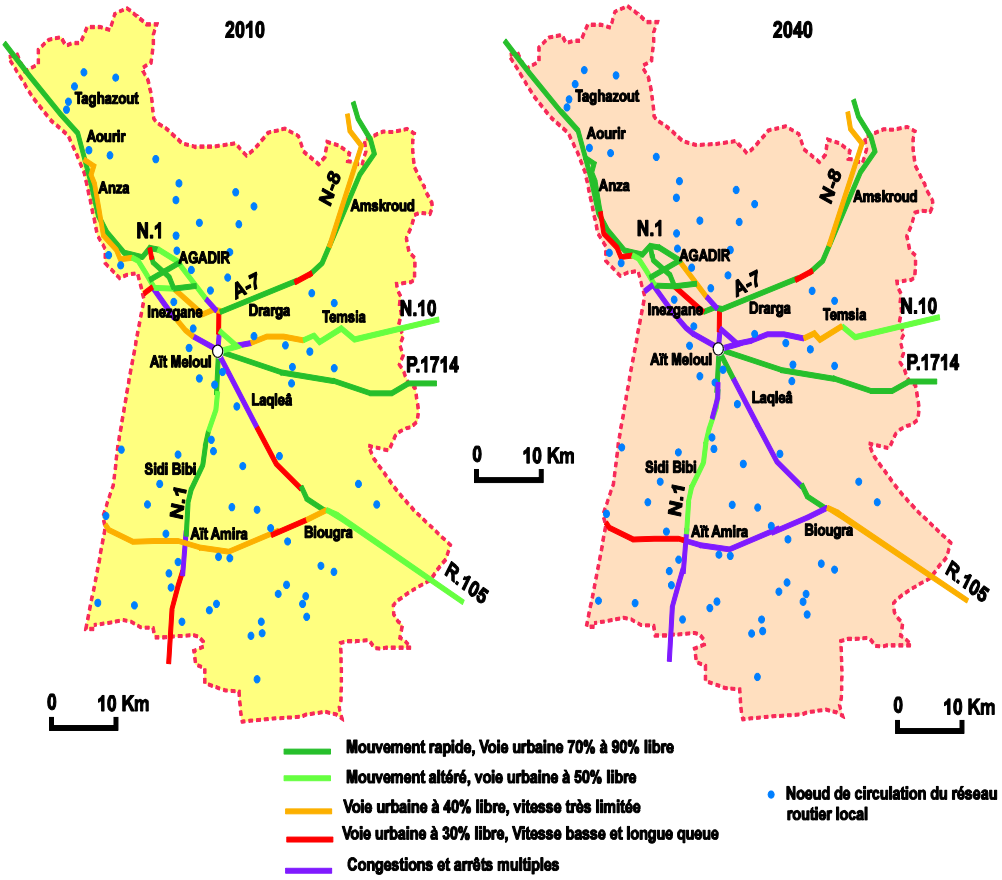

Source : Projection faite à partir du comptage automatique effectué par le Ministère de l'Équipement et du Transport pour la période 2000-2010

Avec l'avancée maximum de l'urbanisation en 2040, la situation deviendra plus difficile sur l'axe de la route nationale entre Aït-Amira et Massa, Biougra et Sidi Rbat, Laqleâ et Biougra. C'est-à-dire dans le périurbain actuellement de l'agriculture intensive. Rappelons que la plupart de ces axes ont été construits dans le but de rendre plus accessibles l'exportation des produits agricoles et celles destinées au marché national. Sur les axes congestionnés, le trafic moyen journalier à l'horizon 2040 peut atteindre 142.788 véhicules sur le tronçon Massa-Aït-Amira-Biougra, 100.077 sur l'axe Aït-Melloul-Laqleâ- Biougra, 24.444

sur l'axe Aït-Melloul-Drarga. La création de la nouvelle rocade Aéroport Al Massir-Imi Ouadder, soulagera l'axe Agadir-Aourir. A ce niveau aussi, la mécanisation de l'agriculture intensive et l'existence de l'agriculture des grands domaines et l'obsession du pompage ont permet d'équiper correctement le périurbain en termes de réseau électrique. L'éparpillement dans la plaine périurbaine d'un nombre important d'unités de conditionnement ou d'emballage des produits agricoles, la diffusion des noyaux de l'urbanisation et le caractère de l'habitat dispersé ont contribué à généraliser l'électrification dans les bassins de Massa, de Chtouka et de Souss.En 2011, la consommation totale à basse tension fut de l'ordre de 673.243 kWh, dont 21% pour la province d'Agadir Ida Outanan, 15% pour celle d'Inezgane-Aït Melloul et 11% pour la province de Chtouka-Aït Baha. L'agriculture et l'agro-industrie disposent d'une force motrice respectivement pour les trois provinces : 221, 967 et 1958.

Fig. 8- **Réseau électrique existant dans le périurbain d'Agadir**

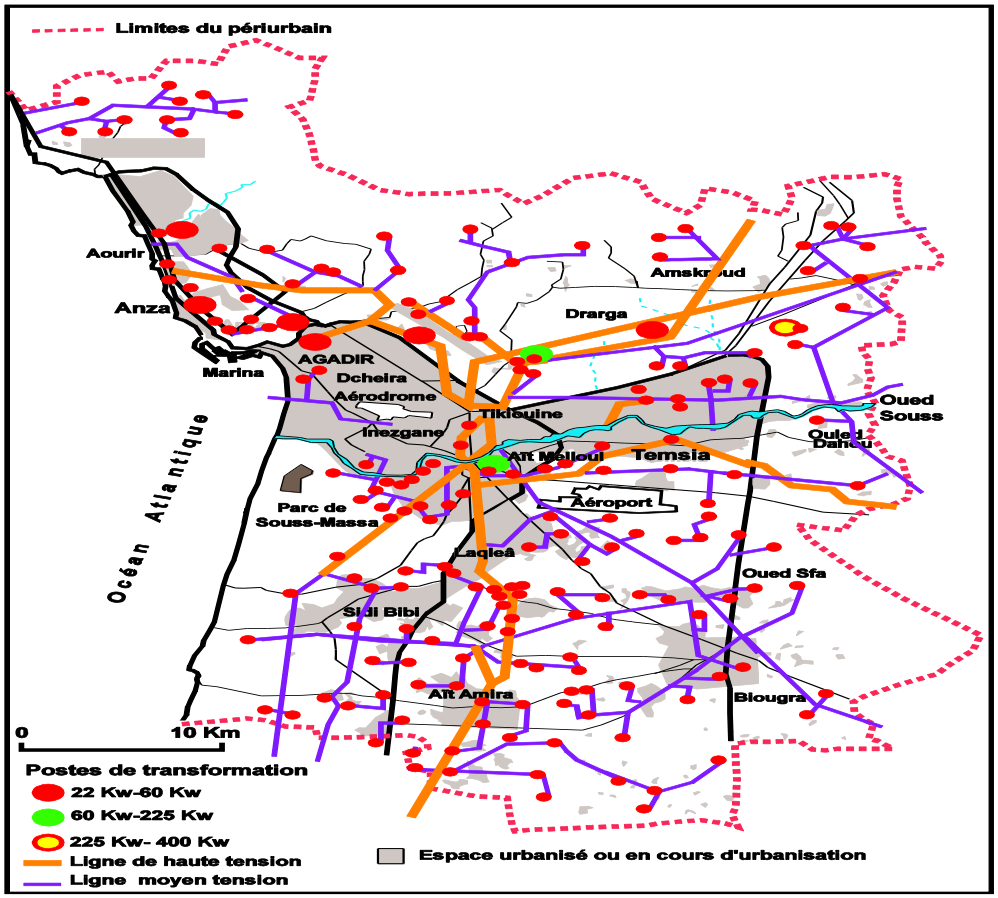

Source : Annuaire statistique de la région de Souss-Massa- Draa, 2012, Direction Régionale du Haut commissariat au Pland'Agadir, d'aprèsles donnéesde l'ONE.

L'électrification est en soi un moyen non moins important que la route pour amener l'urbanisation de masse, accompagner les projets immobiliers de construction de bâtiments parfois sans voirie, en plein champ. Ceci a facilité le transfert des terres agricoles vers l'urbanisation.

Dans les prochaines années, le Maroc va faire face à un besoin croissant en énergie. La demande en électricité devrait doubler à l'échéance 2020. Selon

les mesures de l'ONEC pour le bilan d'étape de 2011, dans le cadre de la stratégie énergétique nationale, les besoins du Maroc vont quadrupler dans l'horizon 2030. A Agadir, autre l'encouragement de 'utilisation des énergies renouvelables (solaire, photovoltaïque), la construction d'une centrale thermique diesel-72MW et d'une turbine à gaz 20MW vont être construits dans le périurbain Nord d'Agadir. La consommation en TWH va passer de 24 en 2008 à 95 en 2030.

Conclusion

A l'issue de cette analyse, il ressort que la question de la gestion des ressources territoriales est d'une importance capitale. Le territoire durable est avant tout, un espace circulaire par nature : homme-Espace-Environnement (Ortega, 2020). De ce fait, le rapport définissant objectivement et fonctionnellement centre et périphérie est un rapport complexe qui pose à la fois la nature du système de production par rapport à la centralité, à la durabilité et à la sociabilité. Il n'est plus valable de laisser dériver la qualité environnementale, la maîtrise foncière, la gouvernance territoriale et prétendre définir le rapport de la ville centrale à la périphérie moyennant une approche unique axée sur la mobilité pendulaire et la précarité des milieux. Un effort considérable doit être fourni par la réflexion géographique pour arriver à définir correctement des territoires pluriels reconfigurés par la métropolisation-mondialisation. Il s'agit désormais non pas d'une centralité mais de centralités émergentes, de périurbain-urbain et de zones de marges mondialisées. Les mots périphéries ou banlieues perçus à l'image culturelle empruntée, abusivement, d'une époque révolue mais réutilisés encore de manière mécanique en dépit de toute contextualité territoriale et sociopolitique ne permettent pas de rendre compte de l'évolution de nos territoires. Nous l'avons vu avec l'exemple étudié, comment l'avenir de l'agriculture périurbaine dans les plates formes métropolitaines de la mondialisation comme Agadir et le Souss ne semble pas à priori un avenir promettant capable de dégager la plus-value capitalistique à n'importe quel prix. La métropolisation-mondialisation a crée des territorialités multiples différemment caractérisées qui nécessites des approches pluridisciplinaires très pointues.

L'ignorance de fait, de la dimension environnementale et des changements climatiques s'avèrent dans le temps très payants. Certes, la production capitalistique crée un modèle de développement et de croissance qui prend le

territoire en charge même à partir d'un appareil de décision extérieur au territoire. Cependant, il s'agit d'un modèle qui n'est pas durable. Exporter de la tomate « Or rouge » signifie pour le Souss d'aujourd'hui et d'hier d'ailleurs, une exportation de l'eau à un moment où tout le monde on a besoin. Les acteurs-exportateurs sont très influents sur le plan politique et économique, ils ont la capacité et le pouvoir pour délocaliser l'agriculture intensive vers le Nord du Maroc là où la disposition des ressources hydriques est possible. Des alliances entre lobbyings marocains et maroco-étrangers d'agriculture existent bel et bien. Ils ont aussi plus d'un choix dans leurs stratégies. Soit opérer une recomposition d'activité vers le secteur immobilier moins rémunérant que l'exportation, mais qui permettent la création et l'accumulation de richesses aisées. Soit, virer vers le tourisme environnemental et garder une partie de l'agriculture périurbaine comme paysage d'attraction et comme moyen de restauration « bio », à partir de produits issus de l'agriculture biologique. Il n'est pas difficile d'opter pour de tels choix, car, les acteurs-producteurs-exportateurs sont aussi et depuis toujours promoteurs immobiliers, patrons d'industrie et du tourisme. Certains sont ministres, maires, parlementaires et présidents de communes urbaines.

Ce qui n'est pas permis c'est de continuer de pomper pour satisfaire les marchés d'exportation aux quatre coins du monde. On a dépassé la situation du stress hydrique pour la pénurie hydrique. Les changements climatiques sont devenus agressifs. La multiplication et le rapprochement de périodes d'inondations dans un milieu subaride est un fait à ne pas négliger, la salinité de l'eau d'irrigation et l'invasion de la nappe du Souss par les eaux salées de l'Océan atlantique sont autant d'indicateurs qui devront nous inciter à modérer voire repenser notre modèle de croissance via la durabilité et l'approche par le projet territorial. Faire comme si de rien n'était tout en brandissant le souci environnemental à l'international, ou s'inscrire dans une projection de désalinisation de l'eau de mer et continuer à se comporter selon les mécanismes un système exclusivement productiviste en modèle de croissance construit uniquement sur l'attraction des investissements et les vertus du marché immobilier tout azimut n'est pas une solution durable. Ceci influe directement sur la fabrication des territoires. Il est temps que la régionalisation avancée prend en charge ses territoires. Nous l'avons vu, tous les indicateurs et projections prévoient un recul de l'agriculture périurbaine en faveur de l'urbanisation. Nous

avons vu aussi comment un SDAU, celui du Grand-Agadir pour la période 2015-2040 construit sa vision sur l'abstrait. Un investissement de 1156 millions de DH pour renforcer la capacité du stockage de l'eau alors que le problème relève de la nature du gaspillage de l'eau et de l'envasement des barrages. La création d'un parc industriel logistique dédié à l'agriculture « Agropole d'Agadir » et la création d'Haliopolis à Tagadirt ainsi qu'un parc industriel et logistique à Sidi Bibi-Laqleâ-Oued Sfa relève de la course vers les réserves foncières pour la production immobilière. Avec le recul de l'agriculture intensive à cause de l'eau, se pose déjà la question de gestion de nombreuses unités de stockage, de conditionnement et de vente. De même, la préservation des zones sensibles ne semble pas freiner les projets immobiliers projetés par la même étude. L'interdiction de tous usages intensifs sur la RP et la forêt d'Admine est affichée, mais l'établissement des plans de gestion et des organismes de gestions attendent toujours. Les dispositions de la RBOSM restent au niveau de la formulation malgré la création des organismes de suivie comme l'ANDZOA.

L'exemple étudié met également en relation notre compréhension des nouveaux rapports de force urbains, ruraux sous influence urbaine ou carrément périurbains-urbains dans les plates formes de métropolisation mondialisées. L'usage de ces espaces par les différents acteurs qui interviennent selon des stratégies multiples et complexes d'en haut comme d'en bas, les modes de production, leurs rythmes, leurs impacts sur la société et sur le territoire, la manière d'associer ou de désintégrer territoires urbains et ruraux, intérêt individuel et institutionnel interpellent notre compréhension et ouvrent des perspectives conceptuelles en nous interrogeant sur les sens d'aujourd'hui que revêt la mondialisation, la métropolisation, les centres, les périphéries et les marges périurbaines . S'agit-il au Maroc d'une transition post-productiviste, d'un développement par le territoire ? Est-ce qu'on est prêt concrètement à faire face aux défis des changements climatiques ou s'agit-il d'une temporisation stratégique à l'échelle plantaire ? Peut-on encore garder la même conception du rural dans les espaces de métropolisation émergente ?

Bibliographie

- AGENCE URBAINE, 2014, SDAU du Grand-Agadir 2015-2040, Phase 4 Etape 1, Note de présentation du SDAU pour CCS, version définitive, 324 p.
- AGENCE URBAINE, 2009, Esquisse du plan d'aménagement d'Aourir, Agadir 63 p.
- AMEUR, Mohamed, 1993, *Fès, ou l'obsession du foncier*, Tours, URBAMA, Fascicule de Recherche n°25, 428 p.
- BELFQUIH, M'Hammed et FADLOULLAH, Abdellatif, 1986, Mécanismes et formes de croissance urbaine au Maroc, cas de l'agglomération de Rabat-Salé, 3 tomes, Impr. El Maârif Al jadida 759 p.
- BEN ATTOU Mohamed & SEMMOUD Bouziane, 2014, Agadir et ses espaces ruraux sous influence urbaine : stratégies d'acteurs et nouveaux lieux mondialisés, Cahiers de Géographie du Québec, Volume 58, numéro 163, pp.93-111.
- BEN ATTOU, Mohamed, BENHALIMA, Hassan, CHAREF, Mohamed, 2012, Migrations internationales, tissu associatif et développement des territoires, le cas du « pays » de Taliouine - Maroc, Marseille, Migrations & Développement, Agadir, 197 p.
- BEN ATTOU, Mohamed, 2010, Mondialisation, émigration internationale et changement urbain, Agadir, une métropole régionale dans le système monde, Centre de publication universitaire, Tunis, pp. 53-58.
- BELKADI, Ahmed, 2004, *Les secteur des fruits et légumes à Souss - Massa, entre les contraintes du marché national et les défis de la mondialisation* (en arabe), Imp. al Maarif, Rabat, 500 p.
- BERGER, Martine, 1989, Vers de nouveaux rapports villes-campagnes. La production des espaces périurbains en France et dans les pays d'économie développée. *Strates*, 4, p.2-14.
- BOUCHELKHA, Mohamed (2007), *Les campagnes de Souss - Massa. Les transformations récentes et les dynamiques socio-spatiales* (en arabe), Université Ibn Zohr, Publications de la Faculté des lettres et sciences humaines, Agadir, 709 p.

- Berry J.L, 2007 : L'exceptionnalisme américai et l'émergence de la e-urbanisation, In Da Cucha A. & Matthey L *La ville et l'urbain : des savoirs émergents, Presses polytechniques et universitaires romandes, pp.121152.*
- BRYANT, Christopher R, 2011, Les dynamiques des agricultures périurbaines autour de Montréal : défis et opportunités au service dela société métropolitaine. Dans Panorama des Régions du Québec, Institut de la statistique du Québec, pp.13-28.
- CHALEARD, JEAN-LUIS, 2014, Métropoles aux Suds. Le défi des périphéries, Paris Kartala.
- CONSEIL GENERAL DU DEVELOPPEMENT AGRICOLE, 2011, Situation de l'agriculture marocaine, 202 p.
- CHOUIKI, Mustapha, 2011, La ville marocaine : essai de lecture synthétique, édition Dar Attaouhidi, 156 p.
- CLAVAL P., 2007 : *Une théorie unitaire de la ville : la logique des villes*, In Da Cucha A. & Matthey L *La ville et l'urbain : des savoirs émergents, Presses polytechniques et universitaires romandes, pp.68-80.* DIRECTION GENERAL DES IMPOTS, 2014, Note circulaire n° 722 relative aux dispositions fiscales de la loi de finance n°110-13 pour l'année budgétaire 2014, Rabat, 47 p. Cf. p.3.
- FUNNELL, Don C, 1988, Urban-rural linkages: Research themes and directions. Geographska Annaler, 70 B.n°2, pp.267-274.
- HARVEY, David, 1982, The limits to capital. Oxford, Basil Blackwell. p.7
- HAUT COMMISSARIAT DU PLAN, 2007, Prospectives Maroc 2030, Agriculture 2030, quels avenirs pour le Maroc, 107 p.
- JUILLARD, Etienne & DUGRAND, Raymond 1969, Villes et campagnes en bas Languedoc. Le réseau urbain du bas Languedoc méditerranéen. Yves Babonaux, Villes et régions de la Loire moyenne, Touraine, Blésois, Orléanais. Fondements et perspectives géographiques. *Annales. Economies, Sociétés, Civilisations*, Vol. 24, n° 1, pp. 190-193.
- KAYSER, Bernard, 1993, *Naissance de nouvelles campagnes*, Paris, Editions de l'Aube, 174 p.
- NACHOUI, Mustafa, 1998, *Casablanca, Espace et société*. Casablanca, Publications de la Revue Espace géographique et Société marocaine, 144 p.

- MINISTERE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES, 2013, Principales mesures fiscales pour l'année 2013, Rabat, 47 p.
- MSSISOU, Y, &*al,* 1997, Dynamique et salinité de la nappe côtière d'Agadir, Laboratoire de géologie appliquée, Faculté des Sciences, Agadir, Hydrochemistry IAHS, Pub. N° 244, pp.73-82.
- LE MAG n° 10, 2012, Contribution du Groupe CDG au développement à la dynamiqe de croissance, Magazine d'information de CDG., 30 p.
- POPP, Herbert, 1986, L'agriculture irriguée dans la vallée du Souss. Formes et conflits d'utilisation de l'eau, *Méditerranée*, Tome 59, 4-1986, p. 33-47.
- POULOT, Monique, 2008, *Le retour de l'agriculture dans la ville élargie, vers la durabilité des territoires périurbains*, Habilitation à diriger des recherches, Vol. 2, 398 p., Université Paris Ouest-Nanterre-La Défense.
- RAMI, Khadija, 2010, Diagnostic territorial de la commune urbaine d'Aït Melloul, Mémoire du Master en Géographie et Sciences de l'Espace, Université Ibn Toufail, Kenitra, 459 p.
- SADNI, Mustapha, 2011, *Emigrés retraités : acteurs de développement local, cas de la préfecture d'Inezgane*, mémoire de Master Migration et développement, Université Ibn Zohr, 150 p.
- TOUTAIN, Olivier, 2004, *Profil environnemental d'Agadir*, UN - Habitat et PNUD Maroc, 109 p.
- VANIER, Martin, 2005, La relation ville-campagne réinterrogée par la périurbanisation, *Cahiers français*, 328, p. 13-17.
- VANIER, Martin, 2005, La relation ville-campagne réinterrogée par la périurbanisation. Cahiers français, n°328, Paris, La documentation française, pp.13-17.
- UNION REGIONALE DE LA CGEM SOUSS MASSA DRAA, 2010, Monographie de la région Souss - Massa - Draa, 63 p.
- UNDP/HYDRAUMET, 2009, Aperçu général sur l'état de la vulnérabilité au Maroc face aux changements climatiques, Etudes de V1 a sous la SCN, 44 p.WOODS,Michael, 2011, Rural, key Ideas in geography. New York, Rutledge.

Domination et dépendance économique à l'heure de la globalisation
Cas de la nouvelle politique industrielle du Maroc

Mohamed Boustane

Enseignant-Chercheur/ École Nationale d'Architecture d'Agadir

Résumé

Le mouvement amorcé à partir des années 1950 d'accès à l'indépendance des pays colonisés avait donné lieu à l'adoption de politiques publiques industrielles qui, dans leur majorité, ont puisé dans les idées et préconisations du modèle Centre-périphérie. Ces politiques industrielles, comme ce fut le cas du Maroc, se sont fixé comme objectif majeur l'affranchissement de l'étau de leur dépendance aux puissances colonisatrices par l'adoption notamment d'un modèle de l'industrie industrialisante. L'envergure des ambitions de cette première génération des politiques industrielles est à l'image des ambitions des nouvelles équipes dirigeantes, issues des mouvements de libération nationale, entretenant de grands espoirs pour la mise en place d'États forts par la consécration d'une dynamique d'industrialisation périphérique. Cependant, les déboires et échecs de cette première phase de la politique industrielle du Maroc, la désillusion par rapport à ces premières grandes ambitions, ont donné lieu à la succession, tout au long des décennies suivantes, de modèles puisant successivement dans le paradigme de l'avantage comparatif, de l'avantage concurrentiel, avant d'adopter celui de l'avantage compétitif dans le sillage de la généralisation, si ce n'est l'universalisation, à partir des années 1990, des enjeux de la compétitivité et de l'attractivité qui forment la composante principale des déterminants des Nouvelles Politiques Industrielles à l'heure de la globalisation financière.

Dans le cadre de cette contribution, nous restitutions dans un premier temps la trajectoire historique de la politique industrielle du Maroc, au fil de ses principales étapes, jusqu'à l'adoption de la stratégie Émergence, présentée en tant que Nouvelle Politique Industrielle (NPI) du royaume, dont le processus de la mise en œuvre fut enclenché à partir de 2005. Nous analysons, dans un second temps, cette évolution par la mobilisation de la grille des rapports de domination et de dépendance dans le sillage du modèle centre-périphérie. Nous démontrons

ainsi que les objectifs, principes de base et composantes de la stratégie Émergence, qui est à l'image des NPI devenues un modèle cosmopolite depuis la fin des années 1990, sont la continuation sous d'autres formes, des rapports de domination de type centre-périphérie dans le cadre des nouvelles conditionnalités de l'économie mondiale. Ces conditionnalités en appellent à la réhabilitation du rôle de l'État dans le développement et/ou la réorientation de la politique industrielle pour servir les enjeux d'un capital global- globalisant et répondre aux enjeux de la mise en concurrence des économies locales et nationales par la promotion d'un modèle de polarisation et d'agglomération articulé à une croissance beaucoup plus exogène qu'endogène.

Mots clés : Globalisation, Maroc, politique industrielle, centre-périphérie, domination économique

ملخص

أدت الحركات التحررية التي شهدتها سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، والتي توجت بحصول عدد من البلدان المستعمرة على استقلالها، إلى تواتر تبني سياسات صناعية نهلت في معظمها من المبادئ والمقترحات التي جاءت بها نظرية المركز والمحيط، كما كان الحال بالنسبة للمغرب، حيث وضعت هذه السياسات نصب أعينها تحقيق تحرر بلدانها من تبعيتها السياسية والاقتصادية للقوى الاستعمارية من خلال تبني نموذج التصنيع المصنع. وقد كانت الطموحات التي عقدتها هذه البلدان على هذه السياسات الصناعية ترجمة لمستوى طموحات نخبها السياسية التي انبثقت عن قوى التحرير الوطني والتي كانت تعقد أمالا كبيرة على بناء دول قوية من خلال ترسيخ دينامية للتصنيع على مستوى دول المحيط تمكن من التحرر من التبعية الاقتصادية لدول المركز.

إلا أن الإخفاقات والانتكاسات التي عرفتها هذه المرحلة الأولى من السياسية الصناعية للمغرب أدت، على مدار العقود الموالية، إلى تعاقب نماذج اعتمدت تباعا النموذج المنبثق عن براديجم الأفضلية المقارنة قبل الانخراط في تبني النموذج المرتكز على براديجم الأفضلية التنافسية في إطار السياق العام لانتشار التحديات المرتبطة برهانات التنافسية والجاذبية التي تشكل ، منذ بداية سنوات التسعينات، المحددات الأساسية للسياسات الصناعية الجديدة في عصر العولمة المالية.

في إطار مساهمتنا هذه، نعمل على تحديد المعالم الكبرى للتطور التاريخي للسياسة الصناعية للمغرب، عبر مراحلها الرئيسية، وصولا إلى مرحلة ما بعد اعتماد الإستراتيجية الصناعية "انبثاق" التي يتفق على وصفها بالسياسة الصناعية الجديدة للمغرب والتي شرع في تنفيذها ابتداء من سنة 2005، قبل أن نعمد إلى تحليل هذا المسار التاريخي من خلال زاوية علاقات التبعية والقهر التي تحكمها، وذلك في سياق المسلمات التي تضعها نظرية المركز والمحيط. نخلص من خلال هذه المقاربة إلى أن الأهداف والمبادئ الأساسية ومكونات الإستراتيجية الصناعية "انبثاق"، التي لا تحيد عن منحى ونموذج السياسة الصناعية الجديدة الذي أصبح نموذجًا عالميًا، تجسد استمرار علاقات الهيمنة بين المركز والمحيط تحت تجليات جديدة تندرج في إطار اشتراطات الاقتصاد العالمي التي تدعو إلى إعادة تأهيل دور الدولة في تطوير و/ أو إعادة توجيه السياسة الصناعية لخدمة تحديات رأس المال الدولي والمعولم والاستجابة لتحديات المنافسة بين الاقتصادات المحلية والوطنية من خلال الترويج لنموذج الاستقطاب والتكتل المرتبط بنمو خارجي أكثر منه داخلي.

الكلمات المفاتيح: العولمة الإقتصادية، المغرب، السياسة الصناعية، المركز-المحيط، الهيمنة الاقتصادية

Introduction

Depuis le début des années 2000, le débat sur la politique industrielle ne cesse de prendre une ampleur de plus en plus grande que soit dans les sphères décisionnelles, dans les *think thank* ou dans les milieux académiques. Au-delà des seules perspectives du comment et du contenu des politiques industrielles qui sont devenues vitales au regard de la taille des défis auxquels sont confrontés les pays dans le contexte de la globalisation (Naudé, 2010b), ce sont tout aussi bien les rôles dévolus ou assignés à l'État dans la conduite et l'orientation des politiques économiques qui sont de nouveau posés avec beaucoup d'acuité. Ces débats comme le fond des rôles à conférer à l'État sont au cœur du processus de genèse et de l'affermissement de ce qui est désigné de *Nouvelle Politique Industrielle*-NPI qui tend à s'affirmer depuis la fin des années 1990 en tant que modèle cosmopolite de référence adopté par un large panel des pays du globe.

Ce modèle puise ses idées et principes directeurs dans ce qui est présenté véritable succès des politiques économiques et industrielles des Nouveaux Pays Industrialisés-NPI, les Dragons de l'Asie de l'Est (Naudé, 2010a, Piveteau et Rougier, 2011 ; IRES, 2014) et appelle à la réhabilitation du rôle de l'État dans l'orientation et la conduite de la politique économique. C'est à l'image de la stratégie Émergence du Maroc lancée, à partir de 2005, sur la base de la feuille de route élaborée par le cabinet d'études McKinsey. La NPI du Maroc prône l'adoption d'une politique industrielle volontariste et ciblée visant la promotion de secteurs spécifiques à forte valeur ajoutée, la captation des Investissements Directs Etrangers-IDE et la priorisation des exportations vers des marchés de forte croissance mondiale (Mezouaghi et *al*, 2009 ; Piveteau et Rougier, 2011 ; IRES, 2014).

Le premier présupposé de base derrière l'invocation de l'adoption d'une NPI est de partir du constat des limites des politiques industrielles qui l'ont précédée, ou du moins de les taxer d'insuffisance et d'incapacité quant à atteindre les objectifs escomptés, à commencer par la récurrente question de la croissance. Le diagnostic établi en 2004 avait pointé du doigt, entre autres, un secteur industriel qui occupe une place moyenne dans l'économie marocaine avec à peine 16% du PIB et seulement 12% de l'emploi, sa contribution relativement limitée dans la création des emplois, un paysage industriel dominé par deux filières : l'agroalimentaire et le textile et cuir avec respectivement 34% et 20%,

un tissu industriel très fragmenté marqué par la prépondérance des petites et moyennes entreprises.

La dépendance de l'économie du pays est à chaque fois posée en tant que problématique de base en rapport avec la question du creusement du déséquilibre de la balance des paiements et la structure des échanges commerciaux caractérisée par la prédominance des produits à faible valeur ajoutée. Ce présupposé ne manque pas de faire penser à la séculaire problématique des écarts et inégalités de développement entre le Nord et le Sud, entre les pays industrialisés et les pays sous-développés, entre les pays du « Centre » et les pays de la « périphérie », tel que ce fut au centre des idées et positions de la théorie de la dépendance qui a inspiré, à partir de la deuxième moitié du 20e siècle, les premières politiques industrielles des États nouvellement affranchis de la colonisation.

L'industrialisation de la périphérie, comme l'avait soulevé Raul Prebisch à la fin des années 1950, a toujours constitué un sujet controversé, non seulement dans les centres, mais aussi dans les pays périphériques eux-mêmes (Raul Prebisch, 1959: 251)[1]. L'industrialisation et le développement continueront de constituer les centres d'intérêt de l'analyse économique tout au long des décennies suivantes (Courlet et Judet, 1986). Nous sous-tendons que cette question continuera à constituer un sujet de controverse tant que s'affirme, dans l'évolution des rapports entre les pays, des écarts et des déséquilibres en termes de concentration des richesses et des processus d'appauvrissement et de paupérisation, devant donner lieu, de manière presque systématique, à des processus d'imposition hégémoniques[2], correspondant à un « Centre », d'une part, et à des processus de soumission et de dépendances de pays « subalternes »[3], référant à une « périphérie », d'autre part. La dépendance dans ce cadre désigne « une relation d'interdépendance asymétrique entre deux unités nationales ou sociales. Elle est asymétrique, lorsque les deux unités en interaction se trouvent

[1] « Industrialization of the periphery has always been a controversial subject, not only in the centers, but also in the peripheral countries themselves » in Prebisch, Raúl (1959): « Commercial Policy in the Underdeveloped Countries. » The American Economic Review, vol. 49, No. 2, pp. 251–73. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/1816120.

[2] Nous empruntons ce terme de la terminologie de Gramsci.

[3] Nous reprenons à ce niveau la distinction et terme qui fondent la formulation de la problématique générale présentée dans l'argumentaire du colloque

dans une position inégale du fait de leur dimension et de leur puissance économique. Elle l'est également, lorsque l'échange entre les deux unités est inégalement rémunéré, ce qui a été le cas jusqu'à présent de l'échange entre biens industriels et matières premières. D'une manière plus générale, la relation est asymétrique, lorsque les avantages découlant de l'interaction sont répartis de façon inégale.» (Preiswerk, 1975).

C'est en effet ce postulat de l'existence et de la pérennisation de rapports asymétriques qui nous intéresse en tant que constituant l'essence même de la définition des rapports de domination. Nous procédons à l'analyse de ces rapports de dépendance/domination, à l'occasion du présent cas de la NPI du Maroc, pour relever les registres de changements des rapports de dépendance/domination tels qu'ils se sont dessinés au fil de l'évolution des politiques industrielles adoptées par les pouvoirs publics au Maroc depuis la déclaration de son indépendance en 1956, en prenant pour base les idées et présupposés de base de la théorie de la dépendance.

Nous soutenons dans cette contribution que l'affermissement du modèle de la NPI, bien que s'appuyant sur l'idée de la promotion de l'État stratège, de l'État développeur, n'est pas plus qu'une nouvelle page ouverte dans le processus de la consécration de la dépendance des États « périphériques » aux exigences des paradigmes de la compétitivité et de l'attractivité qui sont posées par le « Centre ». L'analyse des registres de changements liés à la NPI permet de faire apparaître la continuation des rapports de domination/dépendance qui, tout en ne s'inscrivent pas ou plus dans le cadre du registre théorique et conceptuel développé par la théorie de dépendance, ne changent pas cependant par rapport à la donne initiale de la transcription du schéma des interdépendances asymétriques. Les nouveaux rapports de domination n'ont pas pour acteurs majeurs les États au sens où cela corresponde aux pays industrialisés, d'une part, et les pays dits « périphériques », d'autre part. Les nouveaux rapports de domination sont typiques du modèle de l'économie de marché à l'ère néolibérale où les ficelles de régulation sont en train d'échapper aux États, de porter des coups acerbes à leur souveraineté et d'instaurer au lieu et place de la domination et du contrôle des États et par les États, la domination des multinationales, des nouveaux Léviathan d'un ordre international qui se plie désormais au dictat, conditions et conditionnalité de (dé)localisation des IDE.

I. La « dépendance », un enjeu séculaire des politiques industrielles du Maroc

L'étude de l'évolution de la politique industrielle est éminemment nécessaire pour pouvoir cerner les niveaux d'originalité du type de prise en charge d'un problème particulier. Elle permet de déceler les différents éléments de continuité ou de rupture qui s'imposent dans ce cadre. La perspective historique s'avère être un détour obligé. Elle aide à comprendre l'évolution des différents éléments de continuité que les études des politiques publiques omettent de mettre en évidence alors qu'ils sont crucialement importants pour comprendre le présent d'une politique. Ce fut l'un des apports importants, en termes de démarche, de la théorie de la dépendance qui pose le présupposé de l'intérêt de la perspective historique et l'importance du « coup d'œil sur le passé, sur les faits et leur interprétation, sur les évolutions réelles et les prévisions qu'elles ont alimenté » (Amin, 1979). Il n'est pas question de brosser à ce niveau le décor complet de l'évolution de différentes politiques industrielles adoptées par le Maroc de par leurs objectifs, instruments et résultats, mais de faire ressortir les contours des rôles dévolus à l'État à partir de l'analyse de leur contenu, et ce, depuis la première politique industrielle de la période post-indépendance, élaborée selon le modèle inspiré de la théorie de la dépendance.

Les idées de la théorie de la dépendance puisent dans le courant qui s'est développé initialement en Amérique latine avec notamment Fernando Henrique Cardoso, André Gunder Frank, Celso Furtado, Osvaldo Sunkel et Rodolfo Stavenhagen, avant de se propager en Afrique avec Samir Amin et en Europe avec Johan Galtung et Dieter Senghaas (Preiswerk, 1975). Les postulats et présupposés théoriques et conceptuels de cette théorie puisaient dans les travaux et idées de la CEPAL (La Commission économique pour l'Amérique latine et les Caraïbes fondée en 1948), et plus particulièrement des travaux de Prebisch-Singer qui eurent leur temps de gloire en Amérique, avant de s'étendre aux pays de l'Asie de l'Est et du Sud-Est, l'Inde, le Pakistan et l'Europe de l'Est et ce dès les années quarante/cinquante (Oulaiche, 2010). Dans le sillage de ces idées, les politiques industrielles de l'époque ont été marquées par la volonté des pays -dits *périphériques*- de sortir de leur état de dépendance aux pays dits industrialisés, qui représentent ce qui est désigné par le *Centre*. « Sous l'hypothèse d'un modèle à deux pays (Nord et Sud) et à deux produits (primaire et manufacturé) et selon laquelle les termes de l'échange dépendent de la relation entre les taux de

croissance et de l'élasticité du revenu des importations, ce théorème énonce que la demande de produits primaires (du sud) est inélastique par rapport au revenu et contraire à l'élasticité du revenu des biens manufacturés du Nord » (Oulaiche, 2010).

Les premières politiques industrielles adoptées correspondent à une période marquée par l'accès au pouvoir dans les pays décolonisés de leaders et hommes politiques issus des mouvements de libération nationale. Ces premières élites post-indépendance étaient converties aux idées du socialisme et du modernisme et avaient des ambitions qui puisent dans les idées de la théorie de la dépendance. Elles étaient résolument animées par la volonté de couper le cordon ombilical qui liait les économies respectives de leurs pays aux anciennes « métropoles » dans le cadre de rapports qui consacrent la continuation de l'impérialisme des pays du *Centre* -se manifestant par une dépendance culturelle, notamment -. « Le processus d'industrialisation était considéré alors comme l'élément fondamental capable de produire le changement social, tout en permettant l'élimination graduelle du sous-développement. La CEPAL considérait comme plus avantageuse pour les pays latino-américains la production des biens industriels, même à des coûts plus élevés que ceux des pays industrialisés, en raison des limites de leur capacité d'importation » (Piexoto, 1977).

Le modèle de la politique industrielle qui est prôné met l'accent sur l'impératif pour les pays périphériques de réaliser le passage du cadre, hérité de la période coloniale, d'économies principalement exportatrices des produits agricoles et/ou des minéraux, à des économies industrielles devant leur permettre de subvenir aux besoins de leurs marchés intérieurs respectifs et réduire de leur dépendance aux pays du Centre. Ce modèle est adossé au modèle de l'avantage comparatif. L'enjeu est de soutenir le processus d'industrialisation/ concentration sur la production des biens industriels destinés à répondre aux besoins des marchés intérieurs pour limiter de la dépendance aux pays industrialisés et réduire de l'ampleur du déséquilibre de la balance des paiements qui profite à ces derniers du fait de la prédominance de la production des biens primaires peu générateurs de devises, et dont les prix restent très inférieurs aux prix des biens industrialisés.

Les objectifs à la fois du modèle de l'avantage comparatif et du socle des idées qui puisent dans la théorie de la dépendance, convergent pour vouloir

réduire de la dépendance des pays périphériques et inverser la structuration générale d'une division de travail les désavantageant du fait de leur spécialisation dans la production primaire. Leur balance commerciale risquait alors de continuer à accuser un déséquilibre de plus en plus grand eu égard aux différences notables sur les marchés mondiaux entre les prix de produits primaires et ceux des biens industrialisés produits par les pays du Centre. Il était question alors pour les pays de la Périphérie d'entrer en concurrence avec les pays du Centre en se plaçant sur le système de production des biens industrialisés en priorisant ceux qui répondent aux besoins de leurs marchés intérieurs respectifs. Le postulat de base est que c'est la dépendance à l'extérieur qui explique l'état du sous-développement général des pays de la Périphérie.

Ce sont ces différentes composantes du modèle de la politique industrielle élaborée dans le sillage des idées et préconisations de la théorie de la dépendance qui ont été au cœur des enjeux et premiers objectifs de la politique industrielle du Maroc. Cette première politique a été articulée à l'enjeu de la mise en place et la consolidation d'une industrie lourde et de l'industrialisation par substitution aux importations. La politique industrielle devait se tourner principalement vers la satisfaction des besoins des marchés intérieurs. L'État devait par conséquent développer un régime de protection dans le cadre d'une perspective autocentrée pour réduire la part des importations. Il doit procéder à l'adoption d'un régime de protection pour réussir à corriger les imperfections et les risques liés au manque de compétitivité de l'économie nationale. « Une rupture s'imposait dans ces relations nouées avec l'ex-métropole. Le développement économique était identifié à la mise en place d'une industrie nationale endogène et auto-entretenue. Il ne s'agissait pas seulement d'accroître la capacité productive locale ; l'industrie, comme force motrice, devait induire une modification de la spécialisation de l'économie marocaine par un processus de croissance cumulative et de transformations structurelles. » (Jaidi, 1992). L'optique est alors de consolider les bases d'une économie autocentrée (Oulaiche, 2010) que fortifie et renforce une demande intérieure censée jouer un rôle essentiel pour minimiser la dépendance du pays vis-à-vis des éternelles puissances dominatrices et poser les prémices d'une stratégie industrielle résolument volontariste (Chevassu, 1987).

Sauf que la barre des objectifs inscrits dans le cadre de cette politique, à l'instar des politiques des pays périphériques, des pays de l'Amérique latine notamment, fut posée haut. Leur réalisation est rapidement confrontée à un

certain nombre de contraintes structurelles et aux limites des possibilités de son financement. Cet état des choses entraîna l'abandon de cette politique que nous désignons de la politique des grandes ambitions[4]. Les ambitions et objectifs de la première politique industrielle du Maroc furent revus à la baisse avec en prime l'abandon de l'option de l'industrialisation industrialisante. Les pouvoirs publics revirent leurs options stratégiques de départ et c'est en fin de compte une optique de la politique de promotion des exportations qui est retenue et poursuivie. Force est de souligner à cet égard que cette orientation resta la composante principale des politiques industrielles adoptées par le Maroc depuis lors telle qu'elle est d'ailleurs officialisée dans le contenu des plans quinquennaux des années 1960 et 1970. L'option de réorienter le développement du secteur industriel vers l'extérieur (Jaidi, 1992) restera depuis lors une constante dans la configuration de l'économie marocaine et de son secteur industriel.

Les espoirs de relance de l'économie en érigeant l'industrie comme priorité sont maintenus dans le cadre des plans de développement des années 1970, et plus particulièrement dans le cadre des orientations du plan quinquennal 1973-1977, baptisé plan de « décollage économique ». Le plan développement 1968-1972 a retenu comme orientation fondamentale « le développement des activités pour lesquelles le Maroc est relativement avantagés par rapport au reste du monde, ce qui implique une réorientation vers les industries d'exportations »[5]. L'accent sera dès lors mis sur la promotion des industries de transformation et le soutien à la création des grandes entreprises industrielles, à l'intensification de l'effort à consentir pour l'implantation des unités industrielles motrices. Ainsi, au lieu de contrecarrer la dépendance aux pays industrialisés, le modèle de la politique industrielle adopté par le Maroc à partir du début des années 1970 confirme plutôt la continuation de la prégnance d'un modèle des rapports typiques du schéma Centre-périphérie de la théorie de la dépendance. Ainsi, « les nouvelles formes de la division du travail à l'échelle internationale ont dicté le choix d'une industrialisation de type périphérique. De cette manière, le Maroc entend "maximiser son avantage comparatif". Cette nouvelle spécialisation

[4] Le plan biennal 1958-1959 prévoyait, entre autres, le développement des secteurs de l'industrie lourde : la sidérurgie, la grande industrie chimique, les constructions navales. Voir dans ce sens le document du plan biennal disponible sur http://www.abhatoo.net.ma

[5] Bilan du plan 1968-1972, Centre National de Documentation du Maroc, Haut-Commissariat au Plan, Microfiche n°33770.

inégale qui succède à la spécialisation coloniale va faire du Maroc " une base de montage et de finition ". C'est pourquoi l'investissement industriel tel qu'il est conçu par les responsables est loin de constituer un facteur de rupture de la dépendance vis-à-vis du centre » (El Malki, 1989: 28).

Ce changement d'orientation générale par l'abandon de la politique de substitution aux importations n'est par particulier au cas du Maroc et de sa politique économique et industrielle. Il concerna les pays « périphériques » et annonce l'échec des ambitions affichées dans le sillage des idées de la théorie de la dépendance. « A la fin des années 70, les pays du Tiers-Monde (PTM) doivent faire face au ralentissement de la demande mondiale et à une chute des prix des produits exportés, primaires ou denrées. La charge du service de la dette, accrue par l'envolée des taux d'intérêt, devient rapidement insupportable. On évoque alors une triple faillite des États : économique, financière et institutionnelle » (Piveteau et al, 2013 : 4). La conséquence majeure étant l'amorce pour l'État d'une phase de retrait au profit du libre fonctionnement du marché, ce qui correspond à la posture qui s'amplifiera davantage à partir du début des années 1980 sous le coup d'une nouvelle imposition hégémonique : l'application du Programme d'Ajustement Structurel-PAS.

La politique industrielle adoptée à partir du début des années 1980 n'est rien d'autre que la traduction des impératifs de la mise en œuvre des obligations et conditionnalités de l'application du PAS. Cette période transcrit les lignes d'une nouvelle étape de soumission de la politique industrielle du Maroc et de la domination du Centre qui ne correspond plus à l'idée de la dépendance à la « métropole ». Le modèle de la politique industrielle adopté correspond à la posture d'un État qui doit se retirer du marché, lever sa main et desserrer progressivement de son contrôle du fonctionnement de l'économie en général en concédant de plus en plus de marges de manœuvres et d'action à l'entrepreneuriat privé. Les réformes, mesures et dispositifs juridiques et institutionnels adoptés tout au long de cette période sont très évocateurs quant à cette dimension du changement du rôle que l'État est appelé à jouer dans l'économie du pays. Il est question d'une posture moins interventionniste que par le passé qui tend à favoriser le jeu plus libre des mécanismes du marché. Les rôles qui se dessinent pour l'État sont aussitôt concrétisés par l'adoption d'une panoplie des réformes : l'adoption du nouveau cadre juridique sur le commerce extérieur, la réforme de la politique de change et l'engagement de la politique de

privatisation des entreprises publiques, une nouvelle politique tarifaire réduisant la part de contribution du budget de l'État, la déréglementation bancaire, la libéralisation des prix intérieurs, la mise en œuvre d'un vaste programme de privatisation..

La conjoncture d'adoption du Programme d'Ajustement Structurel et la réduction des moyens de financement de l'économie marocaine obligèrent ainsi de faire le détour et d'opter pour une nouvelle politique cette fois-ci plus affichée en faveur de la promotion des exportations. Cette politique permettrait au Maroc de situer son offre du coût de la main-d'œuvre peu élevé sur un marché international où l'exemple des Pays-Dragons est pris pour des *best practices,* commandé dorénavant par le modèle économique de développement de l'industrialisation articulé aux principes du modèle du dimant de Michael Porter et des facteurs de compétitivité industrielle des pays.

Il apparaît en définitive que, une fois fermée la page des premières grandes ambitions des pouvoirs publics au lendemain de l'indépendance du pays, une période courte dans l'histoire de la politique industrielle du Maroc, c'est en effet un certain nombre de lignes directrices qui ont imprégné la politique publique industrielle. Ces lignes entretiennent la continuité des différents choix stratégiques qui seront maintenus et consolidés dans les décennies qui suivent, notamment pour ce qui est des rôles de l'État. Les rôles dévolus à l'État basculent au fil de la transition d'un paradigme à un autre, du paradigme de l'avantage comparatif à celui de l'avantage concurrentiel et plus ensuite à l'avantage compétitif, mais sans pour autant réussir à changer les paramètres initiaux du postulat de l'existence des rapports asymétriques imposant à l'économie du pays de continuer à « se développer » dans le giron de l'économie d'un Centre dont la désignation va cependant changer au fil de cette évolution.

II. La Nouvelle Politique Industrielle du Maroc, enjeux de dépendance et de domination

Le premier postulat de base du modèle cosmopolite de la NPI est d'en appeler à un État dit stratège qui soit plus interventionniste, plus volontariste pour orienter le développement de l'économie nationale. Force est de préciser que cette posture interventionniste n'est pas un trait caractéristique exclusif de la conduite du nouveau modèle de la politique industrielle. L'interventionnisme de l'État constitue, bien au-delà, l'essence première d'une politique publique

dans la mesure où cette dernière, abstraction faite du régime dans lequel elle s'inscrit, a pour premier enjeu de développer des secteurs particuliers dites « industries motrices », en les priorisant par rapport à d'autres, ce qui a constitué à chaque fois une orientation majeure inscrite dans les choix politiques adoptés par le Maroc depuis l'indépendance. L'essence même d'une politique industrielle est constituée de l'intervention du gouvernement dans l'économie dans une posture de non-neutralité par le choix délibéré de la promotion de certains secteurs industriels dans l'objectif de permettre à un pays de relever les défis des avantages comparatifs (Naudé, 2010a). Il s'établit à ce niveau que l'option majeure qui a profondément structuré l'évolution des politiques industrielles du Maroc est le choix porté pour un État libéral dont le rôle va valser au rythme des différentes approches et courants de pensée qui alimentent le contenu de l'action de l'État au fil de l'évolution des différents paradigmes que nous avons présenté plus haut.

La posture de l'État stratège que définit le contenu de la NPI du Maroc est un État qui doit retrouver plus de marge de manœuvre, qui soit plus dirigiste pour mobiliser ses institutions, son arsenal juridique comme les ressources financières nécessaires pour assurer la concrétisation de l'objectif de la promotion des Métiers Mondiaux du Maroc. L'« agressivité » est le mot d'ordre qui revient dans les discours comme dans les documents de présentation et de vulgarisation officiels. « Cette nouvelle stratégie se veut plus ambitieuse et vise la construction d'un secteur industriel fort et la création d'un cercle vertueux de croissance grâce à la mobilisation de l'État à travers 9 ministères et les opérateurs économiques représentés par la Confédération Générale des Entreprises Marocaines (CGEM) et le Groupement professionnel des Banques du Maroc (GPBM). »[6]. L'engagement de l'État est rapidement concrétisé dans la contractualisation du PNEI par la mobilisation d'une enveloppe de 16,4 milliards de Dhs entre l'État et les banques consacré à hauteur de 75% au financement des nouveaux métiers mondiaux du Maroc, l'allocation d'un budget de 12,4 milliards de Dhs pour l'exécution des programmes couvrant la période 2009-2015, dont un tiers pour financer les programmes de formation des ressources humaines et 24% à l'incitation des investissements.

[6] Revue Conjoncture de la CPCIF n° 929 septembre 2011, p 21.

La deuxième composante principale de la NPI du Maroc est le pari de la promotion des métiers mondiaux qui, à son tour, ne constitue pas une originalité dans le processus amorcé par l'État dans le cadre de sa politique économique depuis le début des années 1990. Il est possible d'affirmer que l'idée même du choix à faire autour des industries motrices n'est pas aussi typique du modèle de la NPI. Il s'agit d'un aspect qui fait partie intégrante de l'essence d'une politique industrielle dans la mesure où elle est par définition la traduction de la volonté délibérée des pouvoirs publics de favoriser des secteurs beaucoup plus que d'autres, et de doter cette orientation de l'armada nécessaire des mesures d'incitation et de promotion à commencer par l'intervention de l'État pour l'adoption des mesures de concrétisation des objectifs retenus. Le choix des créneaux porteurs n'est pas en effet un trait spécifique au modèle de la NPI. Le choix des créneaux industriels porteurs de l'économie est tout aussi bien au cœur du modèle de la politique industrielle inspirée de la théorie de la dépendance dans la mesure où, comme le souligne Pioxoto, « toute la stratégie se fonde sur la croyance en la possibilité d'un développement national-autonome pour les pays périphériques. Ce développement est envisagé comme le résultat de l'action menée par quelques secteurs de la société intéressés *a priori* par l'industrialisation, elle-même conçue comme nationale et autonome. Ces secteurs sont soutenus par un ensemble de mesures prises par l'État qui doit être l'instrument capable de traduire, au niveau de la politique économique, les intérêts de ces secteurs. » (Piexoto, 1977 : 612).

La principale donne qui change dans le contexte de la globalisation financière est le dépassement des logiques nationales par des dynamiques transnationales qui diminuent de l'emprise de régulation de l'État. Cette tendance, qui se confirme depuis le dernier quart du 20^{e} siècle, est caractérisée par la prédominance de l'enjeu d'attirer les investissements étrangers (Touraine, 2005) et la prégnance de la dimension du transnational. « Dans la sphère politique, le processus de transnationalisation se caractérise par la capacité de ces entités transnationales à réduire, non seulement l'autonomie de l'État central, mais également celle des États périphériques. Au sein de la sphère économique, cette étape se caractérise par une organisation mondiale plutôt que nationale des activités de production. » (Roncagliolo, 1994 in Morris et Schlesnger, 2000). Par conséquent, « les processus de libéralisation et de déréglementation destinés à créer un cadre global à l'accueil des IDE se sont traduits par une subordination

des États aux marchés dominés le plus souvent par les firmes globales » (Bourguinat, 1998 in Hattab-Christmann, 2001)

Les composantes qui changent dans le cadre du modèle de la NPI concernent tout d'abord la démarche adoptée pour le ciblage et le choix de ces créneaux et leur prétention à assurer l'insertion de l'économie du Maroc dans la configuration de la compétitivité telle qu'elle se dessine au niveau mondial sous l'effet de la prégnance des impératifs de la globalisation financière dont l'un des premiers enjeux est la centralité de la concurrence pour la captation des IDE. Les nouveaux créneaux porteurs de l'économie marocaine sont scrutés et arrêtés dans le cadre d'un schéma où priment les enjeux de la mise en concurrence des économies locales et nationales par la promotion d'un modèle de polarisation et d'agglomération articulée à une croissance beaucoup plus exogène qu'endogène. La démarche adoptée pour fixer le choix des métiers mondiaux comprend deux paramètres principaux : l'analyse de l'attrait du marché et de la position concurrentielle. L'analyse de la 1re composante mobilise les variables suivantes : taille, croissance, rentabilité, barrières à l'entrée, l'intensité de la croissance, la tendance des prix, la structure de distribution, la segmentation, la variabilité de la demande, le développement des technologiques. La 2e composante concerne la part du marché du secteur ou de l'entreprise et son évolution, la qualité des produits, la fidélité des clients, le marketing, les marges de bénéfices comparées à celle des principaux concurrents, les aptitudes à l'innovation technologique, la disponibilité et l'accès aux ressources financières, la force du management. La combinaison de l'étude de ces différentes variables fournit alors une grille du niveau positionnement concurrentiel et l'indication des options, des choix stratégiques à prendre pour infléchir la tendance d'évolution observée et diagnostiquée (Mezouaghi et *al*, 2009 ; Piveteau et Rougier, 2011, Piveteau et al, 2013 ; IRES, 2014).

Pour chaque secteur industriel, l'enjeu principal qui motive et alimente le dispositif d'analyse et d'investigation est, d'une part, la mesure de la croissance de la part du marché des domaines en question, et d'autre part, l'estimation de la notoriété de l'offre (produit, marque, secteur, moteur de croissance) auprès des investisseurs et de clients ciblés. La démarche aboutit au calcul des marges à investir pour se positionner sur un marché concurrentiel en proposant la matrice des mesures à adopter. Ce même modèle fut reconduit dans le cadre de la deuxième étude réalisée par le même cabinet qui est à la base de l'élaboration de

la feuille de route de la stratégie Émergence dans son acte II (le PNEI) qui ne se détache pas du cadre posé par la première feuille de route, mais en propose une mise à jour et actualisation aux fins de son adaptation aux tendances sectorielles mondiales (Boustane, 2020b).

La mesure de la compétitivité du secteur industriel, à l'issue d'une démarche de *scoring,* aboutit à la proposition des mesures de renforcement de l'attractivité de « l'offre Maroc » dans le cadre d'une approche où les principaux déterminants sont posés par rapport à la question de « la capacité pour un territoire d'offrir aux acteurs des conditions qui les convainquent de localiser leurs projets sur leur territoire plutôt que sur un autre » (Hatem 2007). Cette approche amène à faire prévaloir l'optique de l'attractivité qui désigne la capacité pour un pays à attirer et retenir les activités à contenu élevé en travail qualifié, et par extension, cette même capacité à « attirer dans un espace donné des capitaux étrangers, de nouvelles firmes et de nouvelles activités » (Coeuré et Rabaud in Hattab-Christmann et Mezouaghi, 2009 : 40). Ce qui est mis en évidence, en faisant référence à la distinction que fait Fabrice Hatem, est plus la dimension d'*attraction* (en anglais) qui désigne l'aptitude à attirer les facteurs de production, que la dimension *attractiveness,* c'est-à-dire la capacité d'un pays à être attractif (Hatem, 2007).

La mise en compétitivité, étudiée, analysée et décidée à l'échelle du territoire national, ne concerne pas les territoires (Mezouaghi et al, 2009 ; Piermay, 2010 ; Boustane, 2020b). Elle concerne principalement le territoire national et la mesure de son aptitude à développer une offre concurrentielle qui permette au pays de se positionner sur le marché mondial dans le cadre d'une attention qui est portée systématiquement aux mesures de déréglementation et d'incitation fiscale (Mezouaghi et, 2009 : 38) et à la mobilisation d'une offre foncière (Piveteau et Rougier, 2011) à des coûts de revient très bas. Cet objectif ne pouvait se réaliser par ailleurs qu'en se rabattant presque exclusivement sur les terrains fonciers publics. La mise en compétitivité des territoires aura été, pour le cas du Maroc, principalement commandée par l'opportunisme foncier.

La sélectivité qui s'opère au niveau national se décline ensuite par une sélection infra-nationale au profit des grandes agglomérations (Moati et El Mouhoub, 2005) mais dans le cadre d'un processus descendant commandé par l'État sans réelle prise de décision et d'action des territoires. L'enjeu des pouvoirs publics, comme ceux des acteurs régionaux et locaux s'engagent dans ce

processus, notamment à l'occasion de l'action publique de création des plateformes industrielles intégrées, sont presque systématiquement associés à la volonté de leur faire disposer du régime des zones franches. « Il s'agit donc de développer des zones franches à la frontière de l'Europe en s'appuyant sur une offre foncière attractive, à l'image du rôle que sera finalement amenée à jouer Tanger Free Zone (TFZ) créée en 1999 à l'entrée sud de la ville, et des dispositifs fiscaux incitatifs. Le littoral est doté de différents pôles de croissance extravertie, espaces d'accueil des IDE au sein desquels les décideurs tentent d'organiser l'agglomération de divers segments de la production manufacturière européenne intensifs en emplois.» (Benabdejlil, 2016)

De même, la concrétisation de la promotion des formes d'insertion de l'offre du Maroc à l'économie mondiale reste conditionnée par les marges de manœuvre décidées par les géants de la production mondiale en termes des possibilités offertes à un pays récepteur de l'implantation de leurs usines à s'engager sur un processus de type *Semi Knocked Down* (SKD)[7] ou de type *Completely Knocked Down* (CKD)[8], et par la consécration d'une division mondiale du travail où l'insertion recherchée reste confinée dans la dimension de la sous-traitance internationale. Cet aspect a continué, par ailleurs, tout au long des premières dix années consécutives au lancement du PNEI de constituer l'une des critiques de fond portées aux résultats et niveaux d'effectivité des objectifs de la NPI du Maroc pour ce qui est de l'indicateur de l'intégration nationale et locale.

Il s'établit de même que, sur la base de ces différents avantages compétitifs, l'une des composantes majeures de l'offre Maroc est la disponibilité d'une main-d'œuvre bon marché dans le cadre de la même configuration qui avait conduit à l'affermissement des secteurs des textiles et de l'habillement à l'issue de la mise en œuvre des mesures de promotion de l'exportation depuis le début des années 1960. La mise en compétitivité au vu de l'attraction des IDE intègre désormais d'autres variables tout aussi importantes à savoir : l'état de docilité des forces syndicales, voire même « des syndicats inexistants » et la formation d'un « vaste secteur de travail forcé » (Touraine, 2005). L'état des forces syndicales a en effet

[7] Semi Knocked Down désigne un processus de montage des voitures dont les pièces sont reçues et partiellement assemblées.

[8] Completely Knocked Down désigne le processus de l'exportation des produits entièrement démontés dont l'assemblage se réalise par un opérateur du local.

constitué l'une des interpellations posées par les investisseurs internationaux dans leurs rencontres avec les pouvoirs publics pour s'enquérir des conditions et opportunités d'implanter leurs activités au Maroc.

Les disparités territoriales ont par conséquent tendance à s'accentuer du fait d'une double concentration : celle des zones de production dans les territoires rapidement accessible à l'espace-monde (le littoral principalement), et la concentration de la main-d'œuvre dans ce qui deviendra des poches de pauvreté situées dans les territoires à proximité des zones de production mondiale, ce qui donne lieu à la formation de véritables îlots de globalisation disséminés dans de larges espaces de pauvreté et de vulnérabilité socio-économique. Ainsi, pour le cas de l'industrie de l'automobile par exemple, les emplois créés correspondant majoritairement aux activités de câblage ou de confection des sièges des voitures qui nécessitent une main-d'œuvre peu qualifiée. Cette main-d'œuvre est train de s'installer dans les territoires ruraux ou à dominance rurale à proximité de la zone-P2I qui offrent des conditions d'habitat moins couteuses (comme c'est le cas du territoire de la commune d'Amer Sefliya, au niveau du douar des Ouled Bourahma, et de la commune de Sidi Yahya El Gharb et des communes rurales environnantes)[9]. Cet état des choses ne peut manquer de faire penser à l'expérience des maquiladoras du nord du Mexique où avait prospéré l'industrie automobile dans le cadre du même modèle de production qui est actuellement en vigueur dans un certain nombre des territoires locaux du Maroc. La méditation de la destinée de ces espaces peut inspirer autant de conclusions et d'interpellations quant aux perspectives du devenir des espaces de réception de la sous-traitance industrielle dans le cadre du modèle qui se préfigure au Maroc, de manière à intégrer la question de la pérennité de ces modèles d'implantation industrielle (Bannarosh, 2019 : 525) basés principalement sur la variable des coûts.

Les rapports de dépendance contribuent alors à la formation d'une configuration tout aussi duale entre un *Centre* et un *espace périphérique,* qui sont structurés par les paramètres des salaires bas et des conditions relatives à la fluidité et à l'accessibilité à l'espace des échanges transnationaux. Ces paramètres sont les déterminants du processus de la mise en compétitivité des territoires[10].

[9] Résultats de notre enquête personnelle

[10] Cette dépendance est par ailleurs illustrée par le fait que, comme le précise Yolande Benarrosh, « les implantations et agglomérations productives dont il est question visent

Cette dualité ne manque pas d'accréditer de nouveau les termes et idées de base de la théorie de la dépendance, par la formation d'un modèle « centre-périphérie» en tant que correspondant à « un cercle vertueux » qui favorise l'attraction des activités, d'une part, et des espaces qui sont enclins à se détériorer, d'autre part (Mezouaghi et al, 2009 : 20). Cette configuration duale se forme au fil de la profusion des stratégies et dynamiques de développement des entreprises capitalistiques basées sur le modèle de la centralité des modes d'agglomération et la recherche des avantages comparatifs qui sont au cœur du modèle des districts industriels, qui se développe partout dans le monde en tant que mode d'action cosmopolite de territorialisation de la NPI. Un modèle, faut-il le rappeler, dont les principes de base avaient été posés depuis le 19e siècle par Alfred Marshall (Benko et al, 1996 ; Courlet et Ferguene, 2003 ; Daumas, 2007).

Conclusion

La question de l'inégalité dans le développement n'est pas typique des relations décrites dans le cadre de la théorie de la dépendance. Elle se trouve au cœur même du système capitaliste tel que fondant et légitimant l'existence, le maintien et la pérennisation des rapports et interactions entre les dominants, d'une part, et les dominés d'autre part. Ces rapports perdurent au fil de la pérennisation de modèle de croissance économique capitalistique qui tendant à maintenir ce rapport de domination et que la théorie et recherche s'investissent à analyser, comprendre et interpréter par la mobilisation de grilles de lectures qui évoluent au fil de l'évolution des paradigmes et des cadres théoriques. Nos conclusions permettent de démontrer dans quelle mesure les mécanismes de la domination restent centraux sauf qu'ils doivent être appréhendés en se libérant du cadre totalisant et globalisant des cadres posés par la théorie de la dépendance et en s'affranchissant de leur optique essentiellement structurelle et présupposés modernistes.

Il y résolument, comme en atteste l'évolution des politiques industrielles du Maroc, la pose à chaque fois d'un jalon dans la consécration d'un régime général d'implantation de l'impérialisme capitaliste plus qu'un moment de rupture. Au bout de ce processus, c'est la figure d'un État qui se met au service

l'approvisionnement des marchés mondiaux, en l'occurrence du marché européen » et, de ce fait, « maintiennent l'économie dans une grande dépendance vis-à-vis des centres européens de consommation et de décision » (Benarrosh, 2019 : 521)

des enjeux et impératifs de diffusion, de circulation et de pérennisation des modèles d'une économie capitaliste dont les composantes ne correspondent plus aux rapports duaux entre protagonistes du modèle de la théorie de la dépendance, c'est-à-dire entre le Centre désignant les pays industrialisés, et la Périphérie désignant les pays en état de sous-développement. Les nouveaux rapports de dépendance s'inscrivent désormais dans le cadre de la globalisation qui correspond « il faut le répéter, [à] une forme extrême de capitalisme qui n'a plus de contrepoids. » (Touraine, 2005), et « l'état de l'économie, si souvent présentée comme une étape du progrès, apparaît maintenant aux yeux de beaucoup comme une construction mise au service des privilégiés et au détriment des plus pauvres » (ibidem).

Bibliographie

- Amin Samir (1979) : « Le développement inégal et la question nationale. » *L'homme et la société*, revue internationale de recherches et de synthèses sociologiques, n° 51-54, janvier-décembre 1979, pp. 3-48
- Belghazi Saad (2006) : «politique sectorielle et développement humain », www.rdh50.ma/fr
- Benadbdejlil Nadia, Lung Yannick. et Piveteau Alain(2016) : « L'émergence d'un pôle automobile à Tanger (Maroc), Cahiers du GRETHA, n° 04
- Benarrosh Yolande (dir.) (2019) : Conclusion, pp 517-529, *in* Le travail mondialisé au Maghreb. Approches interdisciplinaires. Édition CRD et Centre Jacques Berque, Casablanca, 529p
- Benko Georges, Dunford Mick et Lipietz Alain (1996), « Les districts industriels revisités » (en collaboration avec Benko G. et Dunford M.), in B. Pecqueur éd. *Dynamiques territoriales et mutations économiques*. L'Harmattan ;
- Boustane M., 2020, *L'action publique dans les grands projets industriels au Maroc : cas des plateformes industrielles intégrées*. Thèse de doctorat en Urbanisme et Aménagement, INAU, Rabat.
- Boustane Mohamed (2020) : « Le Maroc à l'heure de la clustérisation. Un projet d'innovation pour une ville en déclin industriel », K@iros, Dossier thématique : Les territoires d'innovation, n°4, URL : http://revues-msh.uca.fr/kairos/index.php?id=477

- Chevassu Jean Marie (1987) : « le rôle de l'État marocain dans la croissance : le blocage et la restructuration du secteur industriel », Annuaire de l'Afrique du Nord, Édition du CNRS, tome XXVI, 195-201
- Courlet Claude, Ferguene Améziane (2003) : « Globalisation et territoire : le cas des SPL dans les pays en développement. ». *Regards sur l'Economique, Revue Transdisciplinaire du Développement*, pp.68-102. ⟨halshs-00106800⟩
- Courlet Claude, Judet Pierre (1986) : « industrialisation et développement : la crise des paradigmes. ». *Revue Tiers Monde*, vol. 27, no. 107, pp. 519–36.
- Daumas Jean-Claude (2007) : « Districts industriels : du concept à l'histoire. Les termes du débat», Revue économique (Vol. 58), p. 131-152. DOI 10.3917/reco.581.0131
- El Malki Habib (1989) : « Trente ans d'économie marocaine 1960-1990 », Chroniques de l'Annuaire de l'Afrique du Nord, CRESM, volume n°28, 1989
- Hatem Fabrice (2007) : « Le rôle des clusters dans les politiques d'attractivité », pp-19-22, in L'attractivité des territoires, regards croisés, actes des séminaires, http://www.urbanisme-puca.gouv.fr/IMG/pdf/actes_attr_territoires.pdf;
- Hattab-Christmann Malika (2001) : « Investissements directs étrangers et développement local : les limites des politiques d'attractivité », Critique économique, n° 6, pp 53-65
- Hattab-Christmann Malika, Mezouaghi Mihoub (2009) « L'attractivité. Du "concept" aux politiques publiques » pp. 37-60 *in* Mezouaghi Mihoub, dir. (2009) : *Les localisations industrielles au Maghreb, attractivité, agglomération et territoires*, IRMC-Khartala, 336 p
- Jaidi Larbi (1992) : « L'industrialisation de l'économie marocaine : acquis réels et modalités d'une remise en cause », [en ligne] in Le Maroc actuel : Une modernisation au miroir de la tradition ?. Aix-en-Provence, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, http://books.openedition.org/iremam/2421. ISBN : 9782271081308. DOI : https://doi.org/10.4000/books.iremam.2421.
- Mezouaghi Mihoub, dir. (2009) : *Les localisations industrielles au Maghreb, attractivité, agglomération et territoires*, IRMC-Khartala, Paris-Tunis, 336 p

- Moati Philippe, El Mouhoub Mouhoub (2005) : « Les nouvelles logiques de décomposition internationale des processus productifs », Revue d'économie politique, n° 5, pp 573-589
- Morris Nancy, Schlesinger Philip R., Mandelsaft Germaine (2000) : « Des théories de la dépendance aux théories de la résistance », « Hermès, La Revue », n° 28, pp 17-33 ;
- Naudé, Wim (2010): "New challenges for industrial policy, WIDER Working Paper, No. 107, ISBN 978-92-9230-345-7, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki.
- Naudé, Wim (2010): « Industrial policy: Old and new issues, WIDER Working Paper, No. 106, ISBN 978-92-9230-344-0, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki, Finland (2010) 33 pp ;
- Oulaiche Jamal (2010/2011) : « les grandes stratégies de développement industriel, « Le Maroc a-t-il une stratégie industrielle en réalité ? », Analyse concurrentielle
- Peixoto Antonio Carlos (1977) : « La théorie de la dépendance : bilan critique ». In: Revue française de sciences politiques, 27e année, n°4-5, pp. 601-629
- Piermay Jean-Claude (2010) : « La production des espaces pour l'entreprise au Maroc, à l'heure du Programme Émergence, quelle stratégie territoriale ? », Monde en Développement, n°151, pp 127-137
- Piermay Jean-claude et Piveteau Alain (2009) : « L'impensé "local" dans le Programme Emergence du Maroc. Le cas de Tanger », in Mezouaghi (*dir*), *Les localisations industrielles au Maghreb : attractivité, agglomération, territoire.* Paris, Tunis, Karthala, IRMC, pp 207-230 ;
- Piermay Jean-Luc (2010) : « Le Makhzen est-il soluble dans la mondialisation ? la fabrique du territoire marocain à l'heure de l'ouverture au monde ». EchoGéo, 13, juin. URL : http://journals.openedition.org/echogeo/12093
- Piveteau Alain, Rougier Éric (2011) : « Le retour en trompe-l'œil de la politique industrielle. L'expert, l'État et l'économie politique locale », *Revue Tiers*

Monde, n°208, p. 177-192. DOI : 10.3917/rtm.208.0177. URL : https://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2011-4-page-177.htm

- Prebisch, Raúl (1959): « Commercial Policy in the Underdeveloped Countries. » The American Economic Review, vol. 49, No. 2, pp. 251–73. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/1816120.
- Preiswerk Roy (1975) : *Chapitre V. La rupture avec les conceptions actuelles de développement : Relativité de la position culturaliste In : Le savoir et le faire : Relations interculturelles et développement*. Genève : Graduate Institute Publications, <http://books.openedition.org/iheid/3924>. DOI : https://doi.org/10.4000/books.iheid.3924
- Sefriou Fouad (1997) : « La dynamique ajustement structurel et croissance industrielle face aux impératifs de libéralisation ; expérience marocaine ", in travaux de recherches du réseau esprit, " Globalisation et compétitivité, les dynamiques des systèmes productifs dans le contexte de libre-échange". Édition Babile, 231p
- Touraine Alain (2005) : *Un nouveau paradigme. Pour comprendre le monde d'aujourd'hui*. Chapitre II La mondialisation [35-56], Fayard, Paris

Rapports et documents d'études

- Royaume du Maroc, Conseil Économique, Social et Environnemental, (2017) : Changement de paradigme pour une industrie dynamique au service d'un développement soutenu, inclusif et durable, Auto-Saisine n°30/2017. https://www.cese.ma/media/2020/10/Rapport-AS_30.pdf
- Royaume du Maroc, Institut de Recherche et des Etudes Stratégiques (2014) : Industrialisation et compétitivité globale au Maroc. Disponible en ligne : file:///C:/Users/Mohamed/Downloads/rapport_industrialisation_0.pdf
- Royaume du Maroc, Université Mohammed V-Agdal, Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Académie Hassan II des Sciences et Techniques (2013) : Programme de recherche *Made in Morocco*, Industrialisation et développement, «Les trajectoires d'industrialisation au Maroc : une mise en perspective historique », Alain Piveteau, Khadija Askour, Hanane Touzani, Document de travail 2/2013

• Rapport de la Banque Mondiale (2006) : « Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité », Mémorandum économique pays du Royaume du Maroc.